وزارة التعليـــم العالـــي و البحـــــث العلمي
جامـــــعة محمد خـــــيضر – بسكرة–
كلـــية الحقوق و العلوم السياســـــية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

أثر الــتـوازنات الدولية و الإقليمية الجديدة على الأزمة السوريـة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكـتوراه العلوم في العلوم السياسية و العلاقات الدولية
– تخصص العلاقات الدولية –

إعداد الطالبة:
غـــنـــية هاني

إشراف الأستاذ الدكتور:
علـــــي مدونـــي

لجنة المناقشة

الإسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الاصلية	الصفة
عبد اللطيف باري	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
علي مدوني	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا و مقررا
سمير كيم	أستاذ التعليم العالي	جامعة تبسة	عضوا مناقشا
سامي بخوش	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة1	عضوا مناقشا
أمين البار	أستاذ التعليم العالي	جامعة تبسة	عضوا مناقشا
فؤاد جدو	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أتقدم بأسمى عبارات الشكر و التقدير إلى الأستاذ الفاضل ، الأستاذ الدكتور مدوني علي الذي تفضل بقبول الاشراف على هذه الاطروحة، و على كل ما قدمه من دعم و نصح و توجـــيه في سبيل اخراج هذا العمل، فله مني فائق التقدير و جزيل الشكر و الاحترام.

كما لا يفوتني ان اتقدم أيضا الى استاذي الفاضل الدكتور لعجال أعجال محمد الأمين الذي قبل الاشراف على الاطروحة، و في هذا المقام أتوجه لســـــيادته الكريمة بكل الـــــتقدير و الامتنان و الشكر، و ساهم بفضل توجيهاته في انارة هذا الجهد العلمي.

و في هذا المقام أتقدم بجزيل الشكر أعضاء الجنة المناقشة الافاضل على قبولهم مناقشة هذا العمل.

كما أتوجه بجزيل الشكر الى طاقم الكلية على التسهيلات المقدمة لانجاز هذا العمل.

إهداء

الى أصحاب القلم الذين رفعوا راية التحدي،

وأضاءت أقلامهم دروب الظلام،

فكانت سطورهم شموسا تنير العقل والروح،

وخطى تضيء طريق العلم

لكم اهدي هذا الجهد،

تقديرا لعطائكم الذي لا ينضب،

ولإرادتكم التي علمتني أن القلم سلاح يقهر المستحيل

غنـــــية هاني

الملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع " أثر التوازنات الإقليمية والدولية على الأزمة السورية"، من خلال تحليل الجوانب المختلفة للأزمة السورية الراهنة. و هذا من أجل الإجابة على المشكلة البحثية للدراسة و المتمثلة في مناقشة مدى تأثر إدارة الأزمة السورية و الجهود الدولية و الإقليمية بواقع التـــوازنات الجديدة بعد صـــعود روسيا العالمي و التبلور الجديد في خارطة التحالفات الإقليمية و الدوليـــة في ظل زيادة التعـــقد و التدخل للأطراف الإقليمية و الدولية التي تنتهج استراتيجيات متضادة تحكمها دوافع براغماتية من أجل تعظيم مكاسبها الجيوبوليتيكية.

و تركز الدراسة على تحليل مدى نجاح أو فشل المبادرات الاقليمية و الدولية في إنهاء الصراع الراهن في سوريا، و استعراض أهم الفاعليين الرئيسيين في سوريا، و الديناميكيات التفاعلية على مستواها و العوامل الحاكمة فيها، إذ تعتمد الدراسة على إطار تحليلي يجمع الأدوات المنهجية المتمثلة في المنهج الوصفي و التحليلي و دراسة الحالة إضافة الى الإطار النظري الذي من خلاله سوف يتم تفسير الموضوع محل الدراسة، و يتضمن نظرية إدارة الأزمة الدولية و المنظور الجيوبوليتيكي لتفسير دوافع الفواعل الرئيسية ، بالإضافة الى نظرية توازن القوى التي من خلالها نستقرء هيكلية النظام الدولي من أجل فهم التوازنات الراهنة.

توصلت الدراسة إلى أن الملف السوري تتجاذبه قوى متضادة ، إذ أن الأزمة في سوريا أعادت إنتاج التحالفات الاقليمية و الدولية في صورة تعكس إنقساما واضحا في مواقف الدول، و كانت نتيجة ذلك انخراط قوي لهذه القوى في الصراع السوري، حيث أخذ هذا الانخراط أبعادا متعددة أدت جميعها إلى إعادة صياغة المشهد السوري، إذ أن القوى السورية المتصارعة اليوم أصبحت مرتبطة بالقوى الخارجية الداعمة التي تفرض إملاءاتها عليها بما يتوافق مع مصالحها، و انطلاقا من ذلك اصبحت مبادرات الحل محكومة بدوافع و مصالح القوى الداعمة، و بناءا على ذلك فإن مبادرات التسوية اليوم في سوريا تتمثل أساسا في جهود الأمم المتحدة برعاية غربية و التي تتمثل في مسارات جنيف و فيينا، بينما تتمثل جهود التسوية أيضا في مسارات أستانا و سوتشي برعاية روسية، و رغم بعض التقدم في هذه المسارات لكن تبقى بعيدة عن الحل النهائي للأزمة، و انطلاقا من ذلك فان هذه التحالفات المتضادة أدت إلى تقويض أي جهود في سبيل بناء تصور مشترك لإنهاء الصراع المستمر الى يومنا هذا.

الكلمات المفتاحية:

الأزمة السورية، توازن القوى، الصعود الروسي، التدخلات الخارجية، إدارة الأزمة السورية، مسار جنيف، مسار فيينا، مسار استانا، مسارسوتشي.

Abstract:

This study aims to study the impact of regional and international balances on the Syrian crisis by analyzing the various aspects of the current Syrian crisis. This is in order to answer the research problem of the study, which is to discuss the extent to

which the management of the Syrian crisis and international and regional efforts are affected by the reality of the new balances after Russia's global rise and the new crystallization in the map of regional and international alliances in light of the increasing complexity and intervention of regional and international parties that pursue opposing strategies governed by pragmatic motives in order to maximize their geopolitical gains.

The study focuses on analyzing the success or failure of regional and international initiatives in ending the current conflict in Syria, and reviewing the most important main actors in Syria, and the interactive dynamics at their level and the factors governing them, as the study relies on an analytical framework that combines the methodological tools represented in the descriptive and analytical approach and the case study in addition to the theoretical framework through which the subject under study will be interpreted and includes the theory of international crisis management and the geopolitical perspective. To explain the motivations of the main actors, in addition to the theory of the balance of power through which we extrapolate the structure of the international system.

The study found that the Syrian file is attracted by opposing forces, as the crisis in Syria has reproduced regional and international alliances in a picture that reflects a clear division in the positions of countries, and the result was a strong involvement of these forces in the Syrian conflict, as this engagement took multiple dimensions, all of which led to the reformulation of the Syrian scene, as the conflicting Syrian forces today have become linked to the supporting external forces that impose their dictates on them in accordance with their interests, and based on Accordingly, the settlement initiatives today in Syria are mainly represented in the efforts of the United Nations and Western sponsorship, which is represented in the Geneva,Vienna process, while the settlement efforts are also represented in the Astana,Sotchi process under Russian auspices, and despite some progress in these tracks, they remain far from the final solution to the crisis, and based on that, these opposing alliances have led to the undermining of any efforts to build A common vision to end the conflict that continues to this day.

Keywords:

The Syrian crisis, the balance of power, the rise of Russia, external interventions, the management of the Syrian crisis, the Geneva process, Vienna process, the Astana process, Sochi process.

خطـــــــــــة الدراســـــــــــة

مقدمـــــــــة

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: نظرية الأزمة الدولية

المطلب الأول: المدخل إلى معرفة الأزمة

المطلب الثاني: في مفهوم الأزمة الدولية، أسبابها، تطورها

المطلب الثالث: إدارة الأزمة الدولية

المبحث الثاني: النظريات الجيوبوليتيكية

المطلب الأول: الجغرافيا السياسية الجيوبوليتيكس

المطلب الثاني: النظريات الجيوبوليتيكية التقليدية

المطلب الثالث: النظريات الجيوبوليتيكية المعاصرة

المبحث الثالث: نظرية توازن القوى

المطلب الأول: النظام الدولي

المطلب الثاني: توازن القوى.. المفاهيم والأسس

المطلب الثالث: التوازن الإقليمي وأثره في التوازن الدولي

الفصل الثاني: الأزمة السورية: قراءة في الأسباب، الديناميكيات الداخلية والخارجية

المبحث الأول: في أسباب ودوافع الأزمة وتطوراتها

المطلب الأول: سوريا ما قبل الأزمة (الخلفية التاريخية لسوريا)

المطلب الثاني: أسباب الأزمة وجذورها

المطلب الثالث: بداية الأزمة وانتشارها مناطقيا

المبحث الثاني: القوى المحلية الفاعلة في الأزمة ودورها في إدارة الأزمة

المطلب الأول: النظام السوري كأحد أطراف الأزمة وأدواته

المطلب الثاني: بنية الثورة السورية (فواعل الأزمة)

المطلب الثالث: منهج القوى المحلية في إدارة الأزمة

المبحث الثالث: الأزمة السورية: قراءة في المواقف الدولية والإقليمية وتداعياتها

المطلب الأول: مواقف القوى الداعمة للنظام السوري

المطلب الثاني: مواقف القوى الموالية للثورة

المطلب الأول: خصائص الأزمة السورية وتداعياتها

الفصل الثالث: الجيوبوليتيك الشرق الأوسطي من منظور الصراع الدولي: الأزمة السورية كمؤشر للتنافس الدولي على الشرق الأوسط

المبحث الأول: سوريا.. قلب الشرق الأوسط ومحور الصراعات الدولية

المطلب الأول: بيان الجغرافيا السياسية لسوريا

المطلب الثاني: فهم الخصائص الجيوبوليتيكية للشرق الأوسط

المطلب الثالث: أهمية سوريا في معادلة الطاقة وخطوط النقل

المبحث الثاني: سوريا ضمن معادلة تنافس الاستراتيجيات الدولية على الشرق الأوسط

المطلب الأول: الاستراتيجية الأمريكية الكبرى في المجال الحيوي للشرق الأوسط

المطلب الثاني: الاستراتيجية الروسية في الكبرى في المجال الحيوي للشرق الأوسط

المطلب الثالث: الاستراتيجية الصينية في الكبرى في المجال الحيوي للشرق الأوسط

المبحث الثالث: سوريا كمسرح لتنافس القوى الإقليمية الكبرى على الشرق الأوسط

المطلب الأول: جيوبوليتيك المشروع الإيراني وموقع سوريا فيه

المطلب الثاني: جيوبوليتيك المشروع التركي وموقع سوريا فيه

المطلب الثالث: التنافس الإيراني التركي لاستقطاب سوريا

الفصل الرابع: الإدارة الدولية للأزمة السورية في ظل التوازنات الإقليمية والدولية الجديدة

المبحث الأول: الأزمة السورية والصعود الروسي: قراءة في إعادة تشكيل هيكلية النظام الدولي

المطلب الأول: روسيا والعودة الى الساحة العالمية: قراءة في استراتيجية الصعود

المطلب الثاني: النظام الدولي في ظل الصعود الاستراتيجي لروسيا الاتحادية: أثر الصعود الدولي على العمليات السياسية الدولية

المطلب الثالث: التحرك الاستراتيجي الروسي الصيني لمواجهة القطبية الأحادية

المطلب الرابع: واقع التوازنات الجديدة على ضوء الأزمة السورية

المبحث الثاني: الإدارة الدولية والإقليمية للأزمة السورية

المطلب الأول: إدارة الأزمة السورية من قبل الدول الكبرى

المطلب الثاني: إدارة الأزمة السورية من قبل القوى الإقليمية غير العربية

المطلب الثالث: إدارة الأزمة السورية من قبل القوى الإقليمية العربية

المبحث الثالث: مبادرات التسوية الأزمة السورية: قراءة تحليلية في ظل الواقع الدولي الجديد

المطلب الأول: المبادرات الإقليمية لإدارة الأزمة السورية (2011-2012)

المطلب الثاني: الانتقال نحو المبادرات الدولية لتسوية الأزمة السورية (2012-2015)

المطلب الثالث: مسارات التسوية الأزمة السورية خلال الفترة (2015-2019)

المطلب الرابع: مسارات تسوية الأزمة السورية خلال الفترة (2019-2023)

الخاتمـــــة

المـقدمـــــــــة

التعريف بالموضوع:

شكلت الأزمة في سوريا نموذجا فريدا للتحول السريع من الطابع السلمي الى الطابع العنيف، فالمسألة السورية باعتبارها جزءا من احتجاجات ما يسمى بالربيع العربي، بدأت كمظاهرات سلمية سرعان ما تحولت الى أزمة بالغة التعقيد، فلم تكن المظاهرات في سوريا 2011 حدثا معزولا بل تحولت الى أزمة دولية بفعل الديناميكيات الإقليمية والدولية التي تشكلت على إثرها.

تعتبر الأزمة الراهنة في سوريا أبرز الأزمات التي يشهدها القرن الواحد والعشرون، حيث تتشابك مصالح وإرادات العديد من القوى الإقليمية والدولية. فمنذ بداية الإحتجاجات العام 2011، سرعان ما تحولت سوريا إلى ساحة صراع بين القوى الكبرى وكذلك الدول الإقليمية، في تفاعل وثيق مع الفواعل الداخلية بشكل حاسم، أدى هذا التداخل الى تعقيد الأزمة وجعلها مستعصية الحل، وفي ظل هذه المعطيات أصبحت إدارة الأزمة السورية قضية بالغة التعقيد تتطلب التعامل مع المستويات المحلية والإقليمية والدولية، خاصة مع تغيرات موازين القوى الإقليمية والدولية.

مع تطور خارطة التوازنات الدولية و تغيير في خارطة التحالفات الإقليمية، كان للأزمة السورية دور رئيسي في إعادة تشكيل النظام الإقليمي و الدولي، حيث انخرطت القوى الدولية و الإقليمية في الأزمة السورية إما بشكل مباشر عبر التدخل العسكري، أو غير المباشر ، هذا الإنخراط المتواتر أدى إلى تحويل الأزمة السورية من صراع داخلي محلي بين النظام السوري و المعارضة السورية الى مسرح للصراع الدولي تتـــشابك فيه المصالح الإقليمية و العالمية، فطالما كانت سوريا محط اهتمام القوى الكبرى و الإقليمية عبر التاريخ، فضلا على ذلك، إرتبطت سوريا بصراع الإستراتيجيات الدولية و بشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا الاتحادية باعتبارها ساحة لإدارة التوازن و النفوذ على الساحة العالمية، ، كما تضمن الصراع التدخلات لقوى إقليمية مـــــثل إيران و تركيا و بعض الدول الخليجية، هذا ما جعل الأزمة السورية نموذجا للصراعات المركبة تعكس التداخل بين البعد المحلي مع الأبعاد الدولية و الإقليمية، فهو من الصراعات التي تتم إدارتها من طرف قوى خارجية، و كل ذلك أدى إلى بروز ديناميكيات جديدة في المشهد الإقليمي و الدولي، خاصة بعد صعود روسيا الاتحادية كلاعب رئيسي في سوريا.

أولا: الإشكالية الدراسة:

منذ سقوط الإتحاد السوفياتي العام 1991، إستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية فرض هيمنتها العالمية و إرادتها المنفردة في العديد من القضايا الدولية، إذ أصبحت هذه الحقبة أمريكية بامتياز و بناء على ذلك أطلق على النظام الدولي أحادي القطبية، و بحلول العام 2010 إستطاعت روسيا الاتحادية بقيادة فلاديمير بوتين العودة إلى الساحة الدولية، من خلال تأثيرها على العمليات الدولية التكاملية منها و الصراعية، عبر ممارسة أدوار فاعلة في العديد من القضايا الهامة كمحاولة لكسر الهيمنة الأمريكية و طموحها بإقامة نظام متعدد الأقطاب يقوم على مبدأ التشاركية، و ترافقت هذه العودة مع ما يسمى بموجات الربيع العربي، و أبرزها الانتفاضة السورية التي شهدت إستقطابا دوليا و إقليميا لا مثيل له، إذ أن الأزمة الســـورية لم تعد أزمة داخلية بين النظام السوري

والمعارضة، بل أصبحت مسرحا للصراع الدولي والإقليمي، إذ تتقاطع المصالح على المستويات المتعددة، فمنذ اندلاع الأحداث في سوريا تسارعت القوى الإقليمية والدولية الى التعاطي مع الأحداث وفق رؤية براغماتية خالصة، أدى ذلك الى إستمرارية الأزمة في ظل تعثر الجهود الدولية لإنهائها، وانطلاقا من ذلك تبرز إشكالية البحث كما الاتي:

كيف أثرت التوازنات الدولية والإقليمية بعد الصعود الاستراتيجي لروسيا الاتحادية على إدارة الأزمة السورية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما طبيعة الأزمة السورية، وما أسبابها، وردود الفعل الدولية والإقليمية وأهم تداعياتها؟
- ما هي مكانة سوريا الجيوبوليتيكية ضمن الاستراتيجيات الإقليمية والدولية للقوى الفاعلة؟
- ما هي تداعيات الواقع الدولي الجديد على إدارة الأزمة السورية؟

ثانيا: مجالات الدراسة:

تتحدد مجالات الدراسة كما التالي:

أ. **المجال المكاني:** تركز الدراسة على الأزمة السورية والديناميكيـــــات التفاعلية بين مختلف القوى، ويتحدد الحيز المكاني للدراسة على سوريا باعتبارها مسرح الأحداث العالمية.

ب. **المجال الزماني:** تتناول الدراسة الفترة الزمنية منذ اندلاع الاحتجاجات في سوريا العام 2011، إذ بدأت الأحداث في الحيز الجغرافي الضيق لسوريا ثم تطورات الأحداث لتصبح أزمة دولية مستمرة إلى اليوم، وبالتالي فان الدراسة سوف تركز على الفترة الممتدة من 2011إلى غاية2023.

ت. **المجال الموضوعي:** يتعلق بموضوع الدراسة الذي يتناول الأزمة السورية ومدى تأثرها بالتفاعلات الإقليمية والدولية التي أنتجت واقعا جديدا بفعل سياسة المحاور التي تشكلت على ضوء هذه الأزمة، وبالتالي الدراسة تعالج الموضوع من جوانبه الشاملة من أجل فهم أعمق للموضوع.

ثالثا: الفروض العلمية:

تقـــوم الدراسة بطرح مجموعة من الفروض العلمية لتحلـــيل الأزمة الســـورية في ضوء التوازنات الدولية والإقليمية الجديدة، خاصة في ظل الصعود الاستراتيجي الروسي، وبالتالي يمكن صياغة الفرضيات التالية:

✓ **الفرضية الأولى:**

أدت الظروف الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى إنطلاق شرارة الانتفاضة وإنفجار الأزمة السورية.

✓ **الفرضية الثانية:**

ساهمت الجغرافيا السياسية لسوريا كمركز قلب الشرق الأوسط في جعلها هدفا لتدخلات القوى الإقليمية والدولية باعتبارها مركز تقاطع مصالح لهذه القوى.

✓ **الفرضية الثالثة:**

إن صعود روسيا كقوة مؤثرة في الساحة الدولية، وتحالفها الاستراتيجي مع الصين وإيران أدى الى بروز روسيا كلاعب رئيسي في الملف السوري.

✓ **الفرضية الرابعة:**

إن إنقسام الفواعل الإقليمية والدولية على ضوء القضية السورية بين معسكر داعم للنظام ومعسكر داعم للثورة أدى إلى بروز توازن قوى يمنع تفوق أي طرف ما أدى الى عرقلة جهود التسوية.

✓ **الفرضية الخامسة:**

إن إرتباط الفواعل المحلية للازمة بالفواعل الإقليمية والدولية بشكل وثيق أدى إلى عرقلة الجهود السياسية التي تهدف إلى تسوية الأزمة السورية نهائيا.

رابعا: أهمية الدراسة العلمية والعملية:

تنبع أهمية الدراسة في طبيعة الموضوع الذي تتناوله، المشكلة التي تطرحها والنتائج التي سوف يتم التوصل اليها، إضافة الى أثرها في النقاشات الأكاديمية التي لها اهتمامات في نفس الحقل المعرفي، سواء ما تعلق منها بتوضيح العوامل الكامنة لفهم أسباب الأزمة وديناميكيات التفاعل الإقليمي والدولي مع الأطراف المحلية داخل سوريا وخارجها، أو حتى على مستوى إثارة نقاط جديدة.

أ. **الأهمية العلمية:** يكتسب موضوع الدراسة أهمية علمية باعتباره إضافة علمية تساعد الباحثين في المجال الأكاديمي على فهم الأزمة السورية وتأثـــير الأبعاد الجيوبوليتيكية والتـــوازنات الإقليمية والدولية على مسار الأزمة وكيفية إدارتها، إنطلاقا من التحليل العميق لتأثير هذه الأبعاد لفهم ديناميكيات الصراع من منظور أكاديمي. إذ يسعى البحث الى تقديم إطار تحليلي شامل لفهم ديناميات الصراع على سوريا، وبالتالي سوف تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية والمكتبة العلمية.

ب. الأهمية العملية: تتمثل أهمية موضوع الدراسة العلمية، في قدرتها على تقديم منظور شامل يمكن أن يساعد صناع القرار والمحللين السياسيين على فهم الأزمة السورية والعوامل الكامنة التي تحكم التدخلات الخارجية في سوريا، كما تساعد الدراسة على تحديد التداعيات المباشرة وغير المباشرة لهذه التدخلات على مسار الأزمة، مما يوفر إطارا تحليليا يمكن من خلاله صياغة سياسات تتسم بالواقعية حتى تكون فاعلة بما يفضي الى تسوية سياسية شاملة ونهائية.

خامسا: أسباب إختيار الموضوع

أ. **الأسباب الذاتية:** وترتبط العوامل الذاتية لاختيار موضوع الدراسة في رغبة الباحث لفهم تعقيدات الأزمة السورية، ومدى تشابك العوامل المحلية والإقليمية والدولية، فالأزمة السورية بالغة التعقيد ترتبط بالأمن والسلام العالمي، كما ترتبط بشكل وثيق مع إقليم الشرق الأوسط الذي يعتبر مسرحا للتفاعلات الإقليمية والدولية، وانطلاقا من ذلك فموضوع الدراسة يرتبط بالتخصص، وهو ما يعزز إهتمام الباحث لارتباطه بتحليل السياسة الدولية والديناميكيات المعقدة بين ما هو إقليمي ودولي.

وبالتالي فدراسة الموضوع يوفر فرصة للباحث من اجل تقديم إسهام علمي جديد، بالشكل الذي يؤدي إلى تقديم تحليل أكاديمي أكثر عمقا ودقة وشمولا.

ب. **الأسباب الموضوعية:** تتعلق بموضوع الدراسة الذي يتناول قضية معاصرة ذات أبعاد دولية وإقليمية، فالأزمة السورية لم تعد شأنا داخليا فقط، بل تتجاوز الحدود المحلية لسوريا لها تأثيراتها على استقرار الشرق الأوسط وخارطة التحالفات الإقليمية، بل والدولية، إذ سوف يتم من خلال هذا الدراسة تحليل الأدوار الإقليمية والدولية في تشكيل مسار الأزمة السورية، وكيف ساهم ذلك في التأثير على مبادرات تسوية نهائية لها. كما يعتبر موضوع تسوية الأزمة هدفا ذو أولوية لدى المجتمع الدولي لارتباطه بمسالة الأمن العالمي خاصة بعد تصاعد نشاطات الجماعات الإرهابية في سوريا.

سادسا: أهداف الدراسة:

أ. توصيف الأزمة السوية من خلال إبراز أسباب الأزمة السورية وتطوراتها وتداعياتها.

ب. التعرف على مناهج الأطراف المحلية (النظام السوري والمعارضة السورية) في إدارة الأزمة.

ت. معرفة مواقف الأطراف الإقليمية والدولية حول الأزمة السورية وخلفياتها.

ث. دراسة الأبعاد الجيوبوليتيكية لتدخل الأطراف الخارجية في الأزمة السورية.

ج. فهم أداور القوى الإقليمية والدولية في إدارة الأزمة السورية وتأثيرها على مسار التسوية السياسية للازمة.

ح. تقييم مسارات التسوية السياسية للأزمة السورية وتقاطعها مع المسارات الموازية في ظل التوازنات الإقليمية والدولية الجديدة.

خ. بناء السيناريوهات المحتملة لمستقبل سوريا في ظل التطورات الجديدة.

د. تقديم مقترحات مناسبة لإدارة الأزمة السورية وتسريع بناء خطط وحلول أكثر فعالية لحل الأزمة بشكل حازم في ظل التطورات المستجدة.

سابعا: المناهج المعتمدة في الدراسة:

تعتمد الدراسة على العديد من المناهج الضرورية لتحليل الأزمة السورية.

- **منهج دراسة الحالة:** تم اعتماد منهج دراسة الحالة من أجل تحليل الحالة السورية، إذ يسمح هذا المنهج بدراسة وحدة الدراسة بشكل دقيق بإعتبارها أزمة عالمية لها تأثيرها على سياسات العديد من القوى، التي تتفاعل بناء على مصالحها الخاصة، ما جعل لها أبعادا جيوسياسية، مما يوفر فهم أعمق لمجمل العوامل المؤثرة في الأزمة ومصيرها.
- **المنهج التاريخي:** تم إعتماد المنهج التاريخي من أجل تناول تطور الأزمة في سوريا وتتبع مراحلها منذ بداية الاحتجاجات والمراحل المختلفة للتدخلات الخارجية، ومسارات التسوية السياسية للأزمة وارتباطها بالتغيرات الإقليمية والدولية.

- **المنهج الوصفي التحليلي:** تم توظيف هذا المنهج من أجل وصف مواقف أطراف الأزمة، ومن ثمة تحليل التفاعلات المحلية والإقليمية والدولية، كما تم توظيف من أجل وصف وتحلـــــــيل التوازنات الدولية والإقليمية على ضوء الأزمة السورية، وتفسير تأثيراتها على الأزمة السورية.

ثامنا: الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى:**

دراسة لمجموعة المؤلفين Najaf Ali, Jalal Ud Din, Kousar Ali, Muhammad Ismail, Muhammad Azhar، بعنوان " **The root causes of the Syrian crisis: Analyzing internal and external factors** " صادرة العام 2024. تبحث الدراسة في الأزمة السورية مع التركيز على الأطراف المحلية المتصارعة، إضافة الى ظهور تنظيم الدولة الإسلامية وتأثيراتها على تطورات الصراع، كما أبرزت الدراسة أن سوريا ساحة للصراع الجيوسياسي بين القوى المختلفة، وأنماط الدعم المقدم لأطراف الأزمة السوريون، وتوصلت الدراسة الى أن الأزمة السورية أفرزت واقعا ميدانيا معقدا على إعتبار أن كل من أطراف الأزمة يسيطر على بعض الأجزاء من سوريا.

- **الدراسة الثانية:**

دراسة لـ Andrzej Podraza بعنوان " **Geopolitical and strategic causes and implications of the Syrian civil war and the refugee crisis** "، الصادرة العام2018: إذ انطلقت الدراسة من فكرة أن الصراع في سوريا من أعقد الأزمات في العالم الحديثة جيواستراتيجيا وإنسانيا، إذ تطرقت الدراسة إلى إستعراض الخلفية التاريخية للصراع في الشرق الأوسط وحالة عدم الاستقرار المزمن التي إكتسبها هذا الإقليم عبر مراحل تاريخية متعاقبة في إطار الصراع الغرب والشرق. كما تناولت الدراسة الحرب السورية ودور القوى الخارجية على مختلف أشكاله الدبلوماسية والاقتصادية وكيف تطور الصراع منذ العام 2014 عبر إستعراض انخراط الأطراف الخارجية في الواقع المتأزم في سوريا، كما تـــــناولت الدراسة أزمة اللاجئين وتداعياتها على دول الشرق الأوسط وأوربا.

- **الدراسة الثالثة:**

ودراسة للمؤلف بشار بصرو الشيخ علي بعنوان " **التسوية السلمية للازمة السورية في ضوء موازين القوى الإقليمية والدولية**" 2019: تبحث الدراسة في مسار جهود تسوية الأزمة السورية في ظل موازين القوى الدولية والإقليمية على حيث ركزت الدراسات على توصيف جهود التسوية السياسية وتتبعها عبر تقسيم الدراسة الى فصلين خصص الفصل الأول حول المرحلة ما قبل 2015، بينما الفصل الثاني تم إستعراض الجهود التي بذلت في المرحلة ما بعد التدخل الروسي العام 2015، فهذه الدراسة توصيف واستعراض لهذه الجهود.

- **الدراسة الرابعة:**

دراسة للمؤلف شاهر إسماعيل الشاهر بعنوان "**تجليات الحرب على سوريا**" 2018: تبحث الدراسة في الأزمة السورية الراهنة عبر تقديم صورة عن بدايات الأزمة و أسبابها و تطورها و تأثير العامل الخارجي في ذلك،

انطلاقا من إبراز المخططات الخارجية لتفكيك العالم العربي، حيث ركزت الدراسة على مواقف القوى و انقسام المجتمع الدولي الى معسكرين على ضوء الأزمة، كما تناولت الدراسة عديد القضايا المرتبطة بسوريا، إضافة الى استعراض الرؤى الدولية للخروج بحل للازمة، و نتـــــــــائج الأزمة السورية على المستويات المحلية و الإقليمية و الدولية.

- **الدراسة الخامسة:**

دراسة للمؤلف وسيم خليل قلعجية بعنوان "**روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين** صادرة العام 2017: تبحث الدراسة في الأبعاد الجيوبوليتيكية لصعود روسيا كقوة اوراسية في مواجهة القوى الأطلسية، حيث ركزت الدراسة على توصيف روسيا الاتحادية منذ سقوط الاتحاد السوفياتي و مخلفات ذلك على روسيا باعتبارها وريث للاتحاد و المراحل التي مرت بها روسيا في سبيل التحول و محاولة رسم معالم جديدة للنظام الدولي، حيث انطلقت الدراسة بالتعريف بالمسائل الحيوية التي ارتبـــــطت بروسيا سواء بالمتغيرات الداخلية و تعاقب الرؤساء و السياسات الداخلية، و المتغيرات الخارجية و سمات تعاملها مع الأحداث الدولية البارزة ثم استراتيجية روسيا في محيطها الإقليمي عبر توضيح موقع روسيا في أسيا الوسطى و سياساتها في إعادة ضبط ميزان القوى في هذا الإقليم، كما تطرقت الدراسة الى العقيدة العسكرية الروسية من اجل مواجهة المخاطر المختلفة، بالإضافة الى توضيح معالم عودة روسيا الى الساحة الدولية، و النقطة الجوهرية التي تطرقت لها الدراسة هي التدخل العسكري الروسي في سوريا و أبعاده المختلفة خاصة فيما يتعلق بالتصادم مع القوى الأطلسية على الأرض السورية. وقد توصلت الدراسة الى أن سوريا اليوم تعد نقطة تصادم بين القوى الدولية في سياق صراع أوراسي/ أطلسي، وأن روسيا الاتحادية لاعب دولي فاعل في خارطة الجغرافيا السياسية العالمية باعتبارها استطاعت تحقيق حضور قوي في فضائها الأوراسي.

- **الدراسة السادسة:**

دراسة للمؤلف عناد كاظم حسين النائلي بعنوان " **روسيا الاتحادية و مستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي**" الصادرة العام 2017: تبحث الدراسة في التحولات في التوازن الاستراتيجي العالمي في ظل الصعود روسيا الاتحادية، حيث انطلقت الدراسة من صياغة مفاهيم حول توازن القوى، و التركيز على مقومات روسيا الاتحادية كقوة دولية، بالإضافة الى تطورات النظام الدولي خاصة بعد العام 2001، و طبيعة هيكلية النظام الدولي من خلال التطرق الى القوى الرئـــــيسية الفاعلة و التفاعلات الاستراتيـــــجية، ثم التطرق إلى الاستراتيجية الروسية و تأثيراتها على التوازنات الإقليمية في المجالات الحيوية لها. وأيضا إلى الاستراتيجية الروسية للتأثير في التوازنات في الشرق الأوسط وأروبا. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها تراجع الدور الأمريكي العالمي مما أدى الى ملء الفراغ من قبل روسيا الاتحادية، وأن توازن الاستراتيجي العالمي الراهن يميل نحو التكافؤ بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية من حيث التأثير في المناطق الاستراتيجية.

- **الدراسة السابعة:**

دراسة للمؤلف امجد سالم عطوان المعايطة بعنوان " **الأزمة السورية و تحولات العلاقات الأمريكية – الروسية (2011-2016)**، أطروحة دكتوراه مقدمة في كلية الدراسات العليا جامعة مؤتة ، العام 2016: تناولت الدراسة الأزمة السورية من خلال الأسباب التي أدت الى نشوء الأزمة مع التركيز على استراتيجيات كل من الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا الاتحادية و تداعياتها على علاقاتهما، حيث تناولت الدراسة مواقف الدولتين تجاه الأزمة في سوريا، و تداعياتها على مجريات الأحداث في سوريا، إذ ركزت الدراسة على مسالة جوهرية تتعلق بوجود علاقة بين الأزمة السورية و التحول في شكل العلاقات بين البلدين من علاقات تعاونية الى علاقة تنافسية، فمن خلال الدراسة تم استعراض المواقف الإقليمية و الدولية تجاه الأزمة حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لوصف الظاهرة محل الدراسة ، و منهج صنع القرار من أجل تحليل عملية صنع القرار في السياستين الأمريكية و الروسية، و توصلت الدراسة إلى مجموعة النتائج أن مواقف الدولتين تجاه الأزمة كانت بدوافع ذاتية براغماتية تتعلق بمصالح الدولتين في سبيل تعزيز نفوذهما.

- **الدراسة الثامنة:**

دراسة للمؤلف عزمي بشارة بعنوان " **سوريا: درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن**" الصادر العام 2013: تناولت الدراسة الأزمة السورية من عديد الجوانب: أسباب الأزمة والانتشار الجغرافي لتطور الأزمة كما تناولت الدراسة استراتيجية النظام في إدارة الاحتجاجات وكذلك المعارضة السورية واستعراض اهم الفاعلين في الأزمة السورية، والمواقف الدولية والإقليمية، كما تطرقت الدراسة الى العقوبات الاقتصادية على النظام السوري.

- **الدراسة التاسعة:**

دراسة للمؤلف ناصر زيدان بعنوان " **دور روسيا في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**" الصادرة العام 2013: تبحث الدراسة في تاريخ الاتحاد السوفياتي و وريثه روسيا الاتحادية و علاقاتها الراسخة مع الشرق الأوسط، حيث ركزت الدراسة على استعراض العلاقات التاريخية و الاستراتيجيات بينهما، و الركائز التي تأسست عليها هذه الاستراتيجيات باعتباره مجال حيوي، و المصالح الروسية في الشرق الأوسط، كما تناولت الدراسة مواقف روسيا الاتحادية تجاه الانتفاضات العربية و التركيز على الانتفاضة السورية باعتبارها صراعا دوليا بامتياز ، إذ توصلت الدراسة الى حقيقة مفادها، أن منطقة الشرق الأوسط تتمتع بقيمة استراتيجية ثابتة بالنسبة الى القوى الكبرى نظرا لما يتمتع به الشرق الأوسط من ثروات طاقوية، بل و تعاظمت قيمته في الوقت الحالي.

فالدراسات السابقة رغم وفرتها لكنها لم تلق الضوء بالقدر الكافي على زاوية إدارة الأزمة السورية باعتبارها ازمه دولية في ظل التغيرات في المنظومة الدولية، بل اكتفت باستعراض هذه الجهود، ،حيث تكشف مراجعة هذه الأدبيات السابقة عن وجود فجوة تحليلية تتعلق بمسالة إدارة الأزمة السورية في سياق صعود روسيا في النظام الدولي باعتبارها قوة دولية فاعلة استطاعت إعادة تشكيل التوازنات الدولية و الإقليمية من زاوية اكتشاف ديناميكيات التأثير ، لهذا تهدف الدراسة الى سد هذه الفجوة مما يساهم في تقديم إسهام معرفي في هذا المجال.

أما فيما يتعلق بموضوع الدراسة الحالية المعنونة بـ " أثر التوازنات الدولية و الإقليمية الجديدة على الأزمة السورية" فإنها تمايزت عن الدراسات السابقة كونها تسعى لدراسة الظاهرة محل البحث دراسة شاملة من خلال استخدام أدوات تحليلية تمكن من دراسة الظاهرة من جميع أبعادها، فعلى الرغم من الجهود البحثية السابقة ألا انهها ركزت على احد الجوانب دون الأخرى و كانت تفسيرات جزئية ، حيث أن الأدوات المستخدمة تتعلق بالأداة التحليلية إدارة الأزمة الدولية باعتباره ضرورية لتفسير أسباب نشوء الأزمات و تطورها الى أزمات دولية، و مدى تأثير طبيعة النظام الدولي على إدارة الأزمات الدولية، بالإضافة الى المنظور الجيوبولتيكي الذي يفسر الصراعات الدولية و الإقليمية للسيطرة على المجالات الحيوية، و أخيرا الأداة التحليلية توازن القوى من اجل معرفة طبيعة النظام الدولي الراهن و بناءا عليه يمكن فهم الإدارة الدولية للازمة في ضوء التوازنات الجديدة، و بالتالي فان الدراسة الحالية تعد دراسة شاملة و عميقة لتأثير التوازنات الجديدة على الأزمة السورية.

كما استفادت الدراسة من إسهامات الدراسات السابقة، خاصة فيما يتعلق بتوصيف الأزمة في سوريا من حيث أسبابها وأطراف الأزمة، وكذلك في مسألة الصعود الروسي في النظام الدولي وتأثيرها في التفاعلات الدولية وخاصة في الشرق الأوسط والأزمة السورية. إضافة الى مسار التسويات السلمية للازمة السورية.

تاسعا هيكلية الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى أربع فصول وكل فصل يتضمن ثلاث مباحث، بالإضافة الى المقدمة وخاتمة البحث، وقد تم بناء الفصول كما الاتي:

الفصل الأول: جاء تحت عنوان الإطار النظري للدراسة، حيث تضمن ثلاث مباحث، و من خلالها تم إستعراض الجوانب المفاهيمية و الأطر النظرية التي من خلالها سوف يتم تفسير الظاهرة محل الدراسة، و تتمثل في نظرية الأزمة الدولية في **المـــــبحث الأول** و التي من خلالها سوف يتم توضيح مفاهـــيم الأزمة و أسبابها و تطورها و العوامل المساهمة في ذلك، أما **المبحث الثاني** فخصص للنظريات الجيوبوليتيكية و التي من خلالها سوف نناقش العوامل الجيوبوليتيكية التي كانت دافعا للقوى المؤثرة في الأزمة السورية، و بالتالي ركزنا على بعض المنظورات من خلال استعراض مفاهيمها و أفكارها التي تفسر سلوكيات الدول التنافسي، و تناول **المبحث الثالث** نظرية توازن القوى من اجل مناقشة طبيعة التوازنات الدولية الراهنة و تأثيرها على الأزمة الدولية، فقد كان لزاما إبراز و استعراض اهم المفاهيم و التصورات النظرية بهذا الخصوص.

الفصل الثاني: تم فيه تناول الأزمة السورية والديناميكيات الداخلية والخارجية، حيث تم استعراض الأزمة في **المبحث الأول** من حيث تشخيص أسبـــــاب نشوء الأزمة وتطورها من أزمة داخلية الى أزمة دولية وانتشارها التدريجي، أما **المبحث الثاني** فتم تناول فيه القوى المحلية الفاعلة في الأزمة ودورها في إثارة الأزمة، أما **المبحث الثالث**، فقد كان بعنوان الأزمة السورية: قراءة في المواقف الدولية والإقليمية، وتداعياتها.

الفصل الثالث: من خلال هذا الفصل تم مناقشة الأزمة السورية من منظور الجيوبوليتيكي، حيث تم من خلال **المبحث الأول** إستعراض الجغرافيا السياسية لسوريا والشرق الأوسط ومقوماتها الجيوبولتيكية ومواقعهما ضمن النظريات الجيوبوبوليتيكية الرائدة، كما تم إبراز ومناقشة أهميتهما الجيوبوليتيكية، أما **المبحث الثاني** فتناول مكانة

سوريا ضمن معادلة تنافس الاستراتيجيات الدولية على الشرق الأوسط، **والمبحث الثالث** فقد تناول مكانة سوريا ضمن المشاريع الجيوبوليتيكية الإقليمية المتنافسة.

الفصل الرابع: فقد تناول فيه الإدارة الدولية للأزمة السورية في ظل التوازنات الإقليمية والدولية الجديدة، إذ تناول **المبحث الأول** الأزمة السورية والصعود الروسي، حيث من خلال هذا المبحث تم تقديم عرض لاستراتيجية روسيا للعودة العالمية، وإستعراض هيكلية النظام الدولي على ضوء الصعود الروسي، بالإضافة إلى توصيف واقع التوازنات الجديدة على ضوء الأزمة السورية. أما **المبحث الثاني:** فقد تناول الإدارة الإقليمية الدولية للأزمة السورية من خلال إستعراض أدوار مختلف القوى الإقليمية والدولية في الأزمة، بينما خصص **المبحث الثالث** إلى إستعراض ومناقشة مبادرات التسوية للأزمة في سوريا على ضوء الواقع الدولي الجديد.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

تمهيـــــــــد

تكتسب النظريات أهمية أساسية في تفسير الظواهر السياسية الدولية، حيث أن النظريات توفر الإطار المفاهيمي والأدوات التي تساعد في فهم التفاعلات المعقدة والمتشابكة بين الفواعل في الساحة الدولية، فهي تمنح إطارا نظريا يمكن من خلاله تفسير الأحداث الدولية بصورة مهيكلة ومنهجية، مما يساعد في معرفة الأسباب والنتائج، ويمنح القدرة على التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية المحتملة.

في أدبيات الدراسات الأكاديمية، فإن دراسة الظواهر السياسية يستـــــدعي التطرق إلى الخلفيات المعرفية والنظرية لها، تأكيدا لهذه الأدبيات تتطرق هذه الدراسة في بدايتها من إبراز النظريات التي سوف يتم من خلالها تفسير الأزمة السورية، وتتمثل في نظرية إدارة الأزمة الدولية التي تولي أهمية بتحليل طرق التعاطي مع الأزمات الدولية، إنطلاقا من تخصيص العوامل الأساسية التي أدت إلى ظهور الأزمة وصولا إلى الأليات المتخذة من قبل الأطراف المعنية من أجل إحتواء الأزمة وتفادي تطورها وانتشارها. كما تتناول النظريات الجيوبوليتيكية فهي تقدم إطارا تحليليا لفهم الصراع الدولي من خلال تركيزها على دراسة تأثير الموقع الجغرافي والموارد التي تتمتع بها الدولة المتصارع عليها بإعتبارها مجالا عالميا حيويا، فإن هذه النظريات تساعد في فهم أثر العوامل الجغرافية في الصراعات الدولية، فهي نظريات ضرورية لتفسير الظاهرة الصراعية على المجالات الحيوية التي ترتبط بالمصالح الوطنية للدول. أما نظرية توازن القوى التي تتناولها الدراسة فهي تقدم إطارا تحليليا لكيفية توزيع القوى في النظام الدولي وكيفية تشكل التحالفات بين الدول كاستجابة لتهديدات مشـــتركة، فالنـــظرية تساهم في فهم أنماط التحالفات وأشكال الصراع وأثر هذه الأنماط على إدارة الأزمات الدولية.

إن الفهم الشامل للظاهرة المدروسة يتطلب إستخدام هذه الأطر التحليلية من أجل فهمها بشكل متكامل، فهذا التكامل يسمح بتقديم رؤية شاملة لأبعاد الظاهرة، ومن خلال إستخدامها يساعد في فهم أكثر عمقا ودقة للأسباب والنتائج المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة.

المبحث الأول: نظرية الأزمة الدولية

- ***المطلب الأول: المدخل إلى معرفة الأزمة***
- ***المطلب الثاني: في مفهوم الأزمة الدولية، أسبابها، تطورها***
- ***المطلب الثالث: إدارة الأزمة الدولية***

سوف يتم التطرق خلال هذا المبحث إلى نظرية الأزمة الدولية، حيث قسم إلى ثلاث مطالب أساسية، تناول المطلب الأول المدخل إلى معرفة الأزمة ، أما المطلب الثاني فسوف يتضمن مفهوم الأزمة الدولية، بينما تم تخصيص المطلب الثالث لإدارة الأزمة الدولية.

المطلب الأول: المدخل إلى معرفة الأزمة:

في الوقت الراهن أصبحت الأزمة من المصطلحات الأكثر شيوعا و إستخداما لأنها في تزايـد مستمر و لها نتائجها الوخيمة، و هكذا أصبح توظيف المصطلح في مختلف المستويات, فنجد أزمة اقتصادية، أزمة إجتماعية و أزمة دولية و أزمة اقليمية.[1] و من خلال هذا المطلب سوف يتم التعرف على مصـــــطلح الأزمة و معانيها و استخداماتها خاصة في المجال السياسي.

الفرع الأول:في مفهوم الأزمة:

الأزمة لغة: الأزمة **لغة** هي الضيق و الشدة ، و الفعل أزم على الشيء أزما عض بالفم كله عضا شديدا فمثلا يقال أزم الفرس على اللجام و يقال أزمت السنة أي اشتد قحطها و الأزمة طبقا **لقاموس لسان العرب** هي الجدب و القحط و المجاعة .و طبقا **لقاموس المورد** هي "تغير مفاجئ نحو الأفضل أو نحو الأسوأ في الأمراض الحمية الحادة، و يورد أيضا أزمة سياسية أو إقتصادية"، و يستمر **قاموس المورد** في القول "بأن الأزمة هي مرحلة من العمل القصصي أو المسرحي تتضارب فيهما العوامل المعارضة أشد ما يكون التضارب. و يعرف **قاموس وستر** الأزمة "بأنها نقطة تحول يحدث عنها تغير الى الأفضل أو الأسوأ أو هي لحظة حاسمة أو وقت عصيب". و كلمة أزمة في **اللغة العربية الدارجة** تفهم عن حدث عصيب يهدد كيان و وجود الفرد أو المنظمة أو الدولة، و بالتالي لا تدل على تغيير نحو الأفضل . يقاس مفهومها في **اللغة الانجليزية** الذي يشير إلى تغير نحو الاسوأ أو الأفضل فيما يدل معناها في **اللغة الصينية** على الفرصة و الخطر.[2]

أما تعريفها اصطلاحا:

يرى **تورنجتون Torrington** " أن الأزمة حدث مفاجئ غير متوقع تتشابك فيه الأسبـــــاب بالنتائج، و تتلاحق الأحداث بسرعة كبيرة، لتزيد من درجة المجهول عما يحدث من تطورات و تجعل متخذ القرار في حيرة بالغة تجاه أي قرار يتخذه و قد تفقد قدرته على السيطرة و التصرف."[3] فهذا التعريف يركز على عنصر المفاجاة

[1] علي بن هلهول الرويلي ،**الازمات:تعريفها،ابعادها،أسبابها**،(جامعة نايف العربية،كلية العلوم الاستراتيجية ،الرياض:بحث مقدم ، من4/30-2011/5/4)،ص ص 1-25.

[2] **المرجع نفسه**.

[3] Darek Torrington,**effective management ,people organization** ,(new yourk :prentice Hall book,1989),p90.

و الوقت اللذان يشكلان تحديا لصناع القرار و يجعله عاجزا عن فهم الأحداث في ظل غموض الذي يسببه عناصر المفاجأة و قصر المدة.

و يمكن إدراج بعض التعاريف :[1]

1-الأزمة ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن و يمثل نقطة تحول في حياة الافراد أو الجماعة أو المنظمة أو المجتمع و غالبا ما ينتج عنه تغيير كبير.

2-الأزمة حالة توتر و نقطة تحول تتطلب قرار ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية و تؤثر في مختلف الكيانات ذات العلاقة.

3-الأزمة موقف عصيب يمكن أن يؤدي الى نتائج سلبية.

4-الأزمة فترة حرجة أو حالة غير مستقرة تنذر بحدوث تغير حاسم.

5-الأزمة خبرة متعلقة بمعوق غير مألوف.

ترتكز المفاهيم السابقة على إعتبار الأزمة وصف لوضع معين في وقت محدد أي توصيف السياق العام لسيرورة الاحداث إذ يتسم هذا السياق بالتشوش و الضبابية و الاحتقان ما يستدعي إنتاج مواقف جديدة مواكبة لهذا السياق و تكون لها تداعيات على الأطراف، و قد يؤدي هذا السياق إلى تغيرات تمس عناصر البيئة المتازمة.

الفرع الثاني: الأزمة في حقل العلوم السياسية:

" تعبر الأزمة عن موقف و حالة يواجهها صانع القرار في إحدى الكيانات السياسية و الإدراية(دولة، مؤسسة، مشروع)، تتلاحق فيها الأحداث و تتزامن و تتشابك فيها الأسباب و النتائج، و قد يفقد معها متخد القرار قدرته على السيطرة عليها، أو تحديد اتجاهاتها و مساراتها المستقبلية، كما قد يتحكم فيها و يوجهها صوب تحقيق الأهداف المطلوبة و المصالح السياسية المرجو منه تحقيقها، و بناءا عليه فالأزمة هي لحظة حرجة و حاسمة تتعلق بمصير الكيان السياسي للدولة التي تعترضها المشكلة، و التي يجد بموجبها صاحب القرار صعوبة في التعاطي معها، بالشكل الذي قد يجعله في حيرة بالغة من أمره بشأن اتخاذ القرار الملائم لحل الأزمة، هذا في ظل دائرة مضطربة تعاني من عدم التاكد و قصور المعرفة و كذا اختلاط الاسباب بالنتائج".[2]

---

[1] الرويلي،**مرجع سابق**.

[2] حيتامة العيد، زناندة امينة، **"ادارة الازمة من منظور العلاقات الدولية: دراسة نظرية تاصيلية"**، المجلة الافريقية للدراسات القانونية و السياسية، المجلد4 العدد1،(جوان2020)،ص ص 94-111.

وفي مجال الأزمات الداخلية هي حدث مفاجئ يهدد حالة الأمن و المصلحة القومية، و تتم مواجهته في ظروف ضيق الوقت و قلة الامكانيات و يترتب على تفاقمه نتائج خطيرة. و يعرفها **الدكتور صلاح الدين فوزي** "بأنها حالة طارئة و مفاجئة تنذر بخطر يهدد الدولة أو مؤسساتها مما يوجب ضرورة التصدي و المواجهة بقرارات رشيدة و سريعة على الرغم من ضيق الوقت، و قلة المعلومات, أي في ظل أزمة في الوقت و أزمة في المعلومات المتاحة.[1]

و في تعريف أخر للأزمة فإن " الأزمة هي تحول فجائي عن السلوك المعتاد، و تعني تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف فجائي ينطوي على تهديد مباشر للقيم او المصالح الجوهرية للدولة مما يستلزم معه ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق, و في ظروف عدم التأكد و ذلك حتى لا تنفجر الازمة".[2]

ترى هذه التعاريف أن عنصر المفاجأة أبرز عناصر الأزمة بإعتبارها تنقل السلوك الاعتيادي من الحالة الروتينية إلى حالة بروز الخطر الذي يهدد المصالح القومية للدولة، إذ يصبح إتخاذ قرارات فورية ضرورة في ظل الحاح الوقت و شحه، و بيئة غير مستقرة من أجل تفادي تفاقم الازمة.

الفرع الثالث: أهم المصطلحات المرادفة لمفهوم الأزمة:[3]

هناك العديد من المصطلحات القريبة لمصطلح الأزمة من حيث المعنى و مشابهة لها، و من ضمنها المعضلة و الكارثة و النزاع و الحادثة، و في مجال البحـــــــث يتقاطع مصطلح الازمة مع مصطلحي الصراع، و الحرب. و سوف يتم توضيح التشابه كما الأتي:

أ. **الأزمة و الصراع:** رغم أن المصطلحان لا يتطابقان لكنهما يتقاربان بشكل كبير، فالأزمة قد تؤدي إلى الصراع في حال عدم التوصل سريعا الى حل، و خاصة إذا كان تعبيرا عن تصادم إرادات و أطراف معينة يحاول كل منها الى التفوق على الاخر و تحطيمه كليا أو جزئيا، و بالتالي إنهاء الأمر بسيطرة الطرف المنتصر على الخصم، و يذهب أصحاب الاختصاص في العلوم السياسية إلى التمييز بين المصطلحين من خلال الإشارة إلى عامل الزمن، إذ أن الصراع يمتد لزمن طويل، في حين يكون زمن الأزمة و تصاعدها سريعا و محددا و قصيرا في الغالب، و النقطة الثانية، فإن موضوع الصراع من إختيار أحد الأطراف أو كلهم، كما قد يكون موضوع الأزمة مفاجئ و خارج إرادة الأطراف و توقعاتها. فيما تتمثل نقاط التشابه ما بين المصطلحين في النقاط التالية: عدم التوافق بين أطراف الصراع بخصوص الأهداف و المصالح، و بالتالي فإن الصراع يتضمن عنصر التهديد و الذي يعد أحد الجوانب الأساسية

---

[1] الرويلي،**مرجع سابق**.

[2] Laurence barton,**crisis in organization managing& communicating in the heat of chaos** ,(usa:south western ,1993),p2.

[3] حيدر زاير عبوسي العامري، **الازمات الدولية و اثرها في تحولات النظام الدولي: ازمة جائحة كورونا و اثارها على واقع و مستقبل النظام الدولي نموذجا**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و السياسية،المجلد 38،العدد3،(2022)،ص ص299-329.

للأزمة، و من هنا نجد أن المفهومان متقاربان رغم أن أبعاد الصراع و إتجاهاته و أطرافه و أهدافه واضحة للأطراف بينما تكون غامضة أو غير واضحة خاصة في حال كانت الأزمة في مرحلة بداية التصعيد، النقطة الرئيسية الثانية، يتعلق باستمرارية علاقات الصراع لمدة طويلة، إذ في حالة الأزمة مختلف حيث تنتهي بتقارب الأطراف، حيث أن السمة الرئيسة للأزمة هي سمة الحسم. إنطلاقا من ذلك يمكن القول أن الأزمة تعتبر مرحلة محددة من عمر الصراع، أما الفارق بينهما هو متغير الزمن.

ب. **الأزمة و الحرب:** من أبرز المصطلحات المشابهة لمفهوم الأزمة و تتداخل معه، و تكمن نقاط التشابه في مايلي: أن كلاهما ياخذ حيزا في تفكير صناع القرار من أجل إيجاد الحل، باعتبارها تهديدا للدولة، و أما الفارق أن الأزمة لا يتم توظيف السلاح على عكس الحرب باعتبارها استمرار للسياسة بأدوات أخرى، و غالبا ما تنشب الحرب بسبب فشل في إحتواء الأزمات و تعجيل حلها، و قد تتزامن الأزمات مع نشوب الحرب، أو تحدث في النهاية و تصبح من نتائجها، و كثيرا ما تتسبب الحروب بأزمات، و أيضا أن صعوبة حل الأزمات قد تؤدي إلى حروب.

أبعاد الأزمات:

يمكن تصنيف أنواع أخرى من الأزمات وفقا لمدى علاقتها بالعالم الخارجي على النحو التالي:[1]

1. **أزمات عالمية لها تأثير محلي:** غالبا ما تنجد الدول الكبرى في نقل أزماتها إلى الدول التي تدور في فلكها.
2. **أزمات محلية لها تأثير خارجي:** يتضح مثل هذه الأزمات كلما كانت الدول النامية مترابطة و يمكنها ترابطها و علاقتها التعاونية من جعل أزماتها تطول في العالم الخارجي، فتدفع الدول الكبرى الى النهوض بمسؤولياتها تجاه تلك الازمات، وتحمل الدول الكبرى فاتورة عبئ هذه الازمات، و تجعلها تدفعها نيابة عنها.
3. **أزمات محلية فقط:** و هي الأزمات التي لا يتعدى تأثيرها حدود الدولة، بل تقتصر على قطاع محدود منها, و لا يمكن تصديرها الى الخارج, و لذلك فهي تعالج في إطار محلي داخلي فقط.

و إنطلاقا من ذلك نـــجد ان الازمة السورية الراهنة تندرج ضمن النمط الثاني أي ازمة محلية لها تاثير خارجي، و هذا ما سوف يتم مناقشته لاحقا.

المطلب الثاني: في مفهوم الأزمة الدولية، أسبابها، و تطورها

[1] Carolina Acedo darbo ;Malgorzata Zurawska,**effective crisis and emergency responcesin themultinational corporation**,publishing emerald ,(2017),pp169-204.

الفرع الأول: تعاريف للأزمة الدولية

شغلت موضوع الأزمة الدولية إهتماما واسعا من قبل الأكاديميين و الباحثين، و هذا الإهتمام أثرى الجانب المفاهيمي للأزمة إذ تتعدد التعاريف التي تناولت الأزمة الدولية، و هنا نقدم مجموعة من التعاريف للأزمة الدولية:

يعرف الدكتور**مصطفى علوي** الازمة الدولية بأنها " موقف ينشا عن إحتدام لصراع شامل طويل و ممتد بين دولتين أو أكثر, و ذلك نتيجة لسعي أحد الأطراف لتغيير التوازن الاستراتيجي القائم ما يشكل تهديدا جوهريا لقيم و أهداف و مصالح الخصم الذي يتجه للمقاومة، و يستمر هذا الموقف لفترة زمنية محدودة نسبيا يتخللها لجوء الاطراف إلى القوة العسكرية كما ينتهي هذا الموقف إلى إفراز نتائج مهمة تؤثر في النظام الفرعي القائم.[1]

يركز هذا التعريف على الجانب الصراعي الذي قد يتطور إلى إستخدام الأداة العسكرية إذ يرى أن الأزمة الدولية تكون نتيجة سعي طرف من الاطراف من أجل إحداث نمط مغاير للتوازن الاستراتيجي القائم بالشكل الذي يشكل خطرا على مصالح الأطراف الأخرى ما يدفعها إلى مناهضة هذا السلوك، و يضيف عنصر الوقت كعامل أساسي.

كما عرفها **الستار بوخان** **Alastair** Buchan في كتابه إدارة الأزمات "بأنها ظاهرة أو رد فعل بين طرفين أو عدة أطراف حاول كل منهم تحويل مجرى الأحداث لصالحه .أما **كورال بيل** فقد عرفتها في كتابها إتفاقيات الأزمة بأنها "ارتفاع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات الدولية بين الدول . و يشير **روبرت نورث** **Robet North** إلى أن الأزمة الدولية "عبارة عن تصعيد حاد للفعل و رد الفعل أي هي عملية إنشقاق تحدث تغيرات في مستوى الفعالية بين الدول, و يؤدي إلى إذكاء درجة التهديد و الاكراه. و يشير **نورث** إلى أن الأزمات غالبا ما تسبق الحروب و لكن لا تؤدي كلها الى الحروب.[2]

كما يراها **مايكل بريستر** و **جوناثان** و **لينكنفيل** "موقف ينبع من تغير في البيئة الداخلية أو الخارجية للدولة ، على نحو يؤدي الى تزايد وعي صانع القرار بوجود تهديد لقيم أساسية للدولة مع محدودية الوقت المتاح لاتخاذ القرار و إحتمال التورط في اعمال ذات طابع عسكري.[3]

من خلال التعاريف السابقة يتبين أن الأزمة الدولية ظاهرة تنتج بين فواعل تتقاطع مصالحها و تتعارض حيث يسعى كل طرف إلى الاستحواذ على مجرى الأحداث و تتصاعد التوترات و ردود الأفعال إلى الحد الذي قد يؤدي الى التبدل في شكل العلاقات ما بين الدول، بل قد يؤدي الأمر الى نشوب الحروب.

---

[1] مروة نظير، **ادارة الازمات السياسة الخارجية:مدخل نظري و تحليلي** .الحوار المتمدن.العدد2319. 2010/12/18.موقع الكتروني: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=238704

[2] الرويلي،**مرجع سابق**.

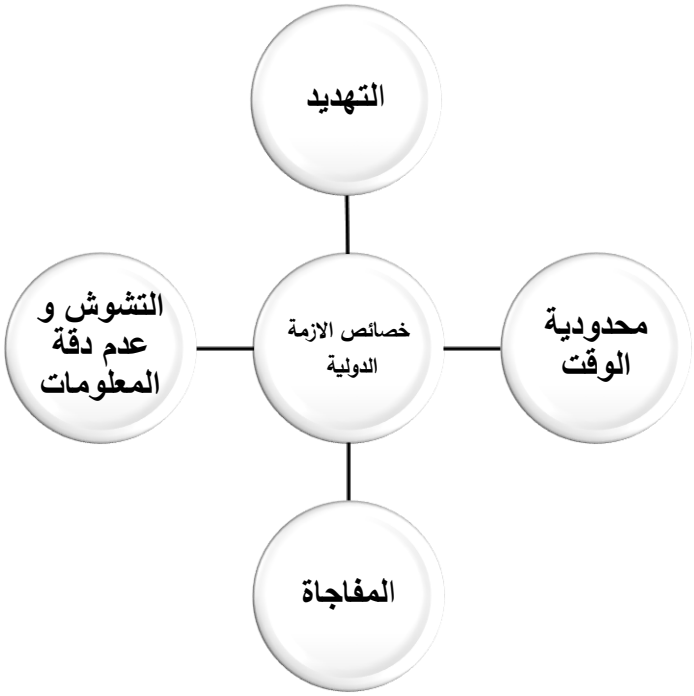
[3] نظير،**مرجع سابق**.

و بصفة عامة، هناك مجموعة من السمات التي تشكل في مجملها خصائص ما يعرف بموقف الازمة ، و هي:[1]

- **التهديد:** حيث يمثل موقف الأزمة درجة عالية من التهديد للأهداف و القيم و المصالح الجوهرية للدولة ،إلا أن التهديد لا يمثل في حد ذاته عنصرا من عناصر الأزمة إلا إذا أدركه صانع القرار ، و تتوقف خطورة هذا التهديد على أهمية القيم التي يتعلق بها.
- **محدودية الوقت:** حيث يدرك صانع القرار أن الوقت المتاح لصنع قرار السياسة الخارجية و التحرك قبل أن يتغير الموقف هو وقت قصير و محدود، و يتغير الوقت المتاح لاتخاذ القرار من أزمة لأخرى باختلاف إدراك صناع القرار له, و يتوقف ذلك على عدد من العناصر و الاعتبارات من بينها العمر الزمني للأزمة و درجة تعقدا و تشابكها و حدتها و ميزان القوى بين أطراف الازمة.
- **المفاجأة:**هذا العنصر محل إختلاف كبير بين الباحثين إذ يؤكد البعض أن المفاجأة من أهم عناصر الأزمة ، في حين يؤكد البعض الاخر أن هذا العنصر لم يعد خاصية مميزة لموقف الأزمة لاسيما و أن الأزمات غالبا ما تنشئ تهديدات للقيم الخاصة بالدولة المعنية، و هذه التهديدات من السهل التنبؤ بها و هذا ما يعتمد في جانب كبير منه على كفاءة الأجهزة الاستخباراتية في الدولة فضلا عن وجود مؤشرات تحذيرية من الممكن التعاطي معها و الخروج منها بإستخلاصات حول المتوقع للأزمة.
- **التشوش و عدم دقة المعلومات:** و هذا ما ينتج عن إما النقص الشديد في المعلومات المتوافرة عن التطورات المختلفة (السريعة و المتلاحقة في الغالب) للأزمة،أو نتيجة الإغراق في كميات كبيرة من المعلومات التي قد تكون متعارضة و متضادة، الأمر الذي ينتهي بصانع القرار إلى الإعتماد على الانتقائية في إتخاذ قرارها إذ يعتمد فقط على المعلومات التي تتناسب مع إدراكه لمعطيات الأزمة.

[1] **المرجع نفسه.**

الشكل من اعداد الباحثة



بعد إستعراض التعاريف السابقة و إبراز سمات الأزمة الدولية تضيف الباحثة تعريفا للأزمة الدولية، " بوصفها وضع تتفاعل فيه الأطراف الدولية بشكل نزاعي في بيئة تتسم بعدم اليقين بسبب ندرة المعلومات الكافية لفهم السياق العام للأحداث، ، و ندرة الوقت ما يضع صانع القرار في ذهول و صدمة لإتخاذ القرار المناسب، إذ قد يتطور هذا الوضع إلى إفراز أنماط مغايرة في جوهر العلاقات الدولية في حال فشل الأطراف على إحتوائها.

الفرع الثاني: الأزمة الدولية عند مدرسة النسق:

مفهوم الأزمة الدولية لدى مدرسة النسق (النظم):

يعرف أنصار مدرسة النظم(مدرسة النسق) الأزمة الدولية بالتركيز على الهيكل التنظيمي كمنهج مهم لدراسة السياسة الدولية، فالأزمة الدولية بالنسبة لهذه المدرسة نتيجة حتمية للتفاعلات بين الدول من خلال سياق التطور التدريجي للأحداث الدولية . و من رواد هذه المدرسة (كينث بولدينغ، اوران يونغ، كورال بيرل، تشارلز ماكليلاند) . و قد إهتم هذا الفريق من العلماء في تعريفه للأزمة بتحديد أثارها على تطور النظام الدولي القائم متأثرين بذلك بالتعريف اللغوي لكلمة الأزمة في اللغة الانجليزية (crisis) حيث عرفها قاموس جامعة **اكسفورد** بأنها "نقطة تحول في تطور المرض، في تطور الحياة ،في تطور التاريخ.." .فقد عرف **كينيث بولدينغ** الأزمة الدولية " بأنها نقطة تحول في العلاقات الدولية أو النظام السياسي، أي أن الأزمة الدولية إنما هي أزمات النظام السياسي. و يتناول هذا التعريف الأزمة باعتبارها ظاهرة دولية تحدث في إطار النظام الدولي نتيجة للتفاعلات القائمة بين وحداته، و تنطوي الأزمة على أخطار محتملة تهدد العلاقات الدولية. و يعرف **أوران يونغ** الأزمة

بأنها"مجموعة من الأحداث السريعة التلاحق التي تزيد من أثر قوى عدم الاستقرار في النظام الدولي العام أو في أي من نظمه فوق المستويات المعتادة الطبيعية و بشكل ملحوظ ، بحيث تزيد من إمكانات وقوع العنف داخل النظام الدولي، و عليه فان **يونغ** فهم الأزمة على أنها حدث أو مجموعة أحداث تساهم في قيام حالة من عدم الاستقرار في العلاقات الدولية، و ربما تؤدي الى إختلال التوازن و من ثم نشوء حالة قائمة على إستخدام العنف في العلاقات الدولية، و يمكن أن نلاحظ أن مدرسة النظم (تحليل النسق) ركزت في تعريفاتها على أن الأزمة الدولية نقطة تحول في تطور نظام دولي عام أو فرعي، و تتسبب في حدوث توتر مفاجئ يتصاعد بسرعة و قد يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار في النظام الدولي نتـــــيجة لعدم إحتواء الأزمة و إمكانية اللجوء إلى الحرب, و بالتالي قد تتغير طبيعة النظام الدولي بأكمله.[1]

إهتم التعريف النسقي للأزمة الدولية بإبراز العلاقة بين ظاهرة الأزمة الدولية و النظام الدولي، فهو يدرس الأزمة الدولية في إطار المفاهيم الخاصة بمنهج النسق في تحليل العلاقات الدولية.و قد جاءت تعريفات رواد مدرسة النسق (كينيث بولدينغ، كورال بيل، اوران يونغ، الاستير يوكان، تشارلز ماكليلاند) متسقة مع المدلول اللغوي لكلمة أزمة في اللغة الانجليزية و الـــــتي تعني نقطة تحول ،فهي تعني وقتا يتسم بالصعوبة و الخطورة و القلق على المستقبل و وجوب اتخاذ قرار محدد.[2]

و تعرف **كورال بيل** الأزمة الدولية بأنها" نقطة تحول **turning point** في طبيعة العلاقة بين أطراف ما ، حيث ترتفع الصراعات الى مستوى يهدد بتغير طبيعة العلاقت بين الدول، ففي حال الأزمات التي تقع بين حلفاء تتحول علاقة التحالف إلى علاقة انشقاق، و في حالة الأزمات التي تقع بين الأعداء تتحول العلاقة من علاقة سلم إلى علاقة حرب". و تميز **كورال بيل** بين الأزمة الدولية الحقيقية و الأزمة الدولية المزيفة pseud crisis ، ففئة الأزمة المزيفة يصعب تبريرها إذ هي أشبه بالأمراض التي تنتج عن إضطراب ،حيث أن السبب الظاهري لها يختلف عن السبب الحقيقي. كما أنها تعزل مواقف التوتر التي لا ترقى إلى مستوى الأزمة الحقيقية عن فئة الأزمات الحقيقية، حيث يمكن إعتبارها أزمات ثانوية **sub crisis**. كما أنها تميز بين الأزمات الدولية وفقا لنطاقها الجغرافي و أطرافها الرئيسية: فهي تعتبر أن الازمات المحلية أو الاقليمية مهمة، لكنها لا تحمل نفس الخطر الذي تحمله الأزمة بين القوى النووية لبقية دول العالم.[3]

و بصفة عامة فإن تعريفات مدرسة النسق تركز على نقطتين :[4]

---

[1] غيث سفاح متعب الربيعي،قحطان حسين طاهر،**ماهية الازمة الدولية ..دراسة في الاطار النظري**،مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية ،العدد42،المجلد22،(جامعة بغداد، 30جوان 2011)، ص ص139-165.

[2] خليل عرنوس سليمان،**الازمة الدولية و النظام الدولي:دراسة في علاقة التاثير المتبادل بين ادارة الازمات الاستراتيجية الدولية و هيكل النظام الدولي**، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات،(معهد الدوحة،نوفمبر 2011)، ص ص 1-35.

[3] **المرجع نفسه**.

[4] **المرجع نفسه**.

الاولى:أن الأزمة الدولية هي نقطة تحول في تطور نظام دولي ما عاما كان او فرعيا،

الثانية :أن الازمة تزيد من إحتمالات الحرب و اللجوء إلى إستخدام القوة العسكرية.

و تفترض تعريفات مدرسة النسق أن الأزمة تستتبع تغييرا في النظام الدولي ، و أن حجم ذلك التغيير و مداه يتحدد بعوامل منها:[1]

- **أهمية متغيرات النظام الدولي التي تتعرض للتعديل بتأثير الازمة الدولية:** فاذا كانت المتغيرات هامة و بارزة التأثير في تحديد خصائص النظام الدولي فإن التعديل فيها يستتبع تغييرا في النظام الدولي ذاته، فأزمة كوبا مثلا أثرت في متغيرات التوازن الاستراتيجي العالمي بين القطبين الكبيرين .و من ثم كان تغيير النظام الدولي بعدها ملحوظا، إذ إستقرت حالة إستحالة الحرب الشاملة بين هذين القطبين، و بالمثل أدت أزمة غزو العراق للكويت ، و من ثم حرب التحرير التي قادتها الولايات المتحدة إلى ترسيخ إسم نظام عالمي جديد ، و تقويض أسس نظام دولي قائم.
- **أن وجود عوامل عدم الاستقرار في النظام الدولي قبل حدوث الازمة يقوي إحتمال حدوث التغير في ذلك النظام بتأثير الازمات الواقعة داخله.**
- **الأساليب المتاحة داخل النظام الدولي لتسوية الأزمات الدولية و مدى فاعليتها:**اذ كلما كان يملك أساليب فعالة لتسوية الازمات قلت امكانية تأثيرها فيه بالسلب.
- **أن النظام الدولي يكون اكثر تأثرا بأزمات القوى الكبرى من أزمات الدول الصغرى.**
- **أن تاثير الأزمة الدولية قد ينصرف إلى نظام اقليمي فرعي دون النظام الدولي العام.**

تكتسب تحليلات مدرسة النسق للأزمة الدولية أهمية كبرى عند تحليل الأزمات التي تكون القوى العظمى في النظام الدولي أطرافا مباشرة أو غير مباشرة فيها،حيث تزيد في هذه الحالات قوى عدم الاستقرار في النظام الدولي ، و تزيد معدلات تبادل الافعال و التحركات الصراعية الدالة على إستعراض القوة المادية أو استخدامها. و يمثل ذلك جوهر المدخل النسقي في دراسة الازمة الدولية.[2]

الفرع الثالث:أسباب و مراحل تطور الأزمة الدولية[3]

إن الأزمة الدولية لا تتصف بالثبات, و إنما تنتقل من حالة إلى اخرى، و هذا يعود إلى النمو التدريجي للأزمة، حيث أن الأزمة تمر في عدة مراحل, و هذه المراحل تختلف من حيث الطبيعة و الشدة، و أن مراحل هذه

[1] **المرجع نفسه.**
[2] **المرجع نفسه.**
[3] الربيعي، طاهر،**مرجع سابق.**

الأزمة تتداخل مع عوامل نشوئها، و تعتمد إحتمالات تبلور الأزمة الدولية على معرفة العوامل التي تؤثر في تطور الموقف الأزموي.و يمكن تصنيف عامل التأثير في موقف الأزمة إلى صنفين هما:

- **العوامل الموضوعية**:و هذه العوامل مرتبطة بالبيئة الخارجية و بطبيعة العلاقات السائدة مع الدول الاخرى و تشمل:

  اولا: هيكل التوازن الدولي القائم.

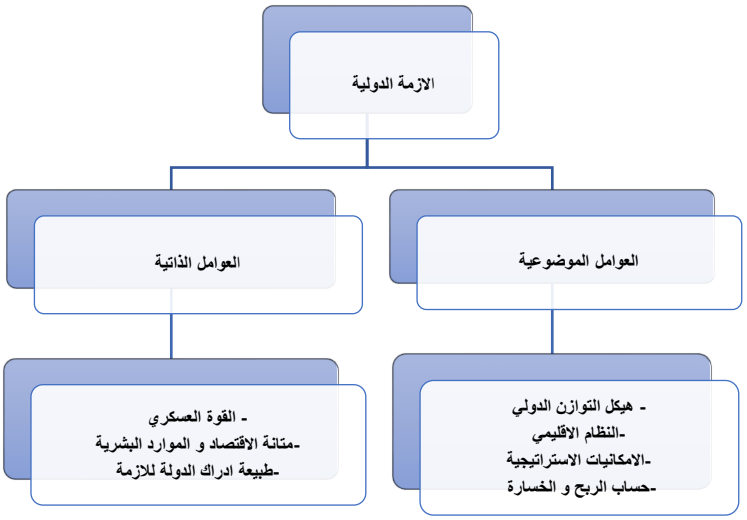
  ثانيا: النظام الاقليمي باعتباره بيئة مباشرة للازمة.

  ثالثا: الامكانيات الاستراتيجية.

  رابعا: حساب الربح و الخسارة في التعامل مع موضوع الازمة الدولية.

- **العوامل الذاتية**: هي تلك العوامل المتعلقة بالدولة التي تكون طرفا في الازمة الدولية، و تشمل مختلف الامكانيات، القدرات التي تمتلكها الدولة، و التي تشكل القدرة القومية الشاملة للدولة مثل القوة العسكرية، و متانة الاقتصاد و الموارد البشرية..الخ.ان كيفية ادراك الفعل المسبب للازمة يعد احد العوامل الرئيسية لتصاعد الازمة الدولية او تخفيفها، حيث ان ادراك احد الاطراف لسلوك الطرف الاخر يؤثر في طبيعة رد الفعل على هذا السلوك، و بالنتيجة يكون رد الفعل مبالغا فيه و العكس صحيح. و يتضح من ذلك أن عدم المساس بالمصالح و الاهداف الحيوية للدولة يجعل حالة التوتر مختلفة تماما أي أنه من المستبعد أن يتطور الخلاف الى قيام أزمة دولية. ولكن متى كان الخلاف ينطوي على التهديد على المصالح الحيوية لأطراف الأزمة و تمسك كل طرف بأهدافه و لم يبد أي مرونة في موقف، فمعنى هذا أن الأزمة قد نشأت بالفعل.

المخطط1: التالي(من إعداد الباحثة) يوضح ذلك:



لابد من القول أن الأزمة الدولية عند حدوثها تمر في عدة مراحل تختلف فيما بينها من حيث الشدة و المدة التي تستغرقها، و تتميز كل مرحلة بخصائص معينة، و قد تعددت الأراء حول تحديد هذه المراحل، فهناك من يرى أن مراحل الأزمة تتوزع على الشكل التالي:[1]

1- **مرحلة التصاعد:** و هي المرحلة التي تزداد فيها حدة الأزمة و تبلغ درجة الخطر.
2- **مرحلة التناقص:** و فيها تنقص حدة الأزمة و تقل كثافتها.
3- **مرحلة الاستقرار:** أي استقرارها عند حد معين دون تعقيدهابإنتظار تسويتها.
4- **مرحلة التلاشي أو الانتهاء:** و فيها تنتهي الأزمة إما بالحل السلمي أو باللجوء الى الحرب.

فيما يرى أخرون أن الأزمة الدولية تمر بخمس مراحل هي:[2]

1- **مرحلة الميلاد**
2- **مرحلة النمو و الاتساع**
3- **مرحلة النضج**
4- **مرحلة الانحسار و التقلص**
5- **مرحلة الاختفاء و التلاشي)**

و الواضح أن الأزمة الدولية تشمل عناصر تصعيدها و عناصر تسويتها، حيث تبقى فترة من الزمن خاضعة لسيطرة القوى المخططة لها التي تســـــتطيع في اي وقت إثارتها و تصعيدها أو تهدئتها حسب الموقف و الظروف و الأهداف المتوخاة، و عليه يمكن تحديد أربع أطوار للأزمة الدولية و هي:[3]

1. **المرحلة التحذيرية:** و هي الفترة التي تسبق نشوء الأزمة و تبرز فيها معالم الأزمة.
2. **مرحلة النشوء:** و هذه المرحلة تعكس عدم إمكانية صاحب القرار على توقع حدوث الأزمة حيث تتعاظم المتغيرات الدافعة لها، و بالتالي زيادة إحتمالية المواجهة.
3. **مرحلة الإنفجار:** و تأتي بعد فشل صانع القرار في تجنب تصاعد الأزمة أو عدم القدرة على التحكم في متغيراتها المتسارعة.
4. **مرحلة إنحسار الأزمة:** و هي مرحلة تلاشي الأزمة و عودة الأمور إلى التوازن الطبيعي الذي كان قبل نشوء الأزمة.

المطلب الثالث: إدارة الازمة الدولية

[1] الربيعي،طاهر، **مرجع نفسه**.
[2] **المرجع نفسه**.
[3] **المرجع نفسه**.

الفرع الأول: مفهوم إدارة الأزمة الدولية

تعد إدارة الأزمـــــات من أهم قواعد اللعبة السياسية المعاصرة سواء على المستوى السياسي أو العسكري و الاقتصادي بصفة خاصة أو أي مستوى أخر بصفة عامة.[1]

و قد إختلفت مفاهيم إدارة الأزمات إختلافا بين الدول الكبرى و الدول الصغرى، فالدول الكبرى أو العظمى تكتفي عادة بإدارة الأزمات ،لأنها لا تسعى إلى معالجة الأزمة و الحيلولة دون وصولها إلى مرحلة الصراع المباشر. خاصة إذا كانت سلبـــياتها لا تمس مصالحها الحيوية، فهي تدير الأزمة أو الأزمات لضمان استمرار تأججها، و إيجاد المناخ السياسي و الاقتصادي المناسب لتحقيق مصالحها القومية، بل أنها تلجأ في أحوال كثيرة إلى إفتعال الأزمات و تصنيعها و تصديرها إلى البلاد التي تريد السيطرة عليها، خاصة في هذا العصر الذي عرف بعصر العولمة.[2]

و كلما إزدادت الحياة تعقيدا ،إزدادت الأزمات و تشعبت و تعقدت لتصبح غذاء شبه يومي للشعوب.و قد شهد القرن العشرين أزمات من كل الأنواع لا حصر لها، و من الطبيعي أن تتضاعف هذه الأزمات عددا و تشعبا و تعقيدا في هذا القرن الواحد و العشرين، و كان المفكر السياسي و وزير الخارجية الامريكي **هنري كيسنجر** قد عبر تعبيرا دقيقا عن العلاقة العضوية بين طبيعة عصرنا هذا و بين الازمات التي لا تتوقف عن التوالد و التفجر و التصاعد و التزايد عندما قال" لا يمكن ان تكون هناك أزمة في الاسبوع المقبل ، إن جدول أعمالي حافل بالأزمات المستمرة و المتجددة من كل نوع، و أخر ما أحتاج اليه هو أزمة مستجدة." كما عبر الرئيس الامريكي الاسبق ريتشارد نيكسون عن نفس المفهوم بقوله" إن الحياة أزمة تليها أزمة أخرى".[3]

تعاريف في إدارة الأزمة:

عرفت إدارة الأزمة بأنها "كيفية التغلب على الأزمة أو الكارثة بالأساليب العلمية و الإدارية المخـــــتلفة و محاولة تجنب سلبياتها و الاستفادة من ايجابياتها."[4]

التعريف المبسط لإدارة الأزمة هو أنها "فن إدارة السيطرة، أي إدارة الأزمة تعني محاولة تحقيق السيطرة على الاحداث و عدم السماح لها بالخروج من اليد، فإبقاء الأحداث تحت السيطرة هو محور إدارة الازمة" . كما يمكن النظر الى إدارة الازمة على أنها علم و فن كل الصراعات، أو أنها تعني إمكانية التعامل مع أية حالة غير إعتيادية تهدد أهداف و نشاط محور الأزمة.[5]

---

[1] نبيل راغب ،**موسوعة قواعد اللعبة السياسية:دراسة تحليلية نقدية**،(القاهرة:دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع،2002)،ص57.
[2] **المرجع نفسه**،ص80.
[3] **المرجع نفسه**، ص 61.
[4] الرويلي،**مرجع سابق**، ص24.
[5] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي،**ادارة الصراعات و الازمات الدولية:نظرة مقارنة لادارة الصراع العربي الاسرائيلي في مراحله المختلفة**.،(د ون معلومات النشر)،ص29.

يعرفها **امين هويدي** فيقول" إدارة الأزمة الغرض الرئيسي منها هو منع المواجهة المباشرة بين اطرافها باستخدام القوات المسلحة فإن لم يحدث هذا و بدأ القتال أعتبرت إدارة أزمة فاشلة".[1] ركز هذا التعريف على الغرض من عملية إدارة الازمة، و هي تجنب وقوع صدام مباشر بين أطراف الازمة.

و يقول **برهان غليون** "إدارة الأزمة هو فحص الاستراتيجيات المختلفة التي كانت متواجهة فـــي الازمة و بعدها، و الاسترتيجيات تنطوي على تعيين الاطراف الأساسية المتصارعة ، كما تعني تحديد الأهداف بكل طرف و إعداد الإدارة المناسبة لتحقيق هذه الاهداف و إدارة الازمة تعني حديثا ، أن تقوم فيها الدولتان العظمتان (و بالاخص الولايات المتحدة الامريكية في النظام العالمي الجديد) باتخاذ اجراءات و خطوات للتحكم في مسار اي ازمة دولية للحيلولة دون اندلاع حرب كبرى، فادارة الازمة تعني ببساطة تنمية اجراءات رشيدة لمقابلة العداءات غير المتوقعة, و البحث عن بدائل تقلل من التهديدات العدوانية, و تبعد قدر الامكان اختيار اللجوء الى الحرب ، فإدارة الازمة تعتبر كطريق جديد لحل الصراعات الدولية ،لأنها تشمل الوعي من القوى المسيطرة على الازمة بأن لها مصالح عامة مشتركة، كما ان لها مصالح متصارعة. لذلك ينظر لادارة الازمة في السياسة الدولية على انها محاولة لموازنة المجابهات او المنازعات بقصد المصالح المشتركة دون اللجوء للحرب.[2]

كما يذهب الكاتبان السياسيان **ج.اي دارتي** و **فالنر جرافالى** في تعريف إدارة الازمة على أنها "قدرة احد أطراف نزاع ما على إقناع خصمه أو خصومه بصدق عزمه على تصعيد النزاع لحمله أو حملهم على التراجع عن تصعيد الازمة تجنبا لضبط النفس و محاولة ايجاد مخرج منها يحفظ لهم جميعا ماء وجوههم أو الوصول فيما بينهم الى تسوية تنزع فتيل الازمة بدون المساس بالمصالح الجوهرية لديهم.[3]

و قد تعددت الدراسات التي تناولت عملية إدارة الازمة الدولية international crisis management في ادب العلاقات الدولية، و تنوعت تلك الدراسات في تناولها لمختلف ابعاد عملية ادارة الازمة الدولية، و في تناولها بالتحليل لأدوات إدارة الازمة.[4] و قد استخدم **الكسندر جورج Alexander George** مفهوم إدارة الأزمة بمعنى "القيود التي ترد على عملية ممارسة القهر و الجبر و الضغط الاكراهي في العلاقات الدولية، بمعنى أن إدارة الأزمة تعني السيطرة على أحداث الصراع في الأزمة، و تخفيف حدتها حتى لا تصل الى حد إنفجار العنف الشامل أو الحرب".[5] كما عرف **ب.ويليامز** إدارة الأزمات بأنها"سلسلة من الاجراءات(القرارات) الهادفة الى السيطرة على الأزمة و الحد من تفاقمها حتى لا تصل إلى مستوى نشوب الحرب". كما أشار **هانزبيتر نيوهولد** إلى أن إدارة الازمات تعني " إحتواء الازمة و التلطيف من حدتها بشكل يستبعد معه حدوث اشتباكات عسكرية على نطاق واسع". و يعرف **سنايدر Snyder** إدارة الأزمة الدولية باعتبارها " سعي أطراف أزمة ما إما الى

---

[1] **المرجع نفسه**، ص28.
[2] **المرجع نفسه**، ص ص30-33.
[3] **المرجع نفسه**،ص34.
[4] عرنوس،**مرجع سابق**.
[5] **المرجع نفسه**.

ممارسة الضغط بشكل مرن و حكيم وفق مقتضيات الموقف، أو سعيهم إلى التعايش و التوافق دون أن تتحمل دولهم تكلفة أو خسائر مرتفعة".[1]

إن الاستمرار في الحديث عن الأزمة و إدارتها ، يمكننا القول أنها تعني تلك اللحظة الحاسمة أو الوقت الأكثر صعوبة في مواجهة حالة من الحالات الخارجية أو الداخلية على السلوك الاعتيادي المالوف، أو بعبارة أخرى هو الوصول الى نقطة الغليان boiling point و من ثمة حالة أو نقطة تحول turning point الذي يكون من السهل بمكان التنبؤ باحتمالاتها و نتائجها و ما سيترتب عليها ،أما الإدارة فإنها تعني الإدارة الفاعلة للأزمة التي تتكئ على قبول الحالة الطارئة التي غالبا ما تحدث على مستوى العمل و التعامل.[2]

و تضـــيف الباحثة تعريفا لإدارة الأزمة الدولية بأنها: مسار ينطوي على جملة من المناهج و الأساليب و الخطوات و الاجراءات التي تنتهجها الأطراف المتصارعة لمحاولة السيطرة و توجيه التطورات التي وصلت الى حالة قصوى من الاضطراب و تقليلها إلى الحد الذي يمنع وصولها الى حالة الحرب.

الفرع الثاني: أنماط الازمات الدولية:

هناك متغيران أساسيان يحددان أنماط الأزمات الدولية و أبعادها هما : قابليتها للتحكم و إمكانية حلها حلا وسطا، و تزداد درجة قابليتها للتحكم كلما كانت بسيطة و غير مركبة، أما الحل الوسط فهو رهن المصالح المشتركة لأطرافها، و إن انتفت تلك المصالح، تكون إحتمالات إحتواء الأزمة و حلها محدودة ، و تصنف الأزمات الدولية أربعة أنماط ، و هي:[3]

- **التلاعب:** تتجسد أزمة التلاعب في مبادرة كل من طرفيها إلى استكشاف المدى الذي يمكن إجبار الطرف الاخر فيه على التخلي عن موقفه، و غالبا ما يكون أطراف الأزمات دولا و حكومات و منظمات، ذات مسؤولية دولية ، توفر لها المقدرة على التحكم في مسارها، و في هذه الحالة يصعب تدخل طرف ثالث في الأزمة، و لو كانت حادة ، إذ سيكون هناك إمكانية للتراجع و التراضي على حل وسط، بل أن لم يأت ذلك الحل، فإنه سيتجنب الصراع المسلح بين الدولتين.
- **التوريط:** و يتسم هذا النوع من الأزمات بمصالح مشتركة مهمة بين أطرافها الذين يتصرفون في إطار عدة ظروف ، يصعب التحكم فيها ، ما قد يحملها على ردود فعل لم يستعدوا لها، و قد ينجم عن تعدد الأطراف الفاعلة في الأزمة إيجاد نمط متغير للتحالفات ، يسفر عن تغيير لتقدير أهمية المصالح المشتركة

---

[1] **المرجع نفسه**.

[2] فكرت نامق عبدالفتاح ، كرار انور ناصر, **التفاعلات الاقليمية والدولية والأزمة السورية**, مجلة قضايا سياسية, العدد(34), (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية ,جانفي2014)، ص ص 1-34.

[3] نظير ، **مرجع سابق**.

،فتزداد درجة التهديد ،و على الرغم من أن أزمات التوريط ،غالبا ما تمتد فترة زمنية طويلة نسبيا، إلا أنها لا تتسم بالحدة ، و من ثم يكون هناك دائما حل وسط لها.

- ❖ **حافة الهاوية:** هي من أشد الأزمات الدولية خطرا ، من حيث مستوى التهديد ، أو إحتمال المواجهة المسلحة، و تتسم بدرجة حدة مرتفعة ،حيث لا توجد مصالح مشتركة ، أو تكون قليلة ، و تتصف في الوقت نفسه بدرجة كبيرة من القابلية للتحكم،إلا أن الواقع يؤكد أهمية إستعداد الطرف الذي يزيد من حدة التوتر للدخول إلى مرحلة الصراع المسلح ،و إلا سيفقد مكانته الدولية.
- ❖ **التفاقم الجامح:** تسببه عدة أزمات متعاقبة و مترابطة، محركها الفاعل الأساسي ، أطراف غير رسمية، تتمثل في المنظمات السرية أو أصحاب المصالح، أو حتى الرأي العام ، و يتسم هذا النمط من الأزمات بالتعقيد ، نظرا إلى تعدد أطرافه، الذين يعد تغيير أحدهم لمواقفه ضغوطا للأطراف الاخرى، و من ثم، فهو يتكون من عدة أزمات متزامنة ، و غير مباشرة تتصف بمحدودية المصالح المشتركة ، و بعلاقات التنافس و التوتر ، لذا، فإن أطرافها عادة ما يكونون مستعدين لخوض نزاعات قد تنتهي بصراعات مسلحة.

الفرع الثالث: إدارة الأزمات الدولية و هيكل النظام الدولي:[1]

ترتبط الأزمات الدولية بالنظام الدولي في علاقة تأثير متبادل ، فالأزمة قد تكون إختبارا لقواعد اللعبة القائمة بين القوى الأساسية في النظام. أو قد تساهم في تغييره من خلال ما تمارسه من تأثير في طبيعة النظم الفرعية الأخرى. و قد تصل هذه المساهمة إلى حد التأثير في تحول النظام و ليس تغييره فقط، كما تؤثر الأزمة في حالة النظام و عملياته من حيث الاستقرار و التوازن و السلام ، فهي قد تتعداه لدرجة تقود إلى اندلاع حرب كبرى، و قد تصل إلى إصابة ارجائه بالاضطراب على نحو قد يفرز قيما و قواعدا و أسسا جديدة لادارته، أو على العكس قد ينتهي الأمر بتكريس الأمر القائم و تدعيمه لصالح الأهداف السائدة بالفعل.

كما أن الأزمة قد تترك شعورا بالاستياء لدى أحد طرفيها و شعورا بالتفوق لدى الأخر، و كلا الأمرين لا يساعد على تحسين العلاقات بين أطرافها. و قد تثير الأزمة نوعا من إعادة التقييم مثلما حدث في أعقاب أزمة كوبا عندما إعترفت كل من واشنطن و موسكو بحاجتهما إلى تجنب تكرار المواجهة بينهما.

و بالمثل فإن طبيعة و هيكل النظام لابد و أن تنعكس في الأزمة الدولية ،حيث يتأثر سلوك الدول في الأزمات الدولية بطبيعة النظام الدولي السائد وقت حدوث هذه الازمات ، و هو ما يمكن تسميته "تأثير العامل الخارجي " في عملية التفاعل بين أطراف أزمة ما، كما تؤثر طبيعة هيكل النظام في نتائج تسوية الأزمة ، و في الخصائص العامة لها ايضا.

و تفسر التطورات في النظام الدولي تحول صراعات محددة إلى صراعات حادة ثم التعجيل بظهور العديد من الأزمات. كما تساعد دراسة النظام الدولي في فهم لماذا تظل الحرب ممكنة نسبيا، و لماذا يكون حل الأزمات أكثر صعوبة في ظل هيكل نظام دولي معين مقارنة بأخر، كما أن تكرار حدوث الأزمات الدولية في ظل نظام

[1] عرنوس، **مرجع سابق**.

دولي معين يدل على الطبيعة الفوضوية Anarchic Nature للسياسات بين الدول في هذا النظام ، بحيث لا توجد هناك سلطة مركزية لضبط السلوك لعدد كبير من الوحدات السياسية المستقلة، يستمر صراع المصالح بين هذه الوحدات.

و على الرغم من أن المواجهات العسكرية المباشرة يمكن تجنبها من خلال التهدئة المتبادلة و الحسابات الدقيقة للمصالح الخاصة،إلا أن بعض صراعات المصالح تكون شديدة و تتحول إلى أزمات تهدد باستخدام القوة العسكرية التي في الغالب لا يمكن تجنبها، و يتـــــزايد العداء بين الدول الى درجة تصبح فيها الحرب وشـيكة و محتملة الحدوث.

كما تؤثر الأزمات في العلاقات بين القوى العظمى ، فهي قد تجمد الصراع بينهما، و قد تساهم في حل بعض القضايا التي إنقسم الفاعلون الرئيسيون بشأنها، و من ثم فهي تمهد الطريق لتأسيس علاقات أكثر استقرارا أو تنافسا على المدى البعيد. فعلى سبيل المثال كانت أزمة برلين عام1948 أول أزمة من نوعها تساعد على تحقيق ذلك، فكانت أهم علامة على زيادة حدة الحرب الباردة و العداء بين الشرق و الغرب و أدت إلى الإسراع بتوقيع إتفاقية حلف شمال الأطلسي north atlantic treaty ، و كانت أزمة الصواريخ الكوبية عام1962 هي النموذج الثاني، فقد ساهمت في تحقيق الإنفراج في الصراع بين القوى العظمى.

المبحث الثاني: النظريات الجيوبوليتيكية

- المطلب الأول: مفهوم و تطور الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتكس و العلاقة بينهما
- المطلب الثاني: النظريات الجيوبوليتيكية التقليدية
- المطلب الثالث: النظريات الجيوبوليتيكية المعاصرة

من المداخل الأخرى المستقرة في علم العلاقات الدولية التي تحاول أن تفسر ظاهرة الصراع الدولي ،المدخل الجيوبوليتيكي الذي تتعدد نظرياته، و إن كانت تلتقي معظمها حول محور أساسي واحد يتعلق بالضغوط التي تولدها ظروف المكان الطبيعي على عملية الصراع من أجل البقاء و النمو.[1]

المطلب الاول: مفهوم و تطور الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتكس و العلاقة بينهما

الفرع الاول: التعريف و النشأة:[2]

هو علم دراسة تأثير الأرض (برها وبحرها ومرتفعاتها وجوفها وثرواتها وموقعها) على السياسة في مقابل مسعى السياسة للإستفادة من هذه المميزات وفق منظور مستقبلي أضاف إلى الجيوبوليتيك فرع الجيو استراتيجيا. وكان أول من إستخدمه في الماضي المفكر السويدي **رودولف كيلين** مطلع القرن الميلادي الماضي وعرّفه بأنّه " البيئة الطبيعية للدولة والسلوك السياسي " بينما يعرفه **كارل هوسهوفر** بأنّه دراسة علاقات الأرض ذات المغزى السياسي، بحيث ترسم المظاهر الطبيعية لسطح الأرض الإطار للجيوبوليتيكا الذي تتحرك فيه الأحداث السياسية ". ومن التعريفات المهمة لمصطلح الجيوسياسية عند الغربيين أنها عبارة عن " الإحتياجات السياسية التي تتطلبها الدولة لتنمو حتى ولو كان نموها يمتد إلى ما وراء حدودها " ومنها أيضاً دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة.

هذا، ويمكن تبسيط مفهوم الجيوسياسية بلغة مبسطة بأنها تعني السياسة المتعلقة بالسيطرة على الأرض وبسط نفوذ الدولة في أي مكان تستطيع الدولة الوصول إليه، إذ أن النظرة الجيوسياسية لدى دولة ما تتعلق بقدرتها على أن تكون لاعباً فعّالاً في أوسع مساحة ممكنة من الكرة الأرضية.

هذا وشهد علم الجيوبوليتيك إهتماماً اوروبياً لافتاً في القرن التاسع عشر. وذلك بسبب الحروب التي نشبت بين الدول الاوروبية إما بسبب خلافاتها على المستعمرات أو على أراضي الدول الأوربية نفسها. وذلك بحيث تذبذب علم الجيوبولوتيك بين القبول والإهمال لغاية تعرضه لما يشبه الهجران عقب الحرب العالمية الثانية، وانقسام العالم بين قطبي الرأسمالية والشيوعية.

فيما لوحظ إنتشار إستخدام تطبيقات " الجيوسياسية " وتداول المصطلح بصورة واسعة مع إكتساب هذا الفرع من العلوم السياسية صدارة ملفتة بعد سقوط الإتحاد السوفياتي وزوال الثنائية القطبية العالمية.

تعريف الجغرافيا السياسية:

[1] اسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية: النظرية و الواقع**، (اسيوط: جامعة اسيوط ، ط.4 ،2003)، ص234.
[2] الجيوبوليتيك او الجيوسياسة، تاريخ الاطلاع: 2015/9/18 / .الرابط الاكتروني: /www.mostakbaliat.com/archives/16716

ترتبط الجغرافيا السياسية كفكر و ممارسة بظهور الدول و الدول القومية كوحدات سياسية ، إذ شهدت إزدهارا أواخر القرن التاسع عشر ، إذ شهدت هذه الحقبة تصاعد التنافس بين الدول الكبرى، حيث ظهرت النظريات التي تعرف حاليا " بالجغرافيا السياسية التقليدية"، حيث كانت تفهم الجغرافيا السياسية باعتبارها مجال لصراع الدول، مع إفتراض أساسي غير مصرح به أن الصراع هنا مرتبط فقط بالدول الغربية القوية.[1]

تعد الجغرافيا السياســـــية إحدى الموضوعات الشائكة في الدراسات الجغرافية ، لكونها تحتاج إلى ربط و تحليل تفاعلات بشرية سريعة الإيقاع (الإتجاهات السياسية الداخلية و الخارجية و الأحداث العسكرية) مع العوامل الجغرافية الأرضية شبه الثابتة.[2]

كما يوجد إختلاف كبير بين منطلق الدراسة في الجغرافية السياسية و بين منطلقه في الدراسات الجغرافية عامة ، بما في ذلك فروع الجغرافيا البشرية و الاقتصادية. فالإقليم وحدة الدراسة في الفروع الجغرافية .و أما الجغرافيا السياسية فإن وحدة الدراسة هي الدولة ، و هي في حد ذاتها إصطناع بشري يتأثر بالتغيرات السريعة الداخلية و الخارجية.[3] فالدولة بالنسبة للجغرافيا السياسية عبارة عن عنصرين أساسيين هما الارض و الشعب ، ينجم عنهما عنصر ثالث هو نتاج التفاعل بين الأرض و الناس . و تشتمل دراسة الأرض على كثير من عناصر الدراسة الجغرافية الطبيعية على رأسها عنصر المكان الجغرافي و الأقاليم الطبيعية للدولة ، كما تشتمل دراسة الشعب على عناصر كثيرة من الدراسة للحياة البشرية ، و هي تبدأ بالسكان و النشاط الاقتصادي و أنماط السكن و المدن و التكوين الحضاري للناس من حيث سلالاتهم و مجموعاتهم اللغوية و تنظيمهم الطبقي، أما العلاقة بين الأرض و الناس فهي شديدة التعقيـــد و التشابك و تؤدي في النهاية إلى سلامة تكوين الدولة أو عناصر قوتـــها و ضعفها.[4]

و الإقليم عبارة عن تركيب نظري ينتج عن تجميـــع عدد من المقومات و الصفـــات المتشابهة طبيعيا و إقتصاديا و بشريا في منطقة جغرافية محددة يصبح لها تميزها و تفردها عن المناطق المجاورة ، و بذلك فإن الإقليم الجغرافي وحدة دراسة لها شيء كبير من الثبات الذي يستمدة من التوافق التدريجي الذي يحدث بين المكونات الطبيعية للأرض، و الإمكانيات البشرية التنظيمية و التكتيكية – مع تغيرات كمية تطرأ نتيجة زيادة السكان أو تغير نمط إستخدام الارض.[5] و قد اكد **هالفورد ماكيندر H.Mackinder** دور التغير بالنسبة للمكان في دراساته الجيوبوليتيكية حينما عدل مرتين نظريته الخاصة بقلب العالم، فقد تكلم عن عنصر الإنسان المتحرك man-travelling element ليعبر عن الحركة المستمرة للإنسان و الأفكار و المنتجات، و كذلك تكلم **جان جوتمان Gottmann** عن عامل الحركة Circulation movement factorعلى أنه يساعدنا على فهم

[1] Colin Flint, **Introduction to Geopolitics** ,(London&New York,Taylor&Francis group, 4ed,july 2021),P7.
[2] صبري فارس الهيتي ،**الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية** ،(الاردن: دار صفاء للنشر و التوزيع، 2000)، ص9.
[3] **المرجع نفسه**.
[4] محمد رياض،**الاصول العامة في الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الاوسط**،(القاهرة:هندوي للتعليم و الثقافة،2012)، ص15.
[5] **المرجع نفسه**، ص10.

الدوافـــع و الملزمات المؤدية إلى خطط و سياسات معينة، و لكن الحركة تسمح بالمرونة و التغيير في الخطط و القرارات. و قد أكد **جوتمان** أن الحركة و الأفكار القومية هما القوة الرئيسية في الجغرافيا السياسية ،و يفهم **جوتمان** الحركة على أنها تشمل المواصلات و النقل بكافة أشكالهما ، و التجارة الدولية ، و يقول أنه بدون حركة لا توجد علاقات دولية على الإطلاق.[1]

و تشتمل دراسة الحركة على ثلاثة أوجه هي:الطريق الذي تتخذه الحركة، و ميدان الحركة (يشمل كل منطقة طريق الحركة من البداية إلى النهاية)، و أخيرا وسيلة الحركة (البرو البحر و الجو). و تحديد الحركة على هذا النحو يعطينا على الفور إنطباعا صحيحا عن أن الحركة في دقائقها و مشتملاتها هي عنصر أو عامل شديد التغير ، و أنه يجلب معه تغيرات جذرية على "المكان" فيحيله من عنصر ثابث إلى عنصر نشط متحرك و متغير. و خلاصة ما يتفق عليه المتخصصون في الجغرافيا السياسية أن موضوعات هذا العلم الأساسية هي:[2]

- **دراسة علاقات المكان داخل الدولة:**
  - أقاليم القلب و الأطراف.
  - علاقة المدن الرئيسية بأقاليمها.
  - علاقة المدن الرئيسية بعضها بالبعض الاخر.
  - التنظيم الاقليمي الداخلي "المحافظات و حدودها".
  - مراكز الثقل السياسية في الدولة.
  - التركيب السكاني و السكني و الاقتصادي و المواصلات.
  - العلاقة بين الدولة و الأقليات(سلالة، لغوية، دينية، اجتماعية)
- **دراسة علاقات المكان بين الدول:**
  - الحدودو السياسية الأرضية و المائية و الجوية.
  - نوع الحدود الأرضية (طبيعية،بشرية).
  - مشكلات الحدودة و العلاقات الدولية.
- **دراسة أنماط الدول:**
  - من حيث المساحة (الدول العملاقة، الدول الصغيرة، الدولة القزمية).
  - الموقع و التوجيه (دول المدينة القديمة – دول الجبال و الممرات– دول الأنهار و السهول– دول الجزر– دول البحر الواحد– و الدول المطلة على أكثر من بحر– الدول الداخلية – الدول الحاجزة–الدول العالمية).

[1] **المرجع نفسه**، ص42.
[2] **المرجع نفسه** ، ص ص42-43.

- التكتلات الدولية (الأحلاف الكبرى- التجمعات الاقتصادية للإمبراطوريات القديمة- التجمعلت الإقتصادية السياسية الحديثة).

و بناءا على ذلك يمكن تقسيم الدول إلى فئات متميزة من حيث إمكاناتها من القوة، و أن تعطي نماذج مختلفة من السلوك الذي قد يعكس بشكل أو بآخر حقيقة هذه القوة، و هي:[1]

اولا: فئة الدولة القوية و القانعة powerful and satisfied

و هي الدول التي تعتقد بوصولها إلى الحد الانسب بالمقاييس التي تضعها لنفسها بين حجم امكانياتها من القوة من جانب، و بين مستوى النفوذ و التاثير الذي وصلت إليه في المجتمع الدولي من جانب آخر، أي أنها لا ترى وجود فجوة تفصل بين إمكانيات القوة المتاحة لديها ، و بين الأهداف التي تتوخاها من الأمر الدولي القائم. و هذا التناسب بين حجمي الإمكانيـــات و المقدرة الفعلية في التأثير الدولي هو الذي يخلـــق الشعور بالقناعة و الحرص على إستمرار الأوضاع القائمة دون تغيير، و من أمثلتها فرنسا و اليابان.

ثانيا: فئة الدولة القوية و غير القانعة powerful and dissatified

و هي عكس الفئة الأولى تشعر بفقدان التناسب بين إمكانياتها الذاتية من القوة القومية ، و بين حجم التأثير السياسي الفعلي الذي تمارسه في علاقاتها مع غيرها من الدول. و هنا توجد الفجوة التي تمثل الدافع إلى تغيير الواقع الدولي في الإتجاه الذي يحقق هذا التناسب على الصورة التي تتخيلها الدولة المعنية ، و من أمثلتها الولايات المتحدة الامريكية و روسيا و ألمانيا الغربية و في إطار مجموعة المقاييس النسبية التي تستخدمها في عمليات التقويم و المقارنة. و يعود هذا التفاوت في طبيعة المعايير المستخدمة فـــي عمليات القياس و المقارنة، و هو يرتبط بعدة أمور منها :

1- إدراك الدولة أن هناك دولا أقل من حيث حجم إمكانات القوة، و مع ذلك فإن حجم مصالحها و تأثيرها السياسي الدولي أكبر مما تسمح به هذه الإمكانيات .
2- تطور إمكانيات القوة لدى الدولة من حجم محدود نسبيا إلى حجم أكبر، و لم يصاحب ذلك تغيير في حجم تأثيرها السياسي الدولي.
3- حدوث تطور في أهداف هذه الدولة القوية و شعورها بأن لديها من إمكانات القوة ما يساعدها على تنفيذ هذا التغيير في وجه أي شكل من أشكال المقاومة الدولية.
4- الرغبة في إحداث التغيير إستجابة لبعض النزعات القومية الضاغطة في إتجاه يتصادم مع مضمون الأمر القائم.

و من أمثلة ذلك ألمانيا النازية و إيطاليا الفاشية و اليابان في الثلاثينات.

[1] الهيتي،**مرجع سابق**، ص ص11-14.

ثالثا:فئة الدول الضعيفة و القانعة weak and satisfied

تشمل الدول ذات الإمكانات المحدودة من حيث القوة، و لكنها برغم ذلك تشعر بأن الحجم الحالي لتأثيرها السياسي الخارجي يتناسب مع هذه الإمكانات ولا يمكن زيادته أبعد من حجمه الحالي دون أن تعرض هذه الدول نفسها لمخاطر تعود عليها بالضرر أكثر مما تعود عليها بالنفع.

رابعا: فئة الدولة الضعيفة و غير القانعة weak and dissatified

و هي الدول التي رغم ضعف إمكاناتها من عناصر القوة ، و إدراكها لهذا الضعف مقارنة بالإمكانيات المتفوقة للدول الأخرى، فإنها في حالة عدم القناعة أو الرضا عن إستمرار الأوضاع الدولية القائمة، و يرجع ذلك إلى شعورها بالظلم أو الغبن الشديد الذي يقع عليها نتيجة إستغلال الدول الأقوى منها لها. لذلك فهي تكون في جانب التغيير على الرغم من أنها تفتقر إلى كل مقدرة على أجراء هذا التغيير.

وعبر مسيرته تعددت تعريفات الجغرافيا السياسية ومن أهم هذه التعريفات:[1]

تعريف ألكساندر: القائل بأنها دراسة الأقاليم السياسية التي تنقسم إليها الأرض كظاهرة من مظاهر سطحها سواء كانت الأقاليم صغيرة أو كبيرة.

تعريف بومان: الجغرافيا السياسية هي علم يساعد في فهم السلوك السياسي للإنسان.

تعريف كوهين: الجغرافيا السياسية هي علم المناهج الجغرافية لدراسة العلاقات الدولية.

هذا وتتقاطع تعريفات الجغرافيا السياسية وشروحاتها عند كونها دراسة الوحدات أو الأقاليم السياسية كظواهر لها مقومات وجودها وتطورها وإكتفائها معتمدة على خصائص البيئة الجغرافية من حيث قوتها أو ضعفها واستقرارها أو تفككها. وأضيفت إلى مهامها لاحقاً دراسة النظم السياسية والاقتصادية، وهي إضافات زادت تداخلها مع الجيوبوليتيك.

أما علم الجيوبوليتكس Geopolitics

فهو العلم الذي يتكون من من كلمتين إغريقيتين هماGeo تعني الارض و Politics و تعني أمرا يتعلق بالدولة و على الوجه الأخص سياستها، و تعتبر الجغرافيا السياسية منطلقا لهذا الموضوع .إذ أن الجغرافيا السياسية هي الأصل الذي تفرعت عنه الجيوبوليتيكا، و كما يقول **هاوسهوفر**" أن الجيوبوليتيكا وليدة الجغرافيا السياسية لأنها المحرك لما يتناوله هذا العلم من حقائق فتجعل منها مادة يستعين منها القائد السياسي.[2] و من مفهوم اللفظ يظهر أن مضمون هذا العلم يجمع بين الجغرافيا و السياسة ، أي يقوم على الدراسة الجغرافية للدولة من حيث

[1] الجيوبوليتيك او الجيوسياسة،**مرجع سابق**.
[2] الهيتي،**مرجع سابق**، ص14.

سياستها الخارجية ، و هنا يكون التأكيد على المظهر الجغرافي للعلاقات الخارجية، و هذا هو المفهوم الواسع للجيوبوليتيك، أي أنها علم يبحث فيما بين السياسة و الرقعة الجغرافية من علاقات، و أنه يهدف بصفة خاصة إلى تحويل المعلومات الجغرافية إلى ذخيرة علمية يتزود بها قادة الدولة و ساستها، و هذا يصـعب الفصل بينها و بين الجغرافيا السياسية حتى أن البعض كالجغرافي الامريكي **ويتسلي** يستعمل geopolitic كإختصار للفظ الجغرافيا السياسية political Geography .[1]

و الفرق بين الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتكس يظهر بالتأكيد على أحدهما: فالجغرافية السياسية تأخذ بعين الإعتبار الدولة، و تعني بتحليل بيئتها الجغرافية تحليلا موضوعيا ، أما الجيوبوليتيكا فتقوم على دراسة الوضع الطبيعي للدولة من ناحية مطالبها في مجال السياسة الدولية.[2]

الجيوبوليتيك تعنى بتحليل تأثير العوامل الجغرافية على علاقات القوة في العلاقات الدولية، تم صياغتها أول مرة من طرف عالم السياسة السويدي **رودلف كيلين** في بداية القرن العشرين، ثم بدأ انتشار إستخدام المصطلح في أوربا خلال فترة ما بين الحربين العالميتين الاولى و الثانية (1918–1939) إذ بدأ استخدامها بشكل واسع كمفهوم عالمي خلال الحرب العالمية الثانية، في الوقت المعاصر، يتم استخدام مصطلح الجغرافيا السياسية كمرادف للسياسة الدولية.[3]

و للجيوبوليتكس مفهومان أحدهما قديم إرتبط بوجهة نظر ضيقة قامت على الفكرة الالمانية الخاصة بالمجال الأرضي بإعتباره المجال الحيوي (lebers raum)، أو بما يقابله بالأنجليزية (living of space) أي أن الدولة هي عبارة عن كائن حي، و قد قال في ذلك اللواء **هاوسهوفر** .[4]

و قد عرف **معهد ميونخ** في ألمانيا بناءا على ذلك هذا العلم بتعريفات عديدة كلها تصب في نفس الهدف التوسعي و توحي به، منها:[5]

1- أن الجيوبوليتكس هي النظرية التي تبحث عن قوة الدولة بالنسبة للأرض.

2- أن الجيوبوليتكس هو نظرية التطورات السياسية من حيث علاقاتها بالأرض.

3- الجيوبوليتكس هو العلم الذي يبحث عن المنظمات السياسية للمجال الأرضي و تكوينها.

4- الجيوبوليتكس هو الأساس العلمي الذي يقوم عليه العمل السياسي للدولة في كفاحها المميت من أجل حصولها على مجالها الحيوي .

5- يعرف **قاموس أكسفورد** الجيوبوليتيكس بأنه: " دراسة الطريقة التي يؤثر بها حجم الدولة و موقعها و ما إلى ذلك على قوتها وعلاقاتها مع الدول الأخرى.[6]

---

[1] محمد عبد الغني سعودي،**الجغرافيا السياسية المعاصرة :دراسة في الجغرافيا و العلاقات السياسية الدولية**،(القاهرة:مكتبة الانجلوالمصرية ،2010)، ص12.

[2] الهيتي،**مرجع سابق**، ص14.

[3] Britannica, **geopolitics**,31.10.2024.link: https://www.britannica.com/topic/geopolitics

[4] الهيتي،**مرجع سابق**،ص ص14-15.

[5] **المرجع نفسه**، ص 15.

[6] Cambridge Dictionary ,**Geopolitics** , 31.10.2024 .link: https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/geopolitics

6- تعرف الجيوبوليتيك على أنها الصراع من أجل السيطرة على الكيانات الجغرافية ذات البعد الدولي و العالمي، و توظيف هذه الكيانات الجغرافية لتحقيق مكاسب سياسية.[1]

و هكذا نرى ان من الموضوعات التي يعنى الجيوبوليتكس بدراستها هي العلاقات الدولية ، التي تنجم بسبب التباين الهائل في المقومات الاقتصادية و الموارد الطبيعية و التباين في الشخصية الى ضرورة وجود نوع من العلاقة تربط اجزاء العالم المختلفة ببعضها البعض.[2]

الجيوبوليتيكا على رأي الجغرافي الفرنسي **ديمانجون** عرفها بأنها"عبارة عن مسعى وطني الغرض منه الدعاية و التعليم ، و أنها دراسات تهدف إلى تبرير الأهداف السياسية لدولة معينة".[3]

و إذا كانت الجيوبوليتيكا كما ذكر **كيلين** تتناول حيوية الدولة و حركتها في مجالها الاقليمي و في المجتمع الدولي في ضوء الحقائق الجغرافية ، فإن الجغرافيا السياسية تدرس الحقائق الجغرافية التي تسهم في تكوين سياسة الدولة و شخصيتها ، أو بتعبير آخر، أن الجغرافيا السياسية تهتم بتحليل بيئة الدولة تحليلا موضوعيا، أما الجيوبوليتيكا فتقوم على دراسة الدولة من ناحية مطالبها و أهدافها على مستوى السياسة الدولية. لذلك فإن دارسي الجغرافيا السياسية معتدلون في دراسة التأثيرات الجغرافية ، أما دارسو الجيوبوليتيكا فهم "متطرفون" و يرون أن التأثيرات الجغرافية هي الأساس في قوة الدولة و علاقاتها الخارجية في مجريات السياسة الدولية.[4]

و إذا كان بعض الكتاب و الدارسيـــــن يرى أن الفوارق ضئيلة بين الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا ، و منهم من يراها مفهوما واحدا كما سبق الإشارة له، غير أنه نعتقد بوجود فاصل أساسي بينهما هو في كون الجغرافيا السياسية تهتم بدراسة الدولة كما هي كائنة، بينما تسعى الجيوبوليتيكا إلى تصورها كما يجب أن تكون في ضوء المعطيات الجغرافية.[5]

و على ذلك، فإن الجغرافيا السياسية هي الأصل الذي تفرعت منه الجيوبوليتيكا، أو بمعنى آخر أن الجيوبوليتيكا هي أحد فروع الجغرافيا السياسية .و يعبر عن ذلك **كارل هاوسهوفر** بقوله " أن الجيوبوليتيكا وليدة الجغرافيا السياسية ،لأنها المحرك الذي يتناوله هذا العلم الأخير من حقائق فتجعل منها مادة يستعين بها الزعيم السياسي. و قد وضح **اوتومول Otto Maul** أحد كتاب معهد ميونخ في معرض حديثه لتوضيح الفرق بين الجيوبوليتيكا و الجغرافيا السياسية بقوله " أن الجيوبوليتيكا تعنى بالمطالب المكانية للدولة ، في حين تقتصر مهمة الجغرافيا السياسية على فحص و دراسة مجالها الأرضي.[6]

الفرق بين الجيوبوليتيك و الجغرافيا السياسية:يتمثل فيما يلي:[7]

---

[1] Colin, **op.cit**,p15.

[2] الهيتي، **مرجع سابق**، ص18.

[3] حسام الدين جاد الرب،**الجغرافيا السياسية**،(القاهرة:الدار المصرية اللبنانية، ط 1 ،2008)، ص193.

[4] **المرجع نفسه**، ص194.

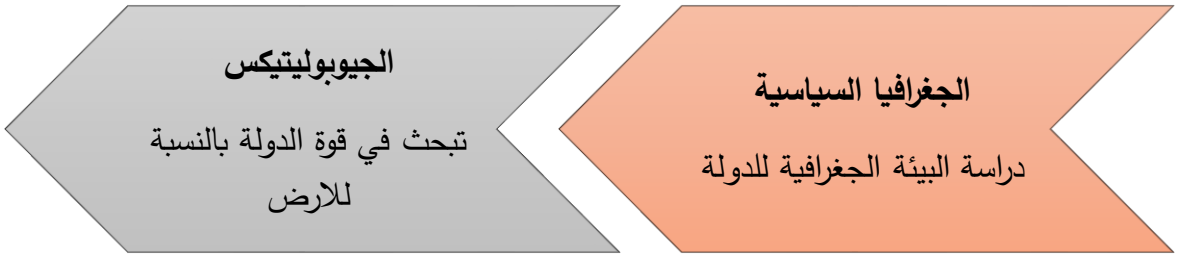
[5] **المرجع نفسه** ، ص194.

[6] **المرجع نفسه**، ص195.

[7] محسن زوبيدة،محمد حمزة بن قرينة،**جيوبوليتيك البترول في العالم**،(الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم، 2014/2013).

- الجيوبوليتيك ترسم و تتصور الخطط المستقبلية للدولة على ضوء مفهوم مفردات علم الجيوبوليتيك ، بينما الجغرافيا السياسية تهتم بالظواهر السياسية (political phenomena) في أبعادها المساحية aerial context،
- الجيبوليتيك تهتم بمستقبل الدولة فقط بينما تهتم الجغرافيا السياسية بماضي و حاضر الدولة،
- الجيوبوليتيك في تحرك و حيوية مستمرة بينما الجغرافيا السياسية تميل للثبات و الجمود،
- الجيوبوليتيك تعمل لخدمة أهداف الدولة بينما الجغرافيا السياسية تطبع صورة الدولة.

و الشكل رقم2: (من اعداد الباحثة) يوضح ذلك:



و يمكن أن نبرز الفروقات بين الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيك من خلال الجدول1 رقم : (من اعداد الباحثة) :

الجغرافياالسياسية(Political Geograph	الجيوبوليتيك(الجيوسياسية)(Geopolitics
▪ تركز على دراسة العلاقة بين البيئة الجغرافية و السلوك السياسي للدولة من حيث الاقليم و الحدود و السكان و الموارد الطبيعية و النظم السياسية. ▪ تسعى الى وصف الاقاليم و الحدود بين الدول و توزيع السلطة.	▪ التركيز على تحليل تاثير الموقع الجغرافي على على سياسات الدول و تفاعلات فيما بينها. ▪ التركيز على تحليل ظاهرة الصراع على النفوذ . ▪ تسعى الى تفسير الساسات الدولية الصراعية من زاوية تاثير الموقع الجغرافي.

الفرع الثاني: أهمية الجغرافيا السياسية في فهم العلاقات الدولية:

تشكل العلاقات الدولية جزءاً مهماً من الجغرافية السياسية، وعليه فإن تفسير علاقة دولة بأخرى لا يكون صحيحاً إلا بالرجوع إلى البيئة لكل منهما، كما أن كثيراً من أسس العلاقات الدولية كالسياسية الخارجية بين الدول وتوازن القوى والمؤتمرات الدولية والمعاهدات المتنوعة هي نفسها موضوعات في الجغرافية السياسية.[1]

يأتي التحليل الجيوبوليتيكي كأحد المداخل النظرية التي تسلك منحى خاص في تحليلها لسلوك الدولة النزاعي، وظاهرة النزاع الدولي عموما، ويتخذ المدخل الجيوبوليتيكي من الدولة "الأرض" مستوى أساسي للتحليل، كما يحظى هذا التحليل بخاصية فريدة جعلته موضع جذب وإهتمام، سواء من قبل القادة السياسيين والعسكريين وصناع القرار. حيث يمكن الإسفادة من التحليل الجيوبوليتيكي لأغراض عسكرية وسياسية، وهو يساعد القادة السياسيين والعسكريين على إتخاذ قراراتهم بشأن إقحام القوة أو التراجع عنه بالانسحاب، كما يسهل هذا التحليل على تقدير المناطق التي يحتمل جدا أن يحدث فيها تصادم المصالح الدولية، وفي ضوء التحليل الجيوبوليتيكي أيضا يمكن إعداد السياسات والخطط والمناهج التي ينطوي عليها السوق الأكبر أو الإستراتيجية العليا.[2]

و هنا تتعين الإشارة إلى أن مؤسس فرع من فروع الجغرافيا، الجيوبوليتيك ، الذي كان قد أرسى أساسه **راتزل F.Razle** في نهاية القرن التاسع عشر ، قد نبه إلى الآثار الحتمية للأوضاع الجغرافية في تشكيل خصائص و سلوك المجتمعات البشرية ، و من ثم إلى علم جديد يتعين أن يرتكز إليه علم السياسة ، لقد أراد **راتـــــزل** – و أتباعه من بعده – أن يعطي لعلم السياسة (و لعلم العلاقات الدولية تبعا لذلك) أساسا جغرافيا فكان علم الجيوبوليتيك la geopolitique ، ذلك العلم الذي يوضح كيف أن السياسة تجري على مقتضى حتميات جغرافية أي كيف أن للعوامل الجغرافية – كالمناخ و التضاريس و الموقع الجغرافي ، و غيرها دورا حتميا في تشكيل سياسة الدول، و ثم فإن أية سياسة لا ترتكز إلى هذا العلم لا يقدر لها البقاء.[3]

الفرع الثالث: قانون الجيوبوليتيك..التيلوروكراتيا مقابل التالاسوكراتيا (صراع البر و البحر)

" إنقسم رواد الجيوبوليتيك المؤسسون إنطلاقا من اللوحة الجيوبوليتيكية القائمة على التمييز بين عالم التيلوروكراتيا و عالم التالاسوكراتيا إلى منظري القوة البحرية و منظري القوة البرية".[4] و يتمثل الإتجاه الأول في أفكار **الأميرال ماهان** الذي إشتهر بإسم أب البحرية الأمريكية، الذي ساهم في صياغة الشروط الضرورية للسيطرة الاستراتيجية على البحر، بينما عالم الجيوبوليتيك البريطاني **هالفورد جون ماكيندر**، و إنطلاقا من تحليله للتوازنات التاريخية بين قوى البر و قوى البحر أكد على وجود إرادتين تسعيان للسيطرة على مجريات التفاعلات العالمية ، فتتمثل

---

[1] **مدخل الى الجغرافية السياسية**.تاريخ الاطلاع:2017/11/12. الموقع الالكتروني:
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=11&lcid=41814

[2] جلال خشيب،**النظرية الجيوبوليتيكية**.

[3] انظر: محمد طه بدوي،**مبادئ العلوم السياسية**، (مصر: الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، 1998)، ص415.

[4] محمد عبد السلام، **الجيوبوليتيكا ..علم هندسة السياسة الخارجية للدول**، (مصر: دار الكتب،2019)، ص ص208-209.

الإرداة الأولى في قوى البحر التي تنظر إلى البحر الأبيض المتوسط كحقيقة جغرافية أولى باعتباره مركز الحضارة الأول، أما الإرداة الثانية فتتمثل في قوى البر، إذ يشير إلى أن منطقة " قلب الارض" عدو لمبادئ الحضارات البحرية، و بالتالي وجود عداء بين الحضارتين البحرية و الحضارة البرية في مقاله الشهير "المحور الجغرافي للتاريخ" لعام 1904.[1] فالتيلوروكراتيا و التالاسوكراتيا من أبرز المصطلحات المستخدمة في حقل الجيوبوليتيك من أجل وصف أنواع عديدة من القوى الجيوسياسية إستنادا إلى هيمنتها على الأرض أو البحر، و هما ضروريان لفهم الصراع على الهيمنة بين القوى العالمية عبر التاريخ، و تذهب الباحثة إلى توصيف هذه القوى كما يلي:

أ. **التيلوكراتيا:** هو وصف لـ "حكم اليابسة" أو سيطرة البر"، فهو مفهوم يفضي إلى القوى التي تستند إلى السيطرة على اليابسة بمعنى وصف للقوى التي لديها ميولات (القدرة) لتحقيق الهيمنة العالمية عبر البر(روسيا نموذجا)، و تكمن أبرز ملامحها بأنها تركز على السيطرة على اليابسة، إمتلاك جيش بري قوى باعتباره عنصرا أساسيا في قوتها العسكرية.

ب. التالاسوكراتيا: و هو وصف "للسيطرة البحرية"، و يقصد به القوى الكبرى التي تعتمد على السيطرة البحرية من أجل تحقيق قوتها العالمية، و تكمن أهم سماتها: التركيز على فرض سيطرتها على البحار و المحيطات و الممرات البحرية ذات القيمة الاستراتيجية من اجل ضمان التفوق العالمي ، و الاعتماد على الاساطيل البحرية و القواعد العسكرية من اجل التحكم في السياسة الدولية.

المطلب الثاني: النظريات الجيوبوليتيكية التقليدية

الفرع الاول: المجال الحيوي عند فريديريك راتزل (1844-1904)

و من أهمها إطلاقا **نظرية راتزل** التي قامت على إفتراض أن الدولة لا تخرج عن كونها وحدة عضوية من السكان و الأرض، و أنها تشبه الكائنات الحية التي ترتهن مقدرتها على النمو بمقدار الحيز المكاني الذي تتحرك فيه و تتفاعل. و أن الدولة إذا بدأت في الإنحلال و التدهور فإنما يكون ذلك راجعا إلى إهمالها التفكير مساحيا.[2] كما يذهب **راتزل** إلى التأكيد على المساحة RAUM، و الموقع Lage، و طبيعة الحدود Granzen ، بحيث يرى أن المجال الاقليمي له تأثيره على مدى قوة الدولة و كذلك إعتماده عليها، فيقر أن كبر المساحة هام لنمو الكائن الحي ، أما بالنسبة إلى الموقع يساهم في تميز المساحة، و أخيرا يرى أن الحدود عبارة عن جلد الكائن الحي و هي دليل النمو و الإضمحلال.[3]

و من هذا المنطلق كان **راتزل** ينظر إلى الحدود الاقليمية على أنها مناطق مائعة لا ثبات فيها، و أنها قابلة للزحزحة في صالح الدولة الأكثر حيوية ، و قد أكد **راتزل** أن الحدود كثيرا ما تؤدي إلى قيام الحروب الدولية

---

[1] **المرجع نفسه**.
[2] مقلد، **مرجع سابق**،ص235.
[3] نعيم الظاهر، **الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل نظام دولي جديد**، (الاردن: دار اليازوري،2007)، ص17.

لسبب طبيعي و هو أن الحدود إذا نظر إليها على أنها نهائية و دائمة فإنها بذلك تكـــون عائقا أمام نمو الدولة. و قد إرتبطت فكرة المجال الحيوي التي إعتنقتها و طبقتها ألمانيا النازية و كانت السبب وراء إندلاع الحرب العالمية الثانية، فنظرية **راتزل** هذه نظرية الدولة العضوية و الحدود الديناميكية القابلة للحركة و التغيير.[1]

فالنظرية تتعامل مع الدولة بإعتبارها كائن حي ديناميكي متطور، فهي كائن حي ينمو بإستمرار، حيث ناقش **راتزل** في مقاله "قوانين نمو الدولة" ، إذ حدد سبع القوانين الدافعة للدولة إلى التوسع خارج حدودها و الرغبة في ضم مساحات جديدة بهدف ضمان بقائها و إستمرارها، حيث بنى **راتزل** أفكاره إنطلاقا من الإفتراض الأساسي بأن الدولة كائن عضوي أو كائن بيولوجي له جذور عميقة ، و في الوقت نفسه يتمتع هذا الكائن بجانب أخلاقي نابع من الإرتباط المجالي الإنساني يسعى إلى إستغلال مصادرها من أجل الحفاظ على حياته. و تتبلور هذه القوانين في الآتي:[2]

- أن رقعة الدولة تنمو من خلال الثقافة الخاصة بها.
- أن نمو الدولة في ديمومة إلى درجة مرحلة ضم أقاليم مصغرة جديدة.
- أهمية حدود الدولة في حماية كيانها، و بالتالي لابد من الحفاظ عليها.
- تعمل الدول في إطار نموها إلى ضم الأقاليم التي تتمتع بقيمة سياسية.
- أن الدافع للتوسع يأتي من خارج الدولة.
- أن ميل الدول للتوسع ينتقل من وحدة إلى أخرى، و هكذا فإنه يتصاعد و يشتد.
- نمو الدولة عملية لاحقة لنمو سكانها.

فحسب **راتزل** فإن الجغرافيا السياسية هو التأكيد على أن الدولة ككيان حي يرتبط بالأرض، و هو كيان مرتبط بحركة التاريخ، و بالتالي فإن الإقليم و الموقع و التغيرات في الشكل السياسي للإقليم، هي عوامل جوهرية في فكر **راتزل**، أما العامل البشري و المتمثل في الشعوب هي عناصر ثانوية.[3]

في الواقع فإن النظرية ظهرت في سياق عام من العلاقات الدولية ما جعلها نظريا لها آثار سلبية إذ ساهمت في تكريس العداء الأيديـــولوجي باعتبارها نموذجا نظريا للتوسع و العدائية التي تتنافى مع مبادئ السلم و التعاون التي يحاول المفكرون تبـــينها لتحقيق علاقات دولية أكثر أمانا و إستقرارا.

الفرع الثاني: المجال الحيوي عند يوهان رودولف كيلين (1864-1922)

[1] مقلد،**مرجع سابق**، ص235.

[2] Hayder Sh. Obaid Alsultani , C**ontribution of Geographic Knowledge in directing the History movement :Nazi Living Space Theory as a Paradigm**. (Ankara: XVIIIth Turkish congress of history,October2018),pp131-162.

[3] **ibid.**

برزت خلال القرن العشرين أحد أهم مؤسسي الفكر الجيوبوليتيكي ، السويدي **رودولف كيلين**، صاحب النظرية العضوية للدولة حيث يرى بأن الدولة كائن عضوي، و بأن "الدولة الحيوية في مساحة محدودة تخضع للواجب السياسي القاطع لتوسيع مساحتها من خلال الإستعمار أو الاندماج أو الغزو بمختلف أنواعه"، فهو يرى بأن الأرض التي تشغلها الدولة بمثابة الجسد، و أما العاصمة فهي القلب و الرئتين، و أن القوة هي جوهر إهتمام الدولة، و أن حياتها يرتبط بالإقتصاد و قوة الحكم و السلطان.[1]

" أكمل **رودلف كيلين** منهج **راتزل** في رؤية الدولة بعدها كائنا حيا، و في ذلك لم ير أن الدولة كائن حي فقط، و لكنه رأى بأنها كائن حي عاقل له قدرة أخلاقية و ذهنية ، و اتفق مع **راتزل** في أن المرحلة النهائية لتطور الدولة هو تحقيق السلطة (القوة). إذ أوضح أن الدولة في سعيها إلى السلطة لا تتبع القوانين العضوية البسيطة في التوسع أو التمدد المساحي فحسب لكنها أيضا توظف ما لديها من تقنيات حضارية للوصول إلى أهدافها المرجوة".[2]

ساهم **كيلين** في وضع أطر تحليلية لتفسير التفاعلات بين القوى العالمية بالإعتماد على العوامل الجغرافية، ما ساهم في توسيع جوانب التحليل للظاهرة الدولية ليتضمن الديناميكيات الجغرافية و الاقتصادية، هذا من جهة، و من جهة ثانية تم إعتبار أفكار **كيلين** كمبرر للسياسات التوسعية التي تعتبر جوهر النظرية، ما أدى إلى تأجيج النزاعات الدولية.

الفرع الثالث: المجال الحيوي عند كارل هوسهوفر (1869-1946)

نشر **هوسهوفر** أفكاره الجيوبوليـــتيكية في المجلة الجيوبوليتيكية " Zeitschrift fur.Géeopolitick" و كانت أفكاره متقاربة مع أفكار **راتزل و كلين** و بشكل خاص فيما يتعلق بتكوين الدولة العظمى على أساس التوسع في مجالها الحيوي اللازم، فيما يقدم إختلافات في مسائل تتعلق بالعديد من المفاهيم، الدولة، السكان، الإكتفاء الذاتي و المجال الحيوي. و يحتل مفهوم المجال الحيوي الحيز الأكبر، إذ يرى أن " المجال الحيوي العامل الذي يتحكم في تاريخ البشرية"، و إنطلاقا من هذا المفهوم تتجلى أفكار **هاوسهوفر** التحليلية للسلوك الصراعي للدول، و تفسير التصادم الحاصل فيما بين القوى القوية خاصة في مجالات معينة، إذ يرى بأن العملية التوسعية تكون باتجاه المناطق الجديدة ذات قيمة من حيث غناها بالموارد الطبيعية و الثروات المعدنية، و التي يمكن توظيفها لبناء و زيادة قوة الدولة، و في فهم و تحليل سلوك الدولة الصراعي- التوسعي، و هو بذلك يربط العملية التوسعية بزيادة عدد السكان ، و المجال الحيوي بفكرة الإكتفاء الذاتي وفق المعادلة التالية أن عملية التوسع لضم

[1] الاء سعدي محمد، عدنان كاظم جبار الشيباني، **الدولة في منظور الجغرافيا السياسية**، مجلة اوروك للعلوم الإنسانية، المجلد 16، العدد3، (سبتمبر 2023)،ص ص 1541-1559.

[2] اسراء شريف جيجان، عمر كامل حسين، **اطر الربط النظري و العملي (التطبيقي) بين الدراسات المستقبلية و الجيوسياسية**، مجلة دراسات دولية، العد93،(2023)، ص ص 81-108.

أقاليم حيوية ذات قيمة تؤمن كفاية ذاتية لتزايد عدد السكان على إعتبار أن هذه الزيادة بحاجة إلى موارد إضافية، و هذه الحاجة لا يمكن تغطيتها إلا بالتوسع و ضم مجالات حيوية، و هكذا تدخل الدول في صراع.[1]

يسود إعتقاد لدى **هوسهوفر** بأن الدول الكبيرة مرشحة للبقاء أما تلك الصغيرة فمصيرها الزوال، و يؤكد أن العالم يرتبط بثلاث حكومات: الولايات المتحدة في الغرب، و اليابان في الجانب الشرقي، و ألمانيا في جانب الأوربي و الإفريقي، كما إستخدم فكرة الدولة كائن حي، و المطالبة بتحقيق سياسة الإكتفاء الذاتي، إذ قام بتطوير فكرة الدولة العضوية التي يتحتم عليها التوسع بشكل مستمر في مجال حيوي معين حتى لا تندثر و تزول.[2]

و هكذا حاول **هوسهوفر** ترجمة أفكار **راتزل** فيما يخص مفهوم مجال حياة الدولة إلى وسيلة تبرير ضرورة توسيع الأرض و ضرورة تقسيم العالم إلى أربع مناطق":[3]

- **منطقة أوربا**، و التي تشمل إفريقيا و الشرق الأوسط، و التي يجب أن تكون تحت سيطرة ألمانية.
- **منطقة أمريكا**: و هي لابد أن تكون تحت سيطرة أمريكا.
- **منطقة روسيا**: و التي تتضمن وسط آسيا، و تخضع لسيطرة روسيا.
- **منطقة آسيا**: و التي تشمل أقصى الشرق الأقصى (الصين)، و جنوب شرق آسيا و المحيط الهادي الشمالي و يكون تحت السيطرة اليابانية.

ساهمت أفكار **هوسهوفر** في إثراء الفكر الجيبوليتيكي و تطوير الادوات التحليلية، لكنها أيضا ساهمت في تكريس الفكر التوسعي خاصة بعد توظيفها من طرف ألمانيا لتبرير تدخلها في الدول المجاورة، ما أدى إلى نشوب حروب أفرزت نتائج كارثية.

الفرع الرابع: النظرية البحرية(الفريد ماهان 1840-1914)

ينصح **الفريد ماهان** الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضرورة تشييد أسطول بحري بالتعاون مع بريطانيا، إذ يقدم إقتراح بأهمية حماية سواحلها في المحيط الهادئ خاصة بعد إفتتاح قناة بنما التي سمحت للقوى الأوربية بالنفاذ إلى المنطقة التي تقع غرب القارة الامريكية، كما يدعو إلى منع ألمانيا من النفاذ إلى البحار و حصر دورها في الإطار القاري، كما وجه الدعوة إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحالف مع أوربا لاحتواء أي قوة أسيوية، بالتزامن مع إتجاه الولايات المتحدة الأمريكية إلى التوسع في المحيط الهادي على أن تصبح قوة صناعية عظمى

[1] بدرية القحطاني، فيصل السويلم، **كارل هاوسهوفر**. منتديات الحوار الجامعية السياسية. 2012/5/4. تاريخ الاطلاع:2023/5/22. الرابط: https://ahmedwahban.com/aforum/viewtopic.php?t=26355

[2] رتيبة برد، **الفكر الجيوسياسي و القراءات النظرية لترتيبات السيطرة الدولية**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية ، المجلد4، العدد2، (2021)،ص ص 155-177.

[3] محمد عبد السلام، **مرجع سابق**، ص ص208-209.

تمتلك القدرة على بناء اسطول بحري بهدف فرض سيطرتها على البحار و الممرات الاستراتيجية عبر المحيطات، بل و ضرورة إقامة نقاط إرتكاز في الخارج مثل المستعمرات و القواعد العسكرية و غيرها.[1]

في ظل التطور التكنولوجي أعطى **ماهان** إهتماما بالغا بالفضاءات البحرية في التنافس الدولي، و بذلك إستحدث ما يسمى بـ Thalassopolitique(سياسة البحر) بدلا من الجيوبوليتيك، و يؤكد أن مفتاح القوة ليس في السيطرة على اليابس بل في السيطرة على البحار، و أن التجارب التاريخية تؤكد أن القوة البحرية هي العامل الحاسم ، و يعدد شروط القوة البحرية للدولة كما الآتي:[2]

- **الموقع:** و يتعلق بالإطلالة البحرية و يؤكد على أفضلية الوضع الجزري للقوة البحرية.
- **إمتداد الشواطئ:** و يفضل التأكيد على أهمية طبيعة الخلجان على إتساع الأرض.
- **خصوبة الأرض:** و يتعلق الأمر بمدى الإكتفاء الداخلي(إنتاج داخلي كاف أم الحاجة إلى الخارج).
- **الحكم:** أن يكون يتملك الرغبة في التفوق البحري.
- **السكان:** و يؤكد على أأمية نسبة السكان الذين يعمرون السواحل على إعتبار إمكانية تعبئتهم في الحرب البحرية دون غيرهم.
- **الوطنية:** و يرتبط بالإستعداد لإقامة قوة بحرية تجارية إضافة إلى البحرية العسكرية.

ساهمت النظرية في تطوير الفكر الإستراتيجي العسكري البحري، خاصة البريطاني و الأمريكي في صياغة الإستراتيجيات البحرية من خلال تعزيز أساطيلها البحرية ، و فرض سيطرتها على نقاط الإختناق البحرية (الممرات البحرية العالمية المتحكمة بحركة التجارة العالمية)، بالمقابل ساهمت الأفكار في تكريس الفكر التوسعي و تغذية الصراعات الدولية. و قد تم هنا إستعراض أهم معالم النظرية البحرية من أجل فهم الصراع بين قوى البر و البحر التي سبق الإشاره إليها.

المطلب الثالث: النظريات الجيوبوليتيكية المعاصرة

أما النظريات الجيوبوليتيكية المعاصرة فإنها و إن أبقت على إعتقادها في أهمية المجال الحيوي كقوة أساسية دافعة للصراع الدولي، و هي تستدل على ذلك بسعي القوى الكبرى المستمر إلى توسيع مناطق نفوذها، إلا أنها أصبحت ترى في التصارع بالأدوات و الوسائل السلمية البديل الحتمي لكارثة الحروب النووية.و قد عبر عالم الجيوبوليتيك الألماني **رولف هايندر** على هذا الإتجاه الجديد بقوله: أن الحرب النووية تحمل معها خطر الإبادة الكاملة للحياة الإنسانية ،و لذلك فإن النظرية الجيوبوليتيكية يجب أن تركز إهتمامها على الكيفية التي يمكن أن تطوع بها العوامل المساحية عند بحث أو تصميم إستراتيجية سلام دولية. ثم يقول **هايندر** أنه مادام أن الحرب النووية أصبحت مستحيلة عمليا، فإن العدو لم يعد عدوا بالمفهوم السابق ، و إنما بات المحتـــــم الإقتراب منه

[1] محمد طي، **الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الان** ،المركز الاستشاري للدراسات و التوثيق، العدد19، (جانفي 2019)، ص ص 1-54.
[2] **المرجع نفسه**.

و الدخول معه في علاقات من التعاون المنسق ، فالإبقاء على الذات لم يعد أمرا قابلا للتحقيق بوسيلة تدمير مجتمع أجنبي معادي ، و إنما بوسيلة التعايش. و لما كان تنفيذ مبدأ التعايش في نطاق هذا التصور لايزال يصطدم ببعض المصاعب التي قد يثيرها بالرغم من كل شيء إحتمال وقوع الحرب، فإنه يصبح من الضروري البدء بالتخلص من كافة مشاعر العداء و مركبات الكراهية التي تولدت في مرحلة الحرب الباردة.[1]

الفرع الاول:نظرية قلب الأرض هارفورد ماكيندر Harford Mackinder 1861-1947م

يوصف جهد **ماكيندر** على أنه بدأ بداية جيوبوليتيكية لينتهي بنتائج جيواستراتيجية ، فمن خلال إهتمامه بدراسة الإقليم و تحليل عناصره، و تركيزه على المشاكل الجغرافية على النطاق العالمي ، ما جعل النتائج المتوصل إليها ذات خاصية إستراتيجية.[2] فمن خلال إهتمامه بالنظريات التي تعنى بدراسة النزاع بين الدول لتحقيق السيطرة العالمية، و دراسته للأحداث التاريخية إستطاع **ماكيندر** التوصل إلى نوع من العلاقات بين تلك الأحداث و العوامل الجغرافية. و التي لخصها في نظريته قلب الارض "Heart Land".[3] التي وردت في بحث في **الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية** في عام 1904 بعنوان"The Geographical Pivot Of History" أي الركيزة الجغرافية للتاريخ حين رأى أن التاريخ عبارة عن صراع بين قوى البر و قوى البحر، و أن مصير هذا الصراع لصالح القوة البرية.[4]

مضمون النظرية:

لاحظ **ماكيندر** أن ما يقارب ثلاثة أرباع مساحة سطح الأرض تشغله المياه و أن ما يقارب ثلثي اليابس تشغله ثلاث قارات و هي أوربا و آسيا و إفريقيا ، و قد اعتبرها وحدة طبيعية سماها جزيرة العالمWorld Island، و هي تمثل سدس مساحة العالم و يقطنها 90بالمئة من سكان الأرض,[5] كما لاحظ إتصال البحار و المحيطات بعضها البعض، واعتبرها وحدة طبيعية متكاملة ، و سماها المحيط العالميWorld Ocean.[6] و تعتبر الفروض التي قدمها **ماكيندر** في نظرية القوة البرية، ركائز فهم نظريته المرتبطة أساسا بتصوراته للجزيرة العالمية ، من خلال تقسيمه الثلاثي للعالم الذي يتضمن مايلي:[7]

1. **منطقة القلب:** و هي المنطقة الوسطى من الجزيرة العالمية و أطلق عليها إسم منطقة الإرتكاز ليغير إسمها لاحقا إلى قلب الأرض و هي تمثل مفتاح الجزيرة العالمية معتبرا أن مركز القوة

---

[1] مقلد، **مرجع سابق**، ص ص235.236.
[2] فهمي عبد القادر، **المدخل الى دراسة الاستراتيجية**،(الاردن: دار مجدلاوي للنشر، 2014)، ص73.
[3] علي احمد هارون، **اسس الجغرافية السياسية**،(القاهرة: دار الفكر العربي، ط1،1998)، ص 321.
[4] فهمي عبد القادر، **مرجع سابق**، ص74.
[5] هارون، **المرجع نفسه** ,ص323.
[6] فهمي عبد القادر، **مرجع سابق**، ص ص 74_75.
[7] انظر:عبد القادر، **المرجع نفسه** ، ص ص 74_75،هارون، **مرجع سابق**، ص 326.

الذي يتحكم في القلب هي روسيا، واعتبر أن هذه المنطقة تتميز بخصائص استراتيجية ، فهي إضافة إلى غناها بالثروات تتمتع بقدرات دفاعية من الصعب على قوى البحر الوصول إليها.

2. **منطقة الهلال الداخلي:** و حسبه يضم البلدان التالية فرنسا ألمانيا و إيطاليا ، و هناك علاقة متينة بين منطقة القلب و الهلال نابعة من الضـــغط القادم من القلب نحو الهلال و سواحله، و يشتد الضغط أكثر بفعل السكك الحديدية على إعتبار أنها تسهل الحركة و السيطرة على أقاليم الهلال مستقبلا.
3. **منطقة الهلال الخارجي:** و يضم الدول المعتمدة أساسا على القوة البحرية و هي، أمريكا الشمالية و اللاتينية ، إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، بريطانيا و أستراليا و اليابان.

كانت نظرية قلب العالم أول نظرية تضع نسقا تصوريا للتفكير في العالم كوحدة سياسية واحدة قابلة للتحكم، حاول **ماكيندر** من خلالها تقديم مفاتيح اللعبة السياسية الكبرى و كيفية إدارتها، إذ وصفت النظرية بأنها أول نظرية عامة في الاستراتيجية العامة و القوى العالمية.[1] بناءا على المنهج الذي تبناه **ماكيندر** فقد تم إستخلاص النقاط التالية:[2]

1. أن العالم نظام واحد مغلق إستنادا إلى تشابك إرتباطاته السياسية و الإقتصادية و العسكرية.
2. التركيز حصرا على عامل التحكم المادي أو الجغرافي الذي تفرضه الطبيعة على الإنسان، واعتباره الدور الحاسم في إقرار مجريات الأحداث.

نظر **ماكيندر** إلى السياسة العالمية باعتبارها "نظام مغلق" مما يعني أن سلوكات الدول المتعددة مترابطة جوهريا، و أن المحور الأساسي للصراع بين قوى البر و البحر.[3]

أهمية النظرية في تحليل العلاقات الدولية الصراعية

لاحظ **ماكيندر** أن الكرة الأرضية تظهر كتلة من اليابس هي أوربا و آسيا و إفريقيا ، و أطلق عليها إسم الجزيرة العالمية ، و أن لهذه الجزيرة قلبا نابضا يتمثل في الأراضي الداخلية ، التي تتوافق تقريبا مع موقع روسيا، و بناءا على ذلك إنتهى إلى إستخلاص المعادلة التالية:[4]

- من يسيطر على أوربا الشرقية يسيطر على الأراضي الداخلية.
- من يسيطر على الأراضي الداخلية يسيطر على الجزيرة العالمية.

---

[1] نورا عبه جي الموسوعة السياسية، **نظرية قلب العالم**، موقع الكتروني: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D9%82%D9%84%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85

[2] عباس غالي الحديثي، **نظريات السيطرة الاستراتيجية و صراع الحضارات**، (الاردن: دار اسامة للنشر و التوزيع، 2010) ، ص 35.

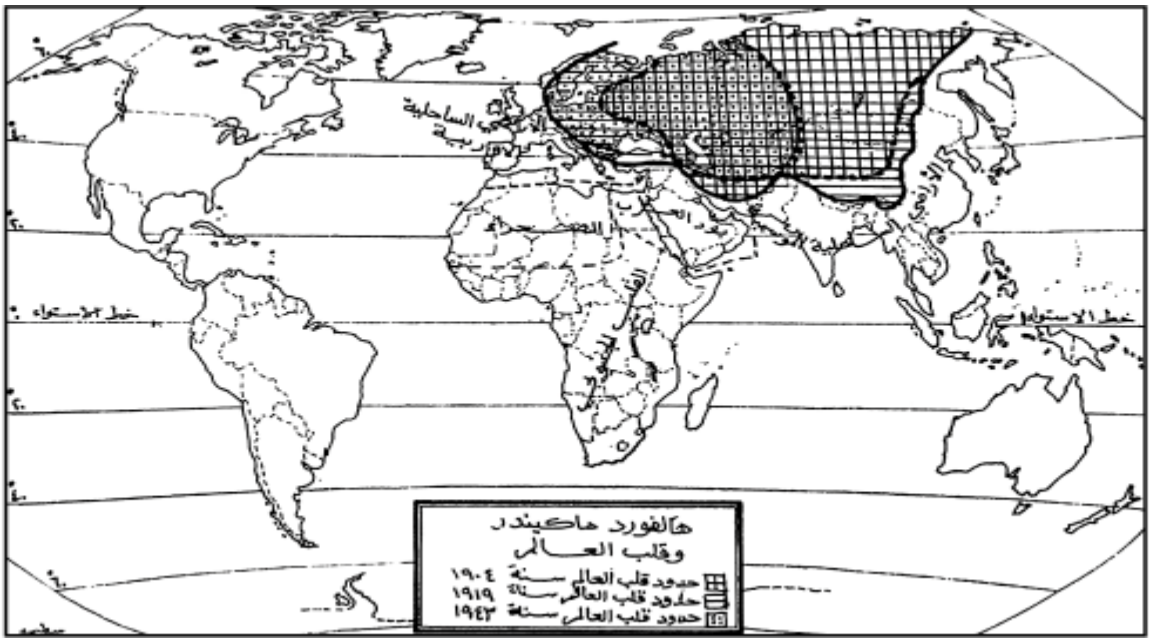
[3] Colinv **,op cit**.p7.

[4] عاطف العلبي، **الجغرفية الاقتصادية و السياسية و السكانية و الجيوبوليتيك**،(بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات ،1989)، ص332.

- من يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم.

أعطى **ماكيندر** توزيع اليابس و البحار أهمية بالغة واعتبرها أمرا أساسيا، و بناءا عليه فقد ميز بين القوى البحرية و القوى البرية، معتـــبرا أن القوة التي تسيطر على البحر و البر في آن واحد تصبح سيدة العالم، و قد رشح روسيا الوحيدة التي تتوفر على هذه الإمكانية ، بإعتبارها دولة برية كبيرة المساحة و قوية إذا ما إستطاعت الوصول إلى المحيطات، و لهذا نصح بالحيلولة دون وصولها إلى السيطرة العالمية.[1]

يقول **ماكيندر**" أن توازن القوى يكون في صالح الدولة التي تحتل هذا المحور، و هذا بدوره يفسح المجال لها للسيطرة على مناطق الأطراف في كل من قارتي أوربا و آسيا فتستطيع أن تستغل الموارد الطبيعية و مصادر الثروة العظيمة التي توجد في هذه المنطقة الواسعة، و هذا يساعد في بناء الأساطيل العظيمة التي تهيئ و تساعد على ظهور الإمبراطورية العالمية.[2] إذن، تعتبر النظرية إسهام هام في مجال الجغرافية السياسية و الجيوبوليتيك من خلال قدرتها على تقييم القوى السياسية في العالم وفق منظار العوامل الجغرافية الإقليمية ، و على أساس توزيع كل من اليابس و الماء على سطح الأرض.[3]



خريطة رقم1: قلب العالم، **المرجع:** هنداوي الاصول العامة في الجغرافيا و الجيوبوليتيكا: مع دراسة تطبيقية على الشرق الاوسط.الرابط:

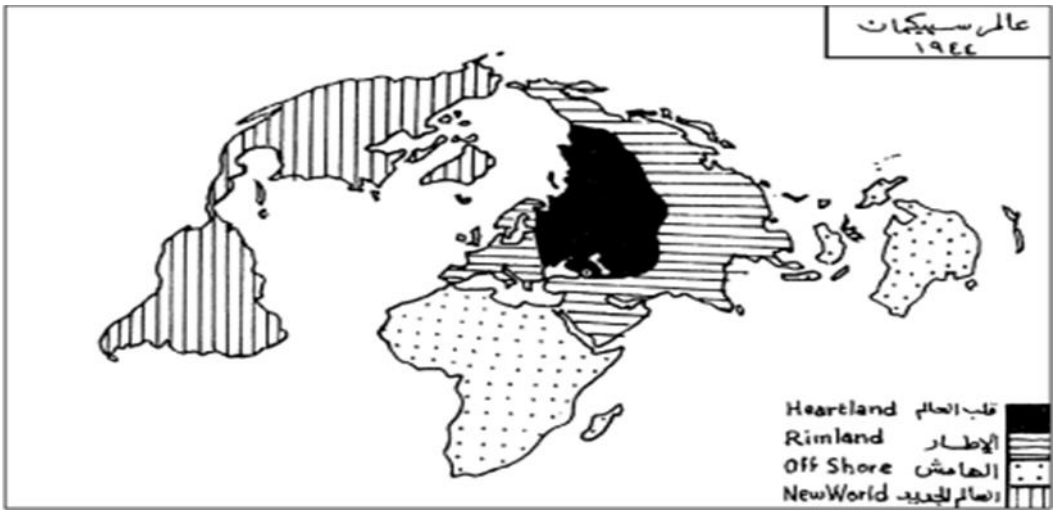
https://www.hindawi.org/books/81426250/1.4/

الفرع الثاني: نظرية الأطراف(نيكولاس سبيكمان 1893-1934)

[1] **المرجع نفسه.**
[2] صبري فارس الهيتي،**الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية**،(عمان. دار الصفاء للنشر، 2000)، ص187.
[3] هارون، **مرجع سابق**، ص ص321 _323.

إعتبر **سبيكمان** أن منطقة قلب الأرض بلا قيمة و لابد عدم مفاضلتها على بقية المناطق، إذ يقدم " نظرية النطاق الهامشي" (الحافة او الريملاند). و إنطلاقا من ذلك فإنه يرى أن قلب العالم (روسيا) ليس لديها الصفات الطبيعية الكافية التي تؤهلها لزعامة العالم، بإعتبارها تطل على مياه متجمدة في جهة الشمال، بينما يرى أن القوة الفعلية تتمركز في الجزء الغربي الاوربي (إقليم حافة)، كما إعتبر أن القوى الهامشية (اليابان و بريطانيا) هي الأقوى و لديها القدرة اللازمة التي تسمح لها بالسيطرة على قلب القارة الأوراسية، و بالتالي فالمعادلة الاستراتيجية وفق **سبيكمان** تكون كالتالي: من يسيطر في قلب الحافة يسيطر على أوراسيا، و من يسيطر على أوراسيا يفرض سيطرته على العالم.[1]

الريمالاند (إقليم الحافة) هو النطاق الساحلي، و الذي يضـــم كل أوربا باستثناء روسيا و الجزيرة العربية و العراق، و اسيا، و الصين، و شرق سيبيريا، حيث أن الريملاند حسب **سبيكمان** يعتبر جاجزا يفصل القوى البرية و البحرية زمن السلم، و نقطة إلتقاء و تصادم أيضا زمن الحرب، إذ يرى **سبيكمان** المنطقة (الحلقة الوسطى) أكثر أهمية من قلب الأرض(**ماكيندر**)، و مرد ذلك أن المجال الارتطامي أكثر كثافة سكانية في العالم و أكبر مناطق العالم غنى بالموارد الطبيعية، إضافة إلى إحتوائه لمعظم الممرات البحرية الدولية، إذ يرى أن فرض السيطرة على الريملاند من قبل قوى البحر سوف يمنحها النصر النهائي على قوى البر التي سوف تكون يومها تحت سيطرتها بشكل تام.[2]



خريطة رقم 2: **توضح نظرية الاطار لسبيكمان. المرجع:** هنداوي الاصول العامة في الجغرافيا و الجيوبوليتيكا: مع دراسة تطبيقية على الشرق الاوسط.الرابط: https://www.hindawi.org/books/81426250/1.4/

يرى **نيكولاس سبيكمان** " أن توازن القوة في صورة حالة الهيمنة حيث أن كل الدول تهدف تحقيق الهيمنة، و بالتالي فإن الصراع مستمر مع الآخرين، و إذا توقف هذا الصراع و لو لفترة ليست بالطويلة فسيحدث " توازن"

[1] برد، **مرجع سابق.**
[2] البحث الاكاديمي، **نيكولاس سبيكمان و نظرية الاطار**:1893-1943 المدرسة الامريكية،2024/9/1. الرابط الالكتروني:
https://bohoht.blogspot.com/2016/04/1893-1943.html?m=1

لن يؤدي أبدا إلى إستقرار، و لذلك فهو يرى الاستقرار في الهيمنة لأن لا أحد يرغب في التوازن و لكن الكل يرغب في الوصول إلى الهيمنة".[1]

إن النقطة التي ينطلق منها **سبيكمان** تتمثل في أن مركز الدولة في السياسة الدولية، جيوبوليتيكيا لا يرتبط بموقعها الثابت، بل يتعلق إلى حد كبير بعلاقة هذا الموقع بمراكز القوى التي لها تأثير فعال في السياسة الدولية، و بما أن مراكز القوى تتغير لأسباب متعددة، فإن قيمة الموقع الجغرافي للدولة يتغير أيضا، ليس من منظور جغرافي فقط بل من حيث طبيعة الديناميات السياسية، بمعنى آخر أن الديناميكيات السياسية و تغير مراكز القوى الدولية لها تأثير على القيمة السياسية للموقع الجغرافي للدولة.[2]

تمثل أفكار **سبيكمان** إطارا تحليليا بديلا لنظرية ماكيندر، فهي إضافة جوهرية للفكر الجيوبوليتيكي، لكنها أيضا ساهمت في تعميق الانقسامات الدولية في القرن الماضي، و أدى ذلك إلى عدم الإستقرار العالمي.

الفرع الثالث: نظرية المساحة الوسطية (زبيغنيو بريجينسكي 1928-2017)

مع أواخر القرن العشرين قدم **بريجنسكي** نظرية التي من خلالها قام بإحياء أفكار نظرية قلب العالم عبر مؤلفة "رقعة الشطرنج الكبرى". منطلقا من الإفتراض الأساسي" أن السيطرة العالمية للولايات المتحدة الامريكية" بإعتبارها زعيمة قوى البحر، تظل ناقصة ما لم تفرض سيطرتها على منطقة أوراسيا باعتبارها الفجوة الجيواستراتيجية المكملة لسيطرتها العالمية. فأوراسيا هي الجائزة الجيوبوليتيكية الأساسية، فهي أكبر قارات العالم و محور المجال الجيوبوليتيكي، و القوة التي تستطيع التحكم في قارة أوراسيا يمكنها السيطرة على إثنين من أهم مناطق العالم الثلاث الأكثر تطورا و إنتاجا من الناحية الاقتصادية، تتخذ رقعة الشطرنج الأوراسي الشكل البيضوي، و هي تستوعب على أرضها عدة لاعبين يتمايزون من حيث إكتساب القوة، إذ ينتشر الفاعلون الأساسيون في الغرب و الشرق و المركز و جنوبا، و تتميز النهايتان الغربية و الشرقية على كثافة سكانية، تنظيم جيد و مزدوج لعديد الدول القوية، كما يتوسط القطبين الغربي و الشرقي إمتداد مجالي يتميز بقلة سكانية و حالة سيولة سياسية و تفكك تنظيمي، فهذا المجال كان تحت سيطرة القوى الكبرى المتنافسة، و هي حاليا لها وزن كبير بالنسبة إلى دولة أوراسيا سواء الغربية أو الشرقية.[3]

إعتبر **زبيغنيو بريجنسكي** " أن الصراع العالمي، بعد نهاية الحرب الباردة ، إتخذ أبعادا أكبر، و بات يشمل الساحتين الأوربية و الاسيوية، "أوراسيا"، و هو يتموضع بين **ماكيندر** (قلب العالم- أوراسيا) ، و **سبيكمان**

[1] احمد محمد ابراهيم العايدي، **الهيمنة و نظرية توازن القوة في محيط العلاقات الدولية**، مجلة الدراسات السياسية و الاقتصادية، السنة الثالثة، العدد2،(جامعة السويس:اكتوبر2023)، ص ص73-119.
[2] البحث الاكاديمي، نيكولاس سبيكمان و نظرية الاطار، **مرجع سابق**.
[3] ناديا مصطفى الصالح، **اهمية الجيوبوليتيك في النظام العالمي**، اوراق ثقافية مجلة الاداب و العلوم الانسانية، السنة السادسة، العدد31،(ماي 2024)، ص ص 450-474.

(الحافة)، و يحاول إبتكار خط سياسي يسمح للولايات المتحدة ، التي لابد أن لا تتراجع بأن تحافظ على هيمنتها ما أمكن في وجه أوراسيا، و خاصة روسيا."[1]

و حسب **بريجنسكي** فإن العالم رقعة شطرنج و تمثل أوراسيا الرقعة الرئيسية للعب، و أن السيطرة على المنطقة هي مفتاح القوة العالمية، و أن على الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على التفوق العالمي من خلال سيطرتها على حركة التحالفات و الخصوم على الرقعة الكبرى، و تتمثل النقاط الرئيسية للنظرية في: **أولها**، أهمية أوراسي باعتبار أن من يحكم السيطرة على أوراسيا يسيطر على العالم لأنها لديها مقومات تؤهل من يسيطر عليها في التفوق العالمي، أما **النقطة الجوهرية الثانية** فيتعلق بحتمية منع أي قوة إقليمية من السيطرة الإقليمية على أوراسيا، و المقصود هنا روسيا و الصين لأنها تعتبر تهديدا مباشرا للهيمنة الأمريكية. أما **النقطة الثالثة** فيتعلق بضرورة أن تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على علاقاتها المتينة مع حلفائها الأوربيين والأسيويين على أن تكون أوربا شريك رئيسي للولايات المتحدة في إدارة الشؤون في أوراسيا، فيما تتمثل **النقطة الرابعة** في أهمية الوسائل والحلول السلمية في إدارة الصراعات في الشرق الأوسط وآسيا، وأن تمارس الولايات المتحدة الأمريكية دورا في ذلك، لأن ذلك يؤثر في توازن القوى في أوراسيا. **و أخيرا**، اعتبر **بريجنسكي** الصين (و هي قلب العالم) و روسيا يشكلان تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية على المدى البعيد، و بالتالي لابد من احتواء نفوذ هاتين القوتين.[2]

الفرع الرابع: النظرية الأوراسية الجديدة (الكسندر دوغين 1962-..)

ساهم **دوغين*** في تأسيس الحركة الأوراسية العام 2001، الذي تضمن بيانها التأسيسي عن دعمها المطلق لسياسة الرئيس **فلاديمير بوتين**، و إنطلاقا من ذلك حظيت الحركة على دعم العديد من الشخصيات الدينية العديدة إسلامية و مسيحية و يهودية ، و في العام 2002 تم تأسيس الحزب السياسي الأوراسي من قبل مجموعة من الشخصيات بما فيها **دوغين** ، إذ يسعى هذا الحزب إلى تنفيذ أفكارهم الأيديولوجية، إذ أنتخب **دوغين** زعيما للحزب، و في العام 2003، تحولت الحركة الأوراسية إلى حركة أيديولوجية دولية إذ تم الإعلان عن تأسيس "الحركة الأوراسية العالمية" و حصلت على الإعتراف الحكومي في ذات العام، و ضمت الحركة العديد من

---

[1] طي، **مرجع سابق**.
[2] انظر: طي، **المرجع نفسه**.

* **الكسندر غيليفيتش دوغين** فيلسوف سياسي و مفكر استراتيجي و عالم اجتماع يوصف بـ"عقل بوتـــين" و "راس بوتين" و " الفيلسوف الاخطر في العالم" لما له من دور في صياغة السياسة الاستراتيجية لروسيا الاتحادية ، و **لدوغين** اربع مؤلفات: اسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، النظرية السياسية الرابعة، الخلاص من الغرب" الاوراسيا: الحضارات الارضية مقابل الحضارات البحرية و الاطلسية، و الجغرافيا السياسية لما بعد الحداثة".[3] ولد **دوغين** في موسكو العام 1962، اذ كان ابوه جنرالا في الاستخبارات السوفياتية (كي جي بي)، تلقى تعليمه في اكاديمية الطيران المدني، لكن تم فصله بسبب ارائه السياسية العام 1979 فالتحق بكلية الفلسفة و تحصل على شهادة الماجستير في الفلسفة ثم تحصل على شهادة الدكتوراه في احتصاص علم الاجتماع و الثانية في تخصص العلوم السياسية، كما شغل منصب استاذ في علم الاجتماع في جامعة موسكو، و صحفيا و منذ العام 1991 بدا في القاء المحاضرات داخل الاكاديمية الروسية لهيئة الاركان العامة ثم نشر اولى اعماله في مجلة وزارة الدفاع اذ لقت افكاره صدى واسعا لدى النخب السياسية و العسكرية ، عرف بمناهضته للشيوعية و اهتمامه بمسائل الدين و الفلسفة التقليدية، لكن بسقوط الاتحاد السوفياتي تغيرت تواجهاته بشكل جذري حيث اعتبر هزيمة الاتحاد السوفياتي " هزيمة حضارة اليابسة مقابل حضارة البحر".(المرجع: دلال حميد عطية، "الفكر السياسي لاسكندر دوغين الحركة (الاوراسية الجديدة)"

الشخصيات من الجمهوريات السوفياتية المستقلة.[1] و من خلال هذا الفرع سيتم بيان أفكار النظرية التي تعتبر من أهم النظريات الجيوبوليتيكية المعاصرة.

مضمون النظرية:

فالأوراسية الجديدة " فلسفة جيوبوليتيكة محلية متميزة عما هو سائد في الشرق و الغرب و منافسة له، إنها ايديولوجية و فلسفة بديلة عن التغريب و البلشفية، ترى أن لروسيا حضارة فريدة ذات مسار خاص و مهمة تاريخية خاصة أيضا، و ذلك لأجل إيجاد مركز قوة و ثقافة مختلفتين، و هذا المركز لن يكون أوربيا أو أسيويا و لكن يتعامل مع الإثنين ، و قد آمن الأوراسيون في المقابل، بالنهاية الحتمية للغرب، و أن ذلك سيكون وقتا مناسبا لروسيا، لتكون المثال العالمي الريادي."[2]

طور **دوغين** الإيديولوجية الأوراسية، و كان الجيوبوليتيك مجرد جزء منها، و وصفها بأنها أيديولوجية أوراسية أرثوذوكسية محافظة، غير قومية و غير إثنية، بل شاملة. فيرفض دوغين القومية الروسية المنغلقة على حدود دولة روسيا الاتحادية، حيث يؤمن أن الشعب الروسي شعب إمبراطوري بالطبع و التاريخ، و لا يمكن أن يحبس في حدود دولة قومية، و إنطلاقا من هذه الأفكار ، يقترح **دوغين** قيام إمبراطورية أوراسية على أساس الوحدة الاستراتيجية و التعددية العرقية".[3]

" وفق النظرية الدوغينية فإن روسيا مدعوة لأن تتجنب التحول إلى مجرد ملحق للإمبراطورية الامريكية، و إنطلاقا من ذلك فإنه يدعو روسيا الاتحادية إلى إيجاد مراكز متعددة للقوة، و بالتالي فإنه يجب عليها ألا تكون مرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية و عولمتها، بل يجب تشكيل "فضاءات كبرى" متعددة عبر شبكة من التحالفات بين دول عديدة، و أن هذا الفضاء الكبير من شأنه أن ينتج مركزا– جديدا– للقوة. إذ يرى **دوغين** بوجود العديد من مراكز القوة، أو ما يشبه الإمبراطوريات الصغيرة الناشئة في المستقبل. يمكن أن تكون مثلا الاتحاد الاوربي و اتحادات مختلفة، أو دولا منفصلة في إسيا تشمل اليابان، الهند، إسرائيل، تركيا و بالطبع ايران التي يراها **دوغين** حجر الزاوية لتحالفات أوراسيا و أكثر حلفاء روسيا أهمية إن لم تكن الأهم على الإطلاق، ينظر **دوغين** إلى الصين أيضا بإعتبارها حليفا محتملا في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا إنه ينظر للصين بإعتبارها حليف الملاذ الأخير. في الحقيقة ، فإن نظرة **دوغين** لعلاقات الصين مع أوراسيا نظرة ذات شك بالرغم من الموقع الجيوبوليتيكي الأوراسي الواضح للصين.[4]

---

[1] دلال حميد عطية، "**الفكر السياسي لاسكندر دوغين الحركة (الاوراسية الجديدة)**"، مجلة دراسات دولية، العدد98،(2024/7/30)، ص ص 497-537.
[2] جلال خشيب ، "**الجيوبوليتيكا الروسية الحديثة و المعاصرة بين النظرية و التطبيق**"، مجلة رؤية تركية، السنة 7 ،العدد2،(1 جوان2018)، ص ص 97-121.
[3] فيرونيكا حليم فرنسيس،" **جيوبوليتيك السياسة الخارجية الروسية "دراسة في اثر الجيوبوليتيك في علاقة روسيا بدول الجوار**"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية، المجلد4، العدد4،(جويلية 2019)، ص ص146-178.
[4] جلال خشيب، الجيوبوليتيك الروسية الحديثة و المعاصرة..طموح النظرية و حدود التطبيق، **مرجع سابق**.

المبحث الثالث: نظرية توازن القوى

- المطلب الأول: النظام الدولي..المفاهيم و الأبجديات
- المطلب الثاني: توازن القوى..المفاهيم و الأسس
- المطلب الثالث: التوازن الاقليمي وأثره في التوازن الدولي

يعتبر كل من مصطلحي النظام الدولي و توازن القــوى مترابطين مع بعضهما من أقـوى المصطلحات في حقل السياسة الدولية، إذ لا يمكن الحديـث عن توازن القوى دون فهم النظام الدولي و حيثياته.و نظرا لإرتكاز موضوعنا على تحليل هذين البعدين فإنه سيتم تناول هذين المتغيرين بكل ما يحملانه من أساسيات جديرة بالذكر و تخدم الموضوع.

المطلب الأول:النظام الدولي..المفاهيم و الأبجديات

الفرع الأول: النظام الدولي: النشاة و التعريف

إنبثق النظام الدولي الذي نعرفه اليوم من النظام السياسي الأوربي الذي ظهر في أعقاب إنهيار الإقطاع في أوربا ، و قد ساعد على ظهور نظام الدولة القومية ، بكل إحتياجاتها و أطماعها و تطلعاتها، المناخ السياسي العام الذي هيأ له عصر النهضة. و هذه الحقبة التاريخية و نعني بها بروز الدولة القومية الحديثة هي التي هيأت الأساس نحو قيام النظام الدولي الأوربي، و هو النظام الذي تبلورت معالمه و تحدد إطاره العام في معاهدة واستفاليا الشهيرة التي عقدت عام 1648.[1]

و يمكن القول بأنه حتى مطلع القرن الحالي أو بالتحديد إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة كانت السياسة الدولية لا تعدو أن تكون مرادفا للسياسة الأوربية غير أن ذلك الوضع بدأ يتغير، و بخاصة في المرحلة التي أعقبت إنتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث تضاعفت أعداد الدول المستقلة الكائنة في المجتمع الدولي.[2]

لقد جلبت تلك الفترة التي تبعت الحرب العالمية الثانية معها بدايات النظام الدولي المعاصر, كان تضارب المصالح ،حتى بين أعظم الدول قوة في الفترة السابقة للحرب الثانية ، قد أدت إلى حروب طاحنة، و ذلك من أجل إحراز أهداف سياسية بدلا من القضاء على الأعداء ، و بينما إتخذت هذه الصراعات طابعا عالميا على الصعيد الجغرافي إلا أنها كانت محدودة الشكل ،و لم تكن قضية إستمرار و ديمومة الدول المتنافسة أو المتصارعة موضع تساؤل ، فلقد كان التركيز الأساسي في المنافسة بين القوى الكبرى قبل الحرب العالمية الأولى على البحث على المستعمرات.[3]

---

[1] اسماعيل صبري مقلد ،**العلاقات السياسية الدولية :دراسة في الاوصول و النظريات** ،(القاهرة :المكتبة الاكاديمية ،1991)،ص45.

[2] **المرجع نفسه** ،ص46.

[3] روبرت كانتور ،**السياسة الدولية المعاصرة** (تر:احمد ظاهر)،(الاردن:مركز الكتب الاردني،1989)، ص111.

تحديد مفهوم النظام الدولي :النظام الدولي ظاهرة إجتماعية ليس لها وجود مادي، و إنما هو مفهوم إفتراضي أدخل كمستوى للتحليل لفهم و تفسير ظواهر العلاقات الدولية . و يمكننا الإستدلال على النظام الدولي إجرائيا من خلال رصد و تتبع العلاقات بين مراكز القوى المختلفة على الساحة العالمية .[1]

مفهوم النظام: أطلق مصطلح النظام في البداية ليشمل مختلف الظواهر الطبيعية و الإجتماعية ،فهناك من يعرف النظام على أنه سلسلة من المتغيرات أو مجموعة عناصر لأي شيء، أو أنه لتنظيم، ثم تطور التعريف نحو التحديد لمفهوم النظام، و اعتبره **ديفيد ايستون** بمثابة وحدة التحليل الأساسية في إقتراب التحليل النظمي ، و النظام عنده هو " مجموعة من العناصر المتفاعلة و المترابطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منتظم، و يعني ذلك أن التغيير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر في بقية النظام. و أن النظام يمكن أن يشكل في ذاته نظاما كليا شاملا"[2].

و هناك تعريفات كثيرة لمفهوم النظام أبرزها:

-**آناتول رابوبورت** : و يعرفه بأنه المجموع الذي يعمل ككل نتيجة الإعتماد المتبادل بين الأجزاء هو ما يمكن تسميته بالنظام.[3]

-**القاموس الأنجليزي أكسفورد** يعرف النظام بأنه هيئة او تجمع مترابط ، متجانس ، أو متكامل ، ليشكل وحدة مركبة ،او هو كل مركب من اجزاء في تنظيم متناغم وفقا لبرنامج أو مشروع"[4].

-**مورتن كابلان:** مجموعة من المتغيرات المترابطة فيما بينها إلى درجة كبيرة و مغايرة في نفس الوقت مع بيئاتها كما أن بينها علاقات داخلية تميزها عن مجموع المتغيرات الخارجية.[5]

تعريف النظام الدولي

يطلق **محمد طه بدوي** عليه إسم النسق و يعرفه بأنه:مجموعة من الوحدات السياسية بقوى متدرجة يقود علاقات القوى فيما بينها عدد صغير من القوى القطبية الكبرى.[6]

والـتز من جهته يعرف النظام بأنه تجمع لبنية و تفاعل الوحدات ،البنية من خلال تنظيم وحداته ،يضاف إيه العلاقات بين البنية و الوحدات (أي الأجزاء)، و هو يؤكد على أن الوحدات هي وحدات ذات سيادة في السياسة الدولية ، و البنـية التي تعرف تنظيم أو نظام ، هكذا بنـية السياسة الدولية هي نظام أساسي لوضعية أو ترتيب

---

[1] عبد الجليل محمد حسين كامل،**الجزيرة العربية و النظام العالمي الجديد**،(د م ن : مطابع الدار الهندسية، 2003)، ص1.
[2] ناجي عبد النور،**المدخل الى علم السياسة** ،(عنابة: دار العلوم،2007)، ص ص37.38.
[3] دورتي،بالستغراف ،**مرجع سابق**، ص100.
[4] Ryùhei Hatsuse,**international system ,**government and politics , Vol.II(Japan: kobe university) ,pp1-6.
[5] دورتي،**مرجع سابق**.ص113.
[6] هايل عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية**، (دب ن: ددن،2010)، ص35.

الدول ذات الســيادة في تفاعلاتهم . و في وصف طبيعة البنية هو يشير إلى أن الأنظمة الدوليـــــــة لامركزية و فوضوية و الضغوط التي تسعى الدول من خلالها ضمان بقائها.[1]

و يشير مفهوم النظام الدولي إلى التفاعلات و الأنشطة السياسية الدولية التي ينتج عنها بروز أنماط مختلفة و نماذج متباينة من العلاقات التي ترتكز حول أطر تنظيمية و هياكل مؤسسية معينة ، و قواعد سلوكية دولية محددة ، و هي القواعد التي يمكن أن تتطور مع الوقت وفق ماتقضي به معطيات الواقع ، و تفرضه متغيرات الظروف.[2]

في العموم، أن دارسو العلاقات الدولية يتفقون على الأرجح أن النظام الدولي يشير إلى بنية ،وظائف ، و طبيعة نظام العلاقات الدولية .و هو مصطلح يستخدم لوصف النمط الرئيسي للتفاعلات بين الدول، و تعقيد المسالة تكمن في أن النظام قد يكون عالميا أو اقليمي ، ويمكن إبراز ذلك في:[3]

بنية النظام الدولي: تشير إلى توزيع القوة بين الدول، بينما مصادر القوة قد تكون عسكرية ، سياســية أو إقتصادية ،حيث أن الدارسين و صناع القرار يتكلمون عن بنية النظام الدولي خاصة هم عادة يشيرون إلى كيفية توزيع القوة العسكرية بين الدول فكل الدول لا تمتلك نفس المقدار من القوة.

وظائف النظام الدولي: تشير إلى قواعد اللعبة التي ترسم تصرف الدول تجاه بعضها البعض، هذه القواعد أو القوانين أسست قصدا من طرف الدول من أجل تعزيز أهدافها و مصالحها.

طبيعة النظام الدولي: تشير إلى المحتوى أو الشكل حيث أن معظم الدارسين يتفقون أن الدولة المسيطرة في أي عصر لها كامل الحرية في إنشاء النظام الذي تفضله. و طبيعة النظام يمكن أن تتغير على نحو واسع إعتمادا على شكل الدولة المنشئة للنظام .

و يمكننا التمييز بين إتجاهين لتعريف النظام الدولي[4]:

أ/**مدخل نظري**:و يشير إلى أن النظام الدولي يتضمن الآتي:

1- وحدات (فواعل دولية–دول و غيرها).
2- بنيان أو هيكل تنتظم فيه هذه الوحدات وفقا لنمط توزيع الموارد و المقدرات بينها.
3- مجموعة من المؤسسات و القواعد و الإجراءات التي تنظم العلاقات بين الوحدات.

---

[1] Ryùhei Hatsuseop , **op cit**,

[2] اسماعيل صبري مقلد ،**العلاقات السياسية الدولية،النظرية و الواقع**،ط4، (اسيوط: جامعة أسيوط ،2003)، ص34.

[3] Deborah L.Hanagan ;**internatinal order**.link: https://www.hoover.org/profiles/lieutenant-colonel-deborah-hanagan

[4] عبد الجليل كامل، الجزيرة العربية و النظام العالمي الجديد، **مرجع سابق**، ص ص4-5.

4- أنماط من التفاعلات و العمليات ذات الطابع السياسي و الأمني و العسكري و الثقافي التي تتم بين فواعل النظام التي تلقى بتأثيرات سلبية أو إيجابية على الوحدات.

و ما يدعم هذا المنحى في تعريف النظام الدولي ما يذهب إليه البعض حين يؤكد على وجود معنيين للنظام الدولي كالآتي:

1-**المفهوم الأول** يعتمد على التفاعلات الفعلية و موازين القوى و تباين المصالح و تعدد الإستراتيجيات فيما بين الدول خاصة الكبرى منها.

2 -**المفهوم الثاني** يعتمد على القيم و القواعد المرعية و على القانون في نهاية المطاف .

ب/ أما **المدخل الثاني** في تعريف النظام الدولي فإنه يركز على التفاعلات الدولية و محتواها أكثر مما يركز على الطبيعة القانونية و الآليات المؤسساتية التي تجرى في إطارها هذه التفاعلات .

1-النظام الدولي هو أنماط من التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول القائدة الكبرى التي يترتب على نوعية العلاقات بينها(صراعية/ تعاونية) تحديد مناخ العلاقات الدولية في العالم ككل.

2-النظام الدولي هو نمط العلاقات المنتظمة و آلياتها بين القوى الفاعلة الرئيسية على الساحة العالمية بالقياس إلى توازن القوى فيما بينها، بالإضافة إلى المبادئ و القيم التي تحكم تلك العلاقات.

3-النظام الدولي هو نمط العلاقات بين الوحدات الأساسية للسياسات العالمية.

الفرع الثاني: العلاقة بين النظام الدولي و النظام الإقليمي

أولا: النظام الإقليمي...المفهوم و الخصائص

يسميه البعض النظام الإقليمي التابع **international subordonate system**،و مفهوم النظام الإقليمي بمعناه العلمي ، و كمستوى لتحليل العلاقات الدولية ،هو مفهوم حديث لم تتداوله الدراسات إلا في الستينيات و السبعينيات ، و إن كان يمكن إرجاع جذوره في الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية إلى زمن بعيد ، حيث كان مفهوم الإقليمية regionalism أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي ، و الجذر الثاني لمفهوم النظام الإقليمي يعود إلى دراسة موضوع التكامل Integration بين الدول ، و الذي يعتبر التكامل الإقليمي أحد مسائله الأساسية.[1]

[1] جميل مطر،علي الدين هلال،**النظام الاقليمي العربي** ،ط3،(بيروت:مركزدراسات الوحدة العربية،1983)، ص19.

إذن ، النظام الإقليمي هو مستوى تحليلي و مفاهيمي إفتراضي غير ذي وجود مادي إنما نستدل عليه إجرائيا .فبين الدول القومية و المجتمع الدولي تمتد المظاهر المختلفة للنظم الإقليمية .إن مفهوم النظام الإقليمي كمستوى لتحليل التفاعلات الدولية أدخل إلى حقل العلاقات الدولية منذ ستينات القرن العشرين.و تمتد جذوره إلى مراحل موغلة في حياة البشرية .[1]

ولا يوجد تعريف جامع للنظام الإقليمي نظرا لإختلاف المداخل المعتمدة في تعريفه ، و في هذا الصدد يقول **بروس روسيت(Bruce Russet)** أن تعاريف الأقاليم تختلف إختلافا واسعا بناءا على الطرق و الوسائل التي يستخدمها الأخصائيون في نظرية الإقليم ، و مفهوم الإقليمية يوصف بأنه متعدد الجوانب، و أنه ليس شيئا واحدا بل أشياء متعددة.[2] كما إتخذ النظام الإقليمي تسميات عديدة, النظام الفرعي،النظام التابع، و النظام الجزئي.

و يعرف **لويس كانتوري** و **ستيفن سبيغل** النظام الإقليمي بأنه:النظام الذي يضم دولتين أو أكثر من الدول المتجاورة و المتفاعلة و التي تملك بعض الروابط الإثنية و اللغوية و الثقافية و التاريخية المشتركة.[3]

و بعرض الفكر المتعلق بتعريف النظم الإقليمية يمكن التمييز بين ثلاث إتجاهات حول معيار تعريف النظام الإقليمي[4]:

أول هذه الاتجاهات : يركز علـى إعتبار التقارب الجغرافي Geographic Proximity Approach ،و يجعل من هذه الإعتبارات أساس التمييز بين النظم الإقليمية.

الإتجاه الثاني: يركز على وجود عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما، من النواحي الثقافية و الإجتماعية و الأقتصادية Homogeneity Approach.

أما الإتجاه الثالث : فينتقد الإتجاهين السابقين،على أساس أن الدول المتجاورة ، أو المتشابهة لا يشترط بالضرورة أن تكون على علاقات وثيقة فيما بينها، و أن العامل الحيوي في أي نظام إقليمي هو مدى وجود تفاعلات سياسية و إقتصادية و ثقافية و إجتماعية بين الدول، و بعضها البعض Interaction Approach.

و هكذا فإن أي نظام إقليمي يمكن تناوله من خلال الجوانب التالية:[5]

1. **الخصائص البنيوية للنظام:** و يقصد بذلك سمات النظم السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية للدول المكونة للنظام ، و مدة وجود تماثل أو تقارب بينها.

---

[1] عبد الجليل كامل ، الجزيرة العربية و النظام العالمي الجديد، **مرجع سابق**، ص6.
[2] فواز جرجس ،**النظام الاقليمي العربي و الالقوى الخمس الكبرى:دراسة في العلاقات العربية –الدولية و العربية العربية**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص23.
[3] Louis Gantori,Steven Spiga, **linternational politics of regions**،(e,Englewood Cliffs،new jersey :Prentice Hall,1970) ، p24.
[4] جميل مطر،علي الدين هلال،النظام الاقليمي العربي:دراسة في العلاقات السياسية العربية، **مرجع سابق** ، ص16.
[5] **المرجع نفسه** ، ص18.19.

2. **نمط الإمكانات أو مستوى القوة في النظام:** و يقصد بذلك مستوى القوة السائدة بين الوحدات المكونة للنظام، و هل يوجد توازن للقوة بين هذه الوحدات، أم يوجد نوع من التراتبية (الهيراركية) في توزيع القوة ، أو أنه يوجد شكل من الإستقطاب بين دولتين أو أكثر على قيادة النظام.
3. **نمط السياسات و التحالفات:** و يشير إلى طبيعة العلاقات المتداخلة بين أعضاء النظام الإقليمي. و السياسات التي تتبعها كل دولة إزاء الدول الأخرى، و التحالفات التي تدخل في إطار النظام.و يثير هذا الموضوع عدة نقاط مثل نمط العلاقات ، و هل هو ذو طبيعة تعاونية أم صراعية، و ماهية القضايا التي يثار الخلاف حولها، و هل هي ذات طبيعة اقتصادية أم سياسية أم أيديولوجية و أدوات ممارسة هذه السياسات و شكل التحالفات التي تقوم بين الدول، و الأسس التي تستند إليها، و مدى إستقرارها ، أو تغير أطرافها من فترة إلى أخرى ،و هل يوجد نمط متكرر لهذه التحالفات، بعبارة أخرى هل تتسم هذه التحالفات بالمرونة ، و التغير من مرحلة لأخرى و بتغيير أعضاء النظام من مواقعهم ، أم أنها تتسم بالإستقطاب و التمركز.
4. **بيئة النظام:** فأي نظام إقليمي لا يعيش في فراغ ، و لكن في إطار سياسي دولي له محدداته و قيوده، و يجب التمييز في هذا المجال بين مركز أو قلب النظام Core stares و أطرافه من ناحية، و الدول الهامشية Periphery states من ناحية ثانية، ثم نظام التغلغل أو التدخل Penetrative intrusive system من ناحية ثالثة.

و يشير مفهوم القلب أو المركز إلى تلك الدول التي تمثل محور التفاعلات السياسية في النظام الاقليمي ،و التي تشارك أكثر كثافة من هذه التفاعلات ،و تحدد من خلال ذلك المناخ السياسي السائد في النظام. أما الدول الأطراف فهي تلك الدول الأعضاء في النظام، ولكنها لاتدخل في تفاعلات مكثفة مع بقية دول النظام لإعتبارات جغرافية أو سياسية . أما دول الهامش فيقصد بها تلك الدول التي تعيش على هامش النظام، هي قريبة إليه جغرافيا، و لكنها ليست منه، و ذلك لأسباب سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية.و بينما تتجه دول القلب و الأطراف إلى التشابه و التضامن فيما بينها،ت تجه دول الهامش إلى الإختلاف، و عدم التماثل و عادة ما تكون لها تطلعاتها خارج الإقليم.

و يقصد بنظام التغلغل أو التدخل، النفوذ التي تمارسه دول كبرى خارج النظام الاقليمي على وحدات النظام ، و الذي قد يأخذ أشكالا إقتصادية أو عسكرية أ و ثقافية.و يتم هذا التدخل من خلال أساليب عدة مثل المعونات الإقتصادية و القروض و المساعدات الفنية، و الأحلاف العسكرية العلنية و السرية، و الأنشطة الثقافية الموجهة و الدعاية ، و بالطبع فإن حجم التغلغل الخارجي و أدواته و أشكاله يؤثر على النظام الاقليمي ، و على العلاقات بين الدول الأعضاء من حيث درجة التماسك و نمط الإمكانات ، و نمط السياسات و التحالفات.

و ينبغي النظر إلى هذه الدوائر الأربعة– دول القلب و دول الأطراف، و دول الهامش و نظام التغلغل – بشكل ديناميكي و متغير.

ويقسم بعض المحللين السياسيين العالم إلى مناطق حسب مدى التغلغل و تأثير القوى الكبرى فيها، و يسمونها مناطق النفوذ و يعرفونها بأنها مناطق تحوي شعوبا و دولا متحالفة سياسيا أو ثقافيا أو إقتصاديا مع الدول الكبرى الرئيسية في العالم.و أن هذه المناطق تختلف من حيث درجة خضوعها للقوى الكبرى بحسب ما تشكله من أهمية لتلك القوى حيث[1]:

1. أن النظم الإقليمية الواقعة في الدوائر الجيوبوليتكية الحيوية للدول العظمى القائدة تكون خاضعة أو تعمل بإنسجام تام مع هذه الدول.
2. النظم الواقعة خارج الدوائر الجيوبوليتكية الحيوية و تشكل أهمية للدول العظمى أو إحداها و تدخل في علاقة عمالة جماعية مثلا أوربا الغربية و جماعة الآسيان بالنسبة للولايات المتحدة.
3. النظم الواقعة على بعد عن المجال الحيوي للدول الكبرى تتمتع بإستقلال نسبي مع أن هذا الإستقلال خاضع للموازين الإستراتيجية السائدة في النظام الدولي.

و بصفة عامة ، و بعد فحص الأدبيات السابقة يمكن التأكيد على أن مفهوم النظام الإقليمي يتأسس على ركائز أساسية ثلاث :

- **الترابط الجغرافي:** بمعنى وحدة الإقليم أو الرقعة الجغرافية، و يمكن تعريف الإقليم بأنه" تلك الرقعة المحددة المساحة و التي تشمل الإقليم الأرضي و الفضاء الجوي و المساحة المائية . و الإقليم قد يكون واسعا ذو مساحات شاسعة تقدر بملايين الأميال المربعة و قد يكون بضعة أميال".[2]
- **الترابط العضوي** :بإعتباره يضم عددا من الوحدات الدولية التي تجمعها قواسم تاريخية و إجتماعية مشتركة
- **الترابط الديناميكي** : الذي يشير إلى مجمل الأنشطة التي تتم في هذا الحيز الجغرافي من خلال التفاعل بين وحداته (تفاعلات إجتماعية و سياسية و ثقافية و إقتصادية) التي تدلل على دينامية هذا الإقليم .

و قد حدد كل **من كانتوري** و **شبيغل** خمسة أسباب لإعتماد مفهوم النظام الإقليمي كأداة تحليل في السياسة الدولية:[3]

- تعميق دراسة العلاقات الدولية من حيث تقديمه مستوى متوسطا للتحليل بين المستوى الدولي و مستوى الوحدات في النظام الدولي.
- وجود لا يمكن رد أسبابها الى المستوى الدولي فهي نتاج عوامل إقليمية أو ما دون إقليمية.

[1] جليل كامل، الجزيرة العربية و النظام الدولي الجديد،**مرجع سابق**،ص13.
[2] هايل طشطوش،مقدمة في العلاقات الدولية، **مرجع سابق** ، ص ص46-47.
[3] ناصيف يوسف حتي،**النظرية في العلاقات الدولية** ، (.بيروت:دار الكتاب العربي،1985)، ص ص 56-57.

- يساعد في إجراء الدراسات المقارنة سواء مقارنة سياسة دولة على المستويين الإقليمي و الدولي، أو المقارنة بين منطقتين مختلفتين، أو دراسة مقارنة لمنطقتين في فترتين تاريخيتين مختلفتين.
- زيادة المعلومات على خصوصيات كل منطقة و سماتها العامة.
- يساعد في دراسة التـــفاعل بين المستويات المختلفة في النظام الدولي كالتفاعل في النظام الدولي السائد و نظام إقليمي معين.

إن هذه التوصيفات التي تتعلق بالتفاعلات المناطقية و الدولية سالفة الذكر تصنف ضمن إطار تفاعلات النظام الدولي و النظم الفرعية أو الإقليمية .ما يدفع إلى طرح السؤال التالي **ما هي العلاقة بين النظام الدولي و النظم الإقليمية؟**

ثانيا: التفاعل بين النظام العالمي و النظم الاقليمية

جاء في تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي العبارة التالية: ينبغي للأمم المتحدة أن تستعد لزمن تصبح فيه الإقليمية سائدة أكثر على النطاق العالمي بل أن تساعد هذه العمليـــة على أن تمضي في طريقها.[1] و إن كان المقصود هنا هو العامل الاقتصادي فإن و على مر الزمن أكدت التكوينات الإقليمية على أهميتها في التفاعلات على المستوى العالمي مما يطرح إشكالات حول العلاقة بين الإقليمي و العالمي.

تقوم المناظرات السائدة في دراسة النظم الإقليمية على فرضيتين أساسيتين ،الفرضية الأولى تعنى بتفكيك النظام العالمي إلى نظم فرعية متميزة، و الثانية على تجميع الدول في نظم إقليمية توجهها دولة قائدة[2].

إن إستعمال النظام الإقليمي كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية ، و الذي يركز على التفاعلات الدولية الإقليمية، يرجع إلى عدة تطورات فكرية و أخرى سياسية. فعلى المستوى الفكري, نجد أن الدول عند الواقعيين هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية، و يتوجب عليها إمتلاك القوة ، كما من واجب رجال الدولة أن يحسبوا الخطوات المناسبة الواجب إتخاذها بعقلانية، للحفاظ على بقائها في بيئة تتسم بالعدوانية .[3] و دار جدل بين مدرستين في السياسة الدولية حول تحليل العلاقة بين النظام الدولي و النظم الإقليمية ,هما مدرسة التبعـية ،و مدرسة النظم الإقليمية، حيث ترى الأولى أن العلاقة بين المستويين هي علاقة غير متكافئة و في إتجاه واحد، و أن التفاعلات الاقليمية لا تعدو مجرد كونها إنعكاسا لإرادة القوى القائدة في النظام الدولي، و هي تفترض إنعدام الاستقلالية تماما للنظم الاقليمية، و أن السياسات داخلها ليست إلا مجرد إمتداد لنفوذ القوى الكبرى .[4] و في هذا الصدد يفترض **ايمانويل والرشتاين Immanel Walleretien** أحد أبرز ممثلي تيارات نظرية التبعية وجود نظام

---

[1] لجنة ادارة شؤون المجتمع العالمي،**جيران في عالم واحد** (تر: مجوعة مترجمين)، (الكويت:دار عالم المعرفة،1995)، ص 295.
[2] محمد السعيد ادريس،**تحليل النظم الاقليمية** ، (القاهرة:مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2002)، ص15.
[3] Barry Busan,**the level of analysis problen in international relations**.in Ken Booth and Steve Smith,international relations theory today,(Pennsylvania, Pennsylvania university press,2ed,1997),p201.
[4] عبد الجليل كامل، الجزيرة العربية و النظام الدولي الجديد، **مرجع سابق**، ص11.

عالمي راهن كوني النطاق ، من هذا المنطق الشمولي النظرة ،تصبح بعض البلدان مجرد أجزاء أو عناصر في بنية أكبر و أكثر رحابة، و بذلك لا يمكن أن نتفهم ما يقع من تحولات إجتماعية في مجتمع ما إلا من خلال سياق الإطار الأوسع أي النظام العالمي الحديث في كليته.[1]

و يمكن القول أن التبعية ليست شرطا ضروريا لوجود المنظومات الفرعية ، ذلك أن درجة التبعية و مداها ليسا على نحو واحد بالنسبة إلى المنظومات الفرعية كلها، كما أنها ليست متسقة على الدوام بالنسبة إلى أية منظومة فرعية منفردة، لهذا فالسؤال هو إلى أي مدى تكون منظومة فرعية بعينها خاضعة للتبعية ووفق أية شروط و نحو من ؟. إن **مودلسكي** و **بريشير** يقيسان القوة من حيث شكلها الخام إذ يقولان : بما أن لدى الدول الكبرى قدرات ضخمة ،و بما أنها متفوقة على الدول الصغيرة فهي تستطيع لذلك أن تمارس نفوذا على اللاعبين المحليين ،إن مصير سياسات هذه الدول و إقتصادياتها يتقرر على مستوى عالمي أعلى .لذلك فإن النماذج ذات القطبية الثنائية التي وضعها **كينيث وولتز** و **مورتن كابلان** تكون هي المفضلة على غيرها.[2]

أما مدرسة النظم الاقليمية و هي تنطلق من أن العلاقة بين النظام الدولي و النظم الاقليمية أكثر تعقيدا بكثير من أن تكون ذات إ تجاه واحد ،فالنظم الاقليمية تملك تفاعلاتها الذاتية التي تتم وفقا لأعتبارات خاصة بها بعيدا عن أصابع الدول الكبرى في النظام الدولي ،و بالتالي لا تكون التفاعلات الإقليمية مجرد إنعكاس أو رد فعل إو امتداد لسياسة الدول الكبرى.[3]

ترى الباحثة أنه، من الناحية الواقعية يعتبر النظام الدولي بمثابة بيئة كثيفة التفاعلات تتسم بتشابكها و تسارعها بل و تعقدها أيضا، و أن الحكم بأن العلاقة بين النظامين الدولي و الإقليمي هي ذات إتجـــاه واحد أو التسليم بأن النظم الفرعية تتمتع بالإستقلالية في تفاعلاتها البينية يجعل الرؤية التحليلية مبتورة ،إذ تتسم العلاقة بين هذين المكونين بالتأثير المتبادل و غير المتكافئ ،فالتأثير المتبادل نعني به أن ما يحصل في النظام العالمي يؤثر لا محالة في النظم الفرعية، كما أن تفاعلات هذه الأخيرة تؤثر حتما في سياسات الدول الكبرى و مواقفها تجاه قضايا معينة ، و أن كان تاثير الأولى–النظام الدولي– أقوى و أشد في الحالة الأولى ،و هذا ما نصفه بعدم التكافؤ.

إن التاثير المتبادل هو أمر محسوم في أدبيات العلاقات الدولية لكن ذلك التأثير يتخذ درجات مختلفة حيث نجد أن تاثير الدول الكبرى في النظام الدولي على وحدات النظم الاقليمية أكثر وضوحا و أبعد أثرا بينما يتطلب تأثير النظم الإقليمية أو وحداتها شروطا عدة مثل:[4]

---

[1] بيتر تايلور،كولن فانت،**الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر:الاقتصاد العالمي ،الدولة القومية،المحليات**(تر:عبد السلام رضوان،اسحاق عبيد) ،(الكويت:عالم المعرفة،2002)، ص25.

[2] فواز جرجس،النظام الاقليمي العربي و القوى الكبرى، **مرجع سابق**، ص ص32-33.

[3] عبد الجليل كامل، الجزيرة العربية و النظام الدولي الجديد،**مرجع سابق**، ص12.

[4] **المرجع نفسه**،

1. وجود مناخ مناسب من العلاقات بين الدول القائدة في النظام الدولي(صراعي).
2. موقع النظام الإقليمي و ما يشكله من أهمية استراتجية أو إقتصادية للدول الكبرى أو إحداها.
3. عناصر القوة التي تمثلها (الوحدة التي تريد التأثير) في إطار نظامها الاقليمي أي موقعها في هيكل النظام الإقليمي .

مع ملاحظة أهمية إدراك أن نطاق تأثير الوحدات الإقليمية لا يتجاوز حدود النظام الإقليمي، و مجال التأثير يتضمن تهديد مصالح إقتصادية أو غيرها لإحدى الدول القائدة في النظام الدولي أو كلها أو مخالفة لسياسة إحدى تلك الدول في حيز النظام الاقليمي ذاته، ولا يمكن أن يصل تهديد نظام إقليمي أو إحدى وحداته إلى دولة كبرى مباشرة.

المطلب الثاني: توازن القوى..المفاهيم و الأسس

تبذل الدول جهودا مدروسة للحفاظ على التوازن بين الدول المتنافسة أو الكتل المتعارضة أو الأحلاف . و يؤمل من وراء توازن القوى ما يكفي لمنع هيمنة نظام دولـــي أو نظام فرعي لدولة واحدة أو معسكر معين أو حلف ما.و هذا ما يدعى بتوازن القوى[1].

إن من المبادئ التي تشكل أحد المحاور الرئيسية في دراسة العلاقات السياسية الدولية – مبدأ توازن القوى– و يطلق عليه أحيانا ، نظرية ، مفهوم ، نظام و الخ، و الذي نال إهتماما كبيرا من قبل الكتاب و الباحثين و المؤرخين منذ بداية العصور الحديثة نظرا للدور الذي يؤديه في تحقيق الإستقرار للنظام الدولي، و ضمان المحافظة على بقائه و استمراره.[2]

إستنتج **Jervis** 1997 أن مفهوم توازن القوى – ليس فقط هو أكثر المفاهيم إستمرارا ،و إنما أيضا، يمثل النظرية المتاحة و الأكثر فعالية في التعرف على الخصائص الأساسية للعلاقات الدولية، و السبب في هذا هو أن توازن القوى يوفر العناصر الجوهرية التي يتطلبها تفسير مرونة النظام الدولي المعاصر للدول.[3]

و يطرح هذا المبدأ جملة من الإشكالات التي سوف يتم مناقشتها في هذا المطلب.

الفرع الأول: إشكالية تعريف توازن القوى

فكرة توازن القوى من أقدم النظريات المعروفه في السياسة والعلاقات الدولية. و يعزو معظم المحللين دائماً إلى تحليل قضايا الحرب والسلام، والتي سادت في الماضي بين الدول القومية، إلى مكونات وعناصر هذه

---

[1] روبرت كانتور،**مرجع سابق**، ص118.
[2] علي عودة العقابي،العلاقات **الدولية:دراسة تحليلية فى الاصول و النشاة و التاريخ و النظريات** ،(بغداد: د د ن،2010)، ص165.
[3] ريشارد ليدل،**توازن القوى فى العلاقات الدولية**(تر:جهاد عودة) ص5 .ماخوذ من موقع الكتروني
https://books.google.fr/books?id=Zgy5DAAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=fr#v=onepage&q&f=false

النظرية. وتاريخياً استعملت نظرية توازن القوى (Equilibrium Tendency) منذ نشأة الحضارة الهيلينيه في أثينا كمبادئ لتوضيح وتوقع مجريات العلاقات وأحداثها ما بين الدول. ولقد أستعمل علماء السياسة وقادة الدول معاني توازن القوى بطرق ومفاهيم مختلفة، والسبب يتعلق بعدم وجود مفهوم محدد الأسس والقواعد والتطبيقات لتوازن القوى. وبدأ استعمال هذا المفهوم مع بدء الكتابات والتحليلات حول فهم وتطور التاريخ الدبلوماسي لأوروبا[1].

و كان **ميكيافيلي** من بين الأوائل في تطويع مفهوم توازن القوى لدراسة النظام الاوربي في عصر النهضة، ثم أولى الحقوقيون و المفكرون المفهوم إهتماما ملحوظا ،و شددوا على أهمية ظاهرة التوازن في العلاقات الاوربية خلال القرنين الثامن و التاسع عشر.و كان رجال السياسة الاروبيين، و على الخصوص البريطانيين منهم ، يعملون بمفهوم التوازن في نهجهم السياسي ، أما في القرن العشرين فقد تعرض باحثون جدد إعتمدوا أساليب تحليلية معاصرة.[2]

و لقد إتضح أن مفهوم توازن القوى يتضمن جملة معان متناقضة في بعض جوانبها. يقول **آرنست هاس** " أن توازن القوى يدلل على ما توزيع القوى ، توازن القوات، عدم التوازن ، التفوق، الإستقرار، عدم الإستقرار، السلم ، سياسة القوة، سنة التاريخ، و مرشد السياسة الخارجية[3]. و قد أشار **إرنست هاس** إلى ثمانية معاني لهذا المفهوم[4]:

1- التوازن أو عملية التوازن(السعي لتحقيقه)
2- الهيمنة أو البحث عنها.
3- الإستقرار و السلام المبني على القوة.
4- عدم الإستقرار و الحرب.
5- سياسات القوة بشكل عام.
6- القانون العام للتاريخ.
7- النظام و الدليل للسياسي.

إن مصطلح توازن القوى **balance of power** يعني في الإصطلاح التعبير المجازي عن كل توازن دولي، و من ثم عن كل نسق دولي في حالة توازن[5]. و الفكرة الكامنة وراء نظام توازن القوى في العلاقات الدولية ،هي أن الطابع المميز لهذه العلاقات هو الصراع، و هذا الصراع لا تمليه عوامل الإختلاف في المصالح فحسب ،و إنما ينبع في الجانب الأكبر منه من محاولة كل دولة زيادة قوتها القومـــــــــية على حساب غيرها من الدول،

[1] **سياسة توازن القوى بين روسو ومورغانثو : دراسة مقارنة** ، تاريخ المشاهدة: 2015/4/15، الرابط: http://diae.net/6378
[2] عودة العقابي،**مرجع سابق**، ص165.
[3] .**المرجع نفسه**
[4] دورتي،بالستغراف، **مرجع سابق**، ص29.
[5] عودة العقابي، **مرجع سابق**، ص166.

و يترتب عن ذلك أنه إذا أمكن لدولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم و ساحق في قواها ، فإن هذا سيدفع بها إلى تهديد حرية الدول الأخرى و إستقلالها، و هذا التحدي هو الذي يدفع الدول محدودة القوة إلى مواجهة القوة بالقوة عن طريق التجمع في محاور أو إئتلافات قوى مضادة.[1]

فتوازن القوى هو وضع دولي ينشأ عن الصراع بين الدول، و من خلال هذا الصراع تتفوق مجموعة من الدول على غيرها ،فينشأ بين الدول المتفوقة حالة من التكافؤ النسبي ، و تصبح هذه الدول متكافئة ، فيمنع بعضها بعضا من الهيمنة مما يخلق أحيانا فترة من الإستقرار النسبي في العلاقات الدولية ، فتجبر الدول جميعا على التصرف وفق شرعية محددة يخلقها توازن القوى نفسه.[2]

الفرع الثاني: توازن القوى..المفهوم و الأبعاد

يرتبط مفهوم توازن القوى بالمفهوم الذي تحدث عنه **نيوتن** و الخاص بالتوازن في الكون، و معلوم أن النظريات الإجتماعية تعمل على الإستفادة من النظريات العلمية في العلوم التطبيقية أو تتاثر بالتطور في إحدى هذه النظريات، و في الحقيقة فإن مفهوم التوازن يعد أحد المفاهيم الرئيسية في عدد من العلوم ، فعالم الأحياء يحذر من نشاطات بشرية تهدد التوازن الطبيعي، و الباحث السياسي يحلل–غالبا– تفاعل المصالح بين الجماعات أو المؤسسات الحكومية في نطاق مجتمع معين على أساس المنافسة و التوازن– و يستخدم باحثو الواقع الإجتماعي الدولي التوازن كمفهوم مركزي لنظم علاقات القوى بين الدول، حيث أن هذه العلاقة القائمة على القوة تستبدل بالبحث من قبل هذه الدول عن الأمن من خلال توازن القوى.[3]

لكن ماذا نقصد بالتوازن، توزان القوى، وسياسات التوازن؟

معنى التوازن: يعني التوازن في مفهومه ،الحالة المستقرة ،فنتحدث بشكل دائم عن التوازن كرمز للحالة المعتادة المستقرة ، و رغم أنها ليست بالضرورة مثالية دائما، لكنها توحي بالاستقرار و عدم التوتر، و يستخدم علم السياسة مصطلح التوازن للإشارة إلى الحالة المستقرة على أسس عقلانية، فيقول النظام قائم على توازن السلطات، كإشارة إلى نظام لا يخضع لهيمنة سلطة واحدة ، كما يستخدم مصطلح قوى سياسية متوازنة.[4]

يعد التوازن Equilibrium /Balance ظاهرة تلقائية في الطبيعة و في السياسة، بمعنى تحقق انتظام العلاقة بين المكونات وفقا للكيفية التي يعاد بها إنتشارها. و من ثم، إذا ما تغيرت كثافة أو وجود المكونات (

[1] اسماعيل صبري مقلد،**العلاقات السياسية الدولية :دراسة في الاصول و النظريات**، **مرجع سابق**، ص265.
[2] ابراهيم ابو خزام،**الحروب و توازن القوى:دراسة شاملة لنظرية توازن القوى و علاقتها الجدلية بالحرب و السلام**، ط2،(بيروت:دار الكتاب الجديدة المتحدة ، 2009)، ص43.
[3] دورتي،**مرجع سابق**، ص ص28.29.
[4] حسين كامل، الجزيرة العربية و النظام الدولي الجديد، **مرجع سابق**، ص ص87.86.

إضافة، حذف أو تعديل) سيكون رد الفعل هو تغير علاقاتها .عندئذ، يظهر انتظام ذاتي جديد يحقق التوازن بين المكونات ليضمن استمرار العملية السياسية فيما بينها.[1]

توازن القوى:

تقليديا، يتأسس توازن القوى على فكرة مفادها العمل باتجاه منع، أو في الأقل الحد من جهود إحدى الدول أو عدد منها، الرامية إلى تنمية قدراتها الذاتية بشكل يفوق قدرات غيرها من الدول، من أجل الحفاظ على استمرار الوضع الراهن من ثم لا يتحقق تغييره إلا عبر صراعات دولية. ويذهب **إسماعيل صبري مقلد** إلى أن الفكرة الكامنة وراء نظام توازن القوى في السياسة الدولية هي أن الطابع المميز لها هو الصراع. وهذا الصراع تمليه متغيرات الاختلاف في المصالح القومية للدول. علاوة على محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول. فاذا أمكن لدولة ما أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها فان هذا سيدفع بها الى تهديد حرية الدول واستقلالها. وهذا التحدي هو الذي يدفع هذه الدول المحدودة القوة الى مواجهة القوة بالقوة من خلال تجمعها في ائتلاف قوي، أو في محور قوي مضاد قادر على مواجهة التحدي الذي تواجهه الدول الداخلة فيه.[2]

وخلاف النظرة التقليدية، يشير التوازن الى نظام من التفاعلات بين كفتي ميزان السياسة الدولية (كفة مكونات القوة لكل دولة، وكفة علاقات القوى، وشكل النظام الدولي وقيمه). وفي المكونات الداخلية في كل كفة (مثلا توزيع المكونات الاقتصادية والعسكرية والثقافية بين الدول، والعلاقات القابلة للتشكل).[3]

ويمكن رصد جملة من التعاريف لتوازن القوى

1. جاء في **الموسوعة البريطانية** في صفحتها 1056 في تعريف ميزان القوى: مصطلح استخدم منذ القرن السادس عشر للتعبير على نوع من العلاقات الدولية، حين تعمل دولة أو مجموعة من الدول لحماية نفسها من أمة أو مجموعة من الأمم من خلال عملها على أن تكون لها قوة تعادل قوة الطرف الآخر. وفي الحقيقة إن هذا الوصف ينطبق على الحالة التقليدية لتوازن القوى القائم بين دولتين متصارعتين، حيث يتوجب على كل واحدة منها أن تسعى لزيادة قوتها أما بضم أراض جديدة أو بالتحالف مع قوة أخرى.[4]
2. **موسوعة السياسة** تعرف توازن القوى بانه: نظام العلاقات الدولية المبني على أساس فرضيته أن حفظ السلام الدولي يشترط عدم رجحان كفة دولة أو تحالف دولي على كفة دولة أو التحالفات الأخرى المقابلة، لان ذلك يغري بالهيمنة والعدوان، بالتالي فان التوازن في القوى يضمن عدم الإخلال بالوضع الدولي الراهن وتوزيع النفوذ بالتراضي بين الدول المعينة.[5]

---

[1] عباس عطوان،**القوى العالمية و التوازنات الإقليمية**،(الاردن: دار اسامة للنشر و التوزيع، 2010)، ص29.
[2] **المرجع نفسه**، ص30.
[3] انظر: **المرجع نفسه**، ص30.
[4] االنظر: بو خزام، **مرجع سابق**، ص58.57.
[5] **المرجع نفسه**، ص52.

3. **نظرية مورغا نتو* في التوازن الدولي**[1]: تذهب خلاصة أفكار **مورغا نتو** الى أن توازن القوى هو ظاهرة طبيعية في حياة الدول، فالسياسة الدولية ليست سوى صراع من اجل القوة ، و توازن القوى هو نتيجة حتمية لهذا الصراع. يقول **مورغا نتو** : يؤدي التطلع الى السلطان من جانب دول عديدة تسعى كل واحدة منها أما الى الحفاظ على الوضع القائم أو الى الإطاحة به، يؤدي بحكم الضرورة الى صورة أو تشكيلة تسمى بتوازن القوى، و الى سياسات تهدف الى الحفاظ عليه .و يعترف **مورغا نتو** مقدما بصعوبة تعريف توازن القوى إذ يعرفه: هو نظام يهدف الى الحيلولة دون أي عنصر من تحقيق التفوق على العناصر الأخرى، يحفظ الاستقرار دون تحطيم ظاهرة التعدد في العناصر التي تؤلفه، فضمان الاستقرار ليس وحده هو هدف التوازن و الاستقرار يمكن أن يتحقق عن طريق السماح لعنصر واحد بتحطيم العناصر الأخرى، و التغلب عليها ، و الحلول محلها. هدف التوازن هو الاستقرار مضاف اليه المحافظة على العناصر المؤلفة للنظام.

اما **سياسات التوازن** فتقصد بها محاولة اطرافه تاكيد وضع معين، واستمراره. و قد يكون هذا الامر خلاف توزيع الامكانات بين اطراف علاقة ما، و يعبر عنه باعادة توزيع المكونات، او اعادة تنظـــــيم العلاقات بينها، و منع حدوث تغيرات جذرية في النظام المعني عبر اعادة صياغة علاقات الى مستويات يتحقق بها توازنها بصورة دورية دائمة بدوام سياسات التوازن ذاتها.[2]

و تهدف سياسات التوازن إلى الحيلولة دون تحقيق أي تغييرات أو تعديلات غير مرغوبة في علاقات الكفتين، أو داخلهما. و بدرجة ادنى العمل على ايجاد توازنات جديدة تتوافق مع حالات توزيع مكونات القوة الدولية، و الالتزامات التي تتحملها القوى الدولية. و قد تعتمد سياسات التوازن على الحرب او التهديد بها، او على التحالفات، او التسريع ببناء قوة ذاتية بما يمكن الدولة /الدول المعنية من التعايش مع الاوضاع القائمة، او خوض غمار التنافس لاعادة بناء الوضع الدولي.[3]

اعتمادا على ما سبق نجد ان المفكرين يتفقون ان موضوع توازن القوى من اشد المصطلحات غموضا. و من هنا فان دلالة مفهوم توازن القوى قد لا تتجاوز الاتي:[4]

- اما التعبير عن الصورة التي عليها توزيع مكونات القوة بين القوى الدولية في زمن معين، و بغض النظر عما اذا كان التوزيع عادلا ام لا. و من ثم بيان الوضع القائم لعلاقات القوى.

***مورغانتو**:من بين اهم كتاب العصر و افضل من كتب على توازن القوى في كتابه المعروف السياسة بين الامم ،و هو عالم سياسي بارز الماني الاصل امريكي الجنسية ،و بهذا الكتاب اصبح مورغانتو رائد المرسة الواقعية في السياة الدولية ، اذ وصفت مدرسته بانها تشاؤمية ،و قد خصص الجزء الرابع من كتابه لتوازن القوى ,فقد اثرت كتاباته في جيل كامل من الساسة الذين لعبوا ادوارا هامة في السياسة الخرجية الامريكيةامثال هنري كيسنجر.

[2] أبو خزام،**مرجع سابق** ، ص60.

[2] عباس عطوان،القوى العالمية و التوازنات الإقليمية، **مرجع سابق**، ص ص30-31.

[3] **المرجع نفسه**، ص 31.

[4] انظر:عباس عطوان،القوى العالمية و التوازنات الاقليمية.ص32.

*عرف علماء الجيوبوليتيك مفهوم القوة انه مرادف للسيطرة.و قد اسهم راتزل في ظهور الجيوبوليتيكا العضوية ،حيث امن ان الدولة تحتاج الى القوة للنمو و التطور.اما كيلين فقد ذهب الى ان القوة تكمن في الكيانات الكبيرة ،بل ذهب الى ابعد من ذلك حين اعتبر ان القوة اهم من القانون.و تعرف القوة بانها امتلاك للقدرات و عملية تاثير في الارادات اذ تكمن اهميتها في القدرة على التاثير في سلوكيات الدول.

- و اما ان تنتقل فكرة توازن القوى الى مجال السياسات، و هو مجال تمارس فيه الرؤى الذاتية دورا كبيرا ليس في شان تحديد الاهداف فحسب، بل و بصدد اختيار الوسائل أيضا التي من بينها سياسات التوازن.

الفرع الثالث: اسس ونظريات توازن القوى:

يأتي تحليل علاقات القوة* عـــبر تحليل دور القوة في العلاقات الثـنائية بين دولـتين أو عدة دول، أو تحديد اتجاهات تأثيرها في صراع ما لا يتوقف على حجم و نوعية عناصر قوة طرف واحد، و إنما على شكل و مضمون ميزان القوة بين قدرات الطرفين' فأهمية موازين القوة كمفتاح لفهم التفاعلات الدولية تأتي من عدم وجود قواعد ملزمة و أدوات تنفيذية عامة في معظم فترات التاريخ، تحكم علاقات الدول ،مثل القوانين داخل الدول، فالمخالفة أو الجريمة داخل الدول تواجه بالعقوبة أما على المستوى الدولي ،فذلك لا يحدث إلا في حالات استثنائية لا يمكن الركون اليها.[1]

إذن، يحكم توازن القوى بين الدول اتباع أسس ومبادئ التوازن المطلوب، سواء كان توازنا للقوى أو توازنا للمصالح القومية. ولا يكفي أن تتقيد مجموعات الدول أو دولة ما بالأسس والمبادئ، وإنما في كل حالة من حالات التوازن، وطبقا للمواقف المتباينة والمتحركة دائما، تتبع الدول أو التكتلات، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، مجموعة من الاستراتيجيات والنظريات، التي تطوع علاقاتها لمفاهيم محددة ترتبط بالتوازن في المقام الأول. ولذلك تدخل في تحالف أو في معاهدات أو في تكتلات، وقد تعقد اتفاقيات أو تجري محادثات بهدف الوصول الى نقطة التوازن المطلوبة للقوى والمصالح.[2]

ويمكن رصد اهم الإشكاليات المتصلة بموازين القوى في امرين أساسيين:[3]

الأولى: مستويات علاقات القوة بين الدول، فعناصر القوة المقارنة للدول تطرح بشكل عام كمستوى قدراتها الشاملة، وقدراتها العسكرية وأبرزها:

1-مفهوم التوازن الاستراتيجي: ويقصد به العلاقة بين محصلة القوة لأطراف علاقة دولية ما، وهو بهذا المعنى يتخطى مفهوم الميزان العسكري شائع الاستخدام، إذ يتضمن أبعادا اقتصادية وثقافية وسياسية، إضافة الى البعد العسكري، فهو حالة التوازن الناتجة عن قياس عناصر القوة القومية لطرف ما مقارنة بقياس نفس العناصر لدى الطرف الآخر، بما في ذلك تحالفاتها الدولية وعلاقاتـــها الثنائية ومتعددة الأطراف في النظام الإقليمي الذي ينتميان اليه.

[1] حسين كامل ،الجزيرة العربية و النظام الدولي الجديد، **مرجع سابق**، ص61.
[2] انظر: حسين كامل ، **المرجع نفسه**، ص117.
[3] **مرجع نفسه**، ص ص 65-62.

فحالة التوازن أو التعادل أو التكافؤ في القوى تخلق موقفا من الشعور بالقدرة على الحركة، وإمكانية المناورة والمساومة، وتتيح فرصا وبدائل متعددة، أما حالة الاختلال الاستراتيجي، فتخلق وضعا مختلفا.

2-مفهوم الميزان العسكري: و يعتبر اشهر مفاهيم علاقات القوة، إذ يشكل العنصر الأساس في عملية التأثير خلال الاصطدامات الشديدة ، باعتباره يحدد عامل القدرة على الإيذاء و استخدام العنف المسلح أو التهديد به خلال عملية التفاوض أو المساومة. و يعني الميزان العسكري الوضع الناتج عن قياس عناصر القوة العسكرية تقليدية كانت أم غير التقليدية لطرف من الأطراف مقارنة بمثيلاتها لدى الطرف الآخر ، فهو محصلة الأوزان المقارنة لتلك العناصر بين دولتين. وتكمن أهمية المفهوم في أن الميزان العسكري يمثل مفتاح البحث في إمكانية نشوب حرب أو عدم نشوبها في منطقة ما.

الثانية: أنماط علاقات القوة بين الدول: ترتبط أنماط علاقات القوة بين الدول على المستويين الدولي والإقليمي، بمقومات قوة الدول داخل كل نطاق إضافة الى طبيعة العلاقات القائمة بين الدول على ساحته، وبخاصة طبيعة استخدام القوة بين دول النظام المعني. فالعالم أو أي من أقاليمه يتكون من دول، وتختلف عناصر قوة كل دولة عن الأخرى، وبالتالي قدرتها على التأثير في التفاعلات الدولية والإقليمية.

ويتم عادة تصنيف الدول في العالم الى عدة فئات رئيسية، أكثرها شيوعا هي:

1- **القوى العظمى** التي تمارس تأثيراتها في معظم أنماط التفاعلات على مستوى العالم كالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقا.
2- **القوى الكبرى** التي تمـــارس تأثيراتها في نطاقات متـــعددة على مستوى العالم، كفرنسا والصين واليابان وبريطانيا.
3- **الدول المتوسطة** التي تمارس تأثيراتها في معظم أنماط التفاعلات على مستوى الأقاليم كالبرازيل ومصر والهند وإندونيسيا.
4- **الدول الصغيرة** التي لا تمارس تأثيرات ذات أهمية خارج حدودها، ودائرة الجوار المباشر كنيكارغوا، وكينيا، والبحرين، وبلجيكا.

وقد مر العالم خلال القرون الماضية بعدة حقب زمنية، اتسمت كل منها، بوجود شكل معين لهيكل القوة فيه، استنادا على توزيع القوة، بعناصرها وتأثيراتها بين أطرافه، وبخاصة أطرافه المحورية التي تتحكم في التفاعلات الأساسية خلال كل حقبة، وعادة ما كانت كل حقبة تنسب الى نمط هيكل القوة المسيطر فيـــها، والذي يمكن عبره فهم معظم ما يدور خلالها من تطورات. ويتم التمييز في هذا الإطار بين ثلاثة أشكال رئيسية من هياكل القوة الدولية التي ظهرت في فترات تاريخية مختلفة، وهي:[1]

[1] حسين كامل، **مرجع سابق**، ص ص 67- 65.

1. **نظام القطب الواحد** الذي يتسم بتمركز القوة أو مواردها الى حد كبير في دولة واحدة، أو تحالف محدود من الدول.
2. **نظام القطبية الثنائية** ويتسم بتمركز موارد وقدرات القوة، واتجاهات التأثير في دولتين أو كتلتين رئيسيتين بشكل جامد أو مرن، في ظل وجود صراع أو تنافس كبير بينها، وتمركز للتفاعلات الدولية حول مواقعها.
3. **نظام تعدد الأقطاب** ويتسم هذا النظام بانتشار القوة فيما بين عدد كبير نسبيا من الدول، تقوم بينها عادة حالة من توازن القوى التي –تكون في معظم الأحيان– غير مستقرة، بفعل تأثير التحالفات والتحالفات المضادة المستمرة عليها. وتدور التفاعلات داخل هذا النظام حول أكثر من صراع دولي رئيسي.

المطلب الثالث: التوازن الإقليمي وأثره في التوازن الدولي

الفرع الأول: موقع التوازن الإقليمي من التوازن الدولي

ويسمى أحيانا توازن القوى الرئيسي أو التوازن المسيطر، باعتباره ينظم علاقات القوى الرئيسية المسيطرة على السياسة العالمية. وهو على أهميته وشموله، يعتمد على توازنات أخرى ذات طابع محلي يتأثر بها وتتأثر به، وهو ما يطلق عليه التوازن الإقليمي أو التوازن الفرعي. وهي أشكال من التوازنات تتكون داخل اطر جغرافية محدودة، تجمع عددا من الدول في علاقات تتسم بالصراع على السلطة والنفوذ في هذا الإطار الجغرافي المحدود. وكمحصلة لهذا الصراع، فان دولا محدودة تصل الى مرحلة التعادل أو شبه التعادل في القوة، ما يؤدي الى قيام توازن قوى محلي، يتحكم في سلوك الدول ويضبط علاقات بعضها بعضا، ويكون التنافس بين أقطابه أيضا بالأساليب السلمية وينتهي بالحروب، مثله في ذلك مثل توازن القوى العالمي.[1]

وتوازن القوى الإقليمي والعالمي، يخضعان لنفس القواعد، ويتسمان بخصائص مشابهة الى النتائج عينها تقريبا على المستوى المحلي أو الإقليمي لكنه يلعب دورا مركبا، إذ انه يؤثر تأثيرا مباشرا في الصراع العالمي، ويؤدي الى حسمه أحيانا. وتوجد شروط عدة لهذه العلاقة:[2]

أ. **أهمية الطرف الإقليمي:** من شروط تأثير التوازن الفرعي في التوازن الرئيسي العالمي، أن يكون للطرف الإقليمي أهميته وقدراته العسكرية والاقتصادية والجغرافية، كي يستطيع أداء دوره لحساب القوى العالمية، وليحقق لنفسه مكاسب مهمة على الصعيد الإقليم. ففي كل توازن محلي يظهر عدد من الأطراف، لكنها

*في المبدا ليس لميزان القوة طبيعة واحدة ولا يخضع لعدد الاطراف المكونة له ،بل يخضع لطبيعة الدول و الاهداف التي يلتزم بتحقيقها اولئك الذين يسيطرون على السلطة بناء عليه فهناك نوعين من التوازن :اولا المرن و هو الذي يقوم بين دول تنتمي لنفس الفكر السياسي و الاقتصادي او الاجتماعي و يطلق عليه ايضا الانظمة المتجانسة او توازن الانظمة المعتدلة اما الثاني و هو الجامد الذي يقوم بين دول تنتمي الى نماذج فكرية او سياسية او اقتصادية او اجتماعية او حضارية متنافرة ظنو يطلق عليه توازن الانظمة المتنافرة او الانظمة الثورية.

[2] حسين. كامل ، **مرجع سابق**، ص ص93.92.

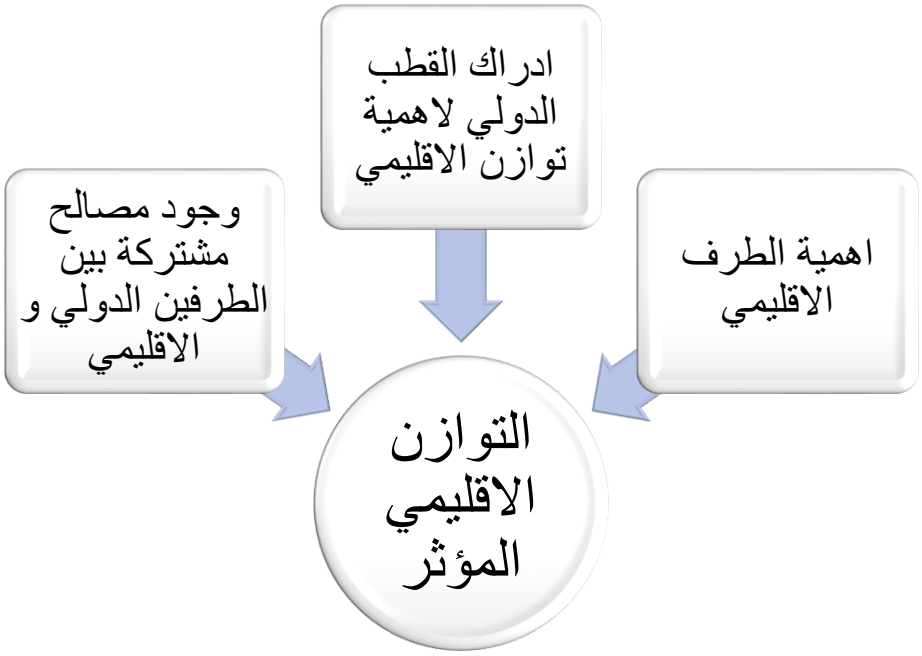
[2] **المرجع نفسه**، ص ص 95- 93.

ليست على المستوى نفسه من الأهمية والقدرة، فبعضـــــــها لا يستطيع تجاوز الدور المحلي والاحتماء بالقوى المحلية لأن قدراته العسكرية أو الاقتصادية لا تمكنه من أداء دور قيادي.

ب. **إدراك القطب الدولي لأهمية توازن القوى الإقليمي:** تشارك الأقطاب الدولية في الصراعات الإقليمية، من اجل زيادة مكاسبها ودعم مكانتها في توازن القوى العالمي. وهي لا تخوض هذا الصراع، إلا إذا أدركت أهمية الصراع المحلي، ووجدت الطرف الإقليمي المناسب، الذي يجب دعمه والاستفادة من دوره. وعلى الطرف الدولي بناء استراتيجية واضحة لضمان تفوق الطرف الإقليمي في الصراع.

ت. **وجود مصالح مشتركة بين الطرفين الدولي والإقليمي:** هذه المصالح ذات طابع استراتيجي، أما عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية أو تاريخية، فمن دون وجود المصالح، يغدو التحالف بين الطرفين هشا ومرحليا، وكلما ارتفع مستوى هذه المصالح، كان التحالف متماسكا وقويا.

والشكل رقم 3: يوضح ذلك:



المخطط من إعداد الباحثة

وبناءا عليه سوف نلقي الضوء على هذا النوع من التوازن من الناحية التاريخية ومختلف تفاعلاته بأكثر تفصيل.

الفرع الثاني: التوازن الإقليمي ...هل هو ظاهرة جديدة

الواقع أن التوازن الإقليمي هو الأسبق وجودا، وبما أن العلاقات الدولية في الماضي كانت اقل شمولا، فان توازنات القوى أخذت الطابع نفسه، فعالمنا اليوم كان في السنين الغابرة عوالم متعددة، كل منها مستقل بذاته، ولذلك كان لكل عالم توازنه الخاص وعلاقاته المحدودة بغيره من المناطق الأخرى. وحتى في ظل هذا الوضع، فان شكلين من التوازن قد عرفا: الأول: هو التوازن الرئيسي الذي يضم الأمم المسيطرة فـــي المنطقة أو القارة. والثاني: هو التوازن المحلي بين الدويلات أو الأمارات أو ما شابه ذلك، فقد شهدت القارة الأوربية منذ قرون هذين الشكلين من التوازن، فعندما كان التوازن المسيطر (أو العالمي على المستوى الأوربي) بين فرنسا والنمسا في القرن السادس عشر، فان المدن الإيطالية كانت تمثل التوازن الإقليمي.[1]

لكن تطور العلم والتقنية أدى الى تكبير صورة التوازن، فخلال القرون الماضية مثلت واربا التوازن الرئيسي المسيطر، ونشأت فيها وحولها عدد من التوازنات الإقليمية، في أفريقيا وأسيا خصوصا، لكن واربا أصبحت فيما بعد وحتى اليوم هي نفسها عبارة عن توازن فرعي مرتبط بالصراع على المستوى العالمي. ومثلما جرى في الماضي، فان عالمنا المعاصر يشهد التركيب نفسه، فهناك توازن القوى العالمـــي بين القوى الرئيسية، وهناك عدد وفير من التوازنات الإقليمية.[2]

جدلية التوازنات[3]

1. **القاعدة العامة**، هي أن التوازن الفرعي لا يمكنه أن يعمل مستقلا، أي أن تفاعلاته لا تجري بينها بمعزل عن أطراف التوازن الرئيسي، ولكنه يستطيع أن يوسع من دائرة استقلاله الى اقصى مدى ممكن، بحيث يبدو وكأنه توازن مسيطر، وقد يضيق به مجال العمل بحيث يتحول الى مجرد صدى وانعكاس للتوازن الرئيسي. وتتوقف درجة تأثيره وتأثره على مدى استقلاله، فاذا اتسعت درجة الاستقلال فان هذا التوازن يمارس دورا تأثيريا واضحا في التوازن الرئيسي نفسه، أي أن أطراف هذا التوازن تستطيع أن تلعب دورا عالميا من خلال قدراتها الإقليمية، فتصبح جزءا محسوبا في اللعبة الدولية الكبرى، أما إذا ضاقت دائرة الاستقلال ولم تدرك الأطراف أهمية التوازن الإقليمي، فإنها تصبح مجرد أداة في أيدي اللاعبين الكبار.
2. **القاعدة الأخرى** هي أن الأطراف الدولية في التوازن المسيطر لا تصنع التوازنات الإقليمية من العدم، لكنها تستغل وجودها لدعم مكانتها، فمن طبيعة الأشياء، أن كل مجموعة من الدول المجاورة تشهد بعض أشكال الصراع، مهما تقاربت النظم والأهداف، إذ أن عوامل الصراع تظل كامنة، لكن القوى الدولية لا تعدم الوسائل لتحريك هذه العوامل عند الحاجة من اجل خلق مفاتيح التدخل للسيطرة على توازن القوى الإقليمي.

[1] ابو خزام، **مرجع سابق**، ص211.
[2] **المرجع نفسه**، ص ص211 .212.
[3] **المرجع نفسه**، ص212.213.

لذلك فان التوازن الإقليمي يلعب دورا أساسيا وفاعلا في توازن القوى العالمي وهذا ما سنتطرق له لاحقا.

الفرع الثالث: سياسات التوازن في النظم الإقليمية[1]

وفي أي نظام إقليمي يوجد نظام للتوازن واضح في الغالب، وتوجد سياسات للتوازن، فإمكانيات الدول الإقليمية مختلفة بالضرورة كنتيجة لتوافر أو عدم توافر الموارد ونوعية القدرة على استثمارها، التجربة التاريخية، الخصوصية القومية، الأدوار السياسية.. وهذا ما يولد نظاما إقليميا مركزيا (فيه دولة قائدة) كما في علاقة روسيا وشرق أوربا سابقا، أو نظاما إقليميا توجد فيه قوتان إقليميتان، كما في نظام جـــــنوب أسيا حـــيث هناك الهند وباكستان. أو قد يوجد نظام إقليمي متعدد القوى، كما في النظام الإقليمي العربي حيث توجد عدة قوى إقليمية: مصر السعودية، سوريا.

وفي النظام الإقليمي ذي الدولة القائدة يلاحظ أن القيم، الممارسات وعلاقات القوة للدول الأخرى فيه تكون محددة. وأدوارها السياسية تكون متوقعة، فالدول الصغيرة لا تتوقع أن يرتقي دورها الإقليمي، إذا ما كانت غير قانعة به، إلا إذا ارتبطت بالنظام الدولي بعلاقات حماية(تبعية) تضمن وجود مضلة حماية النظام الدولي لها، أي تنفيذ سياسات إقليمية محددة الأبعاد والأدوار، تضمن تحقق مصالحها القومية تعهدات والتزامات مع قوى كبرى لها مصالح في الإقليم. وتعمد القوى الكبرى على تهيئة الإمكانات السياسية المناسبة للدول الصغرى في سبيل هذا الغرض. وفي هذا النظام، يمكن للقوة الإقليمية أن تعتمد سياسات توازن، إذا لم يكن هناك تدخل خارجي مقصود. حيث تتوافر القوة الإقليمية الكبرى على إمكانات فرض أشكال العلاقات، وتنفيذ التزامات إقليمية دون أن يصاحبها إجهاد لمواردها طالما أن الإمكانات الذاتية صغيرة للدول الإقليمية الأخرى تجعل أشكال منافسة القوة الإقليمية محدودة الكلفة.

وفي النظام الإقليمي ثنائي القيادة، تكون الإمكانات موزعة نسبيا بين قوتين، الأمر الذي يجعل الكفة الأخرى لنظام التوازن مستقرة عند وجود أكثر من دور، ومن سلوكيات إقليمية متوقعة. ففيه، تتمتع الدول الصغرى بهامش حركة سياسية ملحوظ. كما تكون فرص التدخل الدولي قائمة ، إذ تسعى كل قوة إقليمية كبرى الى ضمان حصولها على دعم خارجي لتامين تفوقها الإقليمي أو بدرجة ادنى عزل منافستها، و التي قد ترتقي الى مرحلة الطرف الخصم. أما سياسات التوازن في هذا النظام فانها أكثر تعقيدا من سابقتها في النظام الاقليمي أحادي القيادة، فقد تندفع القوى الإقليمية الكبرى نحو الدول الصغرى لكسبها ضد منافستها أو خصمها، أو قد تلـــــجا إحداهما أو كلا القوتين الى البيئة الخارجية لضمان الحصول على دعم مضاف لها.

وأخيرا، في النظام الإقليمي متعدد الأقطاب، يلاحظ عدم وجود شكل محدد للأدوار السياسية القابلة للتوقع، الأمر الذي يجعل هذا النظام غير متمايز بشكل واضح في البيئة الدولية، طالما أن إمكانات أطرافه (في ظرف

[1] عباس عطوان،القوى العالمية و التوازنات الإقليمية، **مرجع سابق**، ص ص53- 54.

تباين وتقاطع دوافع السياسات الإقليمية) تكبح إحداهما الأخرى، مما يجعلها غير فاعلة للاستخدام خارج المنظومة الإقليمية، أما سياسات التوازن الإقليمية في هذا النظام فإنها في الغالب لا تتعدى ثلاث سياسات هي:[1]

أ. وجود هامـــش مناورة سياســـية واضح لأطراف النظام الإقليمي سواء نحو الارتباط داخليا مع بعض أو الارتباط بالقوى الكبرى، أو نحو الصراع مع بعض.

ب. الرغبة الدائمة بالتغيير، حتى تصل القوى الإقليمية الى أفضل صياغة لنظامها الإقليمي، بشكل يضمن مصالحها ويحقق طموحاتها القومية، فيكون التنافس والنزاعات الدورية ظاهرة بارزة فيه، علاوة على تدخل القوى الكبرى لضمان معادلة علاقات القوة.

ت. التوافقات المحددة في ظرف وجود السلاح النووي، ومن صور هذه التوافقات القبول بسياسات الترضية، وعدم الدخول في صراعات حادة نظرا لأكلافها غير المقبولة دوليا.

الفرع الرابع: التأثير المتبادل بين توازن القوى العالمي والتوازنات الفرعية

تلعب التوازنات الإقليمية دورا فاعلا و مؤثرا في العلاقات الدولية ،إذ أن التوازن الدولي يعتمد في استقراره أو تغييره على الصراعات الإقليمية ، و اذا صح تشبيه التوازن العالمي بالبنيان المشيد فان التوازنات الإقليمية هي الأحجار المكونة لهذا البناء ، فاذا هدمت أو تبدلت فان البنيان لابد من أن يتداعيان الصراعات الإقليمية ما هي إلا صراعات ممتدة للصراع العام في قمة الهرم ، و متى كان الأمر كذلك فان القوى العظمى ، خصوصا في العصر النووي ، أصبحت تخوض صراعاتها من خلال التوازنات الإقليمية ، فتغيير ميزان القوى العالمي يتطلب تغيير موازين القوى الإقليمية، فالقطب الذي يستطيع تحقيق انتصارات إقليمية متعددة يستطيع قلب التوازن العالمي لمصلحته كما أن الحفاظ على التوازنات الإقليمية بحسب وضعها القائم يؤدي الى الحفاظ على توازن القوى العالمي.[2]

ونظرا لأدراك اللاعبين المحليين أهميتهم فانهم يستطيعون التأثير في توازن القوى العالمي وسياسات الدول الكبرى، بشرط أن يدركوا قواعد اللعبة، وأن يستخدموا مكانتهم في التوازن الإقليمي بكل مهارة وإتقان، فالعلاقة بين التوازن الدولي والتوازنات الإقليمية هي علاقة جدلية، إذ يتأثر بعضها ببعض بشكل مباشر، فأصبحت العلاقات الدولية مرتبطة بهذه الجدلية.[3] ولا تتحقق هذه الجدلية أو العلاقة إلا من خلال الشروط سالفة الذكر.

خلاصة الفصل:

[1] **المرجع نفسه**، ص54.
[2] ابوخزام ، **مرجع سابق**، ص213.
[3] **المرجع نفسه**،ص213.

من خلال دراسة الفصل الأول المتعلق بالجوانب المفاهيمية والنظرية للدراسة تم التوصل الى جملة من النقاط:

- أن مفهوم الأزمة الدولية من أبرز المفاهيم التي نالت اهتماما أكاديميا وهذا ما انعكس على تعدد المفاهيم لهذا المصطلح، وهو يعكس تعقيدات المفهوم وصعوبة وضع تعريف شامل له.
- أن الأزمات الدولية تتسم بخصائص تميزها عن باقي الأنواع من الأزمات وأهمها، وجود تهديد، وضيق الوقت، عنصر المفاجاة، والتشوش وغياب المعلومات، قد تؤدي الى نشوب الحرب، نقطة فارقة في تطور النظام الدولي.
- ارتباط إدارة الأزمة الدولية بهيكل النظام الدولي، إذ ينعكس طبيعة النظام الدولي على أساليب وأدوات إدارة الأزمات الدولية، وبالتالي التأثير في صياغة مسارات التسوية وتمظهرات الاستجابة الدولية.
- تعتبر الجغرافيا والسياسية والجيوبوليتيك مفاتيح رئيسية لفهم الديناميكيات التي تتحكم في العلاقات ما بين الدول، إذ تساعد الجيوبوليتيك في تفسير مدى تأثير العوامل الجغرافية على سياسات الدول واستراتيجياتها، فالجيوب وليتك يقدم أطارا تحليليا لفهم جوهر الصراع بين القوى الدولية في سبيل تعزيز النفوذ والسيطرة.
- إسهام نظريات المجال الحيوي لكل من **راتزل** وكيلين في تفسير سياسات الدول من منظور "النمو العضوي"، إذ تسعى كل دولة الى التوسع بهدف تلبية مطالبها من الموارد. وبالتالي تقدم إطارا تحليليا لفهم الدوافع الجغرافية والسياسية التي توجه سلوكيات الدول نحو التوسع.
- تكتسب نظرية قلب العالم لصاحبها ماكيندر أهمية كبيرة باعتبارها تقدم تصورا استراتيجيا يقوم على فكرة السيطرة على قلب أوراسيا مفتاح السيطرة العالمية، إذ كان لها صدى واسع في سياسات القوى الكبرى خلال الحرب الباردة.
- أن نظرية الأطراف لسبيكمان تعد مساهمة رئيسية لفهم الصراع الدولي، إذ اعطى لمناطق الحواف أهمية كبيرة في الصراع الجيوبوليتيك مثل الشرق الأوسط ووارب الشرقية وجنوب شرق أسيا، إذ تكتسب هذه الأقاليم الحواف أهمية في بناء التوازنات الدولية، وساهمت النظرية في بناء استراتيجيات الدول الكبرى.
- من النظريات الأساسية في الجيوبوليتيك، نظرية بريجنسكي التي تؤكد على محورية أوراسيا كمركز للتفوق العالمي، إذ أن فكرة "رقعة الشطرنج الكبرى" التي ركز عليها كحتمية وقوعها ضمن السيطرة الأمريكية من اجل صد حركة توسع القوى المنافسة والمتمثلة في الصين وروسيا الاتحادية، م بالتالي فالنظرية تقدم تحليلا معاصرا ذو أهمية رئيسية لفهم استراتيجيات الهيمنة الأمريكية.

- أن الفكر الدو غيني المتمثل في "الاوراسية الجديدة"، يقدم إطارا تحليليا للصراع الجيوبوليتيكية بين قوى البر (الاوراسية) وقوى البحر (القوى الأطلسية)، إذ يؤكد على ضرورة تحالف روسيا مع قوى إقليمية اوراسية من اجل صد النفوذ الغربي، وخلق توازن عالمي يكون بديلا للنظام الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية.
- أن مفهوم توازن القوى من المفاهيم المركزية في السياسة الدولية، وأكثر المفاهيم غموضا، فالمسالة المركزية المرتبطة بفكرة توازن القوى فكرة الصراع. ففي ظل الفوضى واللاأمن تسعى الدول الى تعظيم قوتها في محاولة منها لتحقيق مصالحها الحيوية، لكنها بالمقابل تصطدم بقوى أخرى تسعى الى نفس الهدف مما يخلق تحديا لها لتجد نفسها في مواجهة هذا التحدي من خلال استراتيجيات متعددة أهمها التحالفات. لكن في العموم يبقى توازن القوى يعبر عن الحالة المستقرة للنظام الدولي.
- يعتبر التوازن الإقليمي أبرز مكونات السياسة الدولية، وتخضع التفاعلات الحاصلة على مستواه لتأثيرات الأحداث الداخلة فيه، كما يتأثر بمجمل الأحداث الجارية على مستوى العالمي.
- أن العلاقة بين التوازن العالمي والتوازن الإقليمي تتحدد وفق شروط موضوعية بحيث تؤدي التوازنات الإقليمية دورا مؤثرا على مستوى السياسة الدولية إذا تؤثر فيه وتتأثر به.
- التأكيد على أن النظريات التي تم توظيفها في الدراسة تقدم لنا استبصارا لتحليل الظاهرة محل الدراسة كل من زاوية محددة، فلكل منها وحداتها، ومفرداتها، ومنظاراتها الخاصة من اجل الوصول الى تحليل شامل لها، ونتائج موضوعية يمكن الاعتماد عليها.

الفصل الثاني :

الأزمة السورية: قراءة في الأسباب ، الديناميكيات الداخلية و الخارجية

تمهـــــيد:

بعد تناول الإطار النظري للدراسة في الفصل الأول سوف يتم خلال هذا الفصل تناول الأزمة السورية من أجل توصيف هذه الأزمة، إذ هذا الفصل تناول ثلاث مباحث، أما المبحث الأول الموسوم بأسباب ودوافع الأزمة وتطوراته المطلب الأول: سوريا ما قبل الأزمة (الخلفية التاريخية لسوريا) ، المطلب الثاني: أسباب، الأزمة وجذورها، المطلب الثالث: بداية الأزمة وانتشارها مناطقيا.

أما المبحث الثاني، الموسوم بـ القوى المحلية الفاعلة في الأزمة ودرورها في إدارة الأزمة، ويتضمن ثلاث مطالب، يتناول المطلب الأول النظام السوري أحاد أطراف الأزمة وأدواته، أما المطلب الثاني فيتناول الفواعل الأساسية في الثورة السورية، بينما المطلب الثالث فيتناول منهج القوى المحلية في إدارة الأزمة

، أما المبحث الثالث الموسوم بـ الأزمة السورية.. قراءة في المواقف الدولية والإقليمية وتداعياتها، فيتضمن ثلاث مطالب، يتناول المطلب الأول مواقف القوى الداعمة للنظام السوري، أما المطلب الثاني فيتناول مواقف القوى الموالية للثورة، والمطلب لثالث يتناول خصائص الأزمة السورية وتداعياتها

المبحث الأول: في أسباب ودوافع الأزمة وتطوراتها

المطلب الأول: سوريا ما قبل الأزمة (الخلفية التاريخية لسوريا)

المطلب الثاني: أسباب الأزمة وجذورها

المطلب الثالث: بداية الأزمة وانتشارها مناطقيا

تارخيا، تعتبر سوريا من أقدم الحضارات العالمية، إذ تعاقبت على دمشق العديد من الحضارات القديمة، ويعود تاريخ سوريا الحديث الى نهاية الحرب العالمية الأولى إذ وضعت تحت الانتداب الفرنسي، وحصلت على استقلالها العام 1946، والدولة السورية الحديثة شهدت العديد من الأوضاع السياسية والاقتصادية لكنه أشدها اضطرابا الأزمة الحالية. ومن خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق الى الدولة السورية الحديثة من خلال الإضاءة عليها تاريخيا، بالإضافة الى الإضاءة على الأزمة السورية الحالية من خلال تتبع تطوراتها وخارطة اتساعها جغرافيا.

المطلب الأول: سوريا ما قبل الأزمة (لمحة عامة عن دولة سوريا الحديثة)

تشكلت الدولة السورية الراهنة وسط استقطاب أنجلو– فرنسي حاد حول مصير ما سمي بالمسالة السورية في مراسلات ليتلتون –ديغول (25–27جويلية1941).[1]

إن سوريا الحديثة هي نتاج سلسلة التفاهمات بين القوى الأوربية المنتـصرة في الحرب العالمية الأولى ، و وريثة الدولة العثمانية تركيا، إذ نص الاتفاق الأنجلو – فرنسي لعام 1916على تقسيم مجالات النفوذ بينهما بالنسبة للأقاليم التي كانت تحت سيطرة الدولة العثمانية، و بناءا عليه تم صياغة أنظمة جديدة في المنطقة التي تسمى ببلاد الشام في مؤتمر سان ريمو 1920، و وفق هذا التفاهم تم منح فرنسا حق الانتداب على سوريا الشمالية(لبنان و سوريا)، أما بريطانيا حق الانتداب على سوريا الجنوبية، و التي تشمل كل الأردن و الأراضي الفلسطينية و العراق.[2]

يعود تاريخ سوريا الحديث الى العام 1918 عندما تم تقسيم بلاد الشام الى كيانات صغيرة بعد انهيار الدولة العثمانية، حيث تم وضع هذه الكيانات تحت الانتداب الفرنسي و الإنجليزي في عهد عصبة الأمم، جاء هذا التقسيم بعد اتفاق سايكس بيكو السري العام 1916، فخلال فترة الانتداب الفرنسي على سوريا و لبنان (سوريا:1920–1942، لبنان:1920–1943) اعتمدت فرنسا على سياسة " فرق تسد" القائمة على تفكيك الروابط العرقية و الدينية، حيث تم فصل لبنان عن سوريا، و تم قيام ما يسمى بلبنان الكبير" عبر إضافة مناطق شرقية لجبل لبنان، ما أدى الى نشوء توازن ديمغرافي للطوائف (الموارنـة، المسيحيـين، المسلمـين السنة و الشيعة)، و نتيجة ذلك قيام دولة تتسم بتعدد الولاءات الدينية حيث اصبح الولاء ليس للدولة الوطنية بل للطوائف الدينـية، و نفس النهج أيضا في سوريا أثناء مرحلة النفوذ الفرنسي، حيث قام تحالف بين السلطات الفرنسية والأقليات العلوية و الدرزية، حيث تم إعطاءهم الأولوية في التجنيد ضمن الجيش الفرنسي، و المعروفة بـ" القوات الخاصة"، حيث عملت فرنسا على خلق نظام مماثل "للكانتونات" من اجل تقسيم الأقاليم السورية، عبر منح تفويض السلطة الى زعماء محليين بطوائف متباينة من اجل خلق توازن مبني على الانقسامات الطائفية بهدف تضييق الخناق

[1] احمد يوسف احمد،**كيف يصنع القرار في الانظمة العربية: دراسة حالة سوريا**، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص279.

[2] Hugo Slim,Lorenzo Trombetta ; **Syrian crisis common context analysis.united nations office for coordination of Humanitarian affaies**, (new York .may 2014),p 1.

على الحركة الوطنية العربية الناشئة، و هي تضم غالبية مسلمة سنية التي كانت اهم مطالبها استقلال سوريا عن الحكم الفرنسي، كما رفضت فصل لبنان عن سوريا.[1]

اعترفت فرنسا باستقلال سوريا العام 1936، إذ تم توقيع المعاهدة الثنائية بين سوريا وفرنسا من اجل إقامة الحكم الذاتي بسبب الحراك الشعبي، لكنها حصلت على استقلالها بشكل رسمي بتاريخ 17 افري 1946، بمغادرة أخر جندي فرنسي التراب السوري وانتهاء الانتداب الفرنسي.[2]

الفرع الأول: أطوار عمر الدولة السورية: وتتمثل في:[3]

ظهرت الدولة السورية الحديثة بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية 1914-1918، إذ تم تقسيم عمر الدولة السورية الحديثة الى ثلاث أطوار رئيسية، اعتمادا على المعيار "نوعيــة النخبة" التي تمســـــــــك بزمام الدولة، ومرجعياتها الحضرية الفكرية والاقتصادية والاجتماعية، وهي على النحو الاتي:

أولا، المرحلة الليبرالية (حكم النخب المدينية): تبدأ من شهر مارس 1920 -مارس1963

خلال المؤتمر السوري العام تم الإعلان عن قيام المملكة السورية، وفق الحدود الطبيعية، و التي تشمل كل من سوريا و لبنان و فلسطين و الأردن، إذ نصب فيصل بن الحسين ملكا عليها، و يطلق على هذه الفترة بالمرحلة الليبرالية على اعتبار سيطرة النخب البرجوازية المدينية على الحكم خلال مرحلتي الانتداب الفرنسي الذي امتد خلال الفترة1920الى غاية1946، و مرحلة ما بعد الاستقلال و الجلاء التي تمتد من العام1943الى غاية 1963، إذ تناوبت على الحكم عوائل و أعيان المدن الكبرى و أيضا كبار الملاك من دمشق و حلب و حمص و حماه، يضاف الى ذلك معظم قادة الانقلابات العسكرية خلال الفترة 1949الى 1962. ورغم مظاهر التعددية والانتخابات التي سادت خلال هذه الفترة ألا أنه بقيت السلطة حكرا على الطبقة النخبوية. لكن جرى تحول في فترة الخمسينيات ببروز قوة سياسية لحركة الفلاحين، والتي استطاعت عبر اندماج الحزبين الرئيسيين -الحزب العربي الاشتراكي وحزب البعث العربي – في الحزب العربي الاشتراكي من وصول ممثلين عنها الى مجلس النواب السوري في انتخابات 1954.

ثانيا، المرحلة الاشتراكية (حكم الفلاحين وأبناء الريف) مارس1963- مارس2011.

وتسمى بحقبة / دولة البعث، وتقسم هذه الحقبة الى مرحلتين: الحزبية 1963-1985، والمرحلة العائلية 1985-2011، خلال هذه الفترة بدأت السلطة تنتقل من حالتها التوتاليتارية إلى حكم الفرد، وكذلك من الحزب الى العائلة، التي بلغت أقصاها العام 2000 بتولي بشار الأسد الابن الحكم بعد وفاة والدة حافظ الأسد. بدأت

[1] Jorg Michael Dostal , **Analyzing the domestic and international conflict in syria : are there lessons from political science?** , Syria Studies, 6(1), 2014. P p 1-80.
[2] Hilali A.Z, **Geopolitics of Syrian crisis and future of Alawite Heartland**, MARGALLA papers ,(2016) ،p p 77-90.
[3] مروان قبلان،" **لماذا انهارت دولة البعث في سوريا"**، مجلة السياسات العربية ، المجلد9 ، العدد 53،(نوفمبر2021)، ص ص7- 32.

هذه المرحلة بوصول حزب البعث الى الحكم، واتسم بسيطرة عسكرية/مدنية على الحكم، تتمتع هذه الفئة بخلفيات اجتماعية فلاحية، ساهمت هذه الفئة بتطهير كل الأثار للطبقة البورجوازية التي سبقتها من خلال إقرار نظام قانون وسياسي واجتماعي واقتصادي يتوافق مع رؤيتها لهذه المرحلة. إذ تم تأميم القطاع الخاص الصناعي والبنوك بالمقابل تم تطبيق قانون الإصلاح الزراعي و اعتماد مبدأ التخطيط المركزي الشامل موازاة مع المركزية الحزبية. ففي الفترة 1963 –1970 تم احتكار السلطة من قبل حزب البعث وظهور شبكات فساد واحتكار منظم بالموازاة مع غياب العدالة التوزيعية للثروة القومية، ساهمت هذه العوامل مجتمعة إلى ظروف اجتماعية صعبة صاحبها احتقان شعبي انتهت بانفجار شعبي في سياق الثورات الشعبية في عدد من الدول العربية فيما عرف بالربيع العربي، وهو **الطور الثالث** من عمر الدولة السورية الحديثة الذي سيتم تناوله خلال هذه الدراسة.

الفرع الثاني: أصول سوريا الأسد. بناء الدولة

أولا، حزب البعث:

هو حزب سياسي تأسس في دمشق عام1946، و تمزج أيديولوجيته بين القومية العربية و الاشتراكية العربية، تأسس حزب البعث العربي الاشتراكي في دمشق يوم7افريل1947 على يد المفكر و الأديب السوري ميشيل عفلق، و السياسي صلاح الدين البيطار، و اتباع العالم زكي الارسوزي الذي كان يتبع المذهب العلوي، و ظهر الحزب أول مرة تحت اسم حركة البعث العربي، و بعد اندماج الحزب العربي الاشتراكي في حركة البعث العربي تحول اسمه الى حزب البعث العربي الاشتراكي عام 1952.[1] تتمثل توجهات فيلق في الدعوة الى تشكيل دولة اشتراكية عربية موحدة، دعم حركات التحرر في العالم، و رفض الإمبريالية الغربية بكافة أشكالها، و بدا الحزب في العمل في سوريا إذ سرعان ما وصل الى السلطة العام 1963، بعد التغيرات التي عرفها الحزب على أيدي الضباط العلويين ، إذ أعاد حافظ الأسد حزب البعث الى السلطة.[2]

القومية العربية لحزب البعث

إن تاريخ سوريا الحديثة وثيق الصلة بكلّ من حزب البعث، وهو منظمة كانت تطمح إلى الوحدة العربية على أساس الاشتراكية والقومية والجيش الذي جاء ليعلب دورا رئيسيا في الشؤون السياسية.[3] حيث كان الحزب يطمح الى تحقيق مطلب توحيد الشعوب العربية الذين تجمعهم قواسم مشتركة اللغة و الثقافة في دولة واحدة، حيث اعتمد الحزب استراتيجية للانتشار في الدول العربية من خلال تأسيس فروع له في بعض الدول العربية، حيث تم تقسيم قيادة الحزب الى : قيادة قومية و هي عبارة عن هيكل شامل للحزب على مستوى الدول العربية، و القيادة القطرية التي مهمتها فقط الإشراف على الشؤون السورية، و مع ظهور الحركة الناصرية في مصر بقيادة جمال

[1] الجزيرة نت، **حزب البعث العربي..من القومية الى العسكرة**، تاريخ الاطلاع: 12/ 2/ 2023.
الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/12/25/حزب-البعث-العربي -الاشتراكي

[2] Hilali, **Op.cit**.

[3] المجموعة الدولية لمعالجة الازمات ، **سوريا في عهد بشار : تحديات السياسة الداخلية** ، (التقرير رقم 24 ، 11 فيفري 2004)، ص ص1-35.

عبد الناصر، و هي حركة قومية عربية، و تقرر إقرار دور جمال عبد الناصر زعيما للقومية العربية، و نتيجة ذلك تم توحيد سوريا و مصر في اطار الجمهورية العربية المتحدة العام 1958، لكنها انتهت العام 1961 بعد إعلان سوريا الانفصال عنها، سقط الحزب بشكل تدريجي لسيطرة لجنة عسكرية المكونة من ضباط في الجيش بما فيهم حافظ الأسد إذ تمكنت هذه اللجنة من الوصول الى الحكم اثر انقلاب، و تتمثل اهم سياسات الحزب في الإصلاح الزراعي عبر مصادرة الأراضي من كبار الملاك، حيث باشرت بتأسيس "اتحاد الفلاحين" العام 1964، و الذي اصبح فيما بعد اهم ركائز نفوذ الحزب في الريف، أما بالنسبة للشؤون الإقليمية فقد اكد على شعار تحرير فلسطين و تقديم الدعم للفصائل الفلسطينية، لكن بفعل خسارة حرب 1967 مع إسرائيل خسرت سوريا هضبة الجولان التي تتمتع بمكانة استراتيجية و اقتصادية.[1]

ثانيا، صعود حافظ الأسد*

بتاريخ السادس عشر من شهر نوفمبر، قام حافظ الأسد* الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع انقلابا عسكريا سمي بـ الحركة التصحيحية، حيث تم الإطاحة بالرئيس نور الدين أتاسي، وبتاريخ الثاني عشر من مارس 1971، تم انتخابه رئيسا للجهورية على اعتباره كان رئيسا لحزب البعث العربي الاشتراكي من خلال انتخابات كان المرشح الوحيد فيها، وبذلك أصبح حافظ الأسد أول رئيس للجمهورية من الطائفة العلوية، واحدة من الأقليات الإسلامية في سوريا تشكل نسبة عشرة بالمئة من التعداد السكاني.[2]

اعتمد حافظ الأسد في بناء شرعية نظامه على الريع الاقتصادي المقدم لقاعدة دعمه الاجتماعي، انطلاقا من اشتراكية منقحة هدفها تحقيق حد ادنى من العدالة الاجتماعية، و مزيج من أيديولوجيا قومية تناوئ سياسات الغرب و إسرائيل.[3] رسم حافظ الأسد طريقا يوصف بانه اكثر براغماتية و واقعية، على اعتبار انه وضع مسالة استرجاع الجولان من الاحتلال الإسرائيلي أولى أولويات السياسة الخارجية بينما في الداخل اتجه الى بناء الدولة و مؤسساتها في خط سير اكثر تنظيما متمحور حول شخصه الى حد كبير، و بعد صراعات سياسية حزبية استطاع الأسد ترسيخ حكم ثابت مركزي و اكثر استقرارا.[4]

---

[1] Michael, op.cit.

* ينحدر حافظ الأسد من أسرة فلاحية من مدينة القرداحة، وقد كان أول من أتم تعليمه في عائلته بعدما انتقل إلى مدينة اللاذقية ليتلقّى تعليمه الثانوي. انضم في عام 1946 إلى حزب البعث، وكان رئيس فرع الاتحاد الوطني للطلبة في محافظة اللاذقية، ثم رئيسًا لاتحاد الطلبة في سوريا. انضم إلى الأكاديمية العسكرية في حمص عام 1952، ومن ثم الكلية الجوية ليتخرج منها برتبة ملازم في عام 1955. تلّقى تدريبه ما بين مصر والاتحاد السوفيتي، وقد خدم فترة في مصر إبان الاتحاد بين مصر وسوريا خلال فترة جمال عبد الناصر. عن الموقع:
https://syrianmemory.org/archive/figures/5f0b9bcb3459b00001f43a95

* ترجع اصول حافظ الاسد الى الطائفة العلوية و هي اقلية اسلامية، حيث التحق بحزب البعث العام 1946 عندما كان طالبا، ابتدا حياته العسكرية كطيار في سلاح الجو السوري العام 1952، و استطاع خلال الفترة (1959-1961) رفقة زملائه تشكيل اللجنة العسكرية لاحياء حزب البعث وصل الى السلطة اثر انقلاب العام 1963، (المرجع: Hilali , op cit [2]).

[2] مونت كارلو الدولية، **حافظ الاسد1970-2000: ثلاثة عقود من القبضة الحديدية في حكم سوريا**، تاريخ الاطلاع:2024/8/11.على الرابط:
https://www.mc-doualiya.com/articles/20200611-حافظ-الأسد-1970-2000-ثلاثة-عقود-من-القبضة-الحديدة-في-حكم-سوريا

[3] مروان قبلان لماذا انهارت دولة البعث في سوريا، **مرجع سابق**.

[4] المجموعة الدولية لمعالجة الازمات ، **مرجع سابق**.

استمد النظام الحالي في سوريا أصوله المؤسسية من الانقلاب البعثي عام 1963 ودستور 1973 اللذين ثبتا الدور القيادي لحزب البعث، لكن سرعان ما أنشأ حافظ الأسد الذي ارتقى الى السلطة في انقلاب داخلي عام1970، قاعدة سلطة موازية في نظامه. سعى أولا الى توسيع الدعم له من خلال تامين مساحة لنخب الأعمال القديمة والسماح للأحزاب الصغيرة والضعيفة بالاضطلاع بدور ضئيل في "الجبهة التقدمية الوطنية" التي يسيطر عليها حزب البعث، لكن في نهاية عهده بدا يعتمد أكثر فأكثر على الأقلية العلوية وشبكة شخصية من المؤيدين مقوضا مؤسسات الدولة وحزب الشعب.[1]

حاول الرئيس السوري حافظ الأسد تجاوز أخطاء الفترة (1963–1970)، فقد اعلن بتاريخ 30نوفمبر عن حركة تصحيحية لذلك من خلال مبادرات قوبلت بالاستحسان في الأوساط المحلية و الخارجية، و في عام 1971 تم انتخاب حافظ الأسد، و خلال هذه المرحلة تم تشكيل "الجبهة الوطنية التقدمية"، إضافة الى التصويت على الدستور الجديد الذي تضمنت مواده على الحريات العامة ، و كما تم الدعوة الى انتخابات المجلس النيابي ، و هكذا بدأت تتشكل ملامح النظام الجديد الذي يرتكز على ثلاث أعمدة محورية: حزب البعث قائدا للبلاد، و الجيش و المؤسسات الأمنية.[2]

خلال فترة حكم حافظ الأسد، تبوأ حزب البعث مكانة رسمية مركزية في السياسة السورية، إذ منحه الدستور السوري الامتيازات التالية: أن حزب البعث هو القائد للدولة والمجتمع، إذ أوكلت له مهمةً قيادة الجبهة الوطنية التقدمية التي تتضمن بقية الأحزاب، كما منحه وحيدا إمكانية ممارسة الأنشطةُ السياسية في الجيش، هذه المكانة المحورية جعلته المحرك الحاسم في الحياة السياسية في سوريا.[3]

اعتمد حافظ الأسد في تأسيس الدولة السورية على ما يسمى بالسلطوية الشعبية البعثية، من خلال التأسيس لنظام يجمع بين الاعتماد على ولاء الجماعات العلوية التي مكنها من المناصب الاستراتيجية في المؤسسة العسكرية والأمنية، والاستقطاب الزبائني القائم على تحالف متعدد الطوائف (السياسيين البعثيين/ السنة)، بالإضافة الى الاندماج الجماعي تحت مظلة حزب البعث (الطبقة الوسطى: النقابات/الفلاحين)، حيث تم إضفاء الشرعية على النظام من خلال المنطلقات الأيديولوجية القومية العربية.[4]

---

[1] أوراق كارنيجي , **"الإصلاح في سوريا : التارجح بين النموذج الصيني و تغيير النظام"**, مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، رقم69, (1جويلية2006) ، ص ص1-25.. https://carnegieendowment.org/files/syria.pdf

[2] **مرتكزات نظام الحكم السوري (1970-2011) وأثرها في بناء الثورة" مارس 2012.** تاريخ الاطلاع: 2022/10/19 الساعة 17:30. الرابط الالكتروني:- https://bashirzain.com/syrian-revolution-articles/%D9%85%D8%B1%D8%AA%D9%83%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-1970-2011-0%D9%88%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A

[3] بلال سلايمة،" **سوريا تحت حكم الاسد: حالة نظام ابوي جديد** "،(ترجمة احمد عيشة)، مركز دراسات الشرق الاوسط 15،عن: مركز حرمون للدراسات،(ديسمبر2018)،ص ص1-38.

[4] Raymond Hinnebusch, **The Syrian crisis and international security**, In: Myriam Dunn Cavelty and Thierry Balzacq, (*Routledge Handbook of Security Studies*, 2nd Ed, 2017),p p 1-14.

إن وصول حافظ الأسد الى الحكم كان تحولا جذريا في الحياة السياسية في سوريا، حيث بدا التحول من خلال التأسيس لنموذج سياسي قائم على الحكم الفردي، إذ اتسم النموذج الجديد بسيطرة الرئيس الذي يتحكم في كامل مفاصل الدولة بشكل انفرادي، ووفق هذا النموذج أصبح النظام السياسي يتمحور حول المؤسسات التالية:[1]

1. الرئيس: وهو الذي يتولى رئاسة الجمهورية السورية ويتمتع بسلطات غير محدودة.
2. الجيش.
3. الأجهزة الأمنية.
4. المؤسسات الحكومية الرسمية التي تتكون من الحكومة والوزارات برئاسة رئيس الوزراء ومجلس الشعب.
5. المؤسسات الكرواتية للنظام: حزب البعث، الأحزاب السياسية، اتحاد الفلاحين، النقابات العمالية.

حالة الطوارئ

في العام 1963، تم إعلان حالة الطوارئ في سوريا على خلفية الانقلاب، حيث تم تعليق العمل بالدستور، و أصبحت سوريا تدار بموجب نظام دستوري خاص، بعد إن استطاعت اللجنة العسكرية السيطرة التامة على البلاد، إذ شهدت هذه المرحلة اعتقالات للسياسيين، و نصب حافظ الأسد كرئيس، و برر فرض حالة الطوارئ بسبب تزايد معدلات الفقر و العنف و التطرف، حيث في ظل هذه المرحلة شهدت قيودا على الحريات العامة كالتجمعات في الأماكن العمومية و التنقل، و الرقابة على الأعلام، و اعتقال كل شخص يشكل تهديدا للأمن العام، حيث تم اعتقال خلال الخمس السنوات الأولى حوالي 130 الف شخص، و بوصول بشار الأسد الى السلطة الغى حالة الطوارئ التي استمرت 48 عام، كما باشر بإلغاء محاكم امن الدولة، و فتح الباب أمام الاحتجاج السلمي.[2]

خارجيا، استطاع حافظ الأسد، ومن خلال اعتماده براغماتية بلا ضوابط على ضمان دور خارجي وظيفة قارة، ويوصف بانه دور يتجاوز وزنها الجيوسياسي وإمكانيتها الاقتصادية والبشرية والعسكرية، لما له من عوائد مادية وسياسية على النظام. وقد نهج هذا النهج على مر ثلاث عقود، ثم ورثة ابنه بشار الأسد، واهم أسس هذا الدور: جيش عقائدي مضمون الولاء من جهة، ومن جهة ثانية الأجهزة الأمنية التي تخضع لعوامل ضابطة تتمثل في الولاء لأجهزتها بدلالة تم ولائها للنظام بدرجة أعلى. [3] وتتمثل أسس السياسة الخارجية في الاتي:[4] المراهنة على عامل الوقت، القدرة على التكيف السريع مع المتغيرات، المرونة في اقتناص الفرص، إجادة المناورة وحيازة أوراق الضغط وعدم التفريط بها اللعب في ساحات الآخرين.

---

[1] Dostal ,**; op cit,**Pp23-24.

[2] Hilali, **op.cit**.

[3] قسم الدراسات،" **نواظم السياسة الخارجية السورية بعد عام 1970 و تداعياتها"**، مركز حرمون للدراسات،(2022/7/25)،ص ص 1-24.

[4] **المرجع نفسه**.

استطاع حافظ الأسد بناء سياسة خارجية مرنة متكيفة بشكل أساسي مع توازن القوى الذي يتسم بالتغير، حيث تتضمن ما يلي:[1]

- تنويع التحالفات من اجل تجنب العزلة وتامين الحصول على الموارد المالية والعسكرية، من خلال دبلوماسية تعاونية خاصة مع الدول العربية النفطية والاتحاد السوفياتي ثم إيران لاحقا.
- توازن القوى بين القوى العظمى، حيث في ظل الدعم الأمريكي المطلق للكيان الإسرائيلي، كان الاتجاه نحو التحالف مع الاتحاد السوفياتي سلوكا طبيعيا في ظل عالم ثنائي القطب.
- عقلانية الوسائل والغايات: رغم محدودية الأهداف التي اعتمدها حافظ الأسد، فانه بالمقابل حرص على تعزيز قدراته، بالنظر الى إن سوريا لديها أعداء وأهمها إسرائيل، حيث لابد من توازن القوة رغم سلوكه الحذر في هذا الخصوص.
- الدبلوماسية القسرية، حيث في ظل سياسة الحذر الشديد، فضل حافظ الأسد اعتماد الأسلوب الدبلوماسي في سبيل استعادة الجولان يقينا منه عدم قدرته على تجاهل هذا الأسلوب.

سمات النظام السياسي السوري:

يتميز النظام السياسي في عهد حافظ الأسد، بتركيز السلطة في شخص الرئيس، فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، والأجهزة الأمنية، كما تقلد منصب الأمين العام لحزب البعث، كما منح الدستور 1973 واسع الصلاحيات من اجل الهيمنة على الحياة السياسية، حيث يتمتع بحق اقتراح القوانين في البرلمان، تعيين أعضاء الحكومة، تعيين مسؤولي المحافظات الذي يكون مسؤولون أمامه بشكل مباشر.[2]

اتسم العقد الأول من حكم حافظ الأسد بالدينامية على المستوى الاقتصادي، إذ عرفت معدلات النمو ارتفاعا إذ اعتبرت نموذجية بالنسبة الى دولة تعيش مرحلة انتقالية من الاقتصاد الزراعي نحو الاقتصاد الصناعي والخدمات، اعتمدت الدولة خلال هذه الفترة على استراتيجية مزدوجة من خلال إقرار الإصلاحات الزراعية وبداية سياسة التصنيع ما أدى الى نتائج مزدوجة.[3]

استطاع حافظ الأسد تحقيق الاستقرار الداخلي لسوريا ما منحها إن تصبح دولة محورية، وذات احترام في الداخل والخارج، فقد أصبحت قوة إقليمية لها هيبتها خاصة، ولها خصوم إقليمين خاصة بعد هزيمة 1967 إذ اعتبرت إسرائيل التهديد والعدو لسوريا.[4]

[1]Raymond Hinnebusch, **Syria geopolitics** , Orient III, (January 2012),pp8-13.
[2] Dostal, **op cit,** Pp24-25.
[3] **Ibid**, P31.
[4] Eyal Zisser ,**Syria-from the six day war to the Syrian civil war**,british journal of middle eastern studies ,vol44 ,n4. (2017),pp545-558.

الفرع الثالث: سوريا في عهد بشار الأسد

أولا، وصول بشار الأسد الى الحكم[1]

قبل تولي بشار الأسد رئاسة الحكم، تجلت بوادر تؤكد على توليه الحكم بعد والده، لذا سعى حافظ الأسد الى تقريب ابنه بشار من الحياة السياسية ومن خلال العمل السياسي والحربي وحتى العسكري، كما تم منحه رتبة عسكرية تؤهله لتولي رئاسة البلاد، كما تم تعديل المادة 83 من الدستور التي تحدد العمر الأدنى لتولي منصب الرئاسة حيث تم اعتماد سن 34 عاما بدل الأربعون عاما حتى يتمكن بشار حينها من تولي هذا المنصب.

قبل توليه السلطة كان بشار الأسد ينشط لقاءات من اجل مناقشة الأوضاع السياسية والاقتصادية للبلاد باشراك المثقفين ورجال الأعمال وحتى الإطارات الجامعية، حيـــث ساهم هذا الجو في مراجعة أداء الحزب والتوجهات العامة للاقتصاد والحريات العامة وغيرها.

وصل بشار الأسد الى السلطة بتاريخ 17 فيفري 2000 , ومنذ توليه الحكم اعتمد سياسة إصلاحية ضمنها خطاب القسم أمام مجلس الشعب قي 10 جويلية 2000 , حيث وضع المحاور الأساسية التي يعتمد عليها برنامجه الإصلاحي.

ثانيا، الحياة السياسية في عهد بشار الأسد:

توعد بشار الأسد حين وصوله الى الرئاسة عام 2000 الى أحداث نقلة نوعية في الحياة العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ قدم برنامجا ينبئ بمرحلة جديدة أكثر انفتاحا لكن اتسم بالمحدودية، حيث سمح للمعارضة السياسية بممارسة نشاطها بشكل علني، وأيضا السماح بأنشاء المنتديات والجمعيات ولجان حقوق الأنسان، مع تراجع قبضة أجهزة الأمن نوعا ما.[2]

شهدت سوريا خلال فترة حكم بشار الأسد قبل العام 2011 وجهين للإصلاح, الأول سياسي ، و الذي ظهرت بوادره مع تولي بشار الأسد رئاسة البلاد 2001 ، إذ حملت خطاباته أثناء الشهور الأولى وعودا بالإصلاح في 17جويلية 2000 في خطاب القسم الرئاسي، تتعلق بديمقراطية خاصة نابعة من الخصوصية السورية، لكن سرعان ما تم التراجع عنه بفعل المتغيرات الدولية خاصة منها اتهام سوريا باغتيال رفيق الحريري، و تضييق الخناق عليها، و الذي تم التراجع عنه بسرعة لاعتبارات وضحها النظام، أما الثاني فهو اقتصادي، حيث تم التحول نحو اقتصاد السوق، و الذي اصطلح على تسميته باللبرلة ، لكن سياسات التحول الاقتصادي قد أدت الى تضرر

[1] بشار فتحي جاسم العكيدي , "**الإصلاح السياسي في سوريا** ", مركز الدراسات الإقليمية ,5 (14) ، (العراق: 2009)، ص ص 1-18.
[2] احمد عزام، كيف كان شكل المواطنة ،**مرجع سابق.**

شرائح واسعة من المجتمع خاصة الطبقة الوسطى بعد تراجع حجم الدعم و الخدمات التي كانت تقدمها الدولة، في ظل انحصار دور القطاع العام.[1]

سمات السياسة الإصلاحية للرئيس:[2]

- اعتماده على عناصر جديدة ذات خبرة وكفاءة عالية في تخصصاتهم.
- اختيار عناصر جديدة بعيدة عن المجال العسكري والحربي ما يوحي الى إن الرئيس لم يسعى الى خلق معسكر جديد.
- ابتعاد بشار الأسد عن شعارات التمجيد والتهليل حيث أكد على إزالة اللافتات التي تقوم بمدحه.
- اتهم الأعلام برنامجه بالانفتاح حيث تم السماح بمزيد من حرية التعبير خاصة الأعلام، حيث أقدم على تغيير الوجوه القديمة بوجوه جديدة في وسائل الأعلام من خلال تغيير مدراء كل من وكالة الأنباء السورية الرسمية، إضافة الى الإذاعة والتلفزيون، كما اعطى مساحة لمؤيدي الإصلاح من خلال تخصيص صفحات في صحيفة الثورة أطلق عليها (قضايا فكرية) وكانت تتضمن مقالات تطالب بالإصلاح.

الاعتقالات السياسية والأحزاب:[3]

- تم تعديل أنظمة محاكمة المعتقلين والسياسيين، كما تم إطلاق سراح 600 من جماعة الإخوان المسلمين بعد وصوله الحكم، كما تم إغلاق سجن المزة الذي يحتجز فيه المعتقلين السياسيين.
- السماح للأحزاب التي تنطوي تحت لواء الجبهة الوطنية بفتح مقرات لها في كل المدن السورية، للتعبير عن آرائها وأهدافها كما سمح لها بإصدار صحف باسمها.
- ومن نتائج هذه الإصلاحات تأسيس أحزاب سياسية جديدة مثل حزب تحالف الأحرار الوطنيين، ممثلا للطبقة المتوسطة والبرجوازية والتجارية والصناعية ومقره حلب.

الإصلاح الاقتصادي والإداري:[4]

توقيع أكثر من 134 قانونا ومرسوما رئاسيا لإصلاح النظام الاقتصادي والإداري في عام 2005.

الضغوط الخارجية:[5]

بشار الأسد والمأزق الخارجي والداخلي

[1] المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات: "**الخاص و العام في الانتفاضة الشعبية السورية الراهنة** "، (الدوحة،افريل 2011)، ص ص1-27.
[2] العكيدي , الإصلاح السياسي في سوريا , **مرجع سابق**.
[3] **المرجع نفسه**.
[4] أوراق كارنيجي , الإصلاح في سوريا : التارجح بين النموذج الصيني و تغيير النظام ،**مرجع سابق.**
[5] **المرجع نفسه.**

رحب المجتمع الدولي بوصول بشار الأسد الى الحكم , حيث تفاءلت الولايات المتحدة الأمريكية بتحسين العلاقات السورية الأمريكية المتعثرة بسبب العلاقات و المفاوضات السورية الإسرائيلية – خاصة بعد أحداث 11 ديسمبر 2001, و استعداد سوريا للتعاون في مبادرات مكافحة الإرهاب , كما زاد الاهتمام الأوربي و تفاؤله بوصول بشار الأسد الابن الحكم و سعيها الى التقدم في مسار سوريا في ميدان الاتفاقيات بين الاتحاد الأوربي و دول المتوسط، لكن سرعان ما تبدد هذا التفاؤل و المساعي بسبب الظروف الإقليمية , بعد أن عبر بشار الأسد رفضه للعدوان العربي على العراق و توتر العلاقات السورية الأمريكية حيث بدأ بعض القادة في الكونغرس يسعون الى ممارسة الضغوط على سوريا في 03 مارس 2003 دعت الولايات المتحدة الأمريكية سوريا وقف دعمها للمجموعات الإرهابية و نظام صدام حسين , كما تم وصف القوات السورية بلبنان بالاحتلال، و هكذا دعمت إدارة بوش قانون محاسبة سوريا و احترام سيادة لبنان " حيث أدان القانون سوريا باعتبارها داعم للإرهاب و احتلال لبنان و أخيرا تطوير برنامج أسلحة دمار شامل , كما تضمن القانون لائحة العقوبات الاقتصادية و الدبلوماسية التي تمكن فرضها على سوريا.

قراءة في قانون المحاسبة

استمرت جهود الولايات المتحدة الأمريكية في التضييق على سوريا من خلال حشد دعم دولي، حيث عملت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على صدور قرار **رقم 1559** عن مجلس الأمن، وينص على:" انسحاب سوريا من لبنان ونزع سلاح كل من الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية في لبنان وإجراء انتخابات حرة وعادلة بعيدا عن أي تدخل أجنبي."

اغتيال الحريري وزيادة الضغوط:

جاء اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري في 14 فيفري 2005 ' في تعقيد الأمور وزيادة حدة التشجيعات حيث وجهت الاتهامات الى سوريا، حيث دعت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية سوريا الى سحب قواتها من لبنان، كما قامت بتحريك القوى المناهضة لسوريا في لبنان، وبالفعل تم سحب الجيش السوري بعد ثورة الأرز، وجاء قرار مجلس الأمن رقم 1636 بفرض عقوبات على الأفراد المشتبه فيهم باغتيال الحريري."

انعكاسات الضغوطات الدولية على سوريا

تدهورت الأوضاع الداخلية خاصة في المجال الاقتصادي، ونتيجة لذلك تعالت الأصوات الشعبية للتعبير عن استيائها من تراجع الوضع الاقتصادي، ما دفع بالحكومة الى غلق الحوارات الداخلية وتصنيفها في موضوعات خاصة تتعلق فقط بمسائل السياسة الاقتصادية بشكلها الضيق بدل مناقشة المسائل الواسعة النطاق للإصلاحات السياسية.

كما أقدم **بشار الأسد** على إقالة عدد كبير من الوجوه القديمة من مناصبهم سواء في أعضاء " الحرس القديم" أو الأجهزة الأمنية والاستخباراتية وانحصرت السلطة في يد الثالوث: بشار الأسد وماهر الأسد قائد الحرس الجمهوري، واصف شوكن رئيس الأمن العسكري، وبذلك ضاق الائتلاف وقابل اتساع قاعدة المعارضة.

ويتم تقسيم اهم محطات حكم بشار الأسد قبل الأزمة الراهنة على النحو التالي:[1]

1. 2000–2003: أي منذ تولي منصب الرئاسة الى غاية الغزو الأمريكي للعراق.
2. 2003–2005: الذي اتسم بحدثين هامين أولهما تهديد الولايات المتحدة الأمريكية من الخارج، أما الثاني فيتعلق بسحب قواتها من لبنان بعد ضغوط غربية.
3. 2006: تهديد المقاومة حيث شنت حرب حدودية بين إسرائيل وحزب الله في لبنان.
4. 2010: التوجه بصورة أعمق نحو التحرير الاقتصادي من خلال الخطة الخمسية العاشرة.

من خلال المعطيات السابقة يتضح أن سوريا قبل العام 2011، كانت تتبنى نظام جمهوري تحت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي كانت تحت قيادة الرئيس حافظ الأسد الذي وصل الى الحكم منذ العام 1971، واستمر الى غاية العام 2000، ليخلفه ابنه بشار الأسد، شهدت فترة الحكم الأسدي بالاستقرار الأمني والسياسي، لكنها خارجيا كانت تعاني من ضغوطات خارجية.

المطلب الثاني: أسباب الأزمة وجذورها:

اشتعلت الأزمة في سوريا باحتجاجات شعبية في درعا ضد النظام في سوريا، و قد انطوت على عوامل داخلية قوية: احتكار الحياة السياسية من قبل حزب البعث، تورط سوريا في صراعات إقليمية و دولية، الاعتماد التام في إدارة الحياة السياسية على الأجهزة الأمنية، ما أدى الى انتشار الفساد و المحسوبيات على أوسع نطاق، ألا أن نجل حافظ الأسد و بمجرد وصوله الى السلطة وعد بتخفيف القبضة الأمنية للأجهزة الأمنية و تحديث الاقتصاد لكنه تراجع و لم يستطع تحقيق هذه الوعود بفعل عوامل أساسية و هي: الضغوط الخارجية على سورية خشية أن يؤدي ذلك الى تسريع عملية الإصلاح و الإطاحة بالنظام، أما الأمر الثاني فهو: تشابك العلاقات بين طبقة جديدة من رجال الأعمال التي ظهرت بفعل نهج لبرلة الاقتصاد و مصالح الأجهزة الأمنية. [2] أما الجانب الأخر من الأحداث فقد كان له بعد إقليمي ودولي.[3]

---

[1] Dostal **, op cit,** P35.

[2] جمال واكيم،**صراع القوى الكبرى على سوريا..الابعاد الجيوسياسية لازمة 2011**، ط2،(بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، 2012) ، ص ص203 -202.

[3] **المرجع نفسه**، ص204.

ووفق نظرية الأزمة فان للازمة أسبابا تجعل من نشوء الأزمة حتميا، وهذه الأسباب تمثل مؤشرات تحذيرية تسبق ظهور الأزمة، وسوف يتم التطرق الى الظروف الداخلية والخارجية التي رسمت معالم فترة ما قبل بداية الاحتجاجات (المرحلة التحذيرية) والتي يعتقد أنها الشرارة التي انطلقت على أساسها الأزمة الراهنة.

الفرع الأول: الأسباب الداخلية

أولا، الأسباب الأمنية والسياسية: طبيعة النظام/إشكالية التداول على السلطة/ هيكلية النظام الأمني

بعد الاستقلال وجد السوريون دستورا جاهزا تم وضع أسسه أثناء الانتداب الفرنسي، و هو مبني على النظام البرلماني الذي كان سائدا انهاك.[1] و في هذا الســـــياق، يذهب القول الى إن القادة السياسيون لهذه الدول و بقية الدول العربية قد اتجهت الى تبني الممارسات الأبوية الجديدة التي تجمع بين تقاليد بناء الدولة التقليدية المتمثلة في العصبية عند بن خلدون/ التضامن القائم على الروابط البدائية، و المبادئ الحديثة المتمثلة في البيروقراطية و التكنولوجيا الأمنية، إذ استمرت هذه الممارسات فترة طويلة بالاعتماد على الريع و الدعم الجيوسياسي، ما أدى الى تمتين روابط الولاء و الزبائنية بين النظام و الشعب، و سوريا لم تكن الاستثناء حيث أسس حافظ الأسد نظاما يجمع بين الولاء الطائفي عبر منح المناصب العليا و الأمنية للطائفة العلوية، ثم التحالف مع الطائفة السنية من خلال منحها المزايا الاقتصادية و السياسية، و أخيرا دمج الطبقات الوسطى و الفلاحين عبر توظيفهم في المؤسسات الحكومية و إقرار الإصلاحات الزراعية، و إعطاء شرعية للنظام من خلال تبني المبادئ الأيديولوجية و القومية العربية.[2]

تمتلك سوريا تاريخا غنيا من تطور المؤسسات الرسمية منذ الاستقلال ، قادت النزعات و التوترات الإقليمية، و من ضمنها الاستعمار الغربي و الاحتلال الإسرائيلي لأراضي سوريا، و الاعتداءات و الحروب الإسرائيلية المتواصلة، في المنطقة الى عسكرة سياسات الدولة، و خصصت موارد هائـــلة من النشاطات المنتـــجة للجيش و قوات الأمن، مما ترك اثره على طبيعة النظام و شكل الحكم في سوريا، و منذ1963 هيمن حزب البعث الاشتراكي على الدولة، و لم تتغير هذه الهيمنة دستوريا إلا بعد الغاء المادة 08 في الدستور الجديد في 2011، نتيجة لانطلاق الحراك الاجتماعي.[3]

تعتبر العوامل التي ساهمت في الأزمة الحالية في سوريا متجذرة في "الاختناق المؤسساتي"، الذي همش فئات كثيرة في المجتمع، وحرمها من الإسهام بفعالية في التنمية السياسية والاقتـــصادية والاجتماعية. هذا وتنعكس حالة الاختناق المؤسساتية في سورية في فقدان قدرة المؤسسات السياسية والاقتصادية على التغير مع

[1] عدنان الاتاسي،**ا زمة الحكم في سوريا**،(دمشق: مطلعة وزنكو الميتم الاسلام ،1954)،ص68.

[2] Raymond Hinnebusch, **The Syrian crisis and international security. In Myriam Dunn Cavelty and Thierry Balzacq**, (Routledge Handbook of Security Studies, 2 nd Ed, 2017), pp1-14.

[3] زين العابدين شمس الدين نجم، **تاريخ العرب الحديث و المعاصر**،(الاردن:دار الميسرة للنشر و التوزيع،2011)، ص ص38-39.

مرور الوقت، وتجسيد تطلعات المجتمع الجديد، ومصالحه وتوقعاته. وقد أسهم التدفق الهائل للمعرفة، من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهجرة في الاتجاهين، في رفع توقعات الشعب السوري.[1]

طبيعة النظام الحاكم:

تتميز هيكلية السلطة في سوريا خلال حقبة حافظ الأسد 1970–2000، متمركزة حول شخصية الرئيس، واستمر هذا الأسلوب منذ تولي حافظ الأسد للحكم عندما تسلم قيادة حزب البعث، إذ تمثلت مصادر السلطة على الأسس التالية، هيمنة الرئيس على عملية اتخاذ القرار، سيطرته التامة على حزب البعث ومفاصل الدولة، وأخيرا استحواذ الطائفة العلوية على المناصب العليا في سوريا، إضافة الى تحالفه مع السنة في الأرياف.[2]

يبدو واضحا انه هناك مجموعة من العوامل التي أدت الى نشوء الأزمة السورية، ويتعلق الأمر بأسباب داخلية وأخرى خارجية، وتمثلت العوامل الداخلية من الناحية السياسية في غياب التوازن بين السلطات، حيث تهيمن السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية من جهة وبتقويض استقلالية السلطة القضائية من جهة ثانية، يضاف الى ذلك التفرد بالسلطة كأحد أبرز ملامح النظام السياسي بفعل منح سلطات دستورية واسعة لشخص رئيس الجمهورية.[3]

على صعيد أخر، أدى انفراد حزب البعث العربي الاشتراكي بالسلطة واحتكاره النشاط السياسي بموجب المادة الثامنة من الدستور وتهميش باقي الأحزاب السياسية وحتى الطبقة الشبابية وخاصة الطلابية، بالمقابل فتح الباب واسعا أمام الانضمام الى الحزب دون معايير انتقائية ما أدى الى وصول فئة انتهازية هدفها فقط تحصيل المنافع من وراء عضويتها في الحزب، هذه الفئة استطاعت التغلغل والوصول الى مراكز حساسة وعملت على استغلال مناصبها وأجهزتها لتحقيق منافع شخصية، ما أدى الى تشوه صورة الحزب لدى العامة.[4]

انعدام الحياة السياسية/ إشكالية تداول السلطة:

فمنذ وصول "حزب البعث" إلى الحكم لم يعد هناك إشراك للشعب في تسيير شؤون الدولة أو فتح الباب أمام حرية الراي؛ فأصبحت عائلة الأسد محور الحياة السياسية ، إذ يسيطر حزب البعث على الدولة و مقالد الحكم منذ العام 1963 , حيث أصبحت الطائفة العلوية هي الحاكمة فهي تمثل أقلية داخل مجتمع أكثريته

[1] رابح نصر،**الازمة السورية الجذور و الاقتصادية و الاجتماعية**،(دون بلد النشر: المركز السوري لبحوث السياسات، جانفي 2013)، ص15.

[2] Hugo Slim,Lorenzo Trombetta ; **Syrian crisis common context analysis.united nations office for coordination of Humanitarian affaies**, (new York : may 2014), p 9.

[3] ماجد صدام سالم، "**الابعاد الجيوبوليتيكية للتنافس الروسي الامركي في سوريا 2011-2016**" ، مجلة العميد ،السنة السادسة ،المجلد 6 العدد 23، (2017)، ص ص 336- 375.

[4] معتز عبد القادر محمد الجبوري، "**الادوار الدولية للقوى الكبرى تجاه الازمة السورية** "، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية و السياسية ، العدد10، (جانفي 2015). ص ص 326- 355.

سنية.[1] فمنذ العام 1970، استطاع حافظ الأسد الوصول الى السلطة، حيث يتم وصف النظام بالقمعي، و الذي استمر قرابة الثلاثون عاما، وقد شهد العام 1982 توترا عرقيا وصلت الى حالة الغليان حيث تم طرد قوات النظام من قبل أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين، و جاءت ردة فعل النظام قصف حماة إذ خلف القصف 30.000 شخص.[2]

وصل بشار الأسد الى السلطة في جويلية العام 2000, بعد التعديل الدستوري الذي سمح له بالترشح، وعند فوزه واعتلائه الحكم برزت مجموعة من السـمات أهمها: تحرير الاقتصاد وتنمية المجتمع المدني، وفتح المجال للانفتاح السياسي اتسمت سياسته بالمرونة في التعامل مع بعض الممارسات السياسية.[3] لكن اختلفت لهجة الخطاب الذي تم التسويق له من قبل النظام في بدايات عملية التوريث من خلال إعطاء مبررات التي سيقوم عليها نهج النظام:[4]

أولها: تبرير غياب الحريات الأساسية والتقليل من أهمية الانتقال الديمقراطي، وبالمقابل التركيز على ضرورة "الدولة السلطوية القوية" التي تضمن الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتجنـيب المجتـمع الهزات والاضطرابات الاجتماعية.

ثانيها: تبرير تأجيل الإصلاح بأنه لا يمثل أولوية ملحة في ظل الضغط الذي تواجهه سوريا (سيما بعد أحداث 11سبتمبر، وبأهمية الحرب على الإرهاب، وتلاها حرب العراق 2003، واغتيال رفيق الحريري عام 2005)، وبالتالي إخضاع الوضع الداخلي بما يتوافق مع المتطلبات الخارجية خاصة من أجل صد المؤامرات الخارجية.

ثالثها: ما تم وصفه بالخصوصية السورية، والتي تبلور رؤية النظام حول عدم جاهزية المجتمع السوري للانفتاح، ومن هذا المنطلق وجب تأهيله تدريجيا فعبر عن ذلك في خطابه بعبارة "لا يجوز أن نطبق ديمقراطية الآخرين على أنفسنا."

---

[1] منال بن جدو، راضية ياسينة مزاني ، **"الازمة السورية : من الاحتجاج السلمي الى التدخل الدولي"** ، مجلة ابحاث قانونية و سياسية ا، لمجلد 6 ،العدد 2، (ديسمبر 2021)، ص ص 679-697.

2 Sidny Hith ,**A Critical Analysis of American Foreinf Policy in the Syrian Civil**, Senior Thesis, (Claremont McKenna College, April 25th, 2022).p5

[3] علاء عبد الحميد عبد الكريم ، **دور الامم المتحدة في تسوية الازمة السورية** ، (ابو ظبي :مركز الامارات للدراسات و البحثوث الاستراتيجية، 2018) ، ص18.

[4] عزمي بشارة، **سوريا: درب الالام نحو الحرية محولة في التاريخ الراهن**،(الدوحة:المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، 2013) ،ص ص47-48.

فخلال العقد الأول من حكمه لم تظهر أي نوع من التحديات، حيث اتسمت التوجهات الإصلاحية للرئيس الجديد بالليبرالية، لكن لم يعد الرئيس يحظى بالسلطة المطلقة كما السابق، و لكن كقائد لنظام تنقسم فيه السلطة بشكل خفي بين تيارات عديدة، حيث انتقلت السلطة الى اقليه اوليغارشية، و التي تشمل فئة من الجيل الثاني من عائلة الأسد، و بعض كبار المسؤولين في الأجهزة الحساسة، و بعض الشخصيات التقليدية التي لم يشملها الإقصاء في عهد الأسد الأب، وبحلول العام 2011، تراجع دور النخب السنية في الأرياف التي لم تعد تحظى إلا بمناصب شكلية في الحكومة، و انحصرت المناصب العليا في الدولة على عائلة الأسد، و على أجهزة الاستخبارات، كما شهدت الحقبة هذه تراجع دور حزب البعث باعتباره ركيزة النظام لعقود طويلة.[1]

وبناءا على ما سبق فان النظام السوري يتميز بمجموعة من الخصوصيات، أهمها[2]:

- قدرته على بناء دولة أمنية مع تعميم واسع لمفهوم الأمن, بشموليته كافة جوانب الحياة السورية.
- إسناد القوة الفعلية في الدولة للأجهزة الأمنية.
- قدرته على توظيف حزب البعث, من خلال فتح الباب أمام الفئات المجتمعية وخاصة الشباب على الانخراط , أو من خلال التنظيمات التابعة له.
- قدرته على تحويل كل المنظمات النقابية ومؤسسات المجتمع المدني إلى مجرد أدوات في يد السلطة, وتقوم بمهام أمنية.

هيكلية النظام الأمنية:

اعتمد النظام السوري على هيكلية حكومية وميكانيزمات للسيطرة قائمة على ثلاث أجهزة، وهي أجهزة الأمن والجيش والحزب، إذ اتسم كل من الحزب والجيش بهيكلية تنظيمية محددة وواضحة، لكنها تستمد قوتها الفعلية من المستويات العليا، بينما الأجهزة الأمنية فكانت تعمل كواجهة لمؤسسات الدولة.

اعتمد حافظ الأسد في تقوية حكمه على امرين أساسيين: الأول القبضة الأمنية على المستوى الداخلي, وعلى سياسة التحالفات على المستوى الخارجي، و استطاع اعتمادا على ذلك من الاستمرار في الحكم حيث تم انتخابه لأربع ولايات متتالية، إذ منح دستور 1973 صلاحيات واسعة، حيث تنص المادة الثامنة منه على أن حزب البعث هو الحزب القائد للدولة و المجتمع ، و هكذا تم تحويل عقائده و أفكاره داخل مؤسسات الدولة و كذا المناهج الدراسية كما منحه السلطة في احتكار المناصب القيادية و امتيازات أخرى، و وفق هذه الامتيازات اصبح النظام تماما كالهرم راسه رئيس الدولة بشار الأسد أما الأضلاع فهي الإدارة الحكومية و الجيش و الأجهزة الأمنية

[1] Hugo, Trombetta ; **op cit**,p13.

[2] بن جدو ،الازمة السورية من الاحتجاج السلمي الى التدخل الاجنبي، **مرجع سابق**.

الاستخباراتـــــــية و الحزب، اذا لعبت الأجهزة الأمنية دورا حاسما في السيطرة على مفاصل الحياة في سوريا.[1] و التركيز على دور الأمن في النظام السوري لعوامل أساسية:[2]

1. انخراط النظام السوري في العديد من النزاعات الداخلية والخارجية.
2. تبني النظام للسياسات الاقتصادية التحريرية مع مطلع التسعينيات.

ثانيا، العوامل الاقتصادية: ينقسم الى قسمين:

داخلي: على الرغم من أن سوريا تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية، حيث تعتبر أراضيها خصبة وتحتوي سهولا خصبة ومياها وفيرة، كما تتملك يد عاملة ماهرة، هذا إضافة الى التنوع الطبيعي بين الجبال والوديان وحتى البحار، إلا أن الاقتصاد السوري من أضعف الاقتصادات وبكل المقاييس، فهو اقتصاد ريعي يعتمد على الثروات الطبيعية، والزراعة، كما يتسم قطاع الصناعة بالضعف وعدم القدرة على المساهمة الفعلية في تحقيق التنمية المستدامة. هذا الوضع يفسر حالة تراكم الاحتقان لدى قطاعات واسعة من المجتمع.[3]

خلال العام 2010، كان وضع الاقتصاد السوري جيدا الى حد ما، وبرغم انخفاض العائدات البترولية استطاع الناتج المحلي الاجتماعي أن يحقق نمو سنويا بمعدل 5.5 خلال الأعوام 2005حتى العام 2009، بنما بلغ قيمة الدين الخارجي 12.5 بالمئة، ومعظمها يخص روسيا، إذ حاول الرئيس الأسد الأب تقليل الاعتماد على القروض الخارجية من اجل تجنيب سوريا مزيدا من الضغوطات الدولية.[4]

الأداء المؤسساتي الضعيف

جاء في التقرير الوطني للتنافسية2010 أن سورية تعاني من نقاط ضعف في الإدارة العامة والحكم الرشيد، ونتج عن ذلك هدر المال العام، وأيضا ضعف المساءلة الحكومية وغياب السياسات العامة الشفافة إضافة الى وصف الإجراءات القضائية والتشريعية بالتعقيد.[5]

ارتفاع الضغط السكاني

بفعل ارتفاع النمو الديمغرافي الذي تجاوز النمو الاقتصادي خاصة فترة التسعينات حيث تقلص بنسبة 2بالمئة العام 1999. حيث أصبحت الدولة عاجزة عن تلبية الاحتياجات الاجتماعية للمواطنين، وانعكس ذلك أيضا على ارتفاع معدلات البطالة خاصة في الوظائف الدنيا و لدى الفئة الشبانية بشكل خاص ،و ارتفاع نسبة

[1] عبد الكريم، دور الامم المتحدة في تسوية الازمة السورية،**مرجع سابق** ، ص ص16-17..

[2]Hugo, Trombetta ; **op cit**,p11.

[3] عبد الكريم، دور الامم المتحدة في في تسوية الازمة السورية، **مرجع سابق**، ص22~23.

[4] Institute of peace &conflict studies.VP Haran, ;**Roots of the Syrian crisis**,IPCS SPECIAL REPORT 181, (March2016),pp1-20

[5] رابح نصر، **مرجع سابق**،ص29.

الأمية، بل و انعكاس ذلك على كافة مظاهر الحياة حيث تجلت مظاهر الفقر خاصة في المدن و انقطاع الكهرباء و المياه و ازدحام في الشوارع ما شكل ضغطا على البنى التحتية خاصة في الطرق و وسائل النقل و غيرها.[1] فقد اقر التقرير الوطني السوري عن الفقر وعدالة التوزيع بارتفاع نسبة الفقراء, حيث أبانت التقديرات لعام 2010 أنها بلغت حوالي 7 مليون نسمة, كما جاء في التقرير الثاني للسكان إلى أن عدد البطالين بلغ إلى 37 مليون العام 2009 بالمقابل انخفاض القدرة الشرائية بما يقارب 28 خلال عشر الأعوام التي سبقت اندلاع الاحتجاجات الشعبي؛ بما يعطي ملمحا لتدنى المستوى المعيشي بشكل عام.[2]

خارجي، تلقت سوريا مشروعين لبناء خط أنابيب الغاز خلال العام 2010 ، الأول من الطرف الخليجي و الذي يمتد من الأمارات و السعودية عبر الأراضي السورية وصولا الى واربا عبر الأراضي التركية، أما المشروع الثاني الإيراني لمد الغاز الإيراني لا وربا، و بالنسبة الى سوريا فقد تم قبول المشروع الإيراني ، هذا الأمر خلق عداوة الدول الخليجية لسوريا إضافة الى تركيا التي تحالفت مع الدول الخليجية ضد سوريا.[3] ما أدى بهذه الدول الى تقديم الدعم الى المعارضة السورية المسلحة عبر مساندتها عسكريا و ماليا بهدف إفشال هذا المشروع.[4]

ثالثا، الأسباب الاجتماعية للازمة:

يذهب الباحث شاهر إسماعيل الشاهر الى اعتبار سوريا كأي دولة أخرى تعاني من عدة أمراض اجتماعيا، والتي تتظافر مجموعة من العوامل المسببة لها، وأهمها: طبيعة تركيب المجتمع السوري، تعدد أنماط الحياة لدى الشرائح الاجتماعية، وضغوطات المعيشة، ومفرزات الاحتكاك بالآخر ما يدفع المواطنين للمقارنة والتنافس بهدف الحصول على الأفضل، يضاف الى كل ذلك زيادة الوعي الثقافي، وكل ما سبق ذكره يشكل ضغوطا على الحكومة التي باتت عاجزة عن الاستجابة لها.[5]وأبرز الآفات الاجتماعية:

الفساد:

ويندرج ضمنه انتشار المحسوبية والواسطة والرشوة والابتزاز واستحلال المال العام واستغلال الوظيفة مما ساهم في تفشي الأمراض البيروقراطية[6].

تفشي الظلم وانعدام المساواة: [7]

---

[1] كمال ديب، **ازمة في سوريا انفجار الداخل و عودة الصراع الدولي** ، (بيروت: دار النهار للنشر، 2013)، ص ص 204-205.

[2] بن جدو،الازمة السورية من الاحتجاج السلمي الى التدخل الخارجي، **مرجع سابق**.

[3] الشاهر، **تجليات الحرب على سوريا**، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب.2018)، ص87.

[4] التونسي بوذن ، سعيد قاسمي، " **تاثير الازمة السورية على المحيط الاقليمي في المتوسط**"،مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية و الانسانية، المجلد8،العدد1،(1 جوان 2022)، ص ص1219- 1249.

[5] الشاهر،تجليات الحرب على سوريا، **مرجع سابق** ،ص 84.

[6] **المرجع نفسه**.

[7] غازي التوبة،" **الثورة السورية: الأسباب والتطورات**"، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية و الاستراتيجية،(دراسة قدمت الى مؤتمر الامة الاسلامية المنعقد في اسطنبول بتاريخ 2012/7/1)، في الرابط: https://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-10-07-12.htm

يعاني المواطن السوري من تفشـــي الظلم وانعدام المساواة، ولا يصل إلى حقوقه في أي مجال اقتصادي أو تجاري أو سكني أو مالي أو تعليمي بشكل متساو مع المواطن الآخر من أبناء الطائفة العلوية، ولا يصل إلى بعض حقوقه إلا من خلال الأجهزة الأمنية، وإن إحساس السوريين بعدم المساواة كان أحد العوامل التي دفعتهم إلى الثورة على هذا النظام.

ارتفاع البطالة

وفق تقارير رسمية فقد بلغت نسبة البطالة 11.5 بالمئة العام 2005 أي ما يعادل 650فرد يمتلك القدرات الكافية للعمل لكنه لا يجد منصب عمل من أصل خمسة ملايين نسمة من القوة العاملة.[1]

رغم نقاط الضعف التي عرفها الاقتصاد السوري في السنوات السابقة للازمة فان هناك بعض المؤشرات الإيجابية، والتي تتبين من خلال ما يلي:[2]

1. **تحقيق الاستقرار الاقتصادي**، ففي العام 2010 تم تحقيق استقرار اقتصادي نسبي عبر تعزيز احتياطات النقد الأجنبي، وتحسين عجز الموازنة، والتقليل من الدين العام، فكلها مؤشرات على توازن السياسة المالية والاقتصادية تؤدي الى المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي مهدت للانطلاق للخطة الخمسية الحادي عشر بداية العام 2011.
2. **تنويع مصادر الاقتصاد:** إذ عملت الحكومة على تنويع مصادر الدخل و التقليل من الاعتماد على العائدات النفطية، من خلال وضع تشريعات محفزة للاستثمار خارج قطاع المحروقات، و هذا الأمر ساعد في التخفيف من تأثيرات تقلبات الأسعار النفط العالمية. كما أفضت هذه السياسة الى **نمو القطاع الخاص:** إذا ساهم هذا القطاع بشكل كبير في الاقتصاد الوطني السوري، إذ تقارب مساهمته حوالي 70 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، ما يؤشر على انتعاش الاستثمارات الداخلية والخارجية مما خلق فرص عمل جديدة للفئة الشابة، إذ اعتبر العام 2010 خطا فاصلا بين الخطتين الخمسيتين العاشرة والحادي عشر التي عرفت وضع خطط تهدف الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع الحفاظ على دور أكبر للدولة في الاقتصاد الوطني.
3. **الاهتمام بالبعد الاجتماعي**، عبر خلق منظومة الحماية الاجتماعية وبرامج الدعم وخلق فرص العمل وجذب الاستثمارات حيث تم إنفاق 700مليار ليرة سورية في مجال تهيئة البنى التحتية والتنمية البشرية، و300مليار ليرة على مجالات الري والزراعة وتصحيح الخلل في الأجور.
4. **الاستقرار المالي والمصرفي**، إذ استطاع الاقتصاد السوري الحفاظ على استقرار وزيادة الودائع بالعملة السورية والعملة الأجنبية من خلال معدلات السيولة في البنوك التي يبلغ عددها 20 بنك.

---

[1] ديب، ازمة في سوريا انفجار الداخل و عودة الصراع الدولي ،**مرجع سابق**،ص 206.

[2] وكالة الانباء السعودية، **تقرير اقتصادي خول مؤشرات نمو الاقتصاد السوري في 2010** ضمن الملف الاقتصادي لاتحاد وكالات الانباء العربية (فانا).2011/5/11 تاريخ الاطلاع 2023/9/18. الرابط: https://www.spa.gov.sa/891729

5. **تطور قطاع التامين**، بالتوافق مع الخطط المرسومة لتحقيق حجم السوق الذي بلغ أكثر من 400 مليون دولار، وارتفاع مجموع أقساط التامين الى 18.882 مليار ليرة أي بنسبة 31.55 بالمئة.
6. **أداء مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية**/ دي دبليو اكس/ العام الذي وصل الى 1719 نقطة بنسبة نمو 71.9 بالمئة أي بزيادة 719 نقطة بعدما كان 1000 نقطة، وبلغ حجم التداول 6.885 ملايين سهم، وبلغ عدد الصفقات 36682 صفقة بقيمة تداول فاقت 9 مليار ليرة.

أهم المؤشرات في سوريا قبل اندلاع الأزمة وفق تقرير مجموعة البنك الدولي:[1]

1. عشية انطلاق الاحتجاجات العام 2011، كانت سوريا ضمن الدول سريعة النمـــو من فئة البلدان الدنيا والمتوسطة الدخل، حيث اتسم الاقتصاد بالتحسن خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، حيث بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي معدل 4.3 بالمئة سنويا خلال الأعوام 2000–2010، بينما وصل معدل التضخم في المتوسط نسبة معقولة 4.9 بالمئة.
2. في العام 2010، بلغ معدل الفقر 5.5 بالمئة، والتباين في الدخل (مؤشر جيني[2]:32.7)، ومعدل المشاركة للقوى العاملة (43.5 بالمئة)، وهو أدني المعدلات العالمية.
3. ارتفاع مستويات الفساد وانخفاض الثقة في المؤسسات العامة، إذ أفرزت المؤشرات العالمية أن تصنيف سوريا قد تراجع في مجال مكافحة الفساد وضبط الاحتكار الاقتصادي بعد العام 2005، وزادت الفجوة اتساعا العام 2010، كل هذه العوامل أدت الى تراجع ثقة المواطنين في المؤسسات العمومية.

قراءة في الوضع الداخلي العام لسوريا العام 2010

في الوقت الذي تصاعدت فيه الثورات العربية التي بدأت في شمال أفريقيا، لم يظهر أي بوادر لتذمر الشعب السوري على الأوضاع المعيشية، رغم وجود استياء من الأجهزة الاستخباراتية، ورغم تبني التعددية الحزبية التي طمح اليها الليبراليون، وسخط بعض رجال الأعمال عن الإصلاحات الاقتصادية لكن في الواقع لم تكن هناك أزمات اقتصادية أو اجتماعية تشكل تهديدا، إذ أكد في هذا الصدد الرئيس بشار الأسد أن سوريا لن تعرف مثل هذه الاحتجاجات كما يحصل في بعض الدول على اعتبار أن ظروف سوريا مختلفة.[3]

رابعا، الأسباب الجيوسياسية:

شكلت سوريا و منذ سبعينيات القرن العشرين الى جانب عدد قليل من الدول العربية – الجزائر و العراق و اليمن– ما اطلق عليه بجبهة الصمود و التصدي بالاصطفاف الى جانب القضية الفلسطينية، و لهذا فان سوريا تعد العدو اللدود للكيان الصهيوني بفعل مواقفها الثابتة و الرافضة له، ما جعلها مستهدفة من قبل بعض

[1] مجموعة البنك الدولي، تقرير: **خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية و الاجتماعية للصراع في سوريا** ،(2016)، ص ص1-8.
[2] مؤشر جيني Gini Index هومؤشر احصائي يستعمل لقياس مدى التزيع غير المتكافئ للدخل او الثروة في مجتمع ما.
[3] Institute of peace &conflict **, op cit**,pp1-20

الدول الإقليمية والدولية بشتى الوسائل في مقدمتها الكيان الصهيوني و الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في ظل احتضان سوريا لقيادات حركة حماس الفلسطينية و مساندتها ماليا، و أيضا مساندتها لحزب الله المقاوم للاحتلال.[1]

الفرع الثاني: العوامل الخارجية

أن السياسات الخارجية لسوريا ، بما فيها أدوارها في لبنان، و دعمها لحزب الله، و تبني النهج الاشتراكي و التقارب مع روسيا الاتحادية و ايران، جعلتها في مواجهة مباشرة مع المعسكر الغربي و الدول الإقليمية و الخليج تحديدا، ، إذ وفق المنظور الغربي تعتبر سوريا تهديدا مباشرا لأمن إسرائيل، خاصة بعد احتلال الجولان 1967، إذ تعيش سوريا حالة صراع مع الكيان الإسرائيلي حتى العام 2011، و في العام 2010، تم أقناع دول الخليج بانها محاصرة بهلال شيعي ممتد من ايران الى غاية لبنان، و التنبؤ بمحاولات من هذا الهلال بزعزعة استقرار أنظمتها، خاصة بعد التطورات في دولة البحرين شهر فيفري 2011، إضافة الى مجموعة التحديات التي شهدتها الرياض في وقت سابق من الحوثي في اليمن، فكل هذه المعطيات عززت الهواجس لدى الدول الخليجية، إذ ساد الاعتقاد حينها أن استهداف النظام السوري قدم نتائج مرضية لهذه الأطراف.[2]

وتتمثل العوامل الخارجية في:

أولا، موقع سوريا

تقع سوريا في قلب العالم العربي، و تعد اهم جسر رابط بين قارات أسيا و واربا من جهة واسيا و أفريقيا من جهة ثانية، هذا المتوقع منحها امتيازات فيما يخص مسارات التجارة الدولية بين هذه القارات، انطلاقا من ذلك تبذل الدول الغربية و على وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية قصارى جهدها من اجل السيطرة عليها بغية تامين ممرات خطوط الإمداد الطاقوية من منطقة الخليج نحو أوربا عبر المجال الأرضي السوري، و بالتالي الاستغناء عن الغاز الروسي، الأمر الآخر هو رغبتها لان تكون الموانئ السورية ممرا لسلعها نحو الدول الخليجية.[3]

ثانيا، خيار الأسد بمقاومة الكيان الصهيوني

تاريخيا، تبنت سوريا الأسد مواقف رافضة للاحتلال الصهيوني و لها عداءات تاريخية معه، حيث شهدت العقود الماضية حروبا ضده، كما أنها لطالمها تبنت نهجا عدائيا لهذا الكيان و لا تزال على إصرار بهذه المواقف في كل مناسبة، حيث جاء في احد خطابات الأسد الذي اتسم بالتحدي للكيان قائلا: هو يعرفون تماما كيف سيكون عليه الوضع في حال أساؤوا التقدير خصوصا أن هزيمة لبنان لا تزال عالقة في أذهانهم، كما شدد لغة الخطاب

[1] بوذن ، قاسمي ، **مرجع سابق**.

[2] Institute of peace &conflict studies , **op cit.**

[3] بن جدو ، الازمة السورية من الاحتجاج السلمي الى التدخل الخارجي، **مرجع سابق**.

في قمة الدوحة العام 2009 قائلا: أن العين بالعين و السن بالسن و البادئ اظلم، و أن ما اخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة".[1]

ويضيف إلى ذلك العوامل أثناء بداية الأزمة:[2]

أ. العوامل الإقليمية وتأجيج الأزمة

ساهم العامل الإقليمي بشكل كبير في تأجيج الأزمة، ويتمثل هذا العامل في الإمداد المالي والعسكري والإعلامي والفتاوى للثنائي القطري السعودي تحت عنوان الجهاد، فهذه الأفكار ترسخت بشكل كبير في العقود السابقة، إذ برزت تصريحات لسياسيين ومسؤولين من هذه البلدان تحريضية التي كان لها الأثر في تصاعد الاحتجاج في سوريا.

ب. الأعلام والبرمجة السياسية

تساهم الأداة الإعلامية في توجيه الراي العام والبرمجة السياسية للأفراد، وهكذا ساهمت وسائل الأعلام في إقناع الجماهير التي يسهل التأثير عليها وتوجيهها عبر المحتوى العدائي تجاه ممارسات النظام تجاه المحتجين، إذ عملت بعض القنوات التابعة لدول إقليمية على الهجوم على النظام السوري وتسييس الحقائق تنفيذا لأجندات دول إقليمية وغربية نتيجة تقاطع المصالح بينها.

ت. استغلال مفرزات الصراع

استغلت القوى الكـــبرى والغربـية تحديدا مفرزات الصراع بإثارة نقاشـــات تتعلق بمسائل حقوق الإنسان والهوية وغـيرها من الخطابات التي تخفي وراءها أجندات تجاه سوريا.

ما يمكن قوله أن الأوضاع الداخلية في سوريا اتسمت بالاستقرار و لم تكن هذه الظروف لتؤدي نحو انتفاضة ، بل كانت العوامل الخارجية اكثر تأثيرا لتحويل مسار الأزمة، إذ اتسمت العوامل الخارجية بالنشاط الكثيف ، إذ انطلقت الشرارة بمجموعة من الطلاب الذين تم احتجازهم بعد كتابتهم لرسوم و عبارات معادية للنظام، ما أدى الى قيام مظاهرة مطالبة بأطلاق سراحهم في مدينة درعا، إذ تمثلت المطالب الأساسية لهذه الحركة الاحتجاجية اطلاق سراح الأطفال المعتقلين، رفع حالة الطوارئ و الغاء قوانين نقل ملكية الأراضي*، و كان

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] الشاهر، تجليات الحرب على سوريا ،**مرجع سابق**، ص ص 88-89.

* ينص قانون الاراضي على الزامية الحصول على موافقة حكومية مسبقة لنقل الاراضي التي تكون في حدود عشر كيلومترات عن الحدود، الامر الذي الى الفساد و التاخير، لكن تقرر الغاء القانون في 2011/3/24.

تجاوب القيادة العليا التي شعرت بالصدمة، و اخذ الأمر يومين لمعالجة هذه المطالب ، كما أن تصاعد الاحتجاجات كان بفعل الدعم المالي من الخارج .[1] و هذا ما سيتم الإضاءة عليه اكثر لاحقا.

إن النظام السياسي القائم يتميز بخصائص تختلف عن بقية الأنظمة العربية التي شهدت الاحتجاجات الشعبية، و أولها، الهوة الاقتصادية بين الفئة الحاكمة و بقية الجماهير الشعبية من الطبقات الدنيا لم تكن واسعة كما هو الحال مع بقية الدول العربية، و هذا ما يفسر عدم فعالية معدلات الفقر و البطالة في إحداث تغيرات مفاجئة للنظام، كما ساهم الحزب البعثي في إذابة القومية و الاشتراكية داخل نسيج اجتماعي علماني، أين استطاعت مختلف الجماعات الدينية و الطائفية من التعايش ، إذ استطاعت عائلة الأسد بناء شبكة أمان سياسي قوي، بواسطة التحام قوي بين الجيش و النظام، و تمتين علاقاته بواسطة النقابات العمالية و التحالف مع القرى الريفية.[2]

ترى الباحثة أن الأزمة تتسم بالتعقيد الشديد لكنها تختلف مع الطروحات التي ترى بان الأزمة الراهنة في سوريا هي نتيجة العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كإحدى جوانب تفسير أسباب اندلاع الأزمة لكن الواقع اثبت العكس، إذ ترى الباحثة أن العوامل الخارجية ليس فقط مجرد عامل مساعد للازمة بل هي الأساس الذي تأسس عليه الصراع بين أطراف الأزمة.

المطلب الثالث: بداية الأزمة وانتشارها مناطقيا:

بناءا على ما ورد في نموذج الاحتجاج الجماهيري غير العنيف، فانه يمكن للاحتجاجات التي لا تتسم بالعنف أن تؤدي الى زعزعة استقرار الأنظمة الاستبدادية و بشكل سريع و اكثر فعالية، حتى في ظل عدم استجابة النظام لمطالب هذه الاحتجاجات و استخدام العنف ضدهم، حيث تؤكد الأدبيات في هذا الخصوص أن استخدام العنف من المحتمل أن يفضي الى نتائج عكسية، على اعتبار انه سوف يكون حافزا للتعبئة الواسعة للقوى المناهضة للنظام، و هذا الأمر سوف يؤدي الى تضييق الخناق على النظام من خلال فرض العقـــوبات الدولية من جهة و دعم المعارضة من جهة أخرى، و النقطة الأهم في كل ذلك هو إمكانية حصول انشقاقات و تصدعات على مستوى المؤسسة العسكرية و الأمنية، التي سوف لن تكون راضية على توظيف العنف ضد المتظاهرين، حيث يمكن أن يكون هذا التحليل جزءا من حسابات المحتجين في سوريا الذين تصاعد عددهم بشكل كبير.[3]

هناك شبه اتفاق على اعتبار تاريخ الخامس من مارس 2011 بداية للثورة السورية، حين بدأت مجموعة من الأشخاص أمام بوابة الجامع الأموي، ليزداد عدد الملتحقين بهذا التجمع للتحول الى تظاهرة جابت عدة مناطق كالحريقة، وسوق المحمدية ، حيث تعالت الهتافات على شكل "الله سورية حرية و بس" و "الشعب السوري ما

[1]Institute of peace &conflict studie , **op cit**.
[2] Carmen Rijnoveanu, Sertif Demir, **The impact of the Syria crisis on the global and reginal political dynamics**. Turk Dunyasi Dncelemenleri Dergisi8 journal of Turkish world studies, XIII/1(,2013), pp 55-77.
[3] Hinnebusch, **op cit** .

بينذل" و عبارة سلمية سلمية"، في مقابل ذلك تفاعل النظام مع هذه التظاهرة بمحاولة تفرقتها، ثم توالت التظاهرات التي ساهم في تنظيمها ناشطو الحريات و حقوق الإنسان، إضافة الى أهالي المعتقلين أمام وزارة الداخلية، حيث قامت القوات الأمنية بالتصدي لها و كذا اعتقال عدد منهم بتهم النيل من هيبة الدولة.[1] و كانت انطلاق الشرارة من محافظة درعا ليزيد انتشارها مناطقيا الى عدة مدن و محافظات أخرى.

الفرع الأول: انتفاضة درعا، انطلاق الشرارة

مدينة درعا الواقعة على الحدود الأردنية السورية جنوبا، كانت المسرح الأول للمواجهة بين الحركة الاحتجاجية و القوات النظامية في نفس شهر بداية الانتفاضة السورية، ما أدى الى انتشار شرارتها الى باقي مناطق سوريا، حيث قرر النظام احتواء الاحتجاجات عبر الأداة الأمنية بعد قيام المتحججين بتدمير و حرق المباني الحكومية إذ هاجم معقل الاحتجاجات ، مسجد العمري و اسفر الهجوم الذي قاده ماهر الأسد شقيق الرئيس بشار الأسد قائد الفرقة المدرعة الرابعة الى مقتل خمسة عشر شخص، و أدت الاستجابة السريعة الى تقليص الاحتجاجات لاحقا، باعتبارها نموذجا لأسلوب تعامل النظام مع الاحتجاجات الكبرى.[2]

لم تتشذ مدينة درعا عن بقية المحافظات السورية التي بدأت حالة غير مســـــبوقة من النقاش السياسي، و في مواضيع شتى تتعلق بمسائل تخص الإصلاح و الديمقراطية و تجاوز النقاش الى إمكانية قيام ثورة في سوريا و هذا بعد نجاح الثورات في عدة دول عربية،[3] في ذات الوقت قام ناشطون بتاريخ 12مارس 2011 بتدوين شعارات تحريضية على جدران المدارس و الأماكن العامة، و على اثر ذلك قام جهاز الأمن السياسي باعتقال 70 مشتبها فيه، ليطلق سراح اغلبهم و يبقي على 15 موقوفا كان اغلبهم من فئة الأطفال دون سن 15سنة ، فما كان من أعيان و شيوخ المنطقة إلا التوجه الى رئيس فرع الأمن السياسي للتدخل على الطريقة العشائرية أو ما يطلق عليها بطريقة الدخيل(حيث وضع كل واحد منهم حطته و عقاله على الطاولة، و تعني قواعد هذه الطريقة وفق الأعراف~ ضرورة مراعاة طلب الدخيل ، و الاستجابة لها بكلمة "ابشر") ، لكن على عكس المتعارف عليه فان رئيس المكتب امر برمي هذه العقالات في سلة المهملات، ليرد الأعيان عليه بكلمة "خسئت". ليـــــــحول أعوان ووجهاء درعا الذين تعرضوا للإهانة يوم الجمعة 18مارس الى ما عرف بجمعة الفزعة، واتخذ هذا المسمى المنحى المحلي لحركية الحشد والدعم العشائري والمناطقي.[4]

---

[1] فواز حداد، **"الثورة السورية: الايام الاولى من يوم الغضب الى يوم الحسم"**، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات, العدد 2، (الدوحة:31 ماي2013)، ص ص 133-144.

[2] Joseph Holliday, **The struggle for Syria in 2011: an operational and regional analysis**, The intitute for the study war,(december2011)pp1-30.

[3] بشارة، سورية درب الالام، **مرجع سابق**،ص 83.

[4] باروت محمد جمال، **العقد الاخير من تاريخ سوريا، جدلية الجمود و الإصلاح**،(الدوحة: المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات،2012)، ص ص183-185.

" تتسم ديناميكية الفزعة – بطبيعتها– بكونها دينامية تعبوية، وقد توجه المتظاهرون في ضوء هذه الدينامية، وفي مقدمتهم أهالي الأطفال الموقوفين، الى الجامع العمري، وهو يستصرخون "وينكم يا أهل الفزعة" ويهتفون "الله سورية حرية وبس"، وتوجهوا نحو فرع الأمن السياسي لحرقه،" لتتحول الحركات العفوية الى انتفاضة واضطرابات".[1]

أمام سيل التدفقات البشرية انهارت القوة الأمنية، ما استدعى التحاق قوة إضافية حيث حطت أربع مروحيات على متنها جنود متخصصين في مكافحة الإرهاب، حيث تم إطلاق النار على المتظاهرين الغاضين ما أدى الى سقوط قتلى وجرحى الذين تم إسعافهم في الجامع العمري الذي تحول الى مشفى ميداني لتقديم الإسعافات للمصابين، في هذا الوقت تم أرسال وفد أمنى رفيع المستوى للمنطقة، يترأسه رئيس مكتب الأمن القومي اللواء **هشام اختيار**، والذي عرف بقدرته على إدارة الأزمات.[2]

تعامل النظام مع الأحداث بازدواجية حيث تراوح بين الحل الأمني بطريقة استخدام القوة لفض الاحتجاجات والحل السياسي من خلال استخدام "القوة الناعمة "، وقد انتهى اللقاء الذي جمع اللواء **هشام اختيار** ووجهاء درعا على مجموعة من المطالب التي انتظر المتظاهرون تنفيذها، إلا أن مجموعة من الملثمين أطلقوا النار على المتظاهرين بعد ساعات فقط من هذا الاتفاق.[3]

وجهت الرواية الرسمية أصابع الاتهام الى ما أسمتهم بعض المندسين بين المتظاهرين بأحداث الفوضى و الشغب و الحاق الضرر بالممتلكات العامة و الخاصة، ثم زادت حدة اللهجة باعتبارهم "طرف ثالث مسلح"، أما المتظاهرين و في اليوم التالي و خلال تشييع الضحايا رددوا هتافات تصف النظام بالخيـــانة و تطالب بالحرية، و قد قامت قوات الأمن باستخدام الغاز المسيل للدموع لتفريقهم ، لكن المظاهرات استمرت من أمام الجامع العمري حتى يوم الجمعة 18مارس2011، الذي اطلق عليه اسم "جمعة الغضب" ، و هكذا تكررت الصدامات بين المتظاهرين و القوات الأمنية حيث لقي اربع أشخاص مصرع نتيجة لذلك ليتم تشيعهم في اليوم الموالي بحضور ما يقارب خمسة آلاف شخص، و قد رفعوا شعارات مناهضة للنظام، ثم تطورت حركة الاحتجاجات بسرعة شديدة حيث اتخذ منحى اضطرابات و أعمال شغب و تجلى ذلك في أحراق مبنى قصر العدالة و تحطيم نصب الرئيس السابق حافظ الأسد و أحراق السيارات و إضرام النيران في مبان حكومية.[4]

الفرع الثاني: المدن الكبرى

حماة:

[1] **المرجع نفسه**،ص185.
[2] **المرجع نفسه**،ص ص185-186.
[3] **المرجع نفسه**،ص187.
[4] **المرجع نفسه**، ص ص 188- 189.

كان انخراط حماه في الثورة السورية في جمعة العزة بتاريخ 25مارس2011 بوتيرة ضعيفة حيث بلغ عدد المشاركين في البداية ما بين500 الى 1000 متظاهر، واستمر العدد في الاطار المحدود 2500الى 3000 متظاهر حتى جمعة الصمود في 8افريل2011، لتزداد تدريجيا في جمعة الإصرار 15افريل2011، و تضاعف أعداد المحتجين في جمعة أطفال الحرية جوان 2011، حيث شهدت تظاهرتان واحدة في منطقة الحاضر و التي ضمت حوالي100000 متظاهر توجهوا نحو ساحة العاصي، فيما شهدت تظاهرة ثانية في منطقة السوق نزلة الجزدان ، و التي ضمت 50000 متظاهر توجهت التظاهرتين نحو ساحة العاصي لكن قوات الأمن اعترضت التظاهرة الأولى و قتل حوال 150 متظاهر، و شكلت الحادثة منعطفا لخروج جميع سكان المدينة واستمر الاعتصام في ساحة العاصي و بأعداد هائلة الى غاية دخول الجيش السوري حماه في أوت 2011.[1]

لم تكن حماه مركزا مهما بالنسبة الى المعارضة الى غاية جوان 2011، لكن حجم التظاهرات في شهر جوان شكل قلقا للنظام، إذ أن دخول مدينة حماه المتأخر في الاحتجاجات له مبرراته حيث أن أخر مواجهة لحماه مع النظام كانت العام 1982، أثناء انتفاضة الإخوان المسلمين، لكن تضاعفت أعداد المحتجين فيما بعد و اصفرت المواجهات عن سقوط 28 شخصا، و بعد سيطرة عسكرية على المدينة تقرر سحب القوات النظامية أواخر شهر جوان مع بقاء الدبابات خارج وسط المدينة لمدة شهر حيث انهى النظام جميع العمليات الكبرى في كامل التراب السوري، لكن المعارضة استغلت هذا التراجع و توقف عمليات النظام بتصعيد الاحتجاجات ما اعطى إشارة للحكومة بمعاودة استمرار الانتشار الأمني، و هو الحدث الذي له أهميته في فهم مسار الأزمة السورية و تعاطي النظام السوري مع هذه الاحتجاجات المتصاعدة.[2]

دير الزور: فاعلية المجموعات الشبابية ضد التهميش

بداية لابد من الإشارة الى أن مدينة دير الزور في بداية الحراك قد شهدت مسيرات وبكثافة قوية تأييدا للنظام مقابل تظاهرات ضئيلة العدد مناوئة للنظام، واللحاق بالحركات الاحتجاجية كان منذ جمعة العزة بتاريخ 25مارس2011، واقتصرت على عشرات الشباب المتضامنين مع درعا، وظلت على حالها من حيث محدودية العدد طيلة الشهر الأول من عمر الاحتجاجات في سوريا.

إدلب

سراقب أولى مدن إدلب التي التحقت بموجة الاحتجاجات التي بدأت بتجمع عشرات الشبان بعد أداء صلاة الجمعة بتاريخ 25مارس 2011 ، و ما يمكن الإشارة له أنها على غرار المدن اتسمت بمحدودية المشاركة الشعبية في بدايتها ثم اتساعها تدريجيا بعد قيام بعض الشباب بتأطيرها من خلال مجموعات متنقلة تكثف نشاطاتها أيام الجمعة من كل أسبوع انطلاقا من المساجد، و بدا الاتساع في رقعة الاحتجاجات مع جمعة الشهداء 1افريل2011،

[1] بشارة، سوريا درب الالام،**مرجع سابق**، ص ص135-142.

[2]Look: Joseph Holliday, **op cit**.

و اتصفت تظاهرة كفر نبل بانها اكبر تظاهرة بعدد 1000شخص ، و قد اشتهرت منطقة كفر الشيخ برسوماتها الكاريكاتورية و شعاراتها التي عكست الوعي السياسي لمنظمي هذه التظاهرات، وهكذا انتشرت مساحة الاحتجاجات اكثر في بقية المناطق المجاورة.[1]

جسر الشاغور (في إدلب) وعسكرة الثورة:

"عرفت جسر الشاغور إعلاميا و سياسيا باعتبارها مدينة نقلت الثورة السورية من السلمية الى العسكرة، أكان ذلك بالهجوم على مقرات الأمنية فيها أم من خلال إعلان المقدم حسين هرموش انشقاقه على الجـــيش، و تشكيل الضباط الأحرار فيها، أو مسالة اللاجئين التي ظهرت بعد المواجهات العسكرية فيها".[2] حيث بدا التمرد المسلح في مدينة إدلب الشمالية، و هي منطقة تعيش فيها أغلبية سنية، حيث تم قتل عدد كبير من القوات النظامية من طرف بعض المسلحين و منشقين من قوات النظام في الشاغور في أول تمرد مسلح ضد النظام، و يمثل هذا التمرد المسلح نقطة التحول الأساسية في مجريات الأحداث في سوريا.[3]

الفرع الثالث: المدن المليونية

دمشق:

منذ الأسابيع الأولى للثورة، تم رصد محاولات بعض الشباب خاصة من الطبقة الوسطى و بعض المثقفين، و كذا طلبة الجامعات من اجل تنظيم المظاهرات في العاصمة السورية دمشق ، و رغم نجاحهم في تنظيم اعتصامات قصيرة ، لكن و بفعل كثافة الانتشار الأمني كانت الاعتصامات في ساحات العاصمة يعد شبه مستحيل، ما جعل هذه الجماعات تتجه نحو تغيير مواقعها باتجاه الأحياء التي توصف تاريخيا بانها معارضة للنظام، و أهمها ساحة الميدان التي احتضنت هذه الاحتجاجات، و حتى في الأحياء التي يصعب على القوات الأمنية اقتحامها، ساهم هذا الحضور الأمني و كثافته في عدم فعالية هذه الحركات الاحتجاجية و حصرها في مجال ضيق حتى يمنع انتشارها، و اتسمت هذه الاحتجاجات بانها كانت متقطعة، و أهمها ، احتجاجات مسجد الرفاعي بتاريخ27اوت2011، و تظاهرة المرة، و أضراب دمشق 25ماي2012 ، واستمرت الاحتجاجات في التصاعد حتى بداية ما عرف باسم «معركة تحرير دمشق" التي تم الترويج لها من قبل بعض من المعارضين في الخارج و القنوات الداعمة للثورة.[4]

لم تتمكن القوة الاحتجاجية من السيطرة على المباني الحكومية رغم كثافة الاحتجاجات ويعود السبب في ذلك الى كثافة التواجد الأمني في العاصمة دمشق، كما استمرت شرائح واسعة في العاصمة على دعم النظام ما

[1] بشارة، سوريا درب الالام، **مرجع سابق**، ص ص153~154.
[2] **المرجع نفسه**.،ص159.
[3] : Joseph Holliday, , **op cit**.
[4] بشارة، سورية درب الالام نحو الحرية، **مرجع سابق**، ص ص173~176.

أدى الى التقليل من الاحتجاجات رغم وجود بعض الاعتقالات هناك، لكن الاحتجاجات في ضواحي العاصمة ازدادت مع حلول شهر افريل، ما أدى الى استخدام العنف في هذه المناطق– إحياء معظمـــــية الشام وزملكا ودوما– ثم بدأت حملة اعتقالات واسعة حتى داخل المدينة.[1]

حلب: التردد والتوجس

بدأ الحراك في محافظة حلب من الريف حيث حاول مجموعة من الشباب تنظيم تظاهرات في إحياء عدة في حلب لكن محاولتهم باءت بالفشل لعدم تجاوب الحلبيين لهذه النداءات ما سهل عملية قمعها من طرف القوات النظامية بسهولة، و هذا لم يمنع من قيام العديد من المحاولات و التي ابرزها "بركان حلب" بتاريخ 30 جوان 2011، لكن و بعد العمليات العسكرية و سقوط العديد من الضحايا في أوت 2011 في الريف الدمشقي، بدأت الهبات التضامنية مع الضحايا ضد النظام، و بدأت الاحتجاجات بالتصاعد حتى بلغت ذروتها في بداية عام 2012، و تم ترديد شعارات تؤكد التحاق حلب بالثورة.2

في رمزية المسجد ويوم الجمعة

" أصبح يوم الجمعة ذو دلالة رمزية في ديناميكية الاحتجاجات في سوريا منذ جمعة الغضب (29افريل2011)، كما اعتبرت المساجد منبر انطلاق التظاهرات، إذ اعتبرت عملية اقتحام الجامع العمري بدرعا نقطة تحول في المشهد الدراماتيكي للثورة لتزداد انتشارا الى مناطق أخرى و بذلك اتسعت الرقعة المجالية لحركة الاحتجاجات في جمعة العزة حيث تضاعف عدد المشاركة البشرية و شدتها.3 "من المؤكد أن الجامع أدى دورا محوريا في تجميع هذه التظاهرات السلمية ولا سيما في المدن الكبرى، فقد استخدمت المساجد نقطة انطلاق للتظاهرات اكثر من دورها التوجيهي."[4]

أن الملاحظ أن الاحتجاجات في سوريا بدأت بشكل محتشم، لكنها سرعان ما اتسع نطاق الاحتجاجات جغرافيا بشكل تدريجي لتمتد الى مختلف المدن والمحافظات، إذ تطورت هذه الاحتجاجات على مراحل ما جعلها تتسم بالطابع الوطني خلال وقت وجيز ، وتصبح بذلك جزءا من موجة الحراك العربي التي اجتاحت الشرق الأوسط.

[1] Joseph Holliday, , **op cit.**

[2] بشارة، سوريا درب الالام، **مرجع سابق**،ص ص181-182.

[3] باروت، **مرجع سابق** ،ص ص206~207.

[4] رضوان زيادة ، **"لماذا تحولت الثورة السوريةالى العنف؟"**، سياسات عربية، العدد 18 ،(جانفي 2012)، ص57-58.

الفرع الرابع: تطور الأزمة السورية ومسارها:

شهدت الأزمة السورية المراحل التي تمر بها الأزمات الدولية كافة، بدءا بمرحلة الإنذار المبكر، ومرحلة النشوء والتبلور، ثم مرحلة النمو والصعود والانتشار، وصولا الى مرحلة رسوخ الأزمة، حيث أعقب هذه المراحل سعي القيادة السياسية السورية الى إيجاد الحلول وإدارة الأزمة.[1]

أولا، المرحلة الأولى (مرحلة الميلاد) :15مارس2011 الى 3جوان2011

بدأت المظاهرات في سوريا بتاريخ 15مارس 2011 التي كانـــــــت تحمل مطالب الحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية، وحتى المشاركة في القرار السياسي وإنهاء الفساد، وتقويض القبضة الحديدية لأجهزة الأمن، لكن تعـــــــامل النظام مع هذه الاحتجاجات على أنها جماهيرية ولا يمكن مقارنتها بأحداث تونس ومصر واعتمد في تجاوبه مع هذه الاحتجاجات وفق الخطة التالية:[2]

-الاعتراف بضرورة الإصلاح وفي مختلف المجالات.
-التأكيد على أن من يقود الاحتجاجات هو مجموعات إرهابية.

وتنقسم هذه المرحلة الى فترتين حاسمتين:[3]

1. الدعوات للتضامن مع الثورة العربية

بتاريخ 5 من فيفري 2011 , تعالت الدعوات عبر موقع فايسبوك من اجل التضامن مع ثورة 25 جانفي المصرية، وفي تاريخ 22 فيفري بدأ توافد العشرات واعتصموا أمام السفارة الليبية تعبيرا عن تضامنهم مع إخوانهم الثوار في ليبيا، وتوالت الدعوات ولكن هذه المرة تعبيرا عن رفضهم للأوضاع في البلاد حيث أطلقت مجموعة مجهولة الهوية وعبر موقع فايسبوك الى يوم " غضب سوري «، حيث شكل هذا الحدث بداية الشرارة في الأحداث داخل سوريا التي بدأ فعليا في شهر مارس 2001.

ونظرا لذلك القى الرئيس بشار الأسد خطابه في 23 فيفري الذي تضمن مجموعة من الإصلاحات.

2. سقوط ضحايا وتبادل الاتهامات:

بدأ الحديث عن سقوط ضحايا في صفـــوف المتظاهرين فيما اتفق على تسميته بـ" الجمعة العظيمة " , و بينما حاولت الحكومة السورية إثبات و بمقاطع مصورة التقطتها عدسات الإعلام على وجود مسلحين مندسين بين المتظاهرين و يطلقون النار عليهم , ما دفع بأعوان الأمن و الشرطة الى التدخل لحماية المتظاهرين بهدف

[1] الشاهر،تجليات الحرب على سوريا ، **مرجع سابق** ، ص77.
[2] الوليد ابو حنيفة، **الثورة السورية ، الجذور و الاسباب و الفواعل و الادوار**،(الأردن:مركز الكتاب الاكاديمي 2021)، ص19.
[3] الشاهر،تجليات الحرب على سوريا، **مرجع سابق**، ص77.

تامين المظاهرات , بينما في الجهة الأخرى تعالت أصوات المعارضة لوسائل الإعلام عن سقوط ضحايا , و هكذا تطورت الأحداث الى اعتصامات مفتوحة لكن بأعداد محدودة في مدن عديدة , لكنها لم تخلو من مواجهات مسلحة نسبت الى جهات مجهولة.

وعلى الرغم من ذلك فان القيادة السورية قد مضت في نهجها الإصلاحي من خلال إصدار الرئيس مرسوم التعددية الحزبية في 4 أوت 2011 كما تعهد بأجراء انتخابات قبل حلول العام 2012.

ثانيا، المرحلة الثانية (مرحلة النمو والانتشار):3جوان 2011 الى 29جويلية 2011

بدأت مع عملية الانشقاقات في الجيش السوري حيث تم الإعلان عن إنشاء الجيش الحر بقيادة المنشق رياض الأسعد، وهي النقطة التي تحول فيها الصراع بين طرفين مسلحين بتبادل الهجوم، حيث اتجهت المعارضة الى الدفع لتدويل الأزمة من خلال لجوئها الى المنابر الإقليمية والدولية بهدف حشد الدعم الخارجي لممارسة ضغوط على النظام، وهكذا بدأت الأزمة تتجه نحو تدويل الملف السوري.[1]

الانشقاق وعسكرة الثورة

ظهرت حركة الانشقاقات من الجيش حيث تشكلت " حركة الضباط الأحرار" و " الجيش السوري الحر " الذي ضم بداية عناصر مسلحة، ومنذ بداية عام 2011 انتظم في العمل المسلح كتائب عديدة، وفي منتصف العام 2012 تدعم الجهة العسكرية بفصيل جديد وهو السلفية الجهادية ممثلة في كتيبة " شهداء اليرموك " بقيادة أبو علي البريدي، مقاتل سابق في العراق، وقد تميزوا باختلاف الرؤية والأسلوب مع المجالس العسكرية الحديثة التابعة للجيش الحر " حيث أنشأوا المحاكم الشرعية الخاصة.[2]

1. **بداية التسلح:**

ظهرت بوادر التسلح في الثورة السورية منذ الأشهر الأولى للاحتجاجات , بيد أن هذا لم يعلن عسكريا على الأطلاق , فطابع التسلح كان في البداية بدائيا تقليديا متولدا من واقع البنـــى الاجتماعـــية العشائرية و التقليدية التي في إطارها جرى حمل السلاح الموجودة في المنازل باعتباره جزءا من الواقع الاجتماعي القائم في الأوساط العشائرية , و كذلك في الريف و الحالات العشائرية في المدن الجهوية و الحدودية بشكل خاص و كانت ردة الفعل دفاعية و مشروعة من النواحي كافة , إذ كانت دفاعا عن النفس في مواجهة ميليشيات الشبيحة و رجال الأمن الذين هم فوق أي قصاص أو محاسبة.[3]

[1] الوالد بن حنيفة، الثورةالسورية،الجذور و الاسباب و الفواعل ،**مرجع سابق**، ص 20.
[2] وحدة دراسة السياسات, **"درعا من الثورة الى حد الاحتواء"**، مركز حرمون للدراسات المعاصرة،(23جويلية 2018)، ص ص 1-16.
[3] بشارة، الثورة المسلحة خيار النظام: سوريا درب الالام، **مرجع سابق**،ص 191.

طغى هذا الشكل من التسلح البسيط خلال المرحلة الأولى من عمر الثورة السورية، في تلك المرحلة كانت ظاهرة حمل السلاح فردية و أهلية , و السلاح متوافر في المجتمع السوري , و استخدم أحيانا في نزاعات أهلية , لكن في مرحلة لاحقة من عمر الثورة ستشكل هذه البلدات و الأحياء معاقل للمعارضة المسلحة و الجيش الحر الذي سوف يسيطر على أحياء في حمص القديمة لتتحول المدينة الى صراع عسكري دائم بين قوات الجيش النظامي على مدار أشهر طويلة من الثورة ما أدى الى نزوح جماعي منها , و دمار شبه كامل لمعظم الأحياء القديمة الحميدية و القصور و جورة الشباح و الخالدية و باب السباع و باب الدريب) , و بطريقة مشابهة لما جرى في حمص جرت عملية **التسلح الدفاعي** في بعض مدن الغوطة الشرقية في ريف دمشق و ريف حماة و إدلب مع بعض الفوارق في العامل الاجتماعي و السياسي المحفز للتسلح و تقسيماته دينيا و عشائريا و تنظيميا و حركيا.[1]

2. الانشقاقات والتسلح في الثورة:

تزايدت الرغبة في حمل السلام لدى المتظاهرين المدنيين بالتزامن مع حركة انشقاق الضباط عن الجيش العربي السوري، إذ شكلت حادثة الهجوم على المراكز الأمنية في المنطقة المسماة جسر الشاغور بداية شهر جويلية 2011، البداية الأولى للظاهرة المسلحة في الحراك السوري كظاهرة هجومية، و اصبح الفعل المسلح ذو طابع انتقامي و ليس دفاعي، و أصبحت الحادثة نقطة مفصلية في تاريخ الثورة السورية، إذ بدأت الحركة الانشقاقية مع إعلان المقدم حسين مويش على تشكيل ما يسمى " لواء الضباط الأحرار" بتاريخ التاسع من جوان 2011، من اجل مواجهة الجيش النظامي. ثم توسعت الانشقاقات انطلاقا من الفضاءات الافتراضية والوسائل الإعلامية التي اتخذتها منابر للتعريف بتشكيلاتها المسلحة، وبالنظر الى ذلك تصاعدت الدعوات من قبل شخصيات المعارضة للتوجه الى حمل السلاح من اجل حماية الاحتجاجات السلمية، وفي ظل هذه الظروف أعلن العقيد رياض الأسعد عن تشكيل الجيش السوري الحر بتاريخ 29جويلية 2011، باعتباره تشكيل عسكري يضم الضباط المنشقين عن الجيش العربي السوري وظيفته حماية المظاهرات السلمية.[2]

يعتبر منتصف شهر جانفي العام 2012، على انه العسكرة للثورة السورية، انطلاقا من حالة الإعجاب التي حظيها الكفاح المسلح بالزبداني فقد اعتبر نموذجا يراد تعميمه، لأنه حقق انتصارا ساحقا على الجيش النظامي عبر عقد اتفاق بين الطرفين يقضي بعدم دخول الجيش النظامي للمدينة مقابل وقف الهجمات على الحواجز العسكرية للجيش، و هكذا سادت قناعة أن النضال المسلح الذي انطلق كرد فعل للدفاع عن النفس يمكن أن يتحول الى استراتيجية، و هذا ما تم استغلاله من اجل تسليح الجيش السوري الحر، و ترافق ذلك مع بروز مزاج سياسي يتناغم مع فكرة "عسكرة الثورة"، و هكذا تسارعت تجليات الطابع العسكري للثورة، و انتشرت ظاهرة المدن المحررة مثلا في جي بابا عمرو في حمص، و دوما في ريف دمشق. كما ساهمت هذه الخطوة في الدعم العسكري

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 195-196.
[2] **المرجع نفسه**،ص ص191-198.

للثورة في توجيه المسار المسلح للثورة من النمط الدفاعي للحفاظ على ديمومة الثورة الى فرض امر الواقع يكون فيه النظام مضطرا للانسحاب من بعض الأقاليم مثل إدلب، حلب، حمص، دير الزور وريف دمشق، فمعظم هذه المناطق أصبحت مراكز عمليات للمعارضة ذات الطابع العسكري ثم تطورت الى المجالس العسكرية.[1]

1. التصعيد في أروقة المنظمات الإقليمية والدولية

أ. التصعيد الدولي:

بتاريخ 9 أوت 2011, أعلنت كل من السعودية والكويت والبحرين سحب سفرائها من دمشق ' كما دعا الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز الى البدء بالإصلاحات فورا، كما أصدرت جامعة الدول العربية في نفس اليوم بيان دعت فيه النظام السوري الى وقف العنف ضد المحتجين.[2]

وفي 17 أوت من العام نفسه، قامت هيئة الأمم المتحدة بسحب عدد من موظفيها في سوريا، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقييد حركة الدبلوماسيين على ترابها، كما تقدمت تونس باستدعاء السفير السوري لديها، ليأخذ الخطاب الدولي تجاه النظام منعطفا مغايرا تمـثل في إعلان الولايات المتـــحدة الأمريكية وحلفائها كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وحتى الاتحاد الأوربي، بفقدان الرئيس بشار الأسد شرعيته مطالبة بالتنحي الفوري.[3]

ب. التصعيد في أروقة المنظمات الدولية:[4]

- بتاريخ 4 أكتوبر 2011 حاولت دول غربية متمثلة في فرنسا وبريطانيا وألمانيا إضافة الى البرتغال طرح مشروع قرار إدانة النظام السوري باعتباره نظام يقمع الاحتجاجات السلمية ويطالبه بوقف الانتهاكات والبدء بإصلاحات سياسية فورية، لكنها لم تستطع تحقيق ذلك بسبب الفيتو الروسي والصيني ضد المشروع.
- تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية بتاريخ 16 نوفمبر 2011, مطالبة سوريا بتوقيع بروتوكول إرسال المراقبين لرصد الحقائق على الميدان في مدة أقصاها ثلاث أيام، لكن الحكومة السورية رفضت التوقيع عليه، لتباشر الجامعة فرض عقوبات اقتصادية على سوريا، كان تأثيرها شديد على الشعب السوري بشكل مباشر، لتقوم الجامعة العربية بتمديد مهلة حتى موافقة الحكومة السورية التي وقعت عليه أخيرا في 09ديسمبر 2011, وبتاريخ 22 من نفس الشهر وصلت البعثة الى سوريا والتي شكلت من مئتي مراقب.
- بتاريخ 22 جانفي 2012 , وأثناء اجتماع وزراء الخارجية العرب بالقاهرة لبحث سبل الحل للازمة، طرحت قطر اقتراحا بإرسال قوة عربية الى سوريا، لتضيف عليه اقتراح إحالة الملف سوري الى مجلس الأمن

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 200.
[2] الشاهر , تجليات الحرب في سوريا , **مرجع سابق**، ص 78.
[3] **المرجع نفسه**.
[4] **المرجع نفسه**.

الدولي.[1] حيث قال الشيخ تميم حمد أل ثاني " أن على مجلس الأمن مسؤولية تاريخية لوقف القتل الهمجي للسوريين "[2]

توالت مبادرات الجامعة العربية لحل الأزمة إذ طرحت الجامعة مبادرة جديدة من خلال القرار رقم 7444, حيث تضمن عناصر الخطة العربية لحل الأزمة السورية " الصادر بتاريخ 22 جانفي، حيث دعا الى بداية حوار جاد يجمع الحكومة السورية وجميع تشكيلات المعارضة على أن يتم ذلك في حد أقصاها أسبوعين من تاريخ طرح القرار.[3]

ثالثا، المرحلة الثالثة (مرحلة النضج): بعد 13 سبتمبر 2011...تحول الأزمة من داخلية الى دولية:

" تحولت الأزمة في هذه المرحلة الى حرب إقليمية ودولية بالوكـالة بين معسكرين أحدهما داعم للنظام وأخر للقوى المعارضة ". 4 فالمعسكر الأول ضم كل من إيران وروسيا والصين والجماعات الشعبية في المنطقة –حزب الله–, فيلق الأفغانيين الفاطميين، فيلق أبو الفضل العباسي العراقي، فصائل أهل الحق العراقي بينما المعسكر الموالي للثورة تمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ودول الخليج.[5]

أ. الثورة واستدعاء الخارج:

المعارضة السورية رغم افتقارها الى التنظيم لكن دعواتها الى التدخل الخارجي كانت مبكرة بداية من اجل وقف عنف النظام، ثم إسقاط نظام الحكم ثانيا، على اعتبار ضعفها وعدم قدرتها على مواجهة النظام الذي يملك كافة أنواع السلاح والتنظيم الهيكلي للجيش ما يعني عجزها عن تغيير النظام من دون تدخل خارجي سواء بشكل مباشر (الحالة الليبية)، أو من خلال الدعم السياسي والمالي وحتى العسكري.[6]

وتم تدويل الأزمة منذ الشهر الخامس، ظهرت أولا من خلال حرب وكالة التي تورطت فيها كل الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة (تركيا، إيران، السعودية، قطر، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها)، ثم تطور الوضع الى أن وصل مرحلة التدخل العسكري المباشر، عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتشكيل تحالف

---

[1] **المرجع نفسه**.

[2] الجزيرة نت, **امير قطر: على مجلس الامن وقف قتل الهمجي للسوريين**، تاريخ الاطلاع: 2022/6/30. على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/2016/9/20/%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1-%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AA%D9%84

[3] الجزيرة نت , **المبادرات العربية الجديدة بشان سوريا**, 2012/01/23 ، تاريخ الاطلاع: 2022/6/30، على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/2012/1/23/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

[4] الوليد ابو جنيفة، الثورة السورية , الجذور,الأسباب , الفواعل و الادوار, **مرجع سابق**، ص ص 20-21.

[5] **المرجع نفسه**.

[6] قبلان مروان , **"الثورة و الصراع على سوريا: تداعيات الفشل في ادارة لعبة التوازنات الإقليمية"**، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، العدد 18، (جانفي 2016)، ص ص 64-76.

دولي لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في سورية والعراق في سبتمبر 2014 , ثم التدخل العسكري الروسي لمصلحة النظام في سبتمبر 1.2015

بالمحصلة، تداخلت عوامل عديدة في تحول الأزمة السورية من ثورة شعبية سلمية داخلية الى ازمه دولية، فنجد على المستوى الداخلي طبيعة النظام السياسي ووضع المعارضة السورية، طبيعة البنية الاجتماعية والدينية والثقافية المتنوعة، أما على المستوى الإقليمي فان عامل التوازنات السياسية العربية والإقليمية وأخيرا على المستوى الدولي فان الاعتبارات الاستراتيجية المرتبطة بحسابات المصالح والنفوذ ساهمـــــت في تدويل الأزمة وإطالة أمدها.[2]

ب. التجاذبات الخارجية للملف السوري:

تنحو الثورات، خصوصا في الدول التي تحظى بمكانة استراتيجية وموقع جغرافي مميز، الى اجتذاب التدخلات الخارجية، والتي تتحول في بعض الحالات الى نزاع إقليمي وأحيانا دولي.[3] وهذا ما ينطبق على الحالة السورية.

و تختلف أسباب التدخل في الثورات على نحوين هجومي أو دفاعي بينما ينبع السلوك الدفاعي من مخاوف دول الجوار من تأثير هذه الثورات على أوضاعها الداخلية خاصة في ظل ثورة المعلومات، و اكثر مخاوف هذه الدول يتمثل في انتقال الاضطرابات اليها أو التخوف من انهيار هذه الدول ما يشكل تهديدا على تماسك دول الجوار و يزداد التهديد حدة بوجود أقليات على أراضيها , أو التخوف من تزايد الأعباء الاقـــتصادية و الأمنية بفعل حركة المهاجرين نحوها , أما السلوك الهجومي فيتمثل في رغبة و سعي دول الجوار في استغلال هشاشة الأوضاع بداخل هذه الدول من اجل ملء الفراغ الناتج عن ضعف السلطة المركزية فيه, أو لوجود أطماع، إذ تتعدد دوافع هذا السلوك فقد يكون ترجمة لأطماع في ضم أراضيها , أو حتى إقامة نظام مؤيد لها , أو بهدف منع التحول في توجهات سياستها الخارجية و أخيرا محاولة تغيير في حالة التوازن القوى القائم، في الحالة السورية أن التدخل الخارجي كان لعدة عوامل إذ تم استدعاؤه و بصفة صريحة من طرف اطراف الصراع , ضمن جهة : فشل النظام في الاستجابة للمطالب الجماهرية , و المعارضة التي برزت في دعواتها لإصلاحات , ما استدعى الى تبرير التدخل الخارجي.[4]

أمام تمسك بشار الأسد بالسلطة وعجزه عن تحقيق ذلك بالقدرات الذاتية أدى ذلك الى تبلور تحالف خارجي يسعى لصالح ذلك يتمثل في المحور الروسي الصيني الإيراني، ونظرا لتباين الأهداف والرؤى فقد تشكل بالمقابل

---

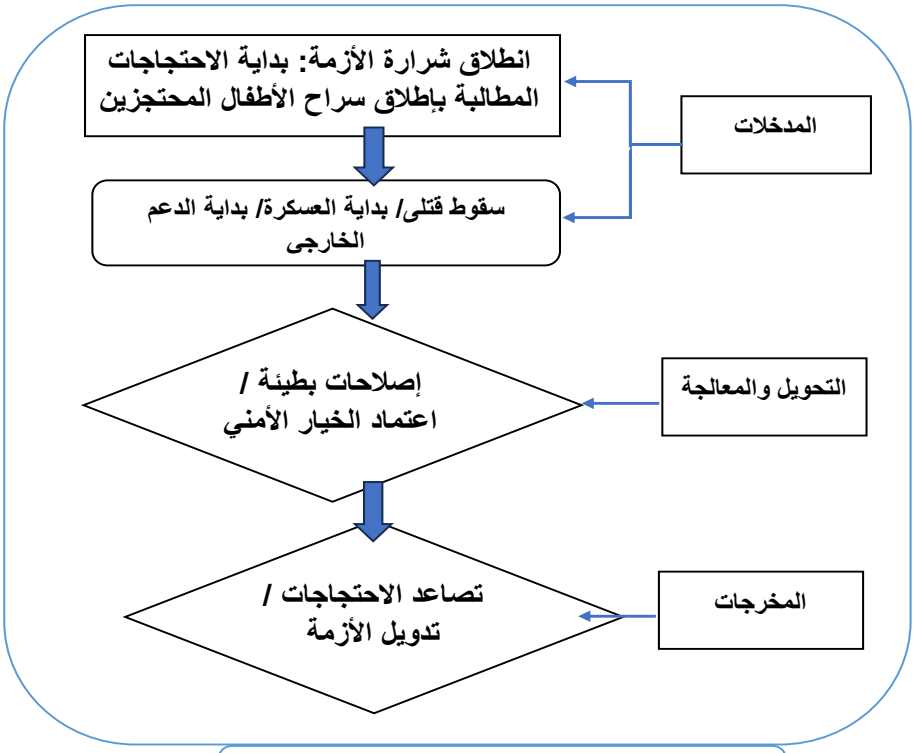
[1] **المرجع نفسه.**

[2] يوسف احمد نيفين مسعد، **حال الامة العربية مستقبل التغيير في الوطن العربي :مخاطر مداهمة**، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،2012)، ص ص 199-201.

[3] مروان قبلان، الثورة و الصراع على سوريا : تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية، **مرجع سابق.**

[4] **المرجع نفسه.**

تيار مضاد وهو المحور الأمريكي الأوربي التركي وبعض الدول العربية، وأمام فشل المحاولات لتجاوز الأزمة الداخلية تحولت سوريا الى ساحة صراع ومجال لتصفية حسابات دولية وإقليمية ما يعني أن حسم الأزمة وتسويتها يتطلب توافق دولي وإقليمي. ففي هذا السياق لم يعد الأمر يتعلق بدعم الشعب السوري وتحقيق حقوقه بل صراع على النفوذ. فالمحور الأمريكي واتباعه ترى فيها فرصة للتخلص من النفوذ السوري والإيراني في العالم العربي، فيما اتجهت كل من روسيا والصين لإحباط أي قرارات في مجلس الأمن ضد سوريا سعيا للحفاظ على مكانتها في الشرق الأوسط.[1]



مخطط رقم04 : يوضح مراحل تطور الازمة واستجابة النظام (من اعداد الباحثة)

[1] حايد حايد،**المجتمع الدولي و الثورة السورية**،هنريش 03مارس2014، تاريخ الاطلاع: 2022/6/22. على الرابط الالكتروني: https://lb.boell.org/en/2014/03/03/lmjtm-ldwly-wlthwr-lswry

المبحث الثاني: القوى المحلية الفاعلة في الأزمة ودورها في إدارتها

- المطلب الأول: النظام السوري كأحد أطراف الأزمة وأدواته
- المطلب الثاني: بنية الثورة السورية (فواعل الأزمة)
- المطلب الثالث: منهج القوى المحلية في إدارة الأزمة

تتكون الحالة السورية من فاعلين متصارعين حول السلطة، فبينما يتبنى النظام السوري باعتباره الطرف الأساسي والأول في الأزمة، رؤيته للصراع القائم اليوم في بلاده، بينما يتمثل الفاعل الثاني في المعارضة التي ترغب بإسقاط النظام بشتى الوسائل، وتتبنى رؤية للحل محوره إسقاط النظام وتنحي بشار الأسد عن السلطة، وهذا ما سوف يتم تناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: النظام السوري كأحد أطراف الأزمة وأدواته

" إن النظام السياسي والعقيدة التي يقوم عليها يمثل كيان الدولة في المجال الخارجي، ويخطط وينفذ السياسات التي تتبعها في الداخل والخارج، والتي تسعى من ورائها الى تحقيق أهدافها، ويستند النظام السياسي على مدى ولاء الشعب له، لان الولاء يعني استقرار النظام."[1]

الفرع الأول: نبذة تاريخية لفهم ذهنية النظام:

" نشأ النظام السوري في ظروف احتدام شديد للصراعين الدولي و الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط بكاملها و المنطقة العربية خاصة."[2] فمنذ تقلد الأسد السلطة اثر انقلاب عسكري الذي اصطلح عليه بعبارة "الحركة التصحيحية" ، و بدأ معه التأسيس للمشروع السياسي بشكل رسمي منذ عام 1971 ، حيث قام الأسد بإنشاء حزب الشعب ، و كذا تأسيس الجبهة التقدمية الشعبية، كما أقام تحالف مع أحزاب أخرى ، و افرزوا ما يسمى بميثاق الجبهة، الذي اقر بقيادة البعث الدائمة و إعلان الدستور الجديد عام 1973 ثم عمد الى إعادة بناء التنظيمات الشعبية كالنقابات العمالية و الفلاحية و غيرها على أسس تضمن الولاء الكامل، و اهم الملاحظات على الدستور الجديد لعام 1973:[3]

- منح صلاحيات مطلقة لرئيس الدولة حيث جاء في المادة 94 "أن رئيس الجمهورية يقوم بوضع السياسية الخارجية للدولة ويشرف على تنفيذها بالتشاور مع مجلس الوزراء " بما يعني أن رئيس الجمهورية هو من يستأثر بوضع السياسة الخارجية، أما المادة 31 فقد حصر مهمة السلطة التشريعية في مناقشة سياسة الوزراء وإقرار المعاهدات والاتفاقيات الدولية المرتبطة بسلامة الدولة.
- أن الرئيس هو الأمين العام لحزب البعث والذي يتولى قيادة الدولة والمجتمع وفق المادة 8، كما يتولى منصب القائد العام للجيش والقوات المسلحة المادة 103~ وهو كذلك رئيس القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية، وهو بذلك إضافة الى صلاحياته التنفيذية يتمتع بصلاحيات تشريعية أيضا. و يظهر ذلك من خلال: حق تعيين نائبيه، تحديد اختصاصهم و حتى إقالتهم (المادة 95) ، إضافة الى صلاحياته في

[1] صدام ، الابعاد الجيوبوليتيكية للتنافس الروسي الامركي في سوريا ،**مرجع سابق**.
[2] محمود صادق، **حوار حول سوريا**،(د د ن: دار عكاظ،1993)، ص8.
[3] احمد عزام، **كيف كان شكل المواطنة في دولة البعث**، تاريخ الاطلاع10.09.2020، على الرابط الالكتروني: https://orient-news.net/ar/news_show/82886

تعيين رئيس الوزراء و نوابه ، الوزراء و الإعفاء من مناصبهم، الإعلان عن حالة الحرب و الطوارئ و إلغائها (المواد100~101)، حل مجلس الشعب(المواد8~107)،التشريع في غير دوراته (لمادة111)، و رد القوانين(108)، حزب الشعب هو المخول الوحيد لاختيار رئيس الدولة إذ يتولى مجلس الشعب ترشيح المرشح لمنصب الرئاسة بناء على اقتراح من القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي ثم تجرى الانتخابات باستفتاء شعبي (المادة83~84).

واهم المرتكزات التي قام عليها النظام في عهد حافظ الأسد:[1]

المرتكزات الحزبية الأيديولوجية: يستأثر حزب البعث وفق دستور 1973 بمكانة محورية باعتباره حزب شمولي يسيطر بجميع السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية ، فالمادة الثامنة منه تنص على "أن حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع و الدولة ، و يقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في أهداف الأمة"،[2] و عن **محورية حزب البعث في الحياة السياسية في سوريا: في** المؤتمر السابع لحزب البعث قام رفعت الأسد بتلخيص الأمر بشكل جيد بينما كان يشرح رؤيته لكيفية عمل الحزب بقوله «القيادة تعين و الحزب يوافق و الشعب يهتف ،هكذا تعمل الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي ،و من لا يهتف يذهب الى سيبيريا."[3]

المرتكزات الأمنية العسكرية: إثر العامل التاريخي في توجهات الدولة السورية الحديثة في العديد من المناحي، حيث ساهمت مرتكزات الحكم في فترة الانتداب الفرنسي (1920~1946) الذي اعتمد أساسا على نظام حكم مدني ضعيف ومؤسسة عسكرية تتولى إدارة الدولة حيث حافظ الأسد على نظام حكم مدني هش، أحزاب تفتقد الى رؤية واضحة ومؤسسة عسكرية قوية تمثل عنصر التوازن في الإدارة المحلية والأمن، كما اعتمد على العنصر العشائري، وهي نفس الاستراتيجية التي اعتمد عليها الفرنسيون في مرحلة الانتداب. ويمكن اختصار اهم المرتكزات العسكرية والأمنية للنظام في أمرين أساسيين:[4]

1. **فرق حماية النظام:** وهي فرق عسكرية تابعة للجيش النظامي تنظيميا، وتدار من قبل القصر الجمهوري فعليا وبشكل مباشر.
2. **المؤسسة الأمنية:** وتتضمن الأجهزة التالية: إدارة الأمن السياسي، إدارة الأمن العام وهي بشقين الأمن الاستخباراتي الخارجي، وكذا فرع فلسطين ومكتب الأمن القومي، فرع المخابرات العسكرية

[1] بشير زين العابدين، **" مرتكزات نظام الحكم في سوريا(1970~2011) و اثره في بناء الثورة"**، مجلة البيان، العدد9، (السعودية: 31ديسمبر 2012)، ص ص 153-181.
[2] **المرجع نفسه**.
[3] جوزيف ظاهر، **"الطائفية و نظام الاسد في سوريا"**،مجلة الثورة الدائمة.، العدد3،(مارس 2013)، على الرابط: https://revsoc.me/arab-and-international/ltyfy-wnzm-lsd-fy-swry/
[4] زين العابدين، **مرجع سابق**.

وإدارة المخابرات الجوية، وتتعدد نشاطات المؤسسة الأمنية إذ تتعداه من الجانب الأمني الى ممارسة النشاط السياسي والعمل الإداري.

المرتكزات الاقتصادية: اقتصاديا، تم تبني ما يوصف بانه مفهوم مزدوج للتطبيق الاشتراكي، وهو يقوم على أساس "اشتراكية المجتمع ورأسمالية السلطة"، الذي يعتمد على سياسات التأميم الاشتراكي داخليا، وفي الوقت ذاته تتم تعاملات الدولة مع السوق العالمي وفق قوانين ومبادئ الرأسمالية. وقد نتج عن هذه السياسة تدهور القطاع العام وبروز قطاع شبه خاص له ارتباطاته مع فئة مقربة من الرئيس ما يعني بروز طبقة من كبار المسؤولين استطاعت تحقيق الغنى الفاحش بطرق غير مشروعة كالتهريب والاحتكار وغيرها، ومن أمثلتها ما يطلق عليه تسمية الشبيحة التي ظهرت في الثمانيات واتخذت من التهريب طريقا للكسب، وقد ساهمت هذه الفئة من التأثير على توجهات الرئيس الخارجية تجاه انضمامها للمحور الإيراني.

مرتكزات السياسة الخارجية: ارتكزت السياسية الخارجية السورية على مبدا "الصمود والتصدي" التي تبناه الرئيس الأسد الأب خلال فترة حكمه ليصبح تسميتها "المقاومة" في عهدة نجله بشار الأسد، فهذا المبدأ منح النظام الشرعية الكافية لإقرار قانون الطوارئ، كما ساعده في الحصول على الدعم المالي من الدول المجاورة، فمثلا دول الخليج التزمت بمنح سوريا ما قيمته ملياري دولار سنويا ولفترة عشر سنوات. دوليا استطاع حافظ الأسد تحقيق توازن في علاقاته الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي إذ بلغت المساعدات الأمريكية معدل 60الى 100مليون دولار سنويا، وعلى الجبهة الثانية حافظ الرئيس على علاقاته مع الاتحاد السوفياتي من خلال التعاون العسكري، حيث بلغت ديون النظام السوري منتصف الثمانيات قرابة 12مليار دولار ثمن المعدات العسكرية السوفياتية. أما إقليميا، فقد تمكن حافظ الأسد من بناء علاقات قوية مع دول الخليج من جهة خاصة بعد مشاركة سوريا في حرب تحرير الكويت1991، حيث تحصلت سوريا على مبلغ 500مليون دولار نتيجة خطوتها تلك.

الفرع الثاني: قدرات النظام

القوات التابعة للنظام:[1]

1. **قوات الدفاع الوطني:** تصنف كأكبر الميليشيات الداعمة للنظام، تتكون من أكثر من 100 ألف متطوع، تم تشكيلها العام 2012. ويعتقد أنها تأسست تحت أشراف قاسم سليماني قائد الفيلق القدس الإيراني.
2. **صقور الصحراء:** تنشط على مستوى المناطق الصحراوية، وتسمى أيضا بقوات النخبة، وهي تتكون من خليط عناصر علوية وشيعية، أبرز مهامها مكافحة تنظيم داعش، وتضم متطوعـــــين شباب وضباط ومتقاعدي الجيش، وتتضمن نشاطاتها في: نصب الكمائن، وتامين منابع النفط والغاز السوري، وحماية مخزن "مهين" أكبر مخازن الأسلحة في سوريا.

[1] ابو حنيفة، الثورة السورية، الجذور و الاسباب و الفواعل و الادوار ، **مرجع سابق**، ص ص27-29.

3. **ميليشيات البستان:** هي تنظيم تحت إدارة رامي مخلوف رئيس الجمعية الخيرية البستان، وأصبح فصيل أمنى يضم مقاتلين من الطائفة العلوية في الساحل السوري.
4. **ميليشيا لواء درع الساحل** أنشئ من قبل الحرس الجمهوري في ماي 2015، أهدافها الأساسية حماية المعقل الرئيسي للنظام وحماية القوى في المناطق الساحلية.
5. **الميليشيات السياسية،** وهي تنظيمات عسكرية منبثقة من أحزاب سياسية، استطاعت حشد متطوعين تحت شعارات سياسية، ومن ضمنها كتائب البعث، المقاومة السورية (الجبهة لتحرير لواء إسكندريون)، ونسور الزوبعة، كتائب البعث.

قدرات النظام العسكرية[1]

1. **الأعداد:**

تفيد التقديرات أن عدد الجنود قيد الخدمة في الجيش السوري يبلغ 304000جندي، بينما تقدر القوة الاحتياطية قرابة 450500فرد كما يتمتع الجيش النظامي السوري بالجاهزية والقدرات العالية إذ يخضعون لتدريبات عالية الدقة، الشائع انه يتم تخصيص للقوات الاحتياطية كافة متطلباتها من القواعد والإمدادات والمعدات الخاصة وحتى سلسلهم القيادي الخاص، على اعتبار احتمالية توظيفهم في الحالات الطارئة، لكن في سوريا لا يتوفرون على كل هذه الشروط، ما يعني عدم جاهزيتهم الكاملة في حالات الحرب المستعصية.

2. **الأسلحة:**

سلاح البري: تجدر الإشارة الى أن معظم الأسلحة التي تتوفر عليها سورية هي سوفياتية الصنع، وتم وضعها في المنطقة الغربية للبلاد، ويقصد هنا تحديدا صواريخ الأرض جو طراز :75- S-25s , 00- S, 200- S, 125- S، بينما دمشق والجولان فيما يخص الحماة فتتوفر على ثلاث مجموعات من صواريخ "كوب" طراز 12 K 2 , بينما حلب التي تتواجد في اقصى الشمال فتوجد بها أنظمة دفاع الجو (صواريخ طراز 750 S-125, S).

السلاح الجوي: أما القوات الجوية السورية فأنها تتوفر على 357 الى 611 طائرة مقاتلة لاستطلاع عمليات، وتحوي طائرات سبع -29 (فلكروم)، وهيغ -25(فكسبات) وهيغ -111/23 , وأيضا 70 الى 84 طائرة ذات أجنحة دوارة (طراز 13/ 25-).

[1] مايكل ويس ," **إقامة المنطقة الأمنية في سوريا , تقييم الجوانب القانونية و اللوجيستية و المخاطر** "،مركز التواصل و الأبحاث الاستراتيجية، (لندن: 200) ص10-11.

السلاح البحري : يعتبر السلاح البحري محدود الحجم و النطاق , فهو يتضمن 29 قطعة بحرية , عبارة عن قوارب لإطلاق الصواريخ طراز 11/ MFPB-OSSAL , و مركز القواعد البـــحرية في اللاذقية , طرطوس و ميناء البيضاء , و كذلك نظام الدفاع الساحلي أبراج .YAKHOT BASTIONمن نوع SSS-5(P-800) و صواريخ SSC-1BS و سكود D/ C/B و هي محدودة الفعالية , بينما تتوزع القواعد الجوية العسكرية في كل من " عفيس و القصير و الناصرية و السويداء , دمير , جراح و خلخلة , مرج السلطان , مرج الرحيل , قبر الست , صيقل , شيرات و تياس .

ميليشيات الشبيحة

أنشئت منذ منتصف الستينيات ميليشيات غير حكومية داعمة للدولة، إذ تتشارك الى جانب القوى النظامية في المهمات الداخلية كالقتال في الأحياء لقمع الظاهرات أو قوى المعارضة، ومثال ذلك مشاركتها الى جانب قوى النظام في معركة حماة العام 1982. وعاودت هذا المليشيات الظهور بقوة في العام 2011، حيث أطلقت عليها قوى المعارضة مصطلح الشبيحة، ويعتقد أن أعضائها من الطائفة العلوية التي هدفها حماية النظام الأسدي وعائلته.[1]

الفرع الثالث: مصادر تمويل النظام السوري[2]

1. **الاحتياطي المركزي:** يعابر الاحتياطي المركزي المصدر الأساسي للنظام خاصة في ظل تراجع الموارد، حيث تم استهلاك الكتلة الكبرى منه في الفترة 2012 الى غاية نهاية العام 2015 ما يعادل 4-5 مليار سنويا، حيث بلغت ما قيمته 5'11 مليار دولار نهاية العام 2016.
2. **الخط الائتماني** وصف توقيع الخط الائتماني في منتصف العام 2013 فانه نوع من الإسعاف الاقتصادي للنظام من طرف الحليف الاستراتيجي إيران إذ يعتبر الخط الائتماني عن تسهيلات بنكية أو قروض ميسرة ومرجلة الدفع"، إذ بلغ الخط الائتماني الأول ما مجموعه 3,6مليار دولار.
3. **المساعدات الأممية:** اعتبرت واحدة من اهم مصادر تمويل النظام حيث خضعت دخول هذه المساعدات الى شروط النظام إذ رفض الأخير إدخال المساعدات إلا عن طريقة حيث تشير التقارير الى استفادة النظام ما يقارب ثلاث مليارات سنويا.
4. **التحويلات الخارجية:** حيث ساهمت التحويلات الخارجية التي كانت تتم من جانب السوريين في الخارج تجاه أهاليهم في الداخل (أوضاع مزرية، فقر ادني مستويات المعيشة....) حيث بلغ متوسط التحويلات اليومية حسب بعض التقارير الى حدود 5 مليون دولار ويتضاعف الرقم الى أضعاف في المناسبات.

[1] الديب، ازمة في سوريا انفجار الداخل و عودة الصراع الدولي، **المرجع السابق**،ص ص78-79.
[2] وجيه حداد ، **"مصادر تمويل النظام السوري قبل الحرب و بعدها"**, مركز حرمون للدراسات المعاصرة ،(قطر:17ماي2019)، ص ص 1-30.

5. **الإجراءات الإداري:** في ظل صعوبة الحياة و تعقدها خاصة الأمنية ما دفع بالحكومة الى اتباع إجراءات إدارية صارمة خاصة ما يتعلق منها بالسفر و غيرها في ظل الحركة الكثيفة للسفر نحو الخارج ما دفع بكثير من المواطنين الى تقديم الرشاوي لتذليل هذه الصعوبات , ما فتح الباب أمام فرض رسوم إضافية حيث تنبهت الجهات الرسمية الى حجم العوائد الضريبية من الأوراق الرسمية كجوازات السفر و الوثائق الثبوتية , فتم رفع قيمتها حيث بلغ رسوم استخراج هذه الوثائق الى 30 الف ليرة سورية في صيف الربيع , أما العادي فبلغ سعر 180 الف ليرة سورية هذا في الداخل , أما في الخارج فقد تضاعف ثمن استخراج جواز السفر السريع الى 825دولار أما سعر العادي فبلغ 325دولار , ما ساهم في ارتفاع الوارد السنوي الى ملياري دولار لدائرة الهجرة و الجوازات. وشمل هذا الأمر حتى المعاملات الإدارية الأخرى تتثبت الملكية، ومعاملات الزواج والطلاق وغيرها علما أن حركة النزوح داخليا وخارجيا قد بلغت 12 مليون دولار نازح سوري.
6. **بدائل حكومية لانخفاض الإيرادات:**
   أ. التقشف
   ب. الغاء الدعم الاجتماعي أو تقليصه
   ج. طرح الأملاك العامة للبيع أو الاستثمار
   د. دفع السقوق الضريبية المباشرة وغير المباشرة

الفرع الرابع: نقاط القوة والضعف للنظام السوري أثناء الأزمة:[1]

أولا، نقاط القوة:

- تمركز السلطات في يد الرئيس بشار الأسد.
- قوة الأجهزة الأمنية وولائها الشديد للنظام.
- تحالفات النظام القوية مع أطراف خارجية إيران وحزب الله وروسيا والصين.
- تماسك النظام السياسي.
- تمتع النظام بولاء الشعب.
- أخيرا، تخوف الغرب من قيام نظام ~غير نظام الأسد قد يهدد وجود الكيان الصهيوني.

ثانيا، نقاط الضعف:

- أول عامل هو اعتماده على طائفة لا تشكل أغلبية الشعب (الطائفة العلوية) حسب بعض المصادر.

[1] ابراهيم عبد الكريم و اخرون، **تقدير موقف الثورات العربية** ، (الاردن:مركز دراسات الشرق الاوسط،2012)، ص ص 41-43.

- استمرار الدور المركزي للأمن والحزب وجمود البنية السياسية للنظام، وعدم قدرته على تبني خيارات سياسية فعالة للخروج من الأزمة.
- حدوث انقسامات في الجيش رغم أنها دون المستوى الذي يكن أن يؤثر على قوة النظام.
- تزايد تدهور شرعية النظام على المستوى العربي والإقليمي.

قراءة تقييمية في إنجازات النظام على أرض الميدان

أولا، قبل العام2015:

ميدانيا، فقدت القوات النظامية المسلحة بعد عام فقط اكثر من 175000 جنديا، و رغم أن الجيش عاش أزمة انشقاقات و في وقت مبكر من عمر الأزمة، إلا انه استطاع الحفاظ على حجمه و انتصاراته ضد المعارضة المسلحة إلا أن النظام استطاع الاحتفاظ بالعاصمة دمشق و معظم عواصم المحافظات و قواعده العسكرية الرئيسية، علما أن استراتيجية النظام التي اعتمدها في بداية الاحتجاجات هي نشر ثلث قواته فقط، كما تم الاستعانة بالفرقة الرابعة المدرعة و قوات الحرس الجمهوري و بعض الأفواج العسكرية، كما تم استخدام المدفعية لأول مرة شهر جانفي 2013 في مواجهة الجيش السوري الحر، كما تم استخدام الطائرات لأول مرة شهر أوت بعد اشتداد معاركه مع التنظيمات المسلحة.[1]

ثانيا، بعد العام 2015:

تمكن نظام الأسد و بفضل الدعم الخارجي الروسي الإيراني , من استرجاع مساحات كبيرة من الأراضي التي تحت سيطرة القوات المعارضة , إذ و بحلول شهر ديسمبر عام 2016 تمكن من هزيمة المعارضة في معركة حلب ثاني اكبر المدن السورية التي لها أهميتها الاستراتيجية للنظام , خاصة أنها كانت توفر خطوط الإمدادات لقوات المعارضة , بينما تسمح للنظام من بسط سيطرته على اغلب المناطق الغربية باستثناء محافظة إدلب إذ استطاع الجيش النظامي و القوات الحليفة في منتصف عام 2018 , على السيطرة على 57.6 من المساحة الإجمالية , حيث كانت سيطرة في العام 2017 على ما مساحته 106217كم2 , أما المعارضة فسيطرت على مساحة 19.843 كم2 (10.5) أما داعش تنظيم الدولة الإسلامية فسيطر على 7.7 .[2]

المطلب الثاني: بنية الثورة السورية / فواعل الثورة

الفرع الأول: توصيف عام لفواعل الثورة السورية

[1] ابو حذيفة ،الازمة السورية , الجذور , الأسباب , الفواعل و الأدوار , **مرجع سابق** ، ص ص 23 -26.
[2] **المرجع نفسه**، ص 33 .

في البداية، تجدر الإشارة إلى أن الثورة السورية انتفاضة شعبية غير منظمة تفتقر إلى القائد ولا تعتنق أيديولوجية محددة وفي الحقيقة لا ينتمي قادة التظاهرات إلى أي أيديولوجية وحزب سياسي تقليدي، كما أنهم تجنبوا الانتماء إلى أي حزب سياسي أو التواصل مع أي قيادات سياسية"[1]. ويمكن تقسيم المعارضة السورية اليوم إلى ثلاث نماذج رئيسية تؤدي دورا في تصاعد الاحتجاجات الحالية في سوريا، وهي:[2]

أ. **المعارضة التقليدية:** وتضم أحزاب المعارضة التقليدية.

ب. **القادة الميدانيون،** برزت هذه الفئة مع بداية الثورات كنموذج جديد من القادة يتصفون بمكانتهم في بلدانهم، اظهروا مسؤولية في تنظيم التظاهرات وقيادتها، كمان لديهم القدرة على تقديم خطابات متماسكة ورصينة برغم الظروف الاستثنائية، تنحدر هذه الفئة من الطبقة الوسطى ويتمتعون بثقافة عالية وتميز نشاطهم بالسرية خوفا من الاعتقال.

ت. **النموذج الثالث ظهر أثناء الثورة** وتشمل الناشطين في حقوق الإنسان ومدونين ومدراء للمواقع الإلكترونية، حيث ساهموا في رصد الأحداث الداخلية وتوثيـــقها وترويجها للراي العام الداخلي والدولي. ونتيجة لذلك تصاعد الضغط الدولي على منظمات حقوق الإنسان وخاصة مجلس الأمن لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الذي قرر إيفاد لجنة تحقيق دولية الى سوريا للتحقيق فيما وصف بجرائم النظام.

طبيعة المعارضة السورية: تنقسم الى ثلاث فئات أساسية:[3]

أ. **المعارضة المعتدلة:** هم المنشقين حديثا عن النظام «هم أعضاء سابقون في النظام وتم تهميشهم.

ب. **معارضة تسعى لزوال النظام البعثي:** ولديها تاريخ نضـالي طويل وتضم علمانـــــيون في الداخل والخارج فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية (الإخوان المسلمون، مقرها لندن)،

ت. **المعارضة المحتملة وغير المدركة:** هم القادة المحليون داخل سوريا، ذات ميول إسلامـية في اغلبها ويتوقع أنها ستمارس دورا تعبويا قويا ونفوذا وهذا في حال تراجع النظام.

محركات التغيير في الثورة السورة السورية: الفئات الناشطة في الحراك

تعيش الدائرة العربية ما يعرف بالطفرة الشبانية، وهي الفئة البارزة المطالبة بالتغيير والمحرك له، حيث تعاني هذه الفئة من مشكلات عديدة تمثلت خاصة في البطالة وانخفاض الأجور ما إثر بشكل أساسي في ظروفهم الاجتماعية، خاصة في انتشار العنوسة حيث جاء في التقارير أن نسبة ما يفوق 50 بالمئة من فئة الذكور في

[1] رضوان زيادة،" **لماذا تحولت الثورة السورية الى العنف؟"**، سياسات عربية ،العدد 18 ،(جانفي 2012)، ص ص57-58.
[2] **المرجع نفسه**.

[3] مؤسسة كارتيجي للسلام الدولي , الإصلاح في سوريا : التاريخ بين النموذج الصيني و تغيير النظام، **مرجع سابق**، ص2.

سن ما بين 25الى30سنة لم يسبق لهم الزواج، كما تعاني هذه الفئة من التهميش السياسي والإقصاء وما دفع بهذه الفئة الى الانصراف للمشاركة السياسية من خلال القنوات الشرعية.[1]

الفرع الثاني: المعارضة السياسية:

أولا: هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي:

تأسست الهيئة في بلدة حلبون في العاصمة السورية دمشق بتاريخ 6 أكتوبر 2011، و تضم أحزاب و شخصيات سياسية معارضة مستقلة.[2] جاءت محاولات إنشاء هذه الهيئة بتاريخ 25 مارس 2011, حيث طرحت مبادرة من اجل إيجاد صيغة التوافق على رؤية سياسية , و خلق اطار تنظيمي يحتوي الكتل السياسية , و ساهمت شخصيات مستقلة في تبني المبادرة و السهر على تحقيقها واقعيا , تمثل الهدف الأساسي لتأسيسها هو إيجاد بوصلة سياسية للحراك الشعبي.[3] و تم توجيه الدعوة الى كل من : التجمع الوطني الديمقراطي , إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي الحركة الكردية , تجمع اليسار الماركسي , إضافة الى شخصيات مستقلة ومن جماعة الإخوان المسلمين داخل و خارج سوريا , وتم تشكيل الهيئة في 30 جوان , لكنها لم تضم إعلان دمشق و جماعة الإخوان المسلمين.[4]

الرؤية السياسية للهيئة:

" تمثلت رؤية الهيئة السياسية بالدعوة إلى قيام حكومة انتقالية، وإجراء إصلاحات جوهرية، أبرزها وضع مشروع دستور جديد، وقوانين ديمقراطية للأحزاب السياسية، والمصالحة الشعبية، والنظر في قضية الشعب الكردي، ورفض التدخل الخارجي في الشأن السوري. واتفقت في بيانها التأسيسي على مبادئ ثابتة تحت لاءات ثلاث هي: لا للتدخل الأجنبي، لا للطائفية، لا للعنف."[5]

أكدت الهيئة أن أهدافها تتمثل في توحيد مجهودات المعارضة في الداخل والخارج، ودعم الانتفاضة الى غاية تحقيق التغيير الديمقراطي، كما تضمن بيانها التأسيسي إطلاق حوار وطني جاد وشامل مع الحكومة السورية بعد توافر الظروف اللازمة، وتتعلق بـ: وقف الخيار الأمني والأفراج عن المعتقلين وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة

---

[1] محمد السيد سعيد **"ازمة النظام العربي"** , السياسة الدولية، العدد 100 ،(26 افريل 1990)، ص ص 21-22.
[2] المؤسسة السورية للدراسات و ابحاث الراي العام، **هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي للمعارضة السورية** ، 2011/10/1، تاريخ الاطلاع: 2020/5/11.الموقع: https://syriainside.com/articles/32
[3] حازم النهار، لؤي صافي , **المعارضة السياسية** ، (تونس: الدار المتوسطية للنشر،2013)، ص ص 88-89.
[4] **المرجع نفسه**. ص90.
[5] علي فياض،**"الاجسام الانتلافية السورية: ظروف التاسيس و تحديات الاستمرار"**، تاريخ الاطلاع: 2024/5/22، على الرابط: https://www.noonpost.com/204226/

ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم في حق المحتجـين، إضافة الى مطالـــــب رفع حالة الطوارئ والسماح بالتظاهر السلمي وأخيرا الغاء المادة الثامنة من الدستور.[1]

قامت الهيئة بتنظيم اجتماع لمؤتمر الإنفاذ السوري في العاصمة السورية دمشق في شهر سبتمبر 2012 بموافقة السلطات، حيث خرج الاجتماع ببيان جاء فيه:[2]

- الإطاحة بالنظام وكل رموزه وبناء دولة مدنية ديمقراطية.
- نبذ الطائفية.
- تبني مقاومة سلمية مع اعتبار الجيش السوري الحر "أحد مكونات الثورة.
- إخراج الجيش السوري من براثن النظام.
- تحقيق أهداف الثورة.
- حماية المدنيين.
- إيجاد حل ديمقراطي للقضية الكردية الوطنية.
- الحفاظ على سلامة الأراضي والمجتمع السوري.

حيث صرح مناع في الختام أن النظام السوري قد انتهى في قلب وعقل السوريين"، وحان الوقت لتغييره، مضيفا على حتمية المفاوضات من أجل إقرار انتقال سلس للسلطة.[3]

ثانيا: المجلس الوطني السوري

منذ بداية الإحتجاجات في سوريا و تصاعدها الدراماتيكي , تبلورت محاولات عديدة خارج سوريا من اجل إقامة هيئات و مجالس وطنية تساند المطالب الثورية في داخل سوريا لكن كل هذه المبادرات كانت تتم بشكل منعزل عن بعضها البعض , ومن ضمن سلسلة المحاولات تبلورت فكرة مجلس إسطنبول بتاريخ 20 آوت 2011, حيث تشكلت لجنة مهمتها الإعداد لمجلس وطني , و بتاريخ 04سبتمبر 2011 تم عقد اللقاء و الذي يشارك فيه ممثلون عن قوى مختلفة: هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير , إعلان دمشق , الإخوان المسلمين , التيار الإسلامي

[1] الجزيرة نت، "**هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني الديمقراطي**"، تاريخ النشر 27/5/2013، تاريخ الاطلاع: 2022/3/22 على الموقع: https://www.aljazeera.net/news/2

[2] بي بي سي الاخبارية نت ، "**دليل المعارضة السورية** "، تاريخ النشر2013/12/13، تاريخ الاطلاع: 2022/3/22، على الموقع: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/01/131213_syria_political_opposition_backgroundd

[3] **المرجع نفسه**.

المستقل ,مجلس إسطنبول , شخصيات مستقلة و شباب نشطاء.[1] و دعوتهم للقاء تشاوري في الدوحة , تمخض عن هذا اللقاء توافق عام في الرؤية , و تم التأكيد على نقاط هامة: [2]

إسقاط النظام ورفض الحوار والانحياز الكامل للثورة، وتشكيل ائتلاف سياسي مفتوح لجميع القوى السياسية المعارضة، والتحضير لعقد مجلس وطني، وانتهى اللقاء في الدوحة بالاتفاق على إعلان تأسيس الائتلاف الوطني السوري في دمشق لكن سرعان ما تكررت هذه اللقاءات، تم تشكيل هذا المجلس في إسطنبول والذي ضم إعلان دمشق والإخوان المسلمين، لجان التنسيق المحلية، الهيئة العامة للثورة، مجلس إسطنبول ومجموعة المستقلين (برهان غليون)، وتم الإعلان عن المجلس في 02 أكتوبر 2011.

كان المجلس الوطني السوري الذي تأسس في أكتوبر 2011، التجمع السياسي الأكبر والأكثر نفوذا حتى تأسيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية في أواخر عام 2012. عند تأسيسه، كان المجلس الوطني السوري يضم شخصيات وأحزاب بارزة من جميع الطيف السياسي وكان يمكن أن يدعي وبمصداقية بانه يتمتع بتفويض شعبي من النشطاء على الأرض الذي اعتبروه الممثل السياسي للانتفاضة في التعامل مع المجتمع الدولي. لدى نشوء المجلس، بدا عاملا محوريا بالفعل فقد تزامن مع سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا، ما بعث الآمال بين العديد من أنصار المعارضة بان المجلس الوطني السوري يمكن أن يلعب دورا مماثلا للدور الذي لعبه المجلس الانتقالي في ليبيا في دعم التدخل العسكري الغربي.[3]

رغم أن المجلس الوطني السوري لقي الترحيب في البداية من الحكومات الصديقة والنشطاء على حد سواء، فانه فقد مصداقيته لدى كلا الطرفين في الشهور التالية. وكان ذلك بشكل أساسي بسبب إحجامه عن اتخاذ مواقف واضحة حول المسائل المتعلقة بالمعارضة المسلحة والتدخل العسكري الغربي، وفشله في أن يضم اليه شخصيات معارضة علمانية بارزة، وتصور واسع الانتشار بأن الإخوان المسلمين كانوا يسيطرون على عملية صنع القرار فيه. في نوفمبر 2012، ونتيجة ضغوط أمريكية وقطرية، وافق أعضاء المجلس الوطني على جعل منظمتهم عضو في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.[4]

بنى المجلس تصورا لسوريا ما بعد الأسد، على تشكيل مجلس حكومة انتقالي، وإجراء انتخابات برلمانية في غضون أشهر، ثم تشكيل جمعية تأسيسية لصياغة الدستور في مدة عام، وتليها إجراءات تخص إطلاق المعتقلين، وتكوين لجنة قضائية ولجنة مصالحة وطنية.[5] والأهداف المتوخاة من كل ذلك هو إيجاد بديل للحكومة السورية ويتم ذلك بوساطة دولية، حيث يؤكد المجلس التزامه بالمبادئ التالية:[6]

---

[1] النهار , **مرجع سابق**، ص ص 91-93.
[2] **المرجع نفسه**، ص94.
[3] مجموعة الازمات الدولية، **"اي شيء الا السياسة:وضع المعارضة السياسية السورية"**، تقرير الشرق الأوسط، رقم 146،17،(اكتوبر 2013)، ص2.
[4] **المرجع نفسه**.
[5] علي فياض،الاجسام الائتلافية السورية: ظروف التاسيس و تحديات الاستمرار ،**مرجع سابق**.
[6] بي بي سي الاخبارية نت ، دليل المعارضة السورية، **مرجع سابق**.

- السعي للإطاحة بنظام بشار الأسد بالطرق القانونية.
- الحفاظ على الوحدة الوطنية باستيعاب جميع طوائف الشعب السوري دون استثناء.
- الحفاظ على سلمية الثورة.
- التأكيد على استقلال وسيادة الدولة السورية ورفض التدخلات الخارجية.

كما حدد المجلس بعض الخطط للمرحلة الانتقالية وتتضمن:[1]

- تشكيل إدارة انتقالية.
- إرساء رؤية وطنية شاملة بخصوص التغيير الديمقراطي.
- التجهيز لانتخاب الجمعية التأسيسية التي ستتولى مهمة إعداد دستور جديد.
- إجراء انتخابات برلمانية بعد ست أشهر من إقرار الدستور الجديد.
- تشكيل مجلس قضائي مهمته النظر في الجرائم ضد الإنسانية.
- تشكيل لجنة مصالحة وطنية.

ويطمح المجلس وفق تصوره الى" بناء سوريا جديدة، دولة ديمقراطية تعددية مدنية نظامها جمهوري برلماني قائم على سيادة الشعب على أساس المواطنة، فصل السلطات، الانـــتقال السلمي للسلطة، سيادة القانون، وحماية وتأمين حقوق الأقليات"[2]

الخلاف بين الهيئة التنسيقية والمجلس الوطني السوري

ظهرت خلافات حادة بينهما حيث اتهم المجلس الوطني السوري الهيئة بمحاولة تكريس التفكك بين المعارضة السورية في الداخل والخارج، ومنح الشرعية للنظام.[3]

ثالثا: الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية

في إطار جهودها –المعارضة– لتوحيد صفوفها استمرت في السعي نحو تشكيل هيئة أو ائتلاف جديد، فكانت مبادرة عضو المكتب التنفيذي للمجلس الوطني، رياض سيف، من اجل إعادة هيكلة المعارضة تحت شعار "مشروع هيئة المبادرة الوطنية الدولية والعربية، وبالفعل تم تأسيس الائتلاف بعد عديد المحاولات، وبضغوط عربية، خاصة بعد تنامي قوة الجيش الحر وبعض الفصائل المسلحة، وتراجع سيطرة النظام على الأرض، حيث بدأت الحاجة ملحة وعاجلة لإيجاد البديل.[4]

[1] **المرجع نفسه**.
[2] **المرجع نفسه**.
[3] فياض،الاجسام الائتلافية السورية: ظروف التاسيس و تحديات الاستمرار،**مرجع سابق**.
[4] **المرجع نفسه**.

تم الإعلان عن تشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية في الدوحة القطرية بتاريخ 2012/11/11، وضم عددا من القوى السياسية والشخصيات المعارضة، حاول الائتلاف ضمان التوازن داخله بضم مختلف الأطياف السورية، وهو انعكاس كذلك لضمان التوازن بين القوى الإقليمية والدولية حيث وصل عدد أعضائه الإجمالي 114عضوا بعدما عن 63عضوا فقط، تحت رئاسة معاذ الخطيب ثم احمد جربا فهادي البحرة وخالد خوجا وانس العبدة ثم رياض سيف على التوالي.[1]

تتمثل معارضة الخارج في الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية الذي يتواجد مقره في مدينة غازي عنتاب التركية ، و يسيطر الإخوان المسلمون على الائتلاف، بالإضافة الى ذلك يوجد نفوذ قطري و تركي قوي داخل الهيئة العامة له، و كان هذا الائتلاف يطالب منذ نشأته بالتدخل الدولي لأسقاط النظام، و تبني الخيار العسكري ،إلا انه مؤخرا بدا يقبل بالحل السياسي للصراع السوري في ضوء أدراكه أن الحل العسكري اصبح غير وارد، و يعزز من ذلك أيضا اقتناع العديد من الفصائل العسكرية للمعارضة ذات الصلة بالائتلاف بهذا الأمر.[2]

إذن، فقد تأسست الهيئة العام 2012 في الدوحة قطر، باعتبارها كتلة تضم تشكيلات سياسية متنوعة لها عداء مع النظام السوري، وقد حازت هذه الهيئة – الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية على اعتراف من طرف الولايات المتحدة الأمريكية كممثل شرعي للشعب السوري دون منحه الصفة القانونية كدولة، عمل هذا الائتلاف كوسيط –الهيئة العليا للمفاوضات– بين الفاعلين الدوليين إذ لعب دورا في مفاوضات السلام برعاية الأمم المتحدة مع النظام السوري.[3]

وقد فشل الائتلاف الوطني حتى الآن في أن يشكل واقعا مقنـــعا للشعب السوري وللمجتمع الإقليمي والدولي، وفي بناء كيان حقيقي قادر على إدارة صراعات سياسية معقدة بحجم الصراع السوري، وقادر على إدارة أي مفاوضات قادمة نحو الحل السياسي، وفي هذا الإطار لا يزال الائتلاف يعاني من عدد من الصعوبات التي تحد من تأثيره ونفوذه، والتي تتضح فيما يلي:[4]

تتمثل أهداف الائتلاف الوطني في: إسقاط النظام، إسقاط الجهاز الأمني وتفكيكه، محاسبة مرتكبي الجرائم في حق الشعب السوري، رفض الحوار مع النظام، توحيد الفصائل العسكرية الثورية تحت مظلة مجلس عسكري واحد، تشكيل حكومة مؤقتة تحظى بالاعتراف الدولي، وقد حظي الائتـــــلاف دعم الجيش الحر

[1] وحدة الدراسات ،"**الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية: حصاد السنوات الخمس**" ، مركز جسور للدراسات ،(تركيا: نوفمبر2017)، ص ص1-15.

[2] محمد مجاهد الزيات،"**تحولات الصراع الداخلي المسلح في سوريا**"، في : **مسارات متشابكة :إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط**،(القاهرة :المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية :مجموعة اكسفورد للابحاث،ديسمبر 2015)، ص26.

[3] Carla Humud, Armed conflict in Syria:overview and U Sresponse,**Congressional research service** , (November 2022) ,pp1-36.

[4] الزيات،تحولات الصراع الداخلي المسلح في سوريا،**مرجع سابق**،ص27.

واعتراف مجموعة أصدقاء سوريا باعتباره ممثلا وحيدا للشعب السوري لكنه فشل في تعزيز شرعيته داخليا حيث عانى الائتلاف من الانقسام والتفكك والخلافات.[1]

الفرع الثالث: المعارضة العسكرية

تتكون المعارضة السورية المسلحة من عدد كبير من التنظيمات المسلحة المحلية، والتي يتم تقسيمها عادة الى المعارضة العلمانية، والمعارضة الإسلامية، إذ تشمل المعارضة العلمانية تلك التنظيمات المسلحة التي تحمل اسم الجيش السوري الحر، الذي ظهر في بداية الأزمة العام 2011، ويضم عددا من المنشقين السابقين من الجيش السوري، بينما تشكل المعارضة الإسلامية تلك الجماعات التي تلقت دعما معتبرا من القوى الخارجية على شكل أسلحة وتدريب وأموال.[2]

وتنقسم الى المعارضة العسكرية ذات التوجه العلماني والمعارضة العسكرية ذات التوجه الإسلامي

أولا: المعارضة العسكرية ذات التوجه العلماني

1. الجيش السوري الحر:

تم الإعلان عن تأسيس الجيش السوري الحر من خلال شريط مصور على شبكات التواصل الاجتماعي، إذ يتكون من أفراد عسكريين منشقين عن الجيش السوري النظامي، دعا هؤلاء من خلال الشريط الى الإنشاف عن الجيش النظامي والدفاع عن المتظاهرين في مواجهة النظام. حيث وصل عدد أفراده المنشقين الى عشرات الألاف إذ بلغ عددهم العام 2011 قرابة 30الف مقاتل. وجاء في الصحف الغربية أن هذا الجيش يفتقد الى قيادة موحدة وبانه لا يمكن اعتبارها جيشا موحدا أو منظمة مهيكلة على اعتبار أن بإمكان أي مجموعة مسلحة تقوم بعمليات وتصرح باسمه. أما بالنسبة الى قدرات الجيش الحر فقد بلغت ذروتها العام 2012 إذ وصل عدد مقاتليه 40الفا.[3] وجاء تأسيسه كالاتي:

- **المجلس العسكري المؤقت للجيش السوري الحر:** تم تأسيسه من قبل العقيد رياض الأسعد في 14نوفمبر 2011 كإطار تنظيمي للجيش الحر لحماية المتظاهرين في سياق تنامي العمل المسلح ضد النظام رافضا أشكال القمع التي يمارسها النظام في مواجهة الاحتجاجات. وكانت مهمته الأساسية المحافظة على سلمية المظاهرات وحمايتها من أعمال العنف.[4]

---

[1] فياض، الاجسام الائتلافية السورية، **مرجع سابق**.

[2] Gill Terry.D, Classifying the conflict in Syria,**International Law Studies** ,vol92,(university of Amsterdam :Uva-Dare.2016),pp253-380.

[3] الديب،أزمة في سوريا: انفجار الداخل و عودة الصراع الدولي2011-2013، **مرجع سابق**. ص ص79-81.

[4] مروان قبلان، "**المعارضة المسلحة السورية وضوح الهدف و غياب الرؤية**"،مجلة سياسات عربية العدد2 ،(31ماي 2013)، ص ص41-58.

- **المجلس العسكري الأعلى للجيش السوري الحر:** جاء الإعلان عن إنشائه بشكل منفرد من طرف المنشق عن المجلس العسكري المؤقت العميد مصطفى الشيخ، إذ كان رد فعل المجلس العسكري المؤقت أنها عبارة عن مبادرة فردية و أن الشيخ لا يمثل إلا نفسه. وبعد جهود إقليمية ودولية لتوحيد فصائل الجيش وتشكيل قيادة محلية للجيش الحر تحت قيادته العسكرية فـــي الخارج وتضمن القيادة الجديدة أسماء عسكرية في خمس محافظات: دمشق وحمص وحماه وإدلب ودير الزور، فيما حصل توافق بين الأسعد والشيخ على أن يتولى الشيخ رئاسة المجلس العسكري الأعلى بينما الأسعد قيادة العمليات فيه.[1]

2. القيادة العسكرية المشتركة للثورة السورية:

تم الإعلان عن تشكيل القيادة المشتركة للمجالس العسكرية" من قبل بعض الفصائل الثورية العسكرية و حضور شخصيات عسكرية و سياسية و دينية ، حيث تتشكل القيادة بناء على هيكلية تقوم على ثلاث مستويات أساسية، ، القيادة العامة، مكتب التنسيق و الارتباط، المجالس العسكرية للمحافظات ، إذ صرح رئيس مكتب التنسيق ماهر النعيمي عبر قناة الجزيرة أن القيادة تضم جميع الفصائل العسكرية لجميع المحافظات، كما صرح عضو من جماعة الإخوان المسلمين السوري ونائب رئيس المجلس الوطني محمد فاروق طيفور أن القاعدة العسكرية المشتركة تتويج لجهود المجلس الوطني و المجالس العسكرية.[2]

3. الجيش الوطني السوري:

رسمـــيا، يعتبر الجيش الوطني السوري جزءا من الحكومة السورية المؤقتة، تحت إدارة وزارة الدفاع، و تحت أشراف رئيس الحكومة السورية المؤقتة(عبد الرحمان مصطفى)، و وزير الدفاع (سليم إدريس)، حيث يتكون الجيش الوطني السوري من 41 تنظيم مسلح، و يتلقى ثمانية عشر فصيل منها الدعم من وكالة الاستخبارات المركزية" MOM" في اطار عملية دعم المعارضة ، بينما حصل أربعة عشر تنظيم على صواريخ مضادة للدبابات، و يحارب الجيش النظام السوري و تنظيم الدولة الإسلامية و جبهة النصرة (هيئة تحرير الشام حاليا)، و يضم الجيش في عضويته حوالي 70.000 و 90.000 مقاتل.[3]

ثانيا: القوى والكتائب العسكرية ذات التوجه الإسلامي

هي تنظيمات تضم جماعات تكفيرية وسلفية وإخوانية تنشط تحت مسميات عدة: وهي جبهة النصرة وغرباء الشام وأحرار الشام، انضم اليها آلاف المرتزقة ومن دول عديدة تونس وليبيا والشيشان ولبنان وجنسيات متعددة إذ

[1] **المرجع نفسه.**
[2] الذاكرة السورية، "**اعلان تشكيل القيادة المشتركة للمجالس العسكرية الثورية في سوريا**"،2012/9/28، تاريخ الاطلاع: 2022/4/22، على الموقع: https://syrianmemory.org/daily-events/event/5eb6d9720e607900012db84
[3]Omer Ozkizilcik, The Syrian national army (sna):Structure, functions, and three scenarios for its relations with Damascus, **Geneva center for security policy Syrian transition Challenges Project**,(october2020),pp1-9.

بلغ عدد المنخرطين في حده الادنى75000 والاقصى250000، 80 بالمئة منهم تنظيمات سلفية وإخوانية والنسبة المتبقية هي مجموعات منشقة عن النظام والجماعات الكردية[1].

1. جبهة النصرة لأهل الشام:

تنظيم مدعوم من دولة قطر، تتبنى الفكر السلفي الجهادي، و هي فصيل لتنظيم القاعدة في سوريا، تأسس العام 2011، و تضم ضمن عناصره مقاتلين سوريين عرب و أتراك و أوزبك و الشيشان و طاجيكستان و أفغان و أوربيين، الذين تم قبول انضمامهم الى التنظيم بعد استفائهم الشروط المطلوبة، و هي شروط دينية مثل الالتزام بالفرائض و الانضباط و غيرها، ، و تتعاون الجبهة مع عديد من التنظيمات المسلحة الناشطة على الأراضي السورية، بينما تتبنى إسلاما متشددا إذ يتمثل طموحها قيام دولة إسلامية، قامت الجبهة بالعديد من الهجمات ضد النظام السوري ابرزها تفجير مبنى قيادة الأركان في دمشق ، و في العام 2012 تم تصنيف الجبهة كجماعة إرهابية من طرف الإدارة الأمريكية، و في 30 ماي 2013 جاء قرار مجلس الأمن بالإجماع على فرض عقوبات على جبهة النصرة.[2] فيما ذكرت قناة المنار اللبنانية بتاريخ 14 جانفي نقلا عن موقع إخباري أن المخابرات السعودية بقيادة السفير السعودي السابق في الولايات المتحدة الأمريكية الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز يعمل على جمع مقاتلين من اجل توظيفهم في ضرب القوات النظامية السورية تحت اسم جبهة النصرة، احد اذرع تنظيم القاعدة.[3]

2. جيش المجاهدين

جيش المجاهدين تنظيم عسكري في مدينة حلب شمال سوريا، ويضم سبع فصائل إسلامية، وتكثف نشاطاتها في مدينة حلب وأريافها، وإدلب وأريافها، بهدف محاربة تنظيم داعش، وهي عبارة أن اندماج فصائل نور الدين النكي، ولواء الأنصار وغيرها، ويصرح الجيش انه يضم 5000 آلاف مقاتل باعتباره تنظيم إسلامي معتدل.[4]

3. جبهة ثوار سوريا

ضم هذا التنظيم وحدات مقاتلة لا تتبنى أيديولوجية محددة في جانفي 2014 رغم أن غالبية مقاتليها هو إسلاميون معتدلون، لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية المتطرف، تتلقى دعمها من الدول الخليجية، وقد

---

[1] الديب ، ازمة في سوريا انفجار الداحل و عودة الصراع الدولي،**مرجع سابق**،ص ص80-81.

[2] الشاهر، تجليات الحرب في سوريا ،**مرجع سابق**، ص ص91-92 .

[3] Jeffrey Steinberg ,**Russia, China respond to BMD;Syria conflict Deadlocked**,EIR International,(january18,2013),pp11-14.

[4] الشاهر، تجليات الحرب في سوريا ، **مرجع سابق**، ص95.

أكدت دعمها للقيادة العسكرية العليا، إذ ينظر اليها بانها محاولة لإعادة إحياء المكونات الأساسية للجيش السوري الحر، رغم افتقارها للمجال الإقليمي الذي يسمح لها بأداء هذا الدور.[1]

ثالثا: تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

تأسس تنظيم الدولة الإسلامية في بلاد العراق و الشام المعروف إعلاميا بداعش منذ إعلان أبو مصعب الزرقاوي تأسيس ما يسمى بجماعة الوحدة و الجهاد في بلاد الرافيدين2004، كان يدعو الى تحرير العراق من الوجود الأمريكي، حيث لديه الخبرة و تاريخ في محاربة الروس في أفغانستان منذ التسعينيات و انضم التنظيم الى ما يسمى بتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين بزعامة أسامة بن لادن. وتحول اسم التنظيم الى القاعدة في بلاد الرافدين ثم مجلس شورى المجاهدين، وتركزت أعماله خاصة على محاربة الشيعة في العراق باعتبارهم حلفاء للأمريكان ومناهضة سياسة إيران. ظهرت داعش على انقاض تنظيم القاعدة في العراق و بدأت في التوسع على أراضي العراق وسوريا ما أثار مخاوف ايران في القضاء على محور المقاومة الذي يضم كل من سوريا و حزب الله و سوريا.[2] ففي افريل العام 2013 اعلن تنظيم القاعدة في العراق عن انفصاله عن قيادته المركزية ، حيث اعلن أبو بكر البغدادي عن تأسيس ما يعرف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام عبر إدماج مقاتليه في العراق و سوريا، حيث أعلنت عن دولة الخلافة في بعض الأجزاء من سوريا في 29 جوان 2014.[3] و منذ العام 2014 اصبح التنظيم مصدر قلق للسياسة الدولية و الأمن الدولي بسبب الانتشار السريع إذ استطاعت في وقت وجيز تحقيق مكاسب هامة و القيام بأعمال وحشية و التوجس من نشر أيديولوجية الجهاد السلفي، واستطاع التنظيم تحقيق هذا الصعود بفضل مجموعة من الأنشطة، وحشية الأعمال الإرهابية، القدرة على التجنيد الفعال، خلق شبكة تساهم في توليد الإيرادات المالية مثل التهريب و بيع البترول بطرق غير قانونية، الخطف، الابتزاز، و تجارة الآثار.[4]

يسيطر تنظيم الدولة الإسلامية على أجزاء واسعة من مساحة سوريا وأيضا في العراق، حيث تتخذ مدينة الرقة السورية مركز عملياتي لها، ويطمح التنظيم الى قيام "خلافة الإسلامية"، إذ يتسم التنظيم بتبنيه لأفكار متطرفة وأعمال وحشية، وتتشارك العداء مع كل من النظام السوري وبقية فصائل المعارضة والقوات الكردية والقوى الداعمة

[1] **المرجع نفسه.**
[2] عبد الحق حسي، كيبش عبد الكريم،**"استراتيجية الحرب بالوكالة في المنطقة العربية دراسة حالة ايران في ظل المتغيرات الدولية و الاقليمية الجديدة"**، المجلة الجزائرية للعلوم الانسانية و الاجتماعية، المجلد2، العدد1،(جوان 2022)، ص ص 344-361.

[3] Sadjed Karim, Md. Nazmul Islam, **Syrian Crisis Geopolitics and Implication**, N2 volume3720,(june2017),p p 107-132.
[4] Song Niu&Aml Ali, I**slamic *State and the great power's "game in Syria***" ,Asian Journal of middle eastern and Islamic Studies,8L9L(2018),p p 1-18.

للحكومات السورية والعراقية، ويضم التنظيم حسب تقديرات وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، ما بين 20.000 الى 31.500 مقاتل منتشرين في العراق وسوريا.[1]

رابعا: القوات الكردية المسلحة

تتركز في منطقة الحكم الذاتي في منطقة كردستان في سوريا و التي تعرف أيضا بتسمية روج أفا الواقعة شمال سوريا مع الحدود التركية، إذ بعد الانسحاب للقوات النظامية السورية العام 2012، تم إدارة الإقليم من قبل المجلس الوطني الكردي، التي أصبحت تسمى لاحقا بالإدارة الكردية، إذ تتولى هذه الإدارة الإشراف على الإقليم الذي يقع ضمن سيطرتها، و يشمل ذلك إدارة القوات الكردية المسلحة و أولها وحدات حماية الشعب، حيث قامت هذه الوحدات بمواجهات مباشرة مع التنظيمات الإسلامية المسلحة للسيطرة على المناطق الحدودية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية داعش، و تواجه القوات الكردية اتهامات من طرف تركيا بارتباطها بالحزب الكردستاني الذي تحاربه تركيا ، و قد شهدت عدة مواجهات بين القوات التركية و وحدات حماية الشعب الكردي، بل اتجهت تركيا الى تصنيف قوات قسد الذي يقوده وحدات حماية الشعب كتنظيم إرهابي، بينما تتلقى قوات قسد دعما – مالي و عسكري و فني– من القوى الغربية و على راسها الولايات المتحدة الأمريكية، ميدانيا تسيطر القوات الكردية على نسبة 11.5 بالمئة من المساحة السورية، و تقدر أعدادها بحوالي 40.000 مقاتل، و يتمثل هدفها الأساسي في قيام حكم ذاتي و ضمان امن المناطق التي تقع ضمن نفوذها.[2]

الفرع الرابع: المجتمع المدني السوري والنزاع في سوريا

ظهرت العديد من الهيئات والناشطين في الأشهر الأولى للانتفاضة وقد تبلورت في ثلاث مجموعات رئيسية:[3]

- لجان التنسيق المحلية في سوريا بقيادة رزان زيتونة ومازن درويش.
- الهيئة العامة لقيادة الثورة: بقيادة سهير أتاسي ونضال درويس.
- المجلس الأعلى لقيادة الثورة: بقيادة عماد الدين رشيد، واصل الشمالي.

وقد انضم أعضاء هذه المجموعات أو قدموا الدعم بشكل غير مباشر للهيئة الجامعة للمعارضة السورية وهي المجلس الوطني السوري.

---

[1] Gill Terry.D, ***Classifying the conflict in Syria***,International Law Studies ,vol92,(university of Amsterdam :Uva-Dare.2016),pp253-380.

[2] **Ibidem.**

[3] اسعد العشي،" **كيف خسر المجتمع المدني السوري و استقلاليته في حرب الاجندات المتصارعة**"، مركز كارنيجي لدراسات السلام، (بيروت: ،2020)، ص ص 17-19.

من الحراك الاجتماعي وتعبئة المجتمعات المحلية، الى المنظمات غير الحكومية:[1]

تركزت جهود المجتمع المدني في بداية الحراك على ترقية الحقوق المدنية خاصة على الأراضي التي تحت قبضة المعارضة، من اجل سد الفراغ لغياب الدولة في هذه المنطقة لتوفير الخدمات الأساســية لقاطنيها، ولكن بعد تحول الصراع الى الطابع العسكري، واصلت لجان التنسيق المحلية جهودها المدنية ورفضت الانخراط في هذا المنحى.

انحصرت نشاطات المجتمع المدني في بدايات الأزمة السورية على نشاطات الهدف منها ترقية حقوق الإنسان , و تحقيق العدالة الاجتماعية, فتوزعت مهامه الى توثيق الخروقات من جهة و إدارة ورشات من اجل توعية الأفراد و تعريفهم بمثل تحقيق السلام , لكن في مرحلة لاحقة أصبحت هذه الجمعيات مرتبطة بالمنظمات الدولية ذات النشاط المشترك وهي : مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان , و الآلية الدولية المحايدة حول سوريا و غيرها و شملت نشاطاتهم توفير الخدمات الصحية و التعليمية و ذلك بالتعاون مع منظمات شبه حكومية من جهة و مجالس الإدارة المحلية من جهة ثانية.

إن ارتباط منظمات المجتمع المحلي مع اللاعبين الدولية بدأت بالتشكل مع تدفقات الأموال في إطار جهود الإغاثة بالموازاة مع الدعم الخارجي للأطراف المعارضة المسلحة (ففي صيف 2012, جمعت الحكومة القطرية 350 مليون دولار في حملة "كلنا الشام")، ففيما رفضت اللجان تسييس المساعدات، توجهت الهيئة العامة لقيادة الثورة والمنتدى السوري (وهو صندوق أسسه رجل الأعمال السوري مصطفى الصباغ لدعم الانتفاضة) الطرف المحلي الموجه به توزيع المساعدات القطرية في داخل سوريا.

" في هذه الأثناء , أضافت عسكرة الانتفاضة عامل الإلحاح على قضايا الإغاثة و المسائل الإنسانية ما شكل تحديا للمهمة التأسيسية للمجتمع المدني المتمثلة بترقية الحرية و العدالة, فمع التشظي المتزايد للمعارضة العسكرية السورية و غرقها في لجج الفوضى و سيطرة التطرف عليها , بات من الصعب على المجتمع المدني مواصلة العمل وفقا لرؤية إقامة دولة ديمقراطية مستقبلية شاملة للجميع , و ردا على تقلص فضاء العام المستقبلي , و كذلك تفاقم تدهور الأوضاع الإنسانية , تحولت اللجان على نحو متزايد نحو صب جهودها على قضايا الخدمات غير السياسية".

الفرع الخامس: نقاط القوة والضعف المعارضة أثناء الأزمة

أولا، تكمن نقاط القوة في:[2]

[1] **المرجع نفسه**،ص ص 19-21.
[2] ابراهيم عبد الكريم، تقدير موقف الثورات العربية ، **مرجع سابق**، ص ص42-44.

- الإصرار على مواصلة الثورة في ظل تصاعد أعداد القتلى والاستغلال الإعلامي ووسائل التواصل الاجتماعي للانتفاضة للترويج للثورة وكشف ممارسات النظام الوحشية.
- عدالة وبساطة المطالب وسلمية الانتفاضة.
- وجود معارضة داعمة في الخارج بإمكانها التواصل مع المجتمع الدولي.
- تنظيم المظاهرات وفق لجان تنسيقية مهيكلة ما أدى الى تعزيز القدرة على تنظيم المظاهرات واللقاءات.
- اتساع رقعة التظاهرات جغرافيا حيث غطت معظم سوريا.

في الواقع أن هذه النقاط فعليا كانت ستشكل مكامن قوة لقوى الانتفاضة لتحقيق مطالبها لكن كان ذلك سوف يحقق النتائج المرجوة منها لولا التحول السريع الى عسكرة الاحتجاجات، وهكذا أصبحت كل هذه النقاط بلا جدوى.

ثانيا، وتندرج نقاط الضعف في:[1]

- الافتقار الى التنظيم المحكم والتجانس السياسي.
- عدم وضوح الرؤية السياسية التي من شانها تعبئة المجتمع الدولي لصالحها.
- عدم انخراط جميع شرائح المجتمع السوري الأكثر ثقلا مثل التجار.
- ضعف انخراط كل من مدينتي دمشق وحلب باعتبارها تكتسبان ثقلا في هذا الخصوص.
- ضعف تحركات معارضة الخارج.
- عدم اقتناع القوى الدولية بجدوى الثورة السورية لتحقيق مصالحها، وهو ما يبرر التردد الأمريكي بشأن الانتفاضة السورية.

الفرع السادس: تحديات المعارضة السورية:

منذ بداية الاحتجاجات وطيلة مسار الأزمة السورية، لم تتمكن المعارضة السورية على لعب دور فعال، وقد أدت عوامل عدة في الحد من قدرة المعارضة المدنية –الوطنية وهي كالتالي:

أولا، التحديات الداخلية:[2]

1. الأهداف غير الواضحة وعدم وضوح الرؤية لدى المعارضة من الخارج.

[1] **المرجع نفسه.**
[2] مهى يحي ," **السياسات التنازعية في سوريا , المعارضة و التمثيل و المقاومة** ", مركز كارنيجي للسلام الدولي , (بيروت , 2020), ص 12-13.

2. تجسد مطلب الإطاحة بالرئيس بشار الأسد، مطلب أساس للمعارضة المدنية الوطنية منذ بداية الأحداث في سوريا، بيد أن هذه المعارضة لم تمتلك رؤية واضحة لمرحلة سوريا ما بعـــــــد الحرب الأسد، بل وافتقادها الى خطة عملية لتحقيق التغيير.

إضافة الى إشكالية عدم وضوح الرؤية، فان المعارضة في الخارج تكون قد عزلت نفسها عن التنظيمات العسكرية داخل الأراضي السورية، والتي استطاعت السيطرة على مجريات النزاع، إذ اعتبرت المعارضة في الخارج بانها بعيدة عن الأحداث الداخلية وعن هموم وانشغالات السوريين في الداخل.

وانطلاقا من ذلك فقد عجزت المعارضة عن تبوأ مكانة هامة في النزاع السوري، وقد تزامن بعد المعارضة عن التأثير في مجريات الأحداث في سوريا، استلاء الفصائل المسلحة وكذا المجالس المحلية على الإدارة الأمنية والمحلية في الأراضي التي خرجت عن السيطرة النظام السوري، واكتسب بذلك مكانة وثقل لدى الأطراف الدولية المانحة مقابل تهميش المعارضة المدنية (الخارج)، وبدأ التشكيك في قدراتها ونياتها.

ثانيا، التحديات الخارجية: أعداد اللاعبين والأجندات الأجنبية:[1]

انقسمت المعارضة في مرحلة ما قبل الانتفاضة السورية بالانقسام و التشتت و استمر هذا المنحى حتى بعد الانتفاضة الشعبية في سوريا عام 2011, حيث تبنت المعارضة مقاربات متباينة تجاه الأحداث في البلاد و لم تتمكن من رص الصفوف بالشكل الذي يجعلها فاعلا وازنا في الأحداث , و في مقابل هذا الفشل في توحيد المواقف و الرؤى , كانت اطراف أخرى تعزز دورها و مركزها في النزاع على ارض الميدان , فقد استطاعت الفصائل المسلحة و خاصة الإسلامية , أن تبرز صورة أنها الأفضل و الأقدر على تحقيق التنظيم و التنسيق و المكاسب على ارض الميدان , فقد استطاعت الفصائل الإسلامية السيطرة على مراكز هامة داخل سوريا و توسيع نفوذها، و قد انقسمت الآراء حول هذه الإنجازات إذ وضعت المعارضة السياسية على الهامش , فبينما انقسم أراء المانحين الدوليين حول الفصائل الإسلامية إذ رأى الجناح الأول بانها كيانات خطرة و لا بد من محاصرتها , اتجه التيار الثاني الى إقامة تحالفات تكتيكية معها باعتبارها الأكثر قدرة على مواجهة نظام بشار الأسد.

هذا الضعف تفاقم أكثر بفعل عدم اتساق المقاربة الدولية للـــنزاع، حيث خلف غياب الرد الموحد والمتناغم للقوي الخارجية ارتباطا واسعا في صفوف المعارضة وعقد جهودها للعمل على بلورة هدف مشترك.

ويمكن حصر ثلاث إخفاقات كبيرة منعاها من فرض نفسها كلاعب ذي قدرة وفعالية:[2]

[1] **المرجع نفسه**، ص 13-14.
[2] **المرجع نفسه**،ص 14-15.

1. الإخفاق الأول: تشظيـــها التنظيمي، فعـــدم قدرة المعارضة على طرح مطالب واضحة وموحدة وقابلة للتطبيق، حد من قدرتها على ممارسة التأثير.
2. أن المعارضة المدنية الوطنية بالغت في تقدير قدراتها، مفترضة أن مبادرات الدعم اللفظي أو الرمزي من قبل اللاعبين الخارجيين تتساوى مع النفوذ داخل سوريا.

اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة و فرنسا و معظم دول الخليج و دول أخرى بالائتلاف بكونه الممثل الشرعي و الوحيد للشعب السوري في ديسمبر 2012 , خلال المؤتمر الرابع لأصدقاء الشعب السوري في مراكش، و تكريس البعد الدولي للمعارضة السياسية السورية خلال مؤتمري الرياض 1 (ديسمبر 2015) و الرياض 2 (نوفمبر 2017) سعت هذه المنابر الى توحيد المعارضة السياسية السورية و زيادة شموليتها بانضمام مستقلين و ممثلين للجماعات المسلحة , كما تم تأسيس الهيئة العليا للمفاوضات السورية و الهدف هو العمل للمفاوضة مع النظام السوري.[1] و هذه التفاصيل سوف يتم التطرق اليها في الفصل الرابع.

" تمثلت حصيلة كل ذلك في تحول القوى العالمية والإقليمية الى الصانعة النهائية للقرارات في سوريا على حساب المعارضة السورية، إذ اجتذب النزاع تدخلات العديد من الدول والأطراف غير الدولية في مجالات التمويل والدعم المادي لكل من الحكومة والمعارضة على حد سواء."[2]

المطلب الثالث: منهج القوى المحلية في إدارة الأزمة

الفرع الأول: منهج النظام في إدارة الأزمة

أولا، الموقف من الأزمة واستراتيجية إدارتها

الرواية الرسمية: "دأب النظام السياسي في سورية على تعريف الثورة أو وصفها منذ بدايتها بانها مؤامرة خارجية تستهدف سوريا بسبب مواقفها الممانعة غير المنسجمة مع السياسات الغربية في المنطقة".[3]

على مستوى الخطابات: يمكن استقراء استراتيجية النظام في إدارة الأزمة في بدايتها من خلال الخطابات التي ألقاها الرئيس السوري، والتي جاءت كما الاتي: [4]

---

[1] اسعد العشي ، كيف خسر المجتمع المدني السوري استقلاليته في حرب الاجندات، **مرجع سابق**.
[2] **المرجع نفسه**.
[3] عزمي بشارة،سوريا درب الالام نحو الحرية،**مرجع سابق**،ص229-232.
[4] الجزيرة نت، "**خطابات الاسد..الاصلاح بالكلام**"،6-01-2013، تاريخ الاطلاع:2022/5/24، على الرابط الالكتروني:
https://www.aljazeera.net/news/2013/1/6/%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%84%D8%A7%D9%85

خطاب الاسد3مارس2011: خلال كلمته أمام البرلمان اقر بشار الأسد أن الإصلاح تأخر لكن سوريا ستبدأ الآن موضحا نريد أن نسرع لا أن نتسرع، كما تحدث عن مؤامرات خارجية تستهدف سوريا.

الخطاب الثاني 16افريل 2011: إذ وعد الرئيس بشار الأسد بإلغاء قانون الطوارئ المعمول به منذ 1963 ودعا الحكومة الجديدة الى إصلاحات جديدة (لكن القبضة الأمنية اشتدت على المتظاهرين على يد قوات الأمن وعناصر الشبيحة فيما انطلقت آليات النظام لملاحقة الانتفاضات الشعبية).

الخطاب الثالث 20جوان2011: في وقت زادت فيه العقوبات الأمريكية والأوربية على النظام السوري حيث تحدث عن تشكيل لجنة حوار وطني، مشيرا الى انتخاب مجلس شعب جديد في أوت 2011، إذ قدم الأسد خطابه في جامعة دمشق، وقد قسم بشار الأسد المشاركين في الاحتجاجات الى ثلاث أنواع":

الفئة الأولى، أصحاب المطالب: إذ وعد بدراسة المطالب العبية لهذه الفئة.

الفئة الثانية المخربين، والذي قال عنهم انهم يتخذون من مؤسسات الدولة هدفا، الفوضى لهم فرصة ذهبية.

الفئة الثالثة: أصحاب الفكر المتطرف، وهم المجموعات التي تقتل باسم الدين وينشرون الفوضى تحت اسم الحرية.

خطاب 04 جانفي2012: أكد الحديث عن التآمر الخارجي وتزوير الأحداث من خلال الإعلام الذي وصفه بالماجور ولمح بعدم تخليه عن السلطة إلا بإرادة الشعب، وانه اقترح مبادرة لقدوم لجنة مراقبين ومعاينة الوضع ميدانيا لكنها قوبلت بالتجاهل، كما أشار الى نقطة تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية، وعبر عن عدم الاكتراث للأمر، ثم عدد ملامح الإصلاح الذي بدا برفع حالة الطوارئ، والسماح بتعدد الأحزاب، وإجراء انتخابات الإدارة المحلية، وحرية الإعلام، وقانون الانتخابات، ومكافحة الفساد، والتعديلات الدستورية.

الخطاب الخامس: 3جوان2012 حيث صعد لهجة لمواجهة الاحتجاجات ضد نظامه، " لا مهادنة ولا تسامح مع الإرهاب" حيث القى خطابا أمام مجلس الشعب المنتخب حديثا وقتها، "أن سوريا لا تواجه مشكلة سياسية بل مشروع فتنة أساسه الإرهاب وحربا حقيقية من الخارج"، وأكد أن امن بلاده خط احمر.

الخطاب الأخير: مبادرة أخيرة: اعتبر فيه أن ما يحدث في بلاده ليس صراعا بين حكم و معارضة بل هو صراع بين الوطن وأعداءه، بين الشعب والقتلة والمجرمين، بين حالة الأمان وحالة الرعب، وقدم مبادرة* من عدة مراحل من اجل وقف الصراع في بلاده:

- تبدأ بالتزام الدول المعنية بوقف تسليح وتمويل المسلحين بما يسهل إعادة النازحين.

* بتاريخ 6 جلنفي 2013، القى الرئيس بشار الأسد خطابا في دار الاوبرا في دمشق وضح رؤيته للحل التي اكد فيها التزامه المبادئ الثابتة لبلاده، و في مقدمتها سيادة الدولة و استقلالية قرارها و مبادئ ميثاق الأمم المتحدة و القانون الدولي، و هذا إشارة واضحة لرفض التدخل الخارجي في شؤونها.(المرجع: الشاهر: تجليات الحرب على سوريا، **مرجع سابق**، ص169).

- في مرحلة لاحقة توقف العمليات من جانب الجيش الذي يحتفظ بحق الرد مع التأكد من ضبط الحدود.
- كما أشار الى انه ستتشكل حكومة جديدة مع إصدار عفو عام عن المعتقلين مع الاحتفاظ بالحقوق المدنية لأصحابها وتأهيل البنى التحتية وإعادة الإعمار.
- كما أكد الأسد أن أي مبادرة خارجية لحل الصراع في سوريا يجب أن تكون متوافقة مع هذه الخطة ولا تخرج عنها.
- كما أكد أن أي إشارة الى المرحلة الانتقالية لا تعني بالنسبة له غير الانتقال من حالة عدم الاستقرار الى الاستقرار.

على المستوى السياسي: قدم بشار الأسد الرؤية السورية للحل في الخطاب الأخير الذي سبق الإشارة له، والتي تشتمل على مراحل، تتمثل كما الاتي:[1]

المرحلة الأولى:

1. التزام القوى الخارجية بوقف التمويل والتسليح مع إنهاء المسلحين عن الأعمال التخريبية، مما يسمح بعودة النازحين.
2. إيجاد آلية للتأكد من الالتزام التام ولجميع الأطراف بالبند السابق وأهمها ضبط الحدود.
3. قيام الحكومة مباشرة بخلق شبكة تواصل مع جميع أطياف المجتمع السوري من اجل عقد حوار وطني شامل.

المرحلة الثانية: عقد مؤتمر حوار وطني شامل من اجل إيجاد ميثاق وطني يتضمن التمسك بالسيادة السورية ووحدة أراضيها وسلامتها ورفض التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية، ورفض العنف والإرهاب. إذ يعرض الميثاق للاستفتاء الشعبي، ثم تشكيل حكومة وطنية موسعة تستوعب جميع مكونات الشعب السوري وتتولى مهمة تنفيذ بنود الاتفاق على ارض الواقع، وأخيرا طرح الدستور على الاستفتاء الشعبي، وتقوم الحكومة بعد إقراره باعتماد القوانين التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر الحوار بما يتماشى مع الدستور الجديد، ومن ضمنها قانون الانتخابات، وهكذا يتم إجراء انتخابات برلمانية جديدة.

المرحلة الثالثة: تشكيل حكومة جديدة وعقد مؤتمر عام للمصالحة الوطنية وإصدار عفو عام:

1. تشكيل حكومة جديدة وفقا للدستور المعمول به.
2. عقد مؤتمر المصالحة الوطنية، وإصدار العفو العام عن المعتقلين الذين شاركوا في الأحداث، مع احتفاظهم بحقوقهم المدنية.
3. العمل على إعادة تهيئة البنى التحتية والإعمار وتعويض الأضرار نتيجة الأحداث.

[1] انظر: الشاهر، تجليات الحرب في سوريا، **مرجع سابق**،ص169-172.

وقد تم تسليم الوثيقة من قبل الوفد المفاوض للحكومة السورية الى المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا في جنيف، باعتبارها تعكس رؤية الحكومة السورية للحل.

الحل الأمني في استراتيجية النظام:

شكلت حادثة " الجمعة العظيمة" في درعا خاصة , العامل الحاسم في تركيز القيادة السورية للحل الأمني من اجل السيطرة على الأحداث و احتواء الأزمة , وتم تعليق الحل السياسي الى وقت لاحق حتى تتمكن الاستراتيجية الأمنية من إنجاز مهامها , و اعتبر الوضع في درعا هو الأخطر باعتبارها الأحداث الأكـثر كثافة و شدة فهي تعبير عن عصيان شعبي شامل, و هنا " ظهرت بوادر عملية تسلح أولي بسيط لبعض المجموعات الشبابية, و الهجمات الغامضة على بعض وحدات الجيش و الشرطة , إذ انقسمت القيادة السورية بين أصحاب الحل الأمني و الحل السياسي , و تمخض عن ذلك , اعتماد الرؤية العسكرية في مرحلة أولى من خلال القيام بعملية عسكرية محدودة في درعا هدفها تفكيك المجموعات المسلحة التي ينظر على أنها تنتهي في شهر ماي، ثم بدأ الرئيس في عملية الحوار الوطني , لكن ميدانيا اتسعت هذه الأحداث طائفيا.[1]

تقسيم تصاعد عنف النظام الى أطوار (عنف النظام وأطواره)[2]:

الطور الأول: تمتد مرحلة منذ اندلاع الثورة في شهر سبتمبر 2011 الى غاية بداية عام 2012 , اتصف هذا العنف بالضراوة والوحشية، وقد أدرج ضمن العنف السياسي لان دوافعه وأهدافه البارزة سياسية، كما انه يدور في الإطار السوري باعتباره صراع حول السلطة، على اعتبار أن النظام يجابه الثورة التي تهدده ويكون لديه شعور أنها تهدد كيانه،[3] وتفيد الإحصائيات انه لغاية شهر جوان 2011 , قام النظام بقتل 1925 مواطن من ضمنهم 71طفلا، وقام بعدة اعتقالات خاصة في منطقة درعا.

الطور الثاني: امتد من بداية عام 2012 الى غاية صيف 2013 التي تمت فيها حملة القصير في حمص، في هذه المرحلة سعى النظام الى السيطرة على إحياء ومناطق أرياف خرجت عن سيطرته التامة، تزامن ذلك مع حالات الانشقاقات والعصيان في كل من جهاز الجيش والمخابرات بالموازاة مع النجاح النسبي لتشكيلات من الجيش السوري الحر في صد اقتحام مناطق الاحتجاجات.

خلال هذه الفترة قام النظام بحملات اعتقال وتطهير أصبحت تعرف بمذابح السكاكين والسواطير، مثل مذبحة الحولة (حمص) ومذابح داريا (قرب دمشق)، كما تم تدمير مناطق مأهولة، مثل حي بابا عمرو (حمص)،

[1] انظر: كمال ديب، **ازمة في سوريا انفجار الداخل و عودة الصراع الدولي ، مرجع سابق**.
[2] طارق علي , **"العنف في الثورات العربية : الحالة السورية"** , سياسات عربية ،العدد 22 ،(سبتمبر 2016)، ص ص 89-94.
[3] **المرجع نفسه**.

إضافة الى ما سلف فقد اعتمد النظام على ممارسة عنف التجويع والحصار في ظل الأوضاع بدأ النزوح داخليا وخارجيا من هذه المناطق.

الطور الثالث: يبدأ هذا الطور مع تدخل حزب الله اللبناني وسيطرته لمدينة القصير الحمصية في صيف 2013 , حيث تصاعد عنف النظام عن سابقه باستخدام السلاح الكيماوي في شهر أوت 2013 , والصواريخ البالستية والبراميل المتفجرة والقنابل العنقودية.[1]

من خلال المواقف السياسية وخطابات بشار الأسد الرسمية، يمكن استنباط اهم مقومات الاستراتيجية التي قام عليها النظام في إدارة الأزمة:[2]

1. التأكيد على الهوية الوطنية والقومية في ظل هذه الحرب الحضارية الجديدة التي تم استبدالها إلى حد مقلق بالهوية الطائفية والمذهبية, وقد ساعد في ذلك محاولات إضعاف الحس القومي بسبب النكبات والانتكاسات التي عرفتها سوريا وشعوب المنطقة في صراعها الوجودي والمصيري مع إسرائيل من جهة, وغياب العدالة الاجتماعية التي ساهمت إلى حد بعيد في تراجع الولاء الوطني لدى البعض من جهة ثانية, فأصبح العامل الطائفي والمذهبي بالتالي سبيلاً للتغيير والخلاص.

2. تمسّك الخطاب الرسمي السوري بمقولة سورية دولة علمانية بجيش وطني عروبي متماسك، ومجتمع منفتح ومتجانس، وأن النظام قابل للإصلاح بالوسائل السلمية.

3. تنبيه العروبيين القوميين والإسلاميين المعتدلين كحزب الله وإيران والعراق إلى خطورة المشروع الصهيوني على الأمة العربية والإسلامية, لكونهم أيضاً في دائرة الاستهداف الأمريكي الذي يسعى لاجتثاث محور المقاومة خدمة لأمن واستقرار وسيادة إسرائيل.

4. التأكيد على أن الحركات الانتهازية أخطر على الأمة من إسرائيل نفسها، وأنها مجرد أدوات وضيعة تتلاعب بها المخابرات الأطلسية والصهيونية.

5. إن الدولة السورية تحديدا وريثة الثقافة الأموية, لها من الحنكة السياسية والعسكرية ما يغنيها عن السقوط في فخ الحرب الدينية, وللتنويه إذا كانت الجماعات الدينية تستطيع المساهمة في خلق فتن هنا وحرب هناك، فإنها لا تستطيع مواجهة القوة المادية للدولة المتماسكة التي تفرض نفسها بالنهاية.

6. قيام الخطاب الرسمي للدولة السورية بالتفريق بين الشعب السوري المتجانس والمتعايش في ظل نظام علماني منفتح على الجميع؛ وبين المغرر بهم ممن تحولوا إلى أدوات للفكر السلفي الوهابي لتخريب وطنهم

---

[1] **المرجع نفسه**.

[2] الشاهر، تجليات الحرب على سوريا، **مرجع سابق**، ص ص 181-183.

وقتل أبناء شعبهم، وتوضيح أن المستهدف الحقيقي في سوريا هو الشعب الممانع والمقاوم للكيان الصهيوني المجرم.

7. سورية تفرق بين الجماعات المتطرفة السورية التي تم تأسيسها في الداخل لتشكل الذراع العسكرية لمصالح القوى المتآمرة من جهة, وبين الجماعات الإرهابية الدخيلة على سورية كـ "داعش" و"القاعدة" من جهة أخرى، وكانت تعرف أن دور الأخيرة هو استنزاف الجيش العربي السوري ليسهل على الأولى إنهاؤه وإسقاط النظام تمهيداً لاقتسام النفوذ في سورية بين إسرائيل" وتركيا والسعودية.

8. ترسيخ الثقة الفكرية بأن وهم "الخلافة" لا مستقبل له لا في سورية ولا في العراق أو غيرها، وأن الهدف منه هو جلب الإرهابيين والمرتزقة لتدمير سورية وذبح شعبها وإضعاف جيشها لتتمكن مجموعة الفصائل الإرهابية المحلية التي تشكل الأذرع العسكرية للسلفية الوهابية من إسقاط النظام والسيطرة على السلطة بعد ذلك بسهولة.

9. نجحت القيادة السورية بتركيز الجهد الأمني والعسكري لخلق الظروف الموضوعية للمنافسة بين الفصائل الكبرى من جهة, وبين هذه الفصائل وداعش" من جهة أخرى.

10. إدراك الرئيس الأسد بأن الإرهاب سينقلب على داعميه ويهدد أوروبا والعالم، فالحديث هنا لم يكن المقصود به المقاتلين السوريين، بل الأغراب الذين استقدموا لدعم داعش" وما حدث في أوروبا وأمريكا وتركيا نفسها هو إحدى نتائج هذه الرؤية النافذة والمتبصرة والقادم يبشر بالأسوأ.

11. إدراك القيادة السورية أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها ضمناً السعودية وتركيا و"إسرائيل" تعتبر القضاء على التنظيم الإرهابي "داعش" خطأ استراتيجياً لا يصب في مصلحة واشنطن وتل أبيب.

12. إدراك أن إسقاط حكم الرئيس الأسد أمر غاية في الأهمية بالنسبة لأعداء سورية شعباً وقيادة لأنه السبيل الوحيد لإضعاف إيران وعزل حزب الله.

ثانيا: قراءة تحليلية لنهج النظام في التعامل مع الاحتجاجات:[1]

تعامل نظام الأسد مع الاحتجاجات الشعبية من خلال رؤيته الكلاسيكية في التعامل مع الأزمات باعتبار أنها مجموعة مشاكل معزولة انتشرت في بعض المناطق، وعلى أنها مؤامرة خارجية تستهدف سوريا، وهي مقاربة على حد تعبير **العميد نزار عبد القادر** تفتقد الى الواقعية، فهي حتما عبارة عن مطلب وحاجة للتغيير انطلاقا من:

أولا، طموح الشعب السوري في التغيير والتطور واللحاق بركب الحداثة.

[1] نزار عبد القادر، **الربيع العربي و البركان السوري نحو سايكس بيكو جديد**، (بيروت:د ت ن،د د ن)، ص ص135-136.

ثانيا، سوء الأوضاع الداخلية وعجز النظام عن مواجهة هذه الأزمات وأهمها تدني الرواتب، غلاء المعيشة، تراجع الخدمات الأساسية، وكذا تأخر الإصلاحات التي انتظرها الشعب السوري.

الشائع والمعروف، أن الدول التي تتعرض للاهتزازات الداخلية والتي قد تهدد كيان الدولة ووحدتها، ليس "أن الصراع على السلطة والمعارضة وتطوره قد يقود في اتجاهين فإما أن يعتمد النظام الخيار الأمني من اجل القضاء على الحركات الاحتجاجية التي تسعى الى تغيير النظام، إما الخيار الثاني فهو أن يعمل النظام على احتواء الحركة الاحتجاجية واستعادة التوازن من خلال تسريع عملية الحوار ومناقشة المشاكل والحلول من اجل اعتمادا الإصلاحات الضرورية. أن العملية الإصلاحية تتطلب مبادرة النظام الصادقة من خلال الحوار الشفاف والمصداقية لمواجهة المشكلات الداخلية والخارجية وخاصة احتواء الضغوط الخارجية منعا لاستغلال هذه الحركات الاحتجاجية من أطراف أجنبية، إذ تتطلب العملية الإصلاحية تعديلات هامة في القوانين والدستور وأيضا في أداء مؤسسات الدولة وتحيين أساليب عملها ومراقبة سلوكيات المسؤولين حتى لا تخرج عن الإطار القانون والأخلاقي.

يمكن تقديم صورة وجيزة لاستراتيجية النظام في إدارة الأزمة ومكامن إخفاقاتها، من خلال:[1]

1. "تأخر أو تجاهل الحكم السوري في ادراك دينامية الانتفاضة الشعبية المطالبة بالتغيير في تونس و مصر و إمكانية اختراق ارتداداتها الحدود العديد من الدول العربية انطلاقا من: أولا، حاجة هذه الدول للإصلاح و التغيير ثانيا، من خلال مقولة : اذا كان التغيير ممكنا في تونس و مصر ، لماذا لا يكون ممكنا في سوريا؟، لكن كان تقييم القيادة السورية مختلف عن الأوضاع في تونس و مصر، و بان الرئيس الأسد يحظى شخصيا بدعم شعبي واسع يعطيه كل المناعة اللازمة لتجنب تأثيرات الحدثين التونسي و المصري إذ اعتبر بشار أن الوضع الداخلي قوي.
2. كان يمكن تدارك التطورات التي بدأت في درعا من خلال مجموعة من التدابير السياسية والاجتماعية التي تعالج المطالب المحدودة بالإصلاح بدل التدابير الأمنية الصارمة التي جرى تطبيقها، والتي أدت الى توسيع الحركة الاحتجاجية بحجة الانتصار لدرعا، وهكذا انزلقت أجهزة الحكم والأمن الى اعتماد المقاربة الأمنية بدل المعالجة بالحوار القائم على الحوار من اجل إستعاب الحركة الشعبية الاحتجاجية.
3. تأخرت السلطات السورية في فتح حوار جدي مع قوى المعارضة كما تأخرت بالانخراط في عملية البحث عن مخارج للازمة لتجنب الوصول الى مطلب إسقاط النظام.
4. لم ينجح النظام في بلورة مقاربة سياسية من اجل إستعاب الحركات الاحتجاجية التي توسعت لتشمل معظم المناطق والمدن.
5. خامسا، ترافق فشل الأجهزة الأمنية في إستعاب الحركات الاحتجاجية في الشارع مع فشل بقية مؤسسات الدولة في بلورة أجندة إصلاحية بالتعاون مع الرئيس الأسد، وكان اللافت أيضا فشل الدبلوماسية السورية

[1] **المرجع نفسه**، ص ص139-140.

في التعامل مع الإنذارات المتكررة للنظام حول ضرورة اعتماد الحوار والتغيير في عملية التعامل مع الانتفاضة كبديل للخيار الأمني.

يبدو واضحا أن في مرحلة بداية الأزمة كانت الاحتجاجات صدمة للرئيس بشار الأسد حيث أن هذه الأحداث لم تكن متوقعة للقيادات السياسية في سورية وأجهزتها، حيث تصاعدت الأحداث سريعا مما أدى في النهاية الى المواجهة، وهذا ما تشير له نظرية الأزمة الدولية حين أشارت الى عنصر المفاجأة الذي يخلق حالة الارتباك لدى صانع القرار.

الفرع الثاني: منهج المعارضة في إدارة الأزمة

أولا: رواية المعارضة وإدارتها للازمة

جاءت الدعوة من قبل بعض المواطنين للتظاهر السلمي في 2011/3/15 بينما تم ملاحقة هذه المظاهرات من الأجهزة الأمنية ، ثم قام بعض الأطفال من منطقة درعا الى كتابة شعارات على الجدران ضد نظام بشار الأسد ، إذ قامت الأجهزة باستدعاء الأطفال و أهاليهم و معاقبتهم، و هنا كانت الشرارة لاتساع رقعة الاحتجاجات في المحافظات الأخرى لتعم المظاهرات معظم المدن السورية رافعـــــين شعارات الحرية و الإصلاح و المساواة.[1] قام النظام بعمليات اعتقال و قتل و تعذيب للأطفال و المواطنين و انتهاج سلوك إجرامي في مواجهة المدنيين وهو سلوك فريد لم يعهد في أي بلد شهد حراكا شعبيا، حيث قتل قرابة 5000شخص، و فقدان 50000اخرين، مصادرة ممتلكات قرابة 16000شخص.[2] رغم سلمية المظاهرات في بدايتها الى أنها تحولت الى مواجهات دموية بفعل تسلط النظام، وفق رواية المعارضة.

مطالب المعارضة: أبرز الشعارات التي رفعت في الاحتجاجات "الحرية وإسقاط النظام"، وتحت هذا الشعار تم تحديد مجموعة من المطالب:[3] إسقاط النظام بكل رموزه وأركانه، إقامة دولة ديمقراطية تعددية، إعادة هيكلة مؤسسات الأمن والجيش، كتابة دستور جديد للبلاد، التعددية الحزبية، حرية الإعلام، دولة المواطنة والقانون، إقامة عقد اجتماعي جديد، مكافحة الفساد، محاسبة المسؤولين عن الجرائم ضد المدنيين.

إن القراءة الموضوعية لهذه المطالب يجد أنها تفتقد الى العقلانية، فليس من المعقول المطالبة بإسقاط أركان الدولة دفعة واحدة وخاصة الأجهزة الأمنية والجيش والشخصيات السياسية البارزة من اجل قيام دولة ديمقراطية في وقت قياسي، بينما المطالب الأخرى التي تتعلق بالجوانب الإصلاحية في مجال مكافحة الفساد والمحاسبة وغيرها فإنها من صميم المطالب وشرعيتها التي ترفع في هكذا انتفاضات.

---

[1] غازي التوبة، الثورة السورية: الأسباب والتطورات، **مرجع سابق**.
[2] مايكل ويس،اقامة المنطقة الامنة في سوريا ..تقييم للجوانب القانونية و اللوجستية و المخاطر، **مرجع سابق**.ص 7.
[3] خالد مفتاح الشتيوي ، "**مسار الازمة السورية 2011-2016**"، المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، المجلد 9، العدد1 ، الجزء 2، (31مارس 2018)،ص ص 941- 959.

المعارضة واستدعاء الخارج

اتسم المشهد السوري بالتعقيد الشديد بفعل تسارع الأحداث، إذ بدأت ملامح التدويل تظهر مع مطالبة المجلس الوطني السوري بدفع من قطر ومساندة أمريكية بتدويل الملف السوري ونقله الى مجلس الأمن، علما أن مسالة التدويل انطلقت من الجامعة الدول العربية، من خلال المطالبة بإنهاء عمل البعثات العربية في سوريا تمهيدا الى نقل الملف الى المستوى الدولي وفتح الباب أمام التدخل الغربي، في حين طالبت جماعة الإخوان السورية بالتدخل تحت غطاء إنساني.[1]

من جهة ثانية، فان إنشاء المجلس السوري كان موضع خلاف بعد تحالف جماعة الإخوان و "إعلان دمشق" باستثناء هيئة التنسيق الوطني التي رفضت التوقيع على خلفية رفضها للتدخل الخارجي، فيما يذهب آخرون الى اعتبار تأسيس المجلس حتى يكون ستارا للتدخلات الغربية في الشأن السوري، حيث نادى التيار الإخواني الى التدخل التركي بينما طالب برهان غليون الجامعة العربية الى تحويل الملف السوري الى مجلس الأمن، ومن هنا يبدا فصل جديد نحو عملية التدويل في الرابع من شهر فيفري 2012. ومن هذه المرحلة بدأت التجاذبات الدولية في الأزمة السورية.[2]

ثانيا، قراءة تحليلية لنهج المعارضة في التعامل مع الأزمة

"" افتقدت الثورة السورية الشعبية ضد الاستبداد, بحكم عفويتها، إلى قيادة سياسية توجه مسارها في كل مرحلة من مراحل تحولاتها، ما جعلها فريسة للتدخلات الخارجية التي لم تكن معنية بأهداف الثورة ومطالبها المحقّة, فقد عمل التدخُل الخارجي على خطين؛ سياسي أنتج هيئات تابعة, وعسكري تمثل بتسليح فصائل "الجيش الحر" وتمويلها وأسلمتها، ما قيّد من وصولها إلى شرائح اجتماعية جديدة وأبعد المتردّدين عن الخوض في غمارها. كل ذلك وضع الثورة بين مطرقة النظام وحلفائه من جهة, وبين سندان أجندات الدول المتحكمة بالتمويل والتسليح من جهة أخرى، وأعاد مجرياتها التحررية الأولى إلى حالة الكمون, ليحل محلها الصراع الإقليمي والدولي وتشابكاته المحلية المعقدة، وما نجم عنه من آثار مدمّرة, وارتباط أي حل سياسي بتوافقات دولية وإقليمية طال أمد انتظارها.[3]

ويمكن تقديم قراءة كالاتي:

1. موقف معارضة الخارج:

تتمثل في الائتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية والثورة ويتواجد في مدينة غازي عنتاب التركية ويعتبر التيار الإسلامي المسيطر عليه الإخوان المسلمين، يخضع لنفوذ قطري تركي، تمثلت مطالبه منذ البداية الى

[1] بشار بصرو شيخ علي، **التسوية السلمية للازمة السورية على ضوء موزين القوى الاقليمية و الدولية**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي،2019)، ص ص 32-33.
[2] **المرجع نفسه**.
[3] قسم الدراسات، "**درعا من الثورة الى الاحتواء** "،مركز حرمون، (جويلية2018)، ص ص1-16

التدخل الخارجي لإسقاط النظام وتبني الخيار العسكري، لكن تغيرت مطالبه واكتفى بالحل السياسي، وهو يؤيد استئناف مفاوضات التسوية السياسية برعاية الأمم المتحدة، ولازال يعاني من عدة مشكلات:[1]

- الفشل في تقديم الخدمات والإمدادات الأساسية للاماكن المحررة في عدد من المناطق، مما أثر على شعبته
- اختلاف العلاقة بين الجسم السياسي(الائتلاف) والجسم العسكري (الجيش السوري الحر ممثلا في المجالس المحلية والمجلس الأعلى والفصائل والكتائب المقاتلة)
- عدم القدرة على تأكيد سيطرته على جماعات المعارضة المسلحة خاصة الجماعات الجهادية، نظرا لتواصلها المباشر للدول المانحة ما يمنحها استقلالية وتجاوزها للائتلاف.
- اختلاف العلاقة بين الائتلاف والمؤسسات المنبثقة عنها الحكومة المؤقتة ووحدة تنسيق الدعم والعمل منفصلين.
- انشغال الائتلاف بصراعات مكوناته للاستحواذ على مواقع السيطرة والنفوذ داخله وداخل المؤسسات المنبثقة عنه كالحكومة والمجلس العسكري الأعلى ووحدة تنسيق الدعم.
- تحول الائتلاف الى حلبة صراع بين الجهات الخارجية الداعمة، وبالتالي فشله في بلورة كيان سياسي متماسك

2. معارضة الداخل:

تتحدد اهم مجموعات معارضة الداخل في سوريا: هيئة التنسيق الوطنية وتيار بناء الدولة السورية، وتقوم رؤيتها لحل الصراع السوري على الحل السياسي لكن موقفها تجاه النظام اقل حدة عن معارضة الخارج حيث ترى أن الأولوية هي الحفاظ على استمرارية أداء مؤسسات الدولة، وقد شهدت هيئة التنسيق كثير من الانشقاقات على خلفية ما يلي:[2]

- وجود تيارين رئيسيين داخل هيئة التنسيق الأول يتزعمه القيادي المعارض هيثم مناع وآخر تتزعمه جماعة الإخوان المسلمين تحت رعاية تركية وتيار وسط ينفرد بالدعوة الى المزاوجة بين الاستراتيجيتين.
- اندلاع أزمة بين التيارين الرئيسي لاختلاف الرؤى في لقاء باريس.
- إعلان 40 عضو من الهيئة استقالتهم احتجاجا على وجود أخطاء تنظيمية وسياسات متضاربة داخل الهيئة سعيهم لتكوين كيان معارض جديد.

وبناءا عليه، يمكن تفسير وفهم أسباب ضعف قوة المعارضة السورية الخارجية والداخلية وفشلها في بناء مؤسسات قوية.

[1] محمد مجاهد الزيات،تحولات الصراع الداخلي المسلح في سوريا، **مرجع سابق**،ص26.
[2] **المرجع نفسه**، ص26.

وقد ترتب عن ضعف المعارضة السورية عدة متغيرات ونتائج هي:[1]

- تصاعد الحديث عن ضرورة الحل السياسي للصراع، وتراجع الحديث عن الحل العسكري حيث أصبحت المواقف الأخيرة للمعارضة تشير الى قبولها بالحل السياسي في ضوء إدراكها أن الحل العسكري أصبح غير وارد.
- قبول أطراف دولية وإقليمية فكرة مشاركة النظام في ترتيبات الحل السياسي والمرحلة الانتقالية، ويتضح ذلك من خلال الجهود التي يقوم بها المبعوث الأمم دي ميستورا، والتي تأخذ نظام الأسد في اعـــتبارها وتراه جزءا من الحل.
- نجاح النظام السوري في إقناع بعض القوى الإقليمية والدولية بانه يواجه حربا إرهابية، وهو ما أدى الى تحسين صورته الدولية نسبيا ويتضح ذلك في خطاب مدير جهاز الاستخبارات الأمريكية جون برينار "بان الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد انهيار الحكومة السورية ومؤسساتها لأنها تعلم أن البديل هو التنظيمات المتطرفة".

الفرع الثالث: قراءة شاملة في أداء النظام والمعارضة معا

ساهم الطرفان في إضفاء البعد الدولي للازمة، فمن جهة النظام اعتبر أن له الأفضلية في ذلك، نظرا لتمتعه بنقاط القوة، بينما المعارضة اتجهت الى نفس الاتجاه مدفوعة بادراك أنها في موقف ضعف أمام مطلب إسقاط النظام دون الاستعانة بأطراف خارجية، وهكذا تمثلت نقطة الالتقاء لدى الطرفين على تدويل الأزمة كل وفق منظوره.[2]

وحاول النظام السوري في بادئ الأمر, تهدئة وإدارة الأزمة الداخلية عبر تقديم تنازلات سياسية من قبيل إقرار الحق القانوني في التظاهر، وإلغاء قانون الطوارئ, وحل الحكومة السابقة وتشكيل حكومة جديدة، والدعوة الى حوار وطني والحديث عن إعادة النظر في المادة الثامنة من الدستور(المتعلقة بقيادة حزب البعث للدولة وغيرها)، ودفعت هذه التنازلات المتظاهرين الى رفع سقف مطالبهم، لكن السلوك السيء للأجهزة الأمنية قوض من مصداقية الإجراءات الحكومية المعلنة لدى الشعب السوري، إذ سوغ النظام عملياته ضد المعارضة بأن الإجراءات المتشددة وليس الليونة المفرطة هي وحدها الكفيلة باستعادة زمام المبادرة من قبل النظام عندها يمكن للإصلاحات الموعودة منذ أمد بعيد أن تنفذ, لكن السلوك غير المنضبط من قبل قوات النظام دفع المتظاهرين الي المقاومة ، إذ اختار النظام السوري منذ بداية الأزمة الحل الأمني وتمكن من تعبئة قوى مجتمعية ورسمية عسكرية وشبه عسكرية وزجها في الأزمة **من اجل تحقيق هدفين: الأول** محاولة حرف النشاط الشعبي عن طابعه السلمي الى طابع عنيف، بحيث يكون من السهولة القضاء عليه، لأن جموع المتظاهرين ما أن ينقلب نضالها ومطالبها من الحصول علي الحقوق والحريات الى أعمال مسلحة فأنها ستنسحب بطبيعة الحال من الشارع . أما

[1] **المرجع نفسه**،ص ص28- 29.
[2] قبلان مروان , الثورة و الصراع على سوريا: تداعيات الفشل في ادارة لعبة التوازنات الإقليمية، **المرجع نفسه**.

الهدف الثاني، فهو استثمار نقاط الضعف البنيوية والاختلافات المتنوعة القابلة للاستغلال في المجتمع السوري سواء كانت طبقية أو مناطقية أو مذهبية أو إثنية ما دام تفعيلها يحول التمرد من نضال في سبيل حقوق مشروعه الى صراع داخلي بين فئات اجتماعية متناقضة ومعادية, مما سيدفع الى تخفيف الضغط على السلطة, من خلال تحولها من طرف الى حكم، وزيادة فرص تفتيت قوى التمرد من خلال جعلهم يواجهون بعضهم بعضاً.[1]

أما **المعارضة فتميل الي الإقرار بالأزمة وعمقها واتساعها ومحاولة هندستها منكرة شيئين**، هما: ما تقوله الحكومة بأنه خطوات إصلاحية, والاتهامات الموجهة لها بالتآمر والتسلح فأن النظام بالمقابل يميل الى الإقرار بجهوده في احتواء الأزمة والاستجابة لمطالب المتظاهرين منكراً طبيعة الأزمة والتهوين منها والتقليل من اعتباراتها الداخلية, والاتهامات الموجهة لها بشأن الخيار الأمني في التعاطي مع الأحداث، إذ عدت المعارضة الأزمة فرصة سانحة عليها اقتناصها لتحقيق أهدافها، فيما عدها النظام وشرائح أخرى تهديداً وجودياً لكيانه وهذا يقتضي السعي لاحتوائها. [2]

ونتيجة لذلك، أدرك الأسد منذ البداية بضرورة التمسك بالعاصمة فسقوطها يعني سقوط نظامه لذلك أحكم قبضته على دمشق المحاصرة بالأصل بمعسكرات الجيش وقوى الأمن، ثم عمل على استرجاع أغلبية المدن, وبذلك نجح في جعل نفسه الممثل الشرعي للدولة. كان من أهم الأسباب لاستمرار بشار الأسد أن المعارضة أصلا تنقسم إلى معارضات فرعية غير منسقة لا تحمل أي برنامج ولا مشروع؛ بالمحصلة فشلت المعارضة في تقديم بديل واقعي لبشار الأسد, فقد كان المقاتلون في الداخل أنموذجا فريدا للاقتتال فيما بينهم.[3]

بالنسبة الى الحالة السورية، فان مصدر التهديد كان من اقل النقاط توقعا، إذ أن الانفجار السريع للاحتجاجات و تغير نمطها المفاجئ من المدني الى العسكرة ثم الى الحرب المركبة و المتعددة المستويات، بتشابك أدوار الأطراف المحلية و الإقليمية و الدولية، حيث كان هناك اعتقاد راسخ بان النظام كان بأمان تام لتجاوز ما عرف بالربيع العربي.[4] و اذا كانت المسالة السورية مرتبطة بسياق الثورات العربية، فأنها قد تحولت بشكل سريع جدا الى صراع نفوذ بين القوى الإقليمية الكبرى، و سرعان أيضا ما ارتبطت بمستوى اعلى في اطار التنافس بين القوى الكبرى في النظام الدولي، و بشكل خاص روسيـــــا الاتحادية و جمهورية الصين في تحالف داعم للنظام و الولايات المتحدة الأمريكية و حليفها الأوربي في معسكر داعم للثورة.[5]

---

[1] اسراء علاء الدين النوري ، ناصر الدين زين العابدين، "**السياسات و الاستراتيجيات الامريكية الروسية في الشرق الاوسط : العراق و سوريا نموذجا** " ، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد3،(2020)،ص ص 220- 250.

[2] **المرجع نفسه**.

[3] منال بن جدو ،الازمة السورية من الاحتجاج السلمي للتدخل الخارجي، **مرجع سابق**.

[4] محفوض عقيل سعيد،"**العسكرة و النزاع و التنمية في المنطقة العربية مع التركيز على الازمة السورية**" ،المستقبل العربي ،المجلد41، العدد 482، (2019)،ص ص 9-29.

[5] عبد المنعم مكي، "**التوافق الاستراتيجي الروسي الصيني في مواجهة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط**" ،رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا ،(الجامعة اللبنانية: كلية الحقوق و العلوم السياسية و الادارية ،قسم العلوم السياسية، 2017)، ص 44.

تذهب الباحثة الى الإقرار بانه منذ البداية، بدا واضحا من خلال المعطيات السابقة أن أسباب الاحتجاجات لم تكن بسبب الأوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، بل كانت بدايتها مطالبة بإطلاق سراح المعتقلين ، و انطلاقا من ذلك يدرك النظام السياسي أن علاقته بالشعب لا يمكن أن تصل الى درجة المطالبة بإسقاطه و هذا ما عبر عنه الرئيس السوري بشار الأسد و اثبته التقارير الدولية بشان الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في سوريا العام 2010 ، و أن تصاعد الاحتجاجات نتيجة تدخل الأطراف الخارجية التي كانت استجابتها سريعة عبر الخطابات التحريضية و استخدام الأداة الإعلامية و رجال الدين و حتى دعم الاحتجاجات بالمال و السلاح، حيث ساهمت كل هذه العوامل في تعميق الحركة الاحتجاجية و تحويل مسارها من مجرد حركة احتجاجيـــة الى صراع إقليمي و دولي، في اطار التنافس الجيوسياسي على سوريا، و بالتالي فان تبلور الموقف و الأسلوب للنظام في التعامل مع الانتفاضة رغم بعض الأخطاء لكنه كان واقعيا باعتبار أن أي دولة تسعى للحفاظ على امنها و استقرارها و سيادتها في مواجهة الأجندات الخارجية. ويجد هذا الموقف مبرراته في عدم وجود مؤشرات للتذمر الشعبي إلا بعد حادثة اعتقال الأطفال وتغير مواقف بعض الدول نحو مناهضة للنظام السوري بقيادة بشار الأسد، وفي تقديم بشار مبادرة الحل السياسي لتجاوز الأزمة لكنها قوبلت بالتجاهل.

المبحث الثالث: الأزمة السورية: قراءة في المواقف الدولية والإقليمية وتداعياتها

- المطلب الأول: مواقف القوى الداعمة للنظام السوري
- المطلب الثاني: مواقف القوى الموالية للثورة
- المطلب الثالث: خصائص الأزمة السورية وتداعياتها

" لم تشهد ثورة من ثورات الربيع العربيّ حالة من الاصطفاف الإقليمي والدولي كما شهدتها الحالة السوريّة، ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى أن سوريا تشكل بيضة القبان في توازنات إقليميّة دقيقة, فأيّ طرف يستميلها يكون قد غير ميزان القوى لمصلحته بشدَّة. فضلا عن ذلك، تقع سورية على تخوم الملفات الثلاثة الساخنة في المنطقة: العراق ولبنان، وفلسطين. وهي تؤثر وتتأثر بها بقوّة ما جعل استقرارها حاجة إقليميّة ودوليّة من جهة, ومن جهة أخرى مثل دافعا لأطراف إقليميّة ودولية للتقرب منها، وتجلّى ذلك خصوصًا في الفترة التي سبقت اندلاع الانتفاضة. لكن، ومع بدء الثورة راحت سورية تتحول شيئا فشيئًا من لاعب أساسيٌ في شؤون الإقليم إلى ساحة تنافس إقليمي ودولي، لتعود بها الحال إلى ما كانت عليه في خمسينيّات القرن الماضي وستينياته."[1]

تتشكل الحالة السورية كأزمة دولية تتجاذبها اطراف متعددة من ثلاث مجموعات تتعاطى مع الأزمة وفق ثلاث مستويات، محلية و إقليمية و دولية، إذ يتشكل المعسكر الأول و الذي يسمى بمعسكر التغيير الذي يرغب بإسقاط نظام بشار الأسد، و يضم إقليميا تركيا و دول الخليج، و على المستوى الدولي الولايات المتحدة و الدول الغربية، أما المعسكر الثاني و الذي يطلق عليه معسكر الحفاظ على الوضع القائم، و هو الذي يرغب في بقاء النظام السوري قائما ، و يضم إقليميا ايران و حلفائها في العراق و حزب الله، و على المستوى الدولي روسيا الاتحادية و الصين الى جانب البرازيل و الهند و جنوب أفريقيا و إن كان بدرجة أقل.[2]

المطلب الأول: مواقف القوى الداعمة للنظام السوري

الفرع الأول: موقف روسيا الاتحادية من الأزمة السورية

السمة البارزة للموقف الروسي تجاه الحراك الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط عموما خاصة في البداية هو التحفظ الحذر حيث أنها كانت عاجزة عن إتخاذ مواقف محددة وفاعلة تجاه تلك التحولات لكن تغير الأمر باتجاه مواقف اتسمت بطابع المواجهة من اجل تحقيق التوازن في العالم العربي مع نظيرتها الولايات المتحدة الأمريكية أو حليفها الأساسي الكيان الصهيوني فبعدما التزمت بموقفها المتحفظ تجاه الحراك في تونس، والترقب في الحالة المصرية، والحياد تجاه الثورتين البحرينية واليمنية.[3]

---

[1] مروان قبلان،"**المسالة السورية واستقطاباتها الاقليمية و الدولية: دراسة في معدلات ادارة القوة و الصراع على سوريا**"، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، (الدوحة: مارس 2015)،ص ص 1-39.

[2] ابراهيم محمد منيب نوري عبدربه،"**الابعاد السياسية لموقف حزب الله من الصراع على السلطة في سوريا 2011-2015**"، رسالة مقدمة لاستمال متطلبات التخرج،(غزة :جامعة الازهركلية الاداب و العلوم الإنسانية، قسم التاريخ و العلوم السياسية ، 2015)، ص100.

[3] خولي معمرفيصل سليم، "***تاثير الانتفاضة الشعبية في سوريا على العلاقات التركية الروسية***" ، مركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، (الدوحة: 2014)، ص ص69.

أولا، الموقف الروسي من الأحداث

في بداية الأحداث في سوريا اتخذت روسيا موقفا وسطا بين النظام والمعارضة، حيث أكدت على حق الشعب السوري في التغيير، حيث وجه الرئيس الروسي السابق **ديمتري مديفديف** تحذيرا للقيادة السورية في حالة عدم استجابتها والبدء في حوار مع المعارضة ومباشرة الإصلاحات.[1]

كما رحبت موسكو بالإصلاحات التي أقرها الأسد وفتحت قنوات اتصال مع المعارضة السورية الذي لاقى ترحيبا من قبل النظام السوري باعتباره وسيط يمكن الوثوق به، وبعد تحول الثورة الى المسلحة وتصاعد العنف من الجانبين المعارضة والنظام وجهت روسيا انتقادات للجهتين وحملتهما المسؤولية عن ذلك، كما عبرت عن رفضها القاطع لاي تدخل أجنبي مباشر أو غير مباشر، حـيث أكدت موسكو على حتـــمية الحل السلمي وبمشاركة الجميع على طاولة المفاوضات.[2]

تمحور الموقف الروسي من الأزمة في سوريا على الأسس التالية:[3]

- الاعتراف بشرعية النظام السوري، وأيضا اعتباره حليفا استراتيجيا مع تأكيدها على ضرورة التسريع بالإصلاحات الدستورية والسياسية المقررة من طرف بشار الأسد، وبالمقابل فتح قنوات الاتصال مع المعارضة السورية من اجل عدم تهميشها وتأكيد دورها في العملية السياسية بغية الحفاظ على استقرار البلاد.
- المشاركة في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب من خلال المشاركة في التحالف الإقليمي لمحاربة التنظيمات الإرهابية.
- حشد الدعم الدولي من اجل إعادة إعمار سوريا، ومن ثمة إرجاع اللاجئين السوريين باعتبارها قضية إنسانية لا تتحقق إلا بتكافل الجهود الدولية.

قراءة تحليلية للموقف الروسي: إتسق الموقف الروسي من الأزمة في سوريا مع مواقفه تجاه باقي الثورات، إذ أن التوجه الثابت لهذا الموقف هو التأكيد على ضرورة التغيير السلمي، ونبذ العنف والدعوة الى الحوار والحل السياسي ضمن الأطر القانونية، وعلى أساس الوفاق الوطني عربيا، والرفض التام لاستخدام النظام للقوة في مواجهة المظاهرات.[4]

---

[1] نور هان الشيخ، **"روسيا و التغيرات الجيواستراتيجية في الوطن العربي"** ،في: احمد سعيد نوفل ،**التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية** ،(بيروت المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات 2014)، ص292.

[2] **المرجع نفسه** ، ص295.

[3] فريق الازمات العربي،" **الازمة السورية: استراتيجية الخروج"** ، act مركز دراسات الشرق الاوسط مجلة دراسات شرق اوسطية ،العدد87،(الأردن، د ت ن)، ص ص99.124.

[4] نور هان الشيخ ،روسيا و التغيرات الجيواستراتيجية في الوطن العربي، **مرجع سابق**. ص 292.

ما تجدر الإشارة له أن الرؤية الروسية للأحداث في سوريا تختلف عن الرؤية الغربية والعربية، فبينما تشتركان في ضرورة وقف العنف وإراقة دم الأبرياء، تتمايز الرؤية الروسية في أنها تعتبرها «نزاع داخلي مسلح" أو حرب أهلية، وتتحمل جميع الأطراف المسؤولية في هذا الوضع وليس بشار الأسد وحده، كما أكدت على وجود طرف ثالث والمتمثل في القوة الثالثة، وهي تنظيم القاعدة وتنظيمات إرهابية. وبناءا على ما سبق ترفض روسيا الدعوات التي تنادي بتنحي الرئيس بشار الأسد، وتؤكد أنها داعمة لنظام بشار الأسد، ولكن تسعى للحفاظ على كيان الدولة السورية في محاولة لتجنب تكرار سيناريو ليبيا، كما تؤكد رفضها للتدخل الخارجي الذي يمس بمسار الثورة في سوريا حيث انتقدت القوى التي تدعم المعارضة المسلحة معتبرة إياه تدخلا غير مباشر يهدد استقرار في سوريا والمنطقة عموما.[1]

إجمالا الموقف الروسي من الأزمة جاء اتساقا مع المبادئ التالية:

- تكريس مبدا السيادة وعدم القبول بالتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول.
- الرفض المطلق لتغيير الأنظمة أو الحكام بالقوة.
- التسوية السلمية للنزاعات.
- عدم التفسير الانتقائي في استخدام مفاهيم الحرية والديمقراطية لتحقيق أغراض خاصة.

إن تقييم الموقف الروسي من الأزمة نجده متبلور حول الإصرار الكامل على التأييد الصريح للنظام السوري، فمنذ البداية أيدت موسكو رواية النظام حول مجريات الأحداث بل حملت المعارضة السورية المسؤولية في تفاقم الأزمة و انحراف مسارها على اعتبار أنها طرف مسلح في مواجهة جيش نظامي، بالمقابل أكدت دعوتها للنظام بتسريع الإصلاحات التي وعدها بشار الأسد.[2] ويمكن فهم الموقف الروسي من الأزمة السورية من خلال تصريح **سيرغي لافروف** أن روسيا ترفض إعادة إنتاج التجربة الليبية في سوريا أو اليمن أو البحرين لان لديها تداعيات خطيرة، بل إن موسكو لن تسمح بإسقاط أخر حليف لها في الشرق الأوسط، و المقصود هنا بشار الأسد في سوريا.[3]

مبررات الموقف الروسي من الأزمة

تتمثل هذه المبررات فيما يلي:[4]

- تجاوزت نسبة صادرات العسكرية الروسية تجاه سوريا 9بالمئة من قيمة الصادرات الكلية.

---

[1] **مرجع نفسه**، ص295.

[2] نجلاء ابو الحصين، **"تمثل الحالة السورية نموذج للعلاقات بين النظام الاقليمي و النظام الدولي"**، 13.11.2012.تاريخ الاطلاع: 2015/8/15، الرابط: https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/276705.html

[3] Mobert Mason, **Russia in Syria: An unequivocal return to the middle east**?, Middle east policy,volXXV ,no4,(winter2018), pp101-116.

[4] حسام الدجني ، **"سر الموقف الروسي من الازمة السورية"**، جريدة القدس، السنة الثالثة و العشرين، العدد7042 ،6فيفري2012، ص17.

- قاعدة روسيا العسكرية بطرطوس المطلة على البحر المتوسط، وهي ذات بعد استراتيجي بالغ الأهمية لروسيا في ظل الهيمنة الأمريكية على المنطقة الشرق الأوسطية فأهميتها الجيوسياسية تكمن في إتاحة الفرصة لروسيا بالوصول الى البحر الأحمر والمحيط الأطلسي وفق رؤية الأميرال الروسي ايفور كاساتانوف.
- تعاطيها السلبي مع الأزمة الليبية بعد الموافقة على قرار رقم 1973 الذي منح الضوء الأخضر للناتو للتدخل وإسقاط نظام القذافي الحليف لروسيا.

إضافة الى هذه العوامل هناك أهداف استراتيجية تود روسيا تحقيقها من وراء سلوكها في سوريا، وتتمثل في:[1]

- سعي روسيا لمنع منافسيها من مزاحمتها اقتصاديا في إطار التنافس الإقليمي الدولي على ممرات نقل الغاز والنفط الخليجي.
- تجنب الانفلات الأمني على اعتبار إن روسيا تنظر الى سوريا باعتبارها اهم دول المنطقة، وعدم الأمن فيها سيؤدي حتما الى زعزعة الاستقرار في كامل المنطقة ما يشكل تهديدا لمصالحها الحيوية.
- فرض مقايضة النفوذ الروسي في المنطقة باعتراف غربي من خلال تفعيل ملف اللجوء السوري نحو أوربا ما يدفع بالطرف الأوربي الى القبول بالدور الروسي كمنقذ له.
- الرغبة الملحة في العودة لممارسة دور عالمي مثيل لما كان يقوم به الاتحاد السوفياتي سابقا.

ثانيا، مرتكزات الموقف الروسي من الأزمة السورية:[2]

المرتكز الأخلاقي: يقول وزير خارجية روسيا **سيرغي لافروف** "حالما تغيب الأخلاق يحدث الظلم وتظهر أفكار لا تساعد في حل المشكلة بل العكس تجعلها متفاقمة أكثر، ونحن نعتبر تعزيز الأساس الأخلاقي في العلاقات الدولية جزء لا يتجزأ من السياسة الكبرى". بررت روسيا موقفها تجاه الأحداث في سوريا وفي منابر إعلامية ودبلوماسية وسياسية كثيرة، من التخويف من تكرار السيناريو الليبي في سوريا حيث دعت الى تجنب التقليد الأعمى للانتفاضات في الدول العربية. كما نبهت الى مخاطر المسائل الأخرى مثل وصول الإسلاميين الى السلطة". ويقول **ألكسندر دوغين** كبير منظري الاوراسية: لو سمحنا للغرب أن يفعل في سوريا ما فعله في ليبيا فستصبح السيرورة نحو القطب الواحد غير معكوسة وهذه الحوادث كلها يمكن اعتبارها بداية حرب عالمية ثالثة".

وفق الوعي الروسي الجمعي أن الأحداث التي شهدتها الدول العربية العام 2011، والتي أطلق عليها بالربيع العربي هي مجرد فعل تامري خارجي، بغض النظر عن اعتبارات أهمية الجغرافيا العربية بالنسبة الى

[1] احمد عارف ارحيل الكفارنة،"**النظام الدولي الجديد في اطار نظرية تحول القوة: التدخل الروسي في الازمة السورية نموذجا**"، دراسات العلوم الاجتماعية و الانسانية، المحلد 46، العدد 2،(30جوان 2019)، ص ص 399- 418.

[2] منذر بدر حلوم ، "**ركائز الموقف الروسي من الثورة السورية**"، في :احمد علي ازاد ، **خلفيات الثورة :دراسات سورية** ، (بيروت :المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، 2013) ،ص ص556-565.

مصالح الاتحاد الروسي، وفي حالة الاهتمام الروسي بها باعتبارها جزء هام في المشروع الروسي الأوراسي، تصبح لسوريا مكانة خاصة الى الجانب الروسي، فالعاصمة دمشق مركز أوراسي متقدم في هذا المشروع الذي يطمح الرئيس فلاديمير بوتين الى تحقيقه في ظل التحول الجيواستراتيجي العالمي الذي على وشك التشكل.

المرتكز الجيواستراتيجي: وفق الرؤية الروسية فان الولايات المتحدة الأمريكية تمارس سياسات هدفها فرض الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط ، و تقييد الشراكات العربية الأسيوية برعاية روسية صينية، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية الى إعادة رسم الخارطة الشرق أوسطية جغرافيا و سياسيا. وفي سبيل تحقيق مشروعها تسعى واشنطن الى إضعاف القوى الإقليمية والكبرى من خلال جعلها كيانات ضعيفة تفتقد الى الفعالية والتأثير حتى تمنع دورها في تحقيق مصالحها في المنطقة، إذ تضمن مقال بعنوان "حدود الدم "الصادر العام 2006 في مجلة القوات المسلحة الأمريكية تضمن الملامح الجديدة لشرق أوسط جديد الذي أكد دعم الديمقراطية في هذه المنطقة، بالمقابل اعتبر الهدف الحقيقي هو تجزئة* المنطقة. ووفق هذه الخطة، فانه تم ضرب مثلث الدفاع العربي الذي يقوم على ثلاث ركائز : مصر العراق وسوريا، إذ بعد العدوان الغربي على العراق تم إضعاف تأثيره الإقليمي عربيا، أما سوريا فقد أدت الحرب الى تدمير قدراتها الشاملة، وأصبح ميزان القوى الإقليمي يميل بشكل واضح لصالح الكيان الصهيوني حليف الولايات المتحدة الأمريكية وراعي مصالحها في المنطقة. [1]يعني أن جبهة المواجهة مع الغرب سوف تتقلص وتقترب من روسيا في منطقة القوقاز وجمهوريات أسيا الوسطى باعتبارها المجال الحيوي الطبيعي لروسيا، ما يعني إحكام الطوق الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية على روسيا.[2]

وفق الحسابات الروسية، فان سقوط النظام في سوريا بمثابة فقدان روسيا لحليف قــوي في العالم العربي وهذا يعني بحتمية فقدان روسيا منطقة الشرق الأوسط لصالح تزايد النفوذ الأمريكي في المنطقة.

ثالثا، مصالح روسيا في المنطقة على ضوء الأزمة:[3]

استقرار المنطقة: تأثرت المشاريع الاستثمارية الروسية في سوريا منذ اندلاع الاحتجاجات وتوجهها نحو العسكرة، حيث شهدت تراجعا ملحوظا بعد أن شهدت تطورا كبيرا خلال العام 2005، وأصبحت حركة التبادل التجاري بين البلدين مرهونا بعاملين أساسيين:[4]

أ. مدى تعقد أو انفراج الأزمة.

* تجزئة المنطقة العربية وفق المقال: تقسيم العراق الى ثلاث دول: منطقة كردية شمالا و اخرى شيعية جنوبا و اخيرا دولة سنية في الوسط تضم الى سوريا لاحقا، و يتم انشاء دولة اسلامية مقدمة برئاسة احد ممثلي المدارس الاسلامية بالتناوب يشبه نوعا ما فاتيكان اسلامي، و هذا بعد على انقاض كل من مكة و المدينة المنورة بعد اقتطاعهما من السعودية، و يضاف جزء شمالي منها الى الاردن، اما جنوبها فيضاف الى اليمن ، بينما يتم اقتطاع حقول النفط الى الشرق لصالح الدولة الشيعية ، و تقتصر الاراضي السعودية على الوسط.

[1] نورهان الشيخ ،روسيا و التغيرات الجيواستراتيجية، **مرجع سابق** ،ص299-301.

[2] **المرجع نفسه**، ص302.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص302-303.

[4] احمد محمود عبد المجيد، "**مكانة سوريا في المدرك الاستراتيجي الروسي بعد عام2000**"، المجلة العلمية الاكاديمية العلمية، العدد 58، (سبتمبر 2019)،ص ص44-73.

ب. أثر العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا.

تطمح روسيا في استقرار المنطقة العربية ذلك انه يعتبر الأساس الذي يضمن تامين مصالحها في المنطقة، وهي تعتبر أن الأحداث العربية منذ العام2011 لم تحقق سوى الفوضى، ما يشكل تهديدا لمصالحها وشراكاتها مع دول المنطقة. عربيا، ترتبط روسيا بعلاقات تعاون في مجالات متنوعة خاصة منها العسكرية والتقنية خاصة مع الدول الحليفة وفي مقدمتها مصر ليبيا وسوريا وأن عدم استقرار المنطقة سيؤثر حتما على مصالحها خاصة تلك المرتبطة بقطاعات الطاقة والتعاون العسكري والتقني.

في قطاع الطاقة: قطاع الطاقة احد المجالات الأساسية التي تتلاقى فيها المصالح العربية و الروسية، و هو جوهر الشراكة العربية–الروسية في المستقبل و دعامتها الأساسية و تسعى روسيا الى التنسيق و التعاون مع هذه الدول في اطار محورين أساسيين: **أولهما**، الحفاظ على استقرار السوق النفطية و ضمان حد ادنى لأسعار النفط من خلال التحكم في حجم الإنتاج، و **ثانيهما**، الاستثمارات الروسية في قطاع النفط العربي حيث تستثمر الشركات الروسية في الدول العربية حيث تشارك في عمليات التنقيب و تطوير الإنتاج ، على اعتبار أن روسيا متطورة في هذا المجال تسهم بخبراتها و إمكانياتها التكنولوجية في مجال الصناعات البيتروكيميائية حيث تبلغ عدد الشركات الروسية في المجال 15شركة منتشرة في كل دول العالم.[1]

على الصعيد الاقتصادي: تمثل المنطقة العربية سوقا ذات قدرة إستعابية ضخمة للصادرات الروسية من البضائع الاستراتيجية والمعمرة، مثل الآلات والمعدات والأجهزة والشاحنات والحبوب، وصلت قيمة التبادل التجاري بين روسيا والدول العربية العام2011 الى 10مليارات دولار. كما تسعى روسيا الى مضاعفة صادراتها العسكرية نحو المنطقة وتنشيطها باعتبارها عوائد هامة للخزينة الروسية ليتعدى الحلفاء التقليديين –سوريا والجزائر وليبيا واليمن– بل لخلق أسواق جديدة في منطقة الخليج والأردن التي هي أساسا أسواق تقليدية للولايات المتحدة الأمريكية وأوربا.[2]

وبالنسبة الى سوريا، ترتبط روسيا بالنظام السوري بناءا على مصالح اقتصادية حيث تبلغ نسبة صادرات سوريا من الأسلحة 10بالمئة من الصادرات الروسية الكلية ما يجعلها في المرتبة الثالثة في قائمة الدول المستوردة للسلاح الروسي، إضافة الى المعاملات التجارية التي تخـــص توريد الطائرات القتـــالية والصواريخ المضادة للدبابات والطائرات لسوريا، يضاف الى ذلك العقود الاستثمارات لشركات هامة روسية مع الحكومة السورية.[3]

عسكريا: بالنسبة الى الحالة السورية، فان مصالح روسيا متعاظمة خاصة ما تعلق منها بالقاعدة العسكرية الروسية في ميناء طرطوس إذ تقدم هذه القاعدة خدمات متعددة للسلاح البحري الروسي في منطقة البحر المتوسط وخليج

[1] نورهان الشيخ، روسيا و التغيرات الاستراتيجية ، **مرجع سابق**،ص 303.
[2] **المرجع نفسه**.
[3] رندة حيدر، **"لماذا تقف روسيا الى جانب سوريا"**،(تر:الكس خلينيكوف) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،(30.09.2011)، ص ص1-8.

عدن كالتزود بالمؤن والمياه والوقود وغيرها، إضافة الى الخدمات التجارية والتعاون الاقتصادي، وحماية الرعايا الروس في سوريا والذي يبلغ عددهم 30الفا.[1]

إذن، في ظل التوقعات المتشائمة للأوضاع في الشرق الأوسط وسوريا تحديدا، وضعت روسيا الإتحادية أهدافها نحو الحفاظ على استقرار المنطقة، إذ تنظر الى سوريا باعتبارها حجر الزاوية لأمن المنطقة، وبالتي عدم استقرارها سيؤدي بالضرورة الى زعزعة الأمن لدى جيرانها خاصة لبنان ما يهدد الأمن الإقليمي.[2]

الفرع الثاني: موقف جمهورية الصين الشعبية من الأزمة السورية

تباين المواقف بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية ليس بالجديد، لكن الجديد في موقف الصين تجاه الأزمة السورية بانه تعدى حدود الاختلاف في الموقف بل بلوغه حد التصادم والمواجهة السياسية توصف بانها الأولى من نوعها في المنطقة.[3]

تتبنى الصين مجموعة من الأسس في سياستها الخارجية، أولها سياسة تصغير المشكلات، ورفض التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية لاي دولة ذات سيادة، احترام القواعد والمعايير الدولية التي ترفض هذا التدخل، معارضة استخدام القوة العسكرية، والتأكيد على حل النزاعات الدولية بالآليات الدبلوماسية، واتساقا مع المبادئ الخمسة للتعايش السلمي تتمسك الصين الشعبية بالشعار " وجوب حل مشكلات الشرق الأوسط داخليا دون التدخل الخارجي أي من حق الشعوب فقط تقرير مصيرها.[4]

أولا، الموقف الصيني من الحياد الى الانحياز الكامل

اتسم الموقف الصيني في بداية الأحداث بالحياد الكامل، إذ كانت تراقب الأحداث مؤكدة على نبذ استخدام العنف من جميع الأطراف وتغليب مبدا الحوار بمشاركة كافة الأطراف والقوى السياسية لحل الأزمة سلميا، كما طالبت النظام بالإسراع بإجراء الإصلاحات تماشـــيا مع مطالب الثوار، يضاف الى ذلك رفضها تدويل الصراع وتغليب الحوار ورفض تغيير النظام عسكريا.[5]

انتقل الموقف الصيني من الحياد المطلق الى الانحياز الكلي للنظام السوري، بالتنسيق مع الحليف الروسي واستخدام الفيتو لأربع مرات في مجلس الأمن ضد قرار إدانة للنظام السوري ويطالب بتنحي بشار الأسد، انطلاقا من رؤية الصين أن تسوية الصراع لابد أن يكون داخليا دون تدخل خارجي، حيث جاء على لسان مبعوث الصين للشرق الأوسط "أن الفيتو الصيني ضد التدخل الدولي في الشأن السوري يتسق مع ضرورة احترام حق الشعب

---

[1] نورهان، روسيا و التغيرات الاستراتيجية ، **مرجع سابق**، ص ص304-305.

[2] **المرجع نفسه**، ص305.

[3] علاء الدين صالح عثمان، **العلاقات الصينية السورية في ضوء العلاقات الدولية و القانون الدولي العام2003-2018**، (بيروت: منشورات زين الحقوقية،2018)،ص ص129-130.

[4] **المرجع نفسه**، ص131.

[5] منيب النوري عبدربه، الابعاد السياسية لموقف حزب الله من الصراع على السلطة في سوريا2015 ، **مرجع سابق**،ص101.

السوري في حل الصراع بنفسه من خلال الحوار السياسي". ويأتي السلوك الصيني وموقفها من رغبتها المزدوجة لتحجيم الدور الأمريكي في المنطقة من جهة، وإقامة حلف مع روسيا ومن ورائها إيران من اجل خلق توازن بين المعسكرين.[1]

ثانيا، ويمكن فهم السلوك الصيني من خلال العوامل التالية:[2]

- التخوف من تغير الخارطة السياسية للشرق الأوسط عن طريق ضرب النظام وتـــمزيق الدولة السورية وتأثيره على إيران ودورها، ما يعني تحجيم الدور الصيني في أسيا الوسطى وتهديد النفوذ الصيني الدولي، والأمر الآخر أن حزب الله أحد أدوات إيران العسكرية التي تشارك القتال في سوريا ضمن هلال إيران وأدواتها يمكنها من ضمان مكانة في الشرق الأوسط كمزاحمة للولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة توسع نفوذها في شرق أسيا.
- مشاركة الصينيون الإيغور في الصراع في سوريا ضد النظام وحزب الله.
- الخشية من وصول الإسلاميين الى الحكم في سوريا ما يشجع الأقليات المسلمة على الانفصال عن الصين (خاصة إقليم شينغيانغ)*.
- خشية سقوط النظام السوري وانتقال الأزمة الى إيران ما قد يؤدي الى تصاعد الدور الأمريكي في المنطقة ما يؤثر على إمدادات الطاقة نحو الصين عبر مضيق هرمز.
- لا تخفي الصين قلقها إزاء الحزب الإسلامي التركستاني، الذي تعتبره تنظيم متطرف يتواجد على الأراضي السورية، وبالتالي فان من مصلحة الصين القضاء على هذا الفصيل المتطرف في سوريا قبل عودته الى الصين إذ تاريخيا قام التنظيم بأعمال تخريبية ضد الحكومة.[3]

إن قراءة الموقف الصيني نجده يتسق مع العقيدة الكونفشيوسية التي هي أساس الفكر السياسي الصيني وموجه السلوك الصيني على المستوى الدولي، إذ تفضل الصين التعامل مع القضايا الدولية بسياسة ناعمة بدلا من الخشنة أو الصلبة. فالسياسة الخارجية الصينية تقوم على المبادئ الستة للتعايش السلمي، وبالتالي فان الموقف الصيني اتسم بالثبات والموضوعية من خلال دعوتها الى احترام رغبة الشعب السوري واعتبار الأزمة شانا داخليا.[4]

من جهة ثانية، فان الاعتبارات الاستراتيجية أيضا كانت الدوافع في الموقف الصيني من الأزمة خاصة ما تجلى في تبني حق النقض في مجلس الأمن الى جانب روسيا تتعلق بأهمية سوريا والشرق الأوسط

---

[1] **المرجع نفسه**.

[2] **المرجع نفسه**.ص ص102-103.

* تركستان هي منطقة شرق اسيا تنقسم قسمين تركستان شرقية و تركستنان غربية، اما الشرقية فهي المعروفة حاليا باقليم "شينغيامغ" الذي ضمته الصين اليها عام 1949، يمثل الايغور المسلمون غالبية سكان في اقليم تركستنان الشرقية ، و قد اعترضوا على ضم اقليمها الى الصين، و قامت العديد من الاحتجاجات الشعبية ضد الحكومة الصينية في التعامل مع السكان و تطورت الى حد المواجهة المسلحة حيث ظهرت اول مجموعة مسلحة "حركة ترمستان الشرقية الاسلامية" عام1993 نادت باقامة دولة اسلامية.

[3] Sidny Hith,**op cit**, p18.

[4] الجبوري، الادوار الدولية للقوى الكبرى تجاه الازمة السورية، **مرجع سابق**.

وأيضا العلاقة الثنائية الصينية الروسية* باعتبار وجود مصالح مشتركة بينهما، وأيضا الى علاقاتها بإيران الحليف الاستراتيجي للصين.[1]

تتوافق الرؤى الصينية –الروسية حول بروز تحالف جديد في طور التشكل بين الغرب والتيارات الإسلامية الصاعدة إذ تعتبر أن لهذا التحالف تداعيات سلبية على طموحاتها والأوضاع الداخلية لكليهما.[2]

فالرواية الصينية تقوم على الفرضية التالية: أن الضغط الأمريكي سيؤدي الى سقوط نظام بشار الأسد حليف ايران ما يؤدي الى إضعافها، و قد يؤدي الى سقوطها في يد الولايات المتحدة الأمريكية، ما يعني سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على 90 بالمئة من نفط العالم ، ما قد يؤدي الى تأثر علاقات ايران –الصين في مجالي الطاقة و التكنولوجيا النووية على اعتبار أن ايران تمد الصين بالطاقة مقابل التكنولوجيا النووية، و نتيجة لهذا الاستنتاج كان ميلاد التحالف الروسي الصيني ضرورة قصوى في وجه الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها في المنطقة.[3]

ويمكن القول أن دوافع الصين على ضوء الأزمة السورية ما يلي:[4]

1. دافع المنافسة مع واشنطن:

- تزامنت الثورات مع إعلان واشنطن تركيزها على منطقة المحيط الهادي من خلال استراتيجية فعالة للاستثمار سياسيا واقتصاديا في المنطقة ما يعني تهديد مباشر لبكين ضمن حيز نفوذها.
- قيام الولايات المتحدة الأمريكية بمناورات مع اليابان وكوريا الجنوبية ما يعني تطويق أمنى للصين، إضافة الى قيام واشنطن بيع أسلحة لتايوان بقيمة ست مليارات دولار.
- تزايد الضغوط الأمريكية على بكين من اجل رفع قيمة عملتها.
- قيام واشنطن باستقبال زعيم الأقلية البوذية "الداي لاما" العام 2011، ما اعتبرته الصين تشجيع للجماعات الانفصالية.
- تزايد الاتهامات الأمريكية للنظام الصيني بانتهاك حقوق الإنسان والحريات العامة ما اعتبرته بكين تدخلا في شؤونها الداخلية.

---

* جاء في افتتاحية جريدة الشعب اليومية تحت عنوان"اي صوت الجرس، الموقف الصيني من الازمة السورية" على الرغم من ان المصالح الصينية في سوريا اقل بكثير من المصالح الروسية، فان سقوط سوريا سؤدي الى تحكم الغرب في مراكز الشرق الاوسط ، و تجعل الضغط الغربي برمته مسلطا على ايران..و اذا اندلعت حرب على ايران سواءلنجدة سوريا او لاي سبب اخر، فان اعتماد الصين على النفط الروسي سيزداد مما سيؤدي الى حدوث تغيرات جديدة على العلاقات الاستراتيجية الصينية ، و لذلك من مصلحة الصين الوقوف الى جانب روسيا في معركتها للدفاع عن النظام السوري" (نقلا عن عمر ياسين خضيرات موقف القوى الدولية و الاقليمية من الثورات العربية و اثرها على النظام الإقليمي).

[1] الجبوري، الادوار الدولية للقوى الكبرى تجاه الازمة السورية، **مرجع سابق**.

[2] عمر ياسين محمود خضيرات، **مواقف القوى الدولية و الاقليمية من ثورات الربيع العربي و اثرها على النظام الإقليمي الشرق اوسطي**،مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد14،العدد1،(30افريل 2017)، ص ص131-163.

[3] وصفي موسى،" **دراسة في الموقف الصيني من الازمة السورية2011-2018** "، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية و القانونية، المجلد6، العدد28،(30 سبتمبر 2022)، ص ص157-163.

[4] ساشا العلوم، "**الدور الصيني في :الاسباب و الدوافع**" ، مجلة اراء ، العدد106 ، (3افريل2016)، تاريخ الاطلاع:13.03.2024.الموقع الكتروني: araa.sa index.php

2. مساندة النظام السوري دعما لإيران.. ضرورة جيوبوليتيكية:

إن سقوط نظام بشار الأسد هو هاجس بالنسبة الى بكين لارتباطه بحليفها إيران، فإيران كقوة إقليمية لديها مكانة هامة كحليف استراتيجي لنظام بشار الأسد، وبالتالي فلإيران مكانة مركزية في سلم أولويات بكين بالنظر الى العامل الجيوبولتيكي المتعلق بتامين الواردات من الطاقة. وهذا ما يمكن قراءته من خلال المعطيات التالية:

- أن إيران الحليف شبه الوحيد الذي يقوم بتامين45 بالمئة من الواردات النفطية الصينية.
- أن الجغرافيا السياسية لإيران تقدم مزايا للصين: أولها حقول النفط في الجنوب الإيراني وثانيهما أن الشمال الإيراني يقدم لها إطلالة بحرية على بحر قزوين الغني بالطاقة.

3. ضرورات التحالف مع روسيا.. القطب الناشئ:

إن التوجه الصيني نحو روسيا يجد مبرره في رؤية كل منهما لأهدافه و مصالحه الحيوية، و بالتالي يظهر هذا التوجه أو التعاون غبر التنسيق على عدة مستويات. أهمها:

امن الطاقة: يأتي إهتمام الصين بمصادر الطاقة الروسية في إطار استراتيجية بعيدة المدى لتنويع مصادر إمدادات الطاقة.

تمتين التعاون العسكري: تعتبر روسيا اهم مزود للصين بالأسلحة بعد فرض الغرب حظرا عليها في مجال التسليح سنة1989.

النظام الأمني القاري الجديد: استراتيجيا تحاول الصين إنشاء نظام اقتصادي سياسي عالمي متعدد الأقطاب، بدلا من النظام القائم الذي يخدم المصالح الغربية وفق تصورها. وبعد الصعود الروسي كقوة عالمية فان تقارب الصين معها سيحقق أهدافها الاستراتيجية بشكل أفضل. ويظهر ذلك في تنسيق جهودهما على عديد المستويات.

الفرع الثالث: موقف جمهورية إيران الإسلامية

يربط كثير من المحللين الموقف الإيراني من الأحداث في سوريا باعتباره جزء من الاستراتيجية الإيرانية التي تهدف الى إنشاء قوس النفوذ في منطقة الشرق الأوسط تقوده إيران كقوة مهيمنة، إذ استطاعت إيران في العقود الماضية في تعزيز مجال نفوذها الذي امتد من العراق الى سوريا ولبنان، بمعني من بحر العرب والخليج الفارسي الى البحر الأبيض المتوسط، عبر خلق شبكة من الدول العربية الشيعية الحليفة، الذين يتمتعون بالقدرة على تحديد معادلة القوة في النظام الإقليمي.[1]

[1]Carmen Rijnoveanu, Sertif Demir, **The impact of the Syria crisis on the global and reginal political dynamics**. Turk Dunyasi Dncelemenleri Dergisi8 journal of Turkish world studies, XIII/1(,2013),pp55-77.

يتوضح الموقف الإيراني في بداية الأحداث في سوريا على ما جاء على لسان الرئيس الإيراني **احمدي نجاد** عندما قال خلال لقاء مع قناة المنار الإعلامية بتاريخ 2011/8/24:" على الشعب السوري و الحكومة السورية أن يجلسا مع بعض للوصول الى تفاهم عندما يكون هناك مشكلة مع الشعب و قيادته ، عليهم أن يجلسوا الى حل بعيدا عن العنف ، انه لا يحق لاحدهما قتل الآخر."[1] و هو خطاب يعكس الاهتمام الإيراني بالشأن السوري معتبرة أن الأزمة شان داخلي لا يحق لاي طرف خارجي التدخل فيه، و بعدها بدأت تميل الى النظام بشكل تام و تقديم الدعم له بشتى الأدوات إذ تعتبر أن ما يجري في سوريا مؤامرة دولية نتيجة مواقف سوريا المعادي للغرب و الكيان الصهيوني بشكل خاص.[2]

فرغم تعرض إيران لعقوبات دولية أرهقت الاقتصاد لكن إيران قدمت الدعم سواء بشكل مباشر من خلال الحرس الثوري الإيراني أو غير المباشر من خلال أذرعها في المنطقة وأبرزها حزب الله الذي قدم دورا حيويا لاستمرار النظام الأسدي. و وفق الرؤية الإيرانية فان سوريا الأسد و حزب الله عنصران حاسمان في ما يطلق عليه "محور المقاومة و الممانعة و احتمالية انقطاع هذه الرابطة في حال عدم وجود نظام بقيـــادة بشار الأسد، و هكذا تبدو الهواجس الإيرانية جلية من الانعكاسات الجيوسياسية لتغيير النظام في سوريا.[3] حيث تبرر طهران دعمها لنظام بشار الأسد بانه برغبتها في محاربة التنظيمات الإرهابية و التكفيرية و دعم محور الممانعة.[4] فالنظام السوري حليف استراتيجي لطهران منذ قيام الثورة العام 1979 و هو عنصر أساسي في محور الممانعة، و صلابة نفوذ ايران و نموذجها المفترض التي يمنحها التمايز و الأفضلية في العالم الإسلامي، مرتبط بشكل وثيق مع هذا المحور، بما يعني أن التغيير في المشهد السوري لا يمكن النظر اليه إلا من زاوية هذه العلاقة الاستراتيجية.[5]

إذن، فلدى طهران مصالح واضحة حول مسالة بقاء نظام الأسد الذي يتجاوز العامل الديني، القائم على الجذور الشيعية المشتركة بين النظام الإيراني و الطائفة العلوية في سوريا، إذ بنيت السياسة الإيرانية من حيث الواقعية السياسية على تعزيز مكانتها الإقليمية و إضعاف قدرات المنافسين في المنطقة، خاصة تركيا، إذ تقوم هذه الاستراتيجية على ركيزتين أساسيتين سوريا و العراق باعتبارها إقليمين يوفران مساحة استراتيجية لممارسة هيمنتها التي تمتد من شبه الجزيرة العربية الى بلاد الشام نحو المياه الدافئة للبحر الأبيض المتوسط، واستطاعت تحقيق هذا النفوذ عبر الأداة المالية التي توفرها لعملائها في المنطقة و صلابة علاقتها مع روسيا و الصين بهدف

---

[1] علي حسين باكير، **" قراءة في الموقف الايراني المستجد من النظام السوري"** ، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، (الدوحة: نوفمبر 2011)، ص ص 1-8.

[2] رمال خديجة، **" الدور الايراني في الازمة السورية بين البعد المذهبي و الخيارات الاستراتيجية"** ، مجلة مدارات ايرانية، المجلد2، العدد5، (سبتمبر 2019)، ص ص 88-99.

[3] فريق الازمات العربي، الازمة السورية : استراتيجية الخروج، **مرجع سابق**.

[4] احمد سعيد نوفل و اخرون،" **ازمة التدخلات الدولية و الاقليمية في الازمة السورية و انعكاساتها على المنطقة العربية في ضوء التدخل العسكري الروسي المباشر"**، مجلة دراسات شرق اوسطية، المجلد 20، العدد76،(سبتمبر 2016)، ص ص 95-111.

[5] عبد الحق حسي، كيش عبد الكريم، **"استراتجية الحرب بالوكالة في المنطقة العربي دراسة حالة ايران في ظل المتغيرات الاقليمية و الدولية الجديدة"**، المجلة الجزائرية للعلوم الانسانية و الاجتماعية، المجلد6، العدد1، (جوان 2022) ، ص ص 344- 361.

تنويع مصادر الطاقة، مما أدى الى تغيير ميزان القوى الراهن في الشرق الأوسط، و بالتالي فان سوريا جزء أساسي من اللعبة الاستراتيجية التي صممتها ايران.[1]

من خلال ما سبق، يتضح أن الموقف الإيراني من الأحداث السورية التي تحولت بفعل التدخلات الخارجية الى أزمة تدريجيا، يتشكل وفقا للتطورات على ارض الواقع، و وفقا لهذه التدرجية ظهرت مصطلحات و مفاهيم تتوافق مع كل مرحلة ، ففي البداية تبنت طهران الرواية الرسمية للنظام السوري باعتبار المتظاهرين اقليه مغرر بهم، ثم تطور الموقف بالإقرار بأن الأوضاع السياسية و الاقتصادية في سوريا بحاجة الى إصلاح، و أن النظام بذاته يقود هذه العملية ، و دائما اتسق الموقف الإيراني مع رؤية النظام السوري بانه مستهدف باعتباره يدعم خيار المقاومة، و أن استهدافها خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية و الكيان الصهيوني بمثابة البداية لإنهاء خيار المقاومة و إضعاف محورها باعتبارها تهديدا لأمن الكيان الصهيوني.[2]

المطلب الثاني: مواقف القوى الموالية للثورة

الفرع الأول: الموقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة السورية

" حظيت سوريا باهتمام الولايات المتحدة الأمريكية من منطلق أن من يقود الشرق الأوسط لابد له من السيطرة على سوريا"[3]

" أكد **هانس مورغا نتو** انه منذ بداية التاريخ الأمريكي، ظلت المصلحة الأمريكية غير قابلة للمساومة، وبقيت ثابتة وتم السعي الى تحقيقها في فترات مختلفة بمناهج مختلفة وفق متغيرات البيئة الإقليمية والدولية، وذلك للحفاظ على التفوق الأمريكي في جميع المجالات."[4] وانطلاقا من ذلك تأتي الاستراتيجية الأمريكية تجاه سوريا إذ تسعى واشنطن على الإبقاء على سوريا كمنطقة نفوذ لتحقيق أهداف استراتيجية.

أولا، تطور الموقف الأمريكي من الأزمة السورية

باشرت واشنطن و فرنسا منذ البداية قيادة التحركات السياسية العربية في اتجاه التعاطي مع الأزمة في سوريا، رغم انه ردود فعلها الأولي اتسمت بالارتباك ، إذ شكلت هذه الأحداث مفاجأة للجميع ، و جاءت الأحداث في سياق أمريكي يتسم بالخصوصية على اعتبار أن واشنطن بادرت الى إتمام انسحاب قواتها من العراق، و في الوقت نفسه كان الاقتصاد الأمريكي يعرف أزمة مالية حاله كحال غالبية الدول الغربية، لكن حين بداية الأحداث

---

[1] Demir, Rijneanu,**op cit**.

[2] محجوب الزويري ،"**الحضور الايراني في الازمة السورية : قراءة تحليلية**"، مجلة رؤية تركية، العدد2،(جوان 2015)، ص ص 133-146.

[3] الشاهر، تجليات الحرب على سوريا ، **مرجع سابق**، ص106.

[4] سمر حقي، "**الازمة السورية و خارطة المصالح الامريكية بعد 2011 قراءة جيوسياسية**"، مجلة دراسات و ابحاث ،العدد25 ، (ديسمبر2016)، ص ص 1-15.

عبرت واشنطن عن قلقها من تأثير ذلك على قواتها في العراق، و هذا ما تم تفسيره على انه بسبب تماطل واشنطن في التفاعل مع الأزمة بما يسمح و رغبتها في إحداث تغيرات في موازين القوى الإقليمية.[1]

جدير بالذكر أن الموقف الأمريكي قد عرف تغيرات تبعا لتباين الظروف الميدانية و كذا تعاقب الإدارات الأمريكية، و هذا ما دفع بوصف السياسة الأمريكية تجاه سوريا بكونها تتركز على "دبلوماسية مقطعية".[2] جاء الموقف الأمريكي من الأزمة متسما بالحذر و الترقب إذ عمدت واشنطن الى التريث من خلال مراقبة سلوك النظام و ردود الفعل الشعبية، ثم جاء المطالبة بالقيام بالإصلاحات و التجاوب مع المطالب الشعبية و إنهاء حالة العنف ضد المحتجين ، إضافة الى فتح الممرات الإنسانية من اجل تقديم الدعم، و كان الموقف مقتصرا على الدعوة لوقف العنف و الاستجابة لمطالب المحتجين.[3]

من أجل فهم سياسات الإدارة الأمريكية المتعاقبة حول الأزمة السورية، وجب قراءة مواقفها في إطار الفلسفة البراغماتية ومتطلبات المصالح التي تحكم الفكر الأمريكي.[4]

أولا: في عهد باراك أوباما

جاء الموقف الأمريكي في عهد الرئيس **أوباما** في صف الثوار و مساندا لحراكهم، الى غاية شهر اوت2011، حيث طالبت برحيل الرئيس بشار الأسد كما شاركت في مؤتمر تونس لأصدقاء الشعب السوري ، في 24فيفري 2012 بحضور هيلاري كلينتون وزيرة الشؤون الخارجية الأمريكية، التي أعلنت عن دعمها للمجلس الوطني السوري و قبولها بدعم المعارضة السورية.[5] حيث انتهجت إدارة أوباما سياسة التصعيد المضبوط" التي كانت تستهدف استنزاف النظام خاصة اقتصاديا و سياسيا و إنهاكه من الناحية العسكرية و الأمنية من خلال تشجيع الانشقاقات خاصة في المؤسسة العسكرية و حتى المدنية في السلطة، كما عمدت الى التضييق على رجال الأعمال الداعمين للنظام، إذ عملت واشنطن و حلفائها الى التضييق الحناق على النظام و عزله دوليا من اجل تجريده من شرعيته.[6] إن سياسة إدارة أوباما تجاه الأزمة السورية مرت بمرحلتين:[7]

المرحلة الأولى 2011-جوان2014: اعتمدت واشنطن في عهد الرئيس الأسبق **باراك أوباما** على استراتيجية عدم الانخراط العسكري في صراعات الشرق الأوسط، واستندت الى سياسة الدعوة الى تبني الديمقراطية

---

[1] مروان قبلان ، **"موقع السياسة و العلاقات الدولية في الصراع على سوريا تضارب المصالح و تقاطعها في الازمة السورية "**،في ،احمد علي ازاد ،**خلفيات الثورة :دراسات سورية** ،(بيروت: المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، 2013)، ص475.

[2] فريق الازمات العربي ،**مرجع سابق**، ص ص99-125.

[3] سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، **الازمة السورية في ظل تحول التوازنات الاقليمية و الدولية 2011-2013**، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، (غزة:جامعة الازهر، كلية الاداب و العلوم الإنسانية،2015)،ص116.

[4] عصام فاخوري،عبد الله تركماني ، **محددات السياسات الامركية حول الصراع الدائر في سوريا(2011-2022) و توجهاتها المستقبلية**، مركز حرمون للدراسات السياسية،(اوت2022)، ص ص1-53.

[5] **المرجع نفسه**.

[6] مروان قبلان، موقع السياسة و العلاقات الدولية في الصراع على سوريا تضارب المصالح و تقاطعها في الازمة السورية ،**مرجع سابق**، ص ص475-476.

[7] ضياء نوح ، **"السياسة الخارجية الامريكية لترامب تجاه سوريا "**في: هادي الشيب و اخرون، **الشرق الاوسط في ظل اجندات السياسة الخارجية الامريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم اوباما و ترامب**،(برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2017)، ص ص 249-250.

من خلال دعم الحريات وحقوق الإنسان عبر الوسائل السلمية الى جانب اعتمادها على استراتيجية الضغط من خلال فرض العقوبات، وانطلاقا من ذلك فان الولايات المتحدة الأمريكية منذ البداية بدأت في تأييد الثورة من خلال تقديم الدعم للمعارضة لتقويتها في مواجهة النظام.

أما بعد اتهام النظام السوري من بعض القوى الخارجية المعارضة له باستخدام الكيماوي ضد المحتجين، اتسم خطاب **أوباما** بهذا الشأن بالتردد والارتباك من اجل وضع خطة واضحة هدفها مؤازرة القوى المعارضة الحليفة معها، إذ أكد عدم نية بلاده في أي تدخل عسكري في سوريا، وأن أولوية واشنطن في هذه المرحلة هي القضاء على مخزون النظام السوري من الأسلحة الكيماوية.

المطالبة بتنحي بشار الأسد: بعد مرور ست اشهر على بداية الانتفاضة في سوريا بدأت المطالبات الدولية بضرورة صياغة موقف أمريكي واضح بشأن الأحداث في سوريا ، إذ أصبحت الظروف في سوريا أكثر تعقيدا من حيث تصاعد الاحتجاجات الشعبية و إتهام النظام باستخدام العنف ضد المحتجين ، حيث أدان مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة النظام السوري استخدامه للعنف، كما شددت القوى الأوربية و الأمريكية على فرض عقوبات على النظام، في خضم كل ذلك صرح الرئيس **باراك أوباما** "انه حان الوقت لتنحي بشار الأسد عن السلطة"، واعتبرها كثيرون خطا استراتيجيا اثر على امتداد الصراع في سوريا.[1]

المرحلة الثانية: منذ صعود داعش أواخر جوان2014 و حتى نهاية العام2016 : اعقب ظهور داعش(تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا و العراق) تغيرا في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأحداث في سوريا و أولوياتها ، خاصة بعد ضم التنظيم للموصل العراقية و أجزاء من الشرق السوري، إذ تبنت الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء التحالف الدولي لمحاربة داعش و تقديم الدعم اللازم لقوى المعارضة السورية المعتدلة حسب تصنيفها ، و في هذه المرحلة تم التأكيد على أهمية المحافظة على الهيئات الإدارية و الحكومية من الانهيار، و هو النقطة التي توافقت فيها جميع القوى المرتبطة بالصراع في سوريا بما فيها روسيا. هذا التوافق نتج عنه إنشاء مركز تنسيق بين الطرفين– واشنطن وموسكو–من اجل تبادل المعلومات الاستخباراتية لضمان عدم التصادم وتنسيق الضربات الجوية لكليهما.[2]

تعقيب

قامت الاستراتيجية الأمريكية في عهد **باراك أوباما** على الاستثمار في القضية السورية، من خلال تشجيع مشاركة مختلف الأطراف ، و من ثمة تحويل سوريا الى ساحة صراع دولي، في حين بقيت هي تراقب من بعيد بمثابة الحكم ما بين هذه الأطراف، إذ ساهمت إدارة أوباما بشكل كبير في إطالة أمد الصراع في سوريا، مع ضمان عدم وصوله الى درجة الورطة المكلفة للخزينة الأمريكية، و نتج عن هذه البراغماتية أزمة دولية معقدة تتجاذبها

[1] Mona Yacoubian ,**Critical -junctures us policy Syria**,United states institute of peace,n3,(august 2017),pp 1-42.
[2] نوح ضياء، السياسة الخارجية الامريكية لترامب تجاه سوريا،**مرجع سابق** ص250.

فواعل مختلفة سواء محليا أو دوليا.[1] إذ يسود اقتناع انه التغير في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية راسخ لا يتغير، إذ ترتكز على معطى وحيد و هي المصالح التي توجه السلوك الأمريكي في المنطقة، و هذا ما عبر عنه **جيمس بيكر James Baker** بقوله "ستبقى المدرسة البراغماتية المثالية، تحكم السياسة الأمريكية بشكل عام، و الثورات الشعبية بشكل خاص" مسترسلا بان واشنطن يمكنها الاستعانة بالوسائل الدبلوماسية و الاقتصادية و لكنها لن تلجا الى الأداة العسكرية –التدخل العسكري–إلا في حالات استثنائية جدا".[2]

ثانيا، في عهد إدارة الرئيس ترامب

جاءت تصريحات **ترامب** أثناء حملته الانتخابية مؤكدة على سياسة انعزالية للولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الدولية، والتركيز على القضايا ذات الشأن الداخلي خاصة منها الاقتصادية، من خلال "مبدأ أمريكا أولا" الذي يهدف في النهاية الى استعادة هيبتها الدولية وتعظيم مصالحها.[3]

مع بداية تولي **ترامب** الحكم لم تكن إدارته تمتلك استراتيجية واضحة للتعامل مع الأزمات الخارجية بشكل عام، إذ يستحيل على **ترامب** تغيير أهداف السياسة الأمريكية، وإنما يمكنه تغيير هذه الوسائل لتحقيق تلك الأهداف، أما فيما يخص الشأن السوري فيمكن ملاحظة التغير في أولوياتها فيما يلي:[4]

- التأكيد على تعزيز التحالفات القائمة موازاة مع إنشاء تحالفات جديدة فيما يخص مكافحة الإرهاب.
- إعادة النظر في برامج تسليح المعارضة بل والتخلي عن دعمها، بالنظر الى عدم استفائها للنتائج المرجوة، وهي مكافحة ما سمي بتنظيم داعش.
- إعادة النظر في مطلب رحيل بشار الأسد واعتباره شريكا في الحرب على الإرهاب.
- الالتزام الأمريكي الأكيد والصارم على استخدام الأسلحة الكيماوية (كمثال مطار شعيرات*).

محددات السياسية الخارجية لترامب تجاه الأزمة السورية

جاء الموقف الأمريكي مناوئا للنظام، داعما للثوار و الثورة انطلاقا من مجموعة عوامل ،"**اولها**، التزام واشنطن بنشر الديمقراطية كأحد المبادئ الأساسية الحاكمة لسياستها الخارجية، و باعتبار ذلك يخدم المصالح الأمريكية حيث يسهم في خفض مستوى التهديدات للولايات المتحدة الأمريكية". **ثانيا**، الاعتـــبارات الاستراتيجية والمرتبطة بأهمية تحجيم الدور الإيراني في المنطقة، إذ ترى واشنطن إن التمدد الإيراني في سوريا محور أساسي

[1] مركز حرمون ،محددات السياسة الامريكية حول الصراع الدائر في سوريا، **مرجع سابق** ، ص10.
[2] عبد الحميد كيالي و اخرون ، "**الموقف الاستراتيجي الامريكي الاسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة** "، شهرية الشرق الاوسط دائرة المكتبة الوطنية، (اوت2011)، ص ص1-59.
[3] هادي الشيب و اخرون.، **الشرق الاوسط في ظل اجندات السياسة الخارجية الامريكية : دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم اوباما و ترامب**،(برلين: المركز الديمقراطي العربي،2017)، ص253.
[4] **المرجع نفسه.**
* مطار الشعيرات: تم استهداف قاعدة الشعيرات في حمص من قبل الطائرات الامريكية على اعتبارها القاعدة التي تم منها انطلاق الغارة على خان شيخون قرب ادلب و التي يعتقد ان ورائها النظام السوري مستخدما الأسلحة الكيماوية لقصفها.

وداعم لهذا الدور، باعتبار سوريا حليف رئيسي لإيران، وبوابة إيران الى البحر المتوسط من خلال ما يسمى "الكوريدور الإيراني" الذي يمر عبر العراق وسوريا لينقل الغاز والنفط الإيراني لأوربا، ويعد اختراق استراتيجي ونقلة نوعية في التوازن الاستراتيجي بالمنطقة لصالح إيران.[1]

الإدارة الأمريكية بقيادة ترامب تنظر للشرق الأوسط كنقطة ارتكاز لسياستها الخارجية، إذ اتجهت تصريحات **ترامب** و مواقفه الى تغليب الواقعية من اجل تعظيم المصالح الحيوية الأمريكية، و بالتالي ميلها للحفاظ على الاستقرار من خلال توثيق التعاون مع الأنظمة الحاكمة لمكافحة الإرهاب، و القراءة الاستراتيجية لذلك إن واشنطن تسعى لصياغة توازنات أو إقامة ترتيبات جيوأمنية جديدة تضمن للولايات المتحدة الأمريكية أن تكون حامل الميزان، إذ تتأسس السياسة الترامبية تجاه سوريا على مقاربة أمنية تتركز أساسا على محاربة الإرهاب و التسريع في العمليات العسكرية و تكثيفها ضد تنظيم داعش، و يمكن تلخيص هذه المحددات الى :[2]

أ. **إنشاء مناطق أمنة في سوريا و وقف تدفق اللاجئين لأوربا:** إذ هدف **ترامب** من إقامة هذه المناطق تخفيف الضغط على المناطق المحاذية لسوريا و إعادة اللاجئين الى سوريا إضافة الى جهود وقف تدفق الأعداد الهائلة من السوريين الى القارة الأوربية خاصة أن بعضهم يتوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية بعد تصاعد الهجمات الإرهابية في أوربا في ظل عجز الدول الجوار المستقبلة للاجئين عن السيطرة على الظاهرة في ظل تفاقم المشكلة الاقتصادية مع طول أمد الصراع بالمقابل دعوة الأطراف الدولية على الالتزام بتعهداتها المالية تجاه اللاجئين.

ب. **تثبيت أركان الدولة الوطنية في الشرق الأوسط بشكل عام و سوريا بشكل خاص:** انتقد **ترامب** سياسة نظيره السابق **أوباما** تجاه الثورات العربية لأنه اعتمد سياسة المصالحة مع التيارات الإسلامية و دعمها ، إذ أن السياسة حسبه أدت الى عدم استقرار المنطقة ، معتبرا أن هذه الفواعل غير الرسمية (تنظيمات إرهابية مهما كانت توجهها سنية أو شيعية)، أدت الى إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية و بالتالي تغيير لشكل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط على خلفية رؤى كل من تركيا و ايران اللتان تقدمان أطروحات للشرق الأوسط بصورة إسلامية، و هذا ما ترفضه إدارة ترامب و تنظر اليه تهديدا لمصالحها في المنـــــطقة و حليفتها إسرائيل، و من هذا المنطلق جاء تأكيدها على مركزية الدولة الوطنية كفاعل أساسي. وبالـــتالي مواجهة المحاولات الرامية الى أسقاطها وزعزعة ثابتها والحفاظ على استقرارها وسيادتها، وهذا يسري على سوريا إذ بوجود دولة قوية قائمة على مبادي الديمقراطية والمواطنة سيـــــساهم في تحقيق امنها واستقرارها، وبالتالي القضاء على الإرهاب وتجفيف منابعه، ما يؤدي الى خلق بيئة مستقرة ما يعني القضاء على الهجرة الى الدول الأوربية والغربية عامة.

[1] نور هان الشيخ، **العلاقات الروسية الامريكية من الحرب الباردة الى السلام البارد** ،(القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2019)، ص ص172-173.
[2] هادي الشيب و اخرون، الشرق الاوسط في ظل اجندات السياسة ،**مرجع سابق**، ص ص253-255.

ت. **تعزيز النفوذ الأمريكي و تقوية علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع الشركاء الإقليميون في الداخل السوري(المعارضة المعتدلة):** تعد الساحة السورية مرأة لهياكل التحالفات الإقليمية تعكس حجم المخاطر الأمنية في كامل الإقليم، و بالتالي كان للازمة السورية أهمية كبرى لإدارة ترامب لإعادة ترتيب المعادلة الإقليمية، و إيجاد شبكة جديدة من التحالفات و ربطها بالاستراتيجية الأمريكية تحقق إجماع إقليمي تجاه مهددات استقرار المنطقة ، و كانت القمة العربية الإسلامية –الأمريكية في الرياض علامة بارزة على رغبة الرئيس ترامب في توحيد الدول العربية الإسلامية في مواجهة تمرد التنظيمات الإرهابية و ضرورة احتواء النفوذ الإيراني في المنطقة و ردعه.

وفي هذا الغرض، اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على دعم المعارضة المعتدلة (قوات سوريا الديمقراطية) من خلال تزويدهم بالسلاح وتدريبهم من قبل الجنود الأمريكيين الذي أرسلوا الى سوريا لهذا الغرض، وهذا التواجد في الميدان ساهم في تعزيز نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في سوريا، إذ تم إقامة عدد من المنشآت العسكرية الأمريكية في الشمال السوري في كل من الحسكة ومحافظة حلب.

ث. مواجهة تمدد إيران والجماعات الموالية لها في سوريا وحماية حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة.

ثانيا، محددات الانخراط الأمريكي في الأزمة السورية:

تتمحور اهتمامات واشنطن بشأن سوريا حول موقع سوريا باعتبارها الممر الأساسي لأنابيب النفط التي تتواجد منابعها الأولى في العراق والجزيرة العربية نحو الغرب، لأنه يسمح بحصول الولايات المتحدة الأمريكية بتقليل تكلفة والوقت، إضافة الى أهمية سوريا في محاصرة روسيا الاتحادية.[1] فالتدخل جاء لعدة اعتبارات:[2]

1. نشر الديمقراطية.
2. خلق توازن استراتيجي مع إيران وروسيا.
3. محاربة الإرهاب.

ثالثا، الأهداف الأمريكية في ظل الأزمة السورية الراهنة:

1. **إقامة دولة إسرائيل وتحقيق أمنها:** يذهب كثيرون الى اعتبار أن التجاذب الدولي في سوريا خاصة الدول العربية عامة، وتحديدا الأطماع الأمريكية هو الرغبة الأمريكية في إعادة تقسيم المنطقة تحت ما اصطلح على تسميته "مشروع الشرق الأوسط الجديد"، إذ يهدف هذا المشروع الى تقسيم المنطقة

[1] نديم مسيس ،"**السياسة الخارجية الامريكية تجاه سوريا بعد احداث 11سبتمبر2001"**، تاريخ الاطلاع: 2024/7/22. الموقع الالكتروني : http fada.bizet.edu.

[2] انظر: وغليسي أحلام، رقولي كريم ،"**التنافس الروسي الامريكي في سوريا :الدوافع و الأهداف**" ،مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد8 ا،لعدد3 ، (جوان2021)، ص ص215-237.

الى دويلات متفرقة بناءا على أسس الهوية العرقية والدينية والطائفية من أجل تحقيق الهدف الأمريكي الثابت وهو قيام دولة إسرائيل وضمان أمنها، وهي:[1]

أ. **الدولة العلوية:** وتشمل محافظة طرطوس واللاذقية، وبعض المناطق من مصياف والسقيلبية ومجردة التابعة لمحافظة حماة ومناطق يلكلخ والقصير والرستن من اللواء اسكندرون شمالا الى الحدود اللبنانية جنوبا، ومن الشرق محافظتي حمص وحماه، أما الشمال الشرقي محافظة إدلب.

ب. **الدولة الكردية:** وتمتد من حدود إقليم كردستان العراق من الشرق الى عفرين مرورا بالقامشلي والحسكة ودرباسيه انتهاءا الى مضيق سلمى الساحلي.

ت. **الدولة السنية:** وتضم دمشق وحلب وجزء من حمص تدمر والرقة ودير الزور وصولا الى الحدود التركية في مدينة حسكة.

ث. **دولة الدروز:** وتشمل المناطق التي يقطنها الدروز وصولا الى حدود لبنان مقر الدروز في لبنان.

2. **محاصرة المد الروسي نحو المياه الدافئة:** "الهدف الجيوبولتيكي للموقف الأمريكي من الأحداث في سوريا تتبلور ضمن نطاق تفاعلاتها مع القوى الكبرى المتنافسة لها على المسرح السوري، إذ تعتبر سوريا وفق الرؤية الأمريكية ضمن المجال الأكثر حساسية على حافة الإقليم من اجل محاصرة المد الروسي من ناحية الجنوب الغربي نحو المياه الدافئة. والملاحظ أن واشنطن قد أقامت تحالفات مع الدول في هاته المناطق الحيوية، وبالتالي فان سوريا بالنسبة الى الاستراتيجية الأمريكية نقطة ارتكاز تدخل ضمن الصراع الجيوبولتيكي التقليدي التالاسوكراتيا (القوة البحرية) والتيلوروكراتيا (القوى البرية) التي تتزعمهما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا على التوالي، وبناءا على ما سبق، فان سوريا هي جزء من استراتيجية الاحتواء الهادفة الى حصار قلب الأرض الأوراسي نحو الداخل وتجنب تمدده داخل الحدود السياسية له.

3. **الهدف الآخر للولايات المتحدة الأمريكية في سوريا هو الصراع على الطاقة (الغاز الطبيعي):** تكمن أهمية سوريا في المدرك الاستراتيجي الأمريكي في كونها حجر الزاوية في الصراع الدولي على الغاز الطبيعي وذلك لاعتبارين أساسيين: الأول، اكتشاف الغاز في سوريا، أما الثاني فان سوريا طريق عبور دولي للغاز الدولي.

الفرع الثاني: موقف تركيا من الأزمة السورية

" قال أحد الذين كتبوا عن الشؤون التركية السورية إن: الحد بين الكتلتين الشرقية والغربية، تمتد بصورة أو بأخرى على الحدود التركية السورية".[2]

[1] حيدر علي حسين، **سياسة الولايات المتحدة الامريكية و مستقبل النظام الدولي**،(عمان :دار الكتاب العلمية للنشر و الطباعة، 2013)، ص ص243-245.
[2] فيليب روبنس، **تركيا و الشرق الأوسط**، تر: ميخائيل نجم خوري،(د ب ن: مكتبة مدبولي ،1993)،ص64.

الموقف التركي من الثورات العربية عامة: " المبادئ التي انطلقت منها: تبني شعارات حق الشعوب في الحرية والديمقراطية ورفض التدخل أي تدخل عسكري غربي مباشر في مسار الثورات العربية، والحفاظ على البنية التحتية للدول التي تحدث فيها الثورات".[1] وتم توظيف هذا الموقف من اجل مقارنته مع موقفها تجاه الأزمة في سوريا الذي كان مغايرا تماما وحكمته الاعتبارات المصلحية.

أولا، الموقف التركي من الأزمة السورية

1. الدعوة الى التجاوب مع المطالب الشعبية

جاء الموقف التركي فور انطلاق الاحتجاجات في سوريا على شكل دعوة من النظام التركي للقيادة السورية بالتعامل معها وفق رؤية تضمن لغة الحوار بين الطرفين من خلال احتواء هذه الاحتجاجات، وفتح قنوات التواصل والتسريع بإجراء الإصلاحات المنادى بها من طرف الجماهير المنتفضة؛ رافضة أشكال العنف وسياسة المواجهة التي اعتمدها النظام ضد المحتجين.[2]

إن الموقف التركي في البداية حمل رسالة في إتجاهين:[3]

الإتجاه الأول: القيادة السورية والتي تؤكد له فيها على قدرته على تجاوز الأزمة من خلال التسريع بالإصلاحات، وأن تركيا على إستعداد لتقديم الدعم اللازم لذلك.

الاتجاه الثاني: ويخص المجتمع الدولي وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تتضمن انه من الممكن تجنب السيناريو الليبي من خلال الخيار الإصلاحي الذي يلبي المطالب الشعبية.

2. التحول في الموقف والدعوة الى التنحي

جاء التحول في الموقف التركي بعد عدم إصغاء النظام السوري للنصائح التي قدمها الجانب التركي، إذ تمثل هذا التحول في الاستنكار من التعامل الأمني مع المظاهرات، و جاء على اثر ذلك مطالب بالتنحي عن السلطة – بشار الأسد– ، تلاه استضافة تركيا لعدد هام من المعارضين السوريين على أراضيها، و عقد مؤتمر أصدقاء سوريا العام 2012، و كان الرد السوري على ذلك بطرد السفير التركي من دمشق بعد فرض العقوبات

---

[1] لقمان عمر محمود النعيمي ، **"تركيا و الثورات العربية : تونس و مصر و ليبيا"** ،مجلة دراسات اقليمية جامعة الموصل ،المجلد10 ،العدد33،(31مارس2014)، ص ص7-48.

[2] سليم بدرة، نور الدين دخان، **تركيا و مسعى البحث عن فرض الوجود كقوة اقليمية صاعدة في منطقة الشرق الاوسط** ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، المجلد 5، العدد 1، (السنة2020)، ص ص 798-824.

[3] علي حسين باكير،" **محددات الموقف التركي من الازمة السورية: الابعاد الاتية و الانعكاسات"**، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، (الدوحة: جوان 2011)، ص ص 1-35.

على النظام السوري من طرف انقرا ، و تصاعد التوتر بين البلدين بعد قيام الجيش النظامي السوري بإسقاط طائرة تركية مقاتلة على الحدود الدولية للجانبين.[1]

ثانيا، دوافع التحول في الموقف التركي:[2]

- عدم تجاوب الرئيس السوري.
- المخاوف المتعلقة بانهيار النظام والفوضى.
- المخاوف المتعلقة بازدياد عدد القتلى والتدخل الدولي.
- الملف الكردي.
- ملف اللاجئين

ثالثا، الثابت والمتغير في الموقف التركي: وتتمثل في:[3]

1. الثوابت التركية في الأزمة:

- حتمية التغيير في المنطقة العربية الذي يجب أن يكون إنعكاس للطموحات الشعبية.
- نبذ العنف في عملية التغيير.
- الإيمان بأن التغيرات في المنطقة سوف تعزز مكانة تركيا الإقليمية ودورها.
- عدم التوجس التركي من عملية التغيير خاصة في الدول الصديقة كسوريا.
- تأكيد دعم المطالب الشعبية في سوريا للتغيير على غرار دعمها لدول أخرى.
- التأكيد على أن تركيا لا تقيم علاقات مع الدول إلا من خلال حكومات شرعية.
- رفض المقارنة بين كل من جماعة الإخوان والحزب العمال الكردستاني على اعتبار الأول سلمي بينما تصنف حزب العمال الكردستاني تنظيم إرهابي.

2.المسار المزدوج:

- باتجاه النظام من خلال الدعوة الى تحقيق إصلاحات وممارسة الضغط عليه.
- باتجاه المعارضة السورية من خلال استضافتها للمؤتمرات على إقليمها، إذ يشكل الانفتاح التركي على المعارضة السورية بهدف تحقيق الأهداف التالية:
  - الضغط على النظام السوري كمرحلة أولى.
  - ممارسة دور الوسيط بين النظام والمعارضة في مرحلة ثانية.

---

[1] بكر محمد رشيد البدور،**المكانة الاقليمية لتركيا حتى عام 2020: دراسة مستقبلية**،(الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص ص240-241.

[2] باكير ،محددات الموقف التركي من الازمة السورية الابعاد الانية و الانعكاسات، **مرجع سابق**.

[3] **المرجع نفسه**.

- إسقاط النظام في حال فشله في إحتواء الأزمة في مرحلة ثالثة.

رابعا، العوامل الدافعة: وتتمثل في:[1]

1. **الطموح التركي بتحقيق حلم القوة الإقليمية الرائدة** على إعتبار أن لديها ارث سياسي في المنطقة، بالاستناد الى اعتمادها على السياسة الناعمة التي ترتكز على عنصر التكامل الاقتصادي، حيث ترى أن الثورة السورية فرصة سانحة لتحقيق مشروعها الإقليمي.
2. **البعد الجغرافي:** تتقاسم تركيا وسوريا حدودا بشريط حدودي يبلغ 911كم، وتخشى من تطور الأحداث بما يهدد مصالحها في سوريا.
3. **حسابات سياسية:** في إطار سعيها لتحقيق المكانة الإقليمية فتركيا تنظر الى إيران كمنافس تقليدي لها في النظام الإقليمي الشرق أوسطي، بينما ترى في روسيا كمنافس على صعيد منطقتي البلقان وأسيا الوسطى، ووفق حسابات استراتيجية تنظر تركيا الى هذين الفاعلين وامتداد نفوذهما في سوريا تهديدا لها.
4. **التدخل التركي نابع من مخاوف من احتمالية تصاعد القدرات العسكرية لحزب العمال الكردستاني،** الذي دعم من قبل من قبل الحكومة السورية كشكل من رد الفعل على وقوف تركيا مع الثوار. ومكمن الخطر في أن تركيا تخشى حصول أكراد سوريا على الحكم الذاتي على غرار أكراد العراق، وما يفرضه من ضغوط على وحدة تركيا على اعتبار أن هذا الأمر سوف يشجع أكراد تركيا نحو نفس المسعى.[2]

الفرع الثالث: موقف قطر من الأزمة السورية

اتخذ الموقف القطري من الثورة في سوريا ثلاث مراحل زمنية شكلت تحولا في العلاقات بين الطرفين بسبب انفجار الوضع الداخلي وأسلوب النظام في مواجهة هذه الاحتجاجات:[3]

أولا، المرحلة 1: منذ اندلاع الاحتجاجات مارس 2011 الى أوت 2011

تباين الدور القطري تجاه الأحداث في سوريا بدايتها في شقيها الإعلامي و السياسي , فالدور الإعلامي كان جليا و واضحا من خلال قناة الجزيرة و تعاطيها مع الأحداث حيث كانت تقف بقوة الى جانب هذه الاحتجاجات , من خلال استضافتها لقيادات المعارضة السورية , من جانب أخر كان الدور السياسي خلال هذه الفترة يتسم بالحذر حيث تجلى في دعوات قطر للحوار و تقديم المشورة لسوريا , كما كانت قنوات الاتصالات مفتوحة بين

---

[1] جلال سلمي، **السياسة التركية حيال الازمة السورية 2011-2017**، تاريخ الاطلاع 14|12|2022،على الرابط الالكتروني: https://democraticac.de/?p=47298

[2] عارف محمد خلف البياتي ، **"السياسة التركية حيال الازمة السورية"**، مجلة دراسات التاريخية و الحضارية ،المجلد5 ،العدد17 ،(جوان 2013)، ص ص176-214.

[3] محمود سمير الرنتيسي , **السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي و القضية الفلسطينية 2011-2013**،(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات و الدار العربية للعلوم، 2014)، ص ص 125 -131.

الجانبين حيث تبادل الطرفان الاتصال يوم 30مارس 2011 , و بتاريخ 2 افريل 2011 شهدت زيارة وزير الخارجية القطرية لسوريا.

ونظرا لاستمرار التغطية الكثيفة للقنوات الفضائية للأحداث في سوريا، بدأت التحول في مواقف قطر أواخر هذه الفترة، خاصة بعد أحداث حماة 31 جويلية 2011 , التي راح ضحيتها 139 قتيل، معتبرة أن ما يجري في سوريا ليس مؤامرة بل انتفاضة شعبية ذات مطالب إصلاحية.

زاد من حدة الموقف القطري تجاه الأحداث في سوريا وتصاعده حادثة الإعتداء على سفارة قطر في جويلية2011، والذي جاء –حسبها– كرد فعل على طريقة تعاطي قناة الجزيرة من احتجاجات سوريا، ونتيجة لذلك تم غلق السفارة القطرية في دمشق وسحب سفيرها بتاريخ 18 جويلية2011.

ثانيا، المرحلة 2: أوت 2011 حتى جانفي 2012

بدأت قطر معارضتها الصريحة على أسلوب تعامل السلطات السورية مع الاحتجاجات، وتجلى ذلك في العديد من المناسبات ففي بتاريخ 25 أوت 2011 , أبدى أمير قطر رفضه لذلك، كما عبر وزير الخارجية القطري عن هذا الرفض ودعا القيادات السورية الى التسريع في الإصلاحات لاحتواء الاحتجاجات المتصاعدة وبتاريخ 26اكتوبر 2011 أعرب الشيخ حمد بن جاسم على حرص العرب على حل الأزمة دون تدخل أجنبي.

تعتبر هذه المرحلة نقطة مفصلة في الموقف القطري، تجلى ذلك في التحول في الموقف من فردي الى موقف جماعي لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث قامت جميع دول التعاون الخليجي بسحب سفارتها في دمشق على غرار قطر.

اتسمت جهود قطر في بداية الأزمة بسعيها بتقديم حلول من شأنها تسوية الأزمة سلميا في إطار الجامعة العربية، ففي 27 أوت 2011 اعتمد الجامعة العربية مبادرة تهدف الى وقف أعمال العنف والتسريع في إجراء الحوار الوطني الشامل بين القيادات السورية من جهة والمعارضة من جهة أخرى، وبناءا عليه تم تشكيل اللجنة العربية الوزارية يرأسها وزير الخارجية القطري.

تمثلت مخرجات مناقشات اللجنة على إلزام سوريا بالموافقة على الخطة، والتي تضمنت ما يلي:[1]

1. وقف أعمال العنف.
2. الإفراج عن المعتقلين بسبب الأحداث الراهنة.
3. إخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 127/126.

4. فتح المجال أمام مبعوثي الجامعة العربية والإعلام بالتنقل ورصد الأحداث في كامل سوريا.

في خطوة لاحقة أقر مجلس الجامعة جملة من الإجراءات، شملت فرض عقوبات سياسية واقتصادية ضد الحكومة السورية، وكذا تم دعوة جميع أطراف المعارضة السورية للاجتماع في مقر الجامعة العربية للاتفاق على رؤية موحدة للمرحلة الانتقالية، ونتج عن هذا الاجتماع تبلور فكرة إرسال بعثة مراقبين عربية الى سوريا. وفي تاريخ 19 ديسمبر 2011 تم توقيع بروتوكول من قبل الحكومة السورية بناءا عليه وتم إرسال البعثة العربية للمراقبين وهي أول تجربة في تاريخ الجامعة العربية.

ثالثا، المرحلة 3: في الفترة من جانفي 2012 – وبداية عام 2013

اتسم الموقف القطري في هذه المرحلة بالتصعيد، حيث قدمت قطر اقتراحين من اجل التعامل مع الأحداث في سوريا، هذا الى جانب جهودها في إطار الجامعة العربية: وتمثل هذين الاقتراحين في:[1]

1. اقتراح إرسال قوات عربية بدلا من التدخل الأجنبي، وجاء ذلك في الخطاب والذي قدمه في اللقاء التلفزيوني للأمير الشيخ حمد بن خليفة مع شبكة " سي بي سي " بتاريخ 14 جانفي 2012 من اجل إدخال المساعدات وإيجاد مناطق أمنة ومراقبة وقف إطلاق النار.
2. دعم المعارضة بالتسليح (تسليح المعارضة): بتاريخ 27 فيفري 2012 دعا الشيخ حمد بن جاسم الى التسريع بتسليح المعارضة السورية من خلال دعمها بالسلاح وتوفير الملاذ الأمن لها.

الفرع الرابع: موقف المملكة العربية السعودية

جاء الموقف السعودي عند بداية الأحداث في سوريا مؤيدا للنظام، إذ تم التواصل هاتفيا بين قيادتي البلدين عام 2011، عبر فيه الطرف السعودي دعمه لنظيره بشار الأسد في وجه المؤامرة، لكن التغيير المفاجئ للموقف السعودي، حيث جاء نص رسالة الملك الراحل عبد الله تحث على تغليب الحكمة في التعامل مـع الاحتجاجات وأن الرياض لن تقبل بإراقة الدماء– نبرة تحذيرية– ترافق ذلك مع سحب سفيرها في دمشق للتشاور دون قطع العلاقات الثنائية.[2]

اتسم الموقف السعودي تجاه الأزمة السورية بالحذر، رغم أن من مصلحة السعودية انهيار نظام بشار الأسد باعتباره حليف لغريمتها ايران و حزب الله، إذ يبرر هذا الحذر من تخوفها من أن هذا التحالف قد يكون في فتح مواجهة معها في حال أقدمت على عمل يثير ايران، في ظل تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الأزمة الاقتصادية – باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية الضامن الوحيد لأمن الخليج–، و هذا ما يتجلى في خطوة

[1] **المرجع نفسه**،ص 127.
[2] امجد سالم عطوان المعايطة،**الازمة السورية و تحولات العلاقات الامريكية الروسية 2011-2016**.،اطروحة دكتوراه ،(جامعة مؤتة: قسم العلوم السياسية، 2016)، ص53.

استدعاء سفيرها من دمشق للتشاور، و من جهة أخرى تتخوف الرياض من نجاح الثورة إذ يشكل ذلك دفعا قويا لبقية الدول خاصة منها الأردن الحليف القوى لها ما قد يفتح الباب أمام موجة التغيير في المنطقة.[1] إذ ترى السعودية أن باستمرار النفوذ الإيراني في سوريا في ظل الانسحاب الأمريكي يشكل تطويقا لها بهلال النفوذ الإيراني، الذي يمتد شمال شبه الجزيرة العربية، و في جنوب الجزيرة العربية– اليمن– و محاولاتها دعم الأقليات الشيعية داخل دول الخليج، و لهذا فإن الأزمة شكلت فرصة مواتية للسعودية نحو تغيير موازين القوى لصالحها من خلال دعم المعارضة السورية في محاولة منها لإنشاء نظام بديل لنظام الأسد يكون قريبا للرياض، و لهذا جاء التحول في موقعها من خلال الدعوة الى استخدام القوة العسكرية سواء من خلال تسليح المعارضة أو عبر التدخل العسكري بغطاء إقليمي و دولي.[2]

في المقابل، دعمت السعودية في البداية الأسد كحاكم مستبد مشابه لهم، وخوفًا من انتشار الثورات في المنطقة. ولكن، كانت المملكة قلقة بشأن النفوذ الإيراني المتزايد في العراق منذ عام 2003. وبحلول عام 2011، تعمقت تلك المخاوف بعد "خيانة" الولايات المتحدة – كما رآها السعوديون – لحلفاء مثل حسني مبارك في مصر وعلي عبد الله صالح في اليمن. وحين أدركت السعودية أن الولايات المتحدة تركز على المفاوضات النووية مع إيران بدلاً من الحفاظ على الوضع الإقليمي الذي كانت السعودية تفضله، تغير موقف المملكة إلى واقعية سياسية محافظة، مُغلّفة في إطار الصراع الطائفي.[3]

إن المعارضة القوية لنظام بشار الأسد متأصل في خليط من الدوافع الشخصية والجيوسياسية، حيث اتهم الملك السعودي الراحل عبد الله الرئيس بشار الأسد باغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري على اعتبار انه كان مقربا من النظام السعودي، أما من المنظور الاستراتيجي، فان لدى المملكة رغبة قوية في المشاركة في بناء سوريا الجديدة، غير المتحالفة مع إيران.[4]

الموقف السعودي بالتزامن مع التدخل الروسي

مع التدخل الروسي العام 2015 في سوريا، تم عقد مشاورات سعودية إماراتية روسية من اجل وضع تصور لحل الأزمة السورية، إذ أكدت الرياض على موقفها الدائم بتنحي بشار الأسد عن الحكم، إذ جاء الاتفاق في خمس نقاط:[5]

---

[1] ابراهيم عبد الكريم و اخرون، تقدير موقف ما بعد الثورات العربية،**مرجع سابق**،ص 76.

[2] ماجد صدام سالم، **الابعاد الجيوبوليتيكية للتنافس الامريكي الروسي على سوريا 2011-2016**، مجلة العميد، السنة السادسة، المجلد 6 ، العدد 23،(2017)، ص ص 336-375.

[3] Erwan Van Veen,**The Geopokitics of Syrian's reconstruction: A case of Matruoshka**, clingendael:Netherlands institute of international relations, (april2019). P p32-56.

[4] Sajed Karim ;**op cit**..

[5] ابراهيم محمد منيب نوري عبدربه، **الابعاد السياسية لموقف حزب الله من الصراع في سوريا 2011-2015**،(غزة : جامعة الازهر ،كلية الاداب و العلوم الانسانية ،قسم التاريخ و العلوم السياسية،2015)، ص 77.

- إيجاد تسوية سياسية للازمة تكون المعارضة السورية السنية شريكا في حكومة الوحدة الوطنية.
- إقامة توازن بين إيران والدول الخليجية بما فيها السعودية بضمانة روسية.
- تمتين العلاقات الخليجية الروسية.
- ضمان روسي لأمن الخليج عبر منع قيام إيران باي عمل عدائي تجاهها.
- تعزيز التعاون الأمني بينهما عبر تبادل المعلومات والتنسيق الاستخباراتي.

ومن خلال الاجتماع تم طرح الرؤية السعودية للتسوية حيث ربطت مصير الأسد بالعمليـــة السياسية والشرط الأساسي انسحاب إيران والميليشيات الشيعية التابعة لها من الأراضي السورية مقابل وقف دعم المعارضة المسلحة.[1]

قراءة تحليلية للموقف السعودي:[2]

- ما يفسر الموقف السعودي في بدايته المتضامن مع النظام السوري هو مناهضة الرياض للتحولات السياسية في المنطقة عن طريق الثورة.
- تغير الموقف بالتزامن مع بروز وتصاعد دبلوماسية غربية مناهضة للنظام السوري باعتباره فاقد للشرعية، حيث اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية الى فرض عقوبات على شخصيات هامة في النظام السوري.
- طغيان الاستقطاب الطائفي إذ اتجه رجال الدين في السعودية ومؤسساتها الدينية الى ممارسة الضغط على صناع القرار في سبيل تغيير موقفها من النظام.

انطلاقا من ذلك وجدت السعودية الفرصة من اجل الحد من النفوذ الإيراني وكسر التحالف الاستراتيجي الإيراني السوري الذي يمتد منذ نجاح الثورة الإسلامية عام 1979، وعلى هذا الأساس جاء الموقف السعودي الداعم للثورة، وانضمت الى كتلة الدول المناهضة للنظام خاصة قطر وتركيا الداعية الى تسليـــح المعارضة، وأصبحت مصدرا لتمويل الثوار رغم معارضة الولايات المتحدة الأمريكية التي فضلت إيجاد أرضية تفاهمات مع روسيا من اجل إيجاد حل للازمة.[3]

الفرع الخامس: الموقف الإسرائيلي من الأزمة:

" اعتبر **كيسنجر** سورية لا مصر، هي عدو إسرائيل الأخطر والأقرب والأكثر تطرفا في الصراع العربي الإسرائيلي، ويجب إبقاؤها خارج اللعبة."[4]

---

[1] **المرجع نفسه**.ص ص77-78.
[2] ا امجد سالم عطوان المعايطة، الازمة السورية و تحولات العلاقات الامريكية الروسية ، **مرجع سابق**،ص ص53-54.
[3] **المرجع نفسه**.
[4] الديب، ازمة في سوريا انفجار الداخل و عودة الصراع الدولي، **مرجع سابق**، ص335 .

وفق المنظور الاستراتيجي الإسرائيلي، فان الأزمة في سوريا هي فرصة لها ليس فقط لإضعاف الجيش العربي السوري، بل لإضعاف الجيش و المجتمع السوري معا، باعتبار الجيش السوري واحدا من الجيوش القوية في المنطقة العربية، حيث اتسم الموقف تجاه الأزمة غير واضح لفترة طويلة لكن بعد تعقيدات الأزمة و تحولها الى صراع إقليمي دولي بدا جليا حقيقة موقف و دور الكيان الصهيوني، ففي بداية الأحداث أولى الكيان أهمية كبيرة في تتبع الأحداث على اعتبار أهمية سوريا في حساباته الاستراتيجية، فقد خاضت حروبا عديدة معه و تحتل جزءا من أراضيه– الجولان–، إضافة الى كونها دولة محورية في الشرق الأوسط، و لها ارتباطاتها بأطراف فاعلة في المنطقة و هي ايران و حزب الله و بعض الفصائل الفلسطينية.[1]

وانطلاقا من ذلك فان إسرائيل ومنذ البداية، اتجهت الى الاصطفاف الى جانب المعسكر المعارض للنظام من خلال دعمها الحثيث للمعارضة المسلحة، وبكل الوسائل الممكنة وبصفة مباشرة كاستقبال أفواج جبهة النصرة لمعالجتهم في مستشفياتها وعبر تدخلها العسكري مرات عديدة من خلال توجيه ضربات على مواقع الجيش السوري وقواعده بهدف إضعاف قدراته العسكرية وتحطيم أركانه بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية التي أنشأت ما يسمى قوات سوريا الديمقراطية، وساهمت في تدريب عناصره وتقديم الدعم اللوجستي له.[2]

ويتلخص الموقف الإسرائيلي من الأزمة فيما يلي: الحرص على عدم الانخراط العلـــني مع الأحداث ومراقبة تطورات الأوضاع الميدانية، وأبداء قلقها بشأن الأحداث.[3]

وارتكز الموقف الإسرائيلي من الثورة السورية على فرضية أساسية، وهي أن سقوط الأسد يعني انهيار الحلف السوري– الإيراني وحزب الله، وفي المقابل لديها مخاوف من وصول إسلام متشدد الى الحكم، ما يجعل تفضيلها لاستمرار بشار الأسد في الحكم قائما، خاصة بعد حالة الضعف التي يعانيها النظام وعزلته الإقليمية والدولية بفعل الحرب المستمرة منذ العام 2011.[4]

جاءت الاستراتيجية الإسرائيلية في التعامل مع الأزمة السورية, وفق خيارين:[5]

تمثل **الخيار الأول** في سقوط الأسد، حيث انه يصب هذا الخيار في مصلحة إسرائيل من زاوية استبعاد إيران دون أي مواجهة، ومن ثمة إعادة تشكيل المنطقة بأضعاف الدور الإقليمي لإيران، كما يشكل سقوط الأسد قطع الإمدادات العسكرية لحزب الله ما يعني أضعاف المقاومة في لبنان والمنطقة ككل.

---

[1] شاهر، تجليات الحرب في سوريا،**مرجع سابق**، ص146.
[2] قاسمي، بوذن، تاثير الازمة السورية على المحيط الإقليمي في المتوسط، **مرجع سابق**.
[3] علاء عبد الحميد عبد الكريم، **دور الأمم التحدة في تسوية الأزمة السورية** ، (ابوظبي: مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية،2018)، ص ص38.
[4] خضيرات ،"مواقف القوى الاقليمية و الدولية من الثورات العربية و اثرها على النظام الاقليمي الشرق اوسطي"، **مرجع سابق**.
[5] علاء عبد الحميد عبد الكريم ، دور الأمم التحدة في تسوية الأزمة السورية ، **مرجع سابق**، ص ص37-38.

الخيار الثاني: هو بقاء بشار الأسد في الحكم وإذا ما تم تدعيمه من قبل إسرائيل، فياتي على خلفية تخوف من وصول نظام متشدد مطالب بهضبة الجولان، وبالتالي العداء الدائم لإسرائيل على اعتبار أن السلطة الجديدة تستمد شرعيتها من خلال دعم القضية الفلسطينية.

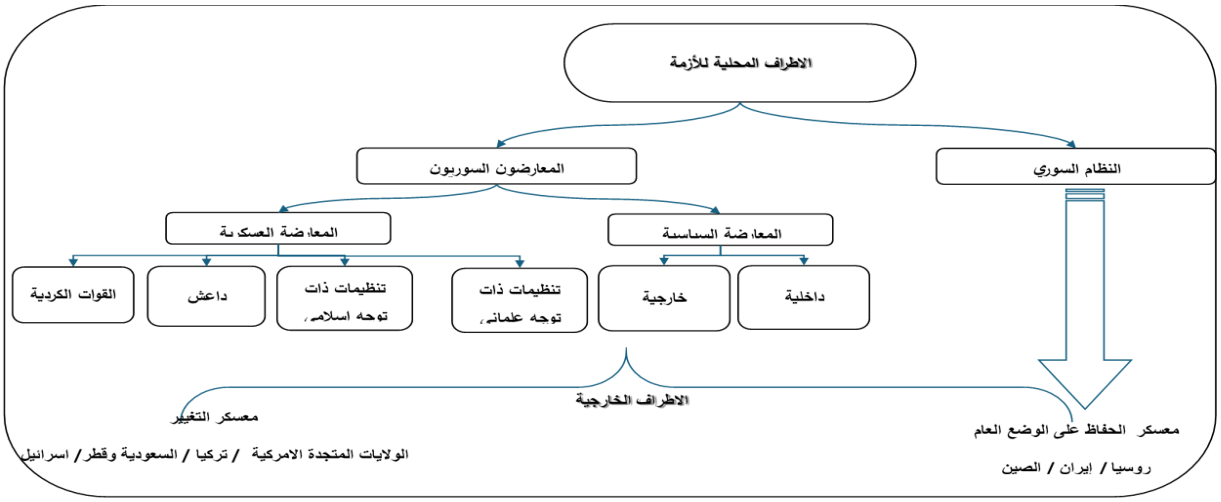
محددات الرؤية الإسرائيلية لمستقبل سوريا، ما يدفعها الى مفاضلة سيناريو على أخر:[1]

التركيز الإسرائيلي على الأزمة السورية يتمثل في ثلاث جوانب: الأول، هو المستقبل السياسي لنظام بشار الأسد أو للنظام المتوقع بعد الإطاحة به من زاوية الدور السوري في عملية الصراع العربي مع إسرائيل والقبول بشروطها في التسوية. والثاني، الدور المتوقع للجيش السوري ومصيره من حيث حجمه وتكوينه وتسليحه وبكونه متشبع بروح العداء له، وبالتالي فان هذا الأمر فائق الأهمية بالنسبة لها. والثالث، هو تفكيك علاقات سوريا وتحالفاتها الإقليمية والمحلية لبنان وفلسطين والفصائل بشأن إعادة رسم خارطة جديدة.

وبالتالي تتمثل الأهداف الإسرائيلية فيما يلي:[2]

- الضغط في سبيل تجريد سوريا من أسلحتها الكيماوية، وهو ما حصل فعلا بتفاهم روسي أمريكي العام2013.
- ضرب جوي لطرق الإمداد العسكري للسلاح الإيراني داخل سوريا.
- تصفية أسماء مطلوبة متحالفة مع حزب الله أمثال جهاد مغنية وسمير قنطار.
- تقديم الدعم لتنظيمات أصولية في مواجهة حزب الله لتوريطه أكثر في الحرب بهدف إضعافه وإشغاله عن الرد على تحركاتها في الأراضي السورية مثل ما حصل في 30ماي2014 حين أغارت على مركز الأبحاث العلمية في دمشق.
- السعي للحصول على اعتراف دولي لتبعية هضبة الجولان وشكل سوريا مستقبلا.
- ضرب والقضاء على القدرات السورية الغير تقليدية.

[1] شاهر، تجليات الحرب في سوريا، **مرجع سابق**، ص 147.
[2] **المرجع نفسه**، ص148 .



مخطط يوضح تفاعلات البيئة المحلية للأزمة مع البيئة الخارجية

المخطط رقم 5: من إعداد الباحثة: إن الشكل يوضح كيف انقسم المجتمع الدولي الى معسكرين على ضوء الأزمة السورية، فالأطراف المحلية للازمة ارتبطت بقوى خارجية، وهذا ما سيكون له تأثير على مسار الأزمة وإدارتها الذي سيتم مناقشته في الفصل الرابع.

المطلب الثالث: خصائص الأزمة السورية وتداعياتها

الفرع الأول: خصائص الأزمة السورية

وتتمثل خصائص الأزمة السورية في:[1]

أولا، تشابك التحالفات ووقوع سوريا ضمن محور نفوذ الروسي الإيراني الذي سيعمل على توظيف قدراته لمنع فك هذا الارتباط ما يعني إن الملف السوري سوف يتجاذب طرفان.

ثانيا، حساسية الموقف الإسرائيلي ويتوقف الأمر على أولوية ما يمكن أن يترتب على أي تغير في سوريا على أمن إسرائيل، باعتبار أن إسرائيل لها مكانة هامة في القرار الأمريكي، وهذا ما يفسر الدور الضئيل للولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة (عدم رغبة إسرائيل بتغيير النظام).

ثالثا، التنوع والتعددية الإثنية والدينية والطائفية والتي تشكل المجتمع السوري، حيث تباينت مواقف هذه المكونات من بوادر التغيير ومآلاته، وبشكل خاص تخوفها على هويتها، وهذا ما يفسر إلتزام قطاعات واسعة من الشعب السوري الحياد وعدم الانخراط في الاحتجاجات

[1] اكرم البني،**خصوصية الثورة السورية و تشابكاتها**، تاريخ الاطلاع:2024/1/12، على الرابط:
https://souriahouria.com/%D8%AE%D8%B5%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%A8%D9%83%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A3%D9%83%D8%B1 /

رابعا، خصوصية البنى الاجتماعية للسلطة، والتي لا تزال تشكل قاعدة داعمة لها، ما ينعكس على تركيبة المؤسسة العسكرية وشرط إخضاعها، التي تعكس مواقف جيوش الدول الأخرى (تونس ومصر) فإنها لا تزال متماسكة نسبيا، بفعل استمرار القدرة على الضبط الأمني لها أو خوفا من نتائج مدمرة في ضوء ما تملكه قوى النظام الخاصة من إمكانيات عسكرية وتقنية متطورة.

يبدو جليا أن التفاعل في الأزمة السورية بين مختلف القوى جعل النزاع في سوريا يتدرج الى ثلاث مستويات:[1]

المستوى الأول، النظام الدولي: حيث تتفاعل القوى العظمى –روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية– بشكل واضح في الشرق الأوسط محاولين تغيير الخارطة الإقليمية له.

المستوى الثاني: النظام الإقليمي: فالشرق الأوسط مجال حيوي للقوى الإقليمية الكبرى المجاورة لسوريا، فنجد تركيا والتوجس من مسالة الأكراد، أيضا الدولتين والسعودية والقطرية اللتان تدعمان المعارضة السورية المسلـــــحة، وأيضا إيران والى جانبها حزب الله في مواجهة إسرائيل.

المستوى الثالث، المستوى المحلي السوري: حيث يتجلى الانقسام الوطني، وبروز شرائح هامة ارتبطت بالفواعل الخارجية ومصالحها في سورية، إذ بدا واضحا أن مصير سوريا لم يعد بيد السوريين.

بناءا على ما تم ذكره يمكن تحديد اهم سمات الأزمة السورية فيما يلي:[2]

1. **أن الأزمة في سوريا بوابة نحو تغيرات استراتيجية إقليمية:** إذ أن بنجاح الثورة سوف يتشكل وضع إقليمي جديد، حيث سوف يفضي سقوط النظام السوري الى تقلص النفوذ الإيراني في المنطقة، وهذا الأمر سوف يؤدي حتما الى بروز توازنات إقليمية جديدة.

2. **أن الأزمة السورية أحد العوامل الكاشفة لتغييرات على المستوى الدولي:** والمقصود هنا أن أي حل سياسي للازمة سوف تكون له تداعياته على مستوى النظام الدولي، ففي حال فرض الرؤية الأمريكية للحل فان ذلك يعني استمرارية النظام أحادي القطب بزعامة أمريكية، بينما العكس في حال تم تسوية الأزمة وفق الخيار الروسي فهنا يكون هناك بوادر للتحول في النظام الدولي تتعد فيه القوى.

3. **أن الأزمة السورية انعكاس لثورات متداخلة وليس ثورة واحدة:** على اعتبار أن الاحتجاجات قامت ضد نظام بشار الأسد، وشكلت تهديدا لإيران كقوة إقليمية وتحدي لروسيا الاتحادية باعتبارها قوة كبرى، إذ

[1] بن جدو، و ياسينة، الازمة السورية من الاحتجاج السلمي الى التدخل الخارجي، **مرجع سابق**.
[2] المعايطة، الازمة السورية و تحولات العلاقات الامريكية الروسية ، **مرجع سابق**، ص ص 35-36.

اتجهت هذه القوى الى دعم النظام على اعتبار أن سقوط بشار الأسد يشكل ضربة قاسمة لهذه الأطراف، كل ذلك أدى الى خروج الأزمة السورية من الإطار العربي الى ازمه إقليمية دولية بامتياز.

الفرع الثاني: تجليات الأزمة السورية

ويقصد بذلك الصور التي ظهرت بها الأزمة والأبعاد التي سارت اليها، وفيما يلي هذه التجليات:[1]

أولا، الشكل التقني: ساهم التطور الكبير في تقنيات المعلومات و الاتصالات في تكثيف عمليات التواصل بين الراي العام و تبسيطها، في ظل الضعف العربي لبناء استراتيجيات متطورة لمواجهة الأدوات الاستخباراتية الغربية المتطورة جدا، و التي استطاعت اختراق المجتمعات العربية، من خلال القوة الناعمة، إذ عملت الولايات المتحدة الأمريكية التسويق للنموذج الديمقراطي الغربي و مفاهيم التعايش، إذ تم الكشف أن كل تلك الدعاية الهدف منها احتراق للمجتمعات العربية الإسلامية، حيث عملت على عقد مؤتمرات تحت شعار حوار الأديان/ و تعزيز نشاطات مؤسسات المجتمع المدني، و إقامة معسكرات لتدريب الشباب في هذا المجالات، و تقديم الدعم لما يسمى ب اتحاد الديمقراطيين العرب الذي يرتبط بمركز السلام و الديمقراطية برعاية من الإدارة الأمريكية، و تولت هذه المهمة العديد من مراكز الأبحاث مثل معهد بروكينغز، معهد دراسات الشرق الأوسط، و غيرها.

وبالتطبيق على القضية السورية، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية فضلت تغليب القوة الناعمة على الخيار العسكري المباشر من اجل أسقاط بشار الأسد، وهذا راجع الى فعالية القوة الناعمة في تحقيق ذلك، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد تبنت سياسة مالية صارمة نتيجة الأزمة المالية لعام 2008، وفضلت عدم التدخل العسكري المباشر على اعتبار انه باهض الثمن، وفي سبيل تحقيق أهدافها قامت بأدوات القوة الذكية المتمثلة في:

- توجيه الدعوة للتحول السياسي الذي يفضي الى نظام ديمقراطي شامل لكل الطوائف السورية.
- فرض العقوبات الاقتصادية على النظام وشخصياته.
- دعم المعارضة المعتدلة من خلال التسليح والتدريب.

ومن خلال توظيف القوة الذكية تهدف الإدارة الأمريكية الى استنزاف القدرات السورية الوطنية والقوى الداعمة حيث تصبح سوريا دولة ضعيفة لا يمكنها مواجهة الكيان الصهيوني.

ثانيا، الشكل الإعلامي: ادركت القوى الغربية خاصة منذ زمن بعيد أهمية الإعلام، فاتجهت الى بناء ألة إعلامية ضخمة عبر تقديم جميع أشكال الدعم لها من اجل أداء الأدوار المنوطة بها على اكمل وجه، إذ استطاع الغرب الفوز بمعارك هامة سواء في العالم العربي أو عالميا من خلال الاستخدام الممنهج و المدروس للأداة الإعلامية،

[1] شاهر، تجليات الحرب على سوريا، **مرجع سابق**،ص ص119-124.

عبر التركيز على مسائل معينة دون غيرها من الأمثلة الحرب على العراق 2003، و ظهر تساؤل حول جدوى استحداث الولايات المتحدة الأمريكية من استحداث فروع لبعض أدواتها الإعلامية في المنطقة العربية، حيث استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الوسائل الإعلامية لبث سياسة تحريضية تجاه بعض الدول المنطقة، فللحرب الإعلامية العديد من الاستراتيجيات:

1. الهجوم الإعلامي الذي يقوم التركيز على جوانب محددة عادة ما تكون سلبية بهدف خلق الفوضى داخليا وتفكيك الجبهة الداخلية للدولة عبر تضخيم النقاط السلبية للدولة المستهدفة ثم التسويق للنموذج الأخلاقي الإنساني للديمقراطية الغربية.

2. تبديل الحقيقة بصورة دعائية مضللة، وأبرز هذه القنوات بي بي سي وقناة الجزيرة، فرانس 24.

3. وأبرز الأساليب التضليلية التي تم توظيفها لتشويه النظام السوري:

أ. التهويل الإعلامي عبر التركيز على المؤسسات الرسمية السورية وأبرزها الجيش بهدف كسر تماسكه.

ب. استخدام فيديوهات مصورة سابقا في دول مثل العراق ولبنان على أنها أحداث في الداخل السوري –درعا– .

ت. التسويغ للتدخل العسكري الغربي ضد النظام، من خلال عرض فيديوهات لجرائم دموية تم ربطها بالنظام

ث. عرض مكثف للقتلى والضحايا في سوريا باعتبارهم مدنيين حتى لو كانت تخص ضحايا من رجال الأمن والجيش سقطوا بأيدي مسلحين.

ثالثا، الشكل المسلح: في ظل عجز الدعم الإقليمي والدولي بشتى أشكاله على توحيد صفوف المعارضة، تم الانتقال الى المرحلة العسكرية بظهور العديد من التنظيمات المسلحة في سوريا مثل الجماعات المتطرفة وداعش ما أدى الى مقتل عشرات الألاف من المدنيين جراء الأعمال الإرهابية لهذه التنظيمات المتطرفة، حيث ضمت هذه التنظيمات العديد من المقاتلين من ثلاثون جنسية مختلفة، وهذا فرضت المواجهة المسلحة نفسها على الأراضي السورية إذ تمكنت بعض الفصائل من الحصول على الأسلحة الثقيلة.

الفرع الثالث: التداعيات المحلية والإقليمية للازمة السورية

أولا: التداعيات المحلية ونتائج الحرب:

أ. الأثار الاقتصادية والاجتماعية:

❖ **على قطاعات النفط والعملة السورية وفعالية الدولة:**[1]

قطاع النفط: يعد من أبرز القطاعات الاقتصادية المتأثرة بفعل العقوبات الدولية من قبـــل الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، ما أدى الى تقليص انتتاج النفط الى الثلث تقريبا إضافة الى تراجع الاستثمارات المحلية والأجنبية بفعل الأوضاع الداخلية أيضا.

تراجع قيمة الليرة السورية: بسبب العوامل سالفة الذكر وتطوراتها شهدت الليرة السورية تراجعا حادا بقرابة93 من قيمتها منذ العام2011 والى غاية العام2018، ما ساهم في تقلص حجم الودائع بالليرة السورية بسبب انعدام الثقة.

تراجع حيوية الموقع الجغرافي لسوريا باعتبارها ممرا حيويا واستراتيجيا لحركة التجارة الدولية من الاتحاد الأوربي نحو دول الخليج العربي، فقد أدى إغلاق الحدود الى خسائر فادحة للاقتصاد السوري.

تراجع كفاءة الدولة إداريا وتنظيميا: إذ أدى الصراع الى الأخلال بالوظيفة التنظيمية والإدارية الحكومية، خاصة بعد سيطرة بعض التنظيمات المتشددة لبعض المناطق، ومحاولتها فرض قوانينها في هذه المناطق في ظل عجز الدولة الوصول الى هذه المناطق وخروجها عن سيطرتها تماما

ملف اللاجئين: أشارت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الى ارتفاع عدد اللاجئين السوريين الذي بلغ 160مليون لاجئ موزعين على دول الجوار تركيا ولبنان والعراق ومصر ، إضافة الى النازحين داخل الأراضي السورية الذي بلغ 6 مليون نازح. هذا إضافة الى مشاكل الفقر والبطالة التي يعيشها الشعب السوري.

تدمير أجزاء هامة من البنى التحتية الضرورية لقاعدة الهياكل الإنتاجية وتعطل العديد من المنشئات الصناعية الحيوية والمساحات الخضراء الصالحة للزراعة.[2]

❖ **تداعيات على قطاع السياحة والاستثمارات والموارد**[3]

قطاع السياحة: تراجع إيرادات قطاع السياحة الى 14مليون دولار العام2017 بعدما بلغت قرابة 8.21مليار دولار العام 2010اي ما يقارب 13.7 من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك الوقت.

تراجع الاستثمارات الأجنبية: نتيجة الأوضاع الداخلية المتدهورة إذ كانت بلغت قيمتها بين الاعوام2005 و2010 قرابة 8 مليار دولار بعد عزوف الشركاء التجاريين عن الاستثمار في البلاد، تراجعت قيمة الصادرات أيضا التي بلغت قيمتها 8.8 مليار دولار العام2010 الى 651 مليون دولار العام 2015، وفي الواقع أن بحلول العام 2019 بلغت الخسائر الاقتصادية قرابة 530.1 مليار دولار.

---

[1] فريق الازمات العربي، الازمة السورية واستراتيجية الخروج،**مرجع سابق**.
[2] بن جدو، الازمة السورية من الاحتجاج السلمي الى التدخل الخارجي،**مرجع سابق**.
[3] المركز العربي للابحاث و دراسة السيسات،"**الازمة الاقتصادية في سوريا اسبابها و تداعياتها و اتجاهاتها**" ،(جويلية2020)، ص ص 1_34

استنزاف الموارد وإنهاك الاقتصاد: إذ تعاني الموازنة العامة تراجع الإيرادات نتيجة خسارة اهم مصدر إيرادات باعتبار النفط والغاز مصدر جلب العملة الصعبة، حيث انخفضت إنتاج النفط من 385 برميل يوميا العام 2010 الى اقل من 24500 برميل يوميا العام 2019 نتيجة سيطرة قوى المعارضة على عدد هام من الآبار، ونفس الأمر بالنسبة لإنتاج الغاز بنسبة 50 بالمئة.

❖ **ارتفاع نسب البطالة والقتلى والمفقودين**

وفق التقارير الأممية فان الصراع الدائر في سوريا أدى الى ارتفاع مستويات البطالة الى78 بالمئة إذ يوجد حوالي 9 مليون عاطل عن العمل وتضاعف بشكل ملحوظ بين عامي 1011 و2019 بنـــــحو 14 ضـــعفا وأضاف التقرير أن ما يقارب نصف الشعب السوري بحاجة الى مساعدة فيما يتعلق بضرورات الحياة كالميـــاه والمواد الغذائية والسكن والدواء والدخل الشهري يكفي قوتها. و في الإجمال خلف هذا الصراع 15مليون شخص بإعاقات دائمة و ما يقارب 86الف شخص فقدوا أطرافهم، بينما أجبرت الحرب الدائرة نحو61 مليون شخص على النزوح داخليا و 56 مليون شخص نحو الخارج، إذ جاء في تقرير وكالة فرونتيكس العام 2015، أن نحو 126 مليون مهاجر غير قانوني دخلوا أوربا اغلبهم سوريون.[1] إضافة الى ارتفاع عدد القتلى و المفقودين إذ خلال السنتين الأولتين للحرب قارب عدد القتلى الخمسين الف كان ثلثهم من المدنيين و الربع من القوات النظامية، أما الباقي من التنظيمات المسلحة أما عدد المفقودين فقد وصل الى ثلاثين الف مفقود.[2]

❖ **الآثار السياسية والأمنية:**[3]

- فقدان النظام السوري لأجزاء هامة من المناطق لصالح تنظيمات مسلحة سواء سورية أو غير سورية ما أثر على الوحدة الترابية لسوريا ما أدى الى تعالي الأصوات لتقسيم سوريا على أساس طائفي وعرقي كمخرج للازمة الحالية.
- تنامي الإرهاب والتنظيمات المتطرفة ومن أبرزها داعش وجبهة النصرة، الأمر الذي جعل الباب مفتوحا للأطراف سواء الإقليمية أو الدولية للتدخل في الشأن الداخلي السوري، سواء لصالح النـــظام أو المعارضة. وأصبحت مسالة الحرب على الإرهاب ذريعة من اجل فرض أجندات متعددة ومتناقضة ما أثر على التعاطي الدولي مع الأزمة بدل أن يتم التوافق على مقاربة شاملة لحل الأزمة.
- تراجع الدور الإقليمي لسوريا خصوصا ما تعلق منه بالصراع العربي الإسرائيلي، وهكذا انعكست الأزمة سلبا على الأمن القومي ومصالح سوريا الاستراتيجية.

❖ **أنماط الحكم المحلي في سوريا بعد الثورة:**[4]

[1] بن جدو، الازمة السورية من الاحتجاج السلمي الى التدخل الخارجي.،**مرجع سابق**.
[2] الديب،ازمة في سريا انفجار الداخل و عودة الصراع الدولي، **مرجع سابق**، ص59.
[3] فريق الازمات العربي،الازمة السورية واستراتيجية الخروج،**مرجع سابق**.
[4] وحدة تحليل السياسات،**انماط الحكم المحلي في سوريا**، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، (الدوحة: ماي 2016)، ص ص1-11.

أولا: تحت سيطرة النظام، حكم الشبكات الأمنية والعسكرية في مناطق سيطرة النظام:

إن السمة البارزة في المناطق الخاضعة لحكم النظام أن القبضة الأمنية هي السائدة التي تخضع للسيطرة التامة للأجهزة الأمنية والميلشيات التابعة لها التي تم استحداثها لتقديم الدعم للأجهزة الأمنية إضافة الى ذلك نجد مجموعات اقتصادية تابعة للنظام تقوم بتقديم الدعم الاقتصادي للقطاعات المحلية، وبانتقال وتيرة الصراع الى العسكرة تشكلت نمط خاص من توزيع المهام في المناطق المسيطر عليها فمثلا دير الزور يتولى السلطة الأمنية جهاز الأمن العسكري بينما يتولى المحافد الجاني الخدماتي والإداري. وما يمكن التأكيد عليه أن السمة البارزة لسلوك النظام في هذه الإقليم هو احتكار تمثيل الدولة السورية، ويمكن إبراز اهم سمات الإدارة المحلية في هذه المناطق فيما يلي:

- ✓ عدم مشاركة السكان المحليين في اختيار ممثليهم في الإدارات المحلية واقتصار الأمر على مؤسسات النظام
- ✓ تراجع دور النظام وانحصاره في عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والمراقبة لمصلحة الأجهزة التابعة له
- ✓ ضعف الأداء الإداري وعدم الفعالية في تقديم الخدمات الضرورية وانتشار مظاهر الفساد والمحسوبية واستفحالها

ثانيا: مجالس حكم محلية في مناطق المعارضة

كان لزاما على تيارات المعارضة ضبط الظروف الحياتية في المناطق التي استطاعت السيطرة عليها من خلا تقديم الخدمات الأساسية لسكانها من خلال استحداث مجالس حكم منذ العام 2012، ومن خلال التدريبات استطاعت اكتساب خبرات لإدارة شؤون هذه المناطق، ويمكن إبراز سمات هذه المجالس:

- دورية انتخاب المجالس المحلية، حيث يتم جراء انتخابات بصفة دورية.
- تنامي الدور التنظيمي لمجالس المحافظات، والقدرة على تكثيف علاقاتها على المستوى الوطني والمحلي.
- تنامي دورها السياسي محليا ووطنيا ويتجلى ذلك في إصدار البيانات الرسمية وإجراء مفاوضات مع النظام وغيرها.
- تنامي العجز المالي بسبب عدم الوفاء الدول المانحة بوعودها الذي أدى الى مشاكل اقتصادية على مستواها.
- تعثر اغلب المجالس المحلية لأسباب متعددة ويتجلى ذلك في الاستقالات الجماعية والفردية.
- اتساع الهوة بين المجالس المحلية وهيئات المعارضة الرسمية بسبب عجزها على تقديم التزاماتها تجاهها.

ثالثا: حكم ذاتي في مناطق سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي:

اتخذت وحدات حماية الشعب الذي هو جناح عسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي فلسفة خاصة حيث كانت الفرصة لتحقيق مشروع حكم سياسي إداري ذاتي في المناطق الواقعة ضمن سيطرتها، وهي في واقع الحال لاتزال تخضع لازدواجية سلطة النظام وحكم الإدارة الذاتية المحلية الخاضعة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي. تم إقرار الإدارة الذاتية من خلال البيان الأول لمجلس شعب غرب كردستان في ديسمبر 2011، إلا أن تحقيقها واقعيا كان بحلول العام 2013، عندما تم الإعلان عن تشكيل هيشة تشريعية مهمتها اختيار الهيئة الإدارية الانتقالية ، و بعد اتفاق كل من مجلس شعب غرب كردستان و حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي عام 2013 إذ حمل الإعلان على تشكيل هيئة مؤقتة تشرف على تشكيل الإدارة الديمقراطية المشتركة، كما تم تشكيل لجان مكلفة بالأعداد لمشروع الإدارة الذاتية و بحلول شهر نوفر تم الإعلان عن تأسيس المجلس العام التأسيسي للإدارة المشتركة ووفقا لذلك تم تقسيم المناطق الى ثلاث كيانات الجزيرة عفرين و كوباني. وهو حسب الحزب الكردي بانها نظام برلماني اتحادي ديمقراطي تعددي ويبرز مبرراته فيما يلي: الافتقار الى نظام دفاعي ذاتي، ما يعرض كيانهم بفعل العديد من العوامل الى الزوال، ويمكن توصيف واقعه كما يلي:

- ✓ قدرتها على تثبيت مشروعها على الواقع وتوسيعه وبدعم أجنبي.
- ✓ تنامي دورها السياسي من خلال مشاركتها في الحراك و المؤتمرات و التحالفات السياسية.
- ✓ افتقادها للإجماع داخل الوسط الكردي في ظل حالة الانقسام والتشرذم.
- ✓ الضعف في الاداء الإداري حيث فشلت في تأدية نشاطها الخدماتي بالشكل المطلوب.

رابعا: حكم شرعي في مناطق سيطرة التنظيم

وهي مناطق تخضع بشكل تام لسلطة تنظيم الدولة الإسلامية ويبسط سيطرته من خلال ثلاث أجهزة:

- ➢ جهاز الشرطة الإسلامية يتمثل دورها في حفظ الأمن وتنظيم المرور ومعاقبة مرتكبي المخالفات والجرائم.
- ➢ جهاز الحسبة ومهمته الرقابة على مدى انضباط الأفراد بالقوانين التي رضها التنظيم.
- ➢ الجهاز الخدمي وهو جهاز يتولى تقديم الخدمات للأشخاص.
- ➢ جهاز استخبارات التنظيم.
- ➢ القضاء وتتولاه محاكم إسلامية تطبق الشريعة الإسلامية.

تجدر الإشارة الى انه في المناطق الخاضعة للتنظيم لا وجود للمجالس المحلية على اعتبار أن الهيئات السابقة قد اختفت لعدة أسباب فبعضا هاجر للخرج وأخر انضموا الى التنظيم أما الفئة الثالثة فقد لزمت البيوت، كما انه انعدمت في ظل حكم التنظيم المشاركة الشعبية سياسيا ومدنيا. وقد مر ت حقبة الحكم الشرعي في هذه المنطقة بمرحلتين:

المرحلة الأولى، مرحلة إدارة التوحش أو الفوضى من خلال:

- نشر الأمن والحفاظ عليه وأيضا تامين الحاجات الأساسية من طعام وعلاج إضافة الى إقامة القضاء الشرعي.
- تحصين المناطق الخاضعة لسيطرته من الغارات كما عمد الى تطوير قدراته الدفاعية.
- تكريس التنشئة الإسلامية من خلال نشر الدين ورفع المستوى الإيماني اتساقا مع فكر التنظيم.

المرحلة الثانية، مرحلة التمكين أو الدولة: من خلال اعتماد خطة استراتـــــيجية لمواجهة قوات النظام والأعداء واستنزاف قدراتهم، إضافة الى استراتيجية إعلامية هدفها التعبئة ونشر فكر التنظيم من اجل الالتحاق بالتنظيم من الشريحين الشعب والجنود في الجيش النظامي. وقد استطاع التنظيم التمدد خاصة في منتصف العام 2015 إذ كثف نشاطه على مساحات واسعة في العراق وسوريا، لنكمش في النصف الاثني من نفس العام بسبب الضربات الخارجية له والضغوط عليه ما أفقده 30بالمئة من المساحة التي كان يسيطر عليها، وما يلاحظ على واقع الإدارة المحلية في مناطق سيطرة التنظيم:

- أحدث تنظيم الدولة الإسلامية تغييرا في أسلوب إدارته لهاته المناطق بما يحقق له تعزيز قدرتها الذاتية.
- تراجع الموارد المالية واتخذ التنظيم من التقشف والتحكم في النفقات واعتماده على القدرات المحلية.
- تردي الأوضاع المعيشية وضعف الإدارة في تسيير شؤون العامة.
- تنامي العنف بفعل تكثيف إجراءات الضبط والعقاب على سكان المناطق الخاضعة له.

تنامي التحديات نتيجة التوترات وعدم الانسجام بين العناصر المحلية والأجنبية وفقدانها لاستراتيجية واضحة للتسيير إضافة الى تزايد التذمر لدى السكان، وأخيرا الضغوط العسكرية برا وجوا.

ثانيا: التداعيات الإقليمية:[1]

على المستوى الرسمي: أدت الأزمة السورية الى تزايد حدة الانقسامات في المنطقة تجاه الصراع السوري، فبينما اتجهت دول الى تأييد المعارضة كانت دول أخرى تدعم النظام السوري ما أسهم في زيادة صراع النفوذ والحرب بالوكالة بين القوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة، وأبرزها إيران والسعودية وتركيا، إذ أصبحت الأراضي السورية مسرحا لتصفية الحسابات بينها على حساب حل نهائي للازمة لمصلحة الشعب السوري.

على المستوى الشعبي: نجد أن التيارات في المنطقة العربية قد انقسمت في مواقفها تجاه الصراع السوري، فبينما انحازت التيارات القومية واليسارية الى جانب النظام، انحاز التيارات الإسلامية الى جانب المعارضة.

[1] افريق الازمات العربي، الازمة السورية و استراتيجية الخروج،**مرجع سابق**.

خلاصة الفصل الثاني:

- أن سوريا الحديثة قد تشكلت نتيجة توافقات بين القوى الأوربية الذي منح فرنسا حق الانتداب على سوريا، ثم نالت سوريا استقلالها الوطني العام 1946، واعتمادا على معيار نوعية النخبة فان سوريا مرت بأطوار عمرية تمثل الطور الأول في المرحلة الليبرالية أين حكمت النخب المدينية، وامتدت من العام 1920الى غاية 1963، أما الطور الثاني فيتمثل في المرحلة الاشتراكية أين حكت طبقة الفلاحين والريف، وامتد من الفترة 1963 الى غاية العام 2011، وأخيرا الفترة الأخيرة التي تبدأ منذ انطلاق شرارة الأزمة الحالية.
- أن نظام الحكم في سوريا قد تأسس على حزب البعث الذي يعتبر محور الحياة السياسية، وكذلك شخصية الرئيس الذي يتجسد في شخص حافظ الأسد الذي وصل الى الحكم من خلال الحركة التصحيحية التي قام بها العام 1970، ثم تم انتخابه العام 1971، واستمر في الحكم الى غاية العام 2000.
- وصول بشار الأسد الى الحكم العام 2000، خلفا لوالده عبر انتخابات، إذ اتسمت فترة حكمه بالانفتاح السياسي والاقتصادي، واعتبارا من ذلك حاول القيام بمجموعة من الإصلاحات داخليا، ما ساهم في تحقيق استقرار وخلق أجواء اتسمت بالهدوء على المستوى الشعبي، أما خارجيا فقد اتسمت بالتوتر مع الغرب نتيجة تبني سوريا لمواقف لا تتماشى مع التوجهات الغربية.
- أن الأزمة في سوريا مرت بمراحل، حيث أن بداية الأزمة في سوريا كانت في شكل احتجاجات عفوية، لكنها سرعان ما تحولت الى مظاهرات عارمة غطت مدن واسعة من سوريا، واستحال معها احتوائها، خاصة بعد سقوط قتلى وضحايا. وساهمت عوامل عديدة في انتشار المظاهرات التي حملت في البداية شعارات لإطلاق سراح السجناء ثم أخذت طابعا أكثر حدة بمطالبتها إسقاط النظام وتنحي الرئيس بشار الأسد خاصة بعد تدويل الأزمة واتخاذها أبعادا إقليمية ودولية، وتم تناولها في المنظمات الدولية.
- أن تعاطي أطراف الأزمة المحليين (النظام السوري/ المعارضة) اتسم بالتشوش خاصة بالنسبة الى النظام الذي وجد نفسه في مواجهة احتجاجات تنمو بسرعة فائقة خاصة في ظل ارتباط المظاهرات بأطراف خارجية، بينما المعارضة وفي ظل تعنت النظام – حسبها– اتجهت الى الاستعانة بالأطراف الخارجية لتحقيق مطالبها.
- انقسام مواقف المجتمع الدولي تجاه تصاعد المظاهرات في سوريا، فبينما اتجه معسكر لدعم النظام والمتمثلة في روسيا والصين وإيران، اتجه المعسكر الثاني الى دعم الثورة، ويتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، إضافة الى بعض القوى الإقليمية وهي تركيا والسعودية وقطر والكيان الصهيوني.
- أن الأزمة السورية أفرزت مجموعة من النتائج سواء على المستوى الداخلي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما أفرزت نتائج على المستوى الإقليمي.

الفصل الثالث :

الجيوبوليتيك الشرق الاوسطي من منظور الصراع الدولي:

الأزمة السورية كمؤشر للتنافس الدولي على الشرق الاوسط

تمهـــــــــــيد:

بعد أن تناول الفصل الثاني توصيف الأزمة السورية والديناميكيات الداخلية والخارجية المتعلقة بها سوف يتم من خلال هذا الفصل تناول الأبعاد الجيوبوليتيكية للاهتمام الدولي بسوريا إذ تضمن الفصل ثلاث مباحث، المبحث الأول موسوما بسوريا قلب الرق الأوسط ومحور الصراعات الدولية، ويتضمن المطلب الأول، بيان الجغرافيا السياسية لسوريا، أما المطلب الثاني فيتناول فهم الخصائص الجيوبوليتيكية للشرق الأوسط، بينما المطلب الثالث فيتناول أهمية سوريا في معادلة الطاقة وخطوط النقل.

أما المبحث الثاني فجاء بعنوان سوريا ضمن معادلة تنافس الاستراتيجيات الدولية للشرق الأوسط، يتناول المطلب الأول الاستراتيجية الأمريكية الكبرى في المجال الحيوي للشرق الأوسط، أما المطلب الثاني فيتناول الاستراتيجية الروسية الكبرى في المجال الحيوي للشرق الأوسط، والمطلب الثالث تناول الاستراتيجية الصينية الكبرى في الشرق الأوسط

أما المبحث الثاني الموسوم بسوريا كمسرح لتنافس القوى الإقليمية الكبرى على الشرق الأوسط، إذ يتناول المطلب الأول جيوبوليتيك المشروع الإيراني وموقع سوريا فيه، أما المطلب الثاني فيتناول جيوبوليتيك المشروع التركي وموقع سوريا فيه، أما المطلب الثالث فيتناول التنافس الإيراني التركي لاستقطاب سوريا

المبحث الأول: سوريا.. قلب الشرق الأوسط ومحور الصراعات الدولية

- المطلب الأول: بيان الجغرافيا السياسية لسوريا
- المطلب الثاني: فهم الخصائص الجيوبوليتيكية للشرق الأوسط
- المطلب الثالث: أهمية سوريا في معادلة الطاقة وخطوط النقل

يتمايز الجيوبوليتيك السوري بأهمية استراتيجية خاصة، إذ تتموقع سوريا ضمن إقليم شرق الأوسط الذي يتمتع بخصائص جيوبوليتيكية هامة ضمن التفاعلات الجيوسياسية، فالمنطقة تمتلك احتياطات طاقوية هائلة، بالإضافة الى أن الشرق الأوسط يحتوي ممرات مائية استراتيجية، ومن خلال هذا المبحث سوف يتم استعراض هذه الخصائص لكل من سوريا والشرق الأوسط.

المطلب الأول: بيان الجغرافيا السياسية لسوريا

الفرع الأول: الجغرافيا السياسية للجمهورية العربية السورية

إن فهم الأزمة السورية لا يمكن بدون فهم الجغرافيا السياسية لسوريا، حيث يساعدنا ذلك على فهم الوضع الحالي وتداعياته على المستويين الإقليمي والعالمي، حيث تقع في اشد مناطق العالم اضطرابا وهو الشرق الأوسط، حيث تجمعها حدود مع كل من لبنان وإسرائيل غربا وتركيا شمالا والعراق وشرقا والأردن جنوبا وهي دولة متوسطية لإطلالتها على البحر المتوسط، كما أن مركزية سوريا تكمن في وقوعها بالقرب من بعض أكبر الدول الغنية بالطاقة عالميا جعلت منها رقما حاسما في الشرق الأوسط.[1]

أولا، التسمية:

ترد بلاد سوريا بأسماء مختلفة في نصوص بلاد ما بين النهرين والنصوص المصرية القديمة، وفي التسمية التي أطلقها العرب على المنطقة (بلاد الشام)، وهذه التسميات عموما تتعامل مع بلاد سوريا على أنها رقعة جغرافية واحدة، فقد عرفت بلاد سوريا في النصوص المسمارية العراقية باسم (امورو). ووردت في كتابات الملك الأشوري اسرحدون (680–669 ق.م) باسم (بلاد ختي)، أما في النصوص المصرية القديمة فقد سميت بلاد (رتنو)، وهي كلمة مصرية غامضة في اشتقاقها كانت تطلق على بلاد سوريا. وأطلق سكان شبه جزيرة العرب اسم بلاد الشام على كل المنطقة الواقعة شرق البحر المتوسط، وورد في المعاجم العربية أنها سميت بلاد الشام لأنها عن شمال الكعبة، أو لشؤمها، أو أنها جمع شامة لكثرة قراها التي شبهت بالشامات، إلا أن الملاحظ على الكتاب العرب انهم عندما يكتبون عن الروم فانهم يوردون اسم سوريا، فكأن لفظة سوريا تعني لهم اسم الشام بلغة أجنبية، وقد شمل اسم سوريا المساحة الواقعة بين جبال طوروس وسيناء بين البحر المتوسط والبادية بضمنها فلسطين.[2]

تم اطلاق تسمية "سوريا" على المنطقة التي لها امتداد ما بين مصر و بلاد النهرين، إذ شمل هذا الإقليم سوريا و فلسطين، فبينما سوريا تضم الجزء الشمالي و التي تسمى حاليا بصحراء سوريا، فان فلسطين تتضمن الأراضي انطلاقا من نهر الأردن حتى صحراء سيناء و اطراف دلتا النيل. و انطلاقا من ذلك فان سوريا و

[1] Sadjed Karim, **op cit**.

[2] **اثر الموقع الجغرافي في تاريخ سوريا**، تاريخ الاطلاع: 2024/4/12.موقع الالكتروني www.uobabylon.edu.iq.ad_downloads

فلسطين إقليم جغرافي موحد، و يذهب " فليب حتى" أن مصطلح سوريا مشتق لغويا من صور أو سور أو أشور و دلالته تشابه نطق الحروف الصاد و السين والشين عند العرب، و أما الدلالة الثانية، وحدة اصل ساكني الإقليم فالسوريون و الأشوريون هم من فرع سام بن نوح عليه السلام، في العموم، فان ارض سوريا القديمة كانت على امتداد صحراء العراق شرقا الى سواحل البحر الأبيض المتوسط من الغرب ، و صحراء شبه الجزيرة العربية جنوبا إذ تشمل لبنان، و شرق الأردن، و أجواء كبيرة من فلسطين، إذ استطاعت بناء حضارة اصـــطلح على تسميـــتها حضارة المدن و الممالك(بداية الألف الثالث قبل الميلاد).[1]

ثانيا، التاريخ والهوية

تشكلت الدولة السورية التاريخية (بلاد الشام) بعد سقوط الدولة العثمانية، و تقسيم المنطقة الى مناطق نفوذ بين القوى الإمبريالية، اثر كل ذلك على هوية الدولة الحديثة بين الهوية السورية و القومية العربية، حيث كانت سوريا الإقليم الأكثر ثباتا للمشاعر القومية العربية، و تجلى ذلك في تنازلها عن سيادتها باتجاهها الى الاتحاد مع جمهورية مصر العربية العام 1958 تحت شعار القومية العربية، و في أواخر الستينيات اتجهت القومية العربية السورية الى الدفاع عن القضايا العربية و في مقدمتها فلسطين، و بلغ الأمر ذروته الأعوام 1966-1970 باحتضان دمشق حرب التحرير في فلسطين، و بعد الحرب 1967 مع إسرائيل و خسارة الجولان، أصبحت مسالة استرجاع الجولان أولوية بالنسبة الى السياسة الخارجية السورية، فهي مسالة حساسة بالنسبة الى النظام و شرعيته، و هذا ما أدى الى تنامي القومية العربية في سوريا، و تنظر سوريا الى القومية العربية باعتبارها الوعاء الذي يضم الدول العربية باعتبارها أمة ذات مصلحة وطنية عليا في الصراع العربي الإسرائيلي، معتبرة نفسها أنها اكثر الدول رسوخا في مواجهة الكيان الصهيوني المحتل، ما منحها دعما عربيا في هذا الخصوص، كما برر لها توجها نحو التحالف مع الحليف الإيراني من زاوية احتياجها للدعم العسكري و الأمني، و في عقد التسعينيات بدا التحول نحو الهوية السورية اكثر تجليا، نتيجة فشل مشاريع الوحدة العربية و الواقع الجديد للدولة السورية خاصة في ظل عزلتها الدولية.[2]

ثالثا: الأهمية الجيوبوليتيكة لسوريا

جاء في رسالة سفير بريطانيا في إسطنبول **هنري بولور** في عام 1860، متحدثا الى **راسل** وزير خارجية بريطانيا عن الأهمية الاستراتيجية لسوريا قائلا: " تعلمون سيادتكم، أن سوريا كانت دائما لدى أولئك الذين أنشأوا إمبراطورياتهم في الشرق المرتكز الخاص الذي يبنون عليه أي تخطيط عنيد للفتوحات الشرقية، فهي في الواقع حلقة اتصال بين إفريقيا من جهة وأسيا من جهة أخرى."[3]

---

[1] انظر: نجية سحنين، "**سوريا موطن الشعوب القديمة و ملتقى الحضارات**"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد2، العدد3،(جانفي 2014)،ص ص236-245.

[2] Raymond Hinnebusch,**op cit.**

[3] يحيى احمد الكعكي، **الشرق الاوسط و صراع العولمة**، (د ب ن: دار النهضة العربية للطباعة و النشر و التوزيع، 2002)،ص181.

1. **الموقع:** تعطى للموقع في الدراسات الجغرافية بأنواعها المختلفة أهمية كبيرة، وهي تشكل فاتحة لكل دراسة مهما كان مستواها ومهما كانت المساحة التي تشغلها، ومهما تباينت الموضوعات التي تتطرق اليها.[1] وسيتم توضيحه في العناصر الآتية:

أ. **الموقع الفلكي:**

يقصد بالموقع الفلكي المكان الذي تشغله أية بقعة على سطح الأرض، دولة أو إقليما واقل من ذلك أو أكثر في البر والبحر على حد سواء، بالنسبة لشبكة الإحداثيات العالمية المتبعة الآن، وهي دوائر العرض وخطوط الطول، تمتد مساحة الجمهورية العربية السورية (الحالية) من دائرة العرض 32.19 في الجنوب بالقرب من قرية العانات عند تل رماح في محافظة السويداء وحتى درجة العرض 37.20 في موقع عين ديوار في اقصى شمال شرق سوريا في محافظة الحسكة. وتمتد بين خطي طول 35.37 في الغرب بالقرب من مصب نهر الأردن في بحيرة طبرية، و42.25 على نهر دجلة في أقصى الشرق. وبذلك تمتد الأراضي السورية نحو خمس درجات عرض من الجنوب الى الشمال في نصف الكرة الشمالي، ونحو سبعة خطوط طول شرقي غرينتش.[2] إن للموقع الفلكي للجمهورية العربية السورية أهمية كبيرة من خلال وقوع سوريا في منتصف الخريطة العالمية في العروض المعتدلة وسطا بين خط الاستواء والدائرة القطبية، وما يتفق عنه من نتائج متعددة مهمة كالموازنة الحرارية والمناخ المناسب للزراعة واعتداله وعدم تطرفه ووقوعه بين حضارات الشمال والجنوب والشرق والغرب.

ب. **الموقع الجغرافي:**

تقع سوريا في الزاوية الجنوبية الغربية للقارة الأسيوية وهي قريبة من القارة الإفريقية وتواجه القارة الأوربية، بعدما دخلت قبرص الى مجموعة الاتحاد الأوربي، وتشرف على الشواطئ الشرقية للبحر المتوسط الذي يعد بحق اهم بحار العالم وأكثرها حيوية وضخا في الحضارة الإنسانية. وهي تمثل بوابة تركيا الى الوطن العربي، وتعد الظهير الجغرافي للعراق غربا، وسورية تمثل قلب بلاد الشام التي تعد التتمة الطبيعية والاستمرار المجالي لشبه الجزيرة العربية حيث كان التلازم الحيوي بين اليمن والحجاز ونجد وبلاد الشام.[3]

هي أكبر أقطار المشرق العربي المشرفة على البحر الأبيض المتوسط، فهي تتاخم تركيا من الشمـــال، ومن الشرق العراق، ومن الجنوب المملكة الأردنية الهاشمية، ومن الجنوب الغربي فلسطين ومن الغرب لبنان والبحر الأبيض المتوسط.[4]

[1] ابراهيم احمد سعيد،**الجيوبوليتيك السوري و قوة الجغرافية السياسية السورية**،(دمشق:منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،2016)،ص ص27-29.
[2] **المرجع نفسه**،ص28.
[3] **المرجع نفسه**،ص29.
[4] عبد الرحمان حميدة، **جغرافية الوطن العربي**، (بيروت: دار الفكر المعاصر/ دمشق: دار الفكر ،1997)،ص276.



خريطة رقم 4: توضح الموقع الجغرافي لسوريا الموقع: الجزيرة نت، سوريا منطقة تعاقبت عليها حضارات عريقة

ت. **الموقع الاقتصادي:**[1]

تمثل سورية صلة الوصل بين المناطق الجغرافية الآتية:

أ- العراق في الشرق.
ب- البحر المتوسط في الغرب.
ت- جنوب سورية (الأردن وفلسطين ولبنان) في الجنوب.
ث- تركيا في الشمال.

إن هذا الموقع المتوسط يمتلك أهمية اقتصادية كبيرة في تجارة الترانزيت بين أوربا (برا) عن طريق تركيا، وشبه جزيرة العرب (دول مجلس التعاون واليمن)، وأن وقوع سوريا في منطقة متوسطة بين المناطق الاقتصادية المحيطة بها يجعلا مكانا مناسبا للاستثمارات الاقتصادية، وإقامة المشاريع الإنتاجية والخدمية وفقا لنظرية الموقع، وهذا ما يسمح لتطوير وتنمية الموانئ السورية وجعلها قادرة على تلبية متطلبات الظهير الجغرافي لها (الخليجي والعراقي والسوري). وهذا ما يفرض على السوريين الاهتمام بالبنية التحتية لشبكات النقل البرية (المتعلقة بالشاحنات والسكك الحديدية)، وما يرتبط بها من خدمات مكملة لها، وكذلك يلبي احتياجات الحركة السياحية التي تزداد ازدهارا لوجود المقومات الطبيعية والتاريخية لهذه الصناعة المندفعة تطورا وتقدما.

[1] ابراهيم احمد سعيد،الجيوبوليتيك السوري و قوة الجغرافية السياسية السورية،**مرجع سابق**، ص ص29-30.

2. المساحة وأهميتها:[1]

تبلغ مساحة الجمهورية العربية السورية 185.180 ألف كم مربع، وهي مع لواء إسكندرونة 189.980 ألف كم مربع، وتمتد هذه المساحة من الجنوب الى الشمال بنحو 788كم، ومن الشرق الى الغرب بنحو 425 كم، أما أطوال الحدود السورية والبالغة نحو 2413 فتتوزع وفق الجدول الاتي:

الدولة/ الشاطئ	طول الحدود بالكم	النسبة المئوية من الحدود
تركيا	845	35
العراق	596	24.7
الأردن	356	14.7
فلسطين	74	3
لبنان	359	14.8
البحر المتوسط	173	7.6
المجموع	2413	100

الجدول رقم (1): يبين أطوال ونسب الحدود السورية المصدر: المجموعة الإحصائية السورية2004.

وبهذه المساحة تكون سورية من الدول الصغيرة وفقا لتقسيم **نورمان بوندس** على الصعيد العالمـــــي، وهي دولة متوسطة المساحة بالنسبة للدول العربية، وصغيرة المساحة بالنسبة للدول العالمية.

وللمساحة أهمية كبيرة للدولة السورية تتجلى بالأشكال التالية:

[1] **المرجع نفسه**،ص31-34.

أ. **الأهمية المجالية:**

يقصد بالأهمية المجالية للمساحة هو الفضاء الذي تشكله بالنسبة للفضاءات المجاورة، والتي تسمح لسورية بحرية القيام بكافة الأعمال اللوجستية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والدفاع عن الدولة السورية بالشكل المناسب.

ب. **الأهمية الاقتصادية:**

بما تحتويه هذه المساحة من موارد طبيعية سطحية، من أراض زراعية وتضاريس وتنوع حيوي ومياه وبحر وتناغم فيما بينها، ومن موارد طبيعية باطنية كالنفط والغاز والفوسفات وأملاح ومياه جوفـــــــية وغيرها من موارد يمكن أن تدخل في الاستثمار الاقتصادي إذا تغيرت الخصائص التقنية الإنتاجية في المستقبل (مثل استثمار خامات الحديد والمعادن الأخرى).

يضاف الى ذلك الموارد البشرية المنتشرة فوق هذه المساحة، هنا ينظر للموارد البشرية كجزء من الموارد المرتبطة بالمساحة ارتباطا مباشرا.

ت. **الأهمية السياسية:**

التي تأتي من خلال التجاور للدول المحيطة بسوريا ، فهي تمثل المرتبة الرابعة من حيث كبرها، أو من حيث ترتيبها العام في الإقليم الجغرافي، فسوريا تأتي في الوسط إقليمها و بمساحة مناسبة، و بالتالي لها تأثير مناسب (يختلف هذا التأثير حسب قوة و فاعلية النظام السوري ، و هو منذ أربعين سنة و لسوريا الدور الأساسي و الحيوي في إقليمها الجغرافي) في إقليم المشرق العربي و جنوب شرق أسيا على العموم ، و كما يجب الإشارة الى ما اقترحه الرئيس السوري **بشار الأسد** من إيجاد تجمع إقليمي موسع قائم على الجغرافيا أولا، و على ما يمكن تجميعه من التاريخ و الثقافة بالإضافة للمصالح الاقتصادية ثانيا، و هذا التجمع المعروف باسم البحار الخمسة (المتوسط الخليج العربي، الأسود، قزوين، الأحمر).

3. **السكان:**

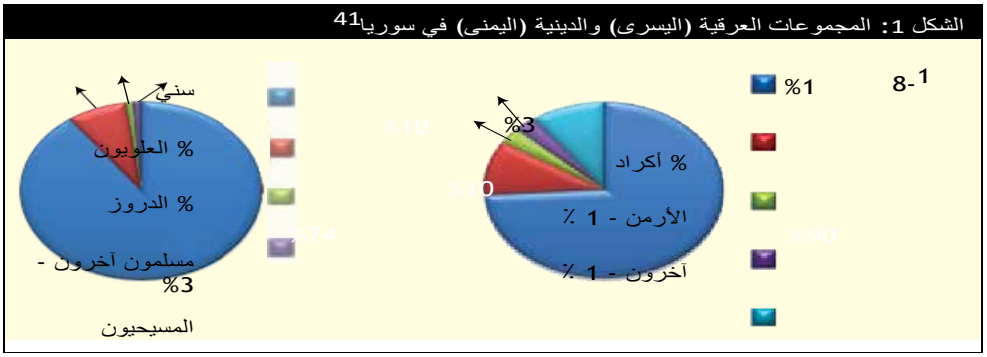
أ. **التعددية الدينية و الإثنية:** ضمت سوريا في الحدود التي انتهت اليها عام 1946 جماعات دينية و إثنية و لغوية متعددة: فقد بلغ عدد الجماعات المذهبية 16 طائفة ، و مثل السنة زهاء 75 بالمئة من السكان، يليهم العلويون بنسبة 12-15، ثم الروم الأرثودوكس بنسبة 5 بالمئة، فالدروز 3 بالمئة، ثم بقية الطوائف من المسيحية من موارنة و روم كاثوليك و لاتين و بروتستانت و سريان ، إضافة الى

الإسماعيليين في جبل السلمية الى شرق جبال العلويين ، و أقلية صغيرة جدا من الشـيعة الاثني عشرية و اليزيديين و عدد ضئيل من اليهود، و بلغ مجموع المسيحيين في سورية نسبة 12 بالمئة من السكان.[1]

أما على الصعيد الاثني، فقد بلغ عدد الثانيات خمسا: عرب و أكراد و ارمن و تركمان و سريان/أشوريون و شركس ، و إذ توزع الناطقون بالعربية في أنحاء سوريا ، تركز الأكراد في شمال شرق البلاد و بعض أحياء دمشق و حلب و شكلوا 8 بالمئة من عدد السكان ، فيما شكل الأرمن 3 بالمئة و تركزوا خاصـــــة في حلب ، و شكل التركمان و السريان و الأشوريون و الشركس أقليات صغرى، و فاق عدد الشركس المائة الف معظمهم كان يقيم في منطقة الجولان (حتى 1967) حيث كانت القنيطرة اكبر بلداتهم ، فيما أقام معظم أرمن سوريا في حلب و جوارها ، و أقام الأشوريون في وادي الفرات الى جوار أقربائهم العراقيين على الجهة الثانية من الحدود.[2]

وعلى **الصعيد اللغوي**، فإن اللغة العربية كانت اللغة الأم لتسعين بالمئة من السكان فيما تكلمت أقليات اللغات الكردية والأرمينية، وبدرجات أقل السريانية والشركسية والتركمانية.[3]

الشكل 1: المجموعات العرقية (اليسرى) والدينية (اليمنى) في سوريا[41]



رسم توضيحي6: للمجموعات العرقية في سوريا المصدر: ساجد كريم الأزمة السورية: الجغرافية السياسية والتداعيات مرجع سابق

ب. حجم السكان:

منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين بدا حجم السكان في سوريا بالتصاعد بشكل سريع ومطرد، وحتى ظهرت التغيرات المستمرة في التوزيع الجغرافي للسكان إذ شكل ذلك عبئا على العملية التنموية في سوريا، وقد تصاعد حجم السكان 13.782 مليون نسمة العام 1994 الى 17.921 مليون نسمة العام 2004، ووصل الى 20.619 مليون نسمة العام 2010.[4]

[1] كمال ديب،**تاريخ سوريا المعاصر من الانتداب الفرنسي الى صيف2011**،(بيروت:دار النهار للنشر،2011)، ص43.
[2] **المرجع نفسه**، ص43.
[3] **المرجع نفسه**، ص43.
[4] رفل حسين نجم، عباس طراد ساجت، **"خصائص القوة الجيوبوليتيكية للجمهورية العربية السورية"**،مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية و الانسانية،العدد42،(فيفري2019)، ص ص780-811.

الفرع الثاني: مظاهر قوة الدولة السورية

أولا، في الجانب الاقتصادي:

يتمايز الاقتصاد السوري عن باقي الاقتصادات بانه اقتصاد متماسك بامتلاكه المقومات الداخلية المتكاملة بما يضمن احتياجات المجتمع السوري، و بما يتناسب مع تحقيق طموحات الدولة الإقليمية و الدولية، و يأتي الاقتصاد الزراعي في مركز داعم القوي إذ استطاع تحقيق الأمن الغذائي منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين، إذ يساهم القطاع الزراعي نسبة (25–27 بالمئة) من الناتج المحلي الإجمالي، و يأتي في المرتبة الثانية بعد القطاع الصناعي بما فيها القطاع النفطي، حيث منح القطاع الصناعي إمكانيات ضخمة للدولة السورية من خلال ما يلي:[1]

- تصنيع المواد الأولية شبه المعدنية كالفوسفات والملح.
- تصنيع المواد الأولية الزراعية (النباتية والحيوانية).
- توفير فرص عمل.
- جذب الاستثمارات المحلية والخارجية.
- تشييد مدن صناعية شكلت دفعا للتطور الصناعي السوري.

ثانيا، في الجانب العسكري:

من أبرز مظاهر قوة الدولة هو امتلاكها لقدرات عسكرية متكاملة جو وبر وبحر، فبالإضافة الى الدعائم السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة يضاف اليها وجود جيش قوي قادر على مواجهة التهديدات المحتملة، وتتمثل بنية الجيش السوري في الجوانب الآتية:[2]

❖ **القدرة البشرية:**

- التعداد البشري يبلغ نحو 304 آلاف جندي في الجيش والقوات المسلحة.
- القوة الاحتياطية تبلغ نحو 750 فرد.

❖ **القوة البرية:**

- الدبابات المقاتلة 4950.
- المركبات المدرعة 5155 مدرعة.
- المركبات ذاتية التسليح 436 مركبة.
- المدفعيات المتحركة 3360 مدفعية.

[1] المرجع نفسه.
[2] المرجع نفسه.

- أنظمة الصواريخ متعدد الإطلاق 680 منظومة.

❖ **القوة الجوية:**

- الطائرات الداعمة للقوات الجوية 470طائرة.
- الطائرات المقاتلة/المعترضة 213 طائرة.
- الطائرات المقاتلة 84 طائرة.
- طائرات النقل 142 طائرة.
- طائرات التدريب 66 طائرة.
- الطائرات المروحية المقاتلة والتدريبية 197 طائرة.

❖ **القوة البحرية:**

- العدد الإجمالي للمركبات البحرية 56 قطعة.
- الفرطاقات 2 فرطاقة.
- الطائرات البحرية 44 طائرة.
- طائرات النقل 142 طائرة.
- كاسحات الغمام 7 قطع.

الفرع الثالث: موقع سوريا في اهم نظريات الجيوبوليتيك العالمية:

أولا، موقع سوريا في نظرية ماكيندر:

تمثل سوريا منتصف الجسر الواقع بين القلب الكبير في وسط أسيا وشرق أوربا، وبين القلب الصغير في وسط إفريقيا والممتد من مصر مرورا ببلاد الشام والقوقاز. وبالوقت نفسه في وسط المنطقة المحورية (الهلال الداخلي الممتد من سهول البلطيق في الشمال الغربي الى كورية في الشمال الشرقي من الخريطة السياسية)، فسورية هي المنطقة الوسطى العالمية في نظرية **ماكيندر**.[1]

ثانيا، موقع سوريا في نظرية سبيكمان:

تعد نظرية **سبيكمان** من اهم نظريات الجيوبوليتيك العالمية و التي حاول فيها **سبيكمان** أن يتلافى نواقص **ماكيندر**، فنظرية **سبيكمان** تعرف بنظرية النطاق الساحلي (Rim LAND) الريميلاند ، و التي ترى بان الريمي لاند هو منطقة التصادم بين القوى البرية و التي تمثلها منطقة قلب الأرض عند **ماكيندر** و بين القوى البحرية التي يمثلها الهلال الخارجي عند **ماكيندر** ، و سورية تمثل أيضا المنطقة الوسطى في الريمي لاند و الممتدة من هولاندا

[1] ابراهيم احمد سعيد،الجيوبوليتيك السوري و قوة الجغرافية السياسية السورية،**مرجع سابق**،ص31.

و حتى جزيرة كامتشاتكا ،و من يسيطر على هذه المنطقة يسيطر على العالم كله في النهاية ، مما يعطي لسوريا أهمية كبيرة في الجيواستراتيجيا العالمية.[1]

ثالثا، موقع سوريا في نظرية رقعة الشطرنج:

انطلاقا من رؤية **زبيغنيو بريجنسكي** بان الصراع العالمي سوف يحافظ على رقعته المجالية و المتعلقة بالجائزة الكبرى أوراسيا"، و التي تشمل قلب العالم الماكيندرية و الأطراف لسبيكمان تكون سوريا ضمن هذا المجال باعتبارها إقليما ذات أهمية استراتيجية نظرا لموقعها الاستراتيجي التي غالبا ما تكون محط أطماع للقوى الكبرى من اجل السيطرة عليها و تحقيق النفوذ من خلالها خاصة أن هذه المنطقة قادرة على التأثير في التفاعلات الإقليمية و الدولية بل و التحكم في التوازنات الجيوسياسية ، فان ذلك يؤشر على أن سوريا و في ظل الصراع الراهن بين القوى الإقليمية و الدولية لفرض السيطرة عليها، تعد رقعة الشطرنج التي يلعب على مستواها العديد من اللاعبين الذين يتشاركون اللعب من اجل تحقيق مصالحهم، فكل لاعب على هذه الرقعة يسعى لتحقيق مكاسب معينة سواء عبر التواجد على الأرض من خلال التواجد العسكري (هذا ما سيتم بيانه لاحقا من هذا الفصل)، أو عبر جهود لتحقيق الاستقرار السياسي. وبالتالي فسوريا اليوم تعتبر مركز التفاعل بين قوى الشرق والغرب وبين القوى الإقليمية، الدول الخليجية من جهة وإيران من جهة أخرى، إضافة الى تركيا كلاعب يتحرك في لعبة التحالفات المتغيرة.

الفرع الرابع: الصراع على سوريا ومراحله:

هنا يكمن ما نسميه (مربط الفرس) سوريا تعتبر حجر الزاوية الأساسي في قضايا و ملفات الشرق الأوسط و الذي يعبر عنه هنري كيسنجر بأنها أزمة العالم الحقيقية و سبب لخلق حرب عالمية ثالثة ، و ذلك لكثرة التداخلات الشائكة و المعقدة في قضاياه و ملفاته الساخنة ، و أهمها الوجود الإسرائيلي في فلسطين المحتلة إضافة لقضايا أخرى، ليس خافيا على أحد أن سوريا استطاعت أن تكون المحرك الأساسي لأغلب القضايا في المنطقة من خلال امتلاكها مفاتيح الملفات الأساسية كالقضية الكردية و الملف العراقي و العلاقات مع ايران و دعم حماس و دعم المقاومة، و لهذا ليس من مصلحة أي دولة أحداث أي تغيير في أي زاوية من زوايا سوريا بالرغم من أن الغرب يصنف النظام السوري على انه نظام مشاكس لكثرة ما سببه من عراقيل، و لكن مع ذلك لا مانع لدى الغرب من تقبل هذا الواقع بدلا من الدخول في المجهول، و هذا ما عبر عنه الموقف الإسرائيلي عندما قال رئيس الوزراء الإسرائيلي في سؤاله عن الأزمة السورية بأن أي جواب سأعطيه لن يكون في مصلحة إسرائيل.[2]

إن الملفت للنظر في الحالة السورية هي حالة الاستقطاب الإقليمي التي خلقت أضدادا و أندادا في منطقة جغرافية ضيقة تعد مدخلا مهما ما بين أوربا و أسيا، ناهيك عن كون هذه المنطقة في عداد المناطق

---

[1] **المرجع نفسه**.

[2] جهاد عودة ،**الثورات العربية و اثرها على طبيعي التغير الدولي: بناء الاشكالية** ،(القاهرة:د د ن.2013)، ص ص59-60.

المضطربة و التي تتعلق في أذهان الأوربيين بقربها من إسرائيل، علاوة على كون هذه المنطقة تشكل تحالفا استراتيجيا يقف عائقا أمام طموحات الرجل الغربي بالسيطرة السياسية و الاقتصادية على تلك المنطقة، لذلك ليس من البعيد أن يلجا الرجل الغربي الى وسائل أخرى اكثر فاعلية في حين فشل وسائله و أدواته في الوقت الراهن ، هذا لان المنطقة لديه هدفا استراتيجيا و ليس كما يخيل للبعض عدم اهتمام الغرب لعدم توفر الثروة.[1]

فالمنطقة غنية بوضعها الجغرافي والاقتصادي كونها مدخلا هاما تمر به أكثر طرق التـــــجارة البرية والجوية بين الغرب والشرق، ولو أضفنا العراق ولبنان وبعد ذلك إيران فمن الجائز لدينا وجود منطقة قد تعيق أي تداول تجاري فيما اللجوء الى إرضاء الأطراف الأخرى كروسيا أو مصر، أو السيطرة على مداخل البحر الأحمر الجنوبية مما يستدعي السيطرة على دول القرن ابتداءا، إذا فالغرب أمام مهمة شاقة، تستدعي إخضاع هذه المنطقة بالكامل للسيطرة أولا، ثم حماية حليفهم الرئيسي إسرائيل ثانيا.[2]

المطلب الثاني: فهم الخصائص الجيوبوليتيكية للشرق الأوسط

الفرع الأول: الشرق الأوسط.. التعاريف المفاهيمية:[3]

يعد مصطلح "الشرق الأوسط" ضرورة جيوبوليتيكية منذ أن نجحت الحركة الصهيونية في تحقيق "وعد بلفور"، فبعد قيام دولة إسرائيل في الإقليم من زاوية الجغرافيا السياسية أدى الى قطيعتين، **الأولى**، على مستوى مفهوم الشرق الذي كان يطلق على المنطقة في المرحلة الاستعمارية، أما **الثانية**، فهو قطيعة مع مفهوم العالم العربي، الذي كان سائد في الفترة ما بعد الاستقلال، رغم أن المدى الجغرافي يتخطى المجال الإقليمي للصراع العربي الإسرائيلي، إذ أصبح الاستخدام الشائع لهذا بأزمة الشرق الأوسط التي خلفها قيام دولة إسرائيل.

و يعود الاستخدام الأول لمصطلح الشرق الأوسط الى المؤرخ الاستراتيجي البحري الأمريكي "**الفرد ماهان**"، في اطار تعريفه للمنطقة الواقعة بين شبه الجزيرة العربية و الهند، عندما كان بصدد مناقشة الاستراتيجية البريطانية البحرية في مواجهة تحركات روسيا في ايران، و المخطط الألماني لبناء السكك الحديدية على امتـــــداد برلين و بغداد، إذ تم ذكر مصطلح الشرق الأوسط للدلالة على المجال الإقليمي الذي يضم تركيا و ايران و الدول العربية الخليجية، ثم تم استخدام المصطلح من قبل رئيس الوزراء الإنجليزي ونستون تشرشل حقبة الثلاثينيات الى تأسيس ما اطلق عليه بإدارة الشرق الأوسط ضمن وزارة المستعمرات الإنجليزية.

وخلال الحرب العالمية الثانية، تم تأكيد استعمال مصطلح الشرق الأوسط من قبل المملكة البريطانية بشكل رسمي في وصفها الدول التي تقع ضمن المجال الممتد من ليبيا غربا الى إيران شرقا، ومن اليونان شمالا الى الحبشة (أثيوبيا) جنوبا، كما قامت بالتعاون مع حلفائها بإنشاء " مركز إمدادات الشرق الأوسط" مهمته الإشراف

[1] سامح عسكر،**الازمة السورية محاولة للفهم**،(كتاب الكتروني دون معلومات النشر)،ص5.
[2] **المرجع نفسه**، ص ص5-6.
[3] جاد الرب ،**مرجع سابق** ، ص ص 338-340.

على العمليات العسكرية لقوات الحلفاء في جنوب شرق أوربا، وجنوب غرب أسيا وشمال إفريقيا، ويفهم من ذلك أن استخدام الشرق الأوسط ذو دلالة استراتيجية إذ يضم واحد وعشرون وحدة سياسية.

و في الشهر التاسع من العام 1941، خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها و دخلت في الحرب الى جانب حلفائها، فتبنت نفس التسمية للمنطقة، و بشكل تدريجي اصبح المصطلح بديلا لمصطلح الشرق الأدنى، و أدت وسائل الإعلام دورا أساسيا في نشر هذا التسمية أثناء الحرب، كوصف لتلك الدول التي تغطيها العمليات العسكرية، و بذلك اصبح المصطلح اكثر شيوعا و قبولا لدى الجماهير رغم وجود معارضة من قبل هيئات علمية جغرافية أمريكية و بريطانية، و تعود أسباب معارضة هذا الاستخدام على اعتبار أن مصطلح الشرق الأوسط لا يمثل وحدة جغرافية تتسم بالتمايز و عدم التجانس، بل هو مفهوم مصطنع مفروض من قوى خارجية لخدمة مصالحها أثناء الحرب العالية الثانية و حتى قبلها في سبيل وضع استراتيجيات مشتركة للمجال الجغرافي الذي يضم تركيا، اليونان ، قبرص، سوريا، لبنان، العراق، عمان ، البحرين، قطر، محمية عدن ، إمارات الخليج، ثم دفعت الأحداث بتونس و الجزائر و المغرب ، الى ذات الدائرة التـــي انضمت اليها – أيضا –أفغانستان و باكستان لاعتبارات ثقافية و دينية ، فضلا عن العامل الجيوسياسي.

الفرع الثاني: توصيف الشرق الأوسط جغرافيا جيوبوليتكيا[1]:

أولا: الشرق الأوسط.. إيضاح الجغرافيا

فيما يلي سوف يتم التطرق الى عديد من التعاريف التي أعطيت للشرق الأوسط بالاعتماد على المعطى الجغرافي.

تعريف بايندر 1958: قسم فيه الشرق الأوسط الى ثلاثة أقسام: الأول يضم دول القلب: الأردن، إسرائيل، السعودية، السودان، سوريا، العراق، لبنان، مصر، ليبيا، ودولتان خارج القلب: إيران وتركيا، ودول الهامش: أفغانستان، تونس والمغرب.

تعريف بريشر1969: التزم –أيضا –بالتقسيم الثلاثي، ففي القلب تقع: الأردن، إسرائيل، سوريا، العراق، لبنان، مصر، وعلى الهامش: إثيوبيا، إيران، تركيا، الجزائر، السعودية، قبرص، الكويت، أما دول الحلقة الخارجية فهي: تونس، السودان، الصومال، ليبيا المغرب، اليمن الجنوبي، اليمن الشمالي.

تعريف كنتوري – شيجل 1970: التزم تقسيما ثنائيا فهناك دول القلب: الأردن، الإمارات، السعودية، السودان، سوريا، العراق، الكويت، لبنان، مصر، اليمن الجنوبي، اليمن الشمالي. وفي الهامش: إسرائيل، إيران، وتركيا.

[1] جاد الرب ،**المرجع نفسه** ،ص ص 346-344.

تعريف تومسون1970: وتعامل فيه مع المنطقة ككتلة واحدة تضم الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، العراق، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن الجنوبي، اليمن الشمالي.

تعريف بيرسون 1971: وقد ركز على دول القلب وهي: الأردن، إسرائيل، السعودية، سوريا، العراق، لبنان، مصر، اليمن الشمالي، وهو مستمد من دراسته للمنطقة عامي 1964،1963، ويلاحظ أن الدولة الوحيدة غير العربية المتضمنة في النظام هي إسرائيل.

تعريف أفرون 1973: وقد إلتزم تقسيما ثلاثيا، وإن إختلفت المسميات التي أطلقها على كل مجموعة، باستثناء دول القلب التي شملت: الأردن، إسرائيل، سوريا، العراق، لبنان، مصر، ثم دول منطقة البحر الأحمر: إثيوبيا إسرائيل، السعودية، السودان، مصر، اليمن الشمالي، اليمن الجنوبي، ودول منطقة الخليج العربي: إيران، السعودية، العراق، الكويت.

تعريف تومسون 1976: وكان أشمل من تعريفه السابق فقد شمل: الأردن، إسرائيل، أفغانستان، باكستان، تركيا، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، العراق، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن الجنوبي واليمن الشمالي.

تعريف هدسون 1976: وقد إلتزم تقسيما ثنائيا لدول النظام، فالقلب يضم: إسرائيل، إيران، تركيا، الجزائر، السعودية، سوريا، العراق، مصر، أما دول الهامش: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السودان، عمان، قبرص، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، اليمن الجنوبي واليمن الشمالي.



خريطة الشرق الأوسط، المرجع: محمد رياض، **الأصول العام في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا: مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، المملكة المتحدة**، مؤسسة هنداوي 2014.ص225.

ثانيا: مكانة الشرق الأوسط في النظريات الجيوبوليتيكية:

" يقصد بها – مكانة– أهمية الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة الى مناطق أخرى من العالم، وللدلالة على الأهمية الجيوسياسية يمكنها إن نتناول منطقة بدراستها من ثنايا أبرز النظريات التي طرحها علماء الاختصاص".[1] وتتمثل في:[2]

أولا، ماكيندر: قسم **ماكيندر** العالم الى ثلاث مناطق تتركز فيها القوة السياسية المؤثرة في حركة التاريخ هي:

المنطقة القارية والمنطقة البحرية والمنطقة المتوسطة بينهما، وقدر وضع ماكيندر دول المغرب العربي في نطاق المنطقة البحرية، ودول المشرق العربي في نطاق المنطقة المتوسطة التي جعلها هدفا للكتلتين الأخريين، تسعيان للسيطرة عليها. وقرر أن من يبسط جناحيه عليها، يسيطر على العالم. ويرى **ماكيندر** أن المنطقة القارية هي قلب العالم الذي ينحصر معظمه في كتلة أوربا الشرقية وما جاورها من نهر الفولغا غربا حتى منشوريا من الصين شرقا، ومن المنطقة المتجمدة شمالا حتى هضاب وسط أسيا جنوبا.

ثانيا، سبيكمان: الذي عدل نظرية ماكيندر، فقد لاحظ أن قلب العالم يحتل إقليما جغرافيا لا يتمتع بصفات تؤهله لهذه القيادة أو المركز الخطير الذي وضعه فيه **ماكيندر**. ولهذا فإن **سبيكمان** يرى أن الحافة التي تحيط بالقلب وهي التي سماها **ماكيندر** (المنطقة المتوسطة) والتي تشمل الوطن العربي بمشرقه ومغربه وأوربا عبر الاتحاد السوفياتي وإيران وأفغانستان وجنوبي شرقي أسيا والصين وكوريا، هي أعظم أهمية من القلب نفسه. إذ أن (منطقة الحافة) هذه تعتبر التقاء القوى البرية الزاحفة من الاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الشرقي بالقوى البحرية والبرية لكتلة المعسكر الرأسمالي، سواء في أوربا أو أسيا أو شمالي إفريقيا أو البحار المحيطة بها.

وقد أطلق **سبيكان** اسم الريم لاند (Rim Land) على النطاق الساحلي، ورأى أن البحار الهامشية التي تفصل القارة عن المحيطات والبحر المتوسط تمثل طريقا بحريا داخليا يربط دول الريم لاند ببعضها، وحددها **سبيكمان** بانها تشمل كل أوربا ماعدا روسيا، والجزيرة العربية بما في ذلك العراق، كما تشـــمل تركيا وإيران وأفغانستان والهند والصين وشرق سيبيريا.

واهتم **سبيكمان** بهذه المنطقة الوسطى وأعطاها أهمية أكبر من قلب الأرض، ويرجع ذلك الى أن هذا النطاق الارتطامي يضم عددا ضخما من السكان وانه يمتاز بموارده الاقتصادية والطبيعية الغنية. ولم تتمكن دولة واحدة في الماضي من السيطرة على الريم لاند.

ثالثا، دي سفرسكي De Seversky): الذي هو من أنصار القوة الجوية، و التي إعتبرها أهم قوة من الناحية الجيوبوليكية ، جعل الوطن العربي ضمن منطقة المصير، تلك المنطقة التي يطابق فيها التأثير الجوي الأمريكي و السوفياتي. وأعتقد أن السيطرة عليها تقررها المعارك الجوية، وأنها أهم منطقة من الناحية الاستراتيجية، وأن من

[1] ممدوح محمود مصطفى منصور، **الصراع الامريكي السوفياتي في الشرق الأوسط**،(د.م.ن :مكتبة مدبولي د.ت.ن)، ص49.
[2] الهيتي، **مرجع سابق**، ص283.

يسيطر عليها يسيطر على الأجزاء الأخرى من العالم. وهي تشمل إضافة الى الوطن العربي معـــــظم أسيا وجزر اليابان وبريطانيا ومعظم أمريكا الشمالية وإفريقيا وأوربا.

إذن:

ساهم **الفريد ماهان** في إعطاء صورة عن الأهمية الجيوبوليتيكة للأقاليم الحيوية العام1920. بينما أسهم **هالفورد ماكيندر** بنظرية قلب الأرض "السويداء" العام 1904. و حسب هذه النظرية فإن الشرق الأوسط يربط بين قلبي الأرض الشمالي و الجنوبي .بينما **نيكولاس سبيكمان** العام 1943 و في إطار نظريته الإطار التي تصورها في سبيل صنع نظام توازن قوى، أكد على أن "الهلال الداخلي أهم من القلب و من سيطر على الهلال الداخلي يسيطر على الجزيرة العالمية أوراسيا و من يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم" و يعد منطقة إلتقاء أو تصادم أو مربع أزمات، مؤكدا على أن الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على توازن القوى في المنطقة من خلال السيطرة على الدول الأطراف في أوراسيا أو على الأقل حصر تمدد روسيا إليها كما أكد على أهمية إقامة قواعد عسكرية في الكتلة الاوراسية مشددا على منع أي تقارب أسيوي أوربي بإعتباره يشكل ظهورا لتحد أوراسي للنفوذ الأمريكي.

ووفق هاتين النظريتين "قلب الأرض والنطاق الهامشي " يعتبر الشرق الأوسط أقرب منطقة الى قلب الأرض بل ويشكل جزءا من محيطه الأرضي، إذ أن إيران والعراق وشبه الجزيرة العربية والخليج تشكل قلب الشرق الأوسط، وهذا ما يفسر إقامة واشنطن القواعد العسكرية فيها بمعنى أطراف أوراسيا.[1]ومن خلال الإستعراض لمجمل هذه الأفكار يتضح أن معظمها تتفق على أن الشرق الأوسط من الأقاليم الحيوية التي ترسم التفاعلات الجيوسياسية المعقدة بين القوى الكبرى.

الفرع الثالث: الخصائص الجيوبوليتيكية للشرق الأوسط

أولا: أهمية الموقع الجغرافي للشرق الأوسط:

وتتمثل أهمية الشرق الأوسط من ناحية الموقع الجغرافي في:[2]

1. الأهمية الجوية:

ويتمتع الوطن العربي بميزات جيدة ضمن الاستراتيجية الجوية وخاصة الخصائص الجيوستراتيجية، إذ تضاعف هذه الخصائص من فرص إدارة الحرب الجوية الناجحة، لكونها موقع يتوسط ثلاث قارات وله امتداد كبير من الشرق الى الغرب، ويتمتع بسماء صافية في معظم أيام السنة مما يوفر إمكانيات كبيرة لرصد حركة

[1] سماح مهدي صالح العلياوي، **مستقبل الشرق الاوسط و ملامح نظام عالمي جديد**، (لبنان:مكتبة زين الحقوقية و الادبية، 2018)، ص ص67.
[2] الهيتي ،**مرجع سابق**، ص ص285-287.

الطائرات المهاجمة، ولكن هذا يحتاج إلى أنظمة دفاعية جوية للحفاظ على المراكز الصناعية والحقول النفطية من هجمات العدو.

2. الأهمية البحرية:

يشرف الوطن العربي على أربعة بحار داخلية ومحيطين عالميين وأكبر هذه البحار: البحر المتوسط، حيث يطل عليه بشواطئ يزيد طولها على سبعة آلاف كيلومتر. ثم البحر الأحمر، حيث يمتلك العرب شواطئه جميعها من قناة السويس حتى مضيق باب المندب. ويشرف الوطن العربي على الشاطئ الغربي من الخليج العربي، مكمن الثورات النفطية. أما المحيطان الأطلسي والهندي واللذان يطل عليهما الوطن العربي في موضعين، فعلى المحيط الأول شاطئ يبدأ من جبل طارق وينتهي في مدينة سانت لويس على الحدود الموريتانية السنغالية، ويزيد طوله على 3400 كم. كما يطل على المحيط الهندي في جنوبي الجزيرة العربية والصومال بشواطئ يزيد طولها عن 5600كم.

وقد أكد **ماهان** صاحب النظرية الاستراتيجية البحرية أهمية البحار، وقال "بأن نقل كميات كبيرة من السلع التجارية ولمسافات طويلة أيسر وأكثر اقتصاديا أن يتم بطريق البحر لا بطريق البر" وأن خفة الحركة الحديثة في المواصلات هذه لم تحرم القوة البحرية من خطوطها الداخلية للمواصلات فحسب بل وهددت أمن القواعد البرية التي بدونها لا تستطيع القوة البحرية البقاء. وقد كرر ماهان أكثر من مرة حقيقة أن القواعد الأمنية هي الدعامة اللازمة لبقاء الأسطول في البحر، وقد باتت لسعة ارض الدولة أهمية كبيرة أكثر مما قدرها ماهان، فمن الممكن تحول "العمق" الى "دفاع " ليس فقط ضد السلاح الجديد الآلي في الحرب البرية، بل وضد هجوم أي نوع من الطائرات والقواعد البحرية التي لا عمق لها والتي لا تتوافر لها موارد إمدادات كبيرة.

ففي حالة الوطن العربي الذي يمتلك سواحل وخطوط ملاحة تمر عبر البحر المتوسط والبحر الأحمر الى المحيط الهندي، فهي ممر لخطوط الملاحة حول إفريقيا، ثم في الخليج العربي الى بحر العرب والمحيط الهندي، وعن مضيق جبل طارق نحو المحيط الأطلسي. فهذه تعتبر خطوطا لها أهميتها وذات قيمة استراتيجية، وقيمة مثل هذا الموقع الاستراتيجي تعظم وتزداد تبعا لحقيقة أن الطرق البحرية في هذه الأماكن تضيق بدرجة كبيرة فضلا عن انه من الضروري أن يجتاز هذه المناطق الضيقة عدد كبير من السفن، وقد تزداد القوة العسكرية لموقع معين تبعا للتحصينات التي تقام عنده.

فالشرق الأوسط يشغل موقعا جغرافيا متميزا في خريطة العالم هيأ له العديد من نقاط الأهمية المتمثلة في الاتي:[1]

- ❖ مركز ثقل العالم الافرواسيوي، والطريق الواصل بين القارات الثلاث أسيا وإفريقيا وأوربا.

[1] كلية الشريعة، **جغرافية الوطن العربي**،(السعودية: جامعة ام القرى، بحث محكم لكلية الشريعة ،2013)، ص45.

- ❖ يشرف على مسطحات مائية رئيسية هي الخليج العربي والمحيط الهندي وبحر العرب والبحر الأحمر والبحر المتوسط، إضافة الى امتداده على المحيط الأطلسي.
- ❖ يتمتع بموقع جغرافي متميز ساهم في التنوع المناخي والحيوي تبعه تميز في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والوضع الدولي.
- ❖ الوطن العربي يتمتع بأهمية مائية استراتيجية حيث أنه بالإضافة إلى كونه يشرف على مجموعة من البحار الهامة في الوضع الدولي، فهو يتحكم في العديد من المضايق والممرات المائية كمضيق باب المندب ومضيق جبل طارق ومضيق هرمز وقناة السويس.

اذن يمكن تلمس الاهمية الحيوية للمنطقة من خلال:[1]

- ➢ وقوعه عند ملتقى القارات الكبرى للعالم القديم.
- ➢ إحتوائه على الممرات المائية الهامة وتحكمه في قنوات المرور الدولية.
- ➢ إطلالته على البحار والمحيطات.
- ➢ الإتساع في المساحة والعمق حيث تساوى مساحته 7ملايين كم مربع.
- ➢ إعتـــدال المناخ على مدار السنة بسبب وقوعه وسط المنطقة المدارية جنوبا والمعتدلة والباردة شمالا.
- ➢ غناه بالموارد الطبيعية والثروات ومصادر الطاقة.

بالنظر الى كل ما سبق يعتبر الشرق الاوسط اهم المناطق الحيوية في العالم من وجهة النظر الجيوبوليتيكة.

تتمثل القيمة الاستراتيجية الاخرى للمنطقة في مصادر الطاقة المتعددة واهمها البترول، الذي ضاعف من هذه الاهمية أيضا، اكتشاف البترول و الغاز اذ يتوفر على ما يجاوز ثلثي الاحتياط العالمي، ما وضعه محط انظار الدول الكبرى المهيمنة على النظام العالمي.[2]

ثانيا: أهمية الشرق الأوسط النفطية: تحتل منطقة الشرق الأوسط مركز الصدارة في العالم من حيث الاحتياطي النفطي المخزون في أراضيها.[3]

1. جذور الاستكشافات النفطية في الشرق الأوسط

[1] مصطفى منصور، **الصراع الامريكي السوفياتي في الشرق الاوسط** ،(مصر: مكتبة مدبولي،2015)، ص ص51-52.
[2] حسن رزق سلمان عبدو ،"**النظام العالمي و مستقبل سيادة الدولة في الشرق الاوسط** "،رسالة ماجستير غير منشورة ،(غزة:جامعة الازهر ، 2010)، ص67.
[3] روان رجا جاد قحاز،"**نظرية التبعية و اهميتها في فحص العلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية و الشرق الاوسط:الحالات ايران،السعودية ،العراق**"، مذكرة ماجستيرفي العلاقات الدولية،(فلسطين: جامعة بيرزيت:كلية الدراسات العليا، د ت ن)، ص16.

بدأ إكتشاف النفط في الشرق الأوسط على يد الألمان بعد قيامهم بدراسة الأقاليم الخاصة لسيطرة الدولة العثمانية وتحديد الطرق العام1870. و بعد تراجع جهودهم تم إيكال المهمة لرجل الأعمال البريطاني ٠ويليام دارسي في ايران عام 1901لكن تم السيطرة اليهودية على الشركة الإنجليزية الفارسية العام 1909 و شركة النفط التركية العام 1912 ، و في العام 1920 و بعد المفاهمات مع القوى الاستعمارية في المنطقة فرنسا و إنجلترا تم السيطرة على النفط العالمي من طرف ما يسمى بـ "الشركات الكبرى" التي نتجت عن عقد المعاهدة بين كل من تركيا و فرنسا و بريطانيا في تركيا (معاهدة سيفر sever) في أوت 1920 .إذ توالت الاكتشافات النفطية في المنطقة بداية من العراق 1927 ، ثم البحرين 1934 ، و في السعودية (حقل بقيق) العام 1938، و الكويت (حقل برقان) العام 1938 ، و قد تم تأسيس شركة أرامكو السعودية الأمريكية عام 1944. وفي الإمارات العربية المتحدة (حقل) عام 1954، وفي عمان (حقل ناطح والفهود) العام 1960، ونتيجة لهذه الاكتشافات أصبحت المنطقة تكتسب أهمية جيوبوليتيكة خاصة في استراتيجيات القوى الدولية.[1]

2. المخزون النفطي الاستراتيجي في الشرق الأوسط:

تكمن أهمية الشرق الأوسط في أنه يحوي أعلى نسبة من الاحتياطي العالمي، أي ما يعادل الثلث بالمقارنة بالإحتياطي الأمريكي 7 بالمئة. فالدول الخليجية وحدها تستهلك فقط 7بالمئة، بينما يتم تصدير ما يقارب93 بالمئة، وحسب الإحصائيات فإن صادرات الدول العربية فقط 60–66 بالمئة من التجارة الدولية. بينما تصنف كل من أوربا الغربية وأمريكا واليابان كدول مستوردة له. ويكتسب النفط الشرق الأوسطي خصائص عديدة: من بينها انخفاض تكلفة إنتاجه وصغر عمق الآبار وغزارتها وسهولة استخراجه وخلوه من الشوائب كمادتي الرصاص والكبريت، إضافة إلى إتصاف المنطقة بأنها غير زلزالية ما يعني قلة التكلفة إضافة إلى ذلك سهولة نقله عبر خطوط الأنابيب الكثيفة في المنطقة.[2]

وتشير التقارير إلى الدول الأكثر إحتياطا في العالم: السعودية، فنزويلا، العراق، إيران حيث تعد أيضا الثانية بعد روسيا في احتياطي الغاز عالميا. بينما تذيلت كندا والولايات المتحدة الأمريكية الترتيب. كما تشير التقارير الى أن الدول العربية وبالتحديد السعودية هي الدول المرشحة بان تكون الأطول ديمومة نفطية، هذا ما يعني زيادة الخصوصية الجيونفطية العربية ما يضعها في نقطة إلتقاء للإرادات الدولية المتصارعة.[3]

3. التوظيف النفطي للشرق الأوسط في التنافس الدولي

[1] العلياوي، مستقبل الشرق الاوسط و ملامح نظام عالمي جديد، **مرجع سابق**، ص ص77-78.
[2] **المرجع نفسه**، ص ص 83-84.
[3] **المرجع نفسه**، ص84.

إتسم تقرير البيت الأبيض لضمان أمن الطاقة العام فيفري 2008 بالقلق حيث إعتبر أن المسالة النفطية أصبحت اكثر إلحاحا معتبرا أن الصراع الأمريكي و القوى الصناعية الصاعدة (روسيا و الصين) يتمحور حول حقول النفط، إذ إعتبر التقرير أن المناطق ذات الوفرة النفطية هي محور الصراع، "ابتداءا من الشرق الأوسط مرورا بآسيا الوسطى ثم بحر قزوين وصولا الى القارة الإفريقية، و بالنظر الى امتداد النفوذ الأمريكي في المناطق الأكثر وفرة فإنها قادرة على غلق إمدادات النفط، و خاصة أنها تمتلك قواعد عسكرية ما يعني تحكمها في طرق الإمدادات، بدءا من الخليج العربي و انتهاءا بالصين ما يعني قدرتها على التحكم في القرارات العالمية لهندسة اللعبة الدولية بما يتوافق و رغباتها و الحيلولة دون قيام سياسات دولية مناهضة.[1]

ثالثا: أهمية الشرق الأوسط عالميا: موقع الإقليم في الصراع الدولي

إن المواقع الجغرافية ما يحقق بذاته قيمة سياسية، هذه العبارة اطلقها **فرديريك راتزل** في نهاية القرن التاسع عشر ، حيث ربط العلاقة القوية بين الموقع الجغرافي و قوة الدولة و سلوكها السياسي ، لذلك يحتل الشرق الأوسط موقعا استراتيجيا يتوسط العالم، يتحكم في المداخل و الممرات المائية المهمة، كما تتوفر به إمكانات اقتصادية هائلة كالنفط و المعادن و موارد الطاقة ، حتى اضحى عبر تاريخه الطويل هدفا لاستراتيجيات القوى الاستعمارية و الإمبراطوريات المتعاقبة بهدف السيطرة و تحقيق المصالح الحيوية ،المصالح الاقتصادية تشكل المحرك الأساسي للسياسة الدولية لذلك عبر **هانس مورغا نتو** عن واقع السياسة الدولية فهي لا تعدو أن تكون علاقة قوة بين الدول ذات المصالح المتعارضة ،إذ تحاول كل دولة فرض إرادتها في الشرق الأوسط بقوة الإقناع (الدبلوماسية)، أو قوة الإكراه (الاستراتيجية) لتحقيق مصالحها القومية.[2]

و عن أهمية موقع الإقليم في الصراع الدولي ،تجدر الإشارة الى عدة كتابات و تصريحات و أقوال لسياسيين غربيين و شرقيين ، في مقدمتها ما كان قد كتبه الكولونيل البريطاني **تشرشل** في منتصف القرن التاسع عشر ناصحا دولته بريطانيا "أنها اذا كانت بريطانيا ترغب في الحفاظ على سيطرتها في الشرق ينبغي لها ، بشكل أو باخر أن تدخل سوريا و مصر في نطاق نفوذها و سيطرتها"، و أضاف أن **نابليون** حينما اعلن انه سيجعل من مدينة عكا مفتاحا للشرق برهن على صواب عبقريته العسكرية ، في تقدير أهمية هذه المنطقة التي عبثا حاول الاستيلاء عليها ليجعل منها مرتكزا و منطلقا في أعماله الحربية ضد إمبراطوريتها الهندية".[3]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 88-89.

[2] حامد بن عبد العزيز محمد النوري،"**اثر القوة في العلاقات الدولية:المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الاوسط1945-1990**"،مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير،(السودان: جامعة الخرطوم.2006)، ص49.

[3] يحي احمد الكعكي،الشرق الاوسط و صراع العولمة. **مرجع سابق**، ص180.

هذا وقد زاد من قيمة موقع الشرق الأوسط الاستراتيجية شق قناة السويس عام 1869. ولتصبح القناة بعد ذلك، رقما جديدا في الحرب الباردة بين فرنسا وبريطانيا في الإقليم، بعد أن أدرك البريطانيون أهميتها في الدفاع عن الهند وللاتصال بها (خاصة بعد خسارتهم لمستعمراتهم في أمريكا الشمالية).[1]

هذا، و في أثناء الحرب العالمية الثانية، كتب **لويس فرتشلنغ** بحثا عن "استراتيجية الحلفاء في الشرق الأدنى" في مجلة تقارير السياسة الخارجية في الأول من فيفري 1942(المجلد17،عدد22)، اكد فيه الأهمية الاستراتيجية للشرق الادنى– الأوسط– فقال: «أن إقليم الشرق الأدنى –الأوسط– الذي يقع جنوب الجبهة الروسية الطويلة ، و شرق ساحات المعارك الصحراوية في ليبيا ، و غرب منطقة الصراع الشائعة في القسم الجنوبي الشرقي من أسيا ، يحتل اليوم مركزا رئيسا في الاستراتيجية العالمية ، فان طرق النقل تخترقه برا و بحرا، مما يوفر نقل الجيوش أيضا و المعدات من جبهة الى أخرى، كما تخترقه أيضا طرق المواصلات التي تضمن تنسيق العمليات المختلفة لجيوش الحلفاء. ولذا فان إقليم الشرق الأدنى يعتبر حجر الزاوية في خطط الحلفاء الدفاعية.[2]

رابعا: محاور الصراع الاستراتيجي في الشرق الأوسط:

1. **البحر الأحمر**: كان البحر الأحمر أعظم طرق المواصلات البحرية في العالم، ي حمل التوابل من الشرق الى الغرب في العصور السابقة، وأصبح الآن أخطر طرق المواصلات البحرية في العالم يحمل اهم السلع الاستراتيجية بين الشرق والغرب أيضا، وتحول من مجرد بحر داخلي الى اهم شريان لنقل البترول من مناطق الزيت في الخليج العربي وإيران وشبه الجزيرة العربية الى أوربا الصناعية والولايات المتحدة الأمريكية.[3]

وبفضل إكتشاف البترول في الخليج والجزيرة، وبفعل الجوع البترولي في أوربا وأمريكا أصبح البحر الأحمر بكل مميزاته وخصائصه الجيوبوليتيكية أخطر محاور الصراع الدولي، وملتقى اهم نقاط التحكم الاستراتيجي باعتباره حامل البترول ومعبر التجارة الأساسية ومجال تدفق القوة العسكرية ما بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود والمحيط الأطلنطي، وبين المحيط الهندي والمحيط الهادي.[4]

[1] **المرجع نفسه**، ص181.
[2] **المرجع نفسه**، ص ص181-182.
[3] صلاح الدين حافظ، **صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي**،(الكويت: عالم المعرفة،1978)، ص55.
[4] **المرجع نفسه**، ص ص 55-56.

من حيث الجغرافيا، يتوسط البحر الأحمر الجزيرة العربية من جهة الشرق والقارة الإفريقية من جهة الغرب، فهو أخدود مائي طويل وضيق، وله فرعان، خليج العقبة من جهة الشرق، ومن الغرب خليج السويس، إذ تشكل شبه جزيرة سيـــــناء حدا فاصلا بينهما، كما يرتبط البحر الأحمر بالدول التالية: المملكة العربية السعودية واليمن وفلسطين، جمهورية مصر العربية والسودان وأريتيريا وجيبوتي، والمملكة الهاشمية الأردنية.[1]



الخريطة رقم 6: توضح الموقع الجغرافي البحر الأحمر المرجع: صفوت صادق ديب جمال سلامة علي، نيبال عزالدين الجغرافيا السياسية للبحر الأحمر. مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية العدد4، السنة2، اكتوبر2022.ص ص 208-239.

يعد البحر الأحمر مضيق طويل ممتد من باب المندب من الجنوب الشرقي وخليج السويس من الشمال الغربي، بطول 1200 ميل، بينما يمثل خليج العقبة الجزء الشمالي الشرقي للبحر الأحمر، بينما يعد خليج السويس الجانب الشمالي الغربي للبحر الأحمر، وتربطه قناة السويس بالبحر المتوسط.[2] ويتضمن البحر الأحمر العديد من المضايق والخلجان.

[1] الجزيرة نت،**البحر الابيض..ممر مائي استراتيجي تتصارع عليه قوى العالم** ،2023/12/26. تاريخ الاطلاع 2023/3/31، الرابط الالكتروني: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/12/26/البحر-الأحمر-ممر-مائي-إستراتيجي

[2] اياد جاسم محمد، **"البحر الاحمر في الاستراتيجية الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة 1991-2010"**، المجلة الدولية للعلوم الانسانية و الاجتماعية ، العدد17،(ديسمبر 2020)، ص ص 14-25.



خريطة7 توضح اهم المضايق البحرية في العالم: المرجع صدام مرير حمد الجميلي، الأهمية الاستراتيجية لمضيق خريطة7: باب المندب في ظل التنافس القوى الإقليمية والدولية: دراسة تحليلية لمناطق النفوذ والأدوار، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد13، العدد49، (2024)، ص ص 34- 78.

2. مضيق هرمز:

يعد المضيق ممر استراتيجي يربط حقول النقط في مناطق عديدة، الخليج الفارسي وخليج عمان ومنطقة المحيط الهندي، يتراوح عرضه 80/48كم، رغم الملاحة البحرية عبر هذا المضيق يتم عبر قناتين كل منهما عرضها 3كم، وتتمثل استخداماته الحصرية ممرا لحركة السفن، وتقدر ما يقارب88 بالمئة من نفط الخليج الفارسي نحو أسيا وأوربا والولايات المتحدة الأمريكية يمر عبر ممر هرمز، وهذا دليل على الأهمية البالغة للمضيق في التجارة العالمية للنفط.[1]

3. ممر البوسفور:

يعد ممرا مائي دولي له أهمية اقتصادية واستراتيجية قصوى، تخضع الملاحة عبر هذا الممر لاتفاقية مونترو العام 1936، وهو أحد الشرايين التجارية العالمية الحيوية، إذ يمر عبر الممر ما يقارب 132 سفينة يوميا.[2]

يفصل البوسفور تركيا الى قسمين تركيا الأسيوية وتركيا الأوربية، ويربط البحر الأسود ببحر مرمرة، إذ يصل طوله 30كم والعرض 1كم، ويعد الممر البوسفور الرابط الوحيد بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، وحاليا يعتبر الممرين البوسفور ومضيق الدردنيل الممر الوحيد نحو المحيط الأطلسي. إذ يتمتع بأهمية استراتيجية كبيرة، خاصة

[1] Jean Paul Rodrigue, **Straits ,passages and Chokepoints A Maritime Geostrategy of Petroleum Distribution**, Les cahiers de Geographie du Quebec,vol3,(november2004),pp1-17.
[2] Necmettin Akten, **The Strait of Istanbul(Bosphorus): The seaway separating the continents with its dense shipping traffic,** Turkish J.Marine Sciences,9(3),(2003),pp 241-265.

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، فبحر قزوين يضم احتياطات بترولية هامة، ويتوقع أن يتم نقل هذه الاحتياطات عبر البحر الأسود والبوسفور نحو الأسواق العالمية عبر البحر المتوسط.[1]

4. قناة السويس:

تقع في الجانب الشمالي الغربي للبحر الأحمر بين حطي عرض 27-29 شمالا ويفصل بين قارات إفريقيا وأسيا، وتقع ضمن الحدود المصرية على امتداد 380كم وعرض يصل الى 25 كيلو متر، فهي شريان حيوي يربط الحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط.[2]

تم إفتتاح القناة العام 1869، وفي العام 1874، تم شراء أسهم شركة القناة من طرف بريطانيا، حيث جاء في إتفاقية 1888 أن تبقى الملاحة عبر القناة متاحة للجميع في حالات الحرب والسلم، لكن بريطانيا العظمى بررت سيطرتها على القناة في رغبتها في الحفاظ قوتها البحرية والحفاظ على مصالحها الاستعمارية، وفي العام 1936 تمكنت بريطانيا من الحصول على حق الحفاظ على قواتها الدفاعية على القناة. وفي منتصف القرن العشرين، وفي ظل صعود الفكر القومي في منطقة الشرق الأوسط، اضطرت بريطانيا على توقيع اتفاقية العام 1954 مع مصر بديلة لاتفاقية 1936، تضمنت على الانسحاب التدريجي لقواتها من القناة، إذ بحلول العام 1956 كانت القناة خالية من القوات البريطانية وإعلان مصر تأميم القناة. وتساهم القناة بما يقارب 14 بالمئة من التجارة العالمية.[3]

5. باب المندب:

يقع المضيق في اقصى جنوب البحر الأحمر، انطلاقا من جنوب شرق الجزيرة العربية وإفريقيا شرقا، إذ تحده اليمن على الطرف الأسيوي وجيبوتي على الطرف الإفريقي، فهو عبارة عن ممر مائي يربط البحر الأحمر بخليج عدن على المحيط الهندي، ويتوفر الباب على قناتين: قناة إسكندر وقناة دقة المايون.[4] يعتبر باب المندب جسرا استراتيجيا يربط بين المحيط الهندي والبحر الأحمر، وبوابة رئيسية للوصول الى قناة السويس.

---

[1] Rodrigue,**op cit.**

[2] صفوت صادق ديب،جمال سلامة علي،نيبال عزالدين، "**الجغرافيا السياسية للبحر الأحمر**"، مجلة الدراسات السياسية و الاقتصادية، العدد4، السنة2، (اكتوبر2022)، ص ص 208-239.

[3] Rodrigue, **op cit**.

[4] صدام مرير حمد الجميلي،" **الاهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب في ظل التنافس القوى الاقليمية و الدولية: دراسة تحليلية لمناطق النفوذ و الأدوار**"، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية و السياسية، المجلد13،العدد 49،(2024)، ص ص 34- 78.



خريطة 8: توضح موقع باب المندب. المصدر: صدام مرير حمد الجميلي، الأهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب في ظل التنافس القوى الإقليمية والدولية: دراسة تحليلية لمناطق النفوذ والأدوار، **مرجع سابق**

6. مضيق جبل طارق:

يقع المضيق في أقصى جنوب غرب البحر الأبيض المتوسط، على امتداد طولا 23 ميل بحري، و24 ميل عرضا، وبامتداد غربا من رأس الطرف ألاغر شمال إسبانيا، ورأس أسبارطيل في الجبهة الجنوبية المغربية، أما الجهة الشرقية يقع على إمتداد صخرة جبل طارق من جهة الشمال ومدينة سبتة جنوبا.[1]



خريطة 9: توضح موقع مضيق باب المندب. المرجع: عادل عبد الرحمان محمد القويمي: الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للمضايق والممرات البحرية في العصر الحديث، **المجلة القانونية**، المجلد15 العدد2، (فيفري 2023)، ص ص351-376.

[1] بدر الدين الرواص، "**مضيق جبل طارق بالبحر الابيض المتوسط من ممر دولي الى محطة لخدمة عولمة التجارة البحرية الدولية**"، مجلة الحكمة للدراسات و الابحاث ،المجلد3 ،العدد1(11)،(2023/3/30)، ص ص 252-277.



خريطة10: توضح الأهمية الإستراتيجية للمضايق البحرية. المرجع: صدام مرير حمد الجميلي، **مرجع سابق**.

المطلب الثالث: أهمية سوريا في معادلة الطاقة وخطوط النقل

الفرع الأول: الغاز الطبيعي كمدخل لفهم الصراع في سوريا

إن التنافس الدولي على الغاز و مستقبل استخراج الطاقة خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا و بعض دول الشرق الأوسط، احد أسباب تفاقم الوضع في سوريا، حيث إن معظم هذا الدول هي منتجة للغاز، و بالتالي، فان الدول المتصارعة اليوم في سوريا هي دول مصدرة للغاز و لديها مصالح في احدى مشروعي خطوط الغاز المتنافسة، و التي جميعها تشكل سوريا معبرا لها (الغاز القطري/الإيراني) نحو أوربا، حيث في 2009 رفض بشار الأسد المشروع القطري لبناء خط الأنابيب عبر السعودية و الأردن و سوريا و تركيا، بينما قبل المشروع الإيراني ، حيث تم الإعلان عن الصفقة العام 2011 حيث رحبت بها روسيا أما قطر فحسب التقديرات فإنها أنفقت بين العامي 2011-2013 ما يقارب ثلاث مليارات دولار للإطاحة ببشار الأسد.[1]

أولا: النفط والغاز السوري

حاليا تصنف سوريا من الدول المتوسطة من حيث إنتاج النفط و الغاز، لكن بعد الاكتشافات الحديثة من هاذين الموردين تؤكد على أنها سوف تصبح من كبار المنتجين، خاصة من مادة الغاز الطبيعي، و هو ما يفسر الأطماع الدولية عليها حاليا.[2] فمنذ بداية التسعينيات عادت الدراسات الاستكشافية في شرق المتوسط ، التي أكدت على وجود كميات هائلة من مصادر الطاقة ، فحسب التقارير الصادرة عن المعهد الأمريكي للمسح

[1] Sadjed Karim , **op cit**.

[2] TRT عربي، **النفط و الغاز في سوريا..اين تنتشر الحقول و من المستفيدون**،2020/3/19، تاريخ الاطلاع:2024/6/20، على الرابط الالكتروني:
https://www.trtarabi.com/issues/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A3%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D9%86%D8%AA%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%84-%D9%88%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%88%D9%86-24770

الجيولوجي (USGS) --us Geological Survey – أن الـــــــــمنطقة المسماة الليفانتLevant Basin (و أخرون يطلقون عليه حوض الشام) الواقعة على ساحل البحر المتوسط الشرقي، و هي عبارة عن مثلث قاعدته فلسطين و شمال مصر التي تحوي معظم المخزون ليمتد بالقرب من لبنان انتهاءا بساحل سوريا امتدادا الى مياه قبرص، و تعتبر حصة سوريا منه هي الأقل بين جميع هذه الدول.[1] و جاء في صحيفة الثورة في العدد الصادر بتاريخ 2013/4/16 نقلا عن وزارة النفط الى أن مساحة الجزء السوري من الحوض تبلغ بنحو6.5 بالمئة من إجمالي مساحته.[2] و هذا الجزء يتعلق بالمياه الدولية السورية على بحر الأبيض المتوسط.

بلغ الاحتياطي السوري من الغاز الطبيعي العام 2008 ما يعادل 240.7 مليار متر مكعب، وهي بذلك تتصدر المرتبة 42 عالميا، فبينما قدرت الهيئة الجيولوجية الأمريكية الاحتياطات السورية من هذه المورد في البحر المتوسط ب 700مليار مكعب، فان رصيدها بعد الاكتشافات الجديدة يصبح 28تريليون متر مكعب، أما مركز فيريل الألماني للدراسات فيتوقع تصدر سوريا المرتبة الثالثة عالميا من حيث إنتاج الغاز في حال قدرتها على رفع إنتاجها الى الحد الأقصى.[3]

يؤكد معهد واشنطن أن سوريا ستكون الدولة الأغنى، على إعتبار أن حوض الشرق المتوسط الأغنى عالميا من حيث احتياطات الغاز، وأن فهم مسالة الغاز السوري تمكن من فهم حجم اللعبة المتمحورة حول الغاز، إذ أن "من يملك سوريا يملك الشرق الأوسط وبوابة أسيا ومفتاح بيت روسيا (حسب كاترين الثانية)، وأول طريق الحرير (حسب الصين)، والأهم من يملك الدخول عبرها الى الغاز يملك العالم خصوصا أن القرن المقبل هو قرن الغاز". وبعد الاتفاق الإيراني السوري الذي يسمح بتمرير الغاز الإيراني من خلال العراق عبر سوريا الى البحر المتوسط يصبح الفضاء الجيوسياسي مفتوحا أما الفضاء الغازي مغلقا في وجه غاز نابوكو، وهكذا تصح مقولة "أن سوريا هي مفتاح الزمن القادم".[4]

ثانيا: انتشار الحقول وطاقتها الإنتاجية

تتوزع حقول النفط في سوريا على الشكل التالي:[5]

أ. **محافظتي الحسكة:** تتوفر على ست حقول، وهي: خاضعة لقوات قسد منذ تراجع قوات النظام العام 2011

1. السويدية أكبر الحقول إنتاجا 110الاف برميل يوميا قبل العام 2011 والآن النتاج 50 ألف برميلا.

---

[1] علاء الدين الخطيب،" **سوق الغاز الطبيعي و علاقته بالمسالة السورية"؟"** 2018/5/9.تاريخ الاطلاع:2024/8/26. الرابط:-https://www.mena-researchcenter.org/ar/سوق-الغاز-الطبيعي-وعلاقته-بالمسألة-ال/

[2] مصطفى السيد، علي عيد،محمد ابو الغيط ،**"نفط البحر السوري في قبضة فاسدي بنما و اوف شور"** ،مركز حرمون للدراسات المعاصرة ،(د ت ن)،ص ص1-30.

[3] TRT عربي، النفط و الغاز في سوريا 2024/3/19. **مرجع سابق**.

[4] عماد فوزي شعيبي، الصراع على الشرق الاوسط:الغاز اولا موقع كنعان،**مرجع سابق**.

[5] TRT عربي، النفط و الغاز في سوريا،**مرجع سابق**.

2. الرميلان: أقدم الحقول في سوريا
3. حقل الشدادي
4. حقل الجبسة
5. حقل الهول
6. حقل اليوسفية

والحقول الأربع الأخيرة هي حقول صغيرة نسبيا.

ب. **محافظة دير الزور**: أربع حقول: كلها تخضع لسيطرة قوات قسد باستثناء حقل الورد.

1. حقل العمر والأكبر إنتاجا حيث ينتج 80الف برميل يوميا، أما الآن فينتج 25 ألف برميلا.
2. حقل التنك
3. حقل التيم
4. حقل الورد خاضع لسيطرة النظام السوري

ت. **محافظة حمص**: كلها خاضعة الى سيطرة النظام إضافة الى حقول الغاز شمالي دمشق حقلين في منطقة تدمر، وهي حقول صغيرة حيث لا يتجاوز إنتاجها 2000 برميل يوميا.

1. حقل جزل
2. حقل حيان

أما حقول الغاز فتتوزع على الشكل التالي:[1]

أ. **محافظة الحسكة**: خاضعة لقوات قسد منذ تراجع قوات النظام العام 2011.

1. حقل الرميلان: وهو الأكبر إنتاجا بطاقة تصل الى مليوني متر مكعب يوميا.
2. حقل الجبيسة: طاقته الإنتاجية مليون و600 ألف متر مكعب يوميا.

ب. **محافظة حمص**: بالضبط منطقة تدمر: خاضعة لسيطرة النظام.

1. حقل الشاعر وهو أكبر الحقول في سوريا يصل إنتاجه ثلاث ملايين متر مكعب.
2. حقل الهيل طاقته الإنتاجية حوالي مليونين متر مكعب.
3. أراك بطاقة 750 ألفا.
4. حقل حيان بطاقة إنتاجية 650 ألف.
5. حقل المهر: وطاقته 400 ألف
6. حقل جحار: وطاقته الإنتاجية 350 ألف.

[1] **المرجع نفسه.**

7. حقل أبو رياح: وطاقته الإنتاجية 300 ألف.

ت. **حقول شمالي دمشق الجديدة:** خاضعة لسيطرة النظام السوري

1. حقل قارة 1: إنتاج يومي يصل 450الف متر مكعب
2. حقل بريج1: إنتاج يومي 200الف
3. قارة 2: إنتاج يومي 450الف
4. قارة 3: طاقته الإنتاجية نصف مليون متر مكعب
5. صدد9: طاقته الإنتاجية نصف مليون متر مكعب.

وتسيطر روسيا على كامل حقول الغاز في الساحل السوري، وبما يعني ضمان الغاز مقابل دعم النظام، أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي تسيطر على حقول الطاقة من خلال قوات قسد دون الحاجة الى تدخل مباشر.[1]

الفرع الثاني: أنابيب نقل الطاقة كمدخل لفهم الصراع في سوريا

إن قراءة خارطة النفوذ العسكري داخل الأراضي السورية تمكنها من فهم حقيقة مفادها أن طرق الإمداد الطاقوي في سوريا تكمن وراء الأدوار التي تلعبها القوى الإقليمية و الدولية في سوريا.[2] و تأتي أهمية سوريا بالنظر الى كونها ليست من كبار الدول المنتجة للطاقة ، بل من كونها دولة عبور بالغة الأهمية لخطوط أنابيب للأطراف المتنافسة إيران و قطر، فمن الضرورة لكلا الطرفين وجود حكومة سورية تدعم مشاريعها لتشييد أنابيب عبر أراضيها.[3] و حسب فرضية تشابك المصالح بين الدول المتدخلة في سوريا ، تتوافر أطروحتين: يتعلق الأول بأنصار النظام الذين أكدوا أن سبب التدخل الدولي لإذكاء الثورة بسبب موقعها على مسارات خطوط الطاقة ما جعل الغرب يتجه الى التحريض لأسقاط النظام، معتبرين أن الثورة ما هي إلا نتاج صراع دولي على سوريا. أما الطرح الثاني فيؤكد على إعادة نفس الطرح الأول لكن من قبل الأطراف المعارضة ممـــا يدعـــم طرح النظام وأنصاره.[4]

أولا، موقع سوريا في تنازع المشاريع الطاقوية للقوى الكبرى

1. بالنسبة الى الولايات المتحدة الأمريكية

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] مركز كاندل، **"مشاريع خطوط الطاقة العابرة من سوريا-تشابك المصالح"**، 2023/12/2، تاريخ الاطلاع2024/8/25، على الرابط: https://candlegrup.com/مشاريع-خطوط-الطاقة-العابرة-من-سورية-تش

[3] هشام صاغور، **"الصراع على الغاز في شرق المتوسط و علاقته بالازمة السورية"**، مجلة القانون الدستوري و المؤسسات السياسية ، المجلد7، العدد1، (جوان2023)، ص ص327-345.

[4] يحيى السيد عمر،" **ما حقيقة صراع انابيب الغاز في سوريا"**، 2021/1/25، تاريخ الاطلاع :2024/8/25، على الرابط: https://yahyaomar.com/صراع-أنابيب-الغاز-في-سوريا،-ما-حقيقت

" تنظر الولايات المتحدة إلى النفط بوصفه سلعة أساسية، ويعد ضمان إستيرادها، مسألة تتعلق بالأمن القومي، وانتقلت النظرة من منطقة الخليج إلى مناطق حوض بحر قزوين ثم أفريقيا."[1]

التعريف بالمشروع الأمريكي:

إن إعتماد أوربا الطاقوي على روسيا جعلها تتـــوجس من إحتمالية ممارسة موسكو الإبــتزاز السياسي أو الإبتزاز الاقتصادي، على إعتبار أن روسيا يمكنها عزل دول التنقيب و الإستخراج عن الطرف الأوربي من خلال سيطرتها شبه الإحتكارية على خطوط الطاقة عبر بحر قزوين، دفعت هذه الهواجس الغرب للتفكير بمشاريع تكسر الهيمنة الروسية ، و أبرزها مشروع نابوكو الذي سيكون عبره نقل الغاز بعيدا عن الأراضي الروسية بل عبر تركيا.[2] " و خط نابوكو هو خط أنابيب غاز و ممر إستراتيجي مقترح لتصدير الغاز من الشرق إلى الغرب بطول3300كم ، يهدف إلى كسر الهيمنة الروسية على سوق أوربا و العالم، يمتد من أرزوم في تركيا عبر بلغاريا و رومانيا و المجر، و ينتهي في النمسا حيث يتم توصيله إلى مزيد من الدول الأخرى الأعضاء في الإتحاد الأوربي.[3] هكذا دعمت واشنطن منذ بداية التسعينيات مشروع خط باكو–تبليسي –جيهان ، لنقل الطاقة من عاصمة أذربيجان باكو نو ميناء جيهان التركي عبر البحر المتوسط ، حفاظا على المصالح الجيوبوليتيكية لأمريكا وتتمثل في إحتواء روسيا و عزل إيران و الإرتقاء بدور تركيا الإقليمي.[4]

كانت فكرة مشروع نابوكو العابر للقارات هو نقل الغاز من أواسط أسيا إلى أواسط أوربا و تفادي المرور بروسيا، فهو جزء من مشرع أمريكي لممرات الطاقة بهدف تزويد أوربا مباشرة بالغاز، و التفكير في تشييده كان مبنيا أساسا على إستراتيجية حلف الناتو للإستمرار في تطويق الدب الروسي، و محاولة كسر إحتكاره لتجارة الغاز العالمية، عن طريق مشروع خط الطاقة نابوكو، الذي بدوره سيقلص اعتماد الإتحاد الأوربي على إمدادات الغاز الروسية. وقد بدأ التحضير لنابوكو ببروتوكول واتفاق تعاون بين خمس شركات وطنية من النمسا وهنغاريا وبلغاريا ورومانيا وتركيا في أكتوبر عام 2002 في فيينا، والهدف الرئيسي من هذا المشروع، هو ربط إحتياطيات الغاز في آسيا الوسطى عبر بحر قزوين بأوروبا من خلال خط أنابيب يعبر بحر قزوين إلى أذربيجان ثم إلى النمسا، دون المرور بأراضي دولة روسيا، غير أن مشروع نابوكو الذي تم التفكير فيه عام 2002 لم ير النور وتم تعطيل إتفاقية نابوكو في أنقرة عام 2009.[5]

---

[1] عبد الجبار اسماعيل ابراهيم ،"**مسارات انابيب الطاقة في الاستراتجية الدولية: التعاون و الصراع**" ، مجلة الحقيقة ، المجلد17، العدد3 ، (سبتمبر2018)، ص ص 414-445.

[2] حارث قحطان عبد الله، مثنى فائق مرعي، "**التنافس الدولي على النفط و الغاز الطبيعي و اثره في العلاقات الدولية**"، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، المجلد1،ا لعدد1 ،(ديسمبر2014)، ص ص119-152.

[3] عبد الجبار اسماعيل ابراهيم ، **مرجع سابق**.

[4] لؤي صبوح ذوالفقار عبود لؤي ابو حسين ، "**التنافس الدولي على الغاز-حرب انابيب الغاز و الامداد**"، مجلة جامعة تشرين العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد43،العدد5 ،(سبتمبر2021)، ص ص 133-148.

[5] **المرجع نفسه.**

وتهدف السياسة الأمريكية في مجال الطاقة داخل المنطقة الى تحقيق المصالح التالية:[1]

أ. حماية استثمارات الشركات الأمريكية

مثلت اكتشافات الغاز الأخير في شرق المتوسط مغناطيس جذب للاهتمام الأمريكي بالمنطقة من خلال الشركات الاستثمارات الأمريكية، وأهمها شركة نوبل انيرجي التي استحوذت وحيدة على ما قيمته 39.66 بالمئة من حقل ليفايثان، وهو الدافع الأمريكي لحماية استثمارات هذه الشركات في المنطقة.

ب. تقليل الاعتماد الأوربي على الغاز الروسي

لا تنظر الولايات المتحدة الأمريكية الى غاز الشرق المتوسط بعين المستهلك فاعتبارها من اكبر مصدري الغاز عالميا، و بالنظر الى الاكتشافات الغاز الصخري في أمريكا ، بل تنظر اليه من زاوية حلفائها، حيث ترغب إن يكون هذا الغاز بديلا للغاز الروسي، و بالتالي تقليل اعتمادية الدول الأوربية على صادرات الغاز الروسي، و هذا ما دفع البعض الى الربط بين السياسة الأمريكية و الملف السوري من خلال تفسير إصرار واشنطن على السيطرة على مناطق بذاتها في كل من سوريا و العراق بانها انعكاس لإرادة أمريكية في مد خطوط أنابيب النقل الطاقة عبر ممر يضم كل من قطر و السعودية و إسرائيل و الأراضي السورية الخاضعة للقوات الأمريكية في العراق و شمال سوريا.

ت. دعم الحلفاء في المنطقة

تسعى واشنطن الى خلق تجمع إقليمي يترابط بمصالح حيوية في مجال الطاقة ويتألف من دول منتجة للغاز وأخرى دول عبور لصادرات الغاز نحو الدول الأوربية وأمريكا.

والحقيقة الثابتة أن الولايات المتحدة الأمريكية تفرض هيمنتها على المنطقة منذ عقود طويلة، واستطاعت فرض هذه الهيمنة خاصة من خلال قواعدها العسكرية المنتشرة في المنطقة، وهي تعمل جاهدة لمنع أي منافسة فعلية لهيمنتها، إلا أن ظهور تنظيم داعش والتدخل العسكري في سوريا العام 2015، مكنها من العودة مرة أخرى لتأكيد حضورها بعد الانكفاء النسبي بعد الانسحاب من العراق العام 2011.[2]

الانتشار العسكري الأمريكي في سوريا: تعمل الولايات المتحدة الأمريكية وفق استراتيجية تدفع بالدول الأوربية باتجاه الاعتماد على الغاز الأمريكي بدل الاعتماد على غاز أسيا وروسيا، وهي نقطة الخلاف الجوهرية مع روسيا ضمن الملف السوري. لكنها فضلت عدم ممارسة ضغوط على روسيا بعد هذا التموضع، لكنها اتجهت

[1] رنيم علي جمال الدين الغنام ،" **الصراعات الدولية على الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المتوسط (2009-2019)**"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية، المجلد 7، العدد14،(2022)، ص ص 565-638.

[2] مروان قبلان، "**اكتشافات الغاز الطبيعي شرق المتوسط: استشراف الفرص و التحديات الجيوسياسية**"، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، (الدوحة: 2018)، ص ص 73-109.

الى التموضع العسكري جنوب شرق سوريا في قاعدة التنف وشمال شرق سوريا الهدف منه تشكيل حاجز أمام خط الغاز الإسلامي وخط بانياس كركوك، وحرمان إيران من تحقيق مكاسب اقتصادية بعد سلسلة انتصاراتها العسكرية في سوريا.[1]

2. بالنسبة الى روسيا الاتحادية

منذ العام ،1995 رسم فلاديمير بوتين استراتيجية طاقوية تتمحور حول شركة غاز بروم وفق خارطة حركة ابتداءا من روسيا فأذربيجان فتركمانستان فايران(للتسويق) انتهاءا بالشرق الأوسط، في اطار مشروعي السيل الجنوبي و السيل الشمالي اللذان يمهدان الطريق نحو عودة روسيا الى المسرح العالمي، و يهدف المشروع الى إحكام السيطرة على الاقتصاد الأوربي على اعتبار انه سوف يعتمد و لفترة زمنية طويلة عـلى الغاز بديلا للنفط أو كليهما بالتوازي مع أولوية اكبر لصالح الغاز، من هنا بدأت واشنطن خطواتها المتسارعة نحو مشروع موازي سمي بمشروع (نابوكو) لمنافسة المشروع الروسي. انطلاقا من ذلك، أسست روسيا مشروعها على استراتيجيتين متكاملتين أولها، التأسيس لقرن روسي –صيني (شنغهاي) أساسه اقتصادي، والعمل على السيطرة على منابع الغاز من جهة ثانية.[2]

التعريف بالمشروع الروسي:

وفق الاستراتيجية الروسية الطاقوية فان امن الطاقة من اهم عناصر الأمن القومي الروسي، و تبذل الحكومة قصارى جهدها لحماية روسيا من التهديدات سواء الداخلية أو الخارجية، و هكذا ارتبط امن الطاقة الأوربي بأهداف السياسة الخارجية لروسيا ، إذ تعبر روسيا احد مصادر الطاقوية لأوربا(نفط و غاز)، إذ وصل هذا الاعتماد العام1990الى 44.6 بالمئة و يرتفع الى 54 بالمئة العام2010، و اعتبارا من أن ما نسبته من الغاز الروسي الموجه نحو أوربا بلغ80 بالمئة، يمر عبر أكرانيا أو بيلاروسيا أو تركيا، و بفعل التوترات الروسية الأكرانية ، بدأت موسكو التفكير جديا في نقل الغاز عبر خطوط جديدة. وفي إطار هذا الاتجاه بدأت فعليا بإنشاء خطوط أنابيب بحرية جديدة، أولها تحت بحر البلطيق والمسمى بنورث ستريم (السيل الشمالي)، أما الثاني تحت البحر الأسود أو ما يسمى بساوث ستريم (السيل الجنوبي).[3]

كان انفصال شبه جزيرة القرم و انضمامها الى روسيا داعما لهذا التوجه الاستراتيجي فيما يخص مصادر الطاقة و خطوط إمدادها، إذ يعتبر ميناء سيفاستوبول احد الطرق الحيوية نحو مضيق البوسفور باتجاه البحر المتوسط حيث ميناء طرطوس السوري و المياه الدافئة و هو نقطة ارتكاز حيوية – ميناء طرطوس– لروسيا في البحر المتوسط، من جهة ثانية عمدت روسيا الى تغيير بنيتها التحتية في ما يخص إمدادات الطاقة– الغاز– إذ

---

[1] مركز كاندل ،"**مشاريع خطوط الطاقة العابرة من سوريا-تشابك المصالح"**، 2023/12/2. تاريخ الاطلاع2024/8/25.على الرابط الالكتروني: https://candlegrup.com/مشاريع-خطوط-الطاقة-العابرة-من-سورية-تش

[2] عماد فوزي شعيبي ،**" الصراع على الشرق الاوسط: الغاز اولا "**، موقع كنعان ، دمشق17افريل2012،تاريخ الاطلاع2024/8/25، الرابط: https://kanaanonline.org/2012/04/26/حرب-الغاز/

[3] عبد الله، مرعي، التنافس الدولي على النفط و الغاز الطبيعي و اثره في العلاقات الدولية،**مرجع سابق.**

أنشأت الشركة الروسية العملاقة غاز بروم خطوط جديدة عبر بحر البلطيق نحو ألمانيا، أما ما اصطلح على تسميته بـ "السيل الشمالي"، و خط أنابيب أخر عبر البحر الأسود اصطلح عليه بـ "السيل الجنوبي".[1]و هي كما الاتي:[2]

السيل الجنوبي South Streamبعيدا عن أكرانيا:

تم إطلاقه العام 2007، تحت اسم السيل الجنوبي، وهو يتفرع الى قسمين:

- الأول سيل الجنوب رقم 1: وهو الخط يمتد على طول 2380كم انطلاقا روسيا فالبحر الأسود نحو بلغاريا، وجزء من تركيا النقطة التي يتوزع منها عبر رومانيا وهنغاريا والنمسا متصلا بشبكة أوربا الغربية بعيدا عن أكرانيا.
- الثاني سيل الجنوب رقم2: تم إنشاؤه باتفاق روسي مع دول جنوب شرق أوربا بعيدا عن أكرانيا، يمتد من شواطئ البحر الأسود شرقا نحو بلغاريا باتجاه الجنوب عبر اليونان وإيطاليا، وشمالا عبر النمسا وسلوفينيا بطول 3600 كم وطاقته الاستيعابية 63 مليار متر مكعب.

السيل الشمالي North Stream–شراكة روسية ألمانية 2004

الدافع الأساسي لروسيا نحو إنشاء السيل الشمالي يتمثل في الرغبة الروسية الاستغناء عن دولة وسيطة تستخدم أراضيها لمد خطوط الإمداد منها، ما يسمح لها بامتلاك قدرة أكبر على التحكم في تدفقات الغاز بعد أزمة أكرانيا، حيث يسمح هذا الخط الجديد بنقل الغاز الروسي الى ألمانيا عبر بحر البلطيق دون الحاجة الى استخدام أراضي جمهورية روسيا البيضاء.

وفي سبيل تحقيق أهداف استراتيجيتها الطاقوية العالمية فقد عمدت الى:[3]

- التغلغل طاقويا في عدد كبير من دول الأوربية، وتوسيع نشاطات شركاتها من خلال عقد صفقات هامة.
- السعي لفرض سيطرتها على شبكات النقل الطاقوي في أسيا الوسطى التي هي بمثابة بدائل محتملة للطاقة الروسي نحو أوربا، من خلال عقد صفقات مع كل من كازاخستان وتركمانستان في إطار التعاون في المجال الطاقوي، ويعتبر ذلك بمثابة احتكار التوريد وغلق الباب أمام خط نابوكو في بحر قزوين.
- اتخاذ خطوات سريعة لعقد اتفاق مبدئي لإقامة مشروع التيار الجـــنوبي من خلال زيارة بوتين لبلغاريا واليونان في فيفري 2008.

[1] لؤي صبوح ذوالفقار، عبود لؤي ابو حسين، التنافس الدولي على الغاز-حرب انابيب الغاز و الامداد، **مرجع سابق**.
[2] **المرجع نفسه**.
[3] امل نجم محمد ،"**تاثير شركة غاو بروم في العلاقات الروسيية الاوربية بعد عام"2001**، مجلة دراسات دولية ، العدد85،(العام2021)، ص ص 233-262.

- عقد صفقة ضخمة مع إسرائيل تسمح للشركة الروسية غاز بروم من الولوج حصرا الى سوق تتمتع بما مقداره ثلاث ملايين طن من الغاز المسال سنويا ولمدة عشرون عاما.

وانطلاقا من ذلك فيمكن تحديد أهم السياسات التي تتبعها روسيا في مجال الطاقة:[1]

- زيادة الاعتماد السياسي على موارد الطاقة الروسية، بمعنى استخدام الطاقة كسلاح استراتيجي تستطيع روسيا من خلاله أن تستعيد نفوذها.
- الاستثمارات الأجنبية الموجهة بهدف تطوير الاحتكار الاقتصادي والسيطرة على البنى التحتية ذات الأهمية الاستراتيجية.
- الحد من النفوذ والهيمنة الأمريكية والعمل على تقييد العلاقات الأوربية الأمريكية.
- إبعاد النفوذ الغربي بكافة أشكاله عن مناطق النفوذ الروسي، وكذلك استخدام أوربا والفضاء الخاص بالاتحاد الأوربي لاستعادة القوة السوفياتية وإحكام سيطرتها على أسواق الطاقة الأوربية.

من هنا، يبدو أن الاستراتيجية الروسية بمحاورها وأبعادها المتعددة قد نجحت في إجهاض مشروع نابوكو وجعلته يولد ميتا بعد أن جففت كل المصادر المحتملة لأي شكل من أشكال هذا المشروع.[2]

المصالح الروسية في مجال الطاقة: وتتمثل في:

أ. إيجاد دور استثماري لشركات الطاقة الروسية

رغم أن الاكتشافات الحديثة لمخزون الطاقة في شرق المتوسط لا تمثل تهديدا للهيمنة الروسية على أسواق الطاقة الأوربية إلا أن روسيا تسعى الى التصدي لاي خطر مهما كانت محدوديته لسيطرتها على هذه الأسواق، لأنها على وعي أن مركز قوتها يكمن في صادرات الطاقة، و بالتالي فصعود أي قوة منافسة لها يحرمها هذه الميزة، و في سبيل تفادي ذلك عمدت الى سياستين بالتزامن ،أولها، من خلال المشاركة في المشروعات من خلال شركاتها و عبر الاستثمار و الشراء و التسويق و التنقيب، و بالفعل استطاعت تحقيق ذلك حين فازت شركة سيوز نفط غاز بعقد اتفاقية مع النظام السوري بتاريخ 2013/12/20 تمنحها حق التنقيب، و في المنطقة السورية التي تبلغ مساحتها 850 ميل بحرا لمدة 25سنة، و في العام 2019 أيضا تم عقد اتفاقية ثنائية سورية روسية تسمح لها بشكل كامل التطوير و الإنتاج في مجال النفط و الغاز، أما ثانيها فمن خلال منع تنفيذ مشاريع نقل الغاز في المنطقة لا تكون روسيا طرفا فيه، و هذا ما يمكن فهمه من خلال الأزمة السورية، و الدعم التام للنظام و مشروع خط الغاز القطري نموذجا.[3]

---

[1] نهلة اسماعيل ابراهيم ، "**اثر متغير عامل الطاقة على التنافس الامريكي-الروسي في اوربا**"، مجلة العلوم السياسية ،العدد62 ،(ديسمبر 2021)، ص ص402 -424.

[2] صيوح ،عبود ،ابوحسن، التنافس الدولي على الغاز-حرب الانابيب و الامداد، **مرجع سابق**.

[3] الغنام، الصراعات الدولية و الاقليمية على الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المنوسط(2009-2019)،**مرجع سابق**.

ب. الحفاظ على وجود عسكري بحري

عملت روسيا على ترسيخ تواجدها العسكري خاصة بعد دعوة الرئيس بشار الأسد لروسيا بالتدخل عسكريا العام2015 ، بهدف دعم النظام و مساندته لاستعادة سيطرته على أجزاء من المناطق التي فقد السيطرة عليها، ما شكل فرصة حاسمة لتثبيت تواجدها العسكري في المنطقة حيث أصبحت كل من قاعدتـــــي حميميم الجوية و طرطوس البحرية نقاط ارتكاز للانتشار العسكري الروسي في المنطقة، و من خلال هذه الاستراتيجية استطاعت تحقيق هدف استراتيجي بالغ الأهمية يتمثل في حرية وصول الأسطول الروسي لبحر الأبيض المتوسط من جهة ، الذي كان عسيرا عبر مضيقي البوسفور و الدردنيل اللذات تحت سيطرة تركيا، و ضمان وجودها في التفاعلات المتعلقة بالغاز من جهة ثانية ، و توجيه الاهتمام الأمريكي الى سوريا منطقة الصدام بينهما بعدما كان تركيزها على أكرانيا التي تعتبر العمق الاستراتيجي لروسيا من جهة ثالثة.[1]

هكذا يمكن الجزم أن مواقف روسيا تجاه أكرانيا وسوريا نابع من حساباتها المرتبطة بالأمن القومي من المصالح الحيوية التي يستحيل التساهل فيها خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، والتطور في قدراتها العسكرية إذ استطاعت العودة كقوة كبرى على الساحة العالمية، إذ أن روسيا لم تكن لتستطيع التدخل في سوريا لولا الظهير العسكري الذي تمتلكه.[2]

بعد الانتشار العسكري الروسي في الحميميم (قاعدة جوية) وقاعدة طرطوس (على الساحل السوري)، تكون قد حققت حضورها في حوض الشام، حيث تمكنت من عقد اتفاقات استغلال حصرية في سوريا، وهي بذلك تكون حاجزا في وجه المشروعات المنافسة، وتسعى موسكو من خلال سيطرتها على سوريا الى" تحويل روسيا لاعب رئيس في إدارة سوق الطاقة العالمية، عبر استغلال الصراع في سوريا للتدخل في المنطقة العربية الحيوية لأمن الطاقة العالمي."[3]

و بسيطرتها على الممر السوري، إضافة الى خط السيل الشمالي الذي يمر عبر البلطيق في اتجاه المانجا و خط السيل التركي الذي يعبر تركيا الى أوربا، تكون روسيا قد أحكمت سيطرتها على السوق الأوربية من كل الجهات، باستثناء الغرب(إذ يمكن أن تلجا الولايات المتحدة الأمريكية الى مد القارة الأوربية بالغاز في حال الضرورة ، بعد أن تحولت الى اكبر منتج للغاز الصخري في العالم)، و بهذا لا تكون قد تجنبت دول شرق أوربا، إذ عليها أن تدفع رسوم عبور غاز مرتفعة، بل الأهم انه لم يعد بمقدور أوربا أن تشتري غازا أو تنقله من أي منتج في الشرق الأوسط من دون التعامل على نحو مباشر أو غير مباشر مع روسيا.[4]

---

[1] **المرجع نفسه**.
[2] عبد الجبار اسماعيل ابراهيم ،مسارات انابيب الطاقة في الاستراتجية الدولية: التعاون و الصراع ، **مرجع سابق**.
[3] قبلان، اكتشافات الغاز الطبيعي شرق المتوسط، **مرجع سابق**.
[4] **المرجع نفسه**.

من خلال ما سبق، يتضح أن السبب الرئيسي للتدخل الروسي في سوريا وحصولها على موطئ قدم لها في المنطقة كان في محاولاتها من اجل إحكام قبضتها على سوق الطاقة الأوربية، ومنع أي منافسة في هذا الخصوص، أما الجانب الأوربي فهو يسعى الى التحرر من القبضة الروسية من خلال البحث عن مصادر بديلة للطاقة، وتشييد مشاريع نقل جديدة تمكنهم من الحصول على احتياجاتهم الطاقوية دون ضغوط.[1]

الانتشار العسكري الروسي: تنتشر القوات الروسية على الساحل السوري وفي قاعدة حميميم، إذ ترى روسيا في تنفيذ مشاريع خطوط الغاز القطري–التركي أو الخط الإسلامي أو العربي وخط بانياس –كركوك تهديدا لمصالحها، وأن هذا التموضع الاستراتيجي على الساحل السوري يسمح لها بالتحكم في احتياطات الغاز السوري في شرق المتوسط خاصة بعد اتفاق ديسمبر 2013 الذي من خلاله تم تأجير ميناء طرطوس لمدة49 عام.[2]

3. بالنسبة الى الصين

باتت الصين أكثر اعتمادا على واردات النفط، واتجهت هي أيضا لتعزيز الروابط العسكرية بالدول الموردة للطاقة، متبعة في ذلك النموذج الأمريكي أحيانا، عبر تقديم الأسلحة والمساعدات التقنية العسكرية. كما قدموا مساعدات مشابهة الى أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون في أسيا الوسطى.[3]

التعريف بالمشروع الصيني (مبادرة الحزام والطريق)

تم الإعلان عن مبادرة لبناء الحزام و الطريق الاقتصادي و الحريري البحري في القرن الواحد و العشرين من قبل رئيس الصين الشعبية جين بينغ عام 2013، و التي أصطلح على تسميتها بـ"مبادرة الحزام و الطريق " و هي عبارة عن طريق تجاري يربط كل من أسيا و أوربا و أفريقيا، و إنطلاقا من ذلك فإن الشرق الأوسط جزء رئيسي و هام من هذه المبادرة ، فبينما يشير **مفهوم الحزام** إلى مجموع المشاريع البرية التي تربط الصين بأوربا عبر أسيا و الشرق الأوسط ، فإن مفهوم "**الطريق**" يشير إلى تلك المشاريع الخاصة بالطرق البحرية التي تربط الصين بإفريقيا و الشرق الأوسط عبر جنوب شرق أسيا و جنوب أسيا.[4]

تشكل مسألة الطاقة و الطلب المرتبط بها أحد أبرز ركائز مبادرة الحزام و الطريق في التعاون الصيني الشرق أوسطي إذ يتضمن ممرين أساسيين :أولهما **حزام طريق الحرير الاقتصادي البري** عام2013 السكك الحديدية و الطرق عبر أسيا الوسطى و روسيا الاتحادية ، و ثانيهما **طريق الحرير البحري** الذي عبارة عن شبكة

---

[1] **المرجع نفسه.**
[2] مركز كاندل، مشاريع خطوط الطاقة العابرة من سوريا-تشابك المصالح، **مرجع سابق**.
[3] اسماعيل إبراهيم، مسارات انابيب الطاقة في الاستراتجية الدولية: التعاون و الصراع ،**مرجع سابق**.
[4] سنتر تيجكس ، **الاستراتيجية الصينية في الشرق الاوسط من منظور تحليلي**، 2022/8/7، تاريخ الاطلاع 12.03.2024، الرابط:
https://strategiecs.com/ar/analyses/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%88%D8%B1-%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D9%8A

ممرات بحرية تمكن الصين من الوصول الى إفريقيا و أوربا و إفريقيا عبر بحر الصين و المحيط الهنـدي، و هو عبارة عن سكك حديدية و أنابيب إمداد للغاز و النفط، إضافة الى خطوط الكهرباء و الأنترنت فالهدف الرئيسي للمشروع هو ربط الموانئ الرئيسية في العالم .إذ تؤكد الصين على أن الانتهاء من هذا المشروع سيكون خلال العام 2049، و هو يتوافق مع الذكرى المئة لتأسيس جمهورية الصين الشعبية.[1] و يتضمن ثلاث خطوط برية هامة:[2]

الأول: يبدأ من الصين نحو أوربا (بحر البلطيق) مرورا بأسيا الوسطى وروسيا.

الثاني: انطلاقا من الصين الى الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط عبر غرب أسيا.

الثالث: انطلاقا من الصين نحو جنوب شرق أسيا وجنوبها والمحيط الهندي.

إن مكانة الشرق الأوسط ليس فقط كجغرافيا إقليمية في المشروع بل يكتسب أهمية بالغة في استمرارية واستقرار الاقتصاد العالمي أيضا على اعتباره كمصدر أساسي للنفط والغاز، من هذا المنطلق فان توثيق العلاقة بهذا الحيز الجغرافي وحتى شمال إفريقيا يسهم بشكل كبير في تأمين إمدادات الطاقة للصين إضافة الى تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية.[3] وقد تم انضمام 21 دولة عربية لمبادرة الصين في إطار مشـــروع الحزام والطريق، انطلاقا من المصالح المتقاربة لأطراف المنطقة.[4]

من الناحية الإستراتيجية يرى كثيرون أن الصين تهدف من وراء هذه المبادرة تعزيز حضورها في منطقة أوراسيا تجسيدا للنظريات الجيوبوليتيكية و الماكيندرية الجديدة خاصة، حيث تسعى الى الربط العالمي في سبيل تقديم نظرية جيوبوليتيكية ترتكز على الجغرافيا الاقتصادية الصينية، إن هذه المبادرة هدفها اختراق القارات الثلاث أسيا و أوربا و إفريقيا و المحصلة لذلك دمج الاقتصادات المتقدمة بالاقتصادات الأسيوية النشطة ، و ربط الاقتصادات النامية بينهما.[5] كما يعتبر المنظور الدو غيني أن مبادرة الطريق الجديد خطوة من اجل تعزيز الروابط الحضارية و الاقتصادية بين دول أوراسيا.

[1] سحر عبد الرحيم ،"**دور الصين المتنامي في الشرق الاوسط في ضوء المتغيرات الدولية و الاقليمية الجديدة**"، مجلة افاق اسيوية، المجلد 6 ،العدد10 ،(اكتوبر 2022)، ص ص260-243.

[2] نور حسين فيضي الرشدي ، "**الاستراتيجية الصينية في المحيد الهادئ**" ،اطروحة دكتوراه ،(العراق:جامعة كربلاء ، كلية التربية و العلوم الانسانية ،قسم الجغرافيا التطبيقية، 2022)، ص141.

[3] المركز الكردي للدراسات، "**كيف سيغير مشروق طريق الحرير الصيني منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا؟**"،5نوفمبر2023 ، تاريخ الاطلاع: 2024/6/25، على الموقع: https://nlka.net/archives/10641

[4] سحر ، دور الصين المتنامي في الشرق الاوسط في ضوء المتغيرات الدولية و الاقليمية الجديدة،**مرجع سابق**.

[5] احمد عبد الجبار عبد الله ،"**استراتيجية الحزام و الطريق انطلاقا من الفكر الاستراتيجي الصيني**"، مجلة المعهد ،العدد13،(العام 2023)، ص ص 279-308.

خريطة11: طريق الحرير المرجع: المصدر: تقرير بعنوان، من الصين للعالم.. كل ما تود معرفته عن طريق الحرير الجديد، شبكة الجزيرة الإخبارية، 0211، متاح على الرابط https://www.aljazeera.net



ثانيا: موقع سوريا بالنسبة الى مشاريع مسارات خطوط الطاقة الإقليمية

1. بالنسبة الى إيران

منذ منتصف العام 2010 اتجهت إيران الى رسم خطط جيوسياسية هدفها بناء تأثير جيوسياسي في الدول الثالث العراق وسوريا ولبنان، من خلال عقد مفاوضات أولية لمد خط نقل الغاز عبر المناطق السابقة باتجاه أوربا، وتحتل إيران المرتبة الثانية من حيث احتياطي الغاز بعد روسيا والمقدر بـ 14تريليون متر مكعب، من خلال الخط المسمى الخط الفارسي أو الخط الإسلامي، وفي جويلية العام2011 تم التوصل بين الأطراف الى اتفاق التنفيذ بتكلفة 10مليارات دولار، وتم التوقيع على الاتفاق النهائي في مارس 2013. وكان يتوقع بحلول العام 2014 بداية ضخ الغاز بمعدل 110مليون متر مكعب بشكل يومي حتى العام2016، لكن الأزمة حالت دون تحقق ذلك.[1]

1. التعريف بالمشروع:

خط الأنابيب الإسلامي" يمتد من الجانب الإيراني من حقل الغاز الإيراني في الخليج العربي مرورا بالعراق عبر سوريا ثم يتفرع الى ثلاث فروع من حمص الى اللاذقية، ومن حمص الى الشمال نحو تركيا، ومن حمص الى

[1] جلال سلمي، "**خط الانابيب "الاسلامي" و الصراع على سوريا** "، موقع نون بوست ، 2017/5/19، تاريخ الاطلاع:2024/8/25، على الرابط: https://www.noonpost.com/18059

موانئ لبنان. ومن شان خط أنابيب الإسلامي أن يجعل إيران الولي الفقيه بدلا من قطر السنية، المورد الرئيسي لسوق الطاقة الأوربية، وأن يزيد بشكل كبير من نفوذ طهران في الشرق الأوسط والعالم."[1]

إن قدرة إيران على تحقيق سيطرة أمنية محكمة على هذه الدول، سوف يمنحها قوة نفوذ سياسية وعسكرية تمكنها من ترجيح كفة ميزان القوى لصالحها، سواء الدول الإقليمية أو الدول الكبرى، وهو أمر هام في سبيل تحقيق مصالحها السياسية والأمنية والاستراتيجية، إضافة إلى الجانب الاقتصادي، وهو ما يفسر اندفاعها الشرس للقتال في سوريا.[2]

على غرار بقية الدول الفاعلة في الملف السوري، فان إيران ومن خلال اهتمامها بقطاع النفط والغاز في سوريا، ترغب في تعويض خسائرها جراء دعمها لنظام بشار الأسد، حيث بلغت ديونها بفعل ذلك نحو 35مليار دولار، إذ أعلنت العام 2017، نيتها بإنشاء مصفاة نفط كبرى في محافظة حمص تصل قدرتها التكريرية 140الف برميل يوميا، بشراكة إيرانية فنزويلية سورية، كما استطاعت الحصول على ترخيص باستثمار قرابة 5000 هكتار من اجل إنشاء مرافئ وخزانات للنفط والغاز على الساحل السوري، يضاف الى ذلك مشاريع تتعلق بتوليد الكهرباء.[3]

الانتشار العسكري الإيراني: و عليه، يمكن فهم خارطة التمدد والتموضع في سوريا فهي تنتشر في منطقة البوكمال و بوابة الحدود مع العراق، و المنطقة القريبة من حقل كونيكو في دير الزور حتى دمشق، و في محيـــط لبنان و اللاذقية، كما تعمل على التغلغل في حلب بوابة عبور الترانزيت مع تركيا و معـبر خطوط الطاقة بيـــن سوريا و تركيا، و في الجنوب تنتشر الميليشيات الإيرانية ليس فقط من اجل الضغط الأمني على إسرائيل، و لكن من اجل الإمساك ببوابة خط الغاز العربي العابر من الأردن الى سوريا ثم لبنان و تركيا، و ربط النظام – السوري– باتفاقيات تجارية و اقتصادية تتيح لها التصرف بكامل الجغرافية السورية، و جعل نفسها بوابة أي تفاهم بين الدول العربية و النظام السوري.[4]

2. بالنسبة الى قطر

التعريف بالمشروع: خط غاز قطر–تركيا

تستحوذ قطر على نسبة الثلث في أسواق الغاز الطبيعي المسال عالميا، كما تتوفر على اكبر محطات تمييع الغاز عالميا، و هي تعتمد في سبيل تصدير الغاز على الممرات البحرية.[5] و في 2000 قدمت تركيا اقتراحا بإنشاء خط أنابيب غاز يمتد على طول 1500كم يشمل كل من المملكة العربية الســـعودية و الأردن و سوريا، و من خلال الأراضي السورية يتفرع الى ثلاث اتجاهات الى طرابلس اللبنانية و فرع اللاذقية السورية و فرع تركيا،

[1] مركز كاندل، مشاريع خطوط الطاقة العابرة من سوريا-تشابك المصالح 2023/12/2، **مرجع سابق**.
[2] سلمي، خط الانابيب "الاسلامي" و الصراع على سوريا ، **مرجع سابق**.
[3] قبلان، اكتشافات الغاز الطبيعي شرق المتوسط،**مرجع سابق**.
[4] مركز كاندل ،مشاريع خطوط الطاقة العابرة من سوريا-تشابك المصالح، **مرجع سابق**.
[5] علاء الدين الخطيب ،سوق الغاز الطبيعي و علاقته بالمسالة السورية،**مرجع سابق**.

و هدفت الدولة من خلال هذا الاقتراح الى ربط الغاز القطري مباشرة مع سوق الطاقة الأوربي، ما يحقق لها هيمنة دائمة على أسواق الغاز العالمي، و يعزز دورها الإقليمي كحليف لواشنطن.[1] لكن هذا المشروع تم مقابلته بالرفض من قبل الحكومة السورية العام 2009 و هذا لعدة عوامل:[2]

أ. العلاقات السورية الإيرانية المتينة،
ب. الهواجس النابعة من رهبتها أن يؤدي هذا الخط الى تنامي وتعزيز النفوذ السعودي في سوريا.
ت. رؤية براغماتية تتعلق بالمحافظة على متانة علاقاتها مع روسيا خاصة، وأنها مصدرها الرئيسي للغاز الطبيعي.

فبالرغم من العلاقات السورية القطرية المتينة سابقا، حيث ساهمت قطر في دعم النظام في عديد القضايا من اجل فك عزلته الدولية و الإقليمية منها مقتل الحريري من خلال المساهمة في المشاريع الاقتصادية داخل سوريا خاصة بعد انهيار سد زيزن السوري، لكن رفضت الحكومة السورية التوقيع على مشروع مد خط الغاز القطري التركي عبر أراضيها، ما دفعها الى مساندة الثورة بكل الوسائل انطلاقا من قناعة راسخة أن المصالح القطرية في سوريا لن تتحقق بوجود نظام منحاز بشكل مطلق الى جانب ايران المنافس الأقوى إقليميا في سوق الغاز العالمي. وقد شكل هذا الرد الصادم من دمشق ضربة قوية لواشنطن والاتحاد الأوربي على اعتبار أن قبوله سيعزز امن الطاقة الأوربي ويقلص من النفوذ الروسي في المنطقة، أما قطر فهو خسارة اقتصادية حقيقية التي كانت تسعى من وراء هذا الخط تحقيق دخل اقتصادي هام.[3]

3. بالنسبة الى تركيا:

اتسمت العلاقات التركية السورية قبل الثورة بالاستقرار و التنسيق التجاري، إذ بدا تشغيل خط سكك الحديد القامشلي للشحن باتجاه الجار العراق، لكن بفعل الثورة تضررت المصالح التركية في سوريا ما دفعها الى تغيير موقفها بدعم الثورة بعد عدم استجابة النظام لخطة الإصلاح التركية، كما عرف الموقف التركي تحولا بعد اشتداد الصراع داخل السوريا وفق رؤية براغماتية اقتصادية بهدف الحفاظ على مصالحها من خلال إعادة تشغيل الخط "أم 5 "، إضافة الى عقد شراكة في خط الغاز العربي، و غاز المتوسط وفق حسابات تتعلق بعدم السماح لإيران أن تستفرد بسوريا و تفرض نفوذها عليها كليا، و لهذا جاء التدخل العسكري بهدف منع إقامة كاريدور كردي انفصالي على الحدود الجنوبية بما يشكل تهديدا لمشاريعها في نقل الطاقة و يعزلها عن العالم العربي.[4]

على ضوء ما سبق، يمكن التأكيد على أهمية النظرية الماكيندرية في تفسير الصراع على سوريا والشرق الأوسط، حيث تشير انه وانطلاقا من مركزية مبدأ المجال الحيوي، التي تقوم على افتراض أن القوة العالمية تأتي

[1] مركز كاندل، مشاريع خطوط الطاقة العابرة من سوريا-تشابك المصالح ، **مرجع سابق**.
[2] **المرجع نفسه**.
[3] **المرجع نفسه**.
[4] **المرجع نفسه**.

عبر السيطرة على منطقة القلب (المجال الحيوي)، والتي وضحها بامتدادها من شرق أوربا الى أسيا الوسطى، فان سوريا تكون جزء هامشي بالنسبة الى منطقة القلب، بينما لها وزنها في الهيمنة الإقليمية باعتبارها تقع في قلب الشرق الأوسط، ما يجعلها محط أطماع القوى الكبرى والإقليمية. وفي إطار توضيح ذلك يمكن التأسيس على النقاط الآتية التي تجعل من سوريا مجالا حيويا لتحقيق النفوذ الجيوسياسي:

- **الموقع الجغرافي الاستراتيجي:**
  - أ. تموضع سوريا على تقاطعات الطرق التجارية العالمية التي تربط بين الشرق الأوسط وأوربا وأسيا.
  - ب. إطلالتها على البحر الأبيض المتوسط.
  - ت. وقوعها الى جوار دول إقليمية هامة مثل تركيا وإسرائيل.
- **الصراع بين القوى العظمى:** في ظل الأزمة الراهنة يلاحظ انخراط كل من روسيا و أمريكا بشكل مباشر، فكل من القوتين دعمت طرفا مختلفا، حيث أن روسيا بدعمها للنظام هدفها فرض النفوذ في الشرق الأوسط، خاصة من خلال قاعدة طرطوس باعتبارها مركز التأثير في منطقة البحر الأبيض المتوسط، و جنوب أوربا، ، أما أهداف الولايات المتحدة الأمريكية فتتمثل في الحد من نفوذ الروسي–الإيراني في سوريا، و من هنا يمكن القول بان هذا الصراع في سوريا جزء من صراع أوسع يتعلق بالنفوذ في المجال الحيوي الشرق أوسطي من اجل حماية مصالحها و الكيان الصهيوني، يضاف الى كل ذلك، فان البعد الطاقوي له دوره في ذلك أيضا على اعتبار وقوع سوريا بجوار اكبر الدول المنتجة للنفط و الغاز يجعلها ذات قيمة استراتيجية في الصراع على موارد و ممرات الطاقة. والخلاصة: أن محاولة تحليل الأزمة من خلال نظرية المجال الحيوي، نجد أن سوريا ليست جزء من المجال الحيوي الذي رسمه ماكيندر، لكنها بالمقابل تعتبر منطقة ذات قيمة استراتيجية محورية في الصراع الدولي والإقليمي، فالقوى الكبرى تسعى لفرض سيطرتها على سوريا كجزء من صراعها الأوسع لفرض هيمنتها على الشرق الأوسط.

أيضا، فان تفسير الصراع في سوريا وفق نظرية الأطراف، يمكن تفسير السلوك الصراعي للقوى المتدخلة في سوريا بناءا على استجابات هذه الدول لتعزيز نفوذها في الإقليم الحيوي الذي يتمتع بخصائص جيوبوليتيكية مميزة تجعل من يسيطر عليه يملك مفتاح السيادة العالمية، وهذا ما يمكن استخلاصه عبر الاتي:

النقطة الأول: يركز **سبيكان** على أهمية المناطق الأطراف الجغرافية المحيطة بقلب العالم باعتبارها أكثر حيوية لتحقيق الهيمنة العالمية بدل قلب العالم (ماكيندر)، نظر للقيمة الحيوية لهذه الأقاليم من حيث غناها بالثروات الطبيعية والطاقوية وأهميتها الجيواستراتيجية لتحكمها في نقاط التحكم الاستراتيجية لأنها تتوسط القارات الثلاث. والشرق الأوسط يتميز بهذه الميزة.

النقطة الثانية: تفسير الأزمة السورية وفق النظرية من خلال النقاط التالية:

أ. **الموقع الجغرافي لسوريا**، تعتبر سوريا جزاء من الشرق الأوسط الذي يصنف كمناطق أطراف وفق سبيكمان، وتربط سوريا بين القارات أسيا وأوربا وإفريقيا، وجسرا رابـــطا للعالم العربي وإيران وتركيا. ما جعلها مركز اهتمام القوى الدولية والإقليمية لإدراكها بأهمية موقع سوريا ضمن مناطق الأطراف.

ب. **الممرات الإستراتيجية الدولية:** فسوريا تعتبر من أهم الممرات الدولية لحركة الطاقة العالمية، سواء عبر البحر الأبيض المتوسط أو الممرات البحرية الأخرى التي تربط الشرق الأوسط بأوربا وأسيا ما يجعل السيطرة عليها مسالة مصيرية للقوى الفاعلة، لان السيطرة على مناطق الأطراف تسمح بالتأثير في السياسات العالمية.

والخلاصة، فان تحليل الأزمة السورية من هذا المنظور يجعلنا نفهم تدخل القوى الكبرى والإقليمية في سوريا باعتبارها جزء حيوي من صراع النفوذ الجيوسياسي العالمي إذ يتنافس الجميع على أقاليم جغرافية حيوية لتحقيق مصالحها على المدى البعيد.

المبحث الثاني: سوريا ضمن معادلة تنافس الاستراتيجيات الدولية على الشرق الأوسط

- المطلب الأول: الاستراتيجية الأمريكية الكبرى في المجال الحيوي الشرق الأوسط
- المطلب الثاني: الاستراتيجية الروسية في المجال الحيوي الشرق الأوسط
- المطلب الثالث: الاستراتيجية الصينية في المجال الحيوي الشرق الأوسط

حظي الشرق الأوسط منذ القدم بأهمية استراتيجية، ما جعله محط أنظار القوى المتعاقبة من اجل فرض سيطرتها عليه وتوسيع نفوذها، ومن خلال هذا المبحث سوف يتم استعراض الاستراتيجيات الكبرى في الشرق الأوسط.

المطلب الأول: الاستراتيجية الأمريكية الكبرى في المجال الحيوي للشرق الأوسط

"تعني الاستراتيجية الكبرى كيف تعرف الدولة مصالحها والتهديدات التي تستهدف هذه المصالح ووسائل التعامل معها."[1]

الفرع الأول: السمات العامة للفكر الاستراتيجي الأمريكي:[2]

أولا العالمية

يذهب العديد من المفكرين من خلال قراءاتهم للوثائق الاستراتيجية الأمريكية بالقول أن" التوجهات الاستراتيجية الأمريكية هي استراتيجية عالمية، إذ أنها تعتمد على صياغة استراتيجيات عالمية هدفها ضمان السيطرة العالمية. وهذا ما يفسر حضورها المادي والمعنوي سواء في شكله العسكري أو الاقتصادي في المراكز الحيوية وفقا لمصالحها. " بمعنى أن فكرها الاستراتيجي ليس إقليميا يرتكز جل جهده وفكره وتوظيف موارده المادية والمعنوية على الإقليم الجغرافي الذي يتحرك فيه وإنما يتسم بمجال حركة للتفاعل تمس العالم اجمع وتحاول صياغة مناطق العالم المختلفة وفق منطق المصلحة الأمريكية".

ثانيا الابتكارية

استطاع الفكر الاستراتيجي الأمريكي وفي صيرورته التاريخية توليد مقتربات جديدة تتلاءم والبيئة الاستراتيجية السائدة. إذ عرفت على مدى فترات زمنية متعاقبة كما هائلا من الاستراتيجيات والأساليب المتنوعة بما يعني امتلاكها المرونة في التغيير والاستجابة الفاعلة للتحديات سواء بممارسة ذلك منفردة أو بالاتفاق مع الدول الحلفاء.

ثالثا "الانغماسية "التدخلية"

[1] عمر كامل حسن، **المجالات الحيوية الشرق اوسطية في الاستراتيجية الايرانية** ،(لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2025)، ص426.

[2] طارق محمد ذنون الطائي،**الوجيز فيما وراء التغير السياسي في العالم العربي دراسة البيئة الاستراتيجية الداخلية و الاقليمية و الدولية**،(الأردن: دار اكاديميون للنشر و التوزيع ،2018)، ص ص 95-101.

من خلال القراءة الموضوعية لحركة الأداء الاستراتيجي الأمريكي، فإنه يمكن القول إنه يتسم بـ «سمة الإنغماس المحسوب في الشؤون الدولية، وبالشكل الذي يحقق الأهداف الأمريكية في البيئة الاستراتيجية الدولية بأكبر قدر ممكن من المنافع وأقل قدر من الكلف المادية والمعنوية "

رابعا: الثبات النسبي للمقتربات الاستراتيجية والمرونة في التكتيك

إن الركيزة الثـــــــابتة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي هي الحفاظ على تفوق الولايات المتـحدة الأمريكية، و تعزيز مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي و التحكم بحركة التفاعلات الدولية بمجالاتــها كافة، و العمل على ديمومة الحضور الأمريكي الفاعل في صياغة التوازنات الاستراتيجية في النظم الفرعية ذات الدلالات الإقليمية بما يتوافق مع أهداف الولايات المتحدة ذات الصفة العالمية، وانسجاما مع الثبات الاستراتيجي العام، فإنها تضع مرونة كبيرة للخطط التكتيكية التي تعمل على تعديلها باستمرار نتيجة التغييرات المتعددة بفعل تقلبات الموقف و تبدل مكانة اللاعبين واختلاف أيديولوجيتهم و رؤيتهم لذاتهم و للآخرين.

خامسا: الاستحضار الدائم لمنهج القوة

إن الميل الى ديمومة استحضار منهجيات القوة في حيثيات الوثائق الاستراتيجية الأمريكية يتسم بالأصالة والثبات الراسخ، إذ لا تكاد تخلو وثيقة استراتيجية من استحضار منهجيات القوة في التعامل مع الوقائع والقضايا الدولية وتحاول توظيف الإمكانات الشاملة واستحضارها بهدف توفير أوسع الخيارات أمام صانعي القرار الأمريكي.

الفرع الثاني: أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

آمن **بريجنسكي** بالافتراض القائل إن الزعامة الأمريكية على العالم لن تكتمل وتبقى مفتوحة ما لم تعززها بالسيطرة على أوراسيا التي بمثابة الفراغ الجيواستراتيجي المتمم لسيطرتها العالمية, حيث يقول بريجنسكي: "إن أوراسيا هي الجائزة الجيوبوليتيكية الرئيسية فأوراسيا هي القارة الأكبر في العالم وهي المحور في مجال الجيوبوليتيكا وتسيطر القوة التي تتحكم في أوراسيا على اثنين من مناطق العالم الثلاث الأكثر تقدما أوراسيا في مجال الإنتاجية الاقتصادية". [1] تعد منطقة الشرق الأوسط اهم مجال حيوي وأعظم منطقة استراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية والغرب".[2]

[1] نسيمة الطويل، **"الاطار النظري للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الأوسط"**، في: مؤلف جماعي،**الشرق الاوسط في ظل اجندات الولايات المتحدة الامريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم اووباما و ترامب**، (المانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2017)، ص ص 50-52.

[2] عمر كامل حسن، المجالات الحيوية الشرق اوسطية في الاستراتيجية الإيراني، **مرجع سابق**. ص426.

أولا، الأهمية الاقتصادية للشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

إن الاهتمام الأمريكي بالنفط العربي يأتي كرد فعل على الاهتمام الأوربي به إذ تعتبره منافس لها في هذا الخصوص مما يجعله قوة عالمية تزاحم الولايات المتحدة الأمريكية.[1] إذ إن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد ما يضاهي 40 بالمئة من النفط العربي من قيمة وارداتها منه.[2]

في الواقع إن منطقة الشرق الأوسط تحظى بأهمية خاصة، بالنظر لموقعها الجيواستراتجي والأهمية الاقتصادية بالنسبة الى السوق العالمية. لاسيما بعد الاكتشافات النفطية في المنطقة إذ تحظى بمعظم الاحتياطي العالمي منه. فهذه المنطقة كانت ولازالت مسرحا للصراع بين الدول الكبرى حيث يسيطر الاعتقاد السائد "أن من يرغب في السيطرة على العالم وجب عليه أولا أن يسيطر على الشرق الأوسط".[3]

تاريخيا، يعود الاهتمام الأمريكي بالنفط الشرق الأوسطي الى أواخر العشرينيات أي في 31 جويلية 1928 إذا استطاعت الشركات الأمريكية النفطية الوصول الى اكتشافات هائلة وفقا لاتفاقية التي تسمى "الخط الأحمر"، لكن لم تعرف القيمة الاستراتيجية للمنطقة إلا بعد الحرب العالمية الثانية إذا يشكل الشرق الأوسط 70بالمئة من الاحتياطات العالمية النفطية.[4]

هناك ثلاث أسس جوهرية جعلت من المنطقة نقطة ارتكاز للاقتصاد الأمريكي بالغة الحساســـية عليه، وهي:[5]

1. حماية الاقتصاد الأمريكي من أي هزة قد يتعرض لها نتيجة انقطاع النفط أو حتى ارتفاع أسعاره.
2. الحفاظ على مستوى ونمط الحياة في الولايات المتحدة الأمريكية القائمين على الاستهلاك الكثيف للطاقة.
3. التحكم بأسعار النفط وتوزيعه وإمداداته، وبالتالي التحكم بعصب اقتصاديات الدول الصناعية المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية كالصين واليابان وأوربا.

---

[1] مصطفى الحمارنة، **العرب في الاستراتجيات العالمية**،(الأردن: مركز الدراسات الاستراتيجية، 1994)، ص111.

[2] عبد القادر فهمي، **المدخل الى دراسة الاستراتيجية**.،(دب ن: دار مجدلاوي للنشر،2011)، ص16.

[3] حسن لطيف الزبيدي ،**الشرق الاوسط الكبيرو دوره في صياغة قرار الحرب الامريكية على العراق: اختبار فرضيات**، تاريخ الاطلاع: 6\11\2023 االرابط الالكتروني: https://hasnlz.com/?p=3013

[4] علي وهبة، **الصراع الدولي على الشرق الاوسط التامر االمريكي الصهيوني**،(بيروت:شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، 2013)، ص109-110.

[5] حسين حافظ وهيب،"**استراتيجية الادارة الامريكية ازاء لشرق الأوسط**" ، المجلة السياسية و الدولية،السنة السادسة العدد 18،(2011)، ص ص 33- 64.

ثانيا: الأهمية العسكرية والأمنية للشرق الأوسط في الاستراتيجية الأمريكية[1]

يتمثل في دعم استقرار الشرق الأوسط باعتباره أولوية أمريكية: فقد جاء على لسان **سيليب ولاندر** مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي بوزارة الدفاع العام 2022: "أن تأمين الشرق الأوسط و تحقيق الاستقرار به يعد أولوية من أولويات واشنطن خاصة أن ذلك يســـــهم في الحفاظ على مصالحها الحيوية في المنـــــطقة" ، و يضيف أن ذلك يضمن حماية المواطنين الأمريكيين في المنطقة من كافة التهديدات المحتملة، و في هذا الصدد تتجه وزارة الدفاع الأمريكية الى بناء شراكات مع دول المنطقة و تعزيزها، و ذلك لتحقيق أهداف معينة خاصة منها منع طهران من امتلاك السلاح النووي، و كذاك تامين الملاحة البحرية في المناطق الحيوية. يضاف الى ذلك ضمان أمن حليفها إسرائيل واستقرار المنطقة عامة.

ثالثا: الأهمية السياسية للشرق الأوسط

في سبيل الحفاظ على مصالحها في المنطقة اعتمدت واشنطن على استراتيجية ثابتة نسبيا تم اعتمادها منذ الحرب العالمية الثانية، حيث سعت من خلال هذه السياسة الإبقاء على الوضع القائم ومنع حصول تغييرات ذات مغزى خاصة في البلدان الحليفة.[2] وتحقيق هذا الهدف يعني:[3]

أولا: إقامة حزام من الأحلاف الممتدة من أوروبا الى باكستان لمواجهة الاتحاد السوفياتي ومنعه من النفوذ الى المنطقة.

ثانيا الحيلولة دون حدوث أي تغيير سياسي لحلفائها في المنطقة، ومن ثم تبني موقف أو الدعم الكامل وغير المشروط لجميع الأنظمة فيه.

ثالثا منع أي تغيير سياسي، والذي من شأنه أن يؤثر في معادلات القوة الإقليمية، ومن ثم الوقوف بحزم ضد جميع حركات التغيير الوطنية.

رابعا الحفاظ على تفوق إسرائيلي دائم في مسالة الصراع العربي الإسرائيلي، وعدها مسالة تهم المصالح الأمريكية العليا.

---

[1] ياسمين ايمن، **"اولويات استراتيجية نا تحديات الامن القومى الامريكى فى الشرق الاوسطو افريقيا"** ، انترناشيونال للتحليلات الاستراتيجية، 3\4\2023 ، تاريخ المشاهدة: 25\5\2023، على الرابط: https://www.interregional.com/article/%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%88%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9:/738/Ar

[2] مؤيد حمزة عباس، **"الاستراتيجية الامريكية فى المنطقة الشرق الاوسط بعد 11\9\2001"**، رسالة ماجستير،(العراق: جامعة النهرين، قسم الاستراتيجية، 2012)، ص 16.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص 16-17.

بصفة عامة، فان السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تتأسس على ثوابت محددة تتمثل في: حماية المنابع النفطية وضمان سيولته نحو الغرب بأسعار مناسبة، جعل أسواق المنطقة مفتوحة على مصراعيها للسلع والخدمات الأمريكية وأبرزها العسكرية، وأخيرا حماية حلفاء إسرائيل وامنها وتفوقها العسكري بشكل خاص.[1]

الفرع الثالث: مرتكزات الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط

أ. **الالتزام بأمن إسرائيل:** يذهب الباحث **قاسم دحمان** الى اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها في المنطقة الشرق الأوسط تنبع من حرصها على الحفاظ على أمن حليفها إسرائيل ، إذ يأتي التوافق الاستراتيجي الثنائي الأمريكي الإسرائيلي بعد إبرام العديد من مذكرات التفاهم بينهما، و من بينها مذكرة التفاهم الأمريكية الإسرائيلية عام1981 إضافة الى المذكرة الموقعة بعد اتفاق واي بلانتيشن 1998 التي تعد بداية لوضع تصور شامل لأمن المنطقة تكون إسرائيل الهدف الأساسي لتحقيق امنها، لتطور العلاقات الاستراتيجية الى مرحلة الأمن المتبادل إذ تم استخدام مصطلح المظلة للدفاع عن حليفها الكيان الصهيوني من التهديدات خاصة العراقية و الإيرانية. كما تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بضمان أمن إسرائيل في المنطقة من خلال مواجهة أي اعتداء مهما كان نوعه، من جهة أخرى تحظى إسرائيل سنويا بما يقارب 3مليار دولار بشكل مباشر، وعلى الصعيد السياسي تقدم واشنطن دعما دبلوماسيا لإسرائيل منذ العام1982 رفعت الولايات المتحدة الأمريكية 32 مرة حق الفيتو ضد أي قرار إنتقاد لسياسات إسرائيل في المنطقة.

فالتحالف الاستراتيجي الأمريكي الصهيوني يحقق أهداف متبادلة للطرفين أهمها:[2]

- إسرائيل هي الحليف الشرق أوسطي الذي تتطابق مصالحه مع المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية.
- تشكل إسرائيل حصنا لمواجهة الحركات الإسلامية في بلدان المشرق العربي (حماس وحزب الله).
- في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الطرفين ومكافحة الإرهاب.

ب. **تقاطع المصالح الأمريكية الأوربية في المنطقة:** أفرزت الحرب العالمية الثانية تراجع أوروبا عن الصدارة الدولية لصالح القطبين الأمريكي والاتحاد السوفياتي، فهذا التراجع ناتج عن ضعف أوروبا التي أصبحت بحاجة ماسة الى القطب الغربي الجديد الولايات المتحدة الأمريكية لتحتمي تحت مظلتها، وهذا ما تأكد فعلا بتشكيل حلف الشمال الأطلسي العام1949. و بفضل هذا الحلف استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية و معها الدول الأوربية الدفاع عن امنها و تحقيق مصالحها، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت توظيف حلفائها في

[1] اسلام عيادي،" **صناعة القرار السياسي و محدداته في السياسة الخارجية الامريكية- دراسة نظرية و مفاهيمية"**، في : مؤلفون:**الشرق الاوسط في ظل اجندات الولايات المتحدة دراسة تحليلية للفترة الانتقالية**، **مرجع سابق**،ص ص 72.

[2] المشهداني محمد ميسر فتحي، **"الاداء الاستراتيجي الامريكي تجاه الشرق الاوسط في عهد الرئيس ترامب-دراسة مستقبلية"**، مجلة العلوم السياسية ، المجلد2018،العدد 56،(جامعة بغداد، 31 ديسمبر 2018)،ص ص327-345.

أوروبا الغربية من اجل تحقيق استراتيجيتها في الزعامة العالمية، و هذا ما تم تأكيده خاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ، فرغم محاولات الدول الأوربية تحقيق الاستقلال خاصة في المجال العسكري من خلال إنشاء قوة عسكرية أوربية للتدخل السريع تم إقرارها في مؤتمر هلنسكي 1999 تكون تحت إمرة الاتحاد الأوربي إلا أن واشنطن عارضت ذلك، إذ رفضت قيامه إلا بشرط أن يكون ضمن و هيكل و توجهات الحلف الأطلسي.[1]

رغم رغبة أوروبا في الاستقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية وكبح الأخيرة لها، إلا أن المصالح المشتركة للطرفين في منطقة الشرق الأوسط تسهم في بناء علاقات وثيقة مبنية على التنسيق وتبادل الأدوار، إذ يذهب الدكتور محمد السيد سليم الى القول بوجود ثلاث أبعاد للدور الأوربي في علاقاته بالدور الأمريكي وهي:[2]

1- **تسهيل تنفيذ الدور الأمريكي:** "هناك تقسيم للعمل بين الأوربيين والأمريكيين في الشرق الأوسط طبقا لهذا التقسيم حيث يختص الاتحاد الأوربي بقضايا الأمن اللينة بينما تتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع قضايا الأمن الصلبة". وهذا ما أكده رئيس المفوضية الأوربية روما نوبرودي في الخطاب الذي القاه في الإسكندرية في 13اكتوبر 2003 بان الاتحاد الأوربي يمارس سياسة الاقتراب في المنطقة المتوسطية، وقد عرفها بانها " سياسة تجهيز المسرح للاستقرار والأمن الدائمين على نحو يخلق الظروف الملائمة للتعاون والتفاهم"، وجوهر هذه السيـــاسة هي العلاقة الاقتـــــصادية والثقافية وقضايا المجتمع المدني والحكم الراشد.

من جهة أخرى، تساهم الولايات المتحدة الأمريكية في توفير الأمن الصلب"، والذي يشمل جهودها في إعادة هيكلة المشهد السياسي وخرائط الطريق في المنطقة، إذ تؤكد الباحثة الألمانية **موريل اسبورج** بان هذه الأدوار للطرفين في المنطقة متكاملة نابع من الرغبة الأمريكية في أن يكون الدور الأوربي مقتصرا على تسهيل تنفيذ أدوارها في الشرق الأوسط.

2- **امتصاص الصدمات الناشئة عن الدور الأمريكي:** المعروف سياسيا أن الولايات المتحدة الأمريكية حليف إسرائيل، و هي بذلك تؤيد سياساتها في المنطقة بشكل مطلق، وانطلاقا من ذلك فان الدور الأوربي يصب في امتصاص الأثار السلبية التي تترتب عن السياسة الأمريكية في تأييدها للكيان الصهيوني ، و هذا من اجل تسويق الانطباع أن الغرب ليس كتلة واحدة ضد العرب، و من مظاهر ذلك الاستراتيجية الأوربية المتوازنة تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي ، بما فيها تقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية ، و بالنتيجة فان الدور الأوربي يكمن في احتواء كل توتر محتمل.

3- **الدعم الكامل للدور الأمريكي في الأزمات الحرجة:** يذهب الباحث في تحليله للدعم الكامل للجانب الأوربي لدعم السياسة الأمريكية في اصطفافها الى جانب الكيان الصهيوني من خلال انخراط

[1] قاسم دحمان ، **تحولات الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط** ، (لندن: دار اي كتب، 2020)، ص46.
[2] **المرجع نفسه**،ص ص 51-52.

الولايات المتحدة الأمريكية في الهجوم الإسرائيلي على حركة حماس، إذ تم تصنيف الحركة من طرف الاتحاد الأوربي في قائمة المنظمات الإرهابية.

أ. **سياسة الاحتواء الأمريكية تجاه بعض دول المنطقة:**

تستند واشنطن في سبيل تحقيق مصالحها في الشرق الأوسط الى استراتيجية تقليدية، وهي الحفاظ على الوضع القائم ورفض التغيير في العالم العربي، إذ ترتبط الخيارات الاستراتيجية الأمريكية بما يلي:[1]

- السعي لمنع أي تغيرات سياسية في بلدان العالم العربي والشرق أوسطي من خلال تقديم الدعم الكامل واللامشروط للأنظمة القائمة بغض النظر عن طبيعة النظم وأساليب الحكم طالما أنها لا تتعارض مع المصالح الأمريكية ولا تعرضها لأي خطر.
- منع أي تغيير جيواستراتيجي يؤدي الى تغيير أو التأثير في معادلات القوة الإقليمية بل ومقاومة حركات التغيير الوطنية العربية.
- إدامة التفوق الإسرائيلي كمصلحة أمريكية عليا، وتقديم الدعم يمكن أن تشكل خطرا عليها.

أولا: مصر:

استطاعت مصر الحفاظ على مكانتها في المدرك الاستراتيجي الأمريكي باعتبارها دولة كبرى استطاعت قيادة قاطرة العمل العربي المشترك، إذ أن مصر تلعب دور الوسيط في العديد من قضايا الشرق الأوسط وأبرزها الصراع العربي الإسرائيلي، إذ تنظر الولايات المتحدة الأمريكية الى مصر باعتبارها لاعب أساسي في المشهد السياسي في المنطقة وضامن للاستقرار فيها باعتبارها تملك علاقات متوازنة مع الفواعل السياسية في النظام الإقليمي العربي.[2]

إن التقارب الأمريكي المصري رغم التأرجح إلا انه يبقى ذو أهمية قصوى باعتبار أن الدور المصري يمهد الطريق لتحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة، ومن منطلق الرؤى التالية:[3]

أ. **استقرار الدولة المصرية:** إذ تتخوف واشنطن من تحول مصر الى دولة فاشلة، مما يهدد مصالحها في المنطقة وحلفائها إذ بلغت المساعدات الأمريكية الى مصر حوالي150مليون دولار سنة 2016.

[1] الطائي، الوجيز في ما وراء التغيير السياسي في العالم العربي -دراسة في البيئة الاسترتيجية الداخلية و الاقليمية و الدولية، **مرجع سابق** ، ص ص101-102.

[2] نرمين سعيد، **"العلاقات المصرية الامريكية تاريخ من التقارب و موازنة المصالح"**، موقع المرصد المصري، تاريخ الاطلاع: 23ماي2023. الرابط الالكتروني: https://marsad.ecss.com.eg/73902/

[3] عمر عبد العاطي،" **تقارب امريكي -مصري بعد الاتفاق النووي الإيراني"**، السياسة الدولية، العدد16 ،(ديسمبر2015)،ص ص24-27.

ب. **الاستفادة من عودة الدور المصري الإقليمي:** يعكس التعاون الاقتصادي الثنائي بين البلدين رغبة الطرف الأمريكي في الاستفادة من الدور الإقليمي المصري في المنطقة بعد العودة الى الانخراط مجددا في الأزمات الإقليمية بما يحقق المصلحة الأمريكية.

ت. **تعزيز الجهود المصرية لمكافحة الإرهاب:** بعد تنامي الإرهاب وكثافة نشاطه خاصة في الحدود الشرقية والغربية لمصر أصبح مسالة محاربة الإرهاب مسالة حيوية لكلا الطرفين المصري والأمريكي، هذه الأخيرة التي بات يهدد مصالحها في المنطقة وهذا ما يفسر التعاون ما بين البلدين في شقه العسكري أيضا.

ثانيا دول الخليج العربي:

لعب الخليج العربي دورا إقليميا كبيرا في العقود الأخيرة من القرن الماضي فارتبط الخليج بالوطن العربي ارتباطا عضويا و مصيريا، فهو يعني ارتباط البعض بالكل ، و بحكم التاريخ و الجغرافيا و السياسة و الاقتصاد و العقيدة و المذهب هو جزء مهم من وطننا العربي الكبير، و تأكيدا على أهمية دور الخليج فان الدور الإقليمي لا يقتصر فقط على الدائرة العربية بل أن الخليج يعد محورا لخمس دوائر جغرافية مترابطة هي: دائرة المحيط الهندي و جنوب غرب أسيا و دائرة شبه الجزيرة العربية و دائرة المشرق العربي، دائرة الوطن العربي اجمع ، دائرة الشرق الأوسط بمدلوله الواسع الذي يشتمل تركيا و باكستان و أفغانستان و غيرها من الدول.[1] كما أن الخليج العربي لا يعد فقط البوابة الشرقية للوطن العربي بل يشكل أيضا حزاما امنيا و عسكريا و مركزا للاستطلاع المتقدم في منطقة الشرق الأوسط و الأقصى أيضا، و هو منطقة عسكرية استراتيجية هامة في المقام الأول.[2]

وعليه فان السياسة الأمريكية في دول الخليج كانت ولازالت ترتكز على تحقيق الأهداف التالية:

i. الأهداف الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في دول الخليج

إن النفط إنتاجا واحتياطا وعوائد واستثمارات دوما في أولوية الاهتمامات الأمريكية ذلك أن ضمان ثبات أسعاره وانتظام إمداداته وحجم المطروح منه في الأسواق العالمية كان وراء حرص الولايات المتحدة الدائم علة استقرار الأوضاع السياسية والعسكـــــرية والأمنية في منطقة الخليج درءا لاحتمالات تذبذب الإمدادات وحصص الإنتاج وقفز الأسعار النفطية.

إضافة الى الأهمية النفطية فان الأهمية الاستثمارية الخليجية التي تتمتع بفائض بترو دولاري هائل إذ يشكل احتياطي مؤثر في طريقة إعادة التوزيع للثروة الاقتصادية العالمية. ناهيك عن أهمية التجارية لهذه المنطقة

[1] العاني رافد احمد محمد ،"**الولايات المتحدة الامريكية و دول الخليج العربي مصالح استراتيجية متواصلة"** ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ،المجلد3، السنة3 ،العدد8،(جامعة تكريت: 31 ديسمبر2016)، ص ص29-62.

[2] نرمين سعيد، العلاقات المصرية الامريكية تاريخ من التقارب و موازنة المصالح، **مرجع سابق**.

ليس فقط بكونها أسواق بقدرة استيعابية هائلة للسلع الدول الصناعية، بل أيضا هي سوق ضخمة للسلح بالنظر الى العوائد التي تسهم في معالجة الخلل المزمن لميزان مدفوعاتها–الولايات المتحدة الأمريكية–.

ii. الأهداف السياسية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط

تتمتع دول الخليج العربي بمزايا خاصة ما تعلق منها بالموقع الجيوبوليتيكي الذي يسمح بالسيطرة على اهم الممرات البحرية كمضيق هرمز وباب المندب إضافة الى موقعها في قلب الشرق الأوسط والعالمين العربي والإسلامي. فهي عبارة عن اتحاد مجموعة دول – مجلس التعاون الخليجي– ما يكسبها مزايا في مجال الاعتبارات السياسية والعسكرية دوليا وأمريكيا خاصة. إذ تتمثل الأهداف السياسية والعسكرية الأمريكية في دول الخليج في:

- ضمان علاقات استراتيجية وطيدة مع دول الخليج ودول المنطقة المتحالفة معها مما يضمن تحقيق لمصالح الأمريكية وضمان عدم وقوفها في وجه المخططات والمشاريع الأمريكية.
- إبعاد المناوئين للولايات المتحدة الأمريكية والمصالح الغربية عن هذه المنطقة الحيوية وتقليص أي نفوذ لهم فيها إلى أبعد ممكن من خلال عقد الاتفاقيات السياسية والعسكرية ومحاولة تكوين تحالفات محلية موجهة ضد مناوئي الغرب.
- حماية قواعدها العسكرية في دول الخليج والتوسع فيها أكثر قدر ممكن لجعل المنطقة تحت الوصاية الأمريكية بشكل دائم.
- ملء الفراغ الأمني في منطقة الخليج وجعله منوطا بالوجود الأمريكي.
- التدخل العسكري المباشر في حال وجود خطر على دول الخليج.

وقد مرت العلاقات الأمريكية العربية الخليجية بثلاث مراحل:[1]

1. المرحلة الأولى مرحلة اللامبالاة "من حيث الأمن خصوصا والاكتفاء بتحقيق المصلحة الاقتصادية طالما أن الأمن يحققه وجود حليف موثوق به وهو بريطانيا".
2. المرحلة الثانية مرحلة ملء الفراغ الذي خلفه انسحاب بريطانيا من الخليج، إذ شهدت هذه الحقبة تنافس كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي.

[1] حمد عامر هاشم عواد، "**العلاقات العربية امريكية الواقع الموضوعي واحتمالات المستقبل**"،مركز الدراسات الاستراتجية و الدولية ، المجلد8 ،العدد 31-32، (جامعة بغداد:31 ديسمبر2006)، ص ص 221-232.

3. المرحلة الثالثة مرحلة السيطرة المطلقة، إذ استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على منطقة الخليج العربي بعد العام 1991. ويتمظهر ذلك خاصة في خضوع هذه الدول للإرادة الأمريكية وإملاءاتها.

تقوم المصالح الاستراتيجية الأمريكية في دول الخليج على عدة مرتكزات أهمها:[1]

1. **مصادر الخطر**: إذ يعتبر خروج هذه الدول من ضمن السيطرة الأمريكية خطرا على سياستها ومصالحها وأهم هذه المواضيع التي تضعها بعين الاعتبار:
   - أنظمة الحكم والأسر التي تقود هذه الممالك والمعرفة معرفة تامة بقدرة هذه الأنظمة على السيطرة على مقدرات البلاد. وبالتالي الحرص دائما على مستقبل هذه الأسر وبقائها طالما أنها خاضعة للإرادة الأمريكية.
   - وضع المنطقة التي تنتمي اليها هذه الممالك، حيث أن إبعادها عن انتمائها العربي والإسلامي هو ضرورة قصوى عند رسم السياسات التي يجب أن تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية فيها.
   - قربها من الكيان الصهيوني وماله من اعتبارات من حيث كونها كيانا موجودا في قلـــب العالم العربي والإسلامي، وهي في نفس الوقت حليف قوي للولايات المتحدة الأمريكية ولديها حرص دائم على استقراره.
2. **مرتكزات الأمان**: حيث أن ضمان كون هذه الدول داعمة للولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية في حال إبقائها في حاجة دائمة للدعم الأمريكي لها علـــى الصعـــيد السياسي والعسكري.

خصوصية المملكة العربية السعودية:

يذهب الباحث **أنطوني كوردسمان** في دراسته المعنونة بـ " السعودية وتحدي الإرهاب" الى وجود عوامل أساسية تدفع بالتقارب السعودي الأمريكي وتحفز التعاون بينهما وهي: [2]

- أولا: التهديدات الإرهابية إذ تواجه كلا البلدين الجماعات الإرهابية ما يدفع الى التعاون بينهما لمواجهتها بحسم سواء داخليا أو إقليميا أو دوليا.
- ثانيا: الحاجة الملحة إلى النفط السعودي بالمقابل فإن الأخير بحاجة إلى تأمين مواردها وتصديرها خارجيا.
- ثالثا، الحاجة الأمريكية إلى الاستقرار الداخلي في السعودية سواء على المديين القريب والبعيد، وهو نفس المطلب السعودي، وبالتالي تقديم الدعم الأمريكي من أجل تحقيق ذلك.
- رابعا، وجود مصلحة مشتركة في تحقيق إصلاحات داخلية سواء اقتصاديا أو سياسيا من اجل تطوير السعودية بالصورة المطلوبة وفق مقتضياتها الداخلية.

---

[1] عصام اسماعيل ،عمار سويد ،"**اهداف الولايات المتحدة الامريكية و استراتيجيتها في منطبة الخليج العربي**"، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد41 ، العدد 03،(2019)، ص ص267-282.

[2] قاسم دحمان، تحولات الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط ، **مرجع سابق**، ص58.

- خامسا، وجود مصلحة مشتركة لتحقيق التعاون الأمني من أجل تحقيق وضمان استقرار المنطقة.
- ضرورة وحيوية التعاون المشترك من أجل حل النزاع العربي الإسرائيلي.

ثالثا: تركيا:

تتمايز تركيا عن باقي الدول على اعتبار عضويتها في حلف الناتو من ناحية، وترتبط باتفاقيات عسكرية وأمنية مع واشنطن من ناحية أخرى، وتعتبر المسائل الأمنية ذات أهمية بصورة خاصة، لأنها بحاجة دائمة الى الولايات المتحدة الأمريكية من اجل تحديث قواتها العسكرية، وهذا الأمر يتحقق فقط بتوافق السياسات التركية مع نظيرتها الأمريكية في المنطقة.[1] وتعد تركيا أحد المفاتيح الأساسية للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط انطلاقا من الاعتبارات الآتية:[2]

- الدور التركي كنافذة على محاور ودول ذات أهمية بالغة بالنسبة الى واشنطن (إسرائيل، إيران، سوريا أرمينيا، جورجيا، وأذربيجان وإيران)، كما تلعب دورا هاما في الحفاظ على الاستقرار على مستوى الامتداد من وسط واربا الى تخوم الهند وروسيا.
- موقع تركيا الاستراتيجي كممر بحري وملاحي يشمل البحر الأسود وبحر القوقاز والبحر الأبيض المتوسط.
- أيضا تعد تركيا طريق احتياطي لإمدادات النفط والغاز انطلاقا من أسيا نحو أوروبا عبر خط جيهان-باكو بمعنى خط بديل للخط الروسي عبر أكرانيا.
- اعتبار تركيا نموذجا لدولة ديمقراطية إسلامية حليف مع الولايات المتحدة الأمريكية ما يعني تحسين صورتها في المنطقة، فبعد نهاية الحرب الباردة و بعد تصاعد التساؤلات حول أهميتها الاستراتيجية وفق الرؤية الغربية أكدت تركيا تكيفها مع المعطيات الدولية الجديدة من خلال نجاحها في التسويق لصورتها باعتمادها سياسة خارجية ذات أبعاد مختلفة تمكنها من الحفاظ على صدارة مكانتها وفق المنظور الغربي و الأمريكي خصوصا، و بالموازاة تحقيق طموحاتها الإقليمية.[3]هكذا استطاعت تركيا رسم صورة في هذه المرحلة من تحول هيكل النظام الدولي باعتبارها عضوا في حلف الناتو، و أيضا انفتاحها على مناطق عديدة مثل الشرق الأوسط و البلقان و القوقاز و بالتالي تعتبر تركيا خيار جيد للولايات المتحدة من اجل تنفيذ سياستها في هذه المناطق الحيوية بما يتوافق مع مصالحها و غاياتها.[4]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص60.

[2] خليل العنابي، **"تركيا و الولايات المتحدة ..مصالح استراتيجية متبادلة"** ، مركز الجزيرة للدراسات، 25نوفمبر2009، تاريخ الاطلاع:2022/6/15، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/files/2009/201172232933296948.html

[3] زهراء غانم شجاع ، سرمد عبد الستار امين ، **"ازمة العلاقات الامريكية التركية "مشاهد مستقبلية"** ،مجلة قضايا اسيوية ،العدد13 ، (برلين: جويلية2022)، ص ص89-118.

[4] محمد ياس خضير الغريري، **الدور الامريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الاوربي(1993-2010)**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص119.

انطلاقا من الرؤية المشتركة للطرفين فان العلاقات الثنائية كانت أكثر كثافة في الجانبين الأمني الاستخباراتي والسياسي وحتى المجال الاقتصادي. ونقاط الالتقاء تظهر في:[1]

- شراكة حلف الناتو: وتعتبر اهم دعامة للطرفين فكلاهما عضوا في حلف الشمال الأطلسي، إذ يمثل الجيش التركي ثاني أكبر جيش ضمن الحلف بعد الجيش الأمريكي، وثاني أكبر مساهم في ميزانيته، إذ يصل عدد 90 مليون يورو، كما تتواجد في الإقليم التركي حوالي 26قاعدة عسكـــــرية ومراكز للرصد وجمع المعلومات.

ب- السياسة التصادمية مع الدول المهددة للمصالح الأمريكي:

❖ **دول خارجة عن القانون**

وهي دول تأخذ مواقف سياسية واقتصادية معادية للولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة ما يتعلق بعملية السلام مع الكيان الصهيوني. وعادة ما تتلقى هذه الدول ضربات عسكرية وضغوطا اقتصادية منها عقوبات ومقاطعة اقتصادية في محاولة لتغيير سلوكها وتهديد الدول الصديقة من خلالها بطرق غير مباشرة.[2] ثم أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تخلت عن تصنيف الدول " خارجة عن القانون "، وذلك باستخدام "دور محور الشر الذي إبتدعته إدارة بوش الابن أي موقف الدول من الإرهاب.[3]

1. العراق

طالما كانت الرؤية الأمريكية لاحتلالها العراق على أنها "المفتاح الذهبي" لمشروعها المرغوب للشرق الأوسط، والرامي الى بناء إجماع استراتيجي يؤيد السياسة الأمريكية على امتداد منطقة البحر الأبيض الى دولة باكستان، أو بعبارة ثانية إنعاش فكرة النظام الشرق أوسطي، وفق دعائم اقوى حسب رؤيتها أهمها إقامة حكومة عراقية موالية للولايات المتحدة الأمريكية، تكون أداة لتحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة، إذ تكمن أهداف واشنطن من احتلالها للعراق في:[4]

1. الحفاظ على الوجود استراتيجي أمريكي في المنطقة وفي الخليج العربي يضمن للولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على مصادر الطاقة والتحكم بالأسعار، وجني فوائد اقتصادية كبيرة للشركات النفطية الأمريكية.

[1] شجاع ، ازمة العلاقات الامريكية التركية "مشاهد مستقبلية ، **مرجع سابق**.
[2] قاسم دحمان، تحولات الاستراتيجية الامريكية، **مرجع سابق** ،ص64.
[3] **المرجع نفسه**، ص65.
[4] **المرجع نفسه** ،ص ص66-67.

2. المضي في العملية السلمية للخطة الأمريكية الجديدة "خارطة الطريق" التي بدأت واشنطن بتطبيقها بعد احتلال العراق، وتعتمد على وقف عمليات إطلاق النار بداية، وتفكيك البنية العسكرية لفصائل المقاومة الفلسطينية وعلى اتفاقيات جزئية تمهد الطريق للحل النهائي.

3. الضغط على أنظمة عربية حليفة للولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها تناور في تنفيذ المشروع الأمريكي وهي مصر والسعودية، من خلال اعتبار العراق أحد الأعمدة الرئيسية للسياسة الأمريكية الشرق الأوسطية.

4. تشديد الحصار على كل من إيران وسوريا لتغيير سلوكهما بالنسبة لسوريا، فلا يبدو من الوثائق والمصالح الأمريكية أن المطلوب تغيير النظام، ولكن تغيير سلوكه السياسي ابتداءا من الموقف من التسوية وانتهاءا بالحالة السورية اللبنانية، وإلغاء دعم الحكومة السورية للمنظمات المعارضة للتسوية وإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية نحو اللبرلة، أما إيران فإن واشنطن تراهن على التغيير من الداخل وخارجيا من خلال سياسة الاحتواء.

2. **سوريا:**[1]

- **سياسة الارتباط البناء**

منذ عقود طويلة تستخدم واشنطن سياسة الترغيب والترهيب أو ما يسمى بسياسة العصا والجزرة (الارتباط البناء) بهدف إجبار سوريا على تبني سياسة أكثر تناسقا مع المصالح الأمريكية. وإدراكا منها-سوريا- لهذه الحقيقة فإنها اتبعت سياسة مهادنة وعدم المواجهة من خلال مشاركتها في مؤتمر مدريد للسلام، وهكذا بقي كلاهما على قنوات التواصل بينهما.

- **سياسة الردع**

اتسمت العلاقات الثنائية منذ أحداث الحادي عشر سبتمبر بالتوتر الذي لم يسبق له مثيل، إذ صعدت واشنطن من لهجتها تجاه سوريا من خلال استخدام أسلوب التهديد بالقيام بضربة عسكرية ضد سوريا التي قابلته باحتجاج رسمي، إلا أن هذا الأسلوب تكرر ليشمل حزب الله في لبنان وإيران، ليليها إدراج اسم سوريا في قائمة الدول التي تصنف ضمن "محور الشر"، ونتج عنه عدم منح الرعايا السوريين تأشيرات الدخول الى الولايات المتحدة الأمريكية أو إصدار قانون محاسبة سوريا.

3. إيران

شهد العام 1977 قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد الثورة الإسلامية في إيران، واحتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين كرهائن، إذ ظهرت الطموحات الإيرانية النووية وتوظيفها لهذه الورقة لفرض ضغوطها

[1] **المرجع نفسه**، ص ص68.

على الغرب من اجل تحقيق نفوذها التوسعي في المنطقة، إذ لوحت إيران بالسلاح النووي من اجل إجبار العالم لإنهاء عزلتها المستمرة على اعتبار أن برنامجها النووي خط أحمر من أجل إحتفاظ إسرائيل بتفوقها في المنطقة. وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر جاء التصنيف الأمريكي للعالم، إذ يشمل الأول الدول الداعمة للتحالف ضد الإرهاب، وأما الثاني فهو المعسكر الداعم للإرهاب، وانطلاقا من ذلك عبرت إيران عن إدانتها لهذه الهجمات والإرهاب مهما كان شكله، وهذا راجع لإدراك التيارات الإيرانية– الإصلاحية والمحافظة– جدية واشنطن في هذه المسالة خاصة بعد تصنيف إيران من المعسكر الثاني أي من الدول الراعية للإرهاب.[1]

الفرع الرابع: الاستراتيجية الأمريكية على ضوء المتغيرات الجديدة

أولا: أسس السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط على ضوء الثورات العربية

تنطلق الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط من عدة نقاط جوهرية:[2]

1. أن الشرق الأوسط يشهد تحولا وبناءا عليه ضرورة تقييم الاتجاهات وإدراك الخيارات الواجبة لضمان التكيف معها.
2. ضمان الاعتماد الأمريكي على الأنظمة العربية في تحقيق الأمن واستقرار الأسواق النفطية دون الحاجة الى الإصلاحات السياسية والاقتصادية.
3. أن مصير عملية السلام العربي الإسرائيلي ستفضي الى حل الدولتين رغم العثرات.
4. استمرار العلاقات الأمريكية الاستراتيجية وفق الرؤية الاستراتيجية للطرفين.
5. أن الولايات المتحدة الأمريكية اللاعب الأساسي في المنطقة، وبإمكانها الدفاع عن نفسها في وجه خصومها بفعالية.

ثانيا: الأهمية السورية بالنسبة الى الولايات المتحدة الأمريكية

" نظرت الولايات المتحدة الأمريكية الى علاقتها بسوريا من منظور استراتيجيتها العامة في الشرق الأوسط وكانت الاستراتيجية الأمريكية في الماضي متعلقة بالصراع بين المعسكرين، والتي باتت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي تعرف بثلاث محددات رئيسية والمتمثلة في: أمن إسرائيل وضمان إمدادات النفط ومنع أثار تعطله عن الاقتصاد العالمي ومكافحة الإرهاب بتعريفه الأمريكي. حيث تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية مع سوريا باعتبارها عدوا لحليفها في الشرق الأوسط إسرائيل إلا أن مراعاة مصالح أمريكية أخرى دفعت واشنطن للحفاظ على قنوات مفتوحة مع دمشق بشكل دائم".[3]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص71-72.

[2] اسراء علاء الدين نوري، ناصر زين العابدين احمد ،"**السياسات و الاستراتيجيات الامريكية الروسية في الشرق الاوسط العراق و سوريا نموذجا**" ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ،العدد3 ،(12/31/ 2019)، ص ص220-250.

[3] امجد سالم عطوان المعايطة ،الازمة السورية و تحولات العلاقات الامريكية الروسية(2011-2016)، **مرجع سابق**، ص43.

ثالثا: محاور الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط على ضوء الأزمة السورية[1]

المحور الأول: أن السيطرة على الشرق الأوسط جزء أساسي من اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية ؛ إذ تسعى واشنطن منذ اندلاع ثورات العالم العربي الى تكييف أجندتها و مصالحها وفق المتغيرات الجديدة ، إذ اعتمدت واشنطن على قوى الإسلام السياسي الصاعدة التي تعتبرها بديلا للأنظمة التقليدية ؛ و بهذا فان واشنطن كانت منحازة في المشهد السوري الى ما تصفهم بقوى المعارضة المعتدلة ؛ و التي تتكون أساسا من كيانات متباينة : جماعة الإخوان و القوى المنشقة عن الجـــــيش النظامي، و بالتالي تقدم نفسها على أنها الحليف الدولي البديل و بذلك تتجنب تراجع نفوذها في حال سقوط الأنظمة القائمة في المنطقة سواء كانت حليفة أو غير ذلك. وبالتالي تضمن مكانتها في توجيه الأحداث في الشرق الأوسط كقوة عظمى.

المحور الثاني: تتخوف الولايات المتحدة الأمريكية من نقطة أساسية ،و هي تغير موازين القوى في الشرق الأوسط امتدادا الى القارة الأسيوية، حيث أن ذلك يعني تغير موازين القوى الدولية تلقائيا، و اذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتوجس من كل من روسيا و ايران فإنها بدرجة اكبر من الصين باعتبارها حققت تناميا في منطقة شرق أسيا و الشرق الأوسط الذي يعد منطقة نفوذ تقليدي لها. إذ تعرف المنطقة فراغا استراتيجيا استطاعت كل من إيران والجماعات المسلحة اخذ مساحة هامة منه؛ بالإضافة الى مساهمات روســــــيا ذات الماضي الإمبراطوري ومنافستها للزعامة العالمية في تشكيله في ظل سعيها لاستعادة مكانتها ودورها العالمي نتيجة هذا الفراغ.

المحور الثالث: ترك حلفاء أمريكا في العالم للاعتماد على أنفسهم

أبانت الأحداث الدولية في العقود الأخيرة رغبة الدول الحلفاء الى إعادة النظر في مسالة انفراد الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الأحداث الدولية ما يعني زعامتها للعالم في ظل تراجع أدوار هاته الدول وضعف انخراطهم من اجل الاعتماد على أنفسهم للدفاع عن مصالحهم؛ إذ بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تواجه تحديات كبرى في مناطق هامة من العالم، ومن أبرزها الشرق الأوسط خاصة بعد اندلاع الثورات في أقاليم لم تكن متوقعة حتى للجانب الأمريكي إضافة الى المسالة الأكرانية والصعود الصيني والوضع في أفغانستان.

كما أن سياسة واشنطن تلقى معارضة حتى من القوى الحليفة إذ ترفض المملكة العربية السعودية الاتفاق النووي الإيراني؛ وذلك بتوجهها نحو بناء تفاهمات استراتيجية مع موسكو التي تعتبر العدو التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية؛ من خلال عقد صفقات اقتصادية وعسكرية رغم العقوبات المفروضة عليها–موسكو– من طرف واشنطن وحلفائها.

[1] هشام نجار، **التحولات الكبرى..مشكلات الوطن العربي و مستقبل العرب**،(مصر: دار سما للنشر و التوزيع، 2016)، ص ص 15-24.

المحور الرابع: إيران هي أحد أهم مكونات المشهد الحالي في سوريا وفي المنطقة، وقد فرضت نفسها على الولايات المتحدة الأمريكية كحليف قوي يمكن الاعتماد عليه، إثر تقلص حضور الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجي في الشرق الأوسط جزئيا؛ وتدعيم حضورها في شرق أسيا، وهذا راجع للعوامل التالية:

- "توريث إيران جانبا من صراعات المنطقة وتحميلها مسؤولية قوتها في اتجاه مصالح التحالفات الجديدة وعلى رأسها الصراع ضد داعش والتكفيريين السنة، والاستفادة من جهودها في الملفات الساخنة كالقضية السورية والعراق ولبنان وتوظيف نفوذها الإقليمي في إخضاع الدول العربية تماما للإرادة الغربية.

المحور الخامس: التحالف الأمريكي الغربي – الإسلام السياسي

في مرحلة فاصلة في تاريخ الغرب وعلاقاته مع الإسلام السياسي في المنطقة الشرق أوسطية انتهج الغرب سياسة التحالف مع التيارات السياسية الإسلامية خاصة جماعة الإخوان المسلمين، لكن هذا التحالف كان مشروطا بأمن إسرائيل؛ إذ خضعت هذه التيارات للاختبار فيما يخص هذه المسالة من خلال ضرب غزة أثناء الحكم الإخواني في مصر ما جعل الرئيس الأمريكي الى توجيه الشكر للقيادي محمد مرسي آنذاك. وفي هذا السياق ومن أجل ضبط توازن القوى في المنطقة بما يتناسب وتحقيق المصالح الغربية وأمن إسرائيل من خلال إعتماد المسارات الرئيسية التالية:

أولا، ضمان ولاء الإخوان المسلمين في الحكم بما يتوافق وتحقيق المصالح الغربية – الإسرائيلية.

ثانيا تهميش العرب وتقليص حضورهم في القضايا الهامة لصالح قوى إقليمية غير عربية–تركيا وإيران– ذات طموحات قيادية إقليمية؛ ويتجلى ذلك في الحالة السورية؛ الصراع التركي –الإيراني من خلال الاعتماد على سياسة إضعاف جميع الأطراف لصالح إسرائيل، حيث تظهر واشنطن مساعيها لإيجاد حلول متوازنة للازمة في الوقت نفسه تطالب القوى الإقليمية خاصة بممارسة أدوار فعالة في الأزمة من خلال تأكيدها على مساندتهم في جهودهم.

المحور الخامس: ضمان تفوق إسرائيل وتأمين مصالحها

تدرك واشنطن حالة إعادة التشكل التي تمر بها المنطقة، وانطلاقا من ذلك فإن أهدافها الاستراتيجية خلال هذه المرحلة هي:

أولا، ضمان أمن إسرائيل والحيلولة دون وصول أي قوة معادية لها في سوريا.

ثانيا ضمان تفوقها الاستراتيجي من خلال الحيلولة دون نشوء تحالفات إقليمية تخل بالتوازن الإقليمي القائم وهذا يتماشى مع سعيها لتقسيم سوريا مذهبيا.

المحور الثامن: الرهان على النموذج الإخواني في تركيا، إذ يطمح التيار الإخواني التركي استعادة أمجاد الدولة العثمانية في النفوذ الإقليمي الذي بادر الى استغلال الثورات العربية لتحقيق ذلك؛ في الوقت نفسه انتهجت فيه إيران نفس النهج من خلال استغلالها لهذه الثورات لتحقيق توسيع نفوذها الإقليمي.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الروسية الكبرى في المجال الحيوي للشرق الأوسط

تعتبر روسيا الاتحادية وافدا غير جديد الى المنطقة الشرق أوسطية، فالروابط الروســـية مع هذا الإقليم و العالم الإسلامي بصفة عامة تمتد بجذورها الى عقود طويلة، إذ تقع روسيا في المناطق المنخفضة في وراسيا، و هي منطقة تتسم بانها منطقة تعايش طبـــــيعي و تأثير متبادل جمعت الشعوب السلافية الشرقية و التركية و القوقازية و الفارسية، و هي حسب المفكرين الروس قاعدة تؤسس لعلاقة متينة بين العالمين الروسي و العالم الإسلامي، و ظلت روسيا من ضمن الدول الاوراسية في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفياتي الدولة الوحيدة التي لديها الرغبة في لعب دور مستقل و فاعل في الشرق الأوسط.[1]

بدت الروابط الاقتصادية بين روسيا ودول الشرق الأوسط محكومة بالاعتبارات المصالحية بدلا عن الاعتبارات الأيديولوجية.[2] والنقطة الجوهرية في عودة الاهتمام الروسي الى الشرق الوسط راجع الى تنافس الشركات الغربية الكبرى على السيطرة على الثروة البترولية في المنطقة الذي أسفر عن إقصاء الشركات الروسية من المنافسة.[3]

يعد الشرق الأوسط من مناطق النفوذ بالنسبة لروسيا الاتحادية ، إذ أن هناك ثلاث مصالح كبرى تحدد سلوك في الشرق الأوسط، أولاها مزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة بالقدر الذي ينهك الأخيرة استراتيجيا حينما يأتي الوقت لإعادة حساب موازين القوى العالمية ، و ثانيها مصلحة اقتصادية صريحة تقوم على أساس حسابات الربح و الخسارة ، إذ استطاعت روسيا– بوتين – من تنشيط صادراتها من العتاد العسكري بأثمان السوق العالمية و ليس بدافع أيديولوجي، أما المصلحة الثالثة فهي أمنية حتمتها قواعد الجغرافيا ، في الشرق الأوسط .[4]

الفرع الأول: السمات العامة للفكر الاستراتيجي الروسي:

المقاربة الفكرية الأولى: ملامح التحول في الفكر الاستراتيجي الروسي

يقوم الإدراك الاستراتيجي على مجموعة من الأسس تمثل المنطلق للأداء الإستراتيجي الروسي، وتتمثل فيما يلي:[5] **أولها**، تعميق التوجه الأوراسي لروسيا الاتحادية، **ثانيها**: أولوية الإصلاح الداخلي مع أهمية السياسة

---

[1] Andrej Kreuts **Geopolitics of post-soviet Russia and the middle east** .v24n1 winter2002.p p49-61.

[2] حسين علي الصباغة، **النظام العالمي الجديد : دراسة سياسية استراتيجية**،(الكويت: منشورات ذات السلاسل، 2014)، ص193.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص193-194.

[4] مهند حميد الراوي، **عالم ما بعد القطبية الاحادية الامريكية دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي**، (القاهرة :المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص ص165-166.

[5] طارق محمد ذنون الطائي، الوجيز فيما وراء التغيير السياسي في العالم العربي،**مرجع سابق**، ص ص107-108.

الخارجية، **ثالثها**، استرجاع الدور الروسي أسيويا وشرق أوسطيا، ورابعها، تنمية الدور الروسي في عالم متعدد الأقطاب كأولوية، **خامسها**، رفض تهميش الغرب للدور العالمي لروسيا. فروسيا على تصميم تام على تغيير الآليات الدولية التي تدار بها التفاعلات الدولية بالصورة التي تحظى بتأييد جماعي ترتكز بالأساس على المشاركة الجماعية و الفهم و الثقة، حيث ترى أن هذا لن يتحقق إلا بإنهاء الانفراد الأمريكي على التحكم في مجريات التفاعلات الدولية، و لا يتأتى ذلك وفق الرؤية الروسية إلا من خلال إعادة تقييم لشبكة علاقات روسيا مع محيطها القريب ، بعدما كانت الاستراتيجية السوفياتية تقوم على تثبيت نفوذه في منطقة شرق أوروبا من خلال سلسلة من الاتفاقيات و المواثيق–الدفاع المشترك و الأمن المتبادل– التي حرصت على إقامة أنظمة شيوعية فيها تضمن ولاءها المطلق لها. وبناءا عليه فان الفكر الاستراتيجي الروسي شهد تحولا بما يتوافق مع المتغيرات الإستراتيجية الداخلية والخارجية، تحول يستجيب للتغيرات في المفاهيم والمسلمات الجديدة.

المقاربة الفكرية الثانية: سمات الفكر الاستراتيجي الروسي

اعتمدت روسيا الاتحادية على مرتكزات جديدة تتمثل فيما يلي:[1]

- **التخلي عن الأيديولوجية الماركسية اللينينية:**
- **تبني مفهوم التوازن التنافسي أكثر من مفهوم التوازن الصراعي:** فالتوازن التنافسي يقتضي من حيث مكونه البنائي وجود حلفاء إقليميين يدعمون استراتيجية التنافس التي يتم تصميمها ويبنى عليها مواقف روسيا الاتحادية، ولهذا لم تجد قوة أفضل من الصين تسهم في بناء أرضية هذا التنافس لموازنة النفوذ الأمريكي سواء كان ذلك في منطقة أسيا أم على الصعيد العالمي.
- **تنامي الإدراك العقلاني للخطورة الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية:** حيث أكدت روسيا أن الخيار النووي لن يكون مطلقا في مقدمة خياراتها الاستراتيجية، إذ أن هذا الخيار محكوم بمبدأين: **أولهما** تعرض أهدافها الحيوية أو عناصر قوتها لهجوم نووي مضاد. وثانيهما التصعيد التدرجي في الحرب إبتداء من حرب تقليدية إلى مستوى الحرب النووية.
- **البراغماتية في الممارسة السياسية:** يتسم النهج السياسي الروسي بالبراغماتية محكوم بالمصالح الوطنية اقتصادية/أمنية، وفق رؤية مضبوطة بمنطق التنافس والصراع في مواجهة منافستها الولايات المتحدة الأمريكية. بعدما كانت تعاونية في عهد الاتحاد السوفياتي، وعلاقة تبعية في عهد الرئيس يلتسين.

الفرع الثاني: أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا الاتحادية

[1] **المرجع نفسه**،ص ص108-

" للجغرافيا أحكام؛ تصدق تلك المقولة على العلاقات بين روسيا والشرق الأوسط, فقد كان للجغرافيا متطلبات فرضتها على روسيا فيما يتعلق بالاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط؛ وذلك لكونها – أي روسيا– تشغل الحيز الأكبر من الكتلة الأورو–آسيوية الملاصقة للشرق الأوسط, لذلك كان طبيعيا أن تضع الشرق الأوسط في بؤرة سياستها الخارجية منذ زمن بعيد".[1]

فيما يخص المصالح الروسية فإنها تتعلق بثلاث قطاعات رئيسية هي: الطاقة (النفط والغاز)، والتعاون التقني في المجالات الصناعية والتنموية، والتعاون العسكري، ويأتي التعاون والتنسيق في مجال الطاقة ضمن أولويات الاستراتيجية الروسية في العالم العربي.[2] ويمكن تحديد ثلاث مصالح كبرى تحدد السلوك الروسي في الشرق الأوسط:[3]

أولا: العمل على إنهاء النفوذ الأمريكي استراتيجيا ومزاحمتها في المنطقة من خلال استدراجها الى نزاعات إقليمية في الشرق الأوسط، إيمانا منها بمجيئ اللحظة الحاسمة لإعادة حسابات موازين القوى العالمية، ورغم إدراكها التام بعدم قدرتها على معادلة القوة الأمريكية سواء عسكريا أو اقتصاديا على المدى القريب لكنها تصر على إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي تكون فيه فاعلا أولا لا فاعل من الدرجة الثانية.

ثانيا: يتعلق بالمصلحة الاقتصادية، هنا بدأت موسكو بتغليب العامل الاقتصادي على العامل الأيديولوجي الذي إعتمدته سابقا الاتحاد السوفياتي، وهكذا إتجهت إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع كافة دول المنطقة.

ثالثا: المصلحة الأمنية التي تصنف ضمن عامل الحتمية التي فرضتها قواعد الجغرافيا والديمغرافيا، فالشرق الأوسط هو بمثابة حزام غير محكم الأطراف يمتد على محيط جمهوريات أسيا الوســـــطى والقوقاز، ويعتبران مجالا حيويا لروسيا تبذل كل جهدها في سبيل قطع السبل أمام أي تهديد يمس تلك المجالات، وهكذا جاء اهتمام روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفياتي بكل من تركيا وإيران، باعتبارهما قوتين إقليميتين وجب تقويضها على خلفية ارتباطها بتشابكات دينية وعرقية ولغوية بين شعوب تلك المنطقة.

4. الأهمية الاقتصادية

في مجال الطاقة: يأتي التعاون الثنائي الروسي العربي في مجال الطاقة مؤسسا في إطار محورين: يتمثل الأول في المحافظة على استقرار السوق النفطية، من خلال التحكم وضبط حجم الإنتاج، أما المحور الثاني فيرتبط بالاستثمارات الروسية في قطاع النفط، من خلال مشاركة روسيا في عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج.[4]

---

[1] باسم راشد، **المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**،(الاسكندرية : مكتبة الاسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2013)، ص ص 10_11.

[2] الصباغة، النظام العالمي الجديد ، **مرجع سابق**، ص205.

[3] باسم راشد.مصالح متقاربة دور عالمي جديد لوريا في الثورات العربية، **مرجع سابق**، ص ص19_15.

[4] الصياغة ،النظام العالمي الجديد النظام العالمي الجديد ، **مرجع سابق**، ص206.

في المجال الاقتصادي: يعتبر الشرق الأوسط والمنطقة العربية خاصة سوق هام ذو قدرة استيعابية هائلة للصادرات الروسية خاصة من السلع الاستراتيجية والمعمرة، إذ بلغت قيمة التبادل التجاري بين الطرفين ما قيمته5.5مليار دولار.[1]

في مجال المبيعات الروسية لدول الشرق الأوسط: تعتبر الشرق الأوسط اكثر مناطق العالم توترا نتيجة الصراع العربي الإسرائيلي، و كذلك حالة الاستقطاب الذي كان سائدا أثناء الحرب الباردة إضافة الى النزاعات الداخلية كل هذه العوامل جعلت المنطقة و على الدوام اكثر المناطق التي تحوز النسبة الأعلى فيما يخص مبيعات السلاح عالميا، و من بين هذه الدول الجزائر، سوريا، اليمن و السودان، حيث وصل إجمالي هذه النسبة خلال الفترة 1997–2006 قرابة 7742مليار دولار.[2] و رغم أن الشرق الأوسط يمثل نسبة مئوية قليلة من مجموع الصادرات الروسية و ليس سوقا هاما للاقتصاد الروسي إلا أن نشاطات روسيا الاقتصادية الإقليمية كان الهدف منها ما يفوق الأرباح المالية بل أن هذه الفرصة الاقتصادية تمنح روسيا حضورها نفوذها الإقليمي.[3]

5. الأهمية السياسية والأمنية

بالنسبة إلى صانع القرار الروسي فإن الشرق الأوسط أحد أهم الساحات الاستراتيجية السلمية، فطالما حافظت روسيا على استقرار علاقاتها السياسية مع دول المنطقة التي تمتد إلى عهد الاتحاد السوفياتي بما فيها العالم الإسلامي أو الكيان الصهيوني.[4] إذ يعتبر الشرق الأوسط أحد أولويات السياسة الخارجية الروسية بهدف مزاحمة الوجود الأمريكي في المنطقة، و رغبتها في إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي تكون لها مكانة أساسية فيه.[5] و منذ وصول بوتين إلى الحكم ، توجت الشرق الأوسط بمكانة هامة حيث عمل على إستعادة مكانة روسيا من البوابة الشرق أوسطية ، و من خلال تعزيز علاقات بلاده مع قوى رئيسية أولها ايران،[6] و أبرز ملامح الرؤية الروسية لدورها الشرق الأوسطي هو ممارسة دور الوسيط بين الأطراف الإقليمية.[7]

إن السبب الأكثر أهمية هو القرب الجغرافي للمنطقة الشرق الأوسط من الحدود الجنوبية لروسيا، وبالتالي فهي من الناحية الأمنية جد محورية على اعتبار أنها تشكل تهديد أمنى مثل وجود قواعد أجنبية مجهزة

---

[1] **المرجع نفسه**.

[2] مخلد عودة المبيضين، "**العودة الروسية الى الشرق الاوسط : رئاسة الرئيس بوتين 2000- "2008**"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 38 (1)، (2010)، ص ص 29_43.

[3] جيمس سلادن بيكا واسر، بن كونابل، سارة غران كليمان، "**الاستراتيجية الروسية في الشرق الاوسط** "، مؤسسة راند ورشات ،(لندن ،واشنطن: 2017)، ص ص1-14.

[4] ضحى فيصل علي، "**المصالح الاستراتيجية لروسيا الاتحادية في منطقة الشرق الاوسط** "، قضايا سياسية ، العدد76،(2024/3/31)، ص ص271-296.

[5] معالي محمد لطفي ابراهيم سالم، "**التدخل الروسي في سوريا الدوافع و المالات**"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية، المجلد 7، العدد 14 ، (جويلية 2022)، ص ص 459- 524.

[6] ضحى ، المصالح الاستراتيجية لروسيا الاتحادية في منطقة الشرق الاوسط ،**مرجع سابق**.

[7] **المرجع نفسه**.

بأحدث التقنيات، النزاعات الداخلية، انتشار الأعمال الإرهابية أدت الى زعزعة استقرار المنطقة، وكل هذا المعطيات تشكل مصدر قلق لروسيا.[1]

6. الأهمية الجيوبوليتيكية

إن الإلحاح الجيوبوليتيكي بالنسبة الى روسيا بعد الغياب الطويل عن الساحة الدولية ككتلة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، هو إعادة بناء قدراتها، إذ أشار الجيوبوليتيكي جان **تيريار** الى أن "هناك ضرورة لإقامة الإمبراطورية الاوروسوثياتية وإذا لم تفعل فإنها ستواجه عده مشاكل"، وهذه إعادة بناء الإمبراطورية الروسية وتجميعها ثانيا يتأسس على الانفتاح على البحار الدافئة. إذ أن الحدود السياسية لروسيا شمالا وشرقا هي حدود مائية باردة متجمدة، وهكذا تصبح هذه الحدود حاجز طبيعي، وهذا الأمر يجعل من انفتاح روسيا على البحار الدافئة جنوبا وغربا حتميا من اجل اكتمال روسيا جيوبوليتيكيا.[2]

الفرع الثالث: أهداف ومرتكزات الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط[3]

أولا: الأهداف:

تتمثل أهداف السياسات الروسية في الشرق الأوسط فيما يلي:[4]

- إستعادة التصور بان روسيا قوة عظمى بإمكانها مجابهة المبادرات الأمريكية، ومنعها من فرض واقع جيوسياسي إقليمي أحادي الجانب، بل وإجبارها على احترام المصالح الروسية، حتى من خلال استخدام حق النقض في مواجهة السياسات الأمريكية.
- إكتساب مكانة هامة في نظر الدول العربية مما يظهر لدى الراي العالمي والمحلي مكانة روسيا الفعلية وقدرتها المتأصلة في إدارة سياساتها كقوة عظمى بشكل مستقل.
- الرغبة في تقديم نموذج بديل قوي ويمكن الوثوق به، عبر سعيها الى خلق كتلة من الدول المتحالفة تكون مواقفها متعارضة مع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية المرتبطة بالشرق الأوسط، وفي هذا الإطار كان توجها الى بناء تحالف مع كل من إيران والعراق وسوريا الأسد، وهذا يرقى الى ما يسمى بكتلة شيعية في مواجهة الكتلة السنية التي تقودها السعودية.
- إظهار مصداقيتها كشريك مهم في محاربة الإرهاب وفي نفس الوقت كنموذج فريد في مجال حوار الحضارات.

---

[1] Andrej Kreuts , Geopolitics of post-soviet Russia and the middle east,**op cit**.

[2] عبد المنعم مكي، التوافق الاستراتيجي الروسي الصيني في موجهة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، **مرجع سابق**، ص 24.

[3] علي احمد ابراهيم شنيب، " **الاستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط"**، المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، المجلد 10 ،العدد3 الجزء2،(2019)، ص ص612-634.

[4] Stephen Blank, **Russia's new presence in the middle east**,American foreign policy interests, vol 37,n2,(2015), pp69-79.

- استمرار نفوذها وتأثيرها على سياسات دول المـــنطقة من خلال عقود صفقات الطاقة والأسلحة.
- تعزيز موقع النظام داخليا كمدافع شرس عن مصالح روسيا العظمى، وإبراز التزامها بمسالة مكافحة الإرهاب دون أن تكون عدوا للإسلام، وهو أمر أساسي بالنظر الى أعداد المسلمين في البلاد.

ثانيا: مرتكزات الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط

في سبيل عودتها –روسيا الاتحادية– الى الشرق الأوسط ، اتجهت الى وضع استراتيجية تعتمد على علاقاتها مع القوى الحليفة مثل ايران و سوريا ، حيث اتجهت الى دعم الملف النووي الإيراني من جهة، و التعاون مع النظام السوري من خلال دعم بقاء بشار الأسد و نظامه، إضافة الى توجهها نحو إقامة علاقات قوية مع الدول القريبة من الولايات المتحدة الأمريكية ، و في هذا المسعى قامت بشطب الديون السورية و المقدرة ب13مليار دولار، و فك قيود على النشاط التجاري في المجالات التقنيات الكيماوية و البيولوجية كما قام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بزيارات لعدة دول بين عامي2005–2007.و ترتكز الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط على :[1]

1. **العلمانية:** تسعى روسيا باعتمادها هذا المرتكز من اجل فصلها عن الأيديولوجية، على اعتبار أن من خلال ذلك تستطيع مخاطبة جميع الشركاء في المنطقة، وتفادي المشاكل الداخلية إذ تصف ذلك الباحثة **ايرينا زفياغلسكايا** أن هذا الأمر ساعد روسيا في بناء علاقات متوازنة مع عديد الأطراف.
2. **النفعية (البراغماتية):** إذ تعمل روسيا على عدم تفويت الفرص من خلال دراسة وتقييمها بما يتناسب مع مصالحها الخاصة، وهي بذلك تهدف الى تحقيق الاستقرار الإقليمي، وكذلك مراقبتها للأسواق النفطية والأسعار.
3. **محاربة الإرهاب الدولي:** تساهم روسيا في الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب انطلاقا من تخوفها الدائم من انتشاره وانتقاله أليها عبر الدول المجاورة.
4. **دعم الاستقرار في المنطقة:** في خطوة استباقية لتفادي التدخلات الخارجية والتمرد الداخلي، قامت روسيا بتدعيم بعض الأنظمة وهيكلياتها الداخلية، انطلاقا من سياستها التي تؤكد تقديسها لمبدأ ســـــيادة الدول والقانون الدولي.

الفرع الرابع: أهمية سوريا بالنسبة لروسيا الاتحادية:

[1] حكيم غريب ،محمد بهلول ،"**استراتيجية روسيا الاتحادية تجاه الحرب في سوريا 2011_2018**",مجلة الاداب و العلوم الاجتماعية ، المجلد 16، العدد 2، (2019)، ص ص 172- 185.

ازدادت أهمية الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، الجيوسياسية و الجيواستراتيجية و الجيواقتصادية للاتحاد السوفياتي، و بناءا عليه اتخذ البلدان خطوات هامة في سبيل تعزيز النفوذ في المنطقة، ففي العام 1944، اعترف الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية باستقلال كل لبنان و سوريا كدولتين كاملة السيادة رغم اعتراض فرنسا عن الأمر ،، و نتيجة ذلك قامت الأخيرة بسحب قواتها من سوريا، و انتـــهاء الانتداب الفرنسي ، و تطورت العلاقات بينهما حتى وصلت ذروتها العام 1957 بتوقيع العديد من الاتفاقيات حيث قدم الاتحاد السوفياتي ما يقارب 500 مليون دولار مساعدات اقتصادية و عسكرية الى سوريا من اجل بناء ميناء جديد في اللاذقية، و تبادل الزيارات خلال الأعوام 1963-1966و نتيجة ذلك تقرر تطوير العلاقات في شتى المجالات تقوم على مبدا المساواة المتبادلة و عدم التدخل في الشؤون الداخلية و احترام سيادة البلدين .1

وبوصول حافظ الأسد الى السلطة، اتجه الى الحفاظ على هذا التحالف مع الاتحاد السوفياتي نظرا للعوامل التالية، من اجل حماية المصالح الوطنية لسوريا، عدم وجود بديل للاتحاد السوفياتي، اعتماد نظام اقتصادي /عسكري مماثل للنموذج السوفياتي، الحصول على دعم استخباراتي من الاتحاد السوفياتي. بينما تتمثل أسباب الاتحاد السوفياتي في تقديم الدعم لسوريا، سد الفراغ الذي خلفة غياب النفوذ الغربي في الشرق الأوسط خاصة أن سوريا تتبنى خطابا مناهضا للسياسات الغربية، والأمر الأخر هو ضمان وجود قدم لها في الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط من اجل خلق التوازن هناك من خلال مواجهة توسع الناتو.[2]

تكمن أهمية سوريا بالنسبة الى روسيا الاتحادية، في العلاقات التاريخية المتينة بين الدولتين، حيث أن هذه العلاقات اتصفت بالثبات و الاستقرار على طول خط المسار التاريخي سواء علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي و الآن مع روسيا الاتحادية، فالاتحاد السوفياتي يعد من ضمن أولى الدول التي أعلنت اعترافها باستقلال سوريا و باشرت علاقاتها الدبلوماسية معها العام 1944، بل و عزز البلدان علاقاتهما بشكل عميق نحو خلق علاقات استراتيجية في العديد من الملفات و القضايا، و تضمن التعاون الجوانب السياســـــــية و العسكرية و الثقافية و التجارية و العلمية، و هذه العلاقات كانت دافعا قويا لمتانة العلاقات و مساندة روسيا لسوريا في العديد من القضايا، حيث تتحكم الرؤية البراغماتية الواقعية في السياسة الخارجية الروسية.[3] ففي العام 193، اشترت سوريا ثلاث غواصات تعمل بالديزل من الطراز الحديث و عشرون طائرة من طرار SU-24، MIG29.MIG-31و طائرات طراز SU-27، و 200 دبابة من طرار T72، و أنظمة الدفاع الجوي S-300V بما يعادل 1.5 مليار دولار، كما اشترت بقيمة 2 مليار دولار 12 طائرة MIG-29و 12 طائرة SU-27، و 200طائرة.[4]

---

[1] Meryem Gulnar&Filiz Katman , **Syria policy of Russia as a permanent member of the united nations security council** , European researcher,seriesA,(2019).10(3).pp156-162.

[2] Ibidem.

[3] المعايطة، ، **مرجع سابق**، ص 37.

[4] Richard E Staar, **Russia and the islamic middle east;Mediterraneam quarterly: Mediterranean security at the crossoads**. Pp163-175.

بناء على ذلك, يمكن القول بأن سوريا دولة محورية بالنسبة إلى التطلعات الروسية, ورغم أن قاعدة طرطوس هي قاعدة متواضعة نسبيا إلا أنها تعد مرفقاً لروسيا الاتحادية وقاعدة إستراتيجية مهمة بالنسبة لموسكو, وذلك نظراً إلى الطموحات الروسية الرامية إلى لعب دور جيوسياسي أكبر في شرق البحر المتوسط والشرق الأوسط, حيث تمثل سوريا موطئ القدم الأكثر أهمية في المنطقة بالنسبة لروسيا الاتحادية, كما أنها تعتبر ذات أهمية رئيسية في حسابات موسكو, فموقع سوريا المطل على البحر المتوسط وإسرائيل وتركيا والعراق ولبنان والأردن يجعلها ذات أهمية كبرى بالنسبة لروسيا الاتحادية من أن يسمح بخسارتها، بالإضافة الى ما تمثله سوريا من أهمية في معادلة القوى الدولية والإقليمية, حيث تشكل العلاقة بين روسيا الاتحادية وسوريا امتدادا طبيعياً للعلاقة التاريخية بين الاتحاد السوفيتي سابقاً والأنظمة الاشتراكية في المنطقة العربية, وقد توطدت تلك العلاقات بين البلدين مع وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الى السلطة عام ,2000.[1] و يمكن تفسير السياسة الروسية في سوريا، من زاوية الثورات العربية، على أن تصاعد أهمية الشرق الأوسط بالنسبة الى روسيا الاتحادية باعتباره صراع حول امرين اثنين: إعادة صياغة النظام العالمي، و الحفاظ على دورها المركزي في إدارة الصراعات الدولية ، بما يتلاءم من مع مكانتها في السياسة الدولية.[2]

المطلب الثالث: الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط

الفرع الأول: السمات العامة الفكر الاستراتيجي الصيني:

السمة الأولى: الصين المملكة الوسطى (حضارة ما تحت السماء)

الاعتقاد بان الصين تتمتع بتمايز ثقافي وسياسي لكونها المملكة الوسطى (أو حضارة كل ما تحت السماء)، فتاريخيا، نظر الصينيون الى دولتهم على انهها العالم المتحضر وعليه يصنفون معظم الذين يعيشون خارجها بأنهم "برابرة"، وتكمن أهم ركائز هذا المنظور في:[3] رفضهم فكرة مساواة دولتهم أمام بقية الدول ثقافيا، تمايزهم في امتلاك مهارة خاصة في بناء الدولة وشؤون إدارتها، امتلاك قدرة خاصة في مجال علم الاستراتيجية العسكرية متفوق من حيث المهارة والذكاء، ومعرفة كافية لكيفيات استخدام القوة المادية.

إن فكرة "المملكة الوسطى" أو " حضارة ما تحت الماء" (Tianxia) احد المبادئ الرئيسية في الفكر الصيني القديم، حيث تشير الى المنظور الصيني القديم للعالم باعتبارها المركز الطبيعي للحضارة، ففي الفكر

[1] المعايطة، **المرجع نفسه**، ص 42.

[2] Maria Raquel Freire& Regina Heller; **Russia 's oower politics in Ukraine and syria: Status-seeking between identity, opportunity and costs**.europe-asia studies,vol70,n8,(october2018),pp1185-1212.

[3] عماد منصور، "**السياسة الخارجية الصينية من منظار "الثقافة الاستراتيجية"**"، مجلة سياسات عربية ، المجلد4، العدد21،(جويلية 2016)، ص ص 26-41.

الطاوي* و الكنفشيوسي* ، ارتبط هذا المنظور بالفهم العميق للعالم و النظام السياسي، ففكرة ما تحت السماء" لم تكن فقط ذات مدلول جغرافي بل أيضا انعكاس لنظام أخلاقي ثقافي تمثل الصين فيه مركز الاستقرار و التناغم ، أما باقي العالم فهي تشكل الأطراف التي تسبح حول هذا المركز. وانطلاقا من هذا الوعي المترسخ عبر قرون، فإنها ترى نفسها ملزمة بنشر القيم الأخلاقية والحضارة الى بقية الشعوب، وهذه الرؤية لا تتعلق بجانب تفوقها العسكري بل يعكس رؤية ذات أبعاد أخلاقية حضارية، هدفها تحقيق الانسجام والتناغم العالمي من خلال القوة الناعمة.

السمة الثانية: تأكيد الوحدة والسيادة داخليا: (مبدأ عدم التدخل الخارجي):

وفق الفكر الاستراتيجي الصيني فان الحكم الداخلي يتأسس على مبدا التفويض السماوي (mandate heaven) ، حيث يكون على الشعب تقبل الحكم، و على الحاكم أن يمارس الحكم بطريقة تضمن العدل و الأمان للشعب، و استمرار الحكم بلا حدود طالما يحقق الحق باتجاه الشعب، و يكون سقوط الحكم بخسارة التفويض السماوي، و من المعتقدات الراسخة لدى الصينيين أن الكوارث الطبيعية دلالة على عدم رضا السماء على الحكم القائم.[1] إن مبدا التفويض السماوي باعتباره احد المفاهيم الرئيسية في الفكر الصيني القديم، يضفي الشرعية لحكم الإمبراطور ، حيث أن السماء باعتبارها قوة كونية عليا تعطي الحق للحاكم بالحكم بناءا على مدى تحقيقه العدل و الاستقرار في دولته، فاذا كان يحكم – الإمبراطور– بمبادي العدل و الفضيلة حظي بمباركة سماوية أما في حال فشله في تحقيق هذه المبادئ يسحب منه التفويض من خلال علامات تتمثل في الكوارث الطبيعية ، و بالتالي يصبح من حق الشعب أن يثور ضد الإمبراطور و يجل محله إمبراطور جديد. وما يمكن قراءته في هذه النقطة أن هذا المبدأ منح رخصة مرنة للتغيير السياسي، حيث يبرر الإطاحة بالحكام غير العادلين ويضمن انتقال السلطة بطريقة شرعية وسلسة، وهكذا فإن هذا المبدأ هو صورة لتجسيد التوازن في علاقة الحاكم والمحكومين.

السمة الثالثة: (ضرورة تجنب الحرب وخاصة المباشرة)

أحد المبادئ الأساسية في الفكر الصيني التقليدي مبدأ ضرورة تجنب الحرب قدر الإمكان حيث تؤكد على ضرورة اكتساب القائد لمهارات المراوغة والتحايل للفوز بالمعركة دون قتال، وانطلاقا من ذلك فان المهام الأساسية في القائد تتمثل في: معرفة المحال الذي يتم عيه التعاطي مع الآخرون، معرفة مواطن القوة والضعف، والحرب

* الطاوية: لفظ Taoيترجم بلفظ طريق، و يتكون من قسمين الاول يعني الراس او الدليل و الثاني يعني الطرق او التقدم بشكل تدريجي، و يشير على ضرورة ان يسير الانسان وفق فكر فيختار الحق و الصواب و الخير و متفق مع قوانين الطبيعةو ابرز مفكريها (لا تسو و تشوانج تسو) ، و الطاوية Taoism هي تسمية اوربية تطلق على ديانة صينية قديمة ذات صبغة صوفية، و هي ديانة كونية دون تعاليم او عقيدة فهي تدرس الكون من حيث الانسان و دوره المخلوقات و الظواهر.، و هي ثاني اهم نظرية اثرت في الفكر الصيني .(المرجع : شاهر اسماعيل الشاهر،" **قراءة في مرتكزات الفكر السياسي الصيني من الكنفشيوسية الى الى الماركسية الصينية"**، المجلة الافريقية للعلوم السياسية ،العدد2،(ديسمبر2018)،ص ص 75-91.

* الكنفشيوسية ظهرت في القرن السادس عشر قبل الميلاد، تم تسميها بهذا الاسم نسبة الى مؤسسها كونفشيوس الذي يعتبره الصينيون معلم الاجيال باعتباره نموذج للحكمة الوطنية التامة، تعد افكاره ابرز روافد الفكر الصيني المرجع: بلحربي عومار، **ا"لثقافة الكونفشيوسية : دراسة في الابعاد الثقافية للصعود الاستراتجي الصيني"**، اطروحة لنيل درجة الدكتوراه ،(الجزائر:جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2018)، ص 52.

[1] منصور ،السياسة الخارجية الصينية من منظار "الثقافة الاستراتيجية"، **مرجع سابق**.

في مجال العلاقات الدولية وفق هذا المنظور مكلفة ومدمرة، وربما تؤدي الى شرخ داخلي، أما في حال ما إذا كانت حتمية فلابد أن تكون بأقل الخسائر وعدم الانجرار الى حرب استنزاف. حيث لدى الصين اعتقاد راسخ أنها ليست دولة عدوانية أو توسعية.[1]

وتضيف الباحثة إلى القول أن من خصائص الاستراتيجية الصينية عموما:

- **التأني وعدم استعجال النتائج** حيث أن الصين تنتهج سياسة سمتها التدرجية في تحقيق أهدافها طويلة الأمد بطولة بال وهدوء تام، وهو انعكاس لسياستها الخارجية التي تسعى من خلالها الى تعزيز النفوذ العالمي.
- **التوازن بين القوة الصلبة والناعمة:** تعمل الصين في سياق محاولتها تعزيز نفوذها العالمي الى الاعتماد على القوة الناعمة من خلال التجارة والاستثمارات والدبلوماسية وغيرها، وفي ذات الوقت تعمد الى بناء قدراتها العسكرية وتطويرها بشكل متوازن. والتفسير العقلاني لذلك هو رغبتها في تحقيق أهدافها الاستراتيجية دون الحاجة الى المواجهة العسكرية المباشرة، بل بالاعتماد على التحالفات الاقتصادية كوسيلة لتحقيق النفوذ العالمي.
- **سياسة عدم التدخل:** إذ تؤكد الصين التزامها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، من خلال رفض التدخل في القرارات السيادية للدول، حيث مكنها ذلك من تعزيز نفوذها في المناطق ذات التوترات الساخنة مثل إفريقيا والشرق الأوسط.

الفرع الثاني: مكانة الشرق الأوسط في الاستراتيجية الصينية

تستخدم الصين مصطلح " غرب أسيا وشمال إفريقيا" كبديل عن تسمية الشرق الأوسط لتعريف هذه المنطقة، وبناءا على هذا التقسيم الجغرافي يتم إدارة العلاقات مع هذه الدول من خلال هيكلة مؤسسات حكومية وحزبية مخصصة لذلك. ورغم قدم العلاقات الثنائية الى منطقة الشرق الأوسط لم تحظى بالاهتمام الصيني كما هو الحال اليوم، بالمقابل لم تتعامل دول المنطقة مع الصين بوصفها لاعب دولي رئيسي بل بقي دورها هامشيا محصورا في الشؤون الاقتصادية والثقافية.[2]

لان الصين بوصفها قوة ثانوية في ظل وجود قوتين عملاقين خلال فترة الحرب الباردة (1945-1991) حيث تقلص الحضور الصيني في الشرق الأوسط، إذ لم تكن الصين مصالح على المحك في هـــذا الإقليم. ولكن خلال فترة الثمانينيات بدا الاهتمام الصيني بالمنطقة بالتصاعد نتيجة رغبتها في تحقيق نفوذ أكبر وتوسيع

[1] **المرجع نفسه**.
[2] عزت شحرور، "**الصين و الشرق الاوسط: ملامح مقاربة جديدة**" ،مركز الجزيرة للدراسات ،(قطر:جوان2012)، ص ص1-8.

نطاق حضورها في المنطقة ومنافسة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بالإضافة الى حاجتها لاقتناص اعتراف دولي بها على حساب جمهورية تايوان.[1]

سادت النظرة الصينية الى الشرق الأوسط باعتباره – الشرق الأوسط– بؤرة ساخنة و منطقة تشابك لإرادات القوى الدولية المتنافسة على النفوذ رغم الموقع الاستراتيجي الذي يتمتع به و غناه بالثروات الطبيعية ، و أن حسم هذا الصراع لصالح أي طرف سيتحدد داخل هذه البؤرة الملتهبة.[2] لكن ازداد الاهتمام و الحضور الصيني في الشرق الأوسط في عقد التسعينيات من القرن العشرين خاصة في المجال الاقتصادي حيث جاء على لسان احد مفكري مركز الأبحاث الصينية أن المصالح الصيـــــنية على المستويات الجغرافيا السياسية و الاقتصاد و الطاقة و الأمن في المنطقة مستمرة في التوسع.[3] و يمكن تلخيص مبادئ الصين في الشرق الأوسط بالنقاط التالية:[4]

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول إذ تعمل الصين على التصويغ لصورة إيجابيه باعتبارها دولة مسالمة لا تتدخل في شؤون الدول الشرق أوسطية وخاصة منها المسائل الخلافية الإقليمية.
- تعمل الصين على دعم استقرار البنية السياسية في المنطقة مستفيدة من الدرس الليبي بعد الانفلات الوضع الأمني وانهيار أسس الدولة في ليبيا نتيجة قرار مجلس الأمن رقم 1970، الذي سمح بالتدخل الغربي وإنهاء حكم القذافي وضرب مصالحها غي ليبيا.
- عدم اكتراث الصين بطبيعة الأنظمة الحاكمة أو حتى بنشر أيديولوجيتها خارجيا بل تتشارك مع أغلبية دول المنطقة فيما يخص الدعوات الى تبني الليبرالية والديمقراطية واعتبارها أدوات خاصة بالدول الغربية.
- تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة باعتبارهم اهم متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية بحيث لا يمكن تحقيق مصالحها الاقتصادية إلا في ظل وضع أمنى مستقر، حيث قدمت مساعدات هامة لدول المنطقة بهدف تطوير امنها الوطني قدرت ب 300مليون دولار.

وتعتمد الصين الشعبية على استراتيجية تعرف وفقها منطقة الشرق الأوسط عبر:[5]

- التعامل مع الشرق الأوسط وفق رؤية استراتيجية صينية ذاتية خالصة وليس كرد فعل على سياسات باقي القوى.
- التعاطي مع المنطقة العربية خاصة باعتبارها مصدر للطاقة وسوق تجاري للسلع الصينية

---

[1] اندرو سكوبيل، عليرظا نادر ، **الصين في الشرق الاوسط.التنين الحذر**،(كاليفورنيا: مركز راند، 2016)، ص ص4-5.
[2] شحرور، الصين و الشرق الاوسط: ملامح مقاربة جديدة ، **مرجع سابق**.
[3] ا سكوبيل، عليرظا ، **مرجع سابق**، ص ص4-5.
[4] ستراتيجيكس، **الشرق الاوسط من منظور تحليلي** ،2022/7/7،تاريخ الاطلاع 2024/8/20، الرابط الالكتروني: https://strategiecs.com/ar/analyses/الاستراتيجية-الصينية-في-الشرق-الأوسط-من-منظور-تحليلي
[5] امنة معوات ،**"اسس و استراتيجيات الامن النفطي الصيني في منطقة الشرق الأوسط"**، المركز الديمقراطي العربي ، 2016/11/2، تاريخ الاطلاع: 2024/8/20، الرابط: https://democraticac.de/?p=39354

- التوظيف الاستراتيجي للمنطقة باعتبارها بؤرة تنافس دولي واسع.

الفرع الثالث: أهداف الاستراتيجية الصينية تجاه الشرق الأوسط

تعود العلاقات الصينية بالمنطقة إلى ما يزيد عن ألفيتين كاملتين، حيث تشكل طريق الحرير وطريق البخور القديمان جسرا تاريخيا للتواصل والتبادل التجاري بين الطرفين، حيث تعتبر المنطقة معبرا حيويا للتجارة بين الشرق والغرب عبر التاريخ.[1]

أولا: استراتيجية الاقتصاد والتجارة:

وتبرز من خلال العوامل الحيوية التالية:

التجارة والاستثمار: يتميز الإنتاج الصيني بالوفرة وانخفاض التكاليف، على خلفية حاجة الصين المتزايد للنقد الأجنبي، فقد بدأت أسواق الدول العربية أكثر جاذبية لقطاع الصادرات الصينية، إذ أن اعتمادية الصين على المنطقة العربية من الناحية الاقتصادية في ازدياد مستمر، فقد بلغ حجم التبادل التجاري نحو 50مليار دولار العام 2005.[2] 330مليار دولار أمريكي عام 2021.[3]

الأسواق: وفق المنظور الصيني الاستراتيجي فان الشرق الأوسط لديه ميزتين وفق هذه الزاوية –الأسواق– تتمثل الأولى في عامل القرب من الأسواق الصينية بالقياس على باقـــي الأسواق خاصة الأمريكية والأوربية وحتى الأفريقية، أما الميزة الثانية في القدرة الشرائية والتي تتجلى بشكل وثيق بالزبائن البترولية.[4]

ثانيا: استراتيجية أمن الطاقة:

انتقلت الصين من مرحلة الاكتفاء في المجال الطاقوي الى دولة مستوردة لها نتيجة النمو الاقتصادي الصيني خلال الفترة 2006–2011 ما بين 8.4 الى 14.2 بالمئة حيث بلغت وارداتها الطاقوية 50بالمئة، وحسب وكالة الطاقة الدولية فان الصين تحتل المرتبة الأولى عالميا بحلول العام2025، حيث سيبلغ وارداتها من الشرق الأوسط 46بالمئة و10بالمئة من روسيا وأسيا الوسطى.[5]

وأهم الاستراتيجيات الصينية لضمان إمداداتها الطاقوية من المنطقة تتمثل في:

---

[1] صالح عثمان ،**مرجع سابق**، ص ص88-89.

[2] عاهد مسلم المشاقبة، "**البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية و افاقها المستقبلية**"، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، مجلد41 ،ملحق1 ،(2014)، ص ص 373-393.

[3] ورقة بحثية، "**الاستراتيجية الصينية تجاه العالم العربي الاهداف و المصالح و الافاق المستقبلية**"، المسار للدراسات الإنسانية،(22 اوت 2023)، ص ص 1-38.

[4] وليد عبد الحي، "**متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الوسط**"، مركز الجزيرة للدراسات،(الدوحة: 4 ديسمبر 2011)، ص ص 1-8.

[5] **المرجع نفسه**.

أ. استراتيجية التوجه نحو الخارج/ الاستثمار وراء البحار

ترتكز هذه الاستراتيجية على آلية النشاطات الدبلوماسية خارج حدود الصين، وفي المناطق التي تتوافر بها الموارد الطاقوية بشكل محدد من خلال تكثيف النشاط الاستثماري عبر الشركات النفطية في إطار ما يسمى بالدبلوماسية الطاقة، من اجل ضمان الإمدادات الطاقوية. حيث يطلق على الاستراتيجية الصينية لاستجلاب الموارد الطاقوية عبر تمتين العلاقات مع الدول الطاقوية بـ "دبلوماسية الطاقة الصينية"، ومن خلال هذه الاستراتيجية استطاعت تحقيق:[1]

- توقيع بعض الشركات البتروكيماوية على عدد من العقود في العراق والسودان.
- قيام شركات نفطية صينية بتطوير حقول نفطية سورية.
- توقيع عقود استثمارية مع دولة الكويت بتكلفة 7مليار دولار.
- بلغت قيمة الاستثمارات النفطية الصين في سلطنة عمان 170 مليون دولار.
- تحقيق تعاون قطري صيني من اجل حفر 42 بئر بتروم بقيمة 18.4 مليون دولار.
- تحقيق استثمار طاقوي صيني في الجزائر بقيمة 19.3 مليار دولار.
- توقيع اتفاقيات تعاون صيني يمني لتامين شراء النفط.

ب. استراتيجية خط اللؤلؤ

وهو مصطلح يشير الى الاستراتيجية البحرية الصينية التي تتـــــضمن إنشاء سلسلة من الموانئ والقواعد العسكرية الصينية في الدول التي تمتد على طول الطريق البحري الذي يمتد من جمهورية الصين الى غاية الشرق الأوسط. وإفريقيا ويتعلق الأمر بباكـــستان وسيريلانكا بنغلادش ميانمار والمالديف، وكل لؤلؤة في هذه السلاسل تمثل حلقة وصل لتعزيز النفوذ الصيني وحضورها العسكرية، وتتمثل هذه اللآلئ في جزيرة هاينان كمرفق عسكري، ومهبط الطائرات في جزيرة وودي (شرق الفيتنام)، منشاة شحن الحاويات في شيتاغونغ (بنغلادش)، مناء المياه العميقة في سيتوي(ميانمار)، قواعد عسكرية في جاودر (باكستان). ومن خلال هذه المشاريع وشبكة العلاقات الدبلوماسية وتحديث القوة تسعى الصين الى إقامة خط بحري يربط الصين بالشرق الأوسط ومدة المشروع 15 عاما.[2]

ويرى روبرت **كابلان** أن الهدف المباشر لإنشاء الصين لهذه السلسلة من اللآلئ، هو رغبتها في الوصول الآمن للموارد، ومن خلال نظرية القلب يؤكد المفكر أن الصين لديها كل المعطيات الجغرافية المناسبة لترقيتها الى مكانة القوى العالمية.[3]

---

[1] معوات، **مرجع سابق.**
[2] انظر :نور حسين فيضي الرشدي، الاستراتيجية الصينية في المحيط الهادي،**مرجع سابق**،ص135.
[3] **المرجع نفسه**، ص138.

السبب الصيني من وراء تشييد عقد اللؤلؤ يتمثل في تهيئة الأدوات لتنفيذ مبادرة الحزام والطريق التي ستحقق الأهداف الصينية المتمثلة في:[1]

- توسيع حجم التجارة مع أوروبا والشرق الأوسط.
- التغلغل والإنتشار بشكل أوسع وخلق أسواق جديدة شرقا وغربا.
- ضمان وصولها الى مصادر الطاقة خاصة الخليج العربي.
- إعادة إحياء وتطوير طريق الحرير من خلال خلق ممرات ومنافذ جديدة.

ثالثا: الاستراتيجية/ الجيو استراتـيجية: تتمايز جغرافية الشرق الأوسط عن باقي المناطق بتوافر خطوط حاكمة وشديدة التأثير في حركة النقل البحري الدولي، وأشدها أهمية قناة السويس وممر باب المندب ناهيك عن مضيق هرمز، وتأسيسا على ما سبق يتجلى إدراك الصين بأهمية تامين الملاحة في هاته الممرات بهدف ضمان استمرارية النفاذ نحو الأسواق العالمية (الاتحاد الأوربي والشرق الأوسط وشمال إفريقيا).[2]

"يعد العامل الجيواستراتيجي من اهم العوامل التي ساهمت في تطور العلاقات بين الطرفين، إذ أن الدول العربية تحتل موقعا جغرافيا استراتيجيا في العالم، وبالغ الأهمية في العالمين العربي والإسلامي، ومنطلقات ثقافية حضارية تختلف جذريا عن قيم ومنطلقات الثقافة والحضارة الغربية، وهذا يفيد في تغليب فكرة حوار الحضارات التي ينسجم ومفهوم التعايش، وخلق البيئة الدولية السلمية اللازمة للتنمية والتحديث."[3]

رابعا: الاستراتيجية الأمنية الصينية في الشرق الأوسط

ترتكز السياسية الأمنية الصينية في منطقة الشرق الأوسط التي تعرف ببؤرة التوترات و الصراعات المزمنة على مبدأ تحقيق التوازن بين مصالحها الاقتصادية و ضمان الاستقرار في المنطقة، على اعتبار أن المنطقة مركز استراتيجي للموارد الطاقوية إضافة الى أهميتها الحيوية في مبادرة الحزام و الطريق، و بالتالي تتجنب الصين الانخراط المباشر في النزاعات الإقليمية خاصة ذات الطابع العسكري، بالمقابل تعتمد على الدبلوماسية متعددة الأطراف، إضافة الى القوة الناعمة حيث تسعى الى تحقيق التعاون الأمني من خلال أبرام اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية مع دول المنطقة.

إنصب الإهتمام في البداية على ترميم الوضع الداخلـــي من خلال التركيز على تقوية الاقتصاد وبناء الدولة سياسيا ولم يحظى الجانب العسكري بالاهتمام اللازم إلا بعد نضج الدولة وبلوغ الاقتصاد مرحلة متقدمة ما جعلها في مصاف الدول الكبرى، وأصبح ضروريا أن تواكب القوة العسكرية الوضع الاقتصادي، وهذا رغم تأكيدها

[1] مثنى مشعان المزروعي، "**المسارات الجغرافية لعقد اللؤلؤ الصيني و انعكاساته الجيوسياسية على دول مجلس التعاون الخليجي** "، (ورقة علمية لمؤتمر العلمي الدولي الثاني لنقابة الاكاديميين العراقيين، مركز التطوير الاستراتيجي الاكاديمي و جامعة صلاح الدين كلية التربية اربيل الفترة 10-10شباط2020)، ص ص 703-718.

[2] وجيه احمد عبد الكريم ،**القطب القادم: الصراع الامريكي الصيني** ،(القاهرة:المكتب العربي للمعارف، 2016)، ص ص2011-2012.

[3] المشاقبة، البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية و افاقها المستقبلية، **مرجع سابق**..

على أولوية الأداة الدبلوماسية فإنها ترى أن الأداة العسكرية ضرورية لتحقيق أهدافها ومصالحها وحضورها الدولي. لكن بالنظر الى أهمية الشرق الأوسط كسوق للسلاح فإنها عملت على أن يكون لها نصيب من سوق السلاح العالمي إذ بدأت التركيز على الصناعات التقنيات و العسكرية من خلال التعاون عبر مسارات متعددة، مسار التصنيع المشترك، التعاون شرقا و غربا لاستجلاب التقنيات الحديثة سواء من روسيا أو الولايات المتحدة الأمريكية و الهدف هو نقل التقنيات المتطورة و توطينها حتى تصبح صناعة صينية. وهكذا فان المصالح الصينية ذات البعد الأمني في الشرق الأوسط تتمثل في بناء علاقات تعاونية مع الدول التي تعتمد عليها في تطوير صناعتها العسكرية، وأيضا الاستفادة من السوق العربية لتصريف صناعاتها العسكرية.[1]

الفرع الرابع: مكانة سوريا وفق الرؤية الاستراتيجية الصينية

أولا: موقع سوريا في معادلة سياسة الصين الشرق الأوسط

ترجع العلاقات الصينية السورية الى عهود موغلة في القدم، ممتدة الى قرابة 2000 عام حينما كانت الصين نقطة انطلاق قوافل الحرير بينما سوريا نقطة الالتقاء مع قوافل أوروبا، ما يعني أن العلاقات الثنائية قائمة منذ تاريخ طويل.[2] تأسست العلاقات الجيدة بين الطرفين انطلاقا من متانة العلاقات بين الحزب الشيوعي الصيني و حزب البعث العربي الاشتراكي حيث استطاع النظام السوري بناء علاقات قوية مع الصين التي ترغب في تطوير علاقاتها مع دول الشرق الأوسط.[3] و يرتبط الجانبان بعلاقات صداقة قديمة، حيث بدأت العلاقات الدبلوماسية بشكل رسمي في أوت 1956 ، إذ تعتبر سوريا ثاني دولة عربية بعد مصر تقيم هذا النوع من العلاقات، إذ في شهر أكتوبر من نفس السنة تم وصول أول سفير صيني في دمشق السيد تشن تشي فانغ و في شهر نوفمبر باشرت السفارة أعمالها.[4]

توثقت العلاقات بين البلدين بشكل رسمي العام 1956، و خاصة بعد إعلان الصين رغبتها ببيع تكنولوجيا الصواريخ المتوسطة المدى الى دمشق العام 1980، بعد رفض الاتحاد السوفياتي نفس الطلب، إذ تعد سوريا وفق الرؤية الصينية حليف استراتيجي في وجه النفوذ الغربي الى جانب ايران في الشرق الأوسط، كما تنوعت الاستثمارات البينية خاصة في قطاع الطاقة و المصافي و ناقلات النفط و منشآت التصنيع، إذ وصل التبادل التجاري البيني 2.48 مليار دولار العام 2010، و حاليا تعتبر الصين من اهم الشركاء التجاريين بنسبة تقارب 6.9 من أجمالي التجارة الخارجية لسوريا مقابل 3 بالمئة للحليف الروسي، كما تعمل الشركات الصينية

---

[1] موقع المقاتل ، "**مصالح الصين و اهدافها في منطقة الشرق الأوسط**"، تاريخ الاطلاع:2023/5/8.الرابط الاكتروني: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/MsalhChina/sec05.doc_cvt.htm

[2] رواء العلي، "**العلاقات السورية الصينية اقتصاديا و تجاريا و صحيا**"، 2020/10/24 ، تاريخ الاطلاع : 2024/9/9، الرابط الاكتروني: https://arabic.cgtn.com/n/BfJAA-CIA-GAA/EaFbcA/index.html

[3] سمير العبدالله،" **الصين و النظام السوري: بين التعاون و التحالف و المخاطر**"، شؤون الشرق الاوسط ،المجلد2 العدد8،(سبتمبر/اكتوبر2022)، ص ص 16-18.

[4] موقع الصين اليوم ، "**اليوبيل الذهبي للعلاقات الصينية السورية**" ، تاريخ الطلاع 2024/9/9، الرابط الالكتروني : http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2006n/0608/p17.htm

كمساند لسوريا في مواجهة المشاكل التكنولوجية بفعل العقوبات الغربية على القطاع الطاقوي الذي كان يمثل 20 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي.[1]

جاء الاهتمام الصيني بسوريا منذ قيام الجمهورية الصينية منتصف القرن العشرين إذ تعتبر سوريا اضعف نقطة للنفوذ الغربي في الشرق الأوسط، و خط الدفاع الأول عن مصالحها في أسيا الوسطى و القوقاز، و جسرا حيويا للنفط الروسي نحو الصين، و بلد ترانزيت للنفط العراقي خلال الأعوام من 1934- و 1982، و السعودي خلال الفترة من 1973الى 1982، كما تعتبر سوريا وفق النظرية الاقتصادية لبشار الأسد حلقة الوصل بين البحار الخمس و خلال العام 2002 ، باتت الفرصة مواتية لتقارب البلدين اكثر من خلال إعلان الصين رغبتها بمضاعفة نشاطها الاقتصادي في المنطقة و إعلان سوريا استراتيجية تهدف الى جعلها مركزا لنقل الغاز و منطقة تجارة حرة تربط الشرق بالغرب عبر الممرات البحرية الخمس (البحر الأبيض المتوسط، بحر قزوين، البحر الأحمر، البحر الأسود، الخليج العربي) عبر الأراضي السورية، إذ رات بكين أن استراتيجية الرئيس السوري بشار الأسد مشروعا لإعادة بناء الحزام الاقتصادي واحياءا لطريق الحرير.[2] و في العام 2004 صرح الرئيس الصيني **هو جين تاو** على مقترحاته في سبيل تطوير العلاقات الصينية السورية، و هي:[3]

أ. تعزيز العلاقات السياسية من خلال الحفاظ على استمرارية الاتصالات والزيارات رفيعة المستوى.

ب. توسيع التبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي.

ت. تعميق التعاون الثقافي والسياحي والصحي والتعليمي بين البلدين.

ثانيا: العوامل المشتركة في العلاقات السورية الصينية

جاء في احد خطابات الرئيس الصيني **تشي جين بينغ** خلال لقاء مع نظيرة السوري **بشار الأسد** قوله: اليوم سنعلن بشكل مشترك إقامة شراكة استراتيجية ، مما سيصبح معلما هاما في تاريخ العلاقات بين البلدين"، هكذا وصف الرئيس الصيني علاقات بلاده مع سورية " شراكة استراتيجية"، أما الرئيس **بشار الأسد** فقد اكد على تقاسم بلاده الصين في وقوفها مع القضايا العادلة انطلاقا من مبادئ القانون الدولي و الإنساني و الأخلاقي التي تشكل أساس السياسة الصينية في المنابر الدولية التي تقوم على احترام سيادة الدول و إرادة الشعوب و نبذ الإرهاب.[4] كما يتشارك البلدان في البعد الحضاري و التاريخي ، مما يدفع باتجاه بناء شراكة استراتيجية عميقة

---

[1] عبد المنعم مكي، **التوافق الاستراتيجي الروسي الصيني في مواجهة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط** ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا ،(لبنان: الجامعة اللبنانية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية و الإدارية، قسم العلوم السياسية، 2017)، ص ص 60-61.

[2] مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، **"الدور الصيني في الملف السوري :الاسباب و الدوافع"**، 2016/4/6، تاريخ الاطلاع 2024/9/9، الرابط الالكتروني: https://www.omrandirasat.org/الإصدارات/الكتب/tag/الملف%20السوري.30&start=10&limit=10.html?

[3] موقع الصين اليوم ، **مرجع سابق**.

[4] قناة المنار، **"الرئيس الاسد في الصين..تاكيد على الشراكة و استراتيجية العلاقة"**، 2023/9/22، تاريخ الاطلاع: 2023/5/18، الرابط الالكتروني: https://www.almanar.com.lb/10965506

الجذور، حيث تتوافق رؤى البلدين في عديد القضايا أهمها: بناء السلام في الشرق الأوسط بما يتوافق مع مبادئ الشرعية الدولية، و رفضهما للهيمنة الأمريكية.[1]و يتجلى ذلك في مظهرين:

أ. دعم متبادل في الهيئات الدولية

ترغب الصين الى مضاعفة حضورها الدولي، إذ تعمل على إعادة قسم من التوازن المفقود في العلاقات الدولية، وترى في سوريا اهم أبواب الشرق الأوسط التي تعاني من الضغوطات الغربية بسبب رفضها لخرق عملية السلام والخروج عن اتفاق مدريد ومبادئ الشرعية الدولية.

- **مساندة سوريا لمواقف الصين في المحافل الدولية (قضية تايوان)**

تعتبر الصين قضية تايوان قضيتها المركزية، و بناءا على تبني علاقتها سواء صداقة/أو عداء، اندلعت القضية التايوانية العام 1949، بعد انسحاب اليابان من أجزاء واسعة في الصين كانت تحت احتلاله، بما فيها جزيرة تايوان، و بعد انتصار التيار الشيوعي بزعامة ماو تسي تونغ، على أن الحكومة القومية التي يقودها شيانغ كاي شيك، الذي اتخذ جزيرة تايوان مقرا له بعد أن استولى على احتياطات الصين من الذهب معلنا عن مدينة تايبيه عاصمة مؤقتة لما يطلق عليه "جمهورية الصين"، و بدعم المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لحكومة **تايبيه** استطاع القوميون من الاحتفاظ بتمثيل الصين في منظمة الأمم المتحدة الى غاية 1971. و كانت سوريا ثاني دولة عربية تعترف بالصين الشعبية العام 1956، ثم تلتها عدد من الدول العربية حديثة الاستقلال خاصة التي تبنت النظام الاشتراكي.[2] و كانت الخطوة الحاسمة في العلاقات السورية الصينية العام 1971 عندما ساندت دمشق مع بقية الدول العربية المشروع الرامي الى إعادة الصين الى مقعدها الشرعي في منظمة الأمم المتحدة بدلا عن ممثلي حكومة تايوان و تتمثل هذه الدول في : سوريا المغرب العراق الجزائر اليمن الديمقراطية السودان موريتانيا و الصومال، حيث أكدت سوريا من خلال مندوبها في الأمم المتحدة أحقية الصين في شغل مقعدها في المنظمة، و قد أيدت الأغلبية القرار رقم 2758 العام 1971.[3] إذ خلال العام 1971 تم عرض مشروع القرار رقم 2758 الذي يمنح مقعد جمهورية الصين بقيادة **تشانغ كاي شيك** الى جمهورية الصين الشعبية الذي تم تمريره بشكل رسمي في شهر أكتوبر من نفس السنة و تم بذلك أقصاء جمهورية الصين رسميا من المنظمة إذ حظي القرار بتصويت 76 دولة و امتناع 17 دولة و اعتراض 35 دولة، و هكذا خسرت جمهورية الصين الاعتراف الأممي بها.[4] و استمر هذا الدعم حتى بعد نهاية الحرب الباردة.

---

[1] صالح عثمان، العلاقات الصينية السورية في ضوء العلاقات الدولية و القانون الدولي العام 2003-2018، **مرجع سابق**، ص103.

[2] "**الصين استغرقت 4عقود لاقناع العرب بالتخلي عن تايوان**"، 2022/6/1، تاريخ الطلاع 2024/9/9، الرابط الالكتروني: https://www.aa.com.tr/ar/التقارير/الصين-استغرقت-4-عقود-لإقناع-العرب-بالتخلي-عن-تايوان-تقرير/2602668

[3] صالح عثمان ، **مرجع سابق**، ص ص119-120.

[4] طه عبد الناصر رمضان ، "**من اجل الصين..طردت تايوان من الامم المتحدة** "، قناة العربية، 2020/5/31 ، تاريخ الاطلاع: 2024/9/9، الرابط الالكتروني: https://www.alarabiya.net/last-page/2020/05/31/من-أجل-الصين-طردت-تايوان-من-الأمم-المتحدة

➢ مساندة الصين لسوريا وحركات التحرر العربي ضد الاستعمار

منذ ستينيات القرن العشرين بدا التأييد الصيني للقضية الفلسطينية من خلال الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية العام 1964 كأول دولة غير عربية تعترف بالمنظمة، كما زار **احمد الشقيري** قائد المنظمة الصين العام 1965.[1] كما تعتبر القضية الفلسطينية قضية محورية بالنسبة الى سوريا، إذ يتجلى ذلك في دعم دمشق تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية و حركة المقاومة الفلسطينية من أراضيها العام 1965، كما تدعم جميع القضايا العربية كالمقاومة اللبنانية و غيرها إذ عارضت الاحتلال الأمريكي للعراق العام 2003، انطلاقا من مبدئها الراسخ القائم على القومية العربية.[2] و هكذا يتجلى التقارب الصيني السوري في القضايا العربية المحورية كالقضية الفلسطينية حيث أن القضية الفلسطينية تعد محور العلاقات الثنائية.

من جهة ثانية، تؤيد بكين حق سوريا في استعادة الجولان المحتل، حيث اكد وزير خارجيتها **يانغ جي تشي** دعم بلاده لجهود دمشق لاسترجاع هضبة الجولان التي تم احتلالها من قبل إسرائيل العام 1967 و أعلنت ضمها رسميا العام 1981 ، قائلا: " أن الصين ستواصل مساعيها من اجل تحقيق سلام عادل و شامل على أساس قرارات الأمم المتحدة و مبدا الأرض مقابل السلام و مبادرة السلام العربية و خريطة الطريق".[3] و أخيرا عارضت كل من الصين و سوريا التدخل الأمريكي في العراق العام 2003، تعبيرا على رفض الهيمنة الأمريكية للمنطقة ، أما من الجانب السوري فان دمشق ترفض مشاريع الهيمنة الأمريكية و خاصة مشروع الشرق الأوسط الكبير انطلاقا من مبادئها دعم القضايا العربية و نشر الشعور القومي العربي.[4]

➢ رفض مشترك للتدخل الخارجي باسم حقوق الأنسان

من بين القواسم المشتركة أيضا نبذ كل من الصين وسوريا للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول باسم حقوق الأنسان، حيث يتشارك الاثنان الظروف السياسية والمواقف تجاه النزاعات الدولية، حيث تتبنى كل منهما لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، بل لا يخفيان قلقهما فيما يخص التدخل الغربي في شؤونهما الداخلية، حيث يتم استغلال مسالة حقوق الأنسان والديمقراطية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية كوسيلة أثناء معالجتها للقضايا السياسية مما يدفعهما للحذر بهذا الشأن.[5]

ب. الانسجام والتوافق في رفض الهيمنة وتأكيد سيادة القانون الدولي

---

[1] هيثم مزاحم، **"الصين و قضية فلسطين"**، 8/حزيران/2024،تاريخ الاطلاع2024/9/9، الرابط الالكتروني : https://www.alraimedia.com/article/112113/الصين-وقضية-فلسطين

[2] صالح عثمان، العلاقات الصينية السورية في ضوء العلاقات الدولية و القانون الدولي العام 2003-2018،**مرجع سابق**،ص ص120-121.

[3] موقع الراي، **" يانغ يؤكد دعم الصين لجهود سوريا لاستعادة الجولان"**، 2009/4/27، تاريخ الاطلاع 2024/9/9،الرابط الالكتروني: https://www.alraimedia.com/article/112113/خارجيات/يانغ-يؤكد-دعم-الصين-لجهود-سورية-لاستعادة-الجولان

[4] صالح عثمان، العلاقات الصينية السورية في ضوء العلاقات الدولية و القانون الدولي العام 2003-2018،**مرجع سابق**، ص121.

[5] **المرجع نفسه**، ص123-124.

اتسمت العلاقات الثنائية خلال العقود الماضية بالانسجام والتوافق في اغلب القضايا الدولية بما يتوافق مع قرارات الشرعية الدولية، إذ يوصف الدور الصيني في الشرق الأوسط بالفاعل والمؤثر لأنها ترفض كافة صور الهيمنة الأمريكية.[1]

➢ التأكيد على سيادة القانون الوطني والدولي

تنظر الصين الى مسالة سيادة القانون الوطني و الدولي كأحد ركائز سياستها الخارجية، إذ تلتزم الصين بمبدأ احترام السيادة الوطني و اعتبارها أساس الاستقرار الدولي، كما تعمل على تعزيز القانون الدولي في إدارة النزاعات الدولية وترفض التدخلات الخارجية أو ممارسة الضغوطات الرامية الى تغيير الأنظمة أو زعزعة الأمن الداخلي ، على اعتبار ذلك الضامن الوحيد لحماية المصالح المشتركة، و في هذا الاطار تدعو الصين المجتمع الدولي الى احترام ميثاق الأمم المتحدة و القانون الدولي، و تعمل في اطار المؤسسات الدولية لترسيخ هذه المبادئ، و تشارك سوريا نفس الرؤية السياسية للصين، و نجد أن الصين استخدمت الفيتو عديد المرات ضد مشاريع القرارات التي تقضي بفرض عقوبات أو تدعو للتدخل الخارجي تحت مظلة حماية المدنيين خاصة في الأزمة الحالية معتبرة ذلك تهديدا للسيادة الوطنية السورية و تمهيدا لتغيير النظام بالقوة. وفي هذا السياق تنظر سوريا الى الصين باعتبارها الحليف الذي من خلاله يمكن مواجهة الضغوطات الغربية التي ترغب بتغيير النظام باستخدام أدوات الضغط والتدخل، وهذا ما يعكس التوافـــق في الرؤى برفض السياسات التي تمارسها الولايات المتحدة وحلفائها، والدعوة الى عالم متعدد الأقطاب يتأسس على الحوار والاحترام المتبادل بدلا من فرض الإرادة من قبل قوة مهينة منفردة.

➢ رفض الهيمنة الأمريكية

تستمر الصين في تأكيدها على أهمية التعددية القطبية في النظام الدولي، بما يعنيه المفهوم توزيع السلطة الدولية بشكل متساو بما يحقق التوازن في إدارة العلاقات الدولية دون هيمنة دولة أو قوة واحدة، إذ تعمل الصين وفق هذه الرؤية الى بناء نظام عالمي أساسه العدالة والمساواة، مع التأكيد على احترام القانون الدولي وتعزيز الأدوات السلمية في إدارة النزاعات.

تنظر الصين وسوريا على أن نظام تعدد الأقطاب يشكل ركيزة هامة للسلام العالمي حيث أن إدارة العلاقات الدولية وفق النموذج الديمقراطي ضمان لهذا السلام، حيث يطمح الجانبان الى استفادة جميع الدول على قدم المساواة من العولمة الاقتصادية على اعتبار أن تعدد الأقطاب سيولد نظام اقتصادي سياسي جديد أكثر عدلا

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 124-128.

وعقلانية، فهما يتفقان أن العالم متعدد الأقطاب هو مسار تاريخي لا يمكن مقاومته، ومن خلاله فقط يتحقق السلام العالمي.[1]

➢ محاربة الإرهاب

أما فيما يخص مسالة محاربة الإرهاب ، فتسود رؤية تشاركية أن مكافحة الإرهاب لابد أن يكون ضمن اطار يحترم سيادة الدول و القانون الدولي، و التأكيد على عدم استغلال القضايا الأمنية و محاربة الإرهاب كذريعة للتدخل الخارجي، رافضين النهج الأحادي الذي تتبناه بعض الدول في التعامل مع مسالة الإرهاب، حيث يؤكدان أن القضاء على الإرهاب لا يمكن أن يتـــــــحقق إلا من خلال مقاربة شاملة، تتضمن الحوار و التعاون الدولي و معالجة العوامل الكامنة لهذه الظاهرة و من جدورها، مثل الفقر و التطرف و الفوارق الاجتماعية.

اتسمت العلاقات الصينية السورية بالتطور و الاتساع خلال العقود الماضية ، إذ لم تتراجع هذه العلاقات حتى خلال الأزمات، حيث أدت الصين دور الحليف المتعاون و الداعم للدولة السورية، و ما يمكن الإشارة اليه أنه كلما تصاعدت مكانة الصين الدولية، كلما زاد من الاهتمام الصيني بسوريا باعتبارها نقطة إرتكاز في الشرق الأوسط، و خلال أزمتها الحالية برزت الحاجة الملحة إلى الصين كقوة تملك زمام المبادرة من أجل بناء نمط سياسي و دبلوماسي جديد ، و هو كفيل للانتقال من النمط السلبي و سياسة الانتظار الى استجابة اكثر إيجابيه في الشأن السوري.[2]

أن الرغبة الصينية في الحفاظ على علاقاتها مع نظام بشار الأسد تكمن في تامين الصفقات التجارية وخاصة أن سوريا حلقة هامة في مبادرة الحزام والطريق، ففي العام 2017، أكد الأسد على أنه سيتم منح الأولوية للصين وروسيا وإيران لإعادة تهيئة البنية التحتية، من جهتها الصين تعهدت الصين أنه بانتهاء الحرب سوف تخصص ملياري دولار للاستثمار في سوريا.[3]

و كخلاصة، ترى الباحثة أن العلاقات الصينية السورية تمتد إلى تاريخ طويل من التعاون و التفاهم، إذ تأسست هذه العلاقة على المصالح المشتركة و الاحترام المتبادل، حيث عمل الطرفان على تمتين علاقاتهما السياسية و الاقتصادية من خلال التوافق في العديد من المسائل خاصة منها إحترام سيادة القانون الدولي و رفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول ، و أهمية حوار الحضارات لبناء علاقات أكثر إنسجاما إضافة إلى مسالة مكافحة الإرهاب ، أما اقتصاديا فان سوريا حلقة هامة في سياق مبادرة الحزام و الطريق الصينية، حيث تعكس العلاقات بين البلدين توازنا بين المصالح الاقتصادية و الأهداف السياسية، و تأكيدا على مبادئ الاحترام المتبادل في حقل العلاقات الدولية.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 125-126.
[2] **المرجع نفسه**، ص 128.
[3] Hith ,**op cit**, pp17-18.

المبحث الثالث: سوريا كمسرح لتنافس القوى الإقليمية الكبرى على الشرق الأوسط

- المطلب الأول: جيوبوليتيك المشروع الإيراني وموقع سوريا فيه
- المطلب الثاني: جيبوتيتيك المشروع التركي وموقع سوريا فيه
- المطلب الثالث: التنافس الإيراني – التركي لاستقطاب سوريا

يعد التنافس الإيراني – التركي في الشرق الأوسط انعكاس لمساعي القوتين الإقليميتين لتعزيز نفوذهما الإقليمي، ومن خلال هذا المبحث سوف يتم استعراض صراع المشاريع الإقليمية للقوتين وموقع سوريا فيهما.

المطلب الأول: جيوبوليتيك المشروع الإيراني وموقع سوريا فيه

الفرع الأول: سمات الفكر الاستراتيجي الإيراني تجاه الشرق الأوسط

المقاربة الفكرية الأولى: الصيرورة العملياتية للفكر الاستراتيجي الإيراني

تختزن الذاكرة التاريخية حقيقة مفادها أن الفعل السياسي الإيراني محكوم بشكل رئيسي بالجوار الجغرافي، و على الفعل و رد الفعل المتراكم و الدائم، خصوصا في ظل سعيها المستمر نحو التوغل في الشرق الأوسط في اطار استراتيجيتها التوسعية، لكن مذ العام 1979 بدا التحول الكامل في الفكر الاستراتيجي الإيراني من خلال الانتقال من المستوى النظري الى مستوى الممارسة من خلال تطبيق آليات هذا الإدراك للمنطقة، و هذا التغيير ارتبط دائما بالتغيرات الجديدة على مستوى البيئة الدولية خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي و بروز روسيا كدولة لها مؤهلات لأداء دور فاعل عالميا، أما بداية القرن الواحد و العشرين فقد شهد أحداثا مفصلية أهمها أحداث الحادي عشر من سبتمبر حيث اتجهت واشنطن الى اطلاق مصطلحات مثل محور الشر الذي ضم كل من العراق و ايران و كوريا الشمالية و اتجهت الى محاربة هذا المحور بكل الوسائل حيث ترغب بتغيير الأنظمة في هذه البلدان بأنظمة ديمقراطية تعددية و من ثمة إعادة تشكيل الشرق الأوسط الجديد وفق الرؤية الأمريكية لكن فشل الاستراتيجية الأمريكية خاصة في العراق حيث استطاعت المقاومة العراقية إفشاله أدى الى تعاظم مكانة ايران الإقليمية.[1]

المقاربة الفكرية الثانية: سمات الفكر الاستراتيجي الإيراني[2]

أولا: البراغماتية

يعتمد المنهج الإيراني في التفاعل مع المحيطين الإقليمي والدولي، على مبدأي المساومة والتسوية من خلال تسخير جميع القدرات بشكليها المادي والمعنوي لتحقيق مصالحها العليا، وهذا الأمر هو جوهر المبدأ البراغماتي، ويتجلى ذلك بشكل واضح في البرنامج النووي الإيراني الذي تم التوصل فيه الى تسويات مع أمريكا التي يصفها النظام الإيراني "الشيطان الأكبر" وتحت شعار الموت لأمريكا.

[1] الطائي، الوجيز فيما وراء التغيير السياسي في العالم العربي، **مرجع سابق**، ص79-81.
[2] **المرجع نفسه**، ص ص82- 85.

ثانيا: الأيديولوجية

وهي من الركائز الأساسية للفكر الاستراتيجي الإيراني، إذ تسعى الى تصدير صورة على أنها مركز إشعاع الفكر الشيعي، من خلال مراكز البحث والتفكير والسلوكيات والمحافل الدولية كالمؤتمرات وغيرها، خاصة فيما يتعلق بمسالة "ولاية الفقيه"، حيث أن محاولاتها بأدلجة السلوك السياسي والعمل على نشره في الأقاليم المجاورة من خلال التوظيف السياسي لقدراتها المتكاملة، من هنا فان تسخير نشر الأيديولوجيا ضرورة حتمية.

ثالثا: الإقليمية

الحقيقة الراسخة أن الفكر الاستراتيجي الإيراني هو فكر إقليمي، الذي يرتكز على حتمية تغيير أنماط التفكير في النظام الإقليمي وفق الأيديولوجية والمصلحة الإيرانية وبشكل خاص في الدول العربية، وهذا ما يفسر تركيز الفعل السياسي الإيراني في هذا الإقليم مقارنه بالأقاليم الأخرى، فهي تنطلق من نقطة جوهرية تتعلق بجعل هذه المنطقة مفتوحة وأكثر مرونة أمام الفعل الاستراتيجي الإيراني.

رابعا: العسكرتارية

منذ العام 1979، اتجهت إيران الى خلق مجاميع وتنظيمات مسلحة وتدريبها تدين بالولاء والطاعة لإيران أيديولوجيا، في ظل وجود رابط مادي ومعنوي إذ تعتبر أدوات لتحقيق أهدافها، يضاف اليه القوات المسلحة الرسمية التي وظيفتها حماية أمن وسيادة الدولة، إذن، فمتطلبات تصدير الثورة الى الخارج هي الأساس في عملية عسكرة الجماعات المؤدلجة هدفها تنفيذ وصايا الولي الفقيه والذي يتولى منصب "المرشد الأعلى". وفي الحقيقة هي استغلال الأدوات مختلفة من أجل الإختراق والنفاذ الى المناطق المراد إحتوائها عن طريق خلق بيئة تحمل نفس الأفكار، ثم الاتجاه إلى عسكرة هذه الأطراف الموالية لها حتى يصبح لديها ثقل سياسي وعسكري من خلاله يمكنها تحقيق مصالحها وتوجيه سياسة الدولة وفق رؤية تتماشى مع رؤيتها الشاملة.

خامسا: التوسعية

لدى إيران طموحات توسعية فمن خلال إستقراء الصراع القائم بين القومية الفارسية والقومية العربية في إطار الفعل ورد الفعل، يمكن تفهم الرغبة القومية الفارسية الراسخة في أذهان صناع القرار الإيراني للهيمنة على المنطقة العربية، حيث حاولت إيران احتلال العراق وأفغانستان، كما نلحظ العداء التام بين الدول العربية وإيران نتيجة طموحاتها التوسعية في العالم العربي، التي توظف فيه إيران كل أدواتها المباشرة وغير المباشرة.

المقاربة الفكرية الثالثة: إيران والتغيير في العالم العربي

في سبيل تعزيزها دورها الإقليمي صاغت إيران استراتيجية تمكنها من تقوية نفوذها الإقليمي والحفاظ على مصالحها فيه، ترتكز هذه الاستراتيجية على إستخدام أدوات القوة الناعمة والصلبة معا، وبالنظر إلى التغييرات السياسية في الدول العربية فإنه برزت ثلاث تحولات شكلت قيودا على النفوذ الإيراني وهي:

- فقدان إيران لمكانتها في حال قيام أنظمة سياسية جديدة ديمقراطية.
- أن كتلة المقاومة بقيادة إيران لا تشكل تحالف متماسك بل تحالف تكتيكي تربطه مصالح، وفي حال تزايد الضغوط على أعضائه فإنها تظهر الأجندات المتباينة لأعضائه ما يحول دون قدرتها على صياغة استراتيجية كبرى.
- عدم قدرة إيران على تحقيق مكاسب مطلقة من هذه التحولات خاصة في ظل أوضاعها الداخلية الغير مستقرة.

بناءا على هذه العوامل، اتجهت إيران الى دعم حركات التغيير في كل من مصر وتونس باعتبارهما مستلهمتان من " الثورة الإسلامية الإيرانية"، بينما اتجهت الى دعم النظام ومعارضة التغيير في سوريا باعتبار أن النظام السوري حليف لها والثورة هي تهديد لمصالحها.

الفرع الثاني: مكانة إيران الاستراتيجية بمنطقة الشرق الأوسط

أولا: المساحة والموقع الجغرافي:

تتربع الجمهورية الإسلامية الإيرانية على مساحة إجمالية تصل الى 1.648 مليون كم مربع، إذ تتوزع على الشكل الاتي: 80 بالمئة مساحة صالحة للزراعة، و27 بالمئة أراضي خضراء ومراعي، 11 بالمئة مساحة غابية، و54 بالمئة فهي صحراء وريف.[1]

"تتمتع إيران بموقع مركزي في الشرق الأوسط، من خلال وقوعها في الجزء الشمالي من الكرة الأرضية جنوب غرب أسيا، بين خطي عرض24- 40شمال خط الاستواء، وخطي طول 44-64 شرق حط غرينيتش، وفي نقطة التقاء بين منطقة غرب أسيا ووسطها وجنوبها. وتحدها سبع دول، إذ تحدها من جهة الشمال ثلاث دول، وهي تركمانستان (992 كم) وأذربيجان (380 كم) وإقليم نخجوان (179 كم) إضافة الى بحر قزوين (657 كم) ويحدها من جهة الغرب كل من العراق (1458 كم) وتركيا(499كم) وتطل من ناحية الجنوب على ساحل

[1] ضاري سرحان الحمداني، **سياسة ايران تجاه دول الجوار**،(القاهرة :مؤسسة العربي للنشر و التوزيع ،2012)، ص75.

بحر عمان والخليج (2043 كم) وتحدها من ناحية الشرق كل من أفغانستان (936 كم) وباكســـتان (909 كم)."[1] وقد منحها هذا المتوقع محورية جيواستراتيجية تتمثل في:[2]

- **مركزية الموقع:**

فهي امتداد طبيعي للعالم العربي شرقا، و تعتبر جسرا أفقيا رابط بين دول وسط أسيا و جنوبها، و بين دول شرق المتوسط، من جهة و جسرا راسيا رابط بين دول أسيا الوسطى و القوقاز شمالا و منطقة الخليج جنوبا، فهي تعتبر اقصر الطرق لنقل الطاقة من أسيا نحو الدول الأوربية عبر تركيا، أما بالنسبة الى روسيا فهي تعتبر ابرز دول تطويقا لها من جهة الجنوب حسب الرؤية الغربية، و هي أيضا تشكل ممر بري لها نحو مياه الخليج العربي و المحيط الهندي، و ممرا أساسيا من ناحية البر و الجهة بين باكستان و القارة الهندية، و بين دول أوروبا و دول الشرق الأوسط.

- **تعدد الجوار:**

بالنظر الى طول حدودها البرية التي تصل الى 5440 كم وإحاطتها بثلاث عشر دولة برا وبحرا إلا أن ضعف هذا الجوار أدى الى تحقيق إيران تفوق مركزها الإقليمي في هذا المحيط.

- **المساحات البحرية:**

تتمتع إيران بإطلالة بحرية تصل الى 2700كم، حيث تطل على بحر عمان والخليج العربي بشريط طوله 2043 كم، وعلى بحر قزوين بشريط يصل الى 657 كم. ما سمح لها بتعظيم مكانة في مجال الملاحة البحرية، إضافة الى تعاظم مواردها الطاقوية– نفط وغاز – وأيضا الثروات البحرية.

- **امتلاك جزر استراتيجية،**

من خلال استحواذها على واحد وثلاثين جزيرة في الخليج العربي، أهمها جزيرة خارك التي تعتبر أكبر رصيف نفطي عالميا كما تمنح لإيران تفوقا عسكرية بالأخص في مضيق هرمز، كما تسمـــح لها الجزر الست وهي هرمز ولارك وقسم وأبو موسى وتنب الكبرى والصغرى، بتشكيل قوس دفاعي /هجومي في الخليج العربي.

- **التحكم في مضيق هرمز:**

[1] سعيد محمد الصباغ، "**العمق الاستراتيجي الايراني بمنطقة الشرق الاوسط..دراسة حالة محور المقاومة الإسلامية**"، مجلة رسالة الشرق ،المجلد37، العدد1، (مارس2022)، ص ص 170-235.

[2] **المرجع نفسه.**

فهو شريان الاقتصاد العالمي، نظرا الى خصائصه المتميزة سواء باعتباره ممرا لخطوط الملاحة الدولية، أو باعتباره استراتيجيا نقطة ارتكاز هجوم /دفاع لاي قوة هدفها فرض هيمنتها على المحيط الهندي، وأخيرا يعتبر أحد أبرز محاور القدرات الإيرانية الشاملة من حيث تحكمها في تدفقات بترول الخليج نحو الأسواق الدولية.

ويلعب المتغير الجغرافي كمحدد حاسم للمجال الحيوي للدولة، حيث يتحدد النزوع الجيوستراتيجي لإيران في الأقاليم التالية:[1]

- ❖ إقليم الهلال الخصيب ويضم كل من فلسطين والعراق وسوريا والأردن ولبنان.
- ❖ إقليم القوقاز ويضم: أذربيجان وجورجيا إضافة الى أرمينيا وأجزاء من الأناضول
- ❖ إقليم أسيا الوسطى ويضم الجزء الشرقي من بحرين قزوين الى غاية حدود الصين شمالا وأفغانستان
- ❖ إقليم الجنوب ويشمل كل من جنوب شرق الجزيرة العربية وجنوب دولة باكستان.

ثانيا: القدرات الاقتصادية

تتمتع ايران بالوفرة من حيث الثروات الطبيعية، إذ تحتل المرتبة الثانية عالميا من حيث احتياطي الغاز الطبيعي، و الرابعة من احتياطات النفط،[2] و يتميز بانه من ابرز اقتصادات العالم استقرارا ، فرغم العقوبات الاقتصادية المفروضة على ايران من الدول الغربية التي كان لها انعكاس قوي على الاقتصاد الإيراني إلا أنها استطاعت تحقيق التوازن و الاستقرار نتيجة اعتمادها على عائدات النفط إذ بلغ الناتج القومي 482.445 مليار دولار، أما الدخل الفردي 6500 دولار و هما مؤشران على استقرار الاقتصاد الإيراني.[3] و قدر معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 2014،2015،2016 تباعا 4.3،4.0،4.5 بالمئة.[4] و تتفرع القطاعات الرئيسية للاقتصاد الإيراني كما يلي:

قطاع النفط والغاز

النفط: فقد تجاوزت إيران عتبة 140مليار برميل في بحر قزوين.[5] ويعود التاريخ الإنتاجي لهذه المادة الى العام 1913، لترتفع أثناء الحرب العالمية الأولى بسبب أن إيران كانت تمول بريطانيا بالنفط، حيث وصل العام

[1] وليد عبد الحي،" **بنية القوة الايرانية و افاقها** "، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/4/3 ،تاريخ الاطلاع: 2024/8/26.الرابط الالكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343112429798680.html

[2] علي جبلي،" **المشروع الايراني..المقومات و الابعاد**"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ،اوراق سياسية،العدد 74،(2023/2/7)، ص ص1-62.

[3] التجاني دلال، " **ايران و تاثيرها الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط** "، مركز الروابط للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، 2018/1/25 ،تاريخ الاطلاع 2024/8/27. الرابط الالكتروني: https://rawabetcenter.com/archives/60757

[4] عبد الرحمان خنوش، "**قياس قوة الدولة الاقليمي دراسة مقارنة ايران،تركيا و إسرائيل**"، اطروحة دكتوراه ،(الجزائر:جامعة الجزائر3 ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم الدراسات الدولية،2019)، ص97.

[5] الجبلي ،**مرجع سابق.**

1919 10ملايين برميل ثم 25مليون برميل العام 1923، ثم 43.5 مليون العام 1928، مواصلا الارتفاع ففي العام 1938 بلغ 78.3 مليون برميل والعام 1975 وصل الى 60 مليون برميل يوميا.[1]

وبخصوص دور النفط في الاقتصاد الإيراني فان **فاليري مارسيل** وجون. **ق ميشيل** في مؤلفهما "عمالقة النفط" جاء فيه وصفهما لذلك:" أنه ليس من قبيل المبالغة القول أن الاقتصاد الإيراني قد ولد يوم 1908/5/26 وهو التاريخ الذي يصادف أول حقل نفطي اكتشفها المهندس **جورج رينولدز** قرب مسجد سليمان جنوب غرب البلاد، ومنذ ذلك الوقت لعبت الاستثمارات في هذه السلعة الاستراتيجية دورا هاما في تحسين المستوى الاقتصادي الإيراني".[2]

الغاز: تحتل ايران المرتبة الثانية عالميا من حيث احتياطات الغاز بعد روسيا الاتحادية، إذ تصل الاحتياطات الى اكثر من 992تريليون قدم مكعب حسب تقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.[3] و بتسليط الضوء على حجم الإنتاج الإيراني من الغاز الطبيعي نجد وجود تذبذبا واضحا ففي العام 2005 بلغ مقدار 60مليار متر مكعب بنسبة 2.5 من الإنتاج العالمي بمعدل تصدير يومي بلغ 2.6 مليار مكعب، و في العام 2007 ارتفع رقم التصدير اليومي من هاته المادة سقف 11مليار مكعب بعد الاكتشافات الجديدة للنفط في منـاطق بوشهر و سراخس و حقل تنبك و جزيرتي لامانج و بارس.[4]

قطاع البتروكيماويات

يحتل المرتبة الثانية في قطاعات التصدير بعد الغاز والنفط، حيث أعلنت إيران على تحقيق نسبة نمو إنتاجي بلغت 7بالمئة، في الشهر الأول من السنة المالية 2021. وبلغ إجمالي انتتاج المجمعات البتروكيماوية قارب 5.5 مليون طن خلال الشهر الأول، ويعتبر هذا القطاع اهم عوائد إيران من العملة الصعبة حيث قيمة صادراته العام 2018 معدل 12 مليار دولار، رغم العقوبات الدولية المفروضة على القطاع.[5]

قطاع الزراعة

تبلغ المساحة الزراعية في إيران أكثر من 20مليون هكتار، وتسمح لها هذه المساحة بتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء والمواد الزراعية، لكن يعتبر قطاع الزراعة أضعف حلقات الاقتصاد الإيراني حيث لا تتجاوز مساهمته في الناتج المحلي سوى 10 بالمئة حيث يعاني الميزان التجاري في شقه الزراعي من عجز وصل ثلاث مليارات دولار في السنة. مرد ذلك الى أن الزراعة في الايران بعلية أي تعتمد على الأمطار في 85 بالمئة من

[1] فهيم رملي، عبد الرحمان فريجة،" **الخصائص الاقتصادية لايران- الاقتصاد الايراني بين العقوبات الخارجية و المقاومة الداخلية"**، مجلة مدارات ايرانية ، المجلد2،العدد5، (سبتمبر2019)، ص ص15-36.
[2] **المرجع نفسه.**
[3] الجبلي ، **مرجع سابق.**
[4] رملي، فريجة، **مرجع سابق.**
[5] الجبلي ، **مرجع سابق.**

إجمالي المساحة الكلية المزروعة. ورغم ذلك يساهم قطاع الزراعة في توفير فرص عمل إذ تستوعب 32 بالمئة من اليد العاملة لكنها تراجعت الى 25 بالمئة بحلول العام 2005، وتجدر الإشارة الى أن هذا القطاع أيضا لم يستثنى من تداعيات العقوبات الدولية على إيران.[1]

أهم الصادرات الزراعية الإيرانية: الفستق الكافيار والشاي والتبغ والقمح والشعير إذ بلغ الإنتاج الزراعي خلال السنتين على التوالي2021،2022 ما يقارب 13مليون طن، 125مليون طن.[2]

قطاع الصلب

تـــــتوافر إيران على صناعات تعدينية تشتمل على الحديد والنحاس والألمنيوم خاضعة للقطاع العام وشبه العام[3]، ويبلغ الناتج الخام السنوي من الصلب 32 مليون طن، بما يعادل 62 بالمئة من إجمال الإنتاج في الشرق الأوسط، ويعتبر قطاع الصلب من القطاعات المستهدفة من العقوبات الدولية أيضا.[4]

اقتصاد الظل

يؤدي القطاع الخاص وتجار البازار دورا وظيفيا هاما في بنية وقوة وتوزيع أنماط الاقتصاد الإيراني، ويرتبط هذا القطاع بشكل وثيق مع الثلاثي رجال الدين والسياسة والعسكر، وهو انعكاس لمراكز القوى في المشهد الداخلي لإيران، حيث يقوم هذا القطاع بتمويل العديد من الأذرع التي تنفذ السياسات الداخلية والخارجية، فمثلا 100شركة عملاقة تنشط في جميع النشاطات الحيوية تابعة للحرس الثوري الإيراني.[5]

ثالثا: المقومات العسكرية

يتمتع القطاع السكري باهتمام بالغ في إيران ومنذ عهد الشاه، حيث تم تشييد المؤسسات الصناعية العسكرية وتطويرها لتصنيع السلاح والذخيرة والصناعات الكيمياوية والجوية والبحرية. وهذا بمساعدة الشركات الأمريكية خاصة شركة "بل تكسترون" في مجال الصناعة الجوية، لكن تراجع هذا التعاون بعد الثورة الإسلامية الإيرانية.[6] لكن الاهتمام بهذا القطاع مازال يحظى بأهمية بالغة الى الوقت الحالي محافظة على جهودها لتطويره، رغم تراجع العائدات النفطية بعد العقوبات الدولية عليها، وأيضا بفعل العقوبات الأمريكية على استراد السلاح، رغم ذلك فوفق معهد " غلوبل فاير بور" فان إيران تتبوأ المرتبة الثامنة عالميا من حيث حجم القوات المسلحة.[7]

---

[1] رملي، فريجة، **مرجع سابق.**
[2] الجبلي ، **مرجع سابق.**
[3] هيبة غربي، " **تجليات العقوبات المفروضة على ايران"**، مجلة مدارات ايرانية ،المجلد2،العدد5، (سبتمبر2019)،ص ص37-52.
[4] الجبلي، **مرجع سابق.**
[5] خنوش، قياس قوة الدولة الاقليمي..دراسة مقارانة ايران تركيا إسرائيل،**مرجع سابق**.ص99.
[6] **المرجع نفسه**، ص100.
[7] فراس عباس هاشم ، **"الميزان العسكري الإيراني"**، مجلة مدارات إيرانية، المجلد2، العدد5، (سبتمبر2019)، ص ص80-87.

إن القوة العسكرية رقم صعب في معادلة الصراع الدائر حاليا، فهي تتكون من جهازين مركزيين– الجيش النظامي والحرس الثوري– لكل منهما قواته البرية والبحرية والجوية، أما الحرس الثوري فله مكانة تفوق مكانة الجيش النظامي وهو تابع لمرشد الثورة مباشرة، تم تأسيسه عقب الثورة لحمايتها من قيادات الجيش النظامي الذي التي نشأت في أمريكا.[1]

الفرع الثالث: الرؤية الإيرانية للشرق الأوسط.. نظرية أم القرى محركا للسلوك الاستراتيجي تجاه الشرق الأوسط

أولا: التعريف بالمشروع الإيراني

تعتبر نظرية أم القرى* النواة الفعلية للمشروع الجيوبوليتيكي التي ظهرت خلال الثمانينيات من القرن العشرين حيث اتجهت طهران لوضع اللبنة الأساسية مشروع " الاستراتيجية الوطنية –نظرية أم القرى". حيث يمنح هذا المشروع وضعا أكثر حيوية في العالم الإسلامي ويضفي عليها هالة من القدسية (باعتبارها أم القرى، وإن واجب الدفاع عنها يعلو أي مصلحة أخرى).[2] وترتكز الاستراتيجية الإيرانية على ثلاث ركائز رئيسية تتمثل في:[3]

- الحفاظ على الطابع الإسلامي للنظام الإيراني وعلى موقع إيران في العالم الإسلامي.
- الدفاع عن أمن إيران.
- التوسع إقليميا.

تتفق الطروحات الفكرية و الرؤى الاستراتيجية التي تمحورت على جمهورية ايران الإسلامية و مكانتها الدولية على نقطتين جوهريتين، الأولى ترتبط بإيران كمركز للعالم الإسلامي (محور نظرية أم القرى)، أما الثانية فتتعلق بجوهر النظام الدولي القائم، إذ تسود رؤية إيرانية مشتركة على ضرورة تحول النظام الحالي من نظام أحادي القطبية نحو نظام متعدد الأقطاب، " فايران الدولة المركز في العالم الإسلامي لما لها من جغرافية استراتيجية و حضارة عريقة و دين أصيل و قيادة مقتدرة و صادقة و شعب عظيم تستحق إن تكون محور الرحى في التفاعلات الإقليمية في العالم الإسلامي."[4] كما كان طموح الخميني الدائم بإقامة حزام شيعي للهيمنة على العالم

---

[1] انظر: جبلي ، **مرجع سابق**، ص29.

* تعتبر نظرية ام القرى او نظرية الشرق الاسلامية محور الرؤية الاستراتيجية الايرانية و دستور عمل تحظى باهتمام مجلس الخبراء الذي يعمل على تطويرها و اثرائها و تشذيبها بما يتلاءم مع مقتضيات كل مرحلةعبر مركزه البحثي، و الذي بدا العمل عليها منذ العام 1987 من خلال اجتهادات شخصية لمحمد جواد لاريجاني في شكل محاضرات متفرقة تم جمعها لاحقا في كتاب بعد اثرائها بافكار الخميني و اخرون. (عن ابتسام علي، السياسة الخارجية الايرانية تجاه المنطقة العربية من منظور الثقافة الاستراتيجية. **مجلة دفاتر السياسة و القانون**)

[2] علي حسين باكير،" **الابعاد الجيوستراتيجية للسياستين الايراني و التركية حيال سوريا**"،المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ، (قطر:مارس2013)، ص ص1-45.

[3] **المرجع نفسه**.

[4] ابتسام علي ،"**السياسة الخارجية الايرانية تجاه المنطقة العربية من منظور الثقافة الاستراتيجية**"،مجلة دفاتر السياسة و القانون،المجلد13 ،العدد2 ،(2021)، ص ص419-432.

الإسلامي، و يضم هذا الحزام كل من ايران و العراق وسوريا و لبنان، و بتسيده – يصبح سيده– لهذا الحزام يبدا باستراتيجية توظيف النفط و موقع الخليج لفرض سيطرته على باقي العالم الإسلامي.[1]

استطاع **لاريجاني** تحويل المعطى النظري المثالي الى المعطى المبنى الجيوبوليتيكي العملي، من خلال نقد نظرية الإسلام للخميني، و هي تقوم على فكرة الولاية الإسلامية الحقيقية باعتبارها المعيار الفعلي للإسلام الصادق و الأصيل، و هي تقدم أطارا لأنماط تفاعل ايران مع العالم الخارجي، و تكمن الوظيفة الوجودية لدولة أم القرى في تتبع مصالح كل الأمة الإسلامية، و بالتـــــالي فان الحفاظ على هذه الدولة أولوية عن أي أمر أو واجب شرعي يؤديه الإيرانيون نيابة عن الأمة الإسلامية، و تقوم هذه الأطروحة على الأسس التالية:[2]

- العالم الإسلامي أمة واحدة.
- أساس وحدة الأمة في قيادتها.
- قيادة العالم الإسلامي تقوم على أساس ولاية الفقيه.

تعتبر **نظرية أم الرحى** موجه الرؤية الجيواستراتيجية الإيرانية تجاه العام الإسلامي في حدود مسؤولية إيران تجاهه من خلال قاعدة الوسع. وتقوم النظرية على ثلاث أفكار رئيسية:[3] تقسيم العالم الإسلامي إلى دار إسلام حقيقي أصيل، وأخرى دار سلام غير حقيقي وغير أصيل

- تقسيم العالم الى مستضعفين ومستكبرين ما يستدعي سحب مفهوم الأخوة من المعطى الإسلامي الديني إلى المعطى الإنساني البشري وفق مقاربة ثورية راديكالية تستنهض روح المقاومة وتسعى إلى تغيير الوضع القائم.
- أن نقاط التداخل بين خطوط التقسيم التي تقرها الثنائية الأولى والثانية تشكل نقاط عمل جيواستراتيجية حيثما تقاطعت هذه الثنائيات على طول الجغرافيا العربية والإسلامية وكل العالم، ويمكن أن تتغير هذه النقاط من حيث أولوياتها وأهميتها وفق الظروف والمجريات العالمية.

إن نظرية أم القرى باعتبارها أبرز النظريات الجيوبوليتيكة الشيعية، تتوافق أفكارها الأساسية مع الفكر الجيوبوليتيكي **لهالفورد جون ماكيندر**، صاحب نظرية قلب الأرض التي تتشكل من نقطة الارتكاز مركزية، وهي أوراسيا وتحيطها مجالات حيوية، إذ تعتبر النظرية أم القرى أن إيران تمثل نقطة الارتكاز للعالم الشيعي وتحيط بها مجالات حيوية.[4] وتجدر الإشارة الى الجيوبوليتك الشيعي لا يقتصر فقط على نظرية أم القرى، بل هناك إسهامات نظرية أخرى.

---

[1] باكير، الابعاد الجيوستراتيجية للسياستين الايراني و التركية حيال سوريا،**مرجع سابق**.
[2] ابتسام علي، السياسة الخارجية الايرانية تجاه المنطقة العربية من منظور الثقافة الاستراتيجية،**مرجع سابق**.
[3] **المرجع نفسه**.
[4] فراس الياس، "**الجيوبوليتيك الشيعي و المخيلة الجيواستراتيجية الايرانية..مجالات التاثير و بناء النفوذ**"، مركز الجزيرة للدراسات،(قطر:5/2019/12)، ص ص1-19.

ثانيا: أهداف ومرتكزات المشروع الإيراني في الشرق الأوسط

تتمثل المصالح الإيرانية في المحيط الشرق أوسطي في:[1]

- المصلحة القومية الإيرانية: تبذل إيران قصارى جهدها لاستثمار إمكانيات بأشكالها المختلفة سواء ما تعلق منها بالموقع الاستراتيجي والإمكانيات الاقتصادية للحفاظ على مصالحها الحيوية.
- تعزيز قوة إيران الإقليمي.
- فرض السيطرة على الممرات المائية خاصة في الخليج العربي.
- إعتماد المذهب الشيعي كأساس لعلاقات إيران مع الطوائف الشيعية في البلدان المحيطة بالشكل الذي يحقق مصالحها القومية.
- العداء المطلق للسياسات الأمريكية في المنطقة وتوظيف آلياتها في ذلك.

وتتعدد أسباب الاهتمام الإيراني بمنطقة الشرق الأوسط:[2]

- التخوف الإيراني من إختراق أمنها القومي، على إعتبار أن الشرق الأوسط بؤرة للصراعات المزمنة بفعل تضارب المصالح والأجندات.
- اعتبار الشرق الأوسط مجالا حيويا في الاستراتيجية الإيرانية الذي من خلاله تستطيع تحقيق طموحاتها بأداء دور إقليمي مؤثر وبالتالي تحقيق أهداف السياسة الخارجية لإيران. حيث يطلق على الشرق الأوسط لفظ الشرق الأوسط الإسلامي كبديل للمشروع الأمريكي الشرق الأوسط الكبير.

وتتمثل الأهداف الإيرانية في الشرق الأوسط فيما يلي:[3]

- **تقديم الدعم للحلفاء بهدف تحقيق أهدافها**، من خلال توظيف أدواتها لصالح الحي وبوليتيك الشيعي في الشرق الأوسط، ويتعلق الأمر بتوظيف فواعل إقليمية دون دولاتي لتحقيق أغراضها الاستراتيجية الإقليمية. خاصة في إيران والعراق وسوريا. إضافة الى بناء علاقات قوية مع دول غير إسلامية مثل الصين وروسيا وكوريا وفنزويلا.
- **تأسيس نظام إقليمي أمني يحقق أهداف الاستراتيجية الإيرانية** وتكون إيران قاعدته المركزية، وتجريد الخليج العربي وبقية الدوائر الجغرافية من التواجد العسكري الأجنبي. مع التأكيد على النفوذ الإيراني في الإقليم على وجه الخصوص العراق وسوريا ولبنان واليمن والبحرين، افتكاك الاعتراف بأحقيتها في امتلاك السلاح النووي أو باقة التكنولوجيا النووية.

---

[1] طايل يوسف عبد الله، **"العدوان الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا و ايران نحو الشرق الأوسط"**، رسالة ماجستير،(جامعة الشرق الأوسط، كلية الاداب و العلوم، قسم العلوم السياسية، 2013)، ص150.

[2] عبد الحق حسي، عبد الرحمان كيبش،" **استراتيجية الحرب بالوكالة في المنطقة العربية دراسة حالة ايران في ظل المتغيرات الاقليمية و الدولية الجديدة"**،المجلة الجزائرية للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد6، العدد1، (جوان 2022)، ص ص 344- 361.

[3] احمد جلال محمود،" **سياسات ايران الاقليمية في المنطقة العربية و تاثيرها على امن الشرق الأوسط**" ، مجلة بحوث الشرق الاوسط ، العدد 50،الجزء1 ،(نوفمبر2020)، ص ص123-166.

- **الحيلولة دون صعود قوى إقليمية منافسة**، وفي سبيل تحقيق ذلك عملت إيران على استغلال نقاط الضعف والهشاشة للدول العربية خاصة في شقها الأمني في وجه التحديات الخارجية في تأسيس مرتكزات نفوذها الإقليمي.
- **تعظيم النفوذ الإيراني وأدوارها الإقليمية والدولية**، من خلال استغلال الفرص للتحرك الدولي الفاعل، والتقارب مع القوى الدولية مثل روسيا والصين. هذا التقارب يرتقي الى مستوى التحالف إذ تنظر روسيا الى إيران ليس فقط شريك تجاري بل باعتبارها دولة ذات تموضع استراتيجي لا يمكن تجاهل تأثيراته.

ويؤكد قادة طهران أن بلادهم تسعى الى تحقيق أهدافها الخارجية من خلال نمطين من القوة، القوة الصلبة كألية دفاعية لحماية مصالح وطنية حيوية، وكقوة ردع تدعم مكانتها ومركزها الإقليمي بين دول المنطقة والعالم، والقوة الناعمة لتحقيق تنامي الدور والمصالح والهيمنة والتغلغل في المنطقة.[1]

الفرع الرابع: موقع سوريا في المشروع الجيوبوليتيكي الإيراني

تتسم العلاقات السورية الإيرانية بالصلابة والمتانة حيث اتسمت بجملة من الثوابت التي كان لها تأثيرها على المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية، تعود جذورها الى حضارة بلاد الرافدين والحضارة الفارسية، أين تراوحت وفق ثنائية تعاون/صراع.[2]وتتمثل العوامل التي أدت الى صلابة العلاقات الإيرانية السورية وتعزيز مكانة سوريا في المقاربة الإقليمية الإيرانية خاصة بعد الثورة الإسلامية 1979، فيما يلي:[3]

- مساندة سوريا لإيران في حربها مع العراق.
- التعاون الثنائي في تأسيس حزب الله.
- الموقع الجغرافي لسوريا التي يتمتع بخصائص جيواستراتيجية فريدة بكونه مركز للاتصال الحيوي يجمع القارات الثلاث إفريقيا أسيا وأوروبا.

نتيجة العلاقات المتينة بين الدولتين استطاعتا تحقيق جملة من الأهداف معا:[4]

- تحقيق توازن في الشرق الأوسط.
- تشكل محور ممانعة بين الدولتين.

---

[1] ايلاف نوفل احمد العكيدي، **الاهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الاوسط و اثرها على العلاقات الروسية الإيرانية**، (الاردن : دار الراية للنشر و التوزيع، 2016)، ص ص42-43.

[2] رمال ، الدور الايراني في الازمة السورية بين البعد المذهبي و الخيارات الاستراتيجية،**مرجع سابق**.

[3] سعيد محمد الصباغ، **"العمق الاستراتيجي الايراني بمنطقة الشرق الاوسط دراسة حالة محور المقاومة الإسلامية"**، مجلة رسالة الشرق، المجلد 37، العدد 1، (مارس 2022)، ص ص170- 235.

[4] بوذن، قاسمي، تاثير الازمة السورية على المحيط الاقلمي في المتوسط ،**مرجع سابق**.

- توحيد رؤية البلدين خدمة لأهداف مشتركة وتوحيد رؤية البلدين خدمة لأهدافهما المشتركة في لبنان والصلة الشيعية العلوية.
- توحيد رؤية البلدين خدمة لأهدافهما المشتركة في لبنان والصلة الشيعية العلوية التي كانت من المتغيرات المهمة التي أدت دورًا رئيسيا في توطيد علاقة الطرفين.
- اصطفاف استراتيجي بين الدولتين لتحدي المناورات الإسرائيلية والوقوف ضد السياسة الأمريكية الشرق أوسطية.
- تمكن إيران من توسيع نفوذها في لبنان وتقديم دعمها لحزب الله.
- تمكن سوريا من الحفاظ على مصالحها في لبنان بعد انسحابها منه وذلك بواسطة الوجود الإيراني به.
- تشكيل جبهة بين دمشق وطهران في 17 فيفري 2005 وإعلانهما الوقوف متحدتين ضد أي هجوم عسكري يتعرض له أحد البلدين في المستقبل ومجابهة كل التهديدات التي يتعرض لها أحدهما.

فوفق الجيوبوليتيك الإيراني، فان سوريا وخصائصها الجيوسياسية تتموضع في قلب المشروع الإيراني، أين تمارس دمشق دورا قياديا عربيا في منطقة الهلال الخصيب، وعلى اعتبار وقوعها على تماس مباشر مع الكيان الصهيوني في عديد النقاط، فان التـــــحالف مع النـــظام السوري سيجعلها اللاعب الأهم في كل من لبنان وفلسطين، وانتهاءا في قلب القضية الفلسطينية. وهذا ما يمنحها –إيران– تموقعا حاسما في العالم العربي الإسلامي، يحقق لها ما يلي:[1]

- تحويل سوريا الى منبر رئيسي لتصدير الثورة الإيرانية، إذ تعتبر سفارة إيران في سوريا منصة أساسية لتصدير الثورة الإيرانية، بعد منح النظام جميع التسهيلات لتحقيق ذلك.
- تعتبر سوريا بوابة التغلغل الإيراني في القضية الفلسطينية عبر طريقين، لبنان من خلال الحرس الثوري في الماضي وحزب الله في الحاضر. أو من خلال الفصائل الفلسطينية، وهو ما يمكنها من تحقيق نتائج مبهرة لمشروعها الإقليمي، فهي توظف القضية لاختراق القاعدة الشعبية العربية والإقليمية ومن جهة أخرى المساس بشرعية الأنظمة العربية التي تتجه الى بناء السلام. وبالتالي فان سوريا تعد بمثابة مدخل استراتيجي للتغلغل الإيراني الى قلب العالم العربي والإسلامي.
- عسكريا، تتبنى إيران استراتيجية المواجهة غير المباشرة، بل من خلال الأذرع الإقليمية المنتشرة في الدول المجاورة التي تشكل جزاما يقودها نحو البحر المتوسط تمثل سوريا كالقلب من الجسد منذ سقوط نظام الأسد العام 2003 والى اليوم.

[1] باكير ،الابعاد الجيواستراتيجية للسياستين الايرانية و التركية حيال سوريا،**مرجع سابق**.

وفق المنظور الجيوبوليتيك، فان هذه العلاقة تحقق الأهداف الأساسية للمشروع الإيراني والتي تتمثل في التوسع الإقليمي، زعامة العالم الإسلامي، تحقيق أمن إيران.[1] إذن، فالخلاصة أن موقع سوريا الحيوي ذو أهمية فائقة بالنسبة الى النفوذ الاستراتيجي، حيث تتمتع بتعدد الموانئ والشواطئ على البحر المتوسط بالساحل الشرقي يتعدى طوله 186كم، يسهم في تسهـــيل نقل المنتجات الإيرانية نحو شمال إفريقيا وأوروبا، وتساهم في تخفيض تكاليف وصولها عبر البحر الى المحيط الأطلسي وأمريكا اللاتينية. يضاف إليه إمتلاكه لحدود مشتركة مع منافستها تركيا، ما يسمح لها بتقويض نفوذها – تركيا– في سوريا والشرق الأوسط.[2]

ويأتي الدعم الإيراني المطلق للنظام السوري لتحقيق الأهداف التالية:[3]

أ. الحفاظ على هيبة إيران الإقليمية من خلال تقديم الدعم الضروري لأهم ركائز محور المقاومة، إبقاءا لميزان القوى في صالحه، على اعتبار أن الإطاحة بالنظام السوري، يعني خسارة حليفها العربي الوحيد، ومن ثم ضعف الوزن النسبي لنفوذها الإقليمي.

ب. حماية أمنها الداخلي من خلال الإبقاء على أي صراع مسلح خارج حدودها، نظرا لاعتقادها أنها مستهدفة استراتيجيا من أعدائها.

ت. زيادة قدرتها على تخريب أي عملية تسوية نهائية تهدد مصالحها في سوريا، ومنع أي تحرك يهدد أمنها، ناهيك عن تعزيز وجودها العسكري بما سيضعف أي وجود عسكري أخر يهدد حزب الله اللبناني أو طرق إرسال الإمدادات له.

ث. السيطرة على أنشطة الفصائل والمليشيات العسكرية السورية، بما يضمن لها القدرة على تأسيس حكومة تظل تعمل على تحقيق أهداف طهران الجيوسياسية.

المطلب الثاني: جيوبوليتيك المشروع التركي وموقع سوريا فيه

الفرع الأول: الفكر الاستراتيجي التركي تجاه العالم العربي

" يعد تصاعد نفوذ دولة في إقليم معين أو منطقة جغرافية معينة دلالة مهمة على صيرورة التغيير الكمي والكيفي في توجهات الدولة، ويأتي ذلك من خلال إدراكها الحقيقي لمكانتها في هذا الإقليم أو النظام الإقليمي، ولمكانة وقدرة القوى الأخرى وحجمها ونطاق تأثيرها الحالي والمستقبلي، فضلا عن تأثيرها في الدول الأخرى الداعمة والعائقة لفعلها فيه. ومن هنا فان الفعل الاستراتيجي التركي في العالم العربي هو نتيجة سيرورة مجموعة من الوقائع التاريخية والقرب الجغرافي لمدة طويلة من الزمن".[4]

---

[1] **المرجع نفسه**.
[2] الصباغ، العمق الاستراتيجي الايراني بمنطقة الشرق الاوسط دراسة حالة محور المقاومة الإسلامية، **مرجع سابق**.
[3] **المرجع نفسه**.
[4] الطائي ، الوجيز فيما وراء التغيير السياسي في العالم العربي، **مرجع سابق**،ص58.

وسوف بتم توضح الفكر الاستراتيجي التركي تجاه العالم العربي في العناصر الآتية:[1]

المقاربة الفكرية الأولى: صيرورة الفكر الاستراتيجي التركي

تاريخيا؛ خضع العالم العربي للهيمنة العثمانية طيلة أربع قرون، وبعد انهيارها– الدولة الثمانية– خضع العالم العربي وتركيا وريث الدولة العثمانية للسيطرة الأوربية، إذ اتسم العهد التركي الأتاتوركي بالتقارب مع أوروبا؛ إذ اعتمدت تركيا على استراتيجية الانكفاء الذاتي في ظل غياب العوامل الدافعة للفعل الخارجي إقليميا.

ارتبط اعتراف تركيا بدولة إسرائيل عام 1949 ، اهم مرتكزات التحول في الفكر الاستراتيجي التركي، حيث اعترفت بها قانونيا العام 1950 بفعل التقارب التركي الأمريكي البريطاني، إذ وصفت الخطوة التركية بأنها أول دولة ذات هوية إسلامية تبادر إلى هذه الخطوة، و تعتبر تركيا عضو في حلف الشمال الأطلسي، و أن عدم الإعتراف بقيام دولة إسرائيل يعني المواجهة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي المؤيدين لذلك، أما خلال حقبة الحرب الباردة فقد تحولت تركيا إلى أهم ركائز الاستراتيجية الأمريكية، إذ جرى توظيفها من أجل تطويق الاتحاد السوفياتي في إطار ما يصطلح علي تسميته سياسة الإحتواء، من جهة أخرى فإن هذه الفترة تنامى دور التيار القومي العربي، الذي ساهم في تحجيم الفعل الإقليمي العربي في النظام الإقليمي ، إذ حدد مدى مساندة تركيا للقضايا العربية العامل الحاسم في موقف الغرب من تركيا.

والثابت في الاستراتيجية التركية تجاه العالم العربي مبنية على معطيات أساسية أبرزها عدم انخراط تركيا في التفاعلات الداخلية للدول العربية والصراعات على السلطة خاصة في حقبة النصف الأخير من القرن العشرين. وتفضيل موازنة مصالحها بين الطرفين العربي والغربي خاصة في المجالات الأمنية. كما تقود استراتيجية تمنع أي تكتل عربي ضدها خاصة حول أي قضية على اعتبار محاولة الحفاظ على علاقات مستقرة مع الدول العربية.

المقاربة الفكرية الثانية: التغيير في الفكر الاستراتيجي التركي

" الاستراتيجية لا تحتكم الى قانون ثابت ؛ بل إن قانونها الثابت أنها تتغير بتغير المعطيات الداخلية و الإقليمية و الدولية، و من هنا فان الفكر الاستراتيجي التركي المعاصر طرا عليه تغير نوعي على المستوى الإقليمي فكرا و تطبيقا؛ فضلا عن تغيير مكنونة هذا التوجه ، ذلك أن تغيير البيئة الإقليمية الاستراتيجية في العقد الأول من القرن العشرين دفع تركيا المعاصرة الى تغيير نمط الفكر الاستراتيجي، و التخلص من حالة الانكفاء المحسوب على الذات ، و عملت على إنتاج فكر استراتيجي يتناسب مع معطيات القرن الحادي و العشـــــرين، و معطيات البيئة الإقليمية لها ؛ إذ شهد النظام الإقليمي تغيرات جذرية رافقها حدوث تحولات سياسية امتدت

[1] **المرجع نفسه**،ص ص58-70.

تأثيراتها المباشرة و غير المباشرة على الفكر الاستراتيجي التركي، بل مثلت حوافز لهذا التغيير الكامن لتجعله يخرج الى البيئة الاستراتيجي الإقليمية."

عمليا، يضمن التغيير في الفكر الاستراتيجي في القرن الواحد والعشرين تجاه الإقليم العربي، بما يلي:

1. السعي لان تكون تركيا دولة استقطاب إقليمي وتصاعد دورها شرق أوسطيا.
2. السعي لاستعادة أمجادها التاريخية بما يتناسب مع المعطيات الحالية.
3. إستغلال المعطيات الإقليمية الجديدة في تفعيل الترابط التركي في شقه الحضاري؛ فزيادة الإهتمام بمنطقة الشرق الأوسط بما يعني ضرورة الإنغماس في هذه المنطقة خاصة بعد تأييد الرأي العام التركي لهذا الإنخراط إضافة إلى تأييد الأحزاب السياسية ونخبها لهذا التوجه.

خلاصة القول، أن التغير في الفكر الاستراتيجي التركي تأسس على مجموعة من المعطيات الداخلية تمثل في وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم عام 2000، وما صاحبه من تغيرات داخلية وخارجية خاصة في ظل الفراغ الاستراتيجي في الإقليم العربي ومحاولة إعادة أدوار واستراتيجيات القوى الدولية والإقليمية فيها.

المقاربة الفكرية الثالثة: الأطر العامة للفكر الاستراتيجي التركي

الركيزة الأولى: الإقليمية

يأتي تحديد موقع تركيا ضمن ما اصطلح على تسميته ب قلب المجال الجغرافي الشهير بـ " أوراسيا"، فتركيا وبناءا على موقعها هذا هي منطقة وسطية تتحكم في منطقة "قلب العالم" وهذا الموقع يمنحها الفرصة لان تصبح دولة محورية في المجال الجيوسياسي pivotal state، إذ أن تركيا دولة قارية وبحرية ولها حدود مع ثماني دول مما سمح لها بإقامة تحالفات أو تجمعات ضمن مجالها الجغرافي، وهي بحرية حيث لها ثلاث واجهات مائية، وتسيطر على أهم ممرين مائيين التي بتوظيفهما يمكن تحقيق أهدافها.

إن الموقع الجغرافي لتركيا ذو بعدين مختلفين، يتمثل الأول في البعد العربي، بينما الثاني في البعد الأوربي، إذ تسعى تركيا الى توظيف جيوبوليتيكية الموقع في تفاعلها مع هذا الفضاء في اتجاهاته الثنائية، فهذا الازدواج نتج عنه تعدد الهويات الثقافية فهي أوربية غربا وأسيوية شرقا، وعربية إسلامية جنوبا، أما شمالا فهي روسيا، إذ تتشكل تركيا من هويات إقليمية عديدة، فكل هذه المعطيات دفعت باتجاه تفعيل تركيا لفعلها الاستراتيجي ضمن النطاق الإقليمي في ظل البيئة الاستراتيجية المناسبة.

الركيزة الثانية: الهوية الحضارية الدينية

يتمثل البعد الحضاري للفكر الاستراتيجي التركي المعاصر في ثلاث مرتكزات: أولها محاولتها التصالح مع الذات الحضارية و الإسلامية ، و الرجوع الى الماضي العثماني، أما الثانية ؛ استعادة أمجاد العظمة العثمانية ؛ أما الركيزة الثالثة فتتمثل في الديمومة في الانفتاح مع محيطها الغربي توازيا مع بناء علاقات مماثلة مع المحيط الإسلامي، و هذا ما جاء التأكيد عليه في الكتابات الأكاديمية لقادتها مشددين على ضرورة إعادة الترابط مع هذا العمق الحضاري، إذ تعتبر تركيا نفسها نموذجا حضاريا إذ تمتلك الإمكانيات الكفيلة بتحقيق هذا التوجه نحو البيئة الاستراتيجية الإقليمية العربية جنوبا.

الركيزة الثالثة: المبادرة الاستراتيجية للفعل

تحدد فاعلية الفكر الاستراتيجي في مدى قدرة الدولة على تحقيق التناسق و التكامل بين الإمكانيات المتاحة و الأهداف التي تم وضعها، و مدى القدرة على استنبات البيئة الاستراتيجية الشاملة لتحقيق الغاية المبتغى تحقيقها من قبل الدولة" " كما ينمو فعل الدولة و يتناسب طرديا مع تعاظم قدرتها المادية و المعنوية. وفي الحالة التركية فقد عكس الفعل الاستراتيجي التركي تقدما لقدراتها (القدرة العسكرية السكانية الجغرافية: المياه البحر، الاقتصادية والعلاقات التجارية مع الشرق الأوسط.

ساهمت هذه العوامل مجتمعة في التحول في الفكر الاستراتيجي التركي، إذ اكد أوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي انه ينبغي على تركيا في القرن الواحد و العشرين أن تتحرك ليس فقط من اجل الحفاظ على استقرارها بل يجب توظيف إمكانياتها بممارسة دورها المحوري للحفاظ على نظامها من خلال الحفاظ على استقرار النظم المجاورة ، " عملت تركيا بفعل تعاظم مقومات القوة الإقليمية ، على توظيفها بالشكل الذي يسمح لها بممارسة دور إقليمي يتناسب مع إمكانياتها المادية و المعنوية، و كل ذلك ناتج عن التحول في الفكر الاستراتيجي الذي يتحكم بالدولة التركية في القرن الواحد و العشرين."

الفرع الثاني: محفزات الدور الإقليمي التركي

" تتظافر مجموعة من العوامل لتخلق عوامل القوة في المشروع الإقليمي التركي مثل عناصر القوة الصلبة المتمثلة في اقتصاد قوي متجانس يحتل المركز السادس عالميا من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، وفي قدرات عسكرية وبشرية ضخمة، وكذلك الى أدوات القوة الناعمة مثل جاذبية المشروع الذي تقدمه وما تظهره من تجربة نادرة في التناوب السلمي على الحكم".[1]

أولا: الموقع الجغرافي

[1] مصطفى اللباد،"**تركيا و العرب..شروط التعاون المثمر**"،في ، محمد عبد العاطي و اخرون، **تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج** ،(الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص201.

"تحتل تركيا موقعا جغرافيا متوسطا بين القارات الثلاثة: الأسيوية والأوربية والأفريقية، وأغلب مناطق تركيا تقع في منطقة جنوب غرب أسيا والتي تسمى الأناضول، وتدخل تركيا في جنوب شرق القارة الأوربية في المنطقة التي تسمى " تراكيا" في شبه جزيرة البلقان، ولذلك فإن تركيا من الناحية الجغرافية دولة أسيوية وأوربية. كما تعتبر دولة شرق أوسطية في نفس الوقت، وتقع تركيا على حافة أحد أهم خطوط الفصل بين العالم الإسلامي والمسيحي، كما تشكل المنطقة الجغرافية التي تقع فيها تركيا نقطة تقاطع لهويات ثقافية متعددة، فتتقاطع فيها الثقافة الأوربية من جهة الغرب، والثقافة الروسية من الشمال، والثقافة الأسيوية من الشرق والثقافة العربية من الجنوب.[1]

وتتحكم الجغرافيا التركية العبقرية في الممرات البحرية في البوسفور والدردنيل، أي الموصلة بين أسيا وأوروبا، بالإضافة الى إطلالتها الممتازة على البحر الأسود والامتداد الواسع لشواطئها الجنوبية على البحر المتوسط". كما تطل تركيا على منطقة البلقان و تتلامس جغرافيا مع بحر قزوين .في الوقت نفسه تحبس جغرافيتها روسيا على حدود البحر الأسود، و تمنعها عن الوصول إلى البحر المتوسط و مياهه الدافئة ، جغرافيا أيضا تعتبر تركيا الحدود الشمالية للشرق الأوسط من خلال الحدود السورية العراقية ، و إيران من خلال الحدود الشمالية الغربية " في تمازج بين حضور المياه و اليابسة في الشخصية الجغرافية لتركيا" يضاف إلى العامل الجغرافي، تمتع تركيا بعلاقات تاريخية مع دول البلقان و الشرق الأوسط و القوقاز، كإضافة حاسمة و جادة الى المزايا الجغرافية ، ما يمنحها قدرة على التأثير الجيوبوليتيكي العميق. يضاف إلى هذه المزايا، نقطة حاسمة أيضا وهي الفراغ الكبير في المنطقة ما يجعل تركيا على إدراك تام بانها مجالات التأثير الجيوبوليتيكي ضمن الإطار الشرق الأوسطي أوسع مقارنة بأي منطقة أخرى.[2]

إن الموقع الاستراتيجي لتركيا يجعل منها مركزا حقيقيا للاهتمام، فهي منذ زمن الحرب الباردة على خط تماس بين القوتين العظمتين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي، و هي بالمعنى الثقافية و التاريخي مساحة التماس بين الشرق اللاسامي و الغرب الأوربية بجميع مكوناته الدينية و الثقافية و الحضارية، و هي الدولة التي خلفت الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الثانية" انطلاقا من ذلك ، فان الدوائر الاستراتيجية للسياسة الخارجية التركية تمتد الى الدوائر التي تفرضها الجغرافيا و هي: الدائرة الأوربية و الدائرة العربية و أخيرا الدائرة الأسيوية، و تعتبر هذه الدوائر الفضاءات التي تتفاعل ضمنها السياسة التركية وفق رؤيتها الاستراتيجية، و رغبتها في أداء أدوار فاعلة في المحيط الشرق أوسطي معتمدة في ذلك على امتدادها الأوربية اللاسامي.[3]

---

[1] محمد ثلجي،**" ازمة الهوية في تركيا..طرق جديدة للمعالجة** "، في: محمد عبد العاطي و اخرون، **تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج** ،(الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص82.

[2] اللباد ، تركيا العرب..شروط التعاون.، **مرجع سابق**، ص ص201-203.

[3] ريام محمد عبد الله، "**الشرق الاوسط ..من منظور القوى الاقليمية الكبرى**"، مجلة مدارات سياسية، المجلد1 ،العدد2 ،(سبتمبر2017)، ص ص124-144.

إن التعريف بأهمية تركيا لا يتم ألا بتعريفه من خلال موقعها ضمن محيطها الأوراسي الذي يتمتع بأهمية جيوبوليتيكية باعتباره الجزء الحيوي من العالم لتمتعه بالخصائص التالية:[1]

- أوراسيا الأكبر مساحة برية عالميا.
- التفوق السكاني إذ تضم 75بالمئة من سكان العالم.
- اغنى مناطق العالم بالثروات الطبيعية شرقا(أسيا) والقوى الصناعية غربا(أوروبا).
- الأكثر خصوبة وصلاحا للزراعة عالميا.
- الأغنى بمصادر الطاقة بما يقارب 75بالملة عالميا.
- تضم أكبر ست دول لإنتاج السلاح عالميا.
- تضم اغلب الدول النووية.
- تضم أكبر ثلاث قوى كبرى بإمكانها السيطرة العالمية.

ثانيا: الأهمية الاقتصادية:

صنف الاقتصاد تركيا ضمن سبع اقوى اقتصادات الصاعدة في العالم، وهذا ضمن قائمة القوى الصاعدة والتي تشمل كل من روسيا وإندونيسيا والبرازيل والمكسيك والهند والصين، كما تحتل المرتبة السادسة عشر عالميا، وجاء في تقرير مركز الدراسات بالكونغرس الأمريكي إن الاقتصاد التركي سيحتل بحلول العام 2050المرتبة الثانية عشر عالميا.[2]

ثالثا: الأهمية العسكرية:

انطلاقا من موقعها الاستراتيجي الهام ، إضافة الى وضعها في ترتيب الاقتصادات العالمية ، فان تركيا تسعى الى لعب دور مركزي في المنظومة الإقليمية ، من خلال خلق منـطقة نفوذ في المنطقة الشرق أوسطية، و في سبيل تحقيق ذلك، تسعى الى توظيف كامل مقوماتها بالإضافة الى العوامل سالفة الذكر تعتبر تركيا القاعدة الأمامية لحلف الشمال الأطلسي في المنطقة الشرق أوسطية ، حيث إن العامل الجغرافي انطلاقا من الاتساع يسمح لتركيا بإنشاء قواعد عسكرية، و تكوين القوات و نشرها على مختلف أنواع الأراضي ، و خصوصا في المناطق البحرية التي تمتلكها:[3]

- السيطرة على مضيقي البوسفور والدردنيل اللذان يكتسبان أهمية في حركة القوات المتوجهة نحو مناطق متاخمة عبر ممرين البحر الأسود والمتوسط؛

[1] عباس فاضل عطوان، **العلاقات السعودية التركية ،2015**، ص ص44-45.

[2] عصام فاعور ملكاوي ، " **تركيا و الخيارات الاستراتيجية المتاحة**"، المجلة العربية للدراسات الامنية، المجلد 31، العدد 63، (30 سبتمبر 2015)، ص ص 233- 269.

[3] **المرجع نفسه**.

- إعطاء أهمية لتركيا باعتبارها أقرب الطرق الى العمق الأوروبي شرقا، على اعتبار أن منطقة الأناضول شرقا وجنوب شرق أقصر الطرق البرية والجوية والدولية بين الشرق والغرب.

- توفر شبكة ضخمة من خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية حرية الحركة والمناورة للقوات المسلحة التركية داخل مسارح العمليات الاستراتيجية المهمة للجمهورية التركية.

- توفر عناصر الإنتاج وتقدم لتكنولوجيا العسكرية إمكانية قيام الصناعات الحربية المحليـــة والمشتركة والتي من أبرزها صناعات تجميع الطائرات وعربات القتال والصناعات الإلكترونية ونظم التسلح البحرية وقد قسمت تركيا مصانعها الحربية الى مجموعات رئيسية:

- مجموعة مصانع القطاع الخاص والتي تشارك بدور فاعل في تطوير الصناعة الحربية.

- مجموعة مصانع القوات المسلحة والتي تختص بأعمال الإصلاحات الرئيسية لنظم التسلح المختلفة.

الفرع الثالث: المنظومة البنيوية للتوجه التركي للهيمنة الإقليمية والصعود الدولي

أفرزت انتخابات 2002 في تركيا فوز الحزب اللاسامي حزب العدالة والتنمية ووصولة الى الحكم، وبدأت معه مرحلة جديدة حيث نجح في إن يقدم رؤية مختلفة لمكانة تركيا على المستوى الإقليمي والعالمي، حيث استطاع أن ينقل تركيا من صورة حلقة الوصل بين الشرق والغرب الى تركيا بصفتها دولة مركزية كبرى لديها المكانيات الكافية لإنتاج سياسة دولية مستقلة. وهذا التصور يتطلب أرضية فكرية تتناسب مع هذا التوجه من اجل خلق الميكانيزمات اللازمة لتحقيق هذا التوجه، والتي تتمثل أساسا في العناصر التالية:

1. التصور الشمولي الناهض للدور التركي: تركيا كنموذج للقوى الناهضة المتوسطة

إن الحديث عن تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية هذا الأخير الذي اظهر رغبته في أن يحول تركيا من قوة إقليميه متوسطة الى قوة متوسطة عبر إقليميه ناهضة". و في سبيل تحقيق ذلك تم تطوير طروحات طموحة لتحقيق هذه المكانة ، حيث بدأت فعليا في تأكيد ذاتها من خلال اتخاذ الإجراءات التي تمكنها من ذلك، فاقتصاديا احتل الاقتصاد التركي المرتبة السابعة عشر في ترتيب الاقتصادية العالمية، أما جيوسياسيا فقد عمدت تركيا الى إثبات نفسها من خلال تحديها للوضع القائم على مستوى النظام الدولي و قيادتها لدبلوماسية استباقية نشطة ، و في هذا الصدد يمكن تتبع مراحل النهوض التركي من خلال ثلاث محطات أساسيه: **المرحلة الأولى** بدأت في ثمانيات أين تم تبني اقتصاد السوق و انطلاق سياسة التصنيع حيث بدا التحول الى قوة اقتصادية، بينما تنطلق **المرحلة الثانية** بداية التسعينيات حيث تركزت على الصعيد السياسي مستفيدة من النظام أحادي القطبية حيث استفادت من حرية الحركة التي تمتعت بها الدول الصغيرة و المتوسطة فاتجهت نحو انتهاج سياسة خارجية ذات استقلالية و نشاط من خلال تنويع علاقاتها في اتجاهات عديدة ، بينما **المرحلة الثالثة** يبدا تاريخها منذ بداية

العقد الأول من القرن الحالي ، أين عرفت تركيا تغيير للقيادة السياسية و التي حملت معها استراتيجية جديدة من اجل تركيا جديدة و صياغة رؤية متكاملة لمكانتها الإقليمية و الدولية من خلال استغلال كل القدرات السياسية و الاقتصادية و العسكرية و الثقافية.[1]

2. التوجه شرقا؛ إعادة ضبط البوصلة نحو الشرق: تركيا كنموذج للقوى العائدةreturning power:

تقدم تركيا نفسها كوريث للإمبراطورية العثمانية، وعلى هذا الأساس تسعى تركيا لتصويغ هذه الصورة ومحاولة استعادة أمجادها العثمانية، وبناءا عليه تقدم نفسها كقوة صاعدة تمتلك مؤشرات هذا التحول وبالتالي تؤكد طموحها لاسترجاع مكانتها التقليدية ليس فقط عالميا بل حتى في محيطها الإقليمي والمتمثل في الشرق.[2]

- **الشرق ميدان تنفيذ المشروع الإسلامي العالمي**

انتهجت تركيا بقيادة حزب العدالة و التنمية خيارات استراتيجية في ظل المتغيرات الإستراتيجية و الأمنية و السياسية المتعاقبة، لإعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط باعتباره ضمن المصالح العليا للدولة التركية، حيث تأسيس توجهها نحو الشرق على معطى تبادل المصالح و التوازنات الإقليمية و الصداقة من خلال مد جسور الثقة ، و تكمن منطلقات هذا التوجه على ضرورة إدماج دول الجوار الجغرافي كل من تركيا و ايران و الكيان الصهيوني في اطار النظام الإقليمي الجديد، حيث عمدت تركيا الى تصفية الخلافات مع جيرانها خاصة مع سوريا و ايران كما نجحت في معالجة أزمات هامة مثل قضايا الأرمن و الأكراد و قبرص.[3] و تتركز السياسة الخارجية لتركيا تجاه الشرق الأوسط على ست مبادئ ثابتة و منظمة، و هي:[4]

1. عدم التدخل في السياسات الداخلية لبلدانه.
2. عدم التورط في الصراعات الداخلية حول السلطة لهذه البلدان.
3. عدم التورط في الصراعات العربية– العربية.
4. الحفاظ على علاقات ودية وسلمية ومستقرة مع كافة دول المنطقة.
5. اتباع استراتيجية تمنع في الحد الأدنى أي تكتل عربي ضدها أو حيال قضايا معينة.

---

[1] داليا رشدي عرفات، "**التوجه التركي للهيمنة الاقليمية و النهوض الدولية: رؤية تحليلية- تقييمية**"،مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، المجلد 16، العدد 15، (جويلية 2022)، ص ص 288-344.

[2] **مرجع نفسه**.

[3] احمد عارف اورحيل الكفارنة، "**الخيارات الاستراتيجية لتركيا اقليميا و دوليا**"، مجلة دراسات العلوم الانسانية و الاجتماعية، المجلد45، العدد4 ،(2018)، ص ص221-237.

[4] بتول هليل جبير الموسوي، "**العثمانية الجديدة و مواقف تركيا من قضايا الشرق الأوسط**"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، العدد 45،(2014)، ص ص 66-92.

6. العمل على زيادة روابطها بالعالم العربي اقتصاديا بالموازاة مع تعميق روابطها مع الجانب الغربي.

- **البعد الإسلامي لتركيا**

جاء على لسان زعيم حزب الوطن الأم التركي **مسعود يلماظ** أن هذا الانتماء يتحدد بمستويين من الدوافع:[1]

الأول؛ مادي ملموس أساسه الثابت الجغرافي الذي يفرض الاهتمام بالبيئة الإقليمية المحيطة سواء كمصدر تهديد محتمل للأمن القومي أو كمجال حيوي للحركة والنفوذ الإقليمي والدولي أو لتامين علاقات اقتصادية مقيدة بالأمن الوطني.

الثاني؛ معنوي وجداني: أساسه الشعور التركي المستتر أحيانا والظاهر في أحيان أخرى بوجود روابط فكرية وثقافية وحضارية في هذه الدوائر.

الفرع الرابع: موقع سوريا في المشروع الجيوبوليتيكي التركي[2]

تتمثل الأهمية الجيو استراتيجية لسوريا بالنسبة الى تركيا في أنها تشكل المحور الأساسي للمشروع التركي في اتجاهين، يتمثل الأول في سياستها الشرق متوسطية وتوازناتها، الذي يتألف من تركيا وسوريا ومصر شرق المتوسط، أما الثاني فيرتبط بالسياسة التركية الشرق أوسطية، باعتبارهما عنصرا هاما من استراتيجية تركيا الكبرى "العمق الاستراتيجي". إذ تشـــترك البلدان من خلال حدود برية، فكلاهما يشكل بوابة مفتوحة نحو الآخر، ويكتسب هذا الموقع أهمية اقتصادية بإمكانه أن يفضي الى بناء علاقات وثيقة في محالات الزراعة والتجـــارة والنقل، إضافة الى استغلال المسطحات المائية المشتركة، كما تمـــــــــثل سوريا منطقة ترانزيت بموارد تركيا والأناضول الى جنوب سوريا وما بعدها.

أهمية سوريا كمدخل للقضية الفلسطينية، إذ يعتبر الشرق الأوسط بؤرة النزاعات فان تحقيق الاستقرار لا يتأتى حسب الرؤية التركية إلا من خلال تحقيق السلام وحل القضية الفلسطينية، ولهذا صوغت لأطروحاتها "تصفير المشكلات"، إذ تربط مسالة تحقيق الازدهار والتطور الاقتصادي الداخلي يرتبط بشكل وثيق بتحقيق الاستقرار الإقليمي، وبالتالي فان لسوريا دور مركزي في حل القضية الفلسطينية من خلال استرجاع سيادتها على الجولان المحتل، بهذا الرؤية فقط يمكن تحقيق السلام العادل والشامل التي تسعى انقرا لتجسيده.

أمنيا، تكتسي سوريا أهمية بالغة بالنسبة الأمن القومي التركي في نقطة حساستين أولها حزب العمال الكردستاني وثانيها في عملية السلام في الشرق الأوسط.

---

[1] دلي حسين خورشيد ، **تركيا و قضايا السياسة الخارجية**،(دمشق:اتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص14.

[2] باكير، الابعاد الجيوسياسية للسياستين الايرانية و التركية حيال سوريا، **مرجع سابق**.

المطلب الثالث: التنافس الإيراني التركي لاستقطاب سوريا

إن تركيا و ايران غير العربيتين هما القوى المركزية الفاعلة في الشرق الأوسط و العالم العربي، بفعل واقع التراكمـــــات الديناميكيات التي مهدت الطريق لتكون كل من هذين البلدين لاعبين رئيسيين في المنطقة، و يتضمن ذلك التحول في التوازن الاستراتـــــيجي و السياسي في النظام الإقليمي العربي لصالح كل من تركيا و ايران، إضافة الى عوامل أخرى، و من ضمنها عجز القوى العربية على التأثير في مجريات الأحداث الإقليمية، بينما تمتلك الدولتان خليطا من القوة الصلبة و الناعمة و بشكل متفاوت تؤهلهما للعب أدوارهما الإقليمية بفعالية و التأثير في مسار الأحداث مقارنة ببقية القوى.[1]

ساهمت الحروب الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط – غزو أفغانستان 2001و احتلال العراق2003– الى تحفـــــيز ايران لإظهار مشروعها في المنطقة بشكل جلي، و كان لسوريا دورا فاعلا ضمن هذا المشروع ، و تجدر الإشارة الى أن هذا المشروع ليس وليد لحظة أو وضعا طارئا، بل يجد جذوره منذ اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979، في حين أن المشروع التركي في الشرق الوسط بدأ عمليا بعد وصول حزب العدالة و التنمية الى الحكم، أين شهدت السياسة الخارجية التركية تحولا شاملا، واحتلت سوريا قلب هذا التحول خاصة بعد عام 2006 ، و هو ما تمد المشروع التركي دفعا قويا على الصعيد الإقليمي، أين سعت كليهما في تنافس استقطابي لتوظيف سوريا في المشروع الإقليمي لكل منهما.[2]

تجلى باندلاع الثورة في سوريا التناقضات في الرؤى والاستراتيجيات لكلا المشروعين، حيث أخذت كل من تركيا وإيران موقفين متمايزين تجاه الأحداث في سوريا، فبينما اصطفت تركيا كداعم للثورة ومكوناتها، كانت إيران داعما للنظام، وكانت لكل منهما رؤيته لمصير المشروع الإقليمي، وهذا ما يكشف عن موقع سوريا الجيواستراتيجي في النظام الإقليمي الشرق الأوسطي.

إن كل من ايران و تركيا تتقاســــــــم بحدود مع العالم العربي ، انطلاقا من الاعتبارات الجغرافية و التاريخية و الحضارية و الثقافية و الديمغرافية التي تسم بها كل منهما، إذ يصف كثيرون العلاقة بين الدولتين بانها مثل علاقة الزيت و الماء يستحيل امتزاجهما مطلقا، حيث اتسمت العلاقات بينهما بالشك الدائم في سياق توازن جيوبوليتيكي حساس، حيث تأسست استراتيجية كل منهما على الأبعاد الهوية القومية الفارسية و التركية لكليهما، و تحتل سوريا بموقع جيواستراتيجي ضمن منطقة الهلال الخصـــــيب مركزا هاما و استثنائيا لكلا المشروعين الإيراني و التركي.[3]

---

[1] Carmen Rijnoveanu, Sertif Demir, **The impact of the Syria crisis on the global and reginal political dynamics**. Turk Dunyasi Dncelemenleri Dergisi8 journal of Turkish world studies, XIII/1,(2013),pp 55-77.

[2] علي حسين باكير ، "**الابعاد الجيواستراتيحية للسياستين الايرانية و التركية حيال سوريا** "،في: ازاد محمد علي، **خلفيات الثورة.. دراسات سياسية**،(بيروت: المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، 2013)، ص502.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص 504-506.

الفرع الأول: جهود إيران في سياق استقطاب سوريا

أن العلاقة بين دمشق وطهران تستند الى رؤية مشتركة للمنطقة والتي تمتد لعقود طويلة، فهذا التحالف تعزز واكتسب عمقا مؤسسيا لأكثر من سبعة وثلاثين عاما، إذ تواجه الدولتان تهديدات دولية مشتركة من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وفي ظل التغيرات في المحاور الإقليمية في الشرق الأوسط، فان التحالف السوري الإيراني الأكثر استمرارية وديمومة.[1]

تنظر إيران الى سوريا باعتبارها حليف استراتيجي ومدخلا نحو الشرق الأوسط عموما والعالم العربي خاصة

- **البعد التاريخي**

تعود العلاقات بين ايران و عائلة الأسد حينما وفر حافظ الأسد الملاذ للمعارضة الإيرانية على أرض سوريا، التي كانت تعمل للإطاحة بحكم الشاه بهلوي في فترة السبعينيات، رغم أن السياق اللبناني هو الذي وفر الأرضية لتعميق العلاقات حيث استطاع رجل الدين موسى الصدر بناء علاقات قوية مع نظام الأسد، إذ نظر كل منهما الى الآخر من زاوية تكامل المصالح حيث اعتبر موسى الصدر سوريا ضرورة ملحة كحليف خارجي أما حافظ الأسد فاعتبر الطائفة الشيعية في لبنان وسيلة ملحة للحفاظ على نفوذه في لبنان، و بالعودة إلى أهمية موسى الصدر فقد استطاع أداء دور وسيط أساسي بين حافظ الأسد و الزعيم الإيراني الخميني.[2]

تشكلت العلاقات السورية الإيرانية في شكلها الراهن منذ العام 1979، هو العام تأسيس جمهورية ايران الإسلامية بقيادة روح الله الخميني، بينما يعتبر محمد حسين منتظري مؤسس الحرس الثوري الإيراني هو واضع فلسفة هذه العلاقة.[3] و بعد رحيل الرئيس المصري جمال عبد الناصر تعمقـــت الخلافات بي سوريا و العراق، و نتيجة ذلك اتجهت سوريا لبناء تحالفات و مصالح سـياسية و اقـــتصادية مع طهران، هدفها تطويق العراق و تحجيم قدراته السياسية، من جهة أخرى فان تواجد ايران في لبنان يستوجب تمتين العلاقات معها، فوفق الرؤية السورية فان لبنان شان محلي، و تحولت العلاقات بعد الثورة الإيرانية الإسلامية من علاقة مصالح الى تحالف استراتيجي قائم على التوازنات الإقليمية، كانت بداية وقوف دمشق مع طهران في حربها مع العراق، رغم نشوب بعض التوترات بين الطرفين على ارض لبنان فيما سمي بحرب الأشقاء . حيث شكل ميلاد حزب الله تهديدا للهيمنة السورية في لبنان، وهكذا كان هذا التحالف محكوما بقانون أمر الواقع. لكن الأرضية المشتركة للطرفين تكمن في التوافق على إبقاء ورقة المقاومة اللبنانية ورقة ردع في مواجهة الكيان الصهيوني.[4]

---

[1] Edward Wastnidge ,**iran in Syria: an enduring axis**, middle east policy ,vol xxiv,n2 ,(summer 2017),p p148-160.

[2] **Ebidem.**

[3] عبد الجليل زين المرهون، " **قصة العلاقات السورية الايرانية** "،الجزيرة نت، 2013/8/21، تاريخ الاطلاع2024/9/1. الرابط الالكتروني: https://www.aljazeera.net/opinions/2013/8/21/قصة-العلاقات-السورية-الإيرانية

[4] اسامة عبد الرحمان، **دور ايران في الازمة السورية**،(دون ذكر معلومات حول الكتاب)، ص16.

في العموم فان التحالف السوري الإيراني، يعد مخرجا لسوريا للعديد من القضايا الملحة في محيطها العربي، فهذا التحالف يستند على توافق رؤى الدولتين حول مبادئ ومواقف مشتركة أهمها:[1]

- معارضة ثنائية للنظام العراقي.
- توافق البلدين على رفض خطة السلام بين مصر وإسرائيل.
- تأييد إيران للقضية الفلسطينية وللفصائل الفلسطينية ورفض الوجود الصهيوني وسياسته التوسعية.
- تأييد إيران لمبدأ "الأرض مقابل السلام"، مما أتاح لسوريا أداء دور محوري في القضايا العربية.

هكذا فان جذور العلاقات الثنائية بين البدين تعود الى قيام الثورة الإسلامية الإيرانية والى عهد الرئيس حافظ الأسد، حيث ساهمـــــــت هذه العلاقة الى تحقيق بعض التوازن في وجه الهيمنة الأمريكية، وأسفرت هذه العلاقات العديد من الإنجازات على مختلف الأصعدة الثقافية والسياسية وصوغت لركائز ثابتة أبرزها التوافق المشترك في المواقف والمسارات ومواجهة الأجندات الإمبريالية والصهيونية. وهذا التحالف مؤشر هام على قدرة الرئيس حافظ الأسد على إدراك الثقل الإيراني في معادلات التوازن الشرق أوسطية، والرغبة الإيرانية الملحة لتقويض العراق واستـــــغلالها للخلافات النظام العراقي مع حافظ الأسد وبالتالي تنويع علاقاتها الإقليمية، إذ رات سوريا في إيران المخرج لتحقيق تحالف لموازنة التحدي الصهيوني. واستمرت صلابة العلاقات الثنائية حتى بعد مجيء بشار الأسد إلى الحكم إلى درجة وصفها البعض بالتحالف الاستراتيجي.[2]

- **البعد الثقافي:** يعد العامل الثقافي اهم الروابط التي تجمع سوريا و ايران في امتداد زمني طويل جدا، حيث أدت النخب المثقفة دورا محوريا في ربط جسور التواصل بين البلدين من خلال ديمومة النشاطات و تسارع وتيرتها بين البلدين، ما أدى الى بناء علاقات ثقافية متينة بين البلدين. وقد أدت المستشارية الثقافية الإيرانية في دمشق العام 1983، دورا بارزا في توطيد العلاقات الثقافية بين الطرفين.[3]

و في مجال التعليم العالي ، تم افتتاح أول قسم اللغة الفارسية العام 2005 في جامعة دمشق ثم جامعتي حمص و حلب على التوالي، و جامعة تشرين و فروعها في إقليم طرطوس، و جامعة الفرات في دير الزور و في العام 2011 .أما في **المجال التربوي** ففي نهاية جانفي 2020 تم توقيع مذكرة تفاهم لتبادل الخبرات العلمية بين كل وزارتي التعليم التابعيتين للبلدين، هدفها توفير الخدمات في المجال الفني و الهندسة و ترميم المدارس و إعادة تأهيل المدارس في المناطق المحررة من قبضة التنظيمات المسلحة، و هي اتفاقية

[1] سمر بهلوان،" **العلاقات السورية الايرانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى قيام الثورة الإيرانية**"، مجلة جامعة دمشق ،العدد3+4 ،المجلد22 ،(2006)، ص ص 299- 347.

[2] اميرة اسماعيل محمد عبيدي ،" **العلاقات السورية الايرانية في عهد الرئيس بشار الأسد**"، مجلة التربية و العلم ،المجلد7 ،العدد3 ،(30سبتمبر 2010)، ص ص 1-15.

[3] عبلة مازوزي، "**العلاقات الايرانية السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة**"، مذكرة لنيل درجة الماجستير،(الجزائر: جامعة باتنة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009)،ص 78.

تتضاف الى سلسلة الاتفاقيات الموقعة بين البلدين و أخرها توقيه 11 اتفاقية و مذكرة تفاهم في المجال العلمي و الثقافي و الخدماتي. أما فيما **يخص المراكز الثقافية** فهناك عدد معتبر من المراكز الإيرانية في سوريا على غرار مركز المستشارية الثقافية، مركز الإمام المهدي، كشافة المهدي، الحسينيات حيث يصل عددها 500 حسينية و69 حوزة العام 2019.[1]

- **البعد الاقتصادي:** شهدت نهاية ستينيات القرن العشرين بدايات العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، من خلال توقيع أول اتفاقية اقتصادية في 21اب1960، كما تم توقيع اتفاقية اقتصادية في تموز 1974 تعتبر حسب مؤسسة تنمية التجارة الإيرانية أول اتفاقية إيرانية سورية، ودخلت حيز التنفيذ العام 1975، توجت بتقديم قرض إيراني لسوريا بقيمة 150 مليون دولار أمريكي أما العام فتم تقديم قرض ثاني بقيمة 300مليون دولار. كما تضمنت الاتفاقيات السابقة تصدير ما قيمته 9ملايين طن من النفط الإيراني نحو سوريا مقابل تصدير ما قيمته 300000-400000 طن من الفوسفات السوري باتجاه ايران لعام واحد لترفع من حجم صادراتها الى المليون في مرحلة لاحقة من اجل تغطية احتياجات القطاع البتروكيماوي الإيراني.، أما في عقد التسعينيات فقد توج بعقد اتفاقيات لإنشاء شركات مشتركة في مجال الاستثمار، خاصة في قطاع المقاولاتية ، أيضا تم توقيع اتفاق ثنائي لحماية الاستثمارات المشتركة في 1998/2/5، و شهد العام 2000 توقيع تفاهمات في مجال البحوث الزراعية و نقل التكنولوجيا ، و العام 2001 الاتفاق على تهاون في مجال الحجر النباتي، و العام 2005 توقيع اتفاقية تفاهم من اجل التعاون في مجال الصحة الحيوانية.[2] كما يشـــمل التعاون الاقتصادي مجالات عديدة كحماية البيئة و الإعلام و الطاقة الكهربائية و الإدارة المحلية و المصارف و الصناعة و غيرها.

وتضاعف حجم التبادل التجاري بين البلدين في العام 2008 إذ بلغ 200مليون دولار بعدما كان 115 مليون دولار العام 2005، كما تضاعف عدد المشاريع والاستثمارات الإيرانية في سوريا الى ما يتجاوز مليار دولار. كما أثمرت هذه العلاقات الى انطلاق تصنيع السيارات في سوريا من خلال شركة سيامكو بشراكة المؤسسة العامة للصناعات الهندسية السورية إضافة الى شركة الإيرانية خودرو والقطاع الخاص.[3]

أما على صعيد الطاقة، حققت صادرات النفط و الغاز الموجه الى سوريا نسبة أرباح فاقت 85 بالمئة من إجمالي الصادرات، رغم ذلك اتجهت طهران الى تقليل الاعتماد على القيمة البترولية و التحول نحو إعادة هيكلة

[1] انظر:دانة سقباني، **"النشاط الايراني في سوريا ثقافيا،ما ابعاده؟ و ما مدى تدخلاته"**، 2020/2/6، تاريخ الاطلاع 2024/9/1. الرابط الالكتروني: https://iranwire.com/ar/syria/82418-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%A7-%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%87-%D9%88%D9%85%D8%A7-%D9%85%D8%AF%D9%89-%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%87/

[2] خيام محمد الزعبي، **"العلاقات الاقتصادية الايرانية السورية و ابعادها الاستراتيجية"**، مجلة مدارات إيرانية،المجلد 7، العدد 17،(سبتمبر 2022)، ص ص 20-40.

[3] عبيدي، العلاقات السورية الايرانية في عهد الرئيس بشار الاسد ،**مرجع سابق.**

الاقتصاد و تنويع مداخيله نتيجة الظروف الدولية المتحكمة في سوق النفط.[1] في السنوات الأخيرة تم التوصل النهائي بين البلدان الثلاثة العراق وسوريا و ايران على مد خط الأنبوب "الخط الإسلامي" في مارس2013، الذي سيبدأ في ضخ الغاز نحو العراق و سوريا بما يقارب 11مليون متر مكعب يوميا لسد احتياجاتهما من الغاز الطبيعي. كما تشمل خطط إيران المستقبلية مد الغاز نحو أوروبا عبر ميناء اللاذقية الذي تم توقيع مذكرة تفاهم مع سوريا في هذا الشأن بداية العام 2017. كما ضمنت طهران حصتها من سوق الطاقة السوري من خلال مذكرات التفاهم بهدف الاستثمار في مجالي النفط والغاز في عديد المناطق السورية.[2] فكل هذه الحيثيات ساهمت لأهميتها في تقوية العلاقات الثنائية اخذ أبعادا سياسية توجت بالتوافق السياسي والاستراتيجي في كثير من القضايا الدولية والإقليمية.

- **البعد العسكري:**

يوصف التعاون العسكري الإيراني بالوثيق فقد أمدت طهران سوريا بالسلاح في تعاون مشترك مع روسيا، حيث كانت إيران الضامن للقروض المالية المترتبة على سوريا من ذلك، بالمقابل موافقة موسكو على تسوية القروض القديمة.[3] كما تغيب المعطيات الرسمية عن هذا التعاون، لكن التقارير الغربية والإسرائيلية وحتى العراقية ترجعه الى عقد الثمانينات من القرن العشرين، ويشمل إمداد السلاح لطرف ثالث، والإنتاج المشترك لأنظمة الأسلحة.[4]

إن الجهود المشتركة للطرفين في مجال تكنولوجيا الصواريخ، يأتي في إطار جهودهما لتطوير أنظمة إطلاق صواريخ طويلة الأمد ذات رؤوس حربية غير تقليدية، وتبقى مستوى سوريا في التعاون العسكري بعيدا عن الحقل النووي لأنها تصب اهتمامها في مجال الأسلحة غير التقليدية على الأسلحة البيولوجية.[5]

- **القضايا الإقليمية ودورها في تعزيز العلاقات بين البلدين**

أ. **الصراع العربي الإسرائيلي:**

برزت القضية الفلسطينية ذلك الإقليم الذي يقع قلب العالم العربي وجنوب سوريا، بوصفها محور قضايا العالم المعاصر عقب إعلان قيام دولة إسرائيل في فلسطين العام 1948، و تداعيات ذلك على التفاعلات الإقليمية و الدولية خاصة العربية، لأن قيام هذا الكيان كان خدمة لأجندات أمريكية في المنطقة ، و هذا ما أكده أحد أعضاء الكونغرس **إيمانويل سيلير** في 8 ماي 1948 بقوله "أن قيام كومنولث يهودي في فلسطين سيكون الوطن الثابت للحضارة الغربية في الشرق.. وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تعلم أن هذا الكومنولث الذي

---

[1] **المرجع نفسه.**
[2] الزعبي، **مرجع سابق.**
[3] مازوزي، العلاقات الايرانية السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة،**مرجع سابق**،ص17.
[4] المعتصم بالله احمد الخلايلة، **"العلاقات السورية الاسرائية خلال ثلاثة عقود الماضية 1979-2008"**، مذكرة ماجستير،(جامعة مؤتة، 2009)، ص67.
[5] الخلايلة، **المرجع نفسه**،ص67.

يزرع بقوة في قلب هذه المنطقة سيكون مكرسا لخدمة الحضارة الغربية".[1] منذ البداية تجلى العداء الإيراني السورية للكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية، ونتيجة لهذا العداء تعرض كلا البلدين إلى ضغوطات من هذه القوى ما أدى إلى ولادة حالة من الانسجام بين دمشق وطهران لمواجهة هذا العدو المشترك، واشتدت هذه الضغوطات باستصدار الولايات المتحدة الأمريكية قانون محاسبة سوريا 2004.[2]

إن الصراع العربي الإسرائيلية ساهم بشكل فعال في تعزيز التحالف السوري الإيراني و تمتين العلاقات بينهما، إذ يشترك الطرفان في موقفهما و عدائهما للكيان المحتل، فمنذ العام 1979، عبرت ايران عن موقفها الراسخ الداعم للقضية الفلسطينية، من جهتها سوريا، نفس الموقف الداعم للقضية إذ كانت على خط المواجهة المباشرة مع هذا الكيان الدخيل، ما جعل تحالفهما حتميا و طبيعيا ، و بالتالي فان القضية الفلسطينية وفرت أرضية مشتركة لبناء علاقات قوية بين دمشق و طهران، و بالمحصلة يعتبر التحالف السوري الإيراني جزءا من محور المقاومة القائم أساسا لمواجهة النفوذ الأمريكي و الصهيوني في الشرق الأوسط.

ب. فرض العقوبات الغربية:

إن فرض العقوبات على سوريا وإيران جاء كجزء من استراتيجية الدول الغربية بزعامة أمريكية للضغط على كل من دمشق وطهران لتغيير سياساتهما في المنطقة، وقد لعبت هذه العقوبات دورا كبيرا في تقوية تحالفهما القائم أساسا، حيث أن في ظل تصاعد هذه الضغوط والعزلة الدولية، وجدت هذه الدول نفسيهما في ظل الحاجة الماسة الى الاعتماد على بعضهما وتقديم الدعم المتبادل لمواجهة التحديات المشتركة، هذا الحال دفعهما الى توثيق العلاقات البينية في مجالات متعددة. هذا التحالف المدفوع بضرورات الصمود في مواجهة القوى الغربية، اتسم بالصلابة والاستدامة، فهذه العقوبات رغم تأثيرهما الكبير في عزل الدولتين عن محيطهما لكنها دفعت بتعزيز التعاون الثنائي بينهما، وهكذا بدل أن تؤدي العقوبات الى تقويض نفوذ الإيراني وتعديل السلوك السوري لكنها في الحقيقة ساهمت في تقوية الروابط بينهما وتعزيز صلابة هذا التحالف كوسيلة مقاومة لهذه العقوبات.

ت. أزمة الملف النووي الإيراني:

اكد الرئيس الفرنسي السابق **ساركوزي** على أهمية سوريا في أداء دور وسيط من اجل إقناع ايران حل مشاكلها فيما يخص الملف النووي، حيث أشار الى أن واشنطن تدرك جيدا بالدور الكبير الذي تلعبه دمشق في هذا الشأن مؤكدا على تسوية الخلافات بالطرق السلمية، فيما تؤيد سوريا نشاطات ايران النووية الموجهة للأغراض السلمية، بل و نددت بمختلف الإجراءات و العقوبات التي تصب في سبيل عرقلة هذا النشاطات ، كما رفعت تحذيرا من خطر امتلاك إسرائيل للسلاح النووي، و رفضها الانضمام الى معاهدة حظر الانتشار النووي.[3] فمن جهة دفعت الأزمة الإيرانية مع الغرب الى توجه ايران نحو بناء تحالفات إقليمية و توطيدها ، من ضمنها توطيد

[1] بهلوان، العلاقات السورية الايرانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى قيام الثورة الايرانية 1979 .**مرجع سابق.**
[2] الخلايلة، العلاقات السورية الاسرانية خلال ثلاثة عقود الماضية 1979-2008، **مرجع سابق**،ص70.
[3] عبيدي، العلاقات السورية الايرانية في عهد الرئيس بشار الاسد ،**مرجع سابق.**

العلاقات مع سوريا، بهدف ضمان شبكة دعم لديها الكفاءة لمواجهة أي تصعيد محتمل من قبل الدول الغربية، كما دافعت دمشق بشراسة عن موقف ايران لامتلاك الطاقة النووية للاستخدام السلمي في المحافل الدولية. أما سوريا فإنها تلقت دعما قويا من إيران لفك عزلتها، خاصة بعد اندلاع الأزمة الحالية وتصاعد وتيرة العقوبات المفروضة عليها من الدول الغربية وحتى العربية، وهو ما يفسر الدعم العسكري والمالي والإنساني لحكومة طهران للنظام السوري. وهكذا يمكن القول إن التحالف الإيراني السوري يتجاوز التحالف التقليدي بل يجسد شراكة استراتيجية ترتكز على مصالح مشتركة ومواجهة التحديات المشتركة.

- **حزب الله اللبناني:**

يعتبر حزب الله أهم ركائز التحالف الاستراتيجي الإيراني السوري، فهو من جهة يمثل أحد أذرع إيران الخارجية منذ تأسيسه في الثمانينيات في المنطقة التي تعتمد عليه في تحقيق أهدافها الإقليمية. إذ يتلقى الحزب دعما ماليا و عسكريا ضخما من ايران، ما ساهم في تعزيز قوته في المنطقة، في ذات الوقت، فان النظام السوري ينظر الى حزب الله حليفا استراتيجيا، سواء قبل اندلاع الأزمة في سوريا أو حتى بعدها، ففي السابق جمعهما عدو مشترك و هو إسرائيل أما الآن و في ظل تصاعد الأحداث الدامية اصبح حزب الله أحد القوى العسكرية الفاعلة في المعركة السورية الى جانب النظام ، و بالمحصلة فان التحالف الإيراني السوري عبر حزب الله يتأسس على منطق المصالح المشتركة من ضمنها مواجهة التهديدات الخارجية، و أيضا تعزيز قوة محور المقاومة في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية و سياساتها و إسرائيل.

الفرع الثاني: جهود تركيا في سياق استقطاب سوريا

تتمثل المساعي التركية لاستقطاب سوريا في الأبعاد التالية:

- **البعد السياسي**

اكتسبت العلاقات التركية السورية بعدا إيجابيا تصاعديا بعد توقيع الاتفاق العام أضنا الأمني 1998، حيث بدأ تطبيع العلاقات الثنائية، جاء ذلك في اطار التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية التي بدأت بالفعل في الانفتاح على العالم العربي،[1] و بدا جليا جهود البلدين في سبيل تجاوز الخلافات التاريخية ، ففي بداية مرحلة التطبيع عقب التوقيع مباشرة على الاتفاق بعض التوتر و التردد و وصفت بفترة الاتفاق الحذر، نتيجة الخلافات التي سادت مدة طويلة، كما سبق عقد الاتفاق إقامة علاقات دبلوماسية من خلال فتح السفارات في كلا الجانبين،

[1] سيزر ، "**العلاقات التركية السورية " البعد التاريخي و الرؤية المستقبلية 1923-2013**"، المركز السوري للعلاقات الدولية و الدراسات الاستراتيجية، (تركيا:د ت ن)، ص ص 1-44.

و تبادل الوفود و الزيارات الدبلوماسية إذ شارك الرئيس التركي احمد نجدت سيزار في جنازة الرئيس حافظ الأسد ، و هي دلالة رمزية على بداية مرحلة جديدة من العلاقات الودية بين الجانبين.[1]

و تعمقت العلاقات اكثر بوصول حزب العدالة و التنمية الى الحكم في نوفمبر 2002، الذي تبنى استراتيجية التقارب مع المحيط الإقليمي العربي، بصفة عامة و السوري بشكل خاص ، توجت بزيارة الرئيس بشار الأسد الى سوريا لأول مرة العام 2004، و تم اعتبار هذه الزيارة التاريخية بوابة العبور نحو تمتين أواصر العلاقات بين البلدين ، و ترتب عن هذه الخطوة الغاء التأشيرة لدخول رعايا البلدين، و تم فتح الحدود و تشكيل مجلس التعاون الاستراتيجي.[2] و هذا العهد الجديد من العلاقات أدى الى ارتقاء الدور التركي لأداء دور الوسيط المحايد في المفاوضات السورية الإسرائيلية هدفها إنهاء أسباب الصراع من خلال طرح صيغ تعتمد على قواسم مشتركة للجانبين.

جاء إتفاق أضنا ليحول العلاقات التركية السورية من ذروة التوتر إلى " نقطة التقارب" شهد مراحل متدرجة ثم تسارعا حتى وصل إلى مرحلة الحوار الإستراتيجي" الذي تمخض عنه تأسيس مجلس أعلى للتعاون الاستراتيجي، من خلال عقد عدد هام من الاتفاقيات في مجال الاقتصاد والإعلام والثقافة والتعليم والسياحة، كما شهدت حركة حثيثة للزيارات على المستوى الرسمي وعلى أعلى المستويات. ففي 2009/9/16 تم الاتفاق على تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي التركي السوري"، حيث تم إبرام ما يزيد عن 30اتفاقية و10 بروتوكولات ومذكرات تفاهم في شتى المجالات، كما شملت الاتفاقية إلغاء الدخول بالتأشيرة لرعايا الطرفين.[3]

العوامل الدافعة والمعطلة للدور التركي كبديل استراتيجي بالنسبة لسوريا، من خلال: [4]

العوامل الدافعة:

1. توافر توافق عربي على اعتبار تركيا كبديل استراتيجي.
2. عدم وجود معارضة أمريكية– أوربية على التحركات التركية نحو العالم العربي.
3. تجاوز الصورة السلبية للعرب عند الأتراك.
4. سلوك حزب العدالة والتنمية كونه مجرد حزب إسلامي.

أما **العوامل المعطلة** فتتمثل في:

---

[1] احمد نبيل محمد زكي غانم، **"التدخل التركي في سوريا و اثره على الامن القومي السوري2011-"2018**، رسالة ماجستير ،(فلسطين: جامعة القدس، 2019)، ص 36.

[2] **المرجع نفسه**، ص37.

[3] الجزيرة للاخبار، **"اتفاق اضنا التركي السوري ..بروتوكول امني حمال أوجه"**، 2016/11/6، تاريخ الاطلاع 2024/8/28.الرابط الالكتروني: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/11/8/اتفاق-أضنة-التركي-السوري-بروتوكول

[4] تمام قيس، **"العلاقات السورية التركية الواقع و احتمالات المستقبل"** ، رسالة ماجستير،(سوريا : جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2015)، ص ص95-96.

1. الفكر الاستراتيجي التركي القائم على المنطق الأمني للمصالح التركية.
2. الرؤية التركية لترتيبات الشرق أوسطية باعتبارها جزء من الترتيب الأمني في حلف الناتو بدل الترتيبات الأمنية الإقليمية.
3. المعضلة الإسرائيلية حيث توجد علاقات استراتيجية بين تركيا والكيان الصهيوني.

- **البعد الاقتصادي:**

ترجم الارتقاء في العلاقات السياسية للبلدين الى ارتقاء التعاون في المجال الاقتصادي، من خلال إبرام مجموعة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وبروتوكولات في جميع الأصعدة، ما جعل المناخ مهيأ لبناء شراكة استراتيجية، عبر القيام بالإجراءات التالية:[1]

- ✓ إلغاء تأشيرة الدخول ما بين البلدين ما أثر إيجابا على حركة انتقال الأشخاص والبضائع وتسهيل حركة النقل البري وارتفاع نسبة التجارة البينية وانتعاش قطاع السياحة.
- ✓ فتح خط حديد حلب– غاز عنتاب ساهم في توسيع حركة التجارة والاستثمار.
- ✓ توقيع 51 اتفاقية ومذكرة تفاهم العام 2009، حيث بلغ حجم الصادرات التركية نحو سوريا العام 2003 حوالي 300مليون دولار، فيما بلغت الصادرات السورية نحو نفس البلد 600–700مليون دولار كان النفط السوري أبرزها.
- ✓ دخول اتفاقية التجارة الحرة بين الطرفين حيز التنفيذ العام 2007، أدى الى فتح أفاق جديدة للاستثمار المشترك، وشكل فرصة لدخول البضائع السورية الى السوق الأوربي، كما بلغ حجم التبادل التجاري العام 2008 نحو 1.5 مليار دولار، على نفس الصعيد ساهمت هذه الخطوة في تكثيف التبادل الفني في جميع المستويات، إذ تصدرت تركيا قائمة الدول المستثمرة في سوريا بقيمة 900 مليون دولار معظمها موجه نحو القطاع الصناعي وقطاع البنى التحتية.

على العموم، أدى تحسن العلاقات البينية على المستوى السياسي إلى ارتفاع حجم التجارة البينية، إذ بلغ العام 2000 ما قيمة 724.7 دولار بعدما وصل العام 1999 إجمالي 539.2 مليون دولار، ما جعل تركيا تحتل مرتبة رابع أكبر شريك تجاري لسوريا.[2]

- **البعد الأمني والعسكري:**

رغم التوترات البينية التي استمرت لعقود خاصة العام 1998 حيث تم حشد القوات العسكرية التركية على حدود سوريا لاجتياحها، و تم احتواء التوتر من خلال توقيع معاهدة أضنا بتاريخ 30اكتوبر 1998.[3]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 174.

[2] Mustafa Aydin ,Damla Aras, **political conditionlity of economic relations between paternalist states: Turkey's international with iran,Iraq and Syria**,arab studies quarterlt ,vol27.n1&2,(winter8spring2005), p p21-43.

[3] طبي لحسن، **"السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني و البعد العلماني فترة حكم حزب العدالة و التنمية"**، رسالة ماجستير،(الجزائر: جامعة الجزائر3 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015)، ص 248.

من النتائج الهامة لإتفاق أضنا بداية التأسيس لعلاقات أمنية و عسكرية جديدة بعد سنوات من التوتر و العداء الذي وصل إلى درجة التهديد باستخدام القوة العسكرية في أكثر من مرة، حيث تضمن هذا الإتفاق بعض البنود ذات الدلالة الأمنية و العسكرية، أسست لعلاقة استراتيجية دامت أكثر من عقد من الزمن، و لم تهتز إلا العام 2011 إثر الأزمة الحالية.[1]

نقاط الالتقاء والتجاذب

وفي العموم، تتمثل نقاط الالتقاء والتجاذب في العلاقات الثنائية السورية التركية فيما يلي:[2]

- تقاسم الرؤية بشأن السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط كضرورة لتحقيق التنمية في البلدين.
- تقاسم الهواجس بشأن قيام الحركات الإسلامية المتطرفة خاصة أن كلا البلدين يتميز بالتنوع العرقي والديني.
- التوافق في الرؤى بشأن حل الخلافات بالطرق الودية، ولهذا تلعب تركيا دور الوسيط في المفاوضات السورية مع الكيان الصهيوني، بمقابل دور سوري لحل الخلافات بين تركيا وأرمينيا واليونان.
- الجغرافيا السياسية، تأسست سوريا وتركيا الحديثتان في فضاء متقارب من حيث الجغرافيا والتاريخ والثقافة، وهذا كان حافزا لتقارب الطرفين، حيث تركزت التغيرات الحديثة على مبادئ احترام الحدود السياسية للدول، وشرعيتها، هذه العوامل ساهمت في خلق جو مناسب لتجاوز الخلافات وحلها.

وفي ظل البيئة الإقليمية التي تتسم بالاضطراب المزمن، فتتحدد عوامل الجذب في العلاقات الثنائية على النحو التالي:[3]

- رغم تراكم التوترات بين البلدين وطول عمر السياسات العدائية التي تغذت من عوامل التنافر المختلفة، الذاكرة التاريخية، النزاعات على الجغرافيا، الموارد المائية، قضية الأكراد إلا أن هذا العداء التراكمي لم يرقى الى درجة استخدام العنف المسلح.
- **الحدود:** يتضمن ملف الحدود قضيتين بارزتين، ترتبط الأولى بالنزاع حول الجغرافيا فيما يعرف بالنزاع على لواء اسكندرون وبعض الأقاليم التي قامت تركيا باحتلالها، أما الثانية فترتبط بالتداعيات المفترضة لنفاذيتها وضعف صلابتها.

[1] احمد نبيل محمد زكي غانم، التدخل التركي في سوريا و اثره على الامن القومي السوري2011-2018 ،**مرجع سابق** .ص41.
[2] تمام قيس، العلاقات السورية التركية الواقع و احتمالات المستقبل ،**مرجع سابق**، ص 111.
[3] **المرجع نفسه** ، ص 112.

- **المياه:** ويتعلق الأمر بالنزاع المائي بين سوريا وتركيا، الذي تحرص الدولتان رغم شدة اللهجة على الإبقاء على صيغة التفاهم في هذا الشأن.
- **السياسة الإقليمية:** رغم التقارب في بعض القضايا الإقليمية إلا انه لا يعني عدم وجود اختلاف في الرؤى بشأن قضايا أخرى، فنجد تركيا دائمة التأكيد على أن علاقاتها مع إسرائيل ليست أبدا على حساب العرب، مؤكدة أن السلام بين سوريا وإسرائيل لابد أن يبنى على مبادئ الشرعية الدولية وعلى ضوء المعطيات الإقليمية الشاملة.
- **القومية:** تتقاسم القوميتان ظروف النشوء والتكوين اللتان تتسمان بسمو الرسالة الكونية.
- **القوة:** الدولتان على إدراك تام بمخاطر الحرب، وبالتالي فكلا الدولتان تنتهجان سلوكا متزنا تجاه الأخرى، من خلال انتهاج سياسة حصر (تجاهل) بعض مصادر الخطر المتبادلة وتسكين جبهات الخلاف.
- **الاعتماد المتبادل:** من خلال فصل الشؤون السياسية عن غيرها من القضايا، حيث عمل الطرفان على تطوير العلاقات التجارية بينهما.

- **القضايا الخلافية التركية السورية**

قضية المياه: الدجلة والفرات

جمعت قضية ميـــــاه نهري الدجلة والفرات مصالح سوريا والعراق؛ باعتبار أن تركيا هي دولة المنبع والدولتان العربيتان العراق وسوريا هما دولتا المصب، ومنذ منتصف التسعينيات قلصت تركيا من مرور المياه الى دول المصب عبر إقامة السدود داخل الحدود التركية قبل عبور المياه. وكانت هناك مجادلات قانونية شهيرة حول حقوق دول المنبع وحقوق دول المصب، وحتى الآن تمتنع تركيا عن إبرام اتفاق بينها وبين الدولتين العربيتين يتضمن حصص كل منهما."[1]

" ومن المتفق عليه أن سوريا كانت تطالب بحقوق تقارب من مستوى 500 متر مكعب /ثانية لتلبية احتياجاتها، وتقول تقديرات تركية أن تركيا أصبحت تمرر حصة أكبر لسوريا، ولكن دون إطار قانوني لتقاسم المياه معها."[2] " بالنسبة للبلاد الواقعة خارج المنطقة، إن الشرق الأوسط هام كمصدر أولي للنفط، أما داخل المنطقة فقضية المصدر الاستراتيجي ينظر اليها بصورة مختلفة، أن مشكلة تامين المقادير الكافية من المياه للاستهلاك الشخصي والري وتوليد الطاقة الكهربائية أكثر إلحاحا."[3]

---

[1] حمد عبد العاطي و اخرون، **تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج**،(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص208.

[2] **المرجع نفسه**، ص208.

[3] روبنس، تركيا و الشرق الأوسط، **مرجع سابق**، ص107.

" حيال هذه الخلفية تجد تركيا نفسها في وضع استراتيجي قوي باعتبارها البلد الوحيد الذي يتمتع في الشرق الأوسط بمصادر جوفية غزيرة، الأكثرية الكبيرة من أنهار المنطقة وروافدها تنبع من تركيا، مما يعطيها سيطرة فعالة على هذه الموارد؛ ولكي تستثمر هذه الموارد بصورة أكثر فعالية، عزمت تركيا على تنفيذ برنامج طموح يسعى لاستخدام المياه للري والطاقة الكهربائية."[1]

قضية لواء اسكندرون

في العام 1938، اجتاح الجيش التركي منطقة الإسكندرونة السورية، وهي منطقة واقعة في الساحل الشمالي للبحر الأبيض المتوسط داخل سوريا، وقام بطرد قاطنيها المحليين من العرب والأرمن، حيث تم ضم هذه المنطقة الى تركيا، حيث لقيت هذه الخطوة موافقة من قبل السلطات الفرنسية، في إطار تحسين العلاقات الفرنسية مع تركيا، لكن حتى بعد استقلال سوريا والى اليوم تعترض سوريا بشدة على هذا القرار.[2] لواء اسكندرون القضية الحدودية العالقة مع الجارة السورية إذ طالبت الأخيرة بالسيادة عليه منذ أكثر من سبعون عاما.[3]

القضية الكردية

المسالة الكردية كأحد اكثر القضايا تعقيدا في العالم، فهي تتضمن مسالة الحقوق القومية لشعب موجود بصفة قومية متوزعة على اربع دول متجاورة مع بعضها البعض، تفصلها حدود، و في ذات الوقت تحمل تطلعات طموح شعب في أن يصبح امه بين الأمم، من خلال إنشاء كيان قومي مستقل بين الكيانات القومية، خاصة في ظل وضع منطقة الشرق الأوسط الذي يخضع للترتيبات الخارجية التي تم وضعها في الماضي من قبل الدول الكبرى، حيث استقر وضع الشعب الكردي موزعا على عدد من الدول، حيث تسعى الأحزاب الكردية في سوريا الى تحقيق أهدافها القومية من الأراضي السورية باعتبارها ساحة النضال الرئيسية، إذ تعتبر نفسها جزءا من الحركة السياسية الوطنية و التقدمية و الديمقراطية السورية. ومن خلال تبني الأسلوب السياسي الديمقراطي السلمي.[4]

تتقاسم تركيا وسوريا قضية مصلحية تتمثل في منع الأكراد من تأسيس كيان أو شبه كيان مستقل على أي نقطة من كردستان التاريخية؛ ونظرا لأدراك سوريا أن حدودها الشمالية مع تركيا هي سياسية، وبالتالي هي غير قادرة على الدفاع عنها عسكريا بسبب فروقات القدرات العسكرية، فان سوريا تنظر الى تركيا على أنها فرصة لموازنة الضغوطات الإسرائيلية على الجنوب الغربي قبل أن تصبح تهديدا عسكريا لها؛ وبالتالي تنظر سوريا الى دور تركيا الإقليمي بإيجابية من منظور حساباتها الوطنية.[5]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص107.

[2] Dostal , **op cit**,p17.

[3] عبد العاطي،تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، **مرجع سابق**، ص ص 203-209.

[4] معتز عبد القادر محمد الجبوري، **"الادوار الدولية للقوى الكبرى تجاه الازمة السورية"**، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية و السياسية ،العدد10، (جانفي2015)، ص ص326- 355.

[5] عبد العاطي،تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، **مرجع سابق**، ص209.

في نفس الصعيد، دخلت سوريا في مواجهة مع تركيا إذ كثفت الحكومة السورية جهودها في دعم حزب العمال الكردستاني ، عبر توفير الحماية لمقاتليه، بينما كان الرد التركي على ذلك تقديم امتيازات لسوريا بهدف التوصل الى تفاهمات من اجل وقف هذا الدعم، و شملت هذه الامتيازات المساعدة في عمليات التنقيب على النفط و الغاز ، إضافة الى توسيع مجالات التجارة و التعاون في مجالات توفير المياه الصالحة للشرب ، منح قروض، تزويدها بالطاقة الكهربائية، و في مقابل ذلك قدمت دمشق تعهدات بوقف هذا الدعم، و هنا يفهم أن دعم سوريا لحزب العمال الكردستاني أداة من الأدوات الأساسية لإضعاف تركيا.[1]

الفرع الثالث: إدارة التوازنات الجيوبوليتيكية السورية –الإيرانية – التركية

أولا: مكانة إيران كقوة إقليمية مؤثرة في التوازنات الجيوبوليتيكية:[2]

تتمتع إيران بموقع متميز وهوية ثقافية وعرقية عريقة، وامتداد ديني في محيطها الإقليمي من خلال الأعداد الكبيرة للشيعة المنتشرة هناك، كل ذلك ساهم في تمكين إيران من بسط نفوذها وفرض قوتها وإرادتها في المنطقة، حيث أصبحت رقما لا يمكن تجاهله في معادلة القوة الإقليمية، وقد تطور موقع إيران في ميزان القوى الإقليمي على النحو التالي:

أ. **تنصيب أمريكا للشاه لرعاية مصالحها في المنطقة:** حيث رأت إدارة نيكسون الأمريكية أن انسحاب بريطانيا من المنطقة قد خلف فراغا لابد من سده، حيث سارعت الى تزويد نظام الشاه الإيراني بالسلاح، بهدف حماية أمن الخليج ومصالحها في المنطقة، وعرفت هذه المرحلة ميل ميزان القوى لصالح إيران خاصة في ظل ضعف السعودية وعدم قدرتها المنفردة على لعب دور قائد في المنطقة.

ب. **ثورة الخميني وتغير التوازن:** بنجاح الثورة الإسلامية في إيران تغيرت مواقف إيران تجاه العالم الغربي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي وصلت حد التصادم، حيث مارس النظام الإيراني سياسة التقارب/التباعد من القوى العالمية حينها ويتعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، بهدف تحقيق مكاسب تمكنه من امتلاك أدوات الهيمنة الإقليمية. لكن السمة البارزة في العلاقات الإيرانية الخمينية بالولايات المتحدة الأمريكية اتسمت بالتصادم.

---

[1] روبنس، تركيا و الشرق الاوسط ،**مرجع سابق**، ص ص 62-68.

[2] محمد محمد سعيد الدرمكي،" **اثر توازن القوى على الامن و الاستقرار الاقليمي -الخليج العربي نموذجا**"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية ،المجلد9 ، العدد18،(جويلية2024)، ص ص 236- 268.

ت. **تطور مركز إيران بعد حرب الخليج الثانية 1991**: اكتست إيران خلال هذه المرحلة قوة مضاعفة عززت مركزها في توازن القوى الإقليمي، في شـــــــتى المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية إذ استطاعت تثبيت أقدامها في العديد من العواصم العربية.

ث. **تنامي قوة إيران بعد حرب العراق 2003**: أكدت الأطراف الإيرانية في أكثر من مناسبة أن إيران الشيعية ووكلائها في المنطقة يحكمون السيطرة على أربع عواصم عربية، وهي: بيروت (حزب الله)، دمشق (نظام بشار الأسد)، بغداد (الحكومة الشيعية والميلشيات المسلحة)، صنعاء (جماعة الحوثي)، ويمثل احتلال الأمريكي للعراق وسقوط نظام صدام حسين إيذانا على خروج العراق من مثلث التوازن، إذ سارعت إيران لتعزز موقعها وتسد مكان العراق في هذا التوازن، وبالتالي ميلان ميزان القوة لصالحها.

استطاعت إيران تحقيق شعبية كبيرة في العالم العربي الإسلامي بلغت ذروتها العام 2006 على خلفية حرب حزب الله مع إسرائيل، لكنها بدأت في التراجع بعد سيطرة إيران على مراكز السلطة في العراق وتكريسها للبعد الطائفي كقاعدة للممارسة السياسية مما أدى الى إقصاء المكون السني، كل هذه العوامل صوغت لصورة سلبية لدور إيران في المنطقة العربية.[1] بالمقابل صعود قوة أخرى منافسة متمثلة في تركيا.

ثانيا: مكانة تركيا كقوة إقليمية مؤثرة في التوازنات الجيوبوليتيكية

الصعود التركي: النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي

" لطالما لعبت منطقة الأناضول دورا حاسما في التاريخ الإقليمي والعالمي، إذ شكلت هذه المنطقة تقاطعا لمختلف الحضارات البشرية العريقة التي شملت قلب العالم القديم، فكانت إسطنبول عاصمة لثلاث من أكبر الإمبراطوريات وأقواها على مر العصور من الرومانية الى البيزنطية وانتهاءا بالإمبراطورية العثمانية."[2]

رغم أن لتركيا ارث تاريخي هام، ألا أن هذه الإمبراطورية قد انتهت بإعلان مصطفى كمال أتاتورك انتهاء الخلافة سنة 1922. معلنا عن قيام جمهورية تركيا الحديثة العام1923 وهكذا ومع بداية الحرب العالمية الثانية اتبعت تركيا سياسة جديدة ترتكز على الانكفاء على الداخل ومحاولة إرساء ركائز الدولة الحديثة على مبادئ أتاتورك العلمانية، ورغم الأدوار الدولية التي لعبتها في الفترات اللاحقة لكن لم تستطع تحقيق طموحات شعبها في استعادة مكانتها التي تليق بإرثها التاريخي ويعود ذلك لعدة أسباب:[3]

---

[1] سعيد قاسمي،" **عوامل تراجع القوة الايرانية في المنطقة العربية**"، مجلة الدراسات الايرانية، العدد10،(اكتوبر2019)، ص ص 96- 117.

[2] علي حسين باكير،" **تركيا..الدولة و المجتمع**"، في(محمد عبد العاطي،تركيا :تحديات الداخل و رهانات الخارج)، **مرجع سابق**،ص1288 -1924.

[3] انظر: **المرجع نفسه**.

- تراجع مركزها في ميزان القوة بالمقارنة مع الاتحاد السوفياتي أو الولايات المتحدة الأمريكية أو الدول الأوربية.
- انعدام الدوافع الذاتية لقيادة المنطقة مع التركيز على بناء والحفاظ على كيان الدولة بأسسها العلمانية الاتاتوركية، والسيطرة على الأقليات.
- غياب القوى الداخلية التي تصبو إلى إسترجاع الإرث التاريخي لتركيا وتحويلها إلى قوة ذات مركز ومكانة إقليمية ودولية.

وحول إمكانية تركيا لقيادة العالم الإسلامي يؤكد صامويل هنتنغتون بنظرته لتركيا على أنها " دولة منقسمة الهوية"، وهناك أكثر من عائق لتولي تركيا قيادة العالم الإسلامي ", على اعتبار أن للنخب توجه غربي بينما أفراد الشعب يؤكدون انتمائهم الشرقي الإسلامي.[1]

الفضاء التركي والمتغيرات الدولية

أعقبت نهاية الحرب الباردة تغيرات دولية و إقليمية هامة ؛ إذ شهدت هذه الحقبة عديد المتغيرات منها انهيار الاتحاد السوفياتي و حرب الخليج و عمليات التسوية للصراع العربي لإسرائيلي ، إذ أماطت هذه المتغيرات مجتمعة عن فضاء تركيا الذي يمتد جغرافيا من البحر الأدرياتيكي الى الحدود السينية عبر البلقان و القوقاز غربا شمالا، أما من الشرق فاسيا الوسطى و ايران و في الجنوب المنطقة العربية، فوفق هذه الخارطة الجغرافية، فان تركيا تقع في قلب دوائر جيوسياسية في اطار التشكل امنيا و اقتصاديا و سياسيا و حتى ثقافيا، ما يمنحها أفقا نحو ممارسة دور محوري إقليمي في كامل المنطقة المترامية على ثلاث قارات أسيا و واربا و أفريقيا على اعتبار أنها منفتحة على انتماءات حضارية و قومية و متنوعة.[2]

ويذهب الخبير **سينجر ديفتش اوغلو** الى أن تركيا تقع وسط بيئة سياسية وجغرافية كما الاتي:[3]

- الاتحاد المسيحي الذي يمتد من المحيط الأطلسي الى الأورال ويشمل روسيا وجورجيا وأرمينيا.
- الجمهوريات السوفياتية الجديدة التي ظهرت على أعقاب تفكك الاتحاد السوفياتي.
- الحزام الإسلامي ويشمل المشرق العربي وإيران وباكستان.

فهو يرى أن هذا الموقع ضمن هذه الدوائر الاستراتيجية يمنحها الفرصة لأداء دور سياسي واقتصادي هام.

---

[1] حسين عدنان هادي , "**الهوية التركية بين العلمانية و العثمانية الجديدة**"، مجلة حمورابي للدراسات ،المجلد 9، العدد 37،(31 جانفي 2021)، ص ص 25-6.

[2] دلي ، تركيا و قضايا السياية الخارجية، **مرجع سابق**، ص9.

[3] **المرجع نفسه**،ص12.

في الواقع أن تركيا كانت قد حسمت خيارها الاستراتيجي لصالح الارتـــــباط مع الغرب سواء اقتصاديا أو سياسيا أو عسكريا، لكن بدأت بانتهاج سياسة أكثر فعالية في الدوائر العربية والآسيوية لاحقا بفعل التغيرات الحالية، إذ أصبحت لاعبا حيويا في المنطقة.[1]

وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم واستراتيجية الارتقاء الإقليمي

منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم، سعت قادته الى إحداث سلسلة تغييرات داخليا سواء سياســـــيا أو اجتماعيا واقتـــــصاديا من خلال استغلال المعطيـــــات الجيوسيـــــاسية geopolitical أو الجيواستراتيجية geostrategic من اجل تحويل تركيا الى قوة كبرى خاصة أن خارطة منطقة الشرق الأوسط تشهد إعادة تشكيل وتوزيع لمراكز القوة والسلطة والقرار، حيث تتزاحم القوى الإقليمية لحجز مكان لها. وبالفعل نجح الحزب في تركيا للارتقاء سواء إقليميا أو دوليا من خلال القوة الناعمة باعتبارها نموذجا سياسيا واقتصاديا. هذا الارتقاء رافقه صياغة لنظريات ومفاهيم تتلاءم ومتطلبات الارتقاء مثل " العمق الاستراتيجي، ودبلوماسية تصفير المشكلات.[2] ونظرية العثمانيين الجدد، أو العثمانية الجديدة* وهي توليفة بين الحداثة والعلمانية العربية والهوية العثمانية الإسلامية القديمة، التي تعززت بعد وصـــــول حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام 2002 , بحيث استطاعت تركيا من خلال هذا النهج موازنة مصالحها وتوجهاتها نحو الغرب بما يحقق مصالحها، وجددت مسارها باتجاه العالم الإسلامي.[3]

ارتكزت السياسة التركية الجديدة على خمس مرتكزات هامة:[4]

- التوفيق بين الحريات والأمن: حيث استطاعت تركيا المزاوجة بين اهتمامها بالمتطلبات الأمنية وأيضا تحقيق التقدم في مستوى الإصلاح السياسي.
- محاولة حل المشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها أو ما يسمى بتصفير المشكلات.
- اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك.
- تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص9.

[2] باكير، **تركيا الدولة و المجتمع: المقوومات الجيوسياسية و الجيواستراتيجية النموذج الاقليمي و الارتقاء العالمي**، في: محمد عبد العاطي : تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، **مرجع سابق**، ص15.

* العثمانية الجديدة هي ايديولوجية سياسية تركية تروج في معناها الواسع للارتباط الاكبر بالمناطق التي كانت سابقا تحت حكم العثمانيين، ابتكر المصطلح من قبل اليونانيين في العام1974 بعد الغزو التركي لقبرص ، يستخدم المصطلح لوصف العلاقات السياسية الخارجية لتركيا بقيادة حزب العدالة و التنمية.
المرجع: بتول هليل جبير الموسوي، "**العثمانية الجديدة و مواقف تركيا من قضايا الشرق الأوسط**" ،مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، العدد 45، (2014) ، ص ص66-92.

[3] حسين عدنان هادي , الهوية التركية بين العلمانية و العثمانية الجديدة ، **مرجع سابق**، ص20.

[4] محمد نور الدين، **"السياسة الخارجية..اسس و مرتكزات"**، في: محمد عبد العاطي: تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، **مرجع سابق**، ص130.

- الانتقال من السياسة الجامدة والكمون الدبلوماسي الى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا.

انتقال مركز الزعامة

""يعتقد كثير من الأوساط التركية أن المتغيرات الدولية و الإقليمية و التحولات الجارية أدت إلى بروز معادلة جديدة في الجيوبوليتيكا الإسلامية، مفادها إنتقال مركز هذه الجيوبوليتيكا إلى تركيا بدلا من العالم العربي و إيران، و حسب هذه الأوساط فإن العالم العربي في ظل التسوية السلمية العربية الإسرائيلية، و إدخال إسرائيل في البنية الجيوسياسية للمنطقة يتجه أكثر فأكثر إلى إتخاذ موقع طرفي إسلاميا و إقليميا، كذلك إيران و بحكم وضع الشيعة كأقلية في العالم الإسلامي لن تحتل سوى محور ثانوي في جغرافية العالم الإسلامي و تحديدا في الجزء الشرقي منه، في حين تعتقد هذه الأوساط أن تركيا تملك في النظام العالمي الجديد كل العناصر الضرورية و الاستراتيجية التي تجعلها تتبوأ و تتزعم المركزية في العالم الإسلامي، و برأيهم أن الجيوبوليتيكا الإسلامية الجديدة تمتد من عتبة أوربا الوسطى إلى سهوب أسيا و هضابها في محاذاة حدود الصين ، و وفق هذه النظرة فان تركيا هي البلد الإسلامي الوحيد الذي يملك بعدا أوربيا و أوراسيا وإسلاميا".[1]

ثالثا: مواطن التناقض بين المشروعين الإيراني– التركي[2]

- تنتهج تركيا سياسة خارجية هدفها تحقيق الأمن والاستقرار الشامل لجميع دول المنطقة، بينما استراتيجية إيران تتأسس على مرتكز التوتير المضبوط في بعض القضايا والمناطق وتوظيف ذلك خدمة لمصالحها سواء في الجانب التفاوضي مع الغرب أو في مجال إكساب شرعية لنفوذها في المنطقة.
- تتوافق الرؤية السورية –التركية في مسالة تحقيق السلام الشامل والعادل باعتباره خيارا استراتيجيا، بالمقابل يتعارض مع الرؤية الإيرانية التي ترى في إدامة الصراع مصلحة أساسية، على اعتبار أن تحقيق سلام مع إسرائيل تهديد لموقعها ومصالحها.
- تنظر إيران بعين الريبة الى الشراكة الاستراتيجية بين تركيا ودول الخليج، خاصة بعد عودة العلاقات التركية السورية لأنها تتخوف من خروج سوريا من دائرة الاحتكار الإيراني ما يؤدي الى عزل إيران.
- رغم رسائل الطمأنة التي تبعثها تركيا بأن صعودها الإقليمي غير موجها ضد أحد، إلا أن ذلك لا يلغي حقيقة أن هذا الصعود يقلص فعليا من النفوذ الإيراني في المنطقة.
- تتواصل تركيا مع جميع الأطراف في المنطقة بعيدا عن المنطق المذهبي الطائفي مما اكسبها مصداقية وقبولا واسعين، لكن في المقابل وضعها في تعارض مع السياسة الإيرانية، يضاف الى ذلك المسالة الكردية التي يخشى كل طرف الى توظيفها ضد الأخر.

[1] دلي، تركيا و قضايا السياسة الخارجية، **مرجع سابق**، ص11-12.
[2] باكير، الابعاد الجيوسياسية للسياستين الايرانية و التركية حيال سوريا، **مرجع سابق**.

رابعا: الإدارة السورية للتوازن الإيراني – التركي

استطاعت سوريا تجاوز هذه التناقضات بين المشروعين واحتوائها، من خلال استغلال المساحة المشتركة بينهما، وببراعة عالية حيث استطاعت تحقيق مكاسب سواء في مرحلة الصعود الإيراني أو الصعود التركي، لكن مرحلة الصعود التركي كانت الفرصة لسوريا لتحقيق مزيدا من المكاسب على اعتبار خصوصية المرحلة إذ كان النظام السوري يعاني العزلة الدولية وبالتالي وجد في تركيا منفذا لكسر هذا الحصار.[1]

وبالرغم من تحالف دمشق الاستراتيجي مع طهران، فإنها تفاوض تل أبيب –بزعامة تركية– على الأقل لكسر الاصطفاف الدولي والإقليمي ضدها، وهو ما حدث بالفعل. تعلم سوريا أن الهدف التركي من رعاية المفاوضات السورية–الإسرائيلية يتمثل في سحب رافعة إيران الإقليمية في المشرق العربي؛ وبالتالي تفكيك الحضور الإيراني في المنطقة؛ ولكن سوريا تترك الباب مواربا أمام الأطراف كافة، فتصبح في وضع يمكنها معه " استدراج العروض" دون حسم خياراتها حتى اللحظة الأخيرة"[2]

" و لذلك تنظر سوريا الى تركيا نظرة إيجابية و مشروطة في آن واحد، أي أن رعاية الوساطة و إحتياج تركيا لسوريا للنفاذ إلى معادلات المنطقة يبقيانها عاملا إيجابيا لحماية المصالح السورية و تعزيز الأهمية التساومية لدمشق– تعلم سوريا أن نجاح الوساطة التركية سيجعل تركيا اكثر قربا من هدفها لقيادة المنطقة؛ و لكن سوريا في هذه الحالة تكون قد حصلت على الجولان المحتل، و من المعلوم أن المنطق الداخلي لبدء المفاوضات التركية – الإسرائيلية جديا سيقود إلى تراجع في أولوية التحالف مع ايران على سلم اهتـــمامات صانع القرار السوري، و هذا التراجع سيصب في مصلحة تركيا ، التي تتواجه في معادلة صفرية مع ايران بالمنطقة، بمعنى أن التراجع في نفوذ أحد الطرفين سيصب في صالح الأخر وصولا إلى إنهاء التنافس على قيادة المنطقة لصالحه."[3]

تحليل مدى التقارب التركي السوري بالمقارنة مع التقارب السوري الإيراني

من خلال المعطيات السابقة، و في إطار المقارنة بينهما تخلص الدراسة إلى أن العلاقات التركية السورية خلال الفترة 1998–2010 عرفت تقاربا غير مسبوق ، من خلال التحول في العلاقات من العداء الشديد إلى شراكة استراتيجية تعززت من خلال اتفاقيات تعاون في شتى المجالات السياسية و الاقتصادية و الأمنية، و في الواقع كان هذا التقارب مدفوعا من جهة برغبة تركية في تعزيز النفوذ الإقليمي من خلال إعتمادها على سياسة تصفير المشكلات" بعد خيبتها من رفض إنضمامها إلى الإتحاد الأوربي، من جهة سوريا فقد حاولت الإستفادة القصوى من هذا التقارب لتحسين موقعها في التفاعلات الإقليمية وفي تخفيف الضغوطات الدولية عليه و كسر الحصار، أما العلاقات السورية الإيرانية فإنها تعتبر أكثر عمقا و استمرارية، لأنها ترتكز على أسس متينة و قوية، تمتد لعقود طويلة الأمد و صراع مشترك لمواجهة التحديات الإقليمية و الدولية و استمر هذا التعمق رغم الأزمة

[1] **المرجع نفسه.**
[2] عبد العاطي،تركيا تحديات الداخل و رهانات الخارج،**مرجع سابق**، ص208.
[3] **المرجع نفسه**، ص208.

الحالية بينما التقارب مع تركيا فقد إنكسر مع اندلاع الثورة في سوريا بما يعني أنه قائم على أسس هشة ، مما يعني أن العلاقات الإيرانية السورية أكثر نضوجا و رسوخا و أقل تأثرا بالتغيرات الإقليمية.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراسة الفصل الثالث المتعلق بالصراع الجيوبوليتيكي تم التوصل الى العديد من النتائج:

- أن سوريا تتمتع بتاريخ وهوية حضارية عريقة، إذ شكلت محور الحضارات القديمة، فتاريخيا، سوريا تتمتع بأهمية جيوبوليتيكية محورية في حركة التنافس الدولي عبر التاريخ، نظرا لموقعها الاستراتيجي بتوسطها الشرق الأوسط الذي يحظى بأهمية كبرى ضمن الديناميكيات الدولية.
- ارتباط أهمية سوريا بأهمية الشرق الأوسط، الذي يتمايز بخصائص جيوبوليتيكية جعلت منه محط أطماع القوى الإقليمية والدولية، فالشرق الأوسط يمتلك احتياطات نفطية هائلة، كما أن موقعه الإستراتيجي الذي يتوسط القارات الثلاث وإطلالاته البحرية امنحه بعدا إستراتيجيا فيما يخص ممرات عبور الطاقة وتأمينها.
- أكدت النظريات الجيوبوليتيكية على أهمية الشرق الأوسط في الصراع الدولي، ووفق هذه النظريات فان الشرق الأوسط يحتل حيزا جغرافيا فريدا يتمتع بخصائص مميزة تمنح من يفرض سيطرته عليه بالهيمنة العالمية.
- أن الصراع الدولي والإقليمي على سوريا اليوم يرتبط بشكل أساسي بالأطماع حول الغاز السوري وبمشاريع مسارات الطاقة التي ترغب كل قوة من تحقيقه عبر الأرض السورية، باعتبارها معبرا استراتيجيا لا يمكن التفريط فيه، وهذا ما هو ما يعكس الانتشار العسكري للقوى الفاعلة في سوريا.
- أن الأطماع الدولية على الشرق الأوسط، دفع هذه القوى الى بناء استراتيجيات ترمي الى فرض نفوذ على الشرق الأوسط، فكل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين تبنت استراتيجية تتوافق مع مصالحها في المنطقة وبما يتوافق مع طبيعة المنطقة وتفاعلاتها، وكل هذه الاستراتيجيات تعكس التناقض في إرادات هذه الدول ومدى تأثيرها على الشرق الأوسط.
- هناك تنازع للمشاريع الإقليمية لفرض النفوذ على الشرق الأوسط بين القوى الإقليمية، إيران وتركيا، حيث تتبنى كل منهما مشاريع إقليمية متنافسة وفق رؤى جيوبوليتيكية مدعومة بأفكار نظرية، وتحظى سوريا بأهمية بالغة ضمن هذه المشاريع.

الفصل الرابع :

الإدارة الدولية للأزمة السورية في ظل التوازنات الإقليمية و الدولية الجديدة

تمهيـــــــــد:

بعد أن تم التعرف في الفصل السابق على أهمية سوريا الجبوبوليتيكة و عوامل الاهتمام الدولي بهذا الحيز الجغرافي الحيوي، سوف يتم تناول في هذا الفصل الإدارة الدولية للازمة السورية ، حيث يتضمن الفصل الرابع ثلاث مباحث ، حيث جاء المبحث الأول موسوما الأزمة السورية و الصعود الاستراتيجي: قراءة في إعادة تشكيل هيكلية النظام الدولي، و يتضمن اربع مطالب ، يتناول المطلب الأول روسيا و العودة الى الساحة العالمية، أما المطلب الثاني فيتناول النظام الدولي في ظل الصعود الاستراتيجي لروسيا الاتحادية، أما المطلب الثالث فيتناول التحرك الاستراتيجي الروسي الصيني لمواجهة القطبية الأحادي، أما المطلب الرابع فيتناول واقع التوازنات الجديدة على ضوء الأزمة السورية

أما المبحث الثاني فجاء موسوما بالإدارة الدولية والإقليمية للازمة السورية ويتضمن ثلاث مطالب، يتناول المطلب الأول إدارة الأزمة السورية من قبل الدول الكبرى، أما المطلب الثاني فيتناول إدارة الأزمة السورية من قبل القوى الإقليمية غير العربية، أما المطلب الثالث فيتناول إدارة الأزمة السورية من قبل القوى الإقليمية العربية

الفصل الرابع

يتضمن المبحث الثالث الذي جاء بعنوان مبادرات التسوية السياسية للازمة السورية: قراءة تحليلية في ظل الواقع الجديد، ويتضمن ثلاث مطالب، يتناول المطلب الأول المبادرات الإقليمية لإدارة الأزمة السورية 2011-2012)، أما المطلب الثاني يتناول الانتقال نحو المبادرات الدولية لتسوية الأزمة (2012-2015)، أما المطلب الثالث فيتناول مسارات تسوية الأزمة خلال الفترة (2015-2019)، أما المطلب الرابع فيتناول مسارات تسوية الأزمة خلال الفترة (2019-2023).

المبحث الأول: الأزمة السورية والصعود الروسي: قراءة في إعادة تشكيل هيكلية النظام الدولي

- المطلب الأول: روسيا والعودة الى الساحة العالمية: قراءة في استراتيجية الصعود
- المطلب الثاني: النظام الدولي في الصعود الاستراتيجي لروسيا الاتحادية: إثر الصعود الدولي على العمليات السياسية الدولية
- المطلب الثالث: التحرك الاستراتيجي الروسي الصيني لمواجهة القطبية الأحادية
- المطلب الرابع: واقع التوازنات الجديدة على ضوء الأزمة السورية

سوف يتناول هذا المبحث الأزمة السورية كواحدة من اعقد الصراعات الحالية، إذ تشكل على ضوئها تحالفات متغيرة عكست شكلا جديدا للتوازنات المتشابكة الإقليمية و الدولية، التي تمثل انعكاسا لتنافس عديد القوى التي مارست أدوارا متداخلة و متناقضة، و كل هذه التفاعلات ساهمت بشكل كبير في رسم معالم الجهود الدولية من اجل تسوية للصراع الدائر منذ العام 2011، إذ من خلال هذا المبحث سوف يتم توصيف التوازنات التي تشكلت على ضوء الأزمة، عبر تقديم عرض حـــول عودة روسيا الى المسرح الدولي و مظاهر هذا الصـــــعود و تأثيراته، إضافة الى محاولة إبراز التوجهات الروسية الصينية لمواجهة الهيمنة الأمريكية، و أخيرا تقديم صورة عن جديد التوازنات التي تشكلت على ضوء الأزمة السورية.

المطلب الأول: روسيا والعودة الى الساحة العالمية: قراءة في استراتيجية الصعود

الفرع الأول: نشأة روسيا الاتحادية وتطورها منذ العام1991حتى 2015

أولا، التطورات الداخلية

انـــــــتهت الحرب الباردة بإلغاء الوجود السياسي والقانوني للاتحاد السوفـياتي في 25 ديسمبر 1991، وأصبحت روسيا الوريث الوحيد للاتحاد السوفياتي بما في ذلك المقعد في الأمم المتحدة، بما فيه المقعد الدائم بمجلس الأمن وحتى السلاح السوفياتي بما فيه النووي. تم انتخاب **بوريس يلتسن** رئيسا لروسيا في العام1991 من طرف المجلس التشريعي الروسي، حيث بدأ بإصلاحات جديدة وفق خطة تستجيب لمتطلبات دولة حديثة الاستقلال، والتي تعتمد على: إنشاء سوق حرة، دمقرطة الدولة، عدم التوسع الإمبراطوري في محيط روسيا المستقلة، وأخيرا البحث عن دور جيوسياسي جديد. وفي ديسمبر 1993، تم إقرار دستور جديد من خلال استفتاء عام، كما تم إجراء انتخابات برلمانية جديدة حيث منح الدستور صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية الذي يعتبر نقطة ارتكاز النظام السياسي الروسي.[1]

1. وصول فلاديمير بوتين الى الحكم

وصل **فلاديمير بوتين** الى الحكم بعد تخلي الرئيس **بوريس يلتسن** عن الحكم بتاريخ 31ديسمبر 1990، حيث كان يشغل منصب رئيس الوزراء قادما من عالم الاستخبارات الخارجية الروسية، لكنه استطاع الفوز في الانتخابات الرئاسية في 27مارس2000. وبعد اعتلائه الرئاسة قدم **بوتين** في جوان 2000 ما وصفه بالمبادئ الأساسية لسياسة روسيا الخارجية والتي اعتبرها امتداد لما جاء به **بريماكوف** والتي اصطلح على تسميتها بـ "مبدأ بوتين":[2]

[1] عبد الله عبد المالك الصباح، **الصعود الاستراتيجي لروسيا الاتحادية و اثره على التوازنات الدولية(1991-2015)**، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون،2017)، ص ص57-60.

[2] وسيم خليل قلعجية، **روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017)، ص ص46-47.

- أولوية الإصلاح الداخلي وتأجيل أهداف السياسة الخارجية.
- الحفاظ على روسيا الاتحادية كقوة نووية عظمى".
- ترسيخ دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب.
- السعي لاستعادة دور روسيا الاتحادية في مجالات الخارج القريب وهي أسيا والشرق الأوسط.
- " عدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية".

أما النقاط الأساسية التي جاء بها فلاديمير بوتين هي:

- إعادة الترابط الروسي مع دول الاتحاد السوفياتي في حال تواصل توسع حلف الشمال الأطلسي باتجاه الحدود الروسية.
- معارضة روسيا للنظام الأحادي القطبية، ولكنها في الوقت نفسه سوف تعمل على تنسيق الجهود مع الولايات المتحدة الأمريكية في القضايا الدولية.
- توجيه روسيا نحو دعم بيئتها الأمنية في الشرق الأقصى من خلال تمتين علاقاتها ضمن المثلث الاستراتيجي (الصين، الهند واليابان).

2. وصول بوتين: لحظة تاريخية فاصلة في الجيوبوليتيكا

" شكل العام2000 لحظة تاريخية فاصلة في جيوبوليتيكا الفدرالية الروسية بعد وصول **فلاديمير بوتين** الى السلطة، حيث عمل على استعادة السلامة الإقليمية لروسيا بحزم و دون تردد. ويذهب **الكسندر دوغين** صاحب المؤلف الأكاديمي اصطلح على تسميته باسم "النظرية السياسية الرابعة"، واعتبرها منهج الرئيس **فلاديمير بوتين** لقيادة الدولة الروسية". ملخص النظرية أن روسيا الاوراسية بعدما تخطت مرحلتين الشيوعية والليبرالية آن الأوان لدخولها في مرحلة جديدة وفق رؤية شامة تغطي الفضاء الأوراسي إضافة الى اعتماد تغيير عالمي على أسس أخلاقية جديدة وليس على قيم مادية استهلاكية برجوازية. لذا، فان النظرية الاوراسية تدعو على ضرورة استعادة روسية المكانة في النظام العالمي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو، إذ فرضت قيود الأحادية القطبية على روسيا الاختيار بين أن تتقارب مع الغرب أو السعي الى تغيير بنية القوة نحو تغيير الوضع القائم وإقامة نظام متعدد الأقطاب. إن جوهر التصورات الجيوبوليتيكية الروسية تكمن في فكرة حتمية الصراع بين التيلوروكراتيا" أي قوى البر، والتالاسوكراتيا" والتي تعني قوى البحر، وهكذا بدأت مرحلة جديدة من العودة الى حتمية الصراع التقليدي للسيطرة على ثلاثية الأرض والممرات البحرية والكتل القارية".[1]

ثانيا، التطورات الخارجية الروسية

[1] وسيم قلعجية، **روسيا الاوراسية كقوة عظمى: جيوبوليتيك الصراع و دبلوماسية النفط و الغاز في الشرق الأوسط**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2019)، ص ص 83-86.

1. التوجه الأوربي- الأطلنطي

بدا واضحا أن روسيا الاتحادية قد اختارت التوجه نحو أوروبا حيث ساد هذا التوجه منذ العام1991 الى غاية1995، حيث تمثلت أهداف هذه المرحلة فيما يلي:[1]

أ. حتمية اندماج روسيا الاتحادية مع الحضارة الغربية كخيار أمثل في سبيل تطور روسيا خاصة في الجانب الاقتصادي والمعني تحديدا هو كتلة حلف الشمال الأطلنطي.
ب. أن تسريع الالتحام مع هذا الفضاء القوي واللامشروط كفيل بكسر العزلة الدولية لروسيا.
ت. وفق المنطق الواقعي البراغماتي، فان اعتراف روسيا بتراجعها كقطب عالمي يتوجب عليها التصرف على هذا الأساس الذي يتناسب مع الوضع الجديد.
ث. التخلي عن فكرة استعمال القوة أو التهديد بها حتى لو تعلق الأمر بمصالحها ضمن محيط الدول التابعة للاتحاد السوفياتي سابقا.
ج. حتمية تبني منطق براغماتي بعيدا عن الاعتبارات الأيديولوجية خاصة في ظل غياب أيديولوجية مهيمنة على نظامها السياسي.

المتغيرات الداخلية والدولية الدافعة نحو هذا التوجه

في ظل تأكد روسيا من تراجع الغرب عن الوفاء بوعوده في تقديم المساعدة وتجاهل مطالبها في عدم توسع حلف الشمال الأطلسي في عدم توسع حلف الشمال الأطلسي شرقا، وأيضا إقصائها من الساحة الدولية.[2] وخلال هذه الفترة ظهرت خلية تتكون من مفكرين وخبراء في الأوساط المحافظة، وبدأت العمل على وضع خطة إنقاذ تحت مسمى "عقيدة سيرجيوس"، نسبة الى قديس يعتبر حامي البلاد في الأزمات، تهدف الى استعادة روسيا لمركزها العالمي، بالاستناد الى مشاعر قومية دينية أرثوذكسية، ومن بين أعضاء هذه الخلية **فلاديمير بوتين** و**ميديديف**. وفي خلال هذه الفترة برزت **ثلاث تيارات أساسية:**[3]

أ. **تيار الأحرار:** ينادي بتبني الواقعية حيث يرى بضرورة ابتعاد روسيا عن استعراض القوة والتنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتوجه نحو أوروبا وخلق تكامل معها من منظور أوروبا الكبرى، باعتبارها ذات امتداد جغرافي في أوروبا، وداخليا أهمية التركيز على الأوضاع الداخلية وتحسينها.
ب. **تيار المتشددين:** يرى بقدرة روسيا على مواجهة التهديدات الأمريكية باعتبارها تمتلك الإمكانات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والعسكرية لذلك، وأن يتم استثمار هذه القدرات لاستعادة روسيا مجدها على الساحة الدولية خاصة في المجال الأوراسي(اوربا-اسيا)، وبهذا تستعيد مكانتها في نظام عالم متعدد الأقطاب،

[1] وسيم قلعجية، روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين ، **مرجع سابق**، ص ص32-33.
[2] سماح مهدي صالح العلياوي، مستقبل الشرق الاوسط و ملامح نظام عالمي جديد، **مرجع سابق**، ص 348.
[3] مهند حميد الراوي، السياسة الدولية و الاستراتيجية:عالم ما بعد القطبية الاحادية الامريكية: دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي، **مرجع سابق** ، ص ص161-162.

وتعتمد هذه الاستراتيجية على القدرات العسكرية الذاتية وإقامة قواعد عسكرية في المناطق الحيوية في العالم.

ت. **تيار البراغماتيين:** يؤمن هذا التيار بعدم جدوى تطبيق النماذج الغربية على الحالة الروسية، على اعتبار ن روسيا في حالة إنهاك تام بعد سنوات من الاضطرابات، ولذا وجب على روسيا إيجاد نموذجها الخاص من اجل الخروج من حالة الإنهاك والتعافي من المضاعفات السلبية لهذا الانتقال، ومن بين أنصار هذا التيار **فلاديمير بوتين وميديديف** الذي استطاع التغلب على باقي التيارات.

2. التوجه الأوراسي الجديد1995

منذ العام1995 اعتمدت روسيا سياسة أكثر ثباتا للذات بصبغة روسية مؤسسة على التفسير القومي للمصالح الروسية، هذا التوجه نابع من اعتبار جغرافي انطلاقا من أن روسيا دولة أوربية أسيوية، وانطلاقا من ذلك فلابد أن يتم توجيه سياستها الخارجية لهذا الفضاء، ففي هذا المجال –الأوراسي– تكمن المصالح الاستراتيجية لروسيا، وأيضا مصادر التهديد للأمن القومي الروسي. فأصحاب هذا التيار ينطلقون من خلفية أن روسيا مزيج من ثقافتين أوربية وأسيوية، وبناءا على ذلك فهي قوة اوراسية تتوسط حضارتين شرقية وغربية، وتمتلك جميع الأدوات الذاتية نحو التطور، كما يذهب الى حد القول إن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية يتأسس على مبدأ التكافؤ باعتبارهما دولتين عظمتين، وأن التنازل إهانة للمشاعر الوطنية.[1]

المتغيرات الداخلية والدولية الدافعة نحو هذا التحول[2]

أ. **الصحوة القومية:** تعالت الأصوات المعارضة لتوجهات التيار الأورو أطلسي على اعتبار أن هذه السياسات ساهمت في تراجع مكانة روسيا الدولية والدعوة الى تغيير هذا المسار، بل وتبني نهج جديد يقوم على إحياء علاقاتها مع الدول التابعة للاتحاد السوفياتي سابقا، واعتماد سياسة خارجية تكون أكثر استقلالية عن الغرب. ويمثل هذا الأصوات الحزب الشيوعي والأحزاب القومية، أما أحزاب الوسط فطالبت بسياسة متوازنة تؤدي الى تحقيق المصالح الروسية في الشرق الأوسط والصين وأسيا الوسطى، من جانب أخر بناء علاء علاقات قوية مع كتلة الدول المستقلة والمعروفة باسم الخارج القريب.

ب. **تراجع الحماس نحو الاندماج في العالم الغربي** خاصة مع بداية 1994، إذ بدأ إدراك نية الغرب في "إدماج روسيا الاتحادية في مجاله الحضاري" ومدى تقبلها، بل حتى رغبته في مساعدتها للخروج من أزمتها.

ت. **بروز متغيرات جديدة في منطقة أسيا الوسطى** وتمثلت في:

- بروز تنافس تركي–إيراني على المنطقة ما يهدد مصالح روسيا هناك.

[1] الصباح، الصعود الاستراتيجي لروسيا الاتحادية ،**مرجع سابق**، ص69.
[2] قلعجية ،روسيا الاوراسية زمن الرئيس بوتين، **مرجع سابق**، ص ص42-43.

- بداية تدفق موجات لمواطنين روس مما اصطلح على تسميته بالخارج القريب، ما يشكل عبئا اقتصاديا على اعتبار روسيا عاجزة عن إستعاب هذه الأعداد الهائلة في ظل أوضاعها الاقتصادية المتردية.
- تنامي التيارات المتطرفة في أسيا الوسطى واتجاهها نحو العنف ما شكل تهديدا مباشرا للأمن الروسي، حيث طالبت دول هذه المنطقة روسيا أن تكون طرفا ضامنا لأمنها لعجزها عن تحقيق ذلك.

3. تكريس التوجه نحو أوراسيا الجديدة

أدى تعيين وزير الخارجية **يفغيني بريماكوف** شهر جانفي 1996 في تكريس التوجه الروسي نحو الفضاء الأوراسي، إذ اعتمد خطة عرفت باسمه "**مبدا كريماكوف**" وتتمثل أهم مبادئه:[1]

- إنشاء نظام عالمي جديد يقوم على التعددية القطبية التوافقية.
- إنشاء تحالف أوراسي بين روسيا الاتحادية والصين والهند، كمثلث استراتيجي يوازي القوة الأمريكية، وعلى هذا الأساس تم إنشاء منظمة شنغهاي بدفع من روسيا ثم تطورت فكرة المثلث الاستراتيجي بتوسيعه ليضم البرازيل وجنوب إفريقيا ويعرف اليوم بتحالف دول البريكس.
- رفض روسيا لتوسيع حلف الناتو نحو دول حلف شمال وارسو المنحل.
- تكريس انتهاء العداء مع دول حلف شمال الأطلسي، والتوقيع عن الإعلان التأسيسي حول العلاقات المتبادلة في ماي1997.
- الدفاع عن منظمة الأمم المتحدة وإعادة تنظيمها وتقوية دورها الذي بدأ يضعف أمام هيمنة دول حلف الشمال الأطلسي.

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، تراجعت روسيا كقوة فاعلة على الساحة الدولية، ما حتم على النظام الروسي مراجعة استراتيجياته خاصة بخصوص السياسة الخارجية، وقد أعطى وصول **فلاديمير بوتين** إلى سدة الحكم دفعا جديدا للعامل الجيوبوليتيكي وأولوية كبرى في سياستها الخارجية.[2] تمثلت المهمة الأولى لبوتين إستعادة مكانة روسيا كدولة كبرى، من خلال الثبات على مواقف مستقلة دون رفض الماضي السوفياتي أو التكفير عنه، باعتباره جزءا من الذاكرة الروسية الوطنية وعامل مؤثر في تكوين المجتمع الروسي الحديث.[3]

اللعب في كل الميادين

في العقود الأخيرة ضاعفت روسيا من جهودها لإسترداد صفة الدولة العظمى، من خلال اللعب على كافة الميادين، من خلال خلق شبكة علاقات مع أطراف عديدة ، ففي جويلية تم توقيع إتفاقية صداقة مع الصين،

---

[1] **المرجع نفسه**، ص44.

[2] اسلام احمد ، "**جيوبوليتيك روسيا و سياستها الخارجية.. استمرارية بلا انقطاع**"، مركز ادراك للدراسات و الاستشارات،(جوان 2016)، ص ص 1-17.

[3] حميد حمد السعدون، "**الدور الروسي الجديد لروسيا**" ، مجلة دراسات دولية، العدد42 ،(1 اكتوبر 2010)،ص ص1-12.

و في شهر أوت تمت زيارة زعيم كوريا الشمالية **كيم كونغ ايل**، أي محاولات روسيا العودة الى حلفائها السابقين.[1] و من جهة ثانية، تحاول روسيا العودة أيضا الى الشرق الأوسط خاصة سوريا و ايران و لبنان (حزب الله) و اليمن التي لها تأثير في ميزان القوى الإقليمية ، إذ تعتبر العامل الجغرافي لهذه الدول أهمية بالغة للبحرية الروسية.[2]

الفرع الثاني: استراتيجية روسيا الاتحادية لتحقيق المكانة العالمية

تعرف روسيا الاتحادية مصالحها الوطنية من خلال تبني رؤية طويلة المدى باتجاه التعددية القطبية في النظام الدولي، وتحقيق الاستقلال النسبي للقوى الإقليمية مثل إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا، في سبيل استعادة مكانتها كقوة عظمى، بعدما كانت تعتمد بشكل أساسي على القدرات العسكرية والدبلوماسية لتغطية مكامن الضعف في المجال الاقتصادي.[3]

أولا: المبادئ: بتاريخ21جويلية 2008، أكد الرئيس الروسي السابق **ميديفديف** على أهم مرتكزات الاستراتيجية الروسية، وهي:[4]

- ضرورة تفعيل قواعد القانون الدولي وأولويتها.
- إقامة نظام متعدد الأقطاب على اعتبار أن هيمنة دولة واحدة غير مقبولة.
- إقامة علاقات ودية مع جميع الدول ونبذ المواجهة مع أي طرف أو العزلة بل لديها سياسة منفتحة على العالم من خلال تطوير علاقات حسنة مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية.
- ضمان كرامة وأرواح المواطنين في أي مكان.
- إقامة علاقات متينة وودية مع جيرانها والدول الحليفة والأصدقاء من أجل ضمان تحقيق مصالحها في هذه المناطق.

وأكد **ميديفديف** أن روسيا ستمارس سياسة وفقا لهذه المبادئ من اجل خلق هيكل جديد للعلاقات الدولية، مؤكدة انخراطها في إعادة تعريف النظامين الإقليمي والعالمي. إذ تنظر روسيا الى أن النظام متعدد الأقطاب هو الأنسب أين يكون هناك تقاسم للأدوار وتشاركية اتخاذ القرار في إطار الاحترام المتبادل وتكريس قواعد القانون الدولي. وقد أسست العودة الروسية للساحة الدولية على المبادئ الآتية:[5]

---

[1] ليليا شيفتسوفا، **روسيا بوتين** (تر:بسام ستيجا)، (بيروت: الدار العربية للعلوم،2006)، ص255.
[2] عاطف معتمد عبد الحميد، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: ازمة الفترة الانتقالية**، (قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون ، مركز الجزيرة للدراسات،2009)، ص67.
[3] Mobert Mason, **Russia in Syria: An unequivocal return to the middle east?**, Middle east policy , volXXV, no4, (winter2018),pp101-116.
[4] محمد بهلول، حكيم غريب،" **استراتيجية روسيا الاتحادية تجاه الحرب في سوريا2011-"2018**، مجلة الاداب و العلوم الاجتماعية، مجلد16 ، العدد2، (2019)، ص ص172-185.
[5] **المرجع نفسه**.

- تأكيدا على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وبالتالي رفض تغيير الأنظمة عن طريق التدخل الخارجي.
- دعم الاستقرار والشرعية في الدول الحليفة والصديقة لروسيا والمرتبطة بعلاقات استراتيجية معها.
- أولوية مكافحة الإرهاب وخاصة على التخوم الروسية باعتبارها تشكل تهديدا لروسيا.
- إمكانية استخدام القوة العسكرية المباشرة في سبيل تحقيق المصالح الحيوية لروسيا وأهدافها في مناطق القوقاز وأوروبا الشرقية وأسيا الوسطى وحتى الشرق الأوسط.
- السعي إلى إستعادة المكانة الدولية لروسيا لتعزيز مصالحها الحيوية في الشرق الأوسط.

ثانيا: مراحل التحول نحو تأكيد المكانة العالمية لروسيا الاتحادية

إن بناء روسيا الحديثة –البوتينية– مرت بثلاث مراحل جيوسياسية حتى نهاية العام 2015، وهي:[1]

أ. مرحلة إعادة البناء أو ما يسمى "عقيدة استعادة الدولة"(2000–2004)

تركزت جهود بوتين خلال هذه الفترة على بناء قوة الدولة على المستوى الداخلي من خلال التركيز على معالجة القضايا الأساسية، ومنها "التفسخ الاجتماعي والانهـــــيار الاقتصادي والتبعية الجيوسياسية للغرب والفوضى الحكومية والصراعات الداخلية" على اعتبار إن هذه العوامل ساهمت بشكل مؤثر على مكانة روسيا الاتحادية عالميا.

ب. مرحلة بناء القوة العسكرية العابرة للقارات «عقيدة فرض الاحترام" (2005–2009)

كانت العقيدة العسكرية الروسية في هذه المرحلة في سياق التوجه الجيوسياسي العالمي الذي يقوم على بناء وتأسيس جيش قوي وقدرات عسكرية دفاعية وهجومية استراتيجية قادرة على مواجهـــــة كل التحديات والتهديدات النابعة مع مرور الشرق الأوسط في كثير من الحروب والصراعات الدولية.

فخلال هذه الفترة حسب السياسي الروسي **يفغيني بريماكوف** فان **بوتين** أراد تحقيق امرين أساسيين:

الأول، إحكام سيطرة الدولة على ثروات روسيا الطبيعية من اجل بناء اقتصاد قوي وتحقيق التنمية.

الثاني، العمل على تحديث القدرات العسكرية الروسية وتجديدها من اجل تهيئتها لتلعب دور متعاظم على الساحة الدولية.

[1] قلعجية، روسيا الاوراسية: زمن الرئيس فلاديمير بوتين، **مرجع سابق**،ص ص83-90.

في الواقع نجد أن العقيدة العسكرية خلال هذه الفترة قد شكلت بناءا على عوامل جيوسياسية إذ كانت موجهة بالأساس الى المواجهة مع الغرب ورفض إملاءاته. وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى النقاط التالية:

أولا، تعزيز القوات المسلحة بالعتاد الاستراتيجي القادر على مواجهة تهديدات حلف الناتو وخاصة منها الأسلحة النووية.

ثانيا، التحرك الحاسم تجاه أي محاولات للتمرد والعصيان وانتهاك سيادة الدولة أو حتى في الجمهوريات المحاذية لحدود روسيا–جورجيا مثلا–.

ثالثا، التحرك بحزم في مواجهة محاولات حلف الناتو التوسعية، واستخدام القوة في حال الضرورة، من جهة أخرى السعي نحو تشكيل تحالفات عسكرية مع القوى الدولية التي تتقاسم معها المخاوف بخصوص سياسية أمريكا للهيمنة على الرقعة الاوراسية تحديدا ومنها الصين.

ت. مرحلة تأكيد المكانة العالمية لروسيا "عقيدة فرض التوازن الاستراتيجي"(2010–2015)

خلال هذه المرحلة تم تبني استراتيجية عسكرية جديدة تؤكد على تبني خيارات عسكرية استثنائية، و منها الإقدام على توجيه ضربات نووية استباقية ، و هذا المقصود بعقيدة "فرض التوازن الاستراتيجي"، كما أكدت الاستراتيجية الجديدة على إمكانية استخدام القوة الروسية خارج الحدود، و توسع المناطق الحدود لروسيا من مسافة خمسة الى عشر كيلومتر و بالأخص غربا ، ما يعني أن مناطق الحدود تعود كما كانت عليه حقبة الاتحاد السوفياتي سابقا، و هذا ما رفضته الولايات المتحدة الأمريكية و دول أوروبا الشرقية، و في الحقيقة أن هذه الإجراءات هي رسائل للمجتمع الدولي بعودة تأكيد روسيا لمكانتها الجيوسياسية و الجيواستراتجية على رقعة الشطرنج العالمية.

المطلب الثاني: النظام الدولي في ظل الصعود الاستراتيجي لروسيا الاتحادية: أثر الصعود الدولي على العمليات السياسية الدولية

الفرع الأول: عمليات التكامل الدولي

بادر **فلاديمير بوتين** الى إعادة تأثير بلاده كقوة دولية لها نفوذها السياسي و العسكري عبر إدماجها في تنظيمات إقليمية و عالمية قوية بإمكانها أن تمنحها وزنا إضافيا، تمثل في تزعمها تنظيمين أساسيين هما منظمة بريكس و منظمة شنغهاي للتعاون الدوليتين، إذ تتوافر هذين المنظومتين اكثر من مليارين من البشر. وسوف يتم استعراض اهم التحالفات والمنظمات الإقليمية التي من خلالها اتخذت روسيا الاتحادية خطواتها نحو استعادة

حضورها العالمي من خلال جهودها للتأثير على الأحداث الدولية إذ دفعها للتحرك بقوة من اجل مجابهة محاولات تطويقها في فضائها الأوراسي.[1]

أولا، روسيا الاتحادية ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي:

" منظمة معاهدة الأمن الجماعي هي اتحاد عسكري و سياسي لسبع دول من أوراسيا تضم بالإضافة الى جمهورية روسيا الاتحادية كل من: روسيا البيضاء، أرمينيا و أربع دول من أسيا الوسطى (كازاخستان، طاجيكستان، أوزباكستان، قيرغيزستان)، و ذلك على أساس معاهدة الأمن الجماعي الموقعة في 15ماي1992".[2] تم إنشاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي بناءا على معاهدة الأمن الجماعي 15ماي1992 بعد مشاورات و اتفاقيات بين الأطراف تم اعتماد المعاهدة من طرف رؤساء الدول ، في الذكرى السنوية العاشرة لتوقيع المعاهدة قرارا بشان إنشاء هيكل جديد و تم التصديق عليه في 7اكتوبر2002 من قبل جميع الأعضاء و دخل حيز التنفيذ في 18سبتمبر2003. [3] ويتمثل الهدف الأساسي للمنظمة في التنسيق وتعميق التعاون العسكري والسياسي بين الدول الأعضاء وتقديم المساعدة اللازمة بما فيه العسكرية للدول المشاركة التي تتعرض لعدوان خارجي".[4] إذ أفرزت المعطيات الدولية والإقليمية جملة تحديات دافعة لتعزيز تواجدها العسكري في أسيا أبرزها التحديات الأمنية المرتبطة أساسا بمكافحة الإرهاب في منطقة الجوار المباشر لها، والذي يطلق عليه اسم "الخارج القريب التي تكتسي خصوصية للأمن القومي الروسي.[5]

تأسست المنظمة في البداية كاتفاقية امن جماعي التي تعتبر النواة الأولى للمنظمة، ثم تحولت الى منظمة هدفها مواجهة التهديدات المشتركة والدفاع عن وحدة أراضيها وسيادة الدول الأعضاء.[6] من جهة أخرى ينظر الى هذه المنظمة باعتبارها تحالف عسكري من تأسيس روسيا الاتحادية من اجل ترسيخ نفوذها في منطقة أسيا الوسطى، وحتى باقي الأراضي السوفياتية سابقا. وبالتالي عرقلة الجهود الأمريكية لفرض نفوذها في هذا الفضاء عبر روابط عسكرية مع دول المنطقة أو عبر إقامة قواعد عسكرية هناك.[7]

تهدف هذه المنظمة الى تحقيق أهداف سياسية وعسكرية أهمها ضمان الأمن الجماعي والدفاع عن سيادة أراضي الدول وسلامتها ووحدتها واستقلالها، إضافة الى التعاون العسكري ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وانتشار الأسلحة خاصة النووية. كما تسعى روسيا من خلال هذه المنظمة الى إعادة أمجاد حلف وارسو من اجل مقاومة طموحات حلف الناتو. وقد شاركت القوات العسكرية لدول المنطقة الى جانب روسيا خارج النطاق

---

[1] **المرجع نفسه**، ص195.
[2] **المرجع نفسه**، ص210.
[3] Nikolai Bordyuzha, The Collective Security Treaty Organization: A Brief Overview In: IFSH (ed.) (2010), **OSCE Yearbook** (2011), **Baden-Baden**, pp 339-350.ى

[4] نورهان الشيخ، **العلاقات الروسية الامريكية من الحرب الباردة الى السلام البارد**،(القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2018)، ص79.
[5] **المرجع نفسه**، ص ص79-80.
[6] قلعجية ، روسيا الاتحادية: زمن الرئيس فلاديمير بوتين، **مرجع سابق**، ص ص211-212.
[7] **المرجع نفسه**،ص211.

الإقليمي، حيث شاركت بقيادة روسيا في سوريا، وهذا كان أول مشاركة عسكرية خارج النطاق الإقليمي، وهذا ما صرح به **نيكولاي بورديوغا** الأمين العام للمنظمة أن ما يقارب 10الاف جندي من ست دول للمنظمة شاركوا في القتال في سوريا، وهذا ما يؤشر على أن الدور الروسي في الأزمات الدولية بدا أكثر فاعلية في ظل تراجع الدور الأمريكي عالميا.[1]

أهداف منظمة معاهدة الأمن الجماعي: تعزيز السلام والأمن والاستقرار الدولي والإقليمي، الدفاع عن الاستقلال والسلامة الإقليمية وسيادة الدول الأعضاء، تعزيز تشكيل نظام عالمي عادل وديمقراطي يعتمد على مبادئ القانون الدولي المتفق عليها، تطوير التعاون السياسي المتعدد الأطراف، تحسين الجيوش وتطويرها، مكافحة الإرهاب الدولي والتطرف وتجارة الأسلحة وتجارة المخدرات، والتهديدات الأخرى، بناء بنية متعددة الوظائف لتحقيق الأمن الجماعي لأعضاء المجموعة.[2]

ثلاث مجالات رئيسية لضمان وتعزيز الأمن الوطني والإقليمي والدولي: أولا، اتخاذ إجراءات مشتركة من قبل الدول الأعضاء لتعزيز الاستقرار وبناء الثقة والتخفيف من الصراعات التي قد تؤدي الى تصعيد الصراعات التي قد تتطور الى صراعات مسلحة، بما يعني اعتماد النشاط السياسي ذو الطبيعة الوقائية، إضافة الى تبني تدابير الاستجابة للازمات في حالة النزاعات الفعلية. **ثانيا**، العمل الجماعي وفق التدابير المتفق عليها لمواجهة التهديدات غير التقليدية للأمن الناتجة عن تآكل الاستقرار، والانتهاك الممنهج لحدود الدولة، في ظل زيادة الهجرة عبر الحدود من التنظيمات المسلحة، والجماعات الإرهابية والمتطرفة داخل الدول الأعضاء، على اعتبار انه لا يمكن مواجهة هذه التهديدات ألا من خلال الجهود المشتركة. ثالثا، مواجهة التهديدات التقـــليدية للأمن . وتتضمن العدوان المسلح على دولة أو مجموعة من الدول، احتمالات نشوب الحرب باستخدام الأسلحة التقليدية.[3]

ثانيا، روسيا الاتحادية ومنظمة شنغهاي:

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي برزت مجموعة من المشاكل الداخلية في روسيا الاتحادية، وانفصال الدول عن الاتحاد خاصة، إضافة الى محاولات الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو توسيع نفوذهما في المنطقة، ما جعل كل من روسيا الاتحادية والصين الشعبية تتجه نحو تنسيق جهودهما لمواجهة النفوذ الأمريكي الغربي في الفضاء الذي يعتبرانه فضاءا خاصا بهما.[4]

تأسست منظمة شنغهاي في 15جوان2001 في مدينة شنغهاي (الصين) و هي تنظيم تعاوني إذ تضم ست دول الصين و روسيا كازاخستان أوزبكستان، و تم تأسيس المنظمة لمواجهة الهيمنة الأمريكية على النظام

[1] محمود السامرائي، **روسيا الاتحادية الصاعدة: نهاية القطبية الأحادية**،(عمان: دار الاكاديميون للنشر و التوزيع، 2018)، ص ص160-163.
[2] Nikolai Bordyuzha,**op cit**.
[3] **Ibidem**.
[4] قلعجية ، روسيا الاوراسية : زمن الرئيس فلاديمير بوتين، **مرجع سابق**، ص ص224-225.

الدولي.[1] في البداية كانت المبادرة الصينية لتأسيس المنظمة مـــتواضعا، و هو حل الخلافات الحدودية بينـــها و جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا، و تعميق الثقة المتبادلة بين الأطراف، و بالنظر الى توالي الاجتماعات السنوية بدأت الملامح الأولى لمأسسة نظام إقليمي جديد حيث تم الإعلان عن إنشاء المنظمة بتاريخ15جوان2001 كمنظمة إقليمية للتعاون الدولي متعدد الأطراف، و تم التوقيع على نظام المنظمة في 7جوان2002 في سانت بطرسبرغ من طرف رؤساء الدول الأعضاء، إذ تم صـــــــياغة الأهداف الاقتصادية و السياسية التي تأتي في مرحلة لاحقة لتحقيق الأهداف الأمنية.[2]

1. تكوين المنظمة: تتألف منظمة شنغهاي للتعاون من:[3]

أ. **دول دائمة العضوية:** روسيا الاتحادية الصين طاجيكستان قير غستان كازاخستان أوزبكستان الهند باكستان

ب. **دول صفة مراقب:** وهي تحضر الاجتماعات السنوية: إيران، منغوليا، أفغانستان، روسيا البيضاء.

ت. **شركاء جوار:** سريلانكا، تركيا، أذربيجان، أرمينيا، كمبوديا، نيبال.

ث. **ضيوف:** منظمة دول أسيان، منظمة صداقة الدول المستقلة، تركمانستان.

2. منظمة شنغهاي للتعاون.. من الإقليمية الى العالمية

إن أبرز ما يميز قيام منظمة شنغهاي التي تحوي نصف سكان الأرض، هو التقارب الصيني الروسي الذي يؤكد رغبة الطرفين في الاهتمام بمصالحهما في منطقة أسيا الوسطى خاصة في الجانب الأمني الذي يرتبط أساسا بمستوى التوافق بين قطبي المنطقة، من جهة روسيا الاتحادية بثقلها السياسي وخلفيتها التاريخية أما الصين فهي العملاق الإقليمي والعالمي. ففي اجتماع القمة13 لقادة المنظمة ايام13-14 سبتمبر 2013 بمدينة بيشكيك عاصمة قيرغيزستان بمثابة اختبار حقيقي لمدى قدرة المنظمة على إعادة تشكيل النظام الدولي والانتقال به من نظام أحادي القطبية الى نظام متعدد الأقطاب، والذي هو مطلب أساسي لبوتين. وبالتالي بالفعل هذه القمة تظهر جليا أن الدور الروسي أصبح رئيسيا، وأن روسيا في طريق عودتها كلاعب أساسي في النظام الدولي من خلال تأكيدها على الثوابت التالية: حل المشاكل بالطرق السلمية، إقامة شراكات دولية متعددة لإدارة النظام الدولي، التأكيد على احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتكريس أدوار المؤسسات الدولية خاصة مجلس الأمن والأمم المتحدة.[4]

---

[1] السامرائي، روسيا الصاعدة: نهاية القطبية الأحادية، **مرجع سابق**، ص163.

[2] قلعجية، روسيا الاوراسية: زمن الرئيس فلاديمير بوتين، **مرجع سابق**، ص ص225-226.

1. STEPHEN ARIS ,**Shanghai Cooperation Organization MAPPING MULTILATERALISM IN TRANSITION**.international peace institute, N2**,** desember2013. Pp1-14.

[4] قلعجية، : روسيا الاوراسية:زمن الرئيس فلاديمير بوتين، **مرجع سابق**، ص ص228-233 .

جيوبوليتيكيا، "تركز منظمة شنغهاي للتعاون استراتيجيتها على تمكين توغلها في قلب العالم (أسيا الوسطى)، وصولا الى الخليج والبحر الأبيض المتوسط وشرق أوروبا، وهذا دفع السلطات الصينية الى إحياء طريق الحرير التاريخي عبر مشروع "الحزام". هكذا تتألف الاستراتيجية الروسية الصينية المشتركة من عنصرين متكاملين، بحري يصب، في الدرجة الأولى، على تحقيق الهيمنة على بحر الصين الجنوبي، وبري من شعبتين: هدف الأولى تعزيز النفوذ المشترك في قلب العالم، والثانية تأسيس وربط علاقات قوية مع بقية الدول في منطقة الحافة. عملت روسيا الاتحادية والصين بشكل مكثف في العقدين الماضيين، على بناء نفوذ قوي في إفريقيا جنوب الصحراء، وسيكون لهذه الخطوة الروسية الصينية المشتركة أكبر الأثر على تطور النظرية الجيوبوليتيكية، لم يكن مسرح اللعبة الكبرى الجديدة" منحصرا في وسط أسيا وشرق واربا فقط (ماكيندر)، أو الشرق الأوسط وأوروبا وشرق أسيا فحسب (سبيكمان)، أو حتى الرقعة الشطرنجية الاوراسية (بريجنسكي)، بل انضافت الى الأخيرة إفريقيا. سيشمل الصراع ما سبق وأبقي عليه ماكيندر "الجزيرة العالمية."[1]على اعتبار أن كل من روسيا والصين أعضاء في المنظمة فان لهما ثقل سياسي واستراتيجي في أسيا، فالاتحاد الأوراسي الاقتصادي يشكل إسهاما قويا في الديناميكية الإقليمية الاقتصادية.[2]

3. أثر ودور المنظمات الإقليمية على التوازن الدولي.. شنغهاي

"تعد منظمة شنغهاي نموذجا مهما عن المنظمات الإقليمية التي حققت نوعا من التوازن الدولي، بعد أن شعرت بعض الدول كالصين وروسيا الاتحادية بضرورة إعادة هيكلة النظام الدولي الجديد الذي تتزعمه أمريكا، ومنع هيمنتها على النظام العالمي وإعادة تشكيل توازن دولي يكون لهذه الدول الصاعدة كالصين وروسيا الاتحادية دور فيه".[3] تمتلك منظمة شنغهاي المقومات الجيواستراتيجية التي تؤهلها لأداء أدوار فاعلة في النظام الدولي، وتتمثل هذه المقومات في:[4]

- موقعها وامتدادها الاستراتيجي الذي يمتد من الحدود البولندية حتى فلاديسفوستوك ومن البحر المتوسط الى بحر الصين الجنوبي والحدود ماينمار.
- تـــــــبلغ مساحة الدول الأعضاء في المنظمة حوالي (30.163.600كم مربع) يقطنها أكثر من مليار ونصف من البشر.
- تتوفر دول الأعضاء مجتمعة ما يقارب21.4 بالمئة من الاحتياطي العالمي للنفط وما يقارب 45 بالمئة من الاحتياط العالمي للغاز.
- أربع دول نووية هي عضو في هذه المنظومة – روسيا الاتحادية الصين الهند وباكستان.

---

[1] قلعجية ،روسيا الاوراسية كقوة عظمى جيوبوليتيك الصراع و دبلوماسية النفط ، **مرجع سابق**، ص ص572-573.
[2] السامرائي ، روسيا الصاعدة، **مرجع سابق**، ص164.
[3] عناد كاظم حسين النائلي، **روسيا الاتحادية و مستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي**،(بيروت: الدار العربية للعلوم، 2017)، ص141.
[4] **المرجع نفسه**، ص ص143-146.

- **سياسيا**، أكد بيان قمة شنغهاي العام2005 تأكيدها على رفض الهيمنة الأمريكية والمناداة الى التعددية القطبية، وبالتالي التأكيد على جهودها الى إقامة نظام عالمي عقلاني تشاركي، وتزيد من فرص الدفع بهذا الاتجاه تزايد الروابط الروسية والصينية مع دول أسيا الوسطى من خلال المنظمة، إضافة الى تطور العلاقات الروسية الصينية بإيران والهند بفعل عضويتها في ذات المنظمة –توثيق الترابط الروسي مع القوى الأسيوية الصاعدة التي تشكل خطرا للهيمنة الأمريكية.
- **اقتصاديا**، بدأ التركيز على الأمور الاقتصادية حيث تم إقرار برنامج التعاون التجاري والاقتصادي طويل المدى والذي يمتد حتى العام2020.لاسيما في مجال الطاقة إذ تقرر إنشاء نادي الطاقة العام2007 يكون تابعا للمنظمة.
- **عسكريا**، تلتقي إرادات الدول الأعضاء في المنظمة أن تكون ندا لحلف الشمال الأطلسي ومنافسا له، على اعتبار أن معظم أعضاء المنظمة هم أعضاء معاهدة الأمن الجماعي، وبالتالي إنشاء صيغة جديدة لتوازنات القوى الدولية. فالواضح أن منظمة شنغهاي ومعاهدة الأمن الجماعي تسيطر على المسرح الدولي الاستراتيجي الشرقي، فيما يسيطر الحلف الأطلسي على المسرح الدولي الاستراتيجي الغربي.

ثالثا: روسيا الاتحادية ومجموعة دول البريكس:

1. البداية والتسمية:

" مجموعة دول بريكس هي منظمة دولية مستقلة تعمل على تشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين الدول المنضوية في عضويتها."[1] البريكس هي اختصار للحروف الأولى من أسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم وهي: البرازيل روسيا الهند الصين جنوب إفريقيا".[2] تم تأسيس المجموعة بعد مفاوضات عديدة منذ العام2006 وتوجت بعقد أول قمة العام2009 تحت تسمية بريك قبل انضمام جنوب إفريقيا العام2010. وتحولت التسمية الى بريكس. إذ تشكل مساحة الدول الأعضاء مجتمعة قرابة اربع مساحة اليابسة ، كما تضم 40 بالمئة من سكان الكرة الأرضية كما يوازي الناتج المحلي للدول مجتمعة نفس ناتج الولايات المتحدة الأمريكية (13.6 تريليون دولار.[3] اقتصاديا، تمثل اقتصادات الدول الخمس قرابة 20 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي.[4] إضافة الى الروابط الاقتصادية و المالية ، فان هذه الدول تتقاسم روابط ثقافية هامة، و هي أنها لا تنتمي الى دائرة الحضارة الغربية، بل هي تؤلف مزيجا من حضارات متعددة، فنجد الحضارة الشرقية العريقة : الهندوسي في الهند و البوذية في الصين، و أيضا الحضارة السلافية الأرثوذكسية في روسيا الاتحادية، بينما الحضارة الغربية اللاتينية في البرازيل أما جنوب إفريقيا فهي ممثل الثقافة الأفريقية، لكن الرابط السياسي الذي

[1] قلعجية، روسيا الاوراسية: زمن الرئيس فلاديمير بوتين،**مرجع سابق**، ص237.
[2] النائلي، روسيا الاتحادية، **مرجع سابق**، ص147.
[3] السامرائي، روسيا الصاعدة، **مرجع سابق**، ص167.
[4] النائلي ، روسيا الاتحادية، **مرجع سابق**،ص147.

يجمع هذه الدول هي رفضها للهيمنة الغربية على الاقتصاد و السياسة العالمية.[1] و تتمثل الاهتمامات المشتركة لها في:

أولا: ترغب كل دولة من الأعضاء باتباع خط مستقل على الساحة الدولية، **ثانيا** لدى أعضاء المجموعة رغبة مشتركة في إصلاح النظام المالي العالمي، و مؤسسة النقد الدولي بدرجة أساسية، **ثالثا**، الرغبة الجماعية في تعزيز دور هيئة الأمم المتحدة و سيادة القانون في الشؤون الدولية. ورابعا، التأكيد على أهمية التكامل في سبيل تسريع تنمية الاقتصادات لهذه الدول.

2. مقومات المجموعة:

و من خصـــائص المجموعة: تضم 30 بالمئة من الكتلة الأرضية للأرض، و 43 بالمئة من سكانها، و 46 بالمئة من العمالة العالمية، 30 بالمئة من النتاج المحلي الإجمالي العالمي، و تضم 40 بالمئة من احتياطات النقد الأجنبي العالمي ،31 في المئة تخص الصين وحدها، و يتوقع أن تستأثر بحصة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي تفوق حصة مجموعة التسع مجتمعة .[2] و رغم توافر نقاط القوة هاته والقواسم المشتركة بين دول البريكس إلا أن لدى مجموعة البريكس اختلافات أكثر من القواسم المشتركة، إلا أنها تباينات ذات صبغة سياسية ولا ينبغي أبدا التقليل من العوامل الاقتصادية لهذه المجموعة.[3]

3. مجموعة البريكس والتوازن الدولي

" الهدف الأساسي لمجموعة دول بريكس هو الحصول على دور فاعل في إدارة الاقتصاد العالمي، الى جانب دول العشرين، إضافة الى البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي."[4] ففي عام 1996 قدم الدبلوماسي السوفييتي المخضرم ووزير الخارجية الروسي، **يفغيني بريماكوف**، خطة لتوحيد جهود الاتحاد الروسي والهند والصين لتعزيز نظام متعدد الأقطاب[5] . تتوافق رؤى الدول الأعضاء للمجموعة منذ تأسيسها على ضرورة الوصول الى عالم متعدد الأقطاب، إذ انه لا يرتبط فقط بالإرادة الروسية، إذ بدا واضحا انكفاء أعضاء المجموعة في البداية على القضايا السياسية، و التركيز على القضايا ذات البعد الاقتصادي التي كانت جوهر معاناتها، لكن يبدو واضحا النزعة الروسية البرازيلية في رفض السياسات الرأسمالية الأمريكية في كل مناسبة، بينما يتسم أسلوب

[1] قلعجية، روسيا الاوراسية: زمن الرئيس فلاديمير بوتين، **مرجع سابق**، ص247.

[2] **Ibidem.**

[3] Suresh Singh ;**Memory Dude.Brics and the world order: a biggener's guide** , foreign policy,(march /April 2011). Pp 1-46.

[4] السامرائي، روسيا الصاعدة، **مرجع سابق**، ص167.

[5] Sakwa , **op cit**.

السياسة الخارجية الصينية بعدم الرغبة في المواجهة مع الغرب ، و لهذا فان تحقيق الانسجام بين الأعضاء يعزز بالابتعاد عن الموضوعات المطروحة عن المواجهة مع الغرب.[1]

إن تحول الصين والهند والبرازيل وروسيا إلى أقطاب نمو جديدة لا يعتمد فقط على حجمها الاقتصادية ولكن أيضاً بسبب "قدرتها على التأثير في العلاقات الدولية. انطلاقا من:[2]

- لديها القدرة على تشكيل مجموعة دولية تمتلك إمكانيات هائلة من الموارد العسكرية والسياسية؛
- درجة معينة من التماسك الداخلي وثقل الدولة؛
- الإيمان بحقهم في القيام بدور أكثر نفوذاً في الشؤون العالمية؛

فالشي الجلي أن بلدان مجموعة البريكس تزداد نفوذا في الشؤون العالمية. مع الأخذ بعين الاعتبار أن بلدان المجموعة هم أعضاء في المؤسسات الدولية والمتعددة الأطراف الرئيسية، مثل :منظمة التجارة العالمية، والأمم المتحدة، ومجموعة العشرين، واتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بتغير المناخ[3].

منذ تأسيسها، كان يُنظر إلى منظمة شنغهاي للتعاون على أنها لاعب عالمي محتمل، بالإضافة إلى لاعب إقليمي. وهذا نتيجة لوجود الصين وروسيا كأعضاء. والواقع أن منظمة شنغهاي للتعاون كانت كذلك في كثير من الأحيان تمت مناقشتها فيما يتعلق بعدد من الإحصاءات حول حجم وأهمية عضويتها مجتمعة، والتي تمثل ربع أعضاء العالم السكان وثلاثة أخماس أراضيها للقارة الأوراسية، وتضم منطقتين قوتين نوويتين، القوى ذات المقاعد الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.[4]

تعتمد منظمة شنغهاي للتعاون على نهج ذو شقين في علاقاتها الجيوسياسية مع الغرب:[5]

- أولها تسعى الى إغلاق أو تقييد المساحة المتاحة للغرب ضمن ما يعتبره أعضاء المنظمة ملكا لهم في محيطهم الإقليمي.
- لكن في الوقت نفسه تسعى الى فتح المجال للتعاون مع الغرب في القضايا التي تتجاوز أوراسيا.
- تنظر الى النظام الدولي على انه مترابط بشكل متزايد، وبالتالي لابد للأمم المتحدة أن تلعب فيه دورا مركزيا.

---

[1] قلعجية ، روسيا الاوراسية: زمن الرئيس فلاديمير بوتين، **مرجع سابق**، ص251.

[2] Singh , **op cit**.

[3] **Ibidem**.

[4] Alyson J. K. Bailes, Pál Dunay, Pan Guang and Mikhail Troitskiy, **STEPHEN ARIS, Shanghai Cooperation Organization :MAPPING MULTILATERALISM IN TRANSITION** , The Stockholm International Peace Research Institute, NO. (Sweden : May 2007), pp1-29.

[5] **Ibidem.**

- ترغب دول المنظمة في أن تكون الإدارة العالمية التي تم إنشائها منذ الحرب العالمية الثانية لابد من إصلاحه بما يتماشى مع السياق المعاصر.

وفي وقت انعقاد قمة أستانا عام 2005، كانت منظمة شنغهاي للتعاون تقدم نفسها بشكل أكثر وضوحاً على أنها منظمة بديل للهيمنة الأمريكية المزعومة، تضمن إعلان قمة أستانا في 5جويلية عام 2005 أن " النظام العالمي العقلاني والعادل يجب أن يقوم على تعزيز الثقة المتبادلة وعلاقات حسن الجوار، وعلى إقامة شراكة حقيقية دون ادعاء بالاحتكار والهيمنة على المستوى الدولي.[1]

رابعا: الاتحاد الاقتصادي الأوراسيEUU :

1. النشأة والأهداف

وفق المنظور الأيديولوجي، فان مشروع الاتحاد تم التطرق له ضمن خطاب رئيس جمهورية كازاخستان سلطان **نزار بابيف**، في جامعة موسطا شهر مارس 1994، إذ أكد على الحاجة الى خلق اتحاد يكون نموذجا رائدا للتكامل، من خلال تركيز اهتماماته على الأمور الاقتصادية، لكن عمليا فان نقطة الانطلاق كان العام 2007.[2]

تأسس الاتحاد الاقتصادي الاوراسي بدفع من روسيا في ماي2014 و يضم كل من: بيلاروسيا كازاخستان النواة الأصلية للاتحاد ثم توالى انضمام كل من أرمينيا قيزغستان، و يعتبر الاتحاد إعادة إحياء لمنظمة يعود جذورها عام 1955.بعد التوقيع على معاهدة تشكيل اتحاد جمركي(Cu) الموقعة من طرف روسيا و بيلاروسيا و كازاحستان، لتلتحق به كل من قيرغيزستان و طاجيكستان.[3] يطلق على هذا الاتحاد أيضا مصطلح الاتحاد الأوربي الأسيوي، الذي تم إطلاقه رسميا بتاريخ1جانفي 2015 إذ يرمي هذا الكيان الى السماح بحرية حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و كذلك اليد العاملة بين الدول الأعضاء.[4]

يعتمد الاتحاد الاوراسي على نفس قواعد منظمة التجارة الدولية، فالهدف منه هو رفع معدل النمو الاقتصادي للدول الأعضاء بنسبة تعادل 20بالمئة بحلول السنوات العشر اللاحقة، إذ تسعى المجموعة الى إقامة منطقة اقتصادية مشتركة توحدها قوانين تشمل حتى قطاعي الطاقة والأسواق المالية بحلول العام2025.[5]

---

[1] **Ibidem**.

[2] Evgeny Vinokurov,**Eurasian Economic Union m; current state and preliminary results**,Russian journal of economics,3(2017),pp54-70.

[3] البرتو غاسبرتو،"**التوجهات الايرانية نحو اتحاد اوراسيا..الاهداف و الفرص و التحديات"**، مجلة الدراسات الايرانية ،العدد13 ،(افريل2021)، ص ص88-112.

[4] Barqnet.K, **what is « Eurasian union. Consulte**, (2019.11.3) , link: http:

[5] يوري بارمن،" **قاطرة بوتين: الاتحاد الاوراسي مدخل لتعزيز نفوذ روسيا الإقليمي"**، المستقبل للابحاث و الدراسات المتقدمة،العدد10 ،(1 ماي 2015)، ص ص 80-82.

2. خصائص ومقومات الاتحاد:[1]

- تستحوذ المجموعة على كميات هائلة من الثروة الطبيعية، فكازاخستان تمتلك ثلث 3بالمئة من الاحتياطي للبترول وما بين 15–19بالمئة من احتياط اليورانيوم العالمي، والمرتبة 15 من احتياطات الغاز. أما روسيا تحوي ثلث الاحتياطي العالمي من الفحم والغاز، و28بالمئة من الحديد و25بالمئة من الغابات.
- تتوفر على طاقة بشرية تقدر ب 170 مليون نسمة، مما يعني أن المنطقة سوق استهلاكية واسعة، تساهم في قيام الصناعة وتعزيز القدرات التنافسية. كما أن المجموعة تتمتع بمقومات داعمة للتجانس تتعلق بالعوامل الثقافية والتعليمية.
- اقتصاديا، تتمتع المجموعة بإنتاج اقتصادي وزراعي عالي، واستقرارا في التجارة الخارجية واحتياطات العملة الصعبة وسعر الصرف، ونموا ملحوظا في الناتج المحلي الخام، وانخفاضا في مستويات التضخم، وإسراعا في وتيرة دفع ديونها الى نادي باريس، وارتفاع جذب الاستثمارات الأجنبية.
- تقارب وجهات النظر في المسائل الاقتصادية والسياسية والأمن لدول الاتحاد.

3. أهمية الاتحاد عالميا:

أن تأسيس الاتحاد هو انعكاس لرغبة روسيا لتحقيق التكامل الاوراسي، وهذا بالأساس مرتبط باعتبارات جيوسياسية، على اعتبار أن القيمة التي يقدمها هذا الكيان هي قليلة جدا بالمقابل أن تكاليفه ليس ضئيلة، وبالرغم من ذلك فان روسيا تصر على المضي في هذا الاتجاه.[2]

تماشيا مع طموحاتها –روسيا– كقوة عظمى عالميا، فإنها تحاول الحصول على اعتراف دولي بالاتحاد وإثبات وجوده الفعال والمؤثر كشريك فاعل في الساحة العالمية.[3] في السياق نفسه أكدت هيلاري كلينتون وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية سابقا في إطار أشغال ندوة منظمة التعاون والتنمية الأوربية في دبلن عاصمة أيرلندا، عن عدم رضا بلادها على قيام هذا الاتحاد بل وعزم واشنطن عن إعاقة قيامه، قائلة إن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تفشل مساعي روسيا الاتحادية لإقامة اتحاد سوفياتي جديد.[4]

الفرع الثاني: عمليات الصراع الدولي

أولا، الصراع الروسي الجورجي...استعادة النفوذ الروسي في جورجيا

[1] فايزة قاشي، "**محمد عبد العزيز بن كاملة تكتل المجموعة الاقتصادية الاوراسية:الدروس و الاثار على الوضع الاقتصادي العربي**"، المجلة الجزائرية للابحاث الاقتصادية و المالية، المجلد2 ، العدد2،(2019)، ص ص117-141.

[2]. Rilka Dragneva ,**THE EURASIAN ECONOMIC UNION: PUTIN'S GEOPOLITICAL PROJECT** , the Foreign Policy Research Institute,(October 2018), COVER: Supreme Eurasian Economic Council (SEEC) meeting , (Sochi:May 14, 2018), (Source: eurasiancommission.org),pp1-30.

[3] **Ibidem**.

[4] منذر حلوم،" ركاز الموقف الروسي من الثورة السورية"، **مرجع سابق**، ص564.

1. أوسيتيا الجنوبية. . الموقع الجغرافي والتاريخ

تقع اوسيتيا الجنوبية في الطرف الشمالي الجنوبي من جورجيا، إذ يقع جنوب جبال القوقاز التي تقع على تخوم اوسيـــــتيا الشمالية التي تتمتع بالحكم الذاتي الواقع ضمن سلطة روسيا، و تبلغ مساحتها 3900 كم مربع و يقطنها 65 بالمئة من السكان استيتو و 30بالمئة من أصول جورجية.[1] تم الإعلان عن استقلال جورجيا العام 1991 بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، أما فيما يخص رغبة اوسيتيا في استقلالها عن جورجيا تم تحقيقها عبر استفتاء شعبي العام 1992، إذ حصل على تأييد اغلبيه السكان و تم الإعلان عنه من طرف المجلس الاوسيتي الجنوبي بتاريخ 19 نوفمـــبر من ذات العام، و أن نتيجة هذا الاستفتاء تعتبر بمثابة اعتراف رسمي بالانفصال، و أن ذلك هو أمر واقع رغم اعتراض بعض الدول عن ذلك.[2]

2. الحرب الجورجية 2008

في العام 2008، قامت القوات الجورجية بشن هجوم بري على احدى نقاط تمركز قوات حفظ السلام الدولية، التي تتشكل من الجنود الروس في إقليم اوسيتيا الجنوبية الذي يملك طموحات انفصالية عن جورجيا، الأمر الذي أدى الى رد فعل روسي تمثل في هجوم بري و بحري و جوي ، و هو رد نابع من اعتقاد روسي أن هذا الهجوم كان بإملاءات غربية أمريكية.[3] ففي الثامن من أوت 2008، بعد زيارة كونداليزا رايس وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية العاصمة الجورجية، قام الجيش الجورجي باجتياح اوسيتيا الجنوبي بهدف القضاء على التنظيمات المتمردة هناك، و هذا اتسم الرد بالحسم و السرعة ، و نتج عن هذا الرد انسحاب القوات الجورجية، و فتح جبهة قتال جديدة ضد الجيش الجورجي في إقليم أبخازيا، و في ظل التطورات الحاصلة تم إعلان كل من اوسيتيا الجنوبية و أبخازيا عن استقلالهما ، هذا الاستقلال لقي اعترافا سريعا من قبل روسيا التي دعمته.[4]

3. أهداف روسيا من الحرب على جورجيا

---

[1] محمد واثق براك السعدون **"تطبيقات الاستراتيجية العسكرية الروسية بعد الخرب الباردة العراق"** ،مركز الدراسات الاقليمية ،(جامعة الموصل: 4سبتمبر2013)، الرابط الالكتروني:
https://uomosul.edu.iq/regionalstudiescenter/%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3/

[2] جهاد عودة ،ايمان عبد العال ، حامد البدري،**"الحرب الروسية الجورجية: استعادة النفوذ الروسي في جورجيا"**، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية، المجلد 31، العدد 1،(مارس 2017)، ص ص 101- 125.

[3] اليكس دولنسكي ، **"حتمية الصراع: دورة الازمات في العلاقات الروسية الامريكية"**، مركز المستقبل للابحاث و الدراسات المتقدمة، العدد 19، (جانفي-فيفري2017)، ص ص77-79.

[4] سليم الزريعي، **"حرب القوقاز ابعد من اوسيتيا"**، 2008/9/7، تاريخ الاطلاع: 2023/8/19. الرابط الالكتروني:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=146322

بررت روسيا الاتحادية الحرب التي تخوضها في جورجيا بانه رد فعل للهجوم الجورجي على إقليم اوسيتيا الجنوبية، وبانه استجابة من اجل الحفاظ على حياة وكرامة مواطنيها الروس في كل مكان، فيما تتمثل الأهداف الحقيقية لهذه الحرب فيما يلي:[1]

- الرغبة في استرجاع نفوذها في المناطق التي تقع ضمن خانة الحق التاريخي ومجال حيوي للنفوذ، بالقدر الذي يمكنها من استرجاع مكانتها العالمية المفقودة منذ انهيار الاتحاد السوفياتي.
- بعث رسائل طمأنة الى حلفائها بقدرتها على ضمان حمايتهم وتعزيز نفوذها في هذه المناطق بالقدر الذي يمنع أي تعزيز لصلاتهم مع الغرب.
- تأديب جورجيا على تقاربها مع الغرب من خلال تحطيم جزء هام من ترسانتها.
- بعث رسائل الى دول الاتحاد السوفياتي السابق بما فيها أكرانيا بقدرة روسيا على استخدام الأداة العسكرية حال وجود تهديد لمصالحها.
- بعث رسائل الى حلف الناتو مضمونها امتلاك روسيا لخيارات مفتوحة تجاه التهديدات المحتملة.
- رغبة روسيا في حماية العرق الروسي المتواجد ضمن هذه الأقاليم والذي يقدر بـ 70 بالمئة يملكون الجنسية الروسية.
- الحيلولة دون تقارب جورجي– غربي في ظل محاولات الغرب ضم جورجيا الى الاتحاد الأوربي، وحلف شمال الأطلسي الذي يعد تهديدا مباشرا لروسيا.
- تكريس نفوذها داخل جورجيا من خلال إبقاء قواتها داخلها بالشكل الذي يحقق أهدافها في منطقة القوقاز، وهي استراتيجيا منطقة حيوية لروسيا كمنفذ لها نحو المياه الدافئة، يضاف الى ذلك رغبتها في الحفاظ على مصالحها في مجال الطاقة وممرات نقلها، وأخيرا، لها أهمية في استعادة مكانتها الدولية، لان جورجيا إقليم حيوي في مسار الطاقة جنوبا لروسيا الذي يعد حلقة ربط بين بحر قزوين ذو الأهمية الاستراتيجية والأسواق العالمية للطاقة.
- تعتبر بمثابة رد على الاعتراف الغربي باستقلال كوسوفو، من جهة أن استقلال اوسيتيا الجنوبية وأبخازيا مثيل بالاعتراف الغربي باستقلال كوسوفو ولا تملك حق الاعتراض.

انطلاقا من النقاط السابقة يستنتج أن التدخل في جورجيا يعتبر ضمن جهود روسيا لاستعادة نفوذها الإقليمي وتأكيدا لرجوعها عالميا.

4. أبعاد، دلالات وتداعيات الحرب الروسية الجورجية

[1] عودة ، عبد العال، الحرب الروسية الجورجية: استعادة النفوذ الروسي في جورجيا،**مرجع سابق**.

دائما ما يقال "أن اوسيتيا الجنوبية ليست المشكلة، أنها النتيجة أو بالأحرى جزء بسيط من نتائج المجابهة الكبرى، في كل منطقة القوقاز الكبرى بين الولايات المتحدة وروسيا، وهي مجابهة ستحدد مصير دور روسيا برمته في الساحتين الإقليمية القوقازية الاوراسية، وكذلك الدور الأمريكي في ممتلكات الاتحاد السوفياتي السابق، إذ من يربح القوقاز سيمسك زمام قارة اوراسيا."[1] وقد أفرزت الحرب الروسية الجورجية نتائج هامة أبرزها:[2]

أ. رغم التكاليف الباهظة التي قدرت ب 2.5 مليون دولار بشكل يومي إلا أن المكاسب التي حققتها روسيا كانت عديدة:

- إنهاء الصراع بين جورجيا واوسيتيا الجنوبية بالإضافة الى توقيع روسيا عده اتفاقيات سواء من اجل إنشاء قواعد عسكرية في الإقليمين المستقلين، وأخرى تخص التحالف والتكامل معهما.
- التعبير على عودة روسيا كقوى عظمى في ظل تراجع قدرة الغرب بزعامة أمريكية على مواجهتها.
- تحطيم الأسطول البحري الجورجي بما في ذلك القاعدتين العسكريتين (غوري وسيناكي) التي تتمتعان بنفس المعايير حلف الشمال الأطلسي بالشكل الذي يؤدي الى عرقلة محاولات جورجيا للانضمام الى الناتو.
- هي انعكاس لملامح بيئة دولية لا تزال تتشكل مع صعود روسيا الى جانب قوى أخرى كقوى كبرى في نظام دولي متعدد الأقطاب كما أنها انعكاس لبيئة إقليمية تسعى روسيا للسيطرة عليها باعتبارها مجالها الحيوي.

ب. يمكن قراءة الدلالات السياسية للحرب الروسية – الجورجية فيما يتعلق بمستقبل النظام الدولي والقوى الفاعلة فيه في بعدين:[3]

أولهما، عودة روسيا الاتحادية الى مصاف القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي، إذ أبانت الأزمة عن عودة روسيا كقوة كبرى لها المقدرة على الدفاع عن مصالحها وحلفائها وفرض إرادتها في هذا الخصوص، وهي محاولة من جانب روسيا لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، وتصحيح الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة الى علاقة أكثر تكافؤ بين شريكين على قدم المساواة في إطار نظام متعدد القوى ينهي الاحتكار والانفراد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي.

ثانيها، إرهاصات توازن جديد للقوى في إطار نظام دولي تعددي، إن تحدي روسيا الواضح للضغوط الأمريكية، والذي بدا غير متوقعا ليس فقط من جانب جورجيا بل الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، واستمرار التصعيد بين البلدين، يشير الى بداية الانكسار الأمريكي وإنهاء الهيمنة الأمريكية على الشؤون الدولية والإقليمية.

---

[1] SWI Swissinfo ، "**روسيا-جورجيا:ابعاد نفطية و اخرى جيو-استراتيجية** "،1اوت2008، تاريخ الاطلاع: 2022/12/15. الموقع الالكتروني: swi.swissinfo.ch

[2] **المرجع نفسه**.

[3] نورهان ،العلاقات الروسية الامريكية من الحرب الباردة الى السلام البارد، **مرجع سابق**، ص ص95-99.

أن الأزمة السورية تعتبر هي أيضا ازمه كاشفة ونقطة تحول مفصلية تشير الى بدء تغير حقيقي في هيكل النظام الدولي، نحو نظام متعدد القوى على غرار ذلك الذي ساد العلاقات الدولية في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين.[1]

ثانيا، الصراع الروسي –الأوكراني

تعود العلاقات الروسية الأكرانية الى أكثر من ألف عام حين تأسست الدولة السلافية الأولى "كييف روس"، على مناطق التي تعرف اليوم: روسيا أكرانيا بيلاروسيا منذ أواخر القرن التاسع وحتى منتصف القرن الثالث عشر، ثم أصبحت أكرانيا تحت مظلة الإمبراطورية الروسية أواخر القرن الـثامن عشر، بعد حكم المغول والتتار والبولنديين والليتوانيين. وبعد الثورة الشيوعية الروسية العام1918، تم إعلان استقلال أكرانيا، وفي العام 1913 تم وضع أكرانيا تحت مظلة الاتحاد السوفياتي من قبل الجيش الأحمر. وبعد الممارسات السوفياتية بمعاقبة المزارعين في الجمهورية الذي قاوموا القرارات المتعلقة بالتنظيم الجماعي للمجال الزراعي بدا تنامي الشعور الأكراني بالهوية القومية إذ أدت هذه السياسة الى مجاعة من صنع الأنسان يطلق عليها بـ «هولودومور" التي راح ضحيتها سبع ملايين شخص، وفي العام1991 استعادت أكرانيا استقلالها مع إعلان انهيار الاتحاد السوفياتي.[2]

خلال العام1994 تم توقيع مذكرة بودابست" التي تقضي بتعهد روسيا باحترام حدود أكرانيا و بالمقابل تتخلى كييف عن ترسانتها النووية الموروثة عن الاتحاد السوفياتي سابقا لصالح روسيا الاتحادية. إلا أن الحسابات الجيوبوليتيكية تغيرت بإقدام حلف الناتو التمدد شرقا بالتحاق جمهوريات التشيك والمجر وبولندا الى الحلف العام1999.ثم انضمام كل من بلغاريا واستونيا ولاتفيا وليتوانيا ورومانيا وسلوفاكيا سلوفينيا الباني وكرواتيا بين العامين2004–2009.ثم التحاق الجبل الأسود ومقدونيا حتى بلغ عدد أعضاء المنضمين للحلف نحو14 دولة العامين 1999–2020.اذ لم يتبقى من الدول العازلة بين الحلف وروسيا أكرانيا وبيلاروسيا فقط. إذ تنظر روسيا الى انضمام أكرانيا للحلف وبيلاروسيا تقييدا غربيا لحريتها. وازدادت هواجسها بعد مخرجات قمة الناتو المنعقدة في بوخارست العام2008 الذي جاء فيه ترحيب الناتو برغبة أكرانيا وجورجيا للانضمام للحلف، إذ تم تفسيره من الجانب الروسي إعلان الحرب ضدها.[3]

1. جوهر الأزمة الأكرانية وجذورها

[1] **المرجع نفسه**، ص100.
[2] ايمان علاء الدين، "**الحرب الروسية الاكرانية الاسباب التداعيات**"، مركز الحضارة للدراسات و البحوث،17جويلية2022، تاريخ الاطلاع: 2023/8/15.الرابط: https://hadaracenter.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D8%8C-%D9%88%D8%AA%D8%AF%D8%A7/
[3] عصام عبد الشافي، "**الحرب الروسية الاكرانية و مستقبل النظام الدولي**"، مركز الجزيرة للدراسات،(قطر: 3ماي2022)، ص ص 1- 23.

إن انفجار الأزمة الأكرانية الحالية في 21نوفمبر 2013، جاء على خلفية إعلان الحكومة الأكرانية الموالية لموسكو عدم نيتها توقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوربي، ما أدى الى اندلاع مظاهرات في العاصمة كييف من طرف المواطنين المناصرين لانضمام بلادهم الى الاتحاد الأوربي. وبتاريخ 22فيفري 2014 وأمام ضغوط مظاهرات الشارع بتنحية الرئيس فيكتور ايانوكوفيتش من قبل البرلمان الأكراني فيما أطلق عليه الأوكرانيون بثورة الكرامة، وفي 28فيفري2014 تم السيطرة على جزيرة القرم من طرف قوات روسية خاصة التي تم إلحاقها بالاتحاد السوفياتي العام 1954، ووفق نتائج الاستفتاء الذي تم إجراؤه في16مارس2016 التي أعلنت الأغلبية الساحقة تأييدها الانضمام الى روسيا الاتحادية وهي الفئة الناطقة بالروسية. ما أدى بحلف الناتو الى قطع تعاونه مع روسيا، يليه قيام الدول الغربية بفرض عقوبات اقتصادية على روسيا، في ذات الأثناء قامت الجماعات المناصرة لروسيا في منطقتي دونباس بإعلان قيام جمهوريتي دونتسيك ولوغانسك من جانب واحد. وبوصول الرئيس **بتروبوروشنكو** الى الحكم في أكرانيا في25ماي2014 بدأت المشادات بين الانفصالين الموالين لروسيا والجيش الأكراني النظام وتصاعدت الأحداث الى حرب أهلية، وأيضا استئناف الحرب الباردة إذ طالبت واشنطن توضيحات من موسكو بخصوص تحركاتها غير العادية على الحدود الأكرانية بينما كان الرد الروسي اتهام الغرب بتسليح كييف وإجراء مناورات في البحر الأسود وعلى مقربة من حدود روسيا. وفي ظل هذه الأحداث تم إجراء محادثات ثنائية في جنيف سادها التوتر.[1]

2. تبرير السلوك الروسي تجاه أكرانيا

جاء التوجه الجيوسياسي الروسي تجاه أكرانيا مؤسسا على عاملين اثنين:[2]

الأول، يتمثل في أهمية أكرانيا بالنسبة الى الصادرات الطاقوية الروسية. والثاني، يتمثل في الموقع البحري الذي يربط بين بحر...والبحر الأسود باعتباره المنطلق نحو المياه الدافئة والتوجه الاوراسي الجديد.

شبه جزيرة القرم: أن السيطرة على الرقعة الجغرافية التي تتمتع بخصائص استراتيجية تمكن من تعظيم المصالح وتعزيز الأدوار، وبالتالي فان استراتيجية روسيا في هذه المنطقة تأتي على خلفية:[3]

أ. تامين مصادر مرور الطاقة، إذ تمثل هذه المنطقة ممرا لعبور الطاقة الروسية.
ب. تعزيز وجودها العسكري في البحر الأسود.
ت. الانفتاح بحرا.

[1] احمد جلال محمود عبده ،"**السياسة الامريكية تجاه التدخل العسكري في اكرانيا و انعكاساتها على حلف الناتو**"، مجلة السياسة و الاقتصاد، المجلد17 ، العدد16 ،(اكتوبر2022)، ص ص445-413.
[2] انمار علي ابراهيم الزهيري، " **تحصين الذات و تكامل الاداء الاستراتيجي الروسي: دراسة في دوائر التوجه الجيوسياسي " لمرحلة الرئيس بوتين**"، مجلة العلوم السياسية، المجلد 2019، العدد 58، 31(ديسمبر 2019)، ص ص 399- 430.
[3] **المرجع نفسه**.

3. تداعيات الأزمة الأكرانية:[1]

أ. عودة شبه جزيرة القرم لروسيا: في 16مارس 2014 تم إجراء استفتاء حول مصير شبه جزيرة القرم، إذ شارك في الاستفتاء ما يزيد عن f83 المئة من السكان، وجاءت النتائج لصالح انضمام شبه الجزيرة الى روسيا بما يقارب 97 بالمئة، بينما في مقابل 2.5 بالمئة الذين صوتوا لصالح العودة الى دستور 1992 الذي اعطى للقرم الحكم الذاتي كجزء من أكرانيا. نتائج الانتخابات قوبلت بالرفض خاصة من طرف واشنطن التي رفضت الاعتراف بنتائجه مبررة انه غير شرعي وينتهك دستور أكرانيا، بينما اعتبر بوتين أن الاستفتاء شرعي ويتفق مع مبادئ القانون الدولي، حيث ينص البند الأول من ميثاق الأمم المتحدة على حق الشعوب في المساواة وتقرير المصير. وبناءا عليه وفي اليوم الموالي لإعلان النتائج وقع الرئيس بوتين مرسوما رئاسيا ينص على اعتراف روسيا بجمهورية القرم دولة مستقلة ذات سيادة كخطوة أولى نحو عقد اتفاقية ثنائية من اجل ضمها لروسيا حيث تم ذلك فعلا بتاريخ 18مارس2014.

ب. تقسيم أكرانيا في اطار حرب باردة جديدة: تجاوزت الأزمة في أكرانيا الصراع السياسي على السلطة بين القوى النظامية الجديدة و قوات الدفاع الشعبي المتمركزة في شرق أكرانيا التي واجهت سياسة **اليكسندر تورتشينوف** التي حملت شعار "مكافحة الإرهاب" من اجل القضاء على احتجاجات شرق أكرانيا ، في ظل هذه الظروف تصاعدت موجة النزعة الانفصالية في الشرق الأكراني حيث اتجهت الحكومة في كييف الى التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية و تزويدها بالأسلحة، بالمقابل كان هناك دعم روسي للمحتجين في الشرق، ما يؤشر على تحول الحرب الى حرب بالوكالة بين الغريمين التقليديين واشنطن و موسكو في صورة صراعات الحرب الباردة.

ت. عدم الاستقرار الاقتصادي و السياسي: تفاءل الغرب بإجراء الانتخابات الرئاسية في أكرانيا و التي فاز بها " **بيوتر بوروشينكو**"، في 25ماي2014 في سبيل تحقيق الاستقرار في أكرانيا، إلا أن الواقع كان عكس ذلك، حيث أدت الأزمة الى تداعيات سلبية على أداء الحكومة بسبب ضعف الاقتصاد و الانقسامات في البلاد ، إضافة الى تراجع عائدات مرور الغاز الروسي عبر أراضيها بعد تشييد خطي "السيل الشمالي" و السيل التركي" ، إضافة الى ذلك، ازدياد نشاط الجماعات اليمينية المتطرفة، و هي جماعات تمارس العنف في سبيل تحقيق أهدافها مما يؤثر على استقرار البلاد. إذ ساهمت هذه الجماعات في إحداث تغييرات سياسية مثل جماعة "سي14" وكتيبة "ازوف". إضافة الى ضغوطات تنظيم " القطاع الأيمن المتطرف" على الحكومة والذي يكن العداء لروسيا بشكل علني وساهم في وصول القيادات الحالية الى الحكم.

[1] الشيخ، العلاقات الروسية الامريكية من الحرب الباردة الى السلام البارد، **مرجع سابق**،ص ص118-130.

4. الأهمية الجيوسياسية لأكرانيا بالنسبة الى روسيا ودوافع الصراع مع الغرب[1]

أ. الأهمية الجيواستراتيجية: يعد موقع أكرانيا ذو أهمية كبيرة باعتباره خط تماس تجاذب والصدام بين توجهين سياسيين متناقضين (يتمثل الأول في روسيا الاتحادية أما الثاني أوربي الذي هو حليف للولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها تعتبر بوابة لروسيا عبر البحر الأسود وامتداداتها نحو أوروبا، كما تعد أكرانيا ممرا استراتيجيا للغاز الروسي نحو أوروبا.

ب. **دوافع الصراع الروسي حول أكرانيا:** تنـــظر روسيا الاتحادية الى أكرانيا باعتبارها جزء من مجالها الحيوي، وفي سياق اتجاه الغرب وحلف الناتو التوجه شرقا (أوروبا الشرقية) بضم بعض الدول التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي، إذ تعتبر روسيا ذلك تهديدا لأمنها القومي، وبالتالي يأتي التحرك العسكري في أكرانيا في إطار الصراع غرب/ شرق حول النفوذ.

المطلب الثاني: التحرك الاستراتيجي الروسي الصيني لمواجهة القطبية الأحادية

الفرع الأول: الوزن النسبي للقوة الصينية في الجيوبوليتيك العالمي

" بدت الصين كقوة عظمى عالمية منذ التسعينيات من القرن20، اذ تعتبر الصين الشريك الأول، والخصم الأكثر أهمية للولايات المتحدة الأمريكية إذ أخذت مكان الاتحاد السوفياتي سابقا. وتستمد الصين وزنها وثقلها الرئيسين على المسرح الدولي من كون الصـــين قوة عالمية عظمى صاعدة، بالنظر الى المعطيات الاقتصادية والعسكرية، كما تعد الجغرافيا أيضا عاملا مهما في وزن الصين الجيوسياسي العالمي."[2]

أولا، طبيعة الإدراك الصيني للمتغيرات الدولية بعد الحرب الباردة

إن رصد الإدراك الصيني للتحولات البنيوية في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، يجعل الحكم بان الصين في توجهات سياستها الخارجية تضع بعين الاعتبار هذا التغير و أبعاده الأساسية خاصة فيما يتعلق بتفاعلاتها الإقليمية و الدولية من اجل فرض حضورها و ممارسة دورا اكثر فعالية. و ذلك من خلال كثافة الانخراط كانعكاس سياستها الداخلية، فنجد الصين تدفع اكثر باتجاه تفعيل دور هيئة الأمم المتحدة من اجل ممارسة دورها لتثبيت ركائز السلم و الأمن و الاستقرار العالمي خاصة من تفعيل دورها في مجلس الأمن باعتباره احد الأعضاء الخمس الدائمين، أما فيما يخص رؤيتها للنظام الدولي، فإنها تأمل في إقامة نظام عالمي جديد يسوده الاستقرار، إذ تتبنى الصين سياسات تعاونية مع الدول من خلال بناء علاقات دبلوماسية في اطار الاحترام المتبادل و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، من جهة ثانية، تعارض الصين الهيمنة العالمية و التوجه المنفرد للسيطرة على النظام

[1] ساجد شرقي محمد ، فاطمة حسين فاضل، **"الصراع الروسي الغربي في اكرانيا عام2022 و انعكاساته على توازن القوى"**، مجلة علمية الاكاديمية العراقية ، العدد67 ، ج1 ،(ديسمبر 2022)،ص ص 93-122.
[2] حسين كامل، المجالات الحيوية الشرق الاوسطية في الاستراتيجية الإيرانية، **مرجع سابق**،ص459.

الدولي أي القطبية الأحادية مكرسة في الولايات المتحدة الأمريكية و بدلا من ذلك فهي تؤكد مبدا التشاركية في التفاعلات السياسية الدولية، و بذلك يمكن أجمال المبادئ الأساسية التي توجه السياسة الخارجية الصينية في الاتي:[1]

- معارضة سياسة الهيمنة والعمل على الحفاظ على السلام العالمي.
- عدم خضوع الصين لاي ضغوط خارجية في توجهاتها الدولية، ورفع التحالف مع القوى العظمى كما تؤكد على عدم السعي لإقامة أي حلف عسكري، وبالتالي فهي تثبت عدم ممارستها للتوسع العسكري ودخول في سباق التسلح وتؤكد دعمها لاستخدام الوسائل السلمية في حل النزاعات.
- إرساء الصين للمبادئ الخمس في بناء علاقات صداقة وتعاون مع كافة الدول وهي احترام السيادة، عدم الاعتداء والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وإرساء سلامة الأراضي الداخلية إضافة الى تحقيق المنفعة المتبادلة والتعايش السلمي.

إن الإدراك الصيني لطبيعة المتغيرات الدولية يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الأساسية لهذا التغير، وتتمثل في:[2]

1. **على صعيد الأمم المتحدة:** عزم الصين على تحقيق دور فعال من خلال تفعيل دورها في مجلس الأمن باعتبارها تتمتع بالعضوية الدائمة وحق النقض بهدف دعم جهود المنظمة في تثبيت أسس السلام العالمي وتحقيق الاستقرار.
2. **على صعيد رؤية الصين للنظام الدولي:** تسعى الصين الى إقامة نظام عالمي قائم على العدالة و المساواة و المشاركة، و يقوم على مبدا احترام السيادة و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إذ تعارض من جهة أخرى الهيمنة العالمية و التوجهات المنفردة في إدارة الشؤون الدولية المتمثلة في الولايات المتحدة و بالتالي فهي ترفض النظام الأحادي القطبية فهي تسعى جاهدة لتحقيق المكانة الدولية. إذ لدى قياداتها الإدراك التام على أن الانطلاق نحو العالمية والمساهمة الفعلية في تشكيل بنيته المستقبلية لابد أن تسبقه أولا تحقيق مكانة إقليمية فهي قاعدة الارتكاز الأساسية، وبناءا على ذلك اتجهت نحو تعزيز علاقاتها الإقليمية وأمثلتها منظمة شنغهاي كتحالف إقليمي هدفه صد الاختراق الأمريكي للمنطقة.

ثانيا: المكانة الدولية للصين في النظام الدولي

[1] عبد الكريم ،القطب القادم:الصراع الصيني الامريكي، **مرجع سابق**،ص ص47-54.
[2] **المرجع نفسه**، ص ص47-50.

1. مكانة الصين على الصعيد القانوني الدولي: "تحظى الصين بحضور متزن داخل مختلف المؤسسات الدولية مما جعل لها مكانة دولية قانونية مؤثرة في العلاقات الدولية، وذلك من خلال انضمامها الى العديد من المنظمات الدولية والإقليمية والوكالات المتخصصة."[1]

2. مدى امتلاك الصين مقومات الريادة الشاملة: تسعى الصين الى المساهمة في التأسيس لنظام دولي متعدد الأقطاب من خلال الموازنة في علاقاتها مع الدول الكبرى من جهة و مع الدول الصاعدة و النامية من جهة أخرى، حيث تعتمد سياستها الخارجية على مبادئ احترام السيادة و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، فهي تنتهج دبلوماسية مسالمة هدفها ضمان السلام العالمي ، إذ تؤكد على مركزية مفاهيم القانون الدولي في العلاقات ما بين الدول، إذ تسعى الى تحقيق المكانة بناءا على القيم و مبادئ القانون الدولي، و مبادئ السياسة الخارجية للصين كالاتي:[2]

1. المبادئ الخمسة للتعايش السلمي والتي تعرف بمبادئ **البانش شيلا***وهي:

- الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
- عدم اعتداء احدى الدول على الأخرى.
- المساواة بين الدول وعدم تمييز بينها وتبادل المنافع.
- التعايش السلمي من خلال التسوية السلمية للنزاعات الدولية على أساس مبدأ العدالة.

2. تقوية التضامن والتعاون مع دول العالم الثالث وعلاقات الصداقة والجوار.

3. تسعى الصين لاستقرار العلاقات الدولية ولاسيما في محيطها الإقليمي تامينا لصعودها السلمي.

وتستنتج الباحثة بناءا على ما سبق أن الصين تسعى من خلال جهودها العقلانية والهادئة الى تحقيق مكانة دولية تليق بمقدراتها وحضورها الدولي.

ثالثا: الاستراتيجية **الصينية تجاه الأحادية القطبية**

تقسم الاستراتيجية الصينية العالم الى ثلاث أقسام وهي: المعسكر الرسمالي، والشعوب المضطهدة والمعسكر الاشتراكي، فيما تتبع الصين سياسة براغماتية من خلال ترجيح كفة الاعتبارات الاقتصادية على باقي الاعتبارات ومنها الأيديولوجية والمتمثل في تامين الإمدادات الطاقوية والمحافظة على معدلات النمو الاقتصادي

[1] عثمان، العلاقات الصينية السورية في ضوء العلاقات الدولية و القانون الدولي العام، **مرجع سابق**،ص64.
[2] **المرجع نفسه**،ص ص64-85.
* مصطلح البانش شيلا: نشا من اللغة البالية(لغة يتكلم بها سكان جزيرة بالي)، و هو مبدا بوذي قديم ابرم لضبط علاقات الهند مع الصين الحمراء منذ التوقيع على اتفاقية جوان1954.(نقلا عن: عثمان صالح العلاقات الصينية السورية في ضوء العلاقات الدولية)

بما يضمن تحويلها الى قوة مؤثرة في مختلف الأسواق العالمية يضاف له حماية استقلالها وسيادتها. نجد الصين بعد نهاية الحرب الباردة وتراجع حليفها الاتحاد السوفياتي لم تنأى عن توجيه انتقادات لاذعة لسياسة الولايات المتحدة المتفردة في إدارة الشؤون الدولية باستخدام القوة والتأكيد على مكانتها الدولية والتشبث بها من خلال توثيق علاقاتها مع روسيا الاتحادية من جهة وتوسيع علاقاتها الأمنية في رقعة الشطرنج الاوروآسيوية، فمنذ العام1994 حدد الزعيم الصيني **دينغ شياو بينغ** أن الصين تعارض الهيمنة واستخدام القوة وتأكيدها على ضمان الاستقرار العالمي. من خلال تبني مفهوم تعدد أبعاد القوة وتركيزها على البعد الاقتصادي باعتباره مدخل القوة الشاملة، وأيضا مفهوم استراتيجية التغيير الناعم أي استخدام القوة الناعمة بدل الإكراه كما اعتمدت ما يعرف باستراتيجية توزيع المكاسب ودبلوماسية الأموال السائلة.[1]

الفرع الثاني: دوافع التقارب الروسي الصيني في ضوء المصالح والتهديدات المشتركة

أولا، التقارب في ضوء المصالح المشتركة

1. التقارب في مجال الطاقة

شهد عام 1996 أول اتفاق روسي صيني في مجال الطاقة لكن تعتبر عام2001 عام إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات الوثيقة بين الطرفين من خلال توقيع معاهدة حسن الجوار والتعاون الودي، إذ شهد التبادل في مجال الطاقة بعد هذا الاتفاق تسارع الوتيرة إذ تم توقيع اتفاق إنشاء أنبوب نفط يمتد على طول 2400 كم بقدرة استصعاب (25–30) مليون برميل سنويا الى الصين خلال 25 سنة. حيث زادت الاستثمارات الصينية ما أدى الى تقارب التعاون الثنائي في مجال الطاقة. إذ بلغت قيمة الاستثمارات 26.5 مليار دولارعام2006.اي أكثر من نصف أجمالي الاستثمارات الصينية المباشرة في روسيا." وشهد العام 2009 توقيع اتفاقية بين شركتي ROSNEFTوTRA NSFEFT الروسيتين، من خلال تقديم قروض بقيمة25 مليار دولار و10 مليار دولار على التوالي. بالمقابل ضمان الشراكات الروسية إمدادات النفط الى الصين بما يقارب 300 مليون طن سنويا على مدى 30سنة.[2]

زادت العلاقات الروسية الصينية اكبر تطور و نشاطا خلال العام 2005 بعد ازمه الصين النفطية حيث عانت العديد المصانع و المشاريع التنموية من تداعيات الأزمة إذ كانت مهددة بانقطاع الكهرباء و مصادر الطاقة في 24اقليم من اصل 31 إقليم، إضافة الى عدد هام من المصانع المهددة بالخروج عن العمل حيث وافقت موسكو بسد احتياطات الصين من النفط و الغاز حيث بلغت استثمارات الصين في قطاع النفط الروسي

[1] العلياوي، مستقبل الشرق الاوسط و ملامح نظام عالمي جديد، **مرجع سابق**،ص ص351-353.
[2] جمال طه علي، ، سلطان الاء هادي عبد، **"مستقبل العلاقات الاقتصادية الروسية الصينية"**، مجلة كلية القانون في العلوم السياسية، المجلد2021، العدد10،(جامعة العراق : 2021/4/30)، ص ص341-368.

12مليار دولار.[1] و يعد التعاون هاما لكليهما إذ يضمن السوق الصيني استقرار المبيعات الروسية من الطاقة في ظل مواجهة العقوبات الغربية.[2]

تعد صفقة الغاز بين روسيا والصين والتي وصفها بوتين بانها صفقة العصر وبالنظر الى المكاسب لكلا الطرفين:[3]

- ✓ ولوج روسيا بقوة الى سوق الطاقة الصيني.
- ✓ تعويض روسيا للخسائر الناجمة عن انخفاض في صادراتها الطاقوية –الغاز– نحو أوروبا.
- ✓ تحقيق الآثار السلبية الناجمة عن العقوبات الغربية على روسيا.
- ✓ بالنسبة الى الصين فان بحصولها على الغاز الروسي يؤدي الى تقليل اعتمادها على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في هذا الخصوص.
- ✓ تعزيز المكانة الدولية الصينية في شقها الاقتصادي.

2. التقارب في المجال العسكري:

اتسم التقارب بين الطرفين في المجال العسكري بالتدرج، حيث مر بثلاث مراحل كبرى: المرحلة الأولية أو المبكرة والتي تشتمل على آلية تدابير بناء الثقة والمشاورات المنتظمة بين الجيوش، والمرحلة المتوسطة التي تشتمل على التعاون العسكري والتدريبات العسكرية المنتظمة والمشـتركة، والمرحلة الأخيرة أو المتقدمة وهي تلك التي تشتـــمل على أوجه التعاون المتقدم من دمج وتكامل القيادات العسكرية، والانتشار المشترك وتقاسم القواعد، وتبني سياسة دفاعية مشتركة.[4]

3. التعاون في المجال الاقتصادي:

انطلاقا من مقولة **مونتسكيو** "ان روح التجارة توحد الأمم"، يتركز التعاون الثنائي خاصة في مجال الطاقة، إذ تطور التعاون في هذا المجال في عهدة بوتين الثانية، في إطار سياسة روسا الساحقة "إعادة التوجه الى أسيا"، إذ أصبحت روسيا مورد أساسي للنفط والغاز نحو الصين، ومنذ العام 2021، تم توسيع مجالات التعاون ليشمل التعاون في الكهرباء والطاقة النووية، إذ بلغت حجم تجارة الطاقة البينية 34.9 مليار دولار أمريكي، أي بما يعني 34.3 من إجمالي التجارة البينية.[5]

---

[1] اسكندر روفيتش ليونيد، **"العلاقات الروسية الصينية: موازين القوى العالمية تنتقل من الغرب الى الشرق"**، صحيفة القوة الاثالثة، نسخة الكترونية .

[2] مامون احمد ابو رعد،" **تاثير التقارب الاستراتيجي بين روسيا و الصين على هيكل النظام الدولي"**،المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية ،المجلد8 ،العدد16 ، (جامعة اسكندرية: جويلية 2023)،ص ص172-220.

[3] احمد عبد الامير الانباري، **"التقارب الروسي الصيني محاولة لتعزيز مكانتها الدولية"**،مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، المجلد 14، العدد 58، (2017)، ص ص53- 73.

[4] انظر: غزلان محمود عبد العزيز محمد، **"التقارب العسكري الروسي الصيني، واحتمالات التحالف العسكري"**، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية ، ،المجلد الثامن،العدد15،(جامعة الاسكندرية :جانفي2023)، ص ص 13-48.

[5] انظر: **المرجع نفسه**.

ثانيا، التقارب على ضوء التهديدات المشتركة:

1. العقوبات الاقتصادية: نتيجة سلوك روسيا في 2015 ضم شبه جزيرة القرم، تم فرض عقوبات اقتصادية غربية عليها، إذ وجهت واشنطن اتهامات لموسكو كمحاولة زعزعة الاستقرار الدولي والتعدي على الشرعية الدولية على خلفية ممارسته في أكرانيا، وذلك في محاولة منهم لإجبار روسيا للعدول عن أفعالها في أكرانيا إذ تم تعليق عضويتها في مجموعة الثمانية كما تم تجميد الحوارات الثنائية بشأن التجارة والاستثمار والاتصالات العسكرية. واستمرت حتى 2020 إذ أعلنت واشنطن في جانفي 2020 لتجديد هذه العقوبات(29بند) وفيها تضاعفت هذه العقوبات بفعل الغزو الروسي لأكرانيا في 2022/02/24,وتشمل هذه العقوبات تخفيض الاعتماد الأوربي على الغاز الروسي.[1]

بالنسبة الى الصين، فان الإدارة الأمريكية المتعاقبة اتبعت نفس النهج تقريبا، إذ تحاول واشنطن بناء تحالفات استراتيجية مع الدول الموالية لمواجهة النفوذ الصيني، وهذا ما يتجلى خاصة في قمة "كواد", وحلف "اوكوس", إذ نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة الى دول الاتحاد الأوربي التي تفرض قيودا على الشركات الصينية ما يعني أن بإمكان روسيا التوجه لمضاعفة حجم استثماراتها في هذه القطاعات الصينية التي تكثف فيها العقوبات الغربية.[2]

إذن، في ظل العقوبات الغربية اتجهت روسيا الى تعميق علاقاتها مع الصين، خاصة في مجالي الطاقة والسلاح، إذ وافقت موسكو على بيع أنظمة الصواريخ المضادة للطائرات من طراز (أس 400) وأخرى من طراز (سوخوي 35) للصين كما قام البلدان بمناورات عسكرية في المناطق التي تعتبر مسرح مواجهة مع الغرب :2015 في شرق البحر المتوسط (سوريا),2016 في بحر الصين الجنوبي,2017 في بحر البلطيق.[3]

2. مناطق النفوذ:

تسعى كل من روسيا والصين الشعبية الى إقامة مناطق نفوذ إقليمية تهدف الى حماية مصالحها الحيوية، فيما تحاول الصين إنشاء منطقة نفوذ لها في جنوب شرق أسيا وبسط سيطرتها على بحر الصين الجنوبي الحيوي، فان روسيا تولى أهمية بالغة في إقامة منطقة نفوذ في جوارها الاستراتيجي يكون بعيدا عن النفوذ الغربي ويشمل: ا كرانيا والقرم بيلاروسيا ودول البلطيق (استونيا، لاتفيا، ليتوانيا) وكازاخستان.

إن هذه الجهود تأتي في مواجهة النفوذ الأمريكي الذي يهدد مصالحهم القومية حيث تنظر الصين وروسيا الى سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في هاته المناطق بانها محاولة الاحتواء المزدوج ضد روسيا من خلال

---

[1] ابو رعد,تاثير التقارب الاستراتيجي في روسيا والصين على هيكل النظام الدولي،**مرجع سابق**.
[2] **المرجع نفسه**.
[3] مركز حرمون،"**محددات العلاقات الروسية-الصينية وتجلياتها في الشرق الأوسط**"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة،(الدوحة: 22 ديسمبر 2018),ص ص 1-10.

سعي الولايات المتحدة الأمريكية ضم الدول التابعة للكتلة الشرقية سابقا الى حلف الناتو, و ضد الصين من خلال تقويض نفوذ ها في المحيطين الهندي والهادي (الاندو-باسيفيك) ,وذلك بهدف عرقلتهما في سبيل تحقيق مكانة بارزة, ولهذا اتجهت الصين الى عسكرة بحر الصين الجنوبي, ونفس النهج في جورجيا وأكرانيا وشبه جزيرة القرم بالنسبة لروسيا.[1]

الفرع الثالث: مظاهر ودوافع التقارب الروسي-الصيني بعد الحرب الباردة:

أولا: الدوافع

بدا التقارب الثنائي بين روسيا الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية منذ العام1992,بعد زيارة الرئيس الروسي الأسبق **بوريس يلتسن** العاصمة الصينية بكين ما أثمر على توقيع العديد من الاتفاقيات أهمها اتفاقية شنغهاي، ويتوفر لدى صناع القرار لكلا البلدين لأهمية هذا التقارب وتوافر الإرادة السياسية لتحقيق ذلك انطلاقا من:[2]

- التوافق في وجهات النظر يخص نهاية التفرد الأمريكي بشؤون النظام الدولي وقيام نظام دولي جديد متعدد الأقطاب.
- امتلاكهما معا للقدرات اللازمة لجعل تأثيرهما في النظام الدولي قائما.
- "انهما يشكلان نواة مهمة وجاذبة لدول أخرى في إقامة تحالفات وعقد اتفاقيات"

وبالتالي تتوافر لدى الطرفين الرؤية المشتركة من اجل ضرورة التقارب والسعي نحو قيام نظام دولي جديد.

أ. تجاه الهيمنة الأمريكية:

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انفرادها على قمة الهرم الدولي نهاية الحرب الباردة تحقيق مشروعها "السلام العالمي" هذا الأمر جعلها تنخرط في معالجة الأزمات الدولية بقوة من خلال فرض سيطرتها على مجلس الأمن الدولي من اجل إضفاء الشرعية الدولية على سلوكياتها، هذا الأمر لم يكن يحظى بالقبول من طرف الصين وروسيا الاتحادية اللتان تسعيان الى إقامة نظام متوازن يوازي التفرد الأمريكي ,إذ رات كلا الدولتين بانه لا يمكن تحقيق ذلك الأمن خلال الشراكة بينهما, فهذه الشراكة من المتوقع لها قيام نظام دولي جديد يتسم بتعدد الأقطاب.

إذ عبرت الصين على لسان نائب رئيس الوزراء في 30 ديسمبر 1996: انتقادها لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية التحالفية في شقها العسكري واعتبرها استمرارية لإيديولوجية الحرب الباردة.[3]

- الموقف الروسي من الهيمنة الأمريكية

---

[1] ابو رعد , **مرجع سابق**.
[2] الانباري, **مرجع سابق**.
[3] حيدر زهير جاسم الوائلي,**"الاستراتيجية والسياسة الخارجية في العلاقات الروسية-الصينية"**,المجلة السياسية والدولية لجامعة المستنصرية ,المجلد 2015، العدد 28-29،(العراق: 31 ديسمبر 2015)، ص ص 529-556

- الموقف الصيني من الهيمنة الأمريكية

بالنسبة الى روسيا فان محور التفاهم في الإقليم الأسيوي يبدا من الصين, انطلاقا من ذلك كان التوجه الروسي نحو تعزيز العلاقات مع الصين تدخل أسيا في مواجهة الهيمنة الأمريكية, خاصة بالنظر الى مؤهلات الصين الاستراتيجية أما الصين فتدرك إن روسيا دولة نووية في ظل التنافس على أسيا من قبل الدول الكبرى, فان التقارب الصيني مع روسيا يجعلها بمنأى عن التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية مستقبلا.[1] ومن مظاهر الرفض للهيمنة الأمريكية, رفض كليهما لجهود توسيع حلف الناتو وامتداداته, إذ تنظر روسيا الى توسيع الحلف تهديدا مباشرا لها اعتباره أداة بيد الولايات المتحدة الأمريكية ضدها.

وتتفق الصين مع روسيا في هذا الشأن إذ أكدت تأييدها لموقف الأخيرة بضرورة عدم توسيع عضوية حلف الناتو، حيث تم خلال الإعلان التأسيسي للقمة الصينية الروسية في 23نيسان 1997, رفض الطرفين لانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم، كما جاء في البيان التأكيد على ضرورة قيام عالم متعدد الأقطاب تتساوى في جميع الدول، فقد جاء الموقف الصيني لاعتبارين:[2]

1-إدراك القيادة الصينية إن الانطلاق نحو العالمية يتأسس على تحقيق المكانة الإقليمية، وبالتالي التوجس من تأثير توسيع مهام الناتو على أداء دورها القاري.

2-تزامن توسيع الحلف مع جهود الصين لترسيم جذورها مع الدول المجاورة واستعادة المناطق التي تم اقتطاعها في وقت سابق، مما يشكل هاجسا امنيا لها.

ب. تجاه الملف النووي الإيراني:

ترجع الجهود النووية لإيران الى عهد حكم الشاه محمد رضا بهلوي، إذ ساعدته علاقاته الوثيقة مع الغرب آنذاك في إنشاء قاعدة نووية إيرانية حيث ساهمت هذه العلاقات الودية الى وضع الأساسيات الأولى لهذا البرنامج باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية حليف قوى لنظام الشاه.[3] إذ بدأت رؤيته الاستراتيجية عام 1972 حيث تم وضع خطة تمتد لعشرين عاما في سبيل بناء أجهزة والتخصيب حيث يظهر إن اعتماده على الخطوة ونجاحها تعتمد على جهتين رئيسيتين:[4]

الأولى داخلية: تتمثل في الإرادة والقرار الذي اتخذه الشاه من خلال تأسيسه لمنظمة الطاقة الذرية الإيرانية.

---

[1] **المرجع نفسه.**
[2] **المرجع نفسه.**
[3] اسامة بوحمامة,"**ادارة الملف النووي الايراني مع قوى الغرب واثره على الساحتين الاقليمية والدولية** ",اطروحة دكتوراه ،(ورقلة: جامعة قاصدي مرباح ،قسم العلوم السياسية، 2018-2019)، ص ص 48-49.
[4] **المرجع نفسه.**

الجهة الثانية خارجية: على اعتبار إن إيران لن تكون لوحدها قادرة على تحقيق هذا الطموح بل بحاجة الى دول أخرى ذات المجال من اجل تبادل الخبرات وتدعيمها مهما كانت هذه الدولة، وبالتالي استهداف أي دولة تمتلك هذه التكنولوجيا، وانطلاقا من ذلك من الضروري إلقاء نظرة على مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني لفهم التفاعلات والإصطفافات الحاصلة.

وتمكن أهداف إيران الاستراتيجية بالسعي نحو بناء قوة نووية:[1]

أولا: تأسيس وبناء حالة من المساواة والتوازن الإقليمي مع القوى النووية الإقليمية مثل: إسرائيل وباكستان والهند.

ثانيا: تعزيز موقعها كمركز قوة إسلامية تحاول إن تقود العالم الإسلامي.

ثالثا: تكريس الهيبة والمكانة الإقليمية الإيرانية على الخليج في ظل القناعة الإيرانية بفكرة تكريس القومية الفارسية على الخليج، وإدراكها لمجمل عناصر قوتها مقارنة بنظيراتها الدول الخليجية، وبعض دول الجوار الاستراتيجي الأخرى، الأمر الذي يغرض لها أن تؤثر في سياسات المنطقة وفي نظم وهياكل الأمن في المنطقة.

رابعا: تصاعد السياسات الإسرائيلية في المنطقة على عدة مستويات تؤثر على إيران بشكل أو بآخر، الأول خاص بالفصائل الفلسطينية التي تتهمها بالتشدد والدعم من جانب طهران، والثاني إقليمي تمثل في تعزيز العلاقات مع الهند والتي قادتها إسرائيل سواء داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها شان الملف النووي الإيراني وما تردد من تهديد إسرائيل بتوجيه ضربة وقائية ضد المنشآت الإيرانية كقوة إقليمية عسكرية وبشرية كبرى. ودخول معظم دول الخليج في مظلة الحماية الأمريكية من خلال القواعد العسكرية الموجودة في هذه الدول.

اتجهت روسيا الاتحادية والصين الشعبية الى توحيد مواقفها من البرنامج النووي الإيراني بتأييد إيران في امتلاك الطاقة النووية لأغراض سلمية إذ بدأت العلاقات الثنائية في هذا المجال منذ العام1992 حيث تم توقيع اتفاقيتين: تخص الأولى تقديم المساعدة لإيران على استعمال الطاقة النووية السلمية، أما الثانية فقد تضمنت بناء محطة نووية لتوليد الطاقة الكهربائية في مدينة بوشهر.[2] وفي العام 2005 تم عقد اتفاق يقضي تقديم الوقود الضروري لتشغيل المحطة من قبل الشركات الروسية.

أما العلاقات الصينية الإيرانية في هذا المجال، حيث بدأت منذ عهد الشاه قبل سقوطه حيث وقع الطرفان عقد أن بناء مفاعل نووية في منطقة "داركوفن" قرب نهر كارون، لكنه لم يتحقق بسبب الثورة الإيرانية وقيام الجمهورية الإيرانية الإسلامية، وفي العام 1991تم عقد اتفاق بين الطرفين لتزويدها بالوقود النووي، إذ قامت بتزويد إيران بمعمل لتخصيب اليورانيوم بالليزر، كما تم التعاقد على بناء معمل لتحويل اليورانيوم في أصفهان.

---

[1] شريفة كلاع, **"قراءة في تاريخ ودوافع البرنامج النووي الإيراني"**, مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ,العدد5،(25 ماي 2016)، ص ص 74-51

[2] الوائلي, الاستراتيجية والسياسة الخارجية في العلاقات الروسية-الصينية، **مرجع سابق**.

واستمر هذا التعاون حتى بداية أزمة برنامجها النووي عام 2002,اذ جاء الموقف الروسي داعما لإيران إذ ارتكز هذا الموقف على عاملين:[1]

- اعتبارات مصلحية حيث ترغب روسيا في إدامة العائدات المالية من البرنامج النووي الإيراني.
- رفض روسيا الاتحادية تفرد الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، وبالتالي استعادة مكانتها الدولية من خلال بسط نفوذها في الشرق الأوسط.

أما الموقف الصيني فقد جاء داعما على غرار الموقف الروسي حيث اعتبرت أن امتلاك إيران للبرنامج النووي وتطويره للأغراض السلمية حق مؤكد لها، إذ عارضت أي تهديد ضد إيران.[2]

تجلت الرؤية المشتركة في الامتناع عن التصويت على قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية من اجل إحالة الملف الإيراني الى مجلس الأمن.[3]

اتسمت مقاربة روسيا للملف النووي الإيراني بالخصائص التالية:[4]

- ليس من مصلحة روسيا امتلاك إيران أسلحة نووية وقدرات تطوير سلاح نووي، والاتفاق النووي من شانه أن يعزز من الأمن الروسي.
- عارضت روسيا بشكل قاطع استخدام القوة في حل المشكلة النووية الإيرانية.
- لا تؤيد روسيا فرض عقوبات أحادية أو متعددة الأطراف ضد إيران وتطالب برفعها.

" وفي إطار عزمها على خلق توازن جديد للقوى في النظام الدولي ففي العام 2016 أكد **فلاديمير بوتين** أن روسيا ستواصل القيام بما هو ضروري من اجل ضمان سلامة التوازن الاستراتيجي للقوى."[5] "والاضطلاع بدور اقوى في الشرق الأوسط والتحول من سياسة الحياد إزاء قضايا المنطقة الى سياسة المبادرات وقد أشار بوتين الى انه يسعى الى تحقيق سياساته الجديدة من خلال الحوار القائم على المساواة بين كل الأطراف وبما يحقق المصلحة العامة للجميع."[6]

المطلب الرابع: واقع التوازنات الجديدة على ضوء الأزمة السورية

كما أن شدة التأثير الذي تمارسه القوى العالمية في التوازنات الجيواستراتيجية يختلف تبعاً لتباين امتلاكها لإمكانات القوة الملموسة وغير الملموسة وتوظيف قدراتها وإنتاج التأثير اللازم لضبط حركة التوازنات، فالبعض

---

[1] **المرجع نفسه.**
[2] **المرجع نفسه.**
[3] **المرجع نفسه.**
[4] فاطمة صمادي، "**ايران وروسيا: شراكة ام تحالف استراتيجي؟**"، مركز الجزيرة للدراسات،(الدوحة: 18 ماي 2016)، ص ص 1-19.
[5] حسن ايوب، "**العدوان الثلاثي على سوريا من الحرب الباردة الى الحرب الساخنة**"،المستقبل العربي، العدد 476، (مارس 2018)، ص ص 7-27.
[6] راشد، مصالح متقاربة دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي،**مرجع سابق**، ص ص20-35.

من تلك القوى تمتلك قدرات عسكرية هائلة كالولايات المتحدة وروسيا، وهنالك قوى تحتوي على قدرات اقتصادية متفوقة كالصين واليابان وألمانيا، فضلاً عن القوى الأخرى؛ الأمر الذي يجعل مكانتها العالمية ومستوى تأثير استراتيجياتها وأداؤها الدولي متفاوتاً. وعلى الرغم من إن التأثير الدولي الفاعل لم يعد يشترط على الدول التكامل في امتلاكهم عناصر القوة لتحريك التوازنات الجيواستراتيجية العالمية بما يحقق أهدافهم ويقربهم من مصالحهم، إلا إن الواقع يؤشر بان معظم القوى العالمية تتجه نحو إجراء موازنة مقبولة بين عناصر القوة التي تمتلكها لإخراج التأثير المطلوب والمتلائم مع أهدافها وطبيعة التوازنات القائمة, سعياً لتغيير تلك التوازنات أو الإبقاء عليها، وفي هذا الصدد يشير أستاذ العلاقات الدولية **مارسيل ميرل Miller** بالقول " إن عدم تساوي أو تكافؤ الدول في المعطيات المادية يجعل تأثيرها متبايناً في العلاقات الدولية وفي حركة التوازنات الجيواستراتيجية العالمية, و أن معرفة تأثير كل دولة في التوازنات القائمة تتطلب دراسة العوامل الداخلية والخارجية كافة لهذه الدول، ثم يذهب إلى انه كلما ازدادت قدرة الدولة على التدخل في تفاعلات السياسة الدولية, عسكرياً واقتصادياً وسياسياً كلما زاد تأثيرها في التوازنات العالمية سلباً أو إيجاباً, أو كلما تقلصت قدرة الدولة عن التدخل وضعف تأثيرها في تلك التوازنات.[1]

الفرع الأول: موقع سوريا في معادلة توازن القوى الإقليمي والعالمي:

شكلت الرقعة السورية اليوم نقطة الالتقاء والتنافس والصراع بين الدول القريبة التي تطمح الى توسيع دائرة مجالها الحيوي ونفوذها، حيث تقع سوريا ضمن دائرتين إقليميتين تتكون الأولى من تركيا والسعودية أما الثانية فتتشكل من إيران وحلفائها، أما الدائرة الأخرى فهي عالمية تتفاعل مع موازين القوى الإقليمية المتنافسة على سوريا وتتكون من روسيا والصين من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من جهة ثانية.[2]

أن حالة الاستقطاب الإقليمي حول سوريا قد أدى الى إعادة تشكيل موازين القوة الدولية ، إذ أضحت المواجهة الإقليمية مواجهة دولية بين القوى الكبرى روسيا الاتحادية و الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يظهر الاستغلال الروسي للازمة من اجل إعادة التأكيد على دورها الحيوي في الشرق الأوسط، أما بالنسبة الى الولايات المتحدة الأمريكية فهي تعتمد على استراتيجية قوامها تفعيل التوازنات المناطقية، أو ما يسمى بـ" توازن بسمارك" بمعنى الاستفادة من التناقضات الكائنة في كل منطقة من مناطق الكوكب لإحداث توازن في القوة بين القوى الفاعلة الأساسية دون التدخل المباشر في بناء هذا التوازن.[3]

" أضحت مسارات الثورة السورية مرتبطة بالمسارات الإقليمية المتنافسة والمتصارعة حول القوة والنفوذ والمشروع، كما ارتبطت هذه المسارات الإقليمية (المحاور الجيوبوليتيكية) بالمسارات الدولية (المحاور

[1] قاسم محمد عبيد, محمد ميسر فتحي،"**الازمات الدولية و مستقبل التوازنات اللجيواستراتيجية العالمية (الازمة السورية و الاكرانية نموذجا)**"، المجلة العلمية الاكاديمية العراقية، العدد 43، (العراق: 2016)، ص ص 65- 101.

[2] عبادة تامر، "**سوريا في دائرة التوازن الاستراتيجي الاقليمي و الدولي**"، المركز السوري للعلاقات الدولية و الدراسات الاستراتيجية ، (2015/6/3)، ص ص 1-17.

[3] **المرجع نفسه**.

الجيواستراتيجية) التي تتنافس لإعادة انتتاج علاقات القوة والنفوذ فيما بيـــنها. هذا الارتباط المحلي والإقليمي والدولي هو ارتباط متبادل التأثير ثلاثي الحد (محلي–إقليمي–دولي) و (دولي–إقليمي–محلي) و (إقليمي–دولي–محلي).[1]

ومع أن الأزمة السورية حالة طرفية للاعبين الدوليين، إلا أن حلقتها الأوسع تشكل نقطة مركزية في التوازن الدولي الذي قد يعيد إنتاج شكل النظام الدولي الحالي. فحسم الصراع المحلي في سوريا لصالح المعارضة سيقوي المحور التركي ويحوله الى لاعب دولي، بينما حسم الصراع لصالح النظام فسيؤدي الى بروز إيران كلاعب دولي. وفي حال فوز المحور التركي فان روسيا ستشعر بالخطر الداهم على حدودها الجنوبية وفي الممرات المائية التركية. أما فوز المحور الإيراني فسيعني دخولا متزايدا لروسيا الى قلب الشرق الأوسط عبر البوابة الإيرانية.[2]

أولا: موقع الشرق الأوسط في توازن القوى العالمي

تعتبر منطقة الشرق الأوسط واحدة من اهم المناطق المؤثرة في توازن القوى والمصالح في العالم، فموقعها الاستراتيجي الفريد جعلها محكومة بقانون التداخل والتعارض بين الأضداد. كما أن توسطها قارات العالم قديما أسيا وإفريقيا وتماسكها جغرافيا وتحكمها في اهم الممرات الدولية وإطلالتها على بحار ومحيطات هامة قد جعل منها منطقة ذات أهمية قصوى في العلاقات الدولية.[3]

شهد الشرق الأوسط على مر العصور العديد من التوترات السياسية بين القوى الدولية، أهمها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي عرف اشتداد الصراع الدولي حول مناطق النفوذ والتوسع. خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي سابقا، أين كانت دول المنطقة منقسمة على أساس أيديولوجي بما يعنيه الاستقطاب و الاحتواء لهذه الدول من طرف المعسكرين المتصارعين و تبعيتها لهما، لكن يبقى اخطر هذه التوترات هو إعلان قيام دولة الكيان الصهيوني– إسرائيل– و توظيفها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية كأداة لتنفيذ أجنداتها في المنطقة.[4] أي لم تسلم الجغرافيا السياسية للمنطقة من الاعتبارات الاستراتيجية للقوى الكبرى التي رمت بكل أوراقها لان تكون دائما حاضرة في المنطقة تحت مسميات عدة و تبعا لشعارات متعددة ، لكن العامل الرئيس يكمن في استنزاف الثروات الباطنية لدول هذه الأخيرة. سواء كان ذلك من خلال إثارة حروب أهلية، أو إشعال فتيل نزاعات حدودية لتتدخل وفق اطر شرعية لكن الهدف واحد، وهو تعظيم المصلحة الوطنية.[5]

---

[1] **المرجع نفسه**.
[2] **المرجع نفسه**.
[3] سليم بدرة، نور الدين دخان، **"تركيا و مسعى البحث عن فرص الوجود بقوة اقليمية صاعدة في المنطقة الشرب الأوسط"**،مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، المجلد5 ،العدد1،(2020)، ص ص798-824.
[4] **المرجع نفسه**.
[5] **المرجع نفسه**.

تمثل منطقة الشرق الأوسط المنطلق الرئيسي لصراع القوى الكبرى في النظام الدولي، الذي يمكن إعادة تشكيله من خلالها لفرض توازن جديد للقوى في نظام دولي يفتقر الى هذا التوازن.[1]

ثانيا: موقع سوريا في التوازنات الشرق أوسطية

" تختزل الجمهورية العربية السورية في طياتها فسيفساء المشرق العربي؛ عرقيا وطائفيا، كما تكثف في موقعها الجيوبوليتيكي كل توازناته، حيث تتمثل في سوريا كل الأقليات الدينية والعرقية الموجودة في الشرق الأوسط، لا تبدو صدفة أن تكون سوريا هي لب ومحتوى معاهدة سايكس بيكو؛ التي رسمت حدود وأقدار المشرق العربي منذ قرن من الزمان، أي منذ العام 1916 وحتى الآن.. هذه الحقيقة التكوينية؛ ألزمت سوريا تاريخيا بهوية عربية للحفاظ على كيانها المادي المجرد، بحيث لم تعد العروبة خيارا أساسيا؛ بقدر ما هو قدر جغرافي وتاريخي، وتقود هذه الحقيقة الى نتيجة جيوبوليتيكية فائقة الأهمية مفادها أن سوريا كانت وما زالت الرافع الحصري للأدوار الإقليمية في المشرق العربي، وبحيث يبدو الصراع الراهن عليها – كما كان دائما في الماضي– مجسدا لجوهر الصراع في المنطقة"[2]

أثبتت سوريا بفعل خصائصها الجيوسياسية بانها "بيضة القبان" في موازين القوى الشرق أوسطية، حيث أن التحالف معها في وقت التماسك أو حتى الفوز بها في حال الانقسام والضعف يفضي في كل مرة الى تغيير عميق في بنية النظام الإقليمي. لكن يذهب بعض الباحثين في الجيوبوليتيكس الى أن النظام الإقليمي الشرق أوسطي يعتبر من المناطق الرخوة (fragile régions) بمعنى انه الأكثر تأثرا بالتغيرات التي تحدث في المستوى الأعلى والمقصود النظام الدولي، وهذا على اعتبار أن الصراع على سوريا أو حتى معها كأحد خصائص هذا النظام لم يعد ليتشكل لولا تأثير العوامل الخارجية.[3]

كانت سوريا ولا زالت جزءا أساسيا من التصعيد و التهدئة الإقليمية بوصفها واسطة العقد في التحالف الذي تقوده ايران؛ حيث تنظيم سوريا يعزز النفوذ الإيراني في العراق و تربطه بمثيله في لبنان و الأراضي الفلسطينية المحتلة بكيفية تنسيق مع مركزية جغرافيتها في خارطة المنطقة ، بالرغم من تحالفها مع ايران ؛ فقد نجحت دمشق في جمع تناقضات التصادم الإقليمي بين المشروعات المختلفة و وظفته لمصلحتها."[4] " و يبدو ذلك واضحا في تقييم التحالفات السياسية لسوريا في المنطقة مع الدولتين الإقليميتين الأهم: ايران و تركيا؛ إذ أن سوريا المتحالفة مع ايران ضمن المحور الإيراني – السوري هي في الوقت نفسه الدولة العربية الأقرب الى المصالح التركية عما

---

[1] أيوب، العدوان الثلاثي على سوريا من الحرب الباردة الى الحرب الساخنة؟ ،**مرجع سابق**.

[2] عبد العاطي،تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، **مرجع سابق**، ص ص206-207.

[3] مروان قبلان، **"صعود تنظيم الدولة الاسلامية و تحولات النظام الاقليمي في المشرق العربي"**، مجلة سياسات عربية، العدد 12،(جانفي 2015)، ص ص 5-19.

[4] عبد العاطي،تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، **مرجع سابق**، ص207.

سواها، ..و هكذا اصبح النظام السوري ؛ الذي لا يتمتع بإمكانات اقتصادية و مالية خاصة ؛ هو نقطة التوازن لكل القوى غير الغربية في المنطقة.[1]

وتتمثل أهمية سوريا في التوازنات الإقليمية فيما الاتي:[2]

- تعد سوريا مركز لكل توازنات القوى الإقليمية في الشرق الأوسط.
- تقع سوريا بجوار فلسطين، وهذا الجوار جعل سوريا نقطة التوازن لجميع الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط.

الفرع الثاني: المحاور الإقليمية الكبرى في الشرق الأوسط

إن الحديث عن هيكلية النظام الإقليمي الشرق أوسطي، يعني التعرف على سمات هذه الهيكلية من حيث درجة الاستقطاب والتفاعل بين مكوناته، إذ تظهر درجة الاستقطاب داخله عن طبيعة أنماط القوة، صراعية /تنافسية/تعاونية، وانطلاقا من ذلك فان هيكلية النظام الإقليمي في الشرق الأوسط تتكون من محورين أساسين:[3]

المحور المركزي: ويتشكل من القوى التي تملك مقاليد النفوذ والسيطرة وتتمتع بمكونات القوة بمختلف أشكالها، ولها وزن سياسي، وهي المملكة العربية السعودية، تركيا وإيران وإسرائيل. وتصنف الى ثلاث مستويات، دول تسعى للهيمنة (إيران)، والقوى المنافسة لإيران (تركيا وإسرائيل)، ثالثا دور الموازن والمناوئ الإقليمي بين تلك القوى (السعودية).

المحور الطرفي: ويتشكل من القوى الصغرى وتتمثل في بقية الدول العربية وهي دول تتسم بفقدان وسائل المساومة والموازنة مع قوى المحور المركزي.

" لدينا اليـــــوم ثلاث محاور إقليمية كبرى؛ تتنافس على استقطاب العالم العربي ؛ و هي المحور الإيراني و المحور التركي و المحور السعودي الإماراتي، و هي محاور لها علاقة شبكية مع المحاور الدولية الكبرى التي تعتبر المنطقة ، هدفا استراتيجيا في الحاضر و المستقبل(المحور الأمريكي و حلفائه ، المحور الروسي و حلفائه) ، و قد بداة المحاور تتبلور و تظهر بقوة على السطح منذ اندلاع ثورات الربيع العربي عام

[1] **المرجع نفسه**،ص207-208.
[2] الشاهر، تجليات الحرب في سوريا،**مرجع سابق**،ص 46.
[3] عمر ياسين خضيرات،" **مواقف القوى الاقليمية و الدولية من الثورات العربية و اثرها على النظام الاقليمي الشرق اوسطي"**،مجلة اتحاد الجامعات ل العربية للاداب، المجلد14العدد1،(2017)، ص ص 131-163.

2011، و ما تلتها من ثورات سارعت في إحداث تحولات كبرى ، أدت الى إعادة النظر في المنطلقات العقائدية و الأيديولوجية و السياسية."[1]

إن الحديث عن سياق التوازنات و التحالفات، يدفع بالقول إن ابرز سمة للمرحلة الراهنة هي حالة فقدان توازن استراتيجي فعلي، و هو ما ينتج رؤى لدى القوى الإقليمية الفاعلة تقوم على التصادم الاستراتيجي فيما بينها، إذ يسعى كل طرف يمتلك القوة الكافية بكل مقوماتها الى التمدد استراتيجيا على حساب الأطراف الأخرى ضمانا لمصالحه و مكانته، بينما يعمل الطرف الآخر الأقل قوة على التأثير من اجل إحداث تغييرات في مكانة القطب الإقليمي الذي يمتلك القوة، بما يعني أن الصراع هو العامل الحاسم لديناميكية التفاعل بين القوى الإقليمية.[2]

الفرع الثالث: توصيف التوازنات الجديدة على ضوء الأزمة السورية

تاريخيا، فان انبثاق أي نظام دولي جديد، يرتبط في العموم بحوادث مفصلية تتضمن في داخلها سماته، والقوى الفاعلة فيه، وتؤسس لأرضية خصبة تهيئ للانتقال بشكل قاطع من وضع عالمي الى أخر، إذ يتطلب الأمر سقوط إمبراطوريات وصعود أخرى.[3]

بعد تأزم الوضع بسبب تصاعد الاحتجاجات و العنف المسلح بدا اعتماد الأطراف الرئيسية للازمة على الداعمـــين من الخارج، الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة العربية السعودية و قطر و تركيا، و روسيا وايران ، و مع الانخراط الواسع للقوى الكبرى و الدولية أصبحت سوريا رقعة للتنافس الجيوسياسي في الشرق الأوسط، إذ بعد تأكد انحصار قوة النظام أمام موجة الانتصارات للمعارضة المسلحة على الأرض بدت الحكومة اعتمادها الكثيف على كل من ايران و روسيا بينما اعتمدت المعارضة المسلحة على القوى و الدولية والإقليمية، إذ ساهمت واشنطن في تدريب المعارضة سرا ، بينما قدمت كل من إنجلترا و فرنسا الدعم اللوجستي و العسكري.[4] و انطلاقا من ذلك فان " الصراع في سوريا قد شمل العديد من القوى الإقليمية و العالمية التي تمثل مصالح متباينة، لذلك، فان الصراع في سوريا ليس حربا أهلية بل حربا بالوكالة".[5]

تعد الأزمة السورية محور ارتكاز للديناميكيات المعقدة و غير قابلة للتوقع، تتشابك بشكل كبير مع الصراع المتزايد على فرض النفوذ بين القوى الإقليمية و الأساسية، فالصراع و عدم الاستقرار الذي تعيشه سوريا ازداد شدة نتيجة عملية إعادة تشكيل البيئة الجيواستراتيجية التي أنتجتها الثورات في المنطقة العربية، و هو الأمر الذي سوف

---

[1] فاروف طيفور ، ابو سراج الذهب، "**العلاقات الدولية بين تعزيز الاستقلال و اشكاليات المحاور**"، مجلة دراسات شرق أوسطية، المجلد 22،العدد84 ،(30 سبتمبر 2018)، ص ص15-39.

[2] حيدر علي حسين، "**بنية القوة في الشرق الاوسط و امكانية ظهور الدولة القائد**"،المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية و السياسية، المجلد 3، العدد 2، (30 سبتمبر 2019)، ص ص 215- 232.

[3] سعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا ، **مرجع سابق**.

[4] Najaf Ali,Jalal Ud Din, Kousar Ali, Muhammad Ismail, Muhammad Azhar;**The root causes of the Syrian crisis: Analysing internal and external factors**, Remittance review, vol9,n3,(July 2024),pp211-229.

[5] Andrzej Podraza, **Geopolitical and strategic causes and implications of the Syrian civil war and the refugee crisis,**naçào e Defesa,n149,(2018),pp69-87.

يفضي الى تحولات عميقة في الهيكلية السياسية و التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، إذ صرح **مايكل بيل** السفير الكندي السابق في الشرق الأوسط: " نحن نعيش اليوم في عالم من الواقعية السياسية، حيث تؤدي الفواعل المتعددة داخل سوريا و خارجها أدوارها وفق قواعد مرفوضة من قبل الليبيراليون الدوليون، فالقوى المتشددة تستخدم آليات جد معقدة من اجل تحقيق مصالحها العليا عبر دبلوماسية سرية."[1]

أولا: معسكر الحفاظ على الوضع القائم من خلال منع سقوط النظام

استطاع حافظ الأسد بناء علاقات متينة مع كل من روسيا و ايران، و استمرت هذه العلاقات حتى بعد وصول نجله الى الحكم رغم محاولاته الانفتاح على الغرب، إذ استطاع النظام السوري الحفاظ على متانة الروابط الاقتصادية و السياسية و الثقافية و الدفاعية مع موسكو، حيث ساعدت التجربة الليبية في بناء الموقف الروسي و صلابته، و إصرارها على عدم تكرار التجربة في سوريا، أما الصين فهي أيضا كانت لديها تحفظات بخصوص التجربة الليبية، يضاف الى ذلك مخاوفها من انتشار التطرف الديني، حيث تمتع الموقف الصيني بالوعي تجاه الأوضاع في سوريا، إذ اتجهت الى تقديم الدعم السياسي لسوريا باعتبارها عضو في مجلس الأمن مع روسيا استطاعتا منع مشاريع القوانين التي تضع سوريا في مواجهة مع إجراءات دولية تم اتخاذها في أروقة الأمم المتحدة، أما الطرف الإيراني فبالإضافة الى العوامل التاريخية و السياسية و الاقتصادية ، يتجلى البعد الديني الذي له أهميته.[2]

يعد البلدين روسيا و ايران ابرز الحلفاء المؤثرين على نظام الأسد، و دعمهما له حتمية استراتيجية من اجل بقائه، و بشكل خاص الدعم الروسي باعتبارها عضوا دائما في مجلس الأمن و تمتلك حق النقض، ما يؤهلها لمنع أي مبادرات دولية ضد النظام السوري، إذ عجزت الأمم المتحدة عن التدخل الفعال بسبب تبنيها مسالة التوافق بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، يضاف الى هذا أن أي عقوبات تفرض على النظام سوف تكون محدودة التأثير بسبب تجاهلها من طرف القوى الكبرى (روسيا و الصين)، و في الواقع في ظل تصاعد حدة الأزمة السورية و غياب أي أفق للتسوية، برزت روسيا الاتحادية كلاعب استراتيجي فيما يخص الأزمة، إذ ترتبط روسيا بمصالح حيوية مع سوريا و هو ما يفسر موقفها الحاد و الحاسم إذ يرتبط بسياق أوسع يتمثل في رغبة روسيا في استعادة مكانتها الدولية.[3]

يتكون هذا المعسكر من ثلاث قوى وهي روسيا الاتحادية والصين وإيران، إذ ترى هذه القوى في دعم النظام السوري بقيادة الرئيس بشار الأسد أمانا لمصالحها الإقليمية والدولية وضمانا لنفوذها في المنطقة، وهذا ما سيتم الإضاءة عليه.

---

[1] Rijnoveanu, Demir, **op cit**.
[2] IPCS SPECIAL REPORT 181,**Roots of the Syrian crisis**,Institute of peace &conflict studies VP Haran , (March2016),pp1-20.
[3] Demir, Rijneanu,**op cit**.

1. روسيا الاتحادية: الفاعل التقليدي والبحث عن توازن جديد من البوابة السورية

لا تخفي روسيا عزمها على خلق توازن جديد للقوى في النظام العالمي، وهذا ما صرح به فلاديمير بوتين في العديد من المناسبات، وقد جاء على ذكر ذلك العام 2016 قائلا: " أن بلاده ستواصل القيام بكل ما هو ضروري من اجل ضمان التوازن الاستراتيجي للقوى".[1]

منذ أفول الاتحاد السوفياتي، تعرضت روسيا الاتحادية لعديد التحديات على مستوى النظام الدولي، خاصة فيما يرتبط بمجال حماية امنها القومي، و استرجاع مكانتها كقوة عظمى في مواجهة أحادية الهيمنة على النظام الدولي التي تتمثل في زعامة الولايات المتحدة الأمريكية، فبعد هذا الأفول ساد شعور لدى روسيا باعتبارها وريثة الاتحاد السوفياتي، بخسارة نفوذها و تموضعها ضمن تبعية السياسة الأمريكية، خاصة بعد اعتقادها أن الانفتاح على الغرب سيرجعها الى تبوأ المكانة التي تستحقها، لكنها وجدت نفسها في تراجع و أدوارها كلاعب رئيسي الى مرتبة المراقب في نظام دولي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية فريدة، رغم امتلاكها لثاني اكبر ترسانة نووية عالميا.[2].

من البـــــوابة الأكرانية، تحاول روسيا التعبير عن تأكيدها على التزامها على استعادة أدوارها العسكرية و السياسية و الاقتصادية عالميا، رغم أن الأوضاع الاقتصادية في تدهور منذ انهيار الاتحاد سابقا، إضافة الى التدخل العسكري الروسي في سوريا أدى الى انقلاب موازين القوى الإقليمية و الدولية، و هكذا عززت روسيا تواجدها على الساحل السوري، و هذا الى تقويض انفراد القوى الإقليمية من إدارة الصراعات، كما أدى التدخل الى إعطاء الصراعات المحلية بعدا دوليا و أثبات قدرتها على إدارة الأزمات الدولية بالتزامن مع تراجع النفوذ الأمريكي، فروسيا و من خلال هذه التحركات أدت الى المحافظة على توازن القوة معها – الولايات المتحدة الأمريكية– و مساعي وضع أسس جديدة لنظام متعدد الأقطاب، أين تلعب قوى عديدة أدوارا مؤثرة في المسرح الدولي.[3]

وفق التسلسل الهرمي التقليدي للسياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، يأتي الشرق الأوسط تاليا بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و الصين و حتى دول أسيا المصنفة بالدول الصاعدة، لكن و بالنظر الى تركيز روسيا على العودة كقوة عالمية، فلم يكن بإمكانها تجاهل هذه المنطقة لما تتمتع به من مميزات حيوبوليتيكية، خاصة في حالة الاضطراب و الفوضى التي تعيشها المنطقة باعتبارها فرصة لاستعادة مناطق نفوذها المفقودة منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، من هنا فان الشرق الأوسط بمثابة "منطقة اختبار" لقدرة روسيا على العودة للساحة العالمية كشريك رئيسي. من هذا المنطق يمكن فهم دوافع روسيا لمواقفها تجاه المسالة السورية وتوجهاتها بدءا

[1] أيوب، العدوان الثلاثي على سوريا: من الحرب الباردة الى حرب ساخنة؟،**مرجع سابق**.
[2] الكفارنة،النظام الدولي الجديد في اطار نظرية تحول القوة التدخل الروسي في الازمة السورية نموذجا،**مرجع سابق**.
[3] **المرجع نفسه**.

بموقفها الداعم للنظام وتدخلها في سوريا، تم التوجه نحو بناء شبكات علاقات مع قوى هامة في المنطقة.[1] إذ قدمت موسكو دعما دبلوماسيا هاما لنظام بشار الأسد منذ البداية ثم تدخلت في النزاع بشكل مباشر بعد تدخلها العسكري ونشر قواتها في سبتمبر 2015.[2]

و يعكس التواجد الروسي في الأراضي السورية التحولات الحاصلة في جغرافيا الصراع في الشرق الأوسط، الذي تباينت نتائجه من خلال ظهور توازنات جغرافية جديدة للقوى الدولية خاصة بعد الإعلان عن قاعدة طرطوس قاعدة دائمة للأسطول الروسي و ما تبعها من نشر لمنظومات الصواريخ "اس300" و اس400" و تغطية القوات الروسية لأكثر من 25 نقطة برية على الإقليم السوري و هكذا يعكس التواجد العسكري الروسي في المكانة الاستراتيجية لروسيا في مواجهة الغرب بزعامة أمريكا.[3] إذ قدم ديميتري ترينين رؤية دقيقة للاستراتيجية الروسية تجاه الملف السوري، إذ صرح أن أهمية سوريا بالنسبة الى روسيا لا يتعلق فقط بالجغرافيا السياسية للشرق الأوسط أو بالتحالف مع الاتحاد السوفياتي و تجارة الأسلحة، و لا حتى بمصالحها الحيوية مثل قاعدة طرطوس بل يرتبط بمكانة روسيا في النظام الدولي، إذ تنظر روسيا في الأزمة السورية مجالا استراتيجيا و فرصة غير متوقعة لأداء دور حاسم في لعبة النفوذ الدولي في اطار التنافس بين القوى الكبرى على الساحة الدولية.[4]

ما يمكن الإشارة له أن منذ التدخل العسكري الروسي في سوريا العام 2015، تربعت روسيا الاتحادية كلاعب دولي الأهم في سوريا، وبالتالي إعادة التوازن في مواجهة الغرب.

2. جمهورية الصين: التأثير غير المباشر

إن الموقف الصيني من الأزمة رغم الطابع الحيادي الذي اتسم به من خلال لعب دور متوازن عبر الحفاظ على علاقاتها مع النظام السوري و في نفس الوقت تعمل على تجنب الانحياز الكامل الى أي طرف حيث تؤكد على ضرورة حـــــل الأزمة عبر الحوار الشامل الذي يستوعب جميع الأطراف دون استثناء دون اللجوء الى القوة أو التدخل الخارجي، حيث أن الصين بالنظر الى مصالحها في المنطقة تسعى بشتى الوسائل الى المحافظة على استقرار سوريا و المنطقة ككل لان له تأثيرا على امن الطاقة و مساراتها، و هو مركز اهتمام الصين. كما تساعدها سياسة الحياد الى بناء علاقات متوازنة وجيدة مع جميع الفاعلين الدوليين والإقليميين في الأزمة.

بدا واضحا منذ البداية التباينات في الموقفين الصيني الأمريكي تجاه الأزمة في سوريا، فلطالما تجسد الاختلاف في التوجهات السياسية للبلدين خلال العقود الأخيرة حيث حكم المنطق البراغماتي السياسة الصينية قائما على تقاطعات الأيديولوجيا بالمصالح في الشرق الأوسط، لكن الجديد أن هذا التباين تجاوز حدود

[1] مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، "**آفاق الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط**"،(ديسمبر2016)، ص ص1- 9.
[2] Ali,Jalal Ud Din, Kousar, Islail, Azhar;**op cit**.
[3] قاسمي، تاثير الازمة السورية على المحيط الاقيمي في المتوسط، **مرجع سابق**.
[4] fDemir, Rijneanu, **op cit**.

التناقض في المواقف الى حد التصادم و المواجهة السياسية حيث اثر التدخل الصيني في معادلة توازنات القوى في الشرق الأوسط، الى جانب حلفائها روسيا الاتحادية و ايران، في مواجهة المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، و هو ما يعكس التطور الجديد على واقع التوازنات.[1]

في الواقع، يعكس الأداء الصيني في الأزمة السورية رغبتها الملحة في أن تمارس دورا رئيسيا في تشكيل النظام الدولي، في مواجهة قوى الغرب من خلال التزامها على تعزيز مبدا السيادة الوطنية و رفض التدخل الخارجي، بل تعمل على تقديم نموذج بديل للعلاقات الدولية أساسه الاحترام المتبادل و نبذ التصادم المباشر، حيث يمكن ملاحظة التحول في استراتيجيتها من الانكفاف على الوضع الداخلي الى السعي للعب دور اكبر على المستوى الدولي من خلال استخدام حق النقض عديد المرات الى جانب روسيا إضافة الى تأييدها للحلول السلمية بما يتماشى مع مبادئ سياستها الخارجية.

3. إيران: تعزيز النفوذ الإقليمي

لديها أدوات تجعلها في منطقة راحة مقارنة بالمحاور الأخرى حيث اسهم تشكيل " جبهة مقاومة و ممانعة" يمتد محورها من طهران الى بيروت مرورا بالعراق و سوريا ، و تم تعزيز هذا المحور بانتصارات متتالية ضد تنظيم داعش ، ليكون الدعم الإيراني لكلا الدولتين مشهودا له على أساس طلب الحكومتين العراقية و السورية، ما تم قراءته في المحيط الإقليمي على انه ميل كفة الميزان لإيران؛ ما خلق استياءا لدى القوى المناهضة و اعتبرته تهديدا لها خصوصا في ظل وجود خلفيات تاريخية لصراع النفوذ الإقليمي بين اكبر قوتين و هي ايران و المملكة العربية السعودية ؛ و قد عزز تشكـــيل المحاور الإقليمية في المنطقة عودة تركيا اليها بعد صعود حزب العدالة و التنمية بزعامة طيب أردوغان. متخذا سياسة جديدة تعيد لتركيا مكانتها الإقليمية."[2]

تعتبر إيران أكثر القوى تضررا من تغيير النظام مقارنة باي قوة أخرى، حيث ترتبط الحكومتان بتحالف استراتيجي قوي استطاع التغلب على التباينات في الرؤى وجهودهما للتقارب مع الدول الغربية والعربية، حيث صرح برهان غليون ممثل كتلة المعارضة السورية أن العلاقة الحالية بين البلدين خاصة، وانه من الآن لن تبقى العلاقة بهذه الخصوصية، على اعتبار أن كسر هذه العلاقة يعني انتهاء هذا التحالف الاستراتيجي، وأن احتمالية وصول حكومة معادية لسياساتها مصدر قلق لطهران.[3]

شكلت الثورة السورية عاصفة و تهديدا لأركان المشروع الإيراني الذي يقوم على وصل الجغرافيا الإيرانية بالبحر الأبيض المتوسط عبر كل من العراق و سوريا و لبنان، إذ في حال نجاح المشروع سوف تكون ايران المحور الجيوبوليتيكي الأوحد في الشرق الأوسط و ستجبر الدول الغربية على التعامل معها كقوة إقليمية، بالمقابل

---

[1] مكي، التوافق الاستراتيجي الروسي الصيني في مواجهة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، **مرجع سابق**،ص 61.

[2] طيفور، العلاقات الدولية بين تعزيز الاستقلال و اشكاليات المحاور ،**مرجع سابق**.

[3] Emile Hokayem ,**Syria and its Neighbors.Global Politics and Strategy**,(2012),p p 1-13.

سوف تتغلب استراتيجيا على منافسيها الإقليميين (تركيا/الدول العربية)، هذا ما يبرر دفاعها المستميت عن النظام السوري من خلال اذرعها المسلحة من اجل المحافظة على نقاط ارتكاز لها ضمن الجغرافيا السورية، على اعتبار أن فقدان سوريا عبر أسقاط النظام تعني خسارة الحلقة الأساسية في مشروعها الجيوسياسي .[1] و بالتالي نجاحها في منع أي تغيير في ميزان القوى لصالح الخصوم (الولايات المتحدة الأمريكية و الأطراف الإقليمية).

وفق حسابات دقيقة رات روسيا في ايران حليف رئيسي في ظل مساعيها نحو شرق أوسط متعدد الأقطاب، فطهران كقوة إقليمية الأكثر اهتماما بعدم قلب الوضع الراهن، خاصة في ظل تحالفها بشان الصراع في سوريا و المسائل الأخرى، إذ سمحت طهران لروسيا باستخدام قاعدتها الجوية للتدخل العسكري في سوريا، حيث يتعاون الطرفان على نطاق واسع لدعم النظام السوري.[2] ففي العام 2015، بعد دعوة روسيا بشكل رسمي من نظام بشار الأسد للتدخل الى جانب نظام حليف على مقربة من الانهيار، و في غضون ثلاث سنوات من التدخل المباشر و بفضل التعاون بينها و ايران و ميلشيات الشيعية التي تتلقى الدعم من ايران ساهم في وقف مد التنظيمات المسلحة و استعادة النظام سيطرته على معظم الأراضي السورية.[3]

ترى الباحثة أن التحالف الثلاثي (روسيا–الصين– إيران) على ضوء الأزمة السورية هو انعكاس لديناميكيات شديدة التعقيد في السياسة الدولية، حيث يهدف هذا التعاون بشكل أساسي مواجهة النفوذ الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ويأخذ هذا التحالف أبعادا هاما:

❖ **الأبعاد الاستراتيجية:**

أ. التحالف ضد الغرب

بالنظر الى الاعتبارات الاستراتيجية لقوى هذا التحالف فان المسالة السورية شكلت نقطة الارتكاز لهذا التحالف، إذ تنظر الصين وروسيا وإيران الى الانخراط الغربي بزعامة أمريكية في الأزمة تهديدا لمصالحها الإقليمية والعالمية. حيث تـــنظر كل منها الى سوريا والنظام السوري كحليف استراتيجي يجب تجنب سقوطه ووفق منطق براغماتي يتعلق بالنفوذ والهيمنة فلكل طرف مصالحه وأهدافه الحيوية التي لا يمكن التنازل عنها.

ب. التوازن الدولي:

من جهة متصلة فان هذا التحالف يأتي في إطار سعي أعضائه الى إعادة التوازن في النظام الدولي، فالأزمة السورية كانت الفرصة لهذه القوى من اجل تنسيق جهودها من اجل تعزيز نفوذها في المنطقة خصوصا بعد التراجع النسبي للنفوذ الأمريكي بعد سلسلة تدخلاته في مناطق عديدة خاصة أفغانستان والعراق.

---

[1] عبادة ، سوريا في دائرة التوازن الاستراتيجي الاقليمي و الدولي، **مرجع سابق**.

[2] Chris Miller, **Russia setd out to bring the Middle East under new order**,yale Global online , 8L11L,(2016).

[3] Emil Aslan Souleimanov and Valery Dzutsati,**Russia ‘s Syria war: A strategic trap?** ,Middle East Policy ,volwwv ,n2,(summer 2018),p p42-51.

❖ **الأبعاد الفكرية والأيديولوجية (تقديم نموذج بديل للنظام الدولي)**

يقوم هذا التحالف بين دول ترفض الهيمنة الأحادية لدولة واحدة على شؤون الدولية، وانطلاقا من ذلك تسعى الى تقديم نموذج مخـــــتلف للنظام الدولي يقوم على احترام القانون الدولي والتشاركية في اتخاذ القرارات ورفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، اذن فهذا التحالف يهدف الى كسر الهيمنة الأمريكية وتقديم تصور مختلف للعلاقات بين الدول يقوم على تعدد الأقطاب.

فهذا التحالف ليس مجرد تعاون عسكري أو سياسي ضيق النطاق، بل انعكاس لتوجه استراتيجي شامل يفضي في النهاية الى إعادة تشكيل النظام الدولي، حيث تتقاسم دوله مصالح اقتصادية وجيوسياسية، فهو يقدم صورة لنموذج تعاوني متعدد الأقطاب في الهيمنة الغربية على النظام الدولي.

❖ **الأبعاد الجيوسياسية**

أ. **روسيا وإيران: دعم ميداني مباشر**

جاء الانخراط الروسي الإيراني في صورة دور مباشر من اجل دعم النظام السوري وتفادي انهياره، سواء من خلال التدخل العسكري غير المباشر مثل ما فعلت إيران عبر استخدام المليشيات والدعم اللوجستي أو من خلال التدخل العسكري المباشر حيث تدخلت روسيا عسكريا العام 2015، لدعم قوات النظام عبر الغارات الجوية والبرية المحدودة حيث أدى هذا التـــدخل العسكري الروسي الى قلب موازين القوى على الأرض لصالح النظام، وما يمكن قوله إن هذا التدخل بصفة عامة شكل دورا فارقا في تغيير ميزان القوى العسكري لصالح النظام

ب. روسيا والصين: دعم دبلوماسي

يظهر التحالف الصيني الروسي على ضوء الأزمة السورية من خلال تقديم الدعم الدبلوماسي في الأمم المتحدة، إذ استخدمت الصين لحق النقض عديد المرات الى جانب روسيا لمنع تمرير القرارات التي تدعو الى التدخل العسكري في سوريا أو حتى لفرض عقوبات على النظام السوري.

أن الأزمة في سوريا الحالية، فرصة للقوى التي ترغب في إعادة هيكلة النظام الدولي بما يتوافق مع دعواتها نحو قيام نظام متعدد الأقطاب ، و هذا ما يظهر اليوم من سعي دول هذا المعسكر للانطلاق فعليا في ذلك عبر البوابة السورية، و هذا ما يتوافق مع المنظور الدو غيني الذي يقدم تصورا لقيام نظام دولي بديل للنظام الحالي، فان الأزمة في سوريا اليوم تأتي في سياق سعي بعض القوى لإقامة نظام متعدد الأقطاب و هي روسيا و الصين و ايران و التي يطلق عليها قوى البر، و هي الكتلة التي تسعى لمواجهة الجهود الغربية لفرض نظام عالمي أحادي القطب ، فالأزمة السورية ليست صراعا داخليا بل هي جزء من صراع أوسع بين قوى متعددة في النظام العالمي. إذ يدعو دوغين روسيا الى خلق تحالف روسي صيني إيراني، وقد تشكل بالفعل على ضوء الأزمة

السورية، فبناءات على الفكر الدو غيني يمكن تقديم تفسير للديناميات المتبلورة على ضوء الأزمة السورية، تعتبر إيران لاعب أساسي من قوى البر، وأن التحالف الروسي الإيراني لدعم النظام السوري ضرورة تحتمها الاعتبارات الصراعية بين القوى التقليدية/ البر، وقوى الغربية/ البر. إضافة الى أهمية الصين كحليف استراتيجي وهذا ما يظهر في التحالف الثلاثي الروسي الصيني الإيراني الداعم لنظام الأسد ومناهض لسياسات القوى الغربية الداعمة للمعارضة السورية.

ثانيا: معسكر تغيير الوضع القائم من خلال إسقاط النظام

يتكون هذا المعسكر من الدول الغربية إضافة الى دول عربية و تركيا، ابرزها الولايات المتحدة و تركيا و دول الخليج (السعودية و قطر) ، حيث اتجهت هذه الدول الى دعم المعارضة السورية بهدف الإطاحة بنظام بشار الأسد حيث تباينت الأهداف و التقت الإرادة و الفعل، فالولايات المتحدة الأمريكية و حليفها الأوربي تنظر الى النظام السوري بقيادة بشار الأسد فاقد للشرعية بسبب انتهاكه لحقوق الإنسان حيث مارس العنف ضد المتظاهرين، كما أن لديها أهداف جيوسياسية تتمثل في إضعاف حلفاء ايران و سوريا، بينما تكمن أهداف تركيا اعتبار النظام السوري تهديدا لاستقرارها حيث تتهمه بدعم الأكراد، و بالتالي فهي لدواعي أمنية تسعى الى حماية حدودها مع سوريا و منع إقامة كيان كردي. أما الأهداف السعودية القطرية فتتمثل في كسر النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط عبر إسقاط الحليف الاستراتيجي بشار الأسد من خلال تقديم الدعم بأنواعه للمعارضة السنية في مواجهة نظام علوي شيعي.

1. الولايات المتحدة الأمريكية: الرغبة في الحفاظ على الهيمنة الدولية

إن امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية للقدرات العسكرية والاقتصادية وحتى المعرفة جعلها القوة الفاعلة الأولى في النظام الدولي، وقد استطاعت الحفاظ على هذه المكانة حتى بعد الحرب الباردة.[1] فبالرجوع الى حقبة الحرب الباردة نجد أن النظام الدولي ثنائي الأقطاب إذ ظل النظام الدولي تحت إدارة القطبين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. هذا الأمر أنتج ظاهرة الاستقطاب الدولي باعتبار أن باقي الدولي كانت منقسمة تدور في فلك هاذين القطبين، وبعد تراجع الاتحاد السوفياتي بدا حقبة جديدة في التشكل لنظام دولي أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

[1] النائلي، روسيا الاتحادية و مستقبل التوازن الاستراتيجي ،**مرجع سابق**، ص110.
[2] طارق محمد ذنون الطائي، **العلاقات الروسية الامريكية بعد الحرب الباردة** ،(بيروت : مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، 2012)، ص76.

برزت الولايات المتحدة الأمريكية وريث للاستعمار القديم بعد تراجع النفوذ الإنجليزي والفرنسي الإمبرياليتين، اتجهت الولايات المتحدة الى تغيير في تكتيكاتها الإمبريالية، من خلال هذه التكتيك امتزج مفهوم الإمبريالية الذي يعني احتلال الدول بالقوة ومفاهيم الهيمنة والسيطرة والتدخل في شؤون الدول تحت مسميات عديدة.[1]

"أفضت التحولات التي أعقبت الحرب الباردة الى تغيرات جوهرية عرفها هيكل النظام الدولي، حيث أصبح يستند الى ترتيب جديد لقدرات وحداته، وفق توزيعات جديدة للقوة وطبيعة التفاعلات القائمة بين تلك الوحدات، وقد كان التوزيع الجديد للقوة الشاملة في صالح أمريكا، خاصة وأنها دعمته في إطار توازنات المصالح، بنسج تفاعلات مع دول حليفة، ودفعت التحولات الدولية التي لحقت البنية الهيكلية للنظام العالمي أمريكا الى إطلاق ما عرف اصطلاحا "بالنظام العالمي الجديد 1991."[2]

وقد اعتبر زبينغيو بريجنسكي Zbigniew Brejeinski أنه مع بداية القرن الواحد والعشرين، لم يعد هناك مثيل لقوة أمريكا من حيث مداها العسكري العالمي، ومحورية نشاطها الاقتصادي بالنسبة لصحة الاقتصاد العالمي، والتأثير الإبداعي لديناميكية تكنولوجيتها، والجاذبية العالمية لثقافتها، وقد وفرت هذه العناصر لأمريكا نفوذا سياسيا عالميا لا نظير له، وأصبحت في كافة الأحوال ضابط الإيقاع العالمي، دونما منافس.[3]

من أبرز مقومات الولايات المتحدة الأمريكية هي الحفاظ على دورها الفاعل في النظام الدولي أمام صعود قوى تطمح لممارسة نفس الدور ما قد يهدد مكانتها الريادية.[4] وقد تجلت الأحادية القطبية من خلال قدرة الولايات المتحدة على فرض آرائها على الدول والمؤسسات الدولية (الاقتصادية والسياسية).[5]

أما بخصوص الموقف الأمريكي بالوقوف الى جانب الثورة والدعوة لتنحي بشار الأسد ترى الباحثة أن يمكن الاستناد في تحليله وفق اتجاهين:

البعد البراغماتي: حيث منذ اندلاع الثورة كانت والولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة مع واقع شديد التعقيد في الشرق الأوسط حيث يعرف النظام السوري بقيادة بشار الأسد كحليف استراتيجي لكل من إيران وروسيا، وهذه القوى تتعارض مصالحها مع المصالح الأمريكية في المنطقة، فهو يصنف تهديدا مباشرا للنفوذ الأمريكي ولحلفائها إسرائيل ودول الخليج، وبالتالي فان دعم المعارضة السورية يأتي كإطار لإضعاف هذا التحالف والتأثير على موازين القوى في الشرق الأوسط.

---

[1] خيري فرجاني، **صحوة الدب الروسي و اعادة تشكيل النظام الدولي الجديد**،(دون وجود معلومات البلد:د دار النشر، 2015)، ص27.

[2] عميري عبد الوهاب، "**مستقبل استقرار النظام الدولي بالهيمنة في ضوء قانون القوة و صعود المنافسة**"، مجلة الحقوق و العلوم السياسية ، المجلد15 العدد1 ،(2022)،ص ص1906-1924.

[3] زبينغيو بريجنسكي ، **الاختيار:السيطرة على العالم ام قيادة العالم** (تر:عمر الايوبي) ،(بيروت دار الكتاب العربي2004)، ص7.

[4] فاضل عبد علي حسين حسين،" **دراسة في القطبية الدولية و رسم ملامح النظام الدولي الجديد**"، مجلة دراسات دولية، العد85،(2021) ص ص163 - 184.

[5] الطائي، العلاقات الروسية الامريكية بعد الحرب الباردة، **مرجع سابق**،ص76.

البعد الأيديولوجي: أن تقديم الدعم للمعارضة وفق الرؤية الأمريكية يعد دعما صريحا للديمقراطية وحقوق الإنسان، إذ أن الثورة انطلقت بمطالب شعبية سلمية ضد سياسات النظام وتدعو الى الإصلاح، ما يجعل هذا الدعم يتوافق مع القيم الأمريكية. لكن تعقيد الأمور بصعود التنظيمات العسكرية المتشددة صعب من مهمة واشنطن في الموازنة بين دعمها للثورة من خلال المعارضة المعتدلة ومعارضة التطرف وتنظيماته ما جعلها تركز على محاربة هذه الجماعات من خلال الأداة العسكرية والتدخل المباشر والمحدود، ما جعل أولوياتها تتغير من إسقاط النظام الى محاربة الإرهاب.

وبالنتيجة، يبقى الدور الأمريكي الأقل تأثيرا وفعالية مقارنة بالدور الروسي.

2. تركيا: السعي نحو تحقيق الطموح الإقليمي والحفاظ على الأمن الداخلي

تكتسب سوريا أهمية جيوسياسية بالغة بالنسبة الى تركيا بالنظر الى عوامل الامتداد الجغرافي و التداخل الجي وثقافي ، بالإضافة الى أهمية الحدود المشتركة ، فسوريا حلقة الوصل الرئيسية بين تركيا و العالم العربي خاصة بعد فرض ايران هيمنتها على العراق، حيث تنظر تركيا الى التمدد الإيراني في العراق و كذلك سوريا تطويق لها بهلال نفوذ إيراني، و لذلك ترى تركيا في دعم الثورة في سوريا تخليصا لها من سيطرة موردي الطاقة(روسيا/ايران) ، و هي نقطة الانطلاق لتحولها الى قطب إقليمي فاعل عبر خلق نظام جديد متقارب مع انقرا خاصة في ظل توافرها على مقومات اللاعب الجيوبوليتيكي في تركيا.[1] و تتمثل اهم خصائص مكانة تركيا في النظام الإقليمي في قبول نسبي للعب تركيا دورا إقليميا فاعلا للاعتبارات التالية:[2]

* المشترك التاريخي والحضاري لتركيا ومحيطها الإقليمي.

* اقتصاد قوي حيث يحتل الاقتصاد التركي المرتبة السادسة عشر عالميا.

* امتلاك القوة العسكرية باعتبارها عضو في حلف الناتو وتحتل المرتبة الثانية عنه (من حيث الحجم).

* كثافة النشاط الدبلوماسي تجاه الشرق الأوسط، والمناطق القريبة حيث استطاعت التملص من دائرة رد الفعل الى دائرة صناعة الأحداث وتوجيهها عبر مبادرة لطرح الحلول.

* استعمال القوة الناعمة كمحرك أساسي في السياسة الخارجية.

* البراغماتية في التعاطي مع قضايا الجوهرية.

[1] عبادة، سوريا في دائرة التوازن الاستراتيجي الاقليمي و الدولي،**مرجع سابق**.
[2] مدور , المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020 : دراسة مستقبلية ،**مرجع سابق**، ص 219.

* الاعتماد على سيادة الحياد في التعامل مع القضايا الخلافية.

❖ **أدوار السياسة الخارجية التركية:**[1]

أ. **القاعدة الأمنية:** يعتبر الدور الأمني لتركيا اهم أدوارها ثباتا واستمرارية إذ يعود تاريخيا الى خمسينيات القرن الماضي باعتبارها قاعدة أمنية متقدمة للاستراتيجيات في الأقاليم القريبة، وتجسد في قاعدة انجرليك أبرز القواعد العسكرية في تركيا إضافة الى نشر الدرع الصاروخية وبطاريات صواريخ الباتريوت على الحدود مع سوريا بالقرب من حدود إيران يعبر عن استمرار دورها الوظيفي في المنطقة.

ب. **الموازن الإقليمي:** بمعنى ممارســـــة دور تحقيق التوازن بين طرفين أو أكثر تدخل في علاقة صراعية وتنافسية بما يتضــمنه من انحياز لاي من الكفتين في مواجهة الأخرى من اجل الحفاظ على التوازن، والذي ينتج عنه تحقيق مكاسب مباشرة أو احتواء مصادر التهديد المحتملة عند ظهورها كتهديد للنظام الدولي أو الإقليمي القائم ولصالح الدولة ذاتها.

ت. **الوسيط:** ينصرف هذا الدور الى تحمل الدولة مسؤولية دولية في التوفيق والوساطة بين الوحدات الدولية في مختلف الصراعات الدولية، ويتحدث الأتراك دائما عن هذا الدور وعن انه بإمكان دولتهم القيام بهذا الدور في النظام الإقليمي والدولي.

❖ **تبرير الانخراط التركي في الأزمة**

تأثرت تركيا اقتصاديا بالأحداث الثورات العربية إذ تراجعت قيمة إجمالي صادراتها الى هذه الدول بنسبة13بالمئة، فبعد أن كانت تبلغ قيمة صادراتها الى الدول الخمس مصر وليبيا وسوريا واليمن وتونس 6.48 العام 2010، تراجعت هذه النسبة الى 4.74بالمئة نتيجة هذه الأحداث.[2] وحملت الثورات العربية تحديات وفرص أمام تركيا وأبرزها:[3]

- زيادة المكانة الإقليمية لتركيا التي لقيت تصريحاتها قبولا شعبيا من جهة ومن جهة أخرى عدم ممانعة القوى الدولية الغربية لدورها كحائل أمام استثمار إيراني لهذه الأحداث لتوسيع نفوذها.
- محاولة تصدير نفسها كنموذج ديمقراطي يحتذى به في مرحلة لاحقة بعد هدوء الثورات العارمة.

[1] محفوظ عقيل السعيد، **السياسة الخارجية التركية بين الاستمرارية و التغيير**،(ب د ن: ب م ن، 2012)، ص143.

[2] هليل، العثمانية الجديدة و مواقف تركيا،**مرجع سابق**.

[3] بكر رشيد، المكانة الاقليمية لتركيا، **مرجع سابق**، ص ص242-243 .

في الواقع قدمت تركيا الكثير من الدعم الى سوريا أثناء عزلتها الدولية مقارنة ببقية الدول، لكن رغم ذلك اتجهت انقرا بعد تجاهل دعوات أردوغان الإصلاحية من قبل النظام، الى احتواء المعارضة على أراضيها، والى فرض عقوبات على النظام السوري والمساهمة في الجهود الدولية الدبلوماسية لعزل الأسد.[1]

بالمحصلة، حاولت تركيا في البداية إسقاط النظام من خلال دعم المعارضة من اجل خلق منطقة نفوذ لها في الشمال السوري، لكن تغيرت أولويتها لحماية حدودها في مواجهة التهديد الكردي، وهذا ما يمكن ملاحظته في تدخلها في الأراضي السورية على خلفية تصاعد نفوذ الكيانات الكردية.

3. السعودية كقائد للدول الخليجية

طالما نظرت السعودية الى سوريا من منظور أنها اكثر من مجرد إزعاجا، و في نفس الوقت أدنى من تهديد استراتيجي إذ لطالما توجست الرياض من التقارب السوري الإيراني على مدى العقود الماضية، كما أن سوريا لها تأثير على الداخل اللبناني و الفلسطيني، و في كل ذلك كانت الرياض تفتقد الى النفوذ و التصميم و الفرصة، يضاف الى كل ذلك التعاطف العربي مع سوريا كدولة مناهضة لإسرائيل، و التشكيك في علاقات السعودية مع الإدارة الأمريكية، و مع انطلاق الاحتجاجات في سوريا تجلت للسعودية الفرصة المواتية بان سقوط نظام الأسد ستكون نهاية نظام عدو، و بالتالي تقديم نفسها كزعيم للعالمين العربي و السني.[2]

تأسس الموقف السعودي تجاه الأحداث في سوريا على ركيزتين أساسيتين، تتعلق الأولى بصيانة امن الخليج واستقرار دوله بعد موجة الثورات في الوطن العربي، أما الثاني فيتعلق بتحجيم النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط الذي تعتبر سوريا أخر حلقاته. حيث تداخلت الأبعاد الجيوسياسية بالأبعاد الجيوثقافية في بلورة الرؤية السعودية تجاه سوريا، فهي تعتبر نفسها راعية المشروع السني ومرجعيته الدينية، والأمر المهم الثاني يتعلق بتخوفها من التمدد الإيراني في العراق وسوريا يمنحها إطلالة مباشرة على البحر الأبيض المتوسط، وبتحقيق هذا الإنجاز فان الممرات المائية التي تحظى بتأثير السعودية عليها (مضيق هرمز–باب المندب– البحر الأحمر) ستتراجع كأولوية ثانية بالنسبة الى إيران ما يشكل تهديدا للمنطقة من خلال غلق هذا الممر البحري على خصومها. وتعتبر ذلك خطرا وجوديا وجب التصدي له.[3]

من الفواعل البارزة في الشرق الأوسط المملكة العربية فهي أحد اهم اللاعبين المحوريين إقليميا، وهذا راجع لما تتمتع به المملكة من مؤهلات استراتيجية نابعة من الخصائص التالية:[4]

---

[1] Emile Hokayem, **op cit**.
[2] **Ibidem**.
[3] عبادة ،سوريا في دائرة التوازن الاستراتيجي الاقليمي و الدولي، **مرجع سابق**.
[4] ريام محمد عبد الله، "**الشرق الأوسط.من منظور القوى الإقليمية الكبرى**"، مجلة مدارات سياسية، المجلد1،العدد2،(سبتمبر 2017)، ص ص124-144.

1. **المكانة الاقتصادية العالمية:** فهي تستحوذ على مقدرات هائلة من النفط ويساهم في الاقتصاد العالمي، إذ يبلغ 11.9 مليون برميل يوميا والغاز الطبيعي الذي يصل الى 108.2 مليار م^{3}.

2. **الموقع الاستراتيجي العام:** إذ تتربع على مساحة شاسعة تختزن ثروات حيوية مثل النفط والمعادن، وكذا إطلالاتها على البحار والخلجان الأكثر حيوية في حركة الملاحة الدولية، حيث تمتد سواحلها غربا على البحر الأحمر ومن جهة الشرق على الخليج العربي.

3. **المكانة الدينية والروحية** حيث تتواجد الأماكن المقدسة.

4. **التزامها بمبدأ حسن الجوار في علاقاتها الخارجية**، وتتبنى مبدأ التسوية السلمية للقضايا الدولية.

5. **القدرات العسكرية:** حيث تملك المملكة العربية السعودية على أسطول عسكري وقوات أمنية معدة بأحدث التقنيات.

6. مساهمتها الفعالة في القضايا العربية، حيث ساهمت في تأسيس الجامعة العربية العام 1945 , وهذا لإدراكها بأهمية العمل العربي المشترك، إضافة الى عضويتها في رابطة العالم الإسلامي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

7. تأكيدها على الانتماء للجوار ضمن النـــطاق الخليج وهذا من خلال عضويتها في مجلس التعاون الخليجي والمساهمة في تأسيسه منذ العام 1981.

فالمملكة العربية السعودية تمـــتلك كل مقومات القوة الاقتصادية و العسكرية إضافة الى مكانته الإقليمية و تحالفاتها الدولية ما يعزز دورها في بنية القوة في النظام الشرق أوسطي ، حيث تمتلك السعودية القدرة على التأثير في القضايا الإقليمية، و قدرتها على مواجهة التحديات الأمنية، و تكثف جهودها للظهور في صورة القوة العربية الوحيدة في الشرق الأوسط، فهي تعمل جاهدة من اجل تغيير موزين القوى الإقليمية من خلال تطوير قدراتها العسكرية و إقامة تحالفات عسكرية جديدة تحت تسميات محاربة الإرهاب و ضمان الاستقرار الإقليمي ، و في الحقيقة تعتبر جهودها في اطار سعيها للدفاع عن دورها الإقليمي. رغم ما يواجهه هذا الدور من معيقات جيوسياسية، تتمثل في المنافس الإيراني والاستقلالية عن المظلة الأمريكية، وغياب رؤية واضحة المعالم لممارسة هذا الدور ومواجهة التحديات في المنطقة.[1]

مما سبق ترى الباحثة، أن هذا التحالف الداعم للثورة ينطلق من دوافع متباينة تتعلق عند بعض الأطراف، بدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان وأمن إسرائيل، حيث ينظر الى الثورة السورية باعتبارها انتفاضة الشعوب المضطهدة ضد الأنظمة الاستبدادية، إذ دعمت واشنطن المعارضة باسم مبادئ الديمقراطية، أما الدول الخليجية وعلى راسها السعودية فإنها دعمت المعارضة بناءا على منطلقات طائفية سياسية حيث ترى في إسقاط بشار

[1] حيدر ، بنية القوة في الشرق الاوسط و امكانية ظهور الدولة القائد،**مرجع سابق**.

الأسد حليف إيران فرصة لتعزيز النفوذ السني. لكن في الواقع فان القواسم المشتركة لهذا التحالف تكمن في البحث عن النفوذ من البوابة السورية.

وكما ورد ذكره في الفصل النظري للدراسة على أن الأزمات تؤثر على طبيعة العلاقات بين القوى العظمى، نجد أن الأزمة السورية قد أسست لعلاقات تنافسية بين كل من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية، فهي مؤشر على تصاعد حدة التنافس بين القوتين بعد أن اتسمت هذه العلاقات بالتعاون منذ سقوط الاتحاد السوفياتي. كما ساهمت الأزمة بشكل كبير في عادة رسم خارطة التوازنات الإقليمية ومن بعدها الدولية على النحو الذي تم ذكره، وهذا ما تشير اليه النظرية أيضا في مسألة علاقة الأزمات الدولية بتوازن القوى. كما يمكن تصنيف الأزمة السورية ضمن نمط التوريط إذ تدخلت عديد الأطراف في الأزمة وإن تباينت دوافعها.

المبحث الثاني: الإدارة الدولية والإقليمية للازمة السورية

- المطلب الأول: إدارة الأزمة السورية من قبل الدول الكبرى
- المطلب الثاني: إدارة الأزمة السورية من قبل القوى الإقليمية غير العربية
- المطلب الثالث: إدارة الأزمة السورية من قبل القوى الإقليمية العربي

حظيت الأزمة السورية باهتمام بالغ من العديد من القوى سواء الكبرى أو الإقليمية، إن هذا الاهتمام تجسد في صور عديدة، تعددت مجرد مواقــف الى أدوار فعلية بذلت فيها هذه القوى جهودا شملت المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية وحتى الإعلامية، بينما اتجهت دول المعسكر الأول الى دعم المعارضة السورية، ساهمت قوى أخرى الى دعم النظام السوري باعتباره حليف، وسوف يتم مناقشة هذا الأدوار في هذا المبحث.

المطلب الأول: إدارة الأزمة السورية من قبل الدول الكبرى

الفرع الأول: الإدارة الأمريكية للأزمة السورية

شكلت سوريا تحديا كبيرا لصناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية لعقود طويلة، لكن الحالة السورية الراهنة لم يسبق لها مثيل، إذ لم تكن للإدارة الأمريكية القدرة على التنبؤ بها بالقدر الكافي حتى تستطيع بلورة و صياغة استراتيجية على المدى القصير، حيث اتجهت واشنطن مع حلفائها الى ممارسة المزيد من الضغوطات على النظام السوري من جهة و تقديم الدعم للقوى المعارضة على أشكالها ، و في أوت 2013 أبدت الرئاسة الأمريكية رغبتها توجيه ضربة جوية على أهداف النظام بعد اتهامه باستخدام غاز السارين لكنها تراجعت بإيعاز من ضباط في الجيش الذين عارضوا فكرة التدخل العسكري لكن كل ذلك تم تصنيفه على انه دعم أمريكي محدود.[1]

تتمــتع المعارضة السورية بدعم مجموعة من الجهات الحكومية الدولية، تؤدي الولايات المتحدة الأمريكية و حلفاؤها دورا دبلوماسيا بارزا في تسهيل جمع البلدان الداعمة للمعارضة تحت مضلات متعددة ،بما في ذلك ما يسمى بـ "مجموعة أصدقاء سوريا" .في حين كانت الولايات المتحدة في البداية داعمة لفوز المعارضة بالكامل في سوريا من خلال الإطاحة بنظام الأسد، إلا أنها يبدو اعتمدت في الآونة الأخيرة استراتيجية اكثر دقة بعد أن ادركت أن التسوية السياسية هي الحل العملي الوحيد لإنهاء الصراع .و هكذا ،تركز الولايات المتحدة حاليا و في المقام الأول على وضع حد لانتشار الصراع في المنطقة و على مواجهة التهديد القائم و المتزايد و الذي يشكله الجهاديون، بما في ذلك تنظيم القاعدة.[2]

يأتي تصنيف الإدارة الأمريكية للصراع في سوريا على منهجين، ففيما اعتمدت إدارات باراك أوباما ودونالد ترامب على سياسة الانكفاء عن التدخل المباشر، وسياسة الاعتماد على الحلفاء الإقليميين والمحليين، فان إدارة **جو بايدن** لم تضع المسالة السورية في جدول اهتماماتها بل كانت منشغلة بالحرب الأكرانية الروسية، وتتمثل في:[3]

---

[1] Felix I. oyosoro, and E. I. Herbert,**Syrian In A Torment : Key actors and geopolitical intrigues**, nigiria: Department of International Relations /Peace and Conflict Resolution,19 december2021. Pp1-19.

[2] تشارلز ليستر،"**الازمة المستمرة:تحليل المشهد العسكري في سوريا,موجز السياسة**"، مركز بركنجز،(الدوحة:ماي2014)، ص ص1-22.

[3] ابوبكر السويحلي، حسين احمد، "**التدخل الامريكي في الازمة السورية خلال الفترة من 2011الى 2023**"،المجلة العلمية لكلية الاقتصاد و التجارة . العدد9 ،(افريل2024)، ص ص107-135.

أ. سياسة الانكفاء عن التدخل المباشر

طالما ارتبطت سوريا في المخيلة الأمريكية بالمحور المناهض للسياسات الأمريكية في المنطقة، و لا توجد نية لدى صناع القرار الأمريكي بالتعامل مع تبـــعات الأزمة متعددة الجبهات و الفواعل، في مشهد معقد و ضبابي ينبئ بصراع طويل الأمد، إضافة الى عدم رغبتها في الدخول الى مواجهة مع اطراف داعمة للنظام (روسيا و ايران)، و في الواقع اتجهت الى تفضيل سياسة استـــنزاف القدرات سواء للنظام أو حلفائه–روسيا ايران و حزب الله– لأبعد مدى رغبة منها في عدم تكرار السيناريو الأفغاني و العراقي و الليبي ما دفعها لانتهاج سياسة الانكفاء عن التدخل العسكري في حسم الصراع. لكن نقطة التحول في السلوك الأمريكي تجاه الملف السوري جاءت بعد ثبوت استخدام النظام للسلاح الكيماوي ضد المدنيين في الغوطة ما أدى الى هلاك 1400شخص، و هو ما يفسر التهديد الأمريكي للنظام باستخدام القوة العسكرية ضده، لكن في خضم ذلك تولد الاتفاق الروسي الأمريكي في جنيف بتاريخ12سبتمبر 2013 يفرض على الحكومة السورية التخلص من أسلحتها الكيماوية التي علق عنها باراك أوباما بانها انفراجة هامة نحو إنهاء الأزمة، و بظهور تنظيم داعش قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء تحالف دولي لمحاربته بتاريخ19سبتمبر 2014، و هكذا تم نشر قوات عسكرية أمريكية تعدادها 2000جندي على الأراضي السورية وتعتبر عدم التدخل العسكري وسياسة الانكفاء مبدا السيادة الخارجية لباراك أوباما و حتى بوصول دونالد ترامب لم يحدث تغيير حقيقي في السياسة الأمريكية تجاه الملف السوري حيث قرر ترامب سحب قواته من سوريا باستثناء قواتها في بعض القواعد كقاعدة التنف لاستمرارية حضورها في الملف السوري دبلوماسيا و ضمان عدم عودة تنظيم داعش كهدف معلن.

ب. الاعتماد على الوكلاء المحليين

بفعل الأزمة المالية العالمية العام2008، تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية عالميا، دفعها ذلك الى إعادة هيكلة انتشارها العسكري خارجيا بما يخدم مصالحها الداخلية، من خلال التعاون مع حلفائها الإقليميين في إدارة الأزمات الإقليمية اعتمادا على نظرية القيادة من الخلف، و في سبيل ضمان فرض وجودها في الصراع السوري و دورها في إدارته، قامت بإنشاء قوات سوريا الديمقراطية (قسد) لمحاربة داعش في الإقليم الكردي الذي اصبح مقرا للقوات الأمريكية في منطقة عين العرب التي تعتبر قاعدة عسكرية مشتركة (أمريكا و فرنسا وأستراليا و المانيا) حيث قامت بتدريب قرابة 3000عنصر من قوات قسد و تمويلها ماليا العام2017 ب250مليون دولار تحت عنوان "تمويل عمليات طوارئ خلف البحار"، كما قامت بتكوين عناصر الجيش السوري الحر منذ فترة حكم أوباما الى غاية فترة حكم ترامب ، يضاف الى ذلك دفع حلفائها الإقليميين (تركيا و السعودية و قطر لتمويلهم و بالمال و السلاح علما أن البرنامج الأمريكي لتدريب و دعم المعارضة المعتدلة انطلق منذ العام 2013.

وتتمثل الأدوات الأمريكية في إدارة الأزمة في سوريا فيما يلي:

أولا، الأدوات السياسية والدبلوماسية

رغم التأخر الذي دام تسع اشهر من اجل الإعلان الأمريكي الصريح حول التطورات الحاصلة في سوريا بين النظام و المعارضة المسلحة بسبب عدم وضوح الرؤية حول هوية الفصائل ، فان واشنطن اتجهت نحو الضغط السياسي المباشر على نظام بشار من اجل إجراء الإصلاحات المطالب بها من طرف الشعب أو من خلال المنظمات الدولية، فقد دفعت بمجلس الأمن لاستصدار قرارات من اجل إدانة النظام السوري و مطالبته بوقف العنف ، كما قامت بغلق سفاراتها في العاصمة دمشق، و على صعيد أخر تساهم واشنطن من خلال دبلوماسييها في الجهود الدولية التي ترمي الى إيجاد حلول سياسية للوضع تلبي مطالب الشعب السوري مثل مؤتمرات أصدقاء سوريا (في تونس وإسطنبول و باريس)، كما عمدت الى دعم المعارضة المعتدلة فقط بشتى الوسائل خاصة العسكرية بالقدر المناسب الذي يفضي الى تسوية سياسية و وقف العنف.[1]

كما دفعت الدبلوماسية الأمريكية بالتعبئة لحوالي 100دولة في مجموعة أطلق عليها مجموعة أصدقاء سوريا، التي لها لقاءات دورية خارج رواق الأمم المتحدة تفاديا للفيتو الروسي/الصيني، وتكللت جهودها بالحصول على مساعدات عربية وجهت لإنشاء التحالف الوطني السوري التي يعد إطارا جامعا لقوى المعارضة المتفككة.[2]

وتعمل الإدارة الأمريكية الحالية – بايدن– على تحقيق أربع أهداف محورية في إطار التسوية السلمية للازمة، وتتمثل في استمرارية التحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، ودعم اتفاقيات وقف النار، التأكيد على ضرورة تسهيل وصول المساعدات الإغاثية، التأكيد على احترام حقوق الإنسان والمساءلة ومنع انتشار الأسلحة عبر فرض عقوبات مضبوطة الأهداف.[3]

ثانيا، الأدوات الاقتصادية

" تشير المواقف الأمريكية منذ القدم الى الترويج لسياسة فرض العقوبات والحظر باعتبارها وسيلة سلمية مهمة في إدارة الأزمات الدولية بدلا عن استخدام القوة المسلحة، واعترافا بالكلفة الإنسانية للحرب، فقد أوصى الرئيس الأمريكي الأسبق ويلسون بالجزاءات الاقتصادية، إذ أن الجزاءات الاقتصادية كما وصفها أكثر سرعة ونظافة وفعالية من الصراع في ساحة القتال".[4] واستخدمت الولايات المتحدة سياسة فرض العقوبات على النظام السوري من اجل تضييق الخناق عليه وعزله دوليا، ويمكن إيضاح اهم الوسائل فيما يلي:

أ. **تقديم المساعدات المالية و الإنسانية:** تقديم المساعدات لدعم الاستقرار في سوريا، حيث بلغت القيمة المالية الممنوحة لدعم الاستقرار و محاربة داعش منذ العام 2011 1.3 مليار دولار حسب

[1] كرار ذياب عبد جودة، **"الولايات المتحدة الامريكية و ادارة الازمات الدولية "الازمة السورية نموذجا"**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية - الاستراتيجية،(العراق: جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ،قسم الاستراتيجية، 2015)، ص ص170-172.

[2] **المرجع نفسه**،ص172.

[3] Christopher M.Blanchard, **syria and u.s policy**,. Congressional research service ,(july15,2024), p

[4] عبد جودة ، الولايات المتحدة الامريكية و ادارة الازمات الدولية "الازمة السورية نموذجا" ،**مرجع سابق**،ص173.

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية إذ تعتبر هذه المســـــاعدات عاملا حيويا لتخفيف المعاناة الاقتصادية و الاجتماعية للسوريين و التي تعمل تنظيم داعش على استغلالها ، و تشمل هذه البرامج لدعم التعليم و الإعلام و المجتمع المدني و الخدمات العامة و غيرها، أما بالنسبة للمساعدات الإنسانية ، تصنف الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر مانح للمساعدات الإنسانية لسوريا إذ وصلت منذ العام 2011 الى ما قيمته 15.7 مليار دولار، بما فيها 808 مليون دولار تم الإعلان عنها خلال المؤتمر السنوي لدعم سوريا في ماي 2022، و 756 مليون دولار تم الإعلان عنها أثناء اجتماع مجلس الأمن في سبتمبر 2022.[1]

ب. فرض العقوبات الاقتصادية على النظام السوري جوان2011

كجزء من استراتيجيتها في التعامل مع الصراع السوري قامت واشنطن بفرض مجموعة من العقوبات* على النظام ومؤسساته والشخصيات المحسوبة عليه تضمنت: تجميد الأموال، حظر التعاملات التجارية، منع الاستثمارات الأمريكية في سوريا.[2]

ت. تعبئة القوى الدولية والإقليمية لفرض عقوبات على النظام السوري

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تعبئة عدد معتبر من الدول من اجل التضييق على النظام السوري من خلال تشجيعهم على اتخاذ إجراءات تفضي الى فرض عقوبات على نظام بشار الأسد، فمثلا الاتحاد الأوربي وضع 13مسؤول سوري في القائمة العقوبات، كما قام بتجميد أصول سوريا المالية لديه، على نفس الصعيد قام بحظر بيع السلاح الى سوريا وحظر وإرادات النفط السوري ومنع الشركات الأوربية من الاستثمار في القطاع الطاقوي السوري وغيرها من الإجراءات الاقتصادية الصارمة. وفي العام 2015، قام أيضا الاتحاد الأوربي بفرض حزمـــــة جديدة من العقوبات على النظام السوري وشخصياته ومؤسساته تعبيرا على رفضه استمرار أعمال العنف في سوريا، وتعتبر هذه الإجراءات خطوة نحو التوصل الى حل سياسي يكون فيه بشار الأسد خارج المعادلة.[3]

ثالثا، الأليات العسكرية

أ. استخدام القوة العسكرية غير المباشرة

---

[1] Carla Humud, **Armed conflict in Syria:overview and U Srespons,** Congressional research service , (november2022), pp1-36.

*قانون قيصر: اصدر من قبل الكونغرس الامريكي ، و دخل حيز التنفيذ في 17جوان2019، نص قانون قيصر على عقوبات اقتصادية و قانونية ضد 39 شخصية ضمن الحكومة السورية و المقربين منها، تم اطلاق التسمية نسبة الى قيصر و هو مصور عسكري منشق عن الجيش السوري.(المرجع: خديجة جعفر ، قانون قيصر و الواقع السوري،الجزيرة نت).

[2] المعايطة،الازمة السورية و تحولات العلاقات الامريكية الروسية،**مرجع سابق**، ص89.

[3] **المرجع نفسه**، ص90.

اتجهت الإدارة الأمريكية الى تسليح المعارضة بشكل مباشر وفق إعلان البيت الأبيض و بيان باراك أوباما عن ذلك في جوان 2013، في اطار جهودها لردع عنف بشار الأسد، و هذه النية أعطت الضوء الأخضر لحلفائها خصوم النظام بالقيام بالمهمة منها المملكة العربية السعودية و غيرها.[1] في العام 2014، تقدمت إدارة الرئيس أوباما بطلب الى الكونغرس من اجل الموافقة على تفويض لتمويل المعارضة بالأسلحة لأغراض محددة (دعم المعارضة في وجه النظام)، إذ بعد ظهور تنظيم الدولة الإسلامية تغيرت الأولوية نحو محاربة هذا التنظيم ، حيث وافق الكونغرس على برنامج* بقيادة وزارة الدفاع يشمل التدريب و تجهيز القوات التي ثبت مصداقيتها من أجل مواجهة التنظيم و الدفاع عن المصالح الأمريكية في المنطقة و خلق الأجواء المناسبة نحو حل سلمي للأزمة.[2]

ب. التهديد باستخدام القوة العسكرية المباشرة

حمل خطاب باراك أوباما في سبتمبر 2013 تهديدا بتوجيه ضربة عسكرية للنظام من اجل شل قدراته العسكرية ردا على استخدامه السلاح الكيماوي، معتبرا هذا السلوك جرح في حق الإنسانية. وسبق أن لوحت الإدارة الأمريكية باستخدام الأداة العسكرية في حال استمرار الأسد استخدام القوة ضد المدنيين، لكنها واقعيا لا ترغب الولايات المتحدة التدخل العسكري في صراعات الشرق الأوسط.[3]

ت. الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية

جاءت تعليمات وزارة الدفاع الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية للنظام السوري و هي ضربة محدودة حسب التعليمة إذ وجهت الضربة على مطار خان شيخون ما أدى الى خسائر معتبرة في قدرات الجيش السوري العربي.[4] بعد ظهور تنظيم داعش في سوريا و تصاعد أعماله الوحشية و نجاحه في السيطرة العسكرية خلال الأعوام 2014-2015، بدا التحول الفعلي في مسار الصراع السوري بين القوى الفاعلة في الأزمة حيث بدا ينظر الى هذا التنظيم كتهديد مشترك ، و في قمة حلف الشمال الأطلسي في سبتمبر 2014، استطاعت واشنطن تحقيق تعبئة دولية لمحاربة داعش في اطار تحالف عسكري دولي متجاوزة الدور الروسي في سوريا.[5] و بتاريخ 23 سبتمبر 2014، شنت الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة الى خمس دول عربية حليفة و هي المملكة العربية السعودية و البحرين و الأمارات العربية المتحدة و قطر و الأردن ، ضربات جوية و صاروخية على تنظيم داعش

---

[1] **المرجع نفسه**،

* برنامج التدريب و تجهيز اقره الكونغرس العام 2014، و تمويل لصندوق تدريب و تجهيز من اجل محاربة تنظيم الدولة الاسلامية عبر تدريب قوات قسد الديمقراطية(قسد) و الجيش السوري الحر(المرجع : Christopher M.Blanchard, syria and u.s policy, Congressional research service .july15,2024

[2] Humud, **op cit.**

[3] المعايطة، الازمة السورية و تحولات العلاقات الامريكية الروسية،**مرجع سابق**، ص88.

[4] انظر: عبد الكريم، دور الأمم المتحدة تسوية الأزمة السورية،**مرجع سابق**،ص 45.

[5] Maria Raquel Freire,**op cit**.

و الجماعات المسلحة.[1] حيث تم إنشاء "قوة المهام المشتركة– عملية العزم الصلب– من اجل تنسيق العمليات العسكرية المشتركة ضد تنظيم داعش ، و في العام 2015 تم إرسال قوات أمريكية الى سوريا من اجل محاربة داعش و تدريب المعارضة السورية المعتدلة–كردية– إذ تم تحقيق العديد من الإنجازات المشتركة في هذا المجال ، رغم ذلك قامت القوات التركية بشن عمليات عسكرية على هذه القوات العام 2019 لاعتبارات أمنية و سياسية (منع إقامة منطقة حكم ذاتي على الحدود السورية التركية و بالتالي تعتبر أن وحدات حماية الشعب الكردية جزءا من حزب العمال الكردستاني)، إذ تعتبر القوات الكردية على الحدود السورية التركية تهديدا لها .[2] و رغم المحاولات الأمريكية للتدخل العسكري تحت الغطاء الأممي لكنها قوبلت بالفيتو الروسي.[3]

ث. إقامة القواعد العسكرية

وصل عدد القوات الأمريكية في سوريا خلال العام 2022، حوالي 900جندي أمريكي، بالإضافة الى ما يعادل 6770 متعاقد مع وزارة الدفاع الأمريكية ينتشرون على الأراضي السورية والعراقية، ومعظمهم يتمركز في المنطقة الشرقية من سوريا دعما لقوات سوريا الديمقراطية (قسد).[4] إذ أقامت الولايات المتحدة الأمريكية على الأراضي السورية عددا من القواعد والمطارات العسكرية بالتعاون مع القوات الكردية، وأهمها:[5]

- قاعدة الرميلات شرق مدينة القامشلي.
- قاعدة المبروكة غرب مدينة القامشلي.
- قاعدة الجلبية غرب بلدة عين عيسى.
- قاعدة عين عيسى وهي أكبر القواعد العسكرية شمال سوريا.
- قاعدة روباريا تقع في ريف حلب شمالا.
- قاعدة تل حجر شمال منطقة الحسكة.
- قاعدة تل ابيض على الحدود التركية.
- يضاف الى ذلك القواعد الألمانية والبريطانية والفرنسية على الحدود السورية الأردنية العراقية.

وتتمثل الاختلافات في توجهات أوباما وترامب في التعامل مع الملف السوري في:[6]

---

[1] Sadjed Karim , **op cit..**

[2] Humud, **op cit**.

[3] عقيل سعيد محفوض، **"الثعلب و القنفد:الولايات المتحدة ازاء الازمة السورية"**، مداد مركز دمشق للابحاث و الدراسات،(دمشق،2017)، ص ص1-37.

[4] Humud, **op cit**.

[5] محفوض، الثعلب و القنفد:الولايات المتحدة ازاء الازمة السورية،**مرجع سابق**.

[6] هادي الشيب، الشرق الاوسط في ظل اجندات السياسة الخارجية الامريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم اوباما و ترامب،**مرجع سابق**، ص596_601).

1. مسالة التدخل العسكري: أوباما لم يوافق عليها ابتداءا ثم أعلنها في وقت لاحق، أما ترامب يرفضها تماما لأنه يرى بضرورة تركهم في اقتتال وحرب بينية دون تحمل أمريكيا أعباء عسكرية.
2. الموقف من بشار الأسد: حيث كان ترامب أكثر وضوحا على اعتبار تفضيل نظام بشار الأسد على الفوضى.

قراءة تقييمية للدور الأمريكي تجاه الأزمة السورية

منذ البداية اعتمدت الإدارة الأمريكية استراتيجية تصب في مصلحة تمكين المعارضة على أنها تكون بديل لبشار الأسد، إذ اتجهت أن الإدارة الى الترتيب لمرحلة ما بعد الأسد وتجنب أسوأ السيناريوهات على غرار ما حدث في العراق، وتفادي العمليات الانتقامية على أساس طائفي.[1]

الفرع الثاني: الإدارة الروسية للازمة السورية

جاء في تصريح مبعوث روسيا الى الولايات المتحدة الأمريكية **فيتالي تشوركين** قوله أن روسيا استثمرت بجدية في الأزمة السورية سياسيا واقتصاديا والآن أيضا عسكريا.[2]

قدمت روسيا الاتحادية الدعم للنظام داخليا وخارجيا، فبالإضافة الى جهودها لعرقلة مشاريع القرارات في مجلس الأمن الدولي التي كانت ضد النظام، فإنها في الداخل كانت تساند بشار الأسد على الأرض في مواجهة المعارضة من خلال تقديم المساعدات بشتى أنواعها مما عزز مركز نفوذ النظام وقوته في الصراع، كما مارست دور الوساطة في صفقة تدمير السلاح الكيماوي بموافقة النظام ما منح بشار الأسد نوعا من الشرعية لدى المجتمع الدولي.[3]

وتتمثل الأدوات الروسية في التعامل مع الأزمة السورية في:

أولا، الأداة الاقتصادية

أ. رفض العقوبات: أكدت وزارة الخارجية الروسية في بيانها أواخر العام2012 رفضها الالتزام بالعقوبات الاقتصادية الغربية التي تم فرضها على النظام السوري، إذ جاء فيه "أن العقوبات أحادية الجانب التي فرضها بعض الدول ضد سوريا التي تتخذ منها موسكو موقفا سلبيا لا تعتبر مبرر للتراجع عن المشاريع والبرامج الاقتصادية المشتركة

[1] محمد مجاهد الزيات،" **تحولات الصراع الداخلي المسلح في سوريا"**،في :محمد عبد الله يونس و اخرون،**مسارات متشابكة:ادارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الاوسط**،(القاهرة :المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية،2015)، ص ص25-...

[2] [3] Emil Aslan Souleimanov, **mission accomplished? Russia 's withdrawal from Syria**,middle east policy, xxIII ,n2,(summer2016).

[3] Lyna elkhati , **A comprehensive strategy for Syria next steps the west** , Carnegie middle east center, (march 2014) ,

المتفق عليها مع سوريا بشأنها في إشارة الى القرض المالي الذي طلبته دمشق من روسيا" حيث تم طبع ما يقارب 240طنا من الأوراق النقدية صيف2012 من اجل إنقاذ الاقتصادي السوري من الانهيار.[1]

ب. تقديم القروض: بلغت قيمة الديون السورية لسوريا عام 1992(13مليار دولار) ثمن الكميات الهائلة من الأسلحة التي وردها الاتحاد السوفياتي السابق لسوريا، وبعد زيارة الرئيس السوري بشار الأسد الى روسيا عام2005، تم حل أزمة الديون حيث تم توقيع البيان المشترك الذي أكد على تعميق علاقات الصداقة والتعاون بين الطرفين، حيث تم شطب 80بالمئة من حجم هذه الديون.[2] ما أدى الى تحسن العلاقات الثنائية بين البلدين وتمتينها. جاء في تقرير لمجلة نيولاينز الأمريكية أن روسيا قدمت قرضين يبلغ إجمالهما واحد مليار دولار الى سوريا، كما تم توقيع اتفاقية بتاريخ2 ديسمبر 2020 والتي تتضمن قرض تصدير تبلغ كلفته700مليون دولار واهم السلع حسب الاتفاقية القمح والبنزين ووقود التدفئة.[3]

ثانيا، تفعيل الأداة الدبلوماسية

توصف روسيا بانها حليف استراتيجي للنظام السوري، وهذا وفقا لاعتبارات موضوعية إذ أن روسيا تقوم بدعم النظام السوري سياسيا، ويتجلى ذلك من خلال جهودها في مجلس الأمن حيث استخدمت حق النقض مرات عديدة ضد القرارات التي تدين النظام والموجهة ضده.[4]

اهم الأدوات التي تم استغلالها منذ بداية الأحداث من طرف روسيا الاتحادية الأداة الدبلوماسية حيث تم استخدام حق النقض باعتبارها أحد أعضاء الخمسة الذين يملكون هذا الحق في مجلس الأمن الدولي لوقف مشاريع القرارات الموجهة الى سوريا في أزمتها الحالية من اجل حماية حليفها التقليدي نظام بشار الأسد، وأبرزها:[5]

- أكتوبر 2011تم استخدام حق النقض في مشروع قرار الجامعة العربية والدول الأوربية الذي طالب النظام السوري بحتمية وقف استخدام القوة ضد المدنيين.
- فيفري2012 تم إحباط مشروع القرار الأمريكي من خلال الفيتو المزدوج الروسي الصيني والذي طالب النظام السوري بسحب قواته العسكرية من جميع المناطق التي يتمركز فيها من اجل ضمان حرية التظاهر السلمي.

---

[1] نوري، السياسات و الاستراتيجيات الامريكية و الروسية في الشرق الاوسط:العراق و سوريا نموذجا، **مرجع سابق**.
[2] جهاد عودة، **مستقبل الشرق الاوسط و التقديرات الاستراتيجية** ،(مصر: المكتب العربي للمعارف،2017)، ص ص344-345.
[3] مدونة ايلاف، "**هكذا تتهرب روسيا من العقوبات عبر قروضها السورية** "،العدد7890،(14افريل2022)، تاريخ الاطلاع: 5ديسمبر2022.الرابط الكتروني:
[4] فريق الازمات العربي، الازمة السورية: استراتيجية الخروج ،**مرجع سابق**.
[5] الحرة نت ، "**الفيتو الروسي و معاناة السوريين ...ابرز المحطات**"، 11افريل2018 ، تاريخ الاطلاع: 5ديسمبر2022. الرابط الكتروني:
https://www.alhurra.com/choice-alhurra/2018/04/11/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AA%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%B7%D8%A7%D8%AA

- جويلية2012 تم تعطيل مشروع قرار بريطاني فرنسي يخص وقف العنف والسماح بتمديد مهلة المراقبين الدوليين.
- ماي2014 تم تعطيل مشروع قرار يخص نقل الملف السوري الى المحكمة الجنائية الدولية
- أكتوبر 2016 تم رفع فيتو روسي ضد مشروع فرنسي يتعلق بوقف القصف في حلب وفرض حظر طيران في أجوائها.
- ديسمبر 2016 عطل الفيتو المزدوج الروسي الصيني مشروع قرار يطالب الأطراف السورية المتقاتلة في حلب بهدنة لمدة أسبوع.
- فيفري 2017صدور فيتو مشترك روسي صيني ضد مشروع قرار بفرض عقوبات على النظام السوري بعد أن وجهت له اتهامات باستخدام السلاح الكيماوي في المدة الممتدة بين عامي2014-2015.
- افريل 2017 عطل الفيتو الروسي الصيني مشروع غربي بشأن تعزيز الجهود في التحقيق حول استخدام النظام للسلاح الكيماوي في خان شيخون(إدلب).
- أكتوبر نوفمبر 2017 استخدمت روسيا حق النقض ثلاث مرات يخص تمديد مهمة اللجنة التحقيق الدولية حول استخدام النظام للأسلحة الكيماوية.
- 10افريل2018 تم رفع الفيتو الروسي ضد إصدار قرار بإنشاء آلية تحقيق مستقلة للتحقيق في استخدام الكيماوي بعد الحادثة في دوما.
- (12فيتو روسي منذ 2011الى افريل2018)

عملت روسيا على توفير الحماية السياسية والدبلوماسية للنظام السوري في المحافل الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة ضد مشاريع القرارات التي تقدمت بها الدول العربية والغربية لمعالجة الأزمة السورية، وقامت بإجراء اتصالات مع المعارضة السورية لإقناعها على بدء الحوار مع السلطة السورية".[1] ومن الناحية السياسية استطاعت روسيا تحقيق نجاحا جزئيا بخصوص تراجع المطالب الغربية برحيل بشار الأسد إذ أصبح النظام الذي كان أبرز نقاط الاختلاف بين روسيا وحلفائها والدول الغربية جزءا من محادثات السلام.[2]

ثالثا، الأداة العسكرية

إن التعاون العسكري يبين البلدين ليس حديث إنما تعود العلاقات العسكرية المشتركة الى حقبة الخمسينيات، عندما قامت القوات البحرية السوفياتية بالوصول الى قاعدة طرطوس السورية بداية السبعينيات، إذ توصف هذه القاعدة كمركز لوجستي للقوات السوفياتية آنذاك من اجل القيام بعملياتها في البحر الأبيض المتوسط،

[1] معالي ، التدخل الروسي في سوريا: الدوافع و المالات، **مرجع سابق**،ص493.

[2] Aslan Souleimanov, **op cit**.

ومنذ ذلك الوقت تعتبر القاعدة مركزا لصيانة المعدات الروسية وأيضا في إطار التبادل الخبراتي والفني من جهة ثانية – عمليات تدريبية–، وباندلاع الأزمة بدأت روسيا بتقديم الدعم العسكري اللازم للحكومة السورية.[1]

أ. الدعم العسكري الروسي لنظام بشار الأسد

عسكريا روسيا تعتبر الممول الرئيس للنظام السوري بالسلاح، كما أنها وبانخراطها المباشر في الأزمة من خلال التدخل العسكري لصالح النظام، تؤكد هذا التوصيف حيث تتبين أهمية سوريا بالنسبة لروسيا كبوابة نحو عودتها الدولية واستعادتها مكانتها في النظام الدولي بعد فترة من الغياب والتهميش والعزلة، كما يعبر ذلك عن رفضها التخلي أو خسارة قواعدها العسكرية ومنافذها البحرية تجاه المياه الدافئة.[2]

ب. التدخل العسكري الروسي

بتاريخ 15سبتمبر 2015 ، بدأت العمليات العسكرية الجوية الروسية في سوريا الذي يعتبر بداية التدخل العسكري الروسي في سوريا معلنة بذلك عن بداية العمليات العسكرية ضخمة و طويلة الأمد.[3]و بتاريخ30 سبتمبر 2015 تم الإعلان عن بداية العمليات العسكرية الجوية في سوريا من قبل وزارة الدفاع الروسية حيث قامت الطائرات الحربية التابعة للقوات الجوية الفضائية بتنفيذ عملياتها على الأراضي السورية من خلال ضرب المواقع الإرهابية لتنظيم داعش، و قد تم اطلاع وزراء دفاع للدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي من قبل نظيرهم الروسي سيرغي شويغو.[4]

أتت العمليات العسكرية هذه بعد أن فقد النظام السيطرة على جزء كبير من الأراضي السورية، حيث تعدد الجبهات و الفصائل المسيطرة عليها بما يعني أن سوريا أصبحت منقسمة بالفعل و مشتتة ، و في ظل هذا الوضعية أصبحت الأراضي السورية تحت إرادة مجموعات متطرفة من جنسيات متعددة، "نتج عن هذا الوضع انسداد أفاق تحقيق التسوية السلمية لحل الأزمة نتيجة فقدان المكونات السورية (نظام/معارضة عن حسم الموقف"، و يزداد الوضع سوءا بفعل عدم توافق رؤى و جهود القوى الإقليمية و الدولية الداعمة لاحد الأطراف في حسم الموقف، ما جعل حسم الصراع بالأداة العسكرية و ميدانيا المخرج الوحيد للسيطرة على الوضع.[5]

ميدانيا، تراجعت القدرات القتالية للجيش النظامي وتكبده لخسائر بشرية ومادية هائلة، وانكماش المساحة التي كان يسيطر عليها، ما دفع بالرئيس بشار الأسد الاستنجاد بروسيا، وبعد موافقة البرلمان الروسي حيث تم

---

[1] Humud, **op.cit**.

[2] فريق الازمات العربي، الازمة السورية: استراتيجية الخروج ،**مرجع سابق**.

[3] Jams Sladen and others, **Russian strategy in middle east** ,RAND corponation,(2017),p1. http:www.rand.org .

[4] قلعجية، روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين ،**مرجع سابق**،ص332.

[5] مصطفى عبد العزيز مرسي، **"التدخل العسكري الروسي المكثف في سوريا الدوافع و التداعيات و النتائج"**، شؤون عربية، العدد 164،(2015)، ص ص 88-101.

تفويض الرئيس فلاديمير بوتين القيام بعمليات عسكرية بسوريا ونشر قواتها دعما للنظام السوري الحليف والذي يعتبر موطئ القدم الأخير لروسيا في الشرق الأوسط.[1]

ويذهب الى أن ثلاث أسباب دفعت بروسيا الى التدخل في سوريا:[2]

- الشعور الروسي بعدم مقدرة الرئيس باراك أوباما على اتخاذ قرار بتوجيه ضربة لسوريا بعد تجاوزها الخط الأحمر كما وصفته فيما يخص الملف الكيماوي العام2013.
- التردد الأمريكي في مواجهة روسيا في الصراع الأكراني الروسي خاصة بعد اجتياح وضم القرم العام2014.
- التخوف الروسي من تمرير قرار في مجلس الأمن يقضي بضرب سوريا على غرار ما حدث في ليبيا مستفيدة من الدرس الليبي والعمل على الوقوف مع حلفائها.

وتكمن الدوافع الروسية للانخراط في سوريا هو تعزيز وجودها في الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط، وبالتالي تستعيد روسيا مكانتها كقوة عالمية، وزيادة قدراتها الأمنية، ولعب دور فعال في مجال الطاقة العالمية، على اعتبار سوريا كمصدر للطاقة وإحدى المسارات العالمية للطاقة، ولهذا يعرف الرئيس بوتين سوريا كدولة محورية في إطار سياستها الشاملة في الشرق الأوسط.[3]

- **الترويج الروسي لشرعية تدخلها العسكري**

يذهب الكرملين الى القول بشرعية التدخل في سوريا، على اعتبار انه جاء بطلب من الرئيس بشار الأسد و هو رئيس جمهورية منتخب و حكومة سورية شرعية، و على النقيض يرى أن التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية غير شرعي بانتهاكه لسيادة الدولة السورية رغم القرارين الأمميين 1970و2249.[4] يبرر الجانب الروسي دعمه لنظام بشار الأسد باعتباره الطرف الوحيد الذي لديه السلطة الشرعية القادر على مواجهة الخطر الذي يشكله التهديد الإرهابي و المتمثل في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية، حيث تعتبر روسيا أن هذا التهديد لا يقتصر على منطقة الشرق الأوسط، بل هو تهديد لروسيا و العالم ككل[5]. إذ بررت لروسيا هذا التواجد العسكري المباشر بالاعتماد على ما يلي:[6]

أ. التكثيف الإعلامي:

---

[1] **المرجع نفسه**.

[2] الكفارنة،النظام الدولي الجديد في اطار نظرية تحول القوة التدخل الروسي في الازمة السورية نموذجا، **مرجع سابق**.

[3] Meryem Gulnar&Filiz Katman ; **op cit.**.

[4] بهلول، استراتيجية روسيا الاتحادية تجاه الحرب في سوريا(2011-2018)،**مرجع سابق**.

[5] Hanna Notte,**Russia in chechnya and Syria: pursuit of sr=traegic goals**, middle east policy, volXXIII, N1, (spring 2016),pp59-77.

[6] عودة، مستقبل الشرق الاوسط و التقديرات الاستراتيجية، **مرجع سابق**، ص ص334- .

- إن الفوضى التي شهدتها المنطقة العربية دفعت الكرملين الى توجيه الراي العام الداخلي الى قضايا أساسية تتعلق بشرعية النظام والمواجهة مع الغرب.
- يسود توجه عام لدى طبقات واسعة من المجتمع الروسي نحو العودة و الحنين الى المجد الإمبراطوري للاتحاد السوفياتي سابقا، ما جعل القيادات الروسية في اندفاع لتحقيق ذلك من خلال التحالف مع ايران و بناء علاقات متينة مع مصر إضافة دعمها الصريح للنظام السوري، كترويج لصورة عودة النفوذ الروسي في الشرق الأوسط، و بهذا فان هذا التقارب الروسي العربي بانه" رمز للوحدة العربية في نضالها ضد عدم الاستقرار" الناتج عن الممارسات الأمريكية في المنطقة وانتشار الإرهاب ، و هكذا تذهب موسكو الى الترويج الى إن الولايات المتحدة الأمريكية أو حلفائها بوصفهم «الشيطان الأكبر". ففي 2011، تم وصف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي على انهم " الصليبيون الجدد" على خلفية التدخل العسكري في ليبيا من قبل فلاديمير بوتين، كما إن رئيس الوزراء الروسي سيرغي لافروف وفي مقابلة مع شبكات إعلام روسية في افريل، وجه اتهام لواشنطن باعتبارها المسؤول عن إنشاء كل من تنظيم القاعدة وأيضا تنظيم الدولة الإسلامية.

ويذهب الإعلامي الروسي **مكسيم شفشتكو** بأن الإعلام الروسي اتخذ اتجاهات ثلاثة في التعاطي مع المسألة السورية:[1]

1. قطاع واسع يتعاطى مع الأزمة السورية وفق الرؤية الروسية الرسمية.
2. جزء من الإعلام يروج للرؤية الصهيونية.
3. إعلام مستقل يذهب الى التأكيد أن من حق الشعوب تقرير مصيرها وهو يحتل حيزا ضعيفا.

- **قانونية التدخل العسكري:** تم تفسير التدخل من وجهتين أساسيتين:[2]

1. اعتباره شرعيا: وهذا مستمد من الوضع القانوني للنظام في القانون الدولي وانه كيان له سيادة يحق له طلب التدخل العسكري من أي دولة أو جهة.
2. اعتباره احتلال بحكم انه وجود أجنبي مسلح يقوم بعمليات عسكرية مباشرة تستهدف البنية والجغرافيا السورية.

- **تداعيات التدخل:**[3]

إن تقييم الخطوة العسكرية الروسية في سوريا وتأثيرها على المعادلات السياسية وتداعياتها على الأمن الإقليمي والعالمي، يتم تفسيرها من زاويتين متناقضتين:

أ. المتشائمة:

[1] **المرجع نفسه**، ص337.
[2] **المرجع نفسه**، ص340.
[3] الصمادي،ايران و روسيا شراكة ام تحالف استراتيجي؟،**مرجع سابق**.

- هذا التدخل سبب في تصاعد الإرهاب في سوريا وإضعاف المعارضة المعتدلة، إذ أن استهدافهم سيدفعهم الى انضمام جزء كبير منهم الى التنظيمات المتطرفة كداعش والقاعدة.
- سيؤدي التدخل الى اتساع الفجوة في العلاقات السعودية التركية من جهة، وإيران من جهة ثانية خاصة أن هذا التدخل يصب في صالح إيران على حساب جيرانها، ويأتي مناوئا للمصالح التركية السعودية.
- توسيع تنافس الحرب الباردة عالميا، ومن ذلك التنافس الروسي الأمريكي الأوربي، وفي المجموع فان التدخل الروسي في المنطقة لن يكون في صالح إيران سياسيا امنيا.

ب. المتفائلة تستند الى ثلاث فرضيات

- التدخل الروسي سيكون سببا مساعدا في تسريع الحل السياسي في سوريا، وسيفرض على اللاعبين المختلفين السعي لتحقيق ذلك، بالنظر الى هذا التدخل أوجد فضاءا سياسيا جديدا في المنطقة.
- سيعزز هذا التدخل من قوة النظام في سوريا وسيمنع تجزئة البلد.
- سيعزز من التعددية التي ستقود الى مشاركة الفاعلين الإقليميين وخاصة إيران في محادثات الحل السياسي.

" قلـــب التدخل العسكري الروسي المباشر في الأزمة السورية الموازين السياســـية–العسكرية في سوريا، و غير جانبا من المعادلة ظل ثابتا نحو خمس سنوات ، و هو الجانب المتعلق بكون ايران الكفيل العلني الرئيسي للنظام السوري، واستحواذها على الكلمة الأخيرة في قراراته و بعد التدخل الروسي المباشر لم يعد اللاعبون الإقليميون سواء الداعمون للنظام السوري كإيران، أو المناهضون له كالمملكة العربية السعودية و تركيا هم الفاعلين الرئيسيين في المشهد فقد حول الانخراط الروسي العسكري المباشر شكل الصراع من صراع أطرافه و أدواته الرئيسية إقليمية، الى صراع مباشر بين إرادات دولية."[1]

استطاعت القوات الروسية الى جانب القوات النظامية السورية، و الحرس الثوري الإيراني و قوات من حزب الله و بعض المليشيات الشيعية، على تعزيز مواقع النظام السوري في غرب البلاد باعتبارها حاسمة لبقاء النظام، على اعتبار أن تعزيز مواقع النظام العسكرية بما يؤدي الى الغاء مسالة المطالبة برحيل الرئيس بشار الأسد كشرط مسبق للتسوية السياسية، و هو الأمر الذي اثأر استياء الدول الغربية و تركيا و السعودية على اعتبار انه محاولة من روسيا للإبقاء على نظام الأسد و إضفاء الشرعية له كشريك في التفاوض، كما اطلقت روسيا دعواتها لإنشاء تحالف دولي من اجل محاربة تنظيم الدولة الإسلامية في خطابه بتاريخ 28 سبتمبر 2015 في الأمم المتحدة "انه بحاجة الى إنشاء تحالف دولي شامل لجميع الدول التي تحارب تنظيم داعش و التنظيمات الإرهابية الأخرى".[2]

[1] محمود، دور ايران في الازمة السورية،**مرجع سابق**، ص ص 63-74.

[2] Souleimanov, **op cit**.

تعود الدراسة هنا الى أفكار دوغين لتفسير الحالة التنافسية و التوجه نحو فهم الواقع الجيوسياسي الراهن، فانه: و وفق نظرية الكسندر دوغين التي تعتبر اقتراحا بديلا للنظام العالمي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ يقر دوغين بوجود صراع تقليدي بين قوى البر/ روسيا و الدول الاوراسية، و قوى البحر/ الذي تمثله القوى البحرية المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها الغربيين، و انطلاقا من ذلك فانه وفق نظرية دوغين فان الأزمة السورية هي جزء من صراع أوسع بين قوى البر/ البحر، و دعم روسيا الاتحادية لحليفها التقليدي نظام بشار الأسد وفقا لرؤية دوغين على اعتبار سوريا نقطة ارتكاز للنفوذ الروسي في الشرق الأوسط"، و هذا ما تم تبيانه في الفصل الثالث، باعتبارها تتموقع ضمن إقليم استراتيجي يعكس التمازج بين القوى الاوراسية، و بالتالي يعكس الدعم الروسي للنظام في رغبتها لفرض توازن مناهض للنفوذ الغربي (قوى البحر)، في ظل الدعم الغربي للمعارضة السورية. إذ يظهر الدعم الغربي برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية للمعارضة السورية رغبتها – الولايات المتحدة الأمريكية– في فرض نموذجها الديمقراطي في سوريا، ووفق هذا المسعى تتأكد الرؤية الدوغينية أن الغرب يسعى الى إعادة تشكيل الشرق الأوسط بما يتناسب مع رؤيته الليبرالية، وعلى اعتبار أن روسيا تسعى الى الدفاع عن مفاهيم السيادة الوطنية.

الفرع الثالث: الإدارة الصينية للازمة السورية

أولا: الدور العسكري الصيني في سوريا:

رغم عقيدة الصين التي تقوم على مبادئ التعايش السلمي ونبذ العنف، إلا أن السلوك الصيني منذ العام2015 اخذ أبعادا عسكرية من خلال التالي:[1]

- شهر سبتمبر 2015 تم إرسال حاملة طائرات" ليا ونينغ" الى ميناء طرطوس تعبيرا عن دعمها لبشار الأسد.
- اوت2015 قام مدير مكتب التعاون العسكري في اللجنة العسكرية المركزية الصينية الأدميرال توان يوني بزيارة الى العاصمة السورية دمشق، وعقد اجتماع ثنائي مع وزير دفاع سوريا العماد فيد حاسم الفريج.
- جوان 2017: تم نشر قوات صينية بصورة سرية.
- اوت2018: عبرت وزارة الدفاع الصينية على استعدادها للتعاون العسكري مع سوريا من خلال إرسال وفود ومستشارين للمشاركة في عمليات تدريب أفراد الجيش السوري على استخدام السلاح الصيني.

ثانيا: الدعم الإنساني والمالي:

- فاقت المساعدات الإنسانية للصين الشعبية 100مليون دولار أمريكي منذ العام 2011.
- تقديم مساعدات موجهة لمواجهة جائحة كورونا وهي عبارة عن مساعدات عينية.

[1] وصفي ، دراسة الموقف الصيني من الازمة السورية 2011-2018،**مرجع سابق.**

- مساعدات قدرت ب 80 مليون دولار أمريكي موجهة للدول المجاورة التي تتعامل مع تداعيات الصراع.

هناك أربع مراحل واضحة لمشاركة الصين في تقديم الدعم لسوريا كل منها يقابل مرحلة رئيسية في مسار الصراع:[1]

المرحلة الأولى: الحملة الإعلامية الحكومية2011: هي عبارة عن مساعدات عينية تم تقديمها بهدف تعزيز قدرات وسائل الإعلامية الحكومية2011، وهو دعم سمعي بصري وتقني لعدد محدود من وسائل إعلامية حكومية ويقدر عددها بأربع.

المرحلة الثانية: دعم محدود متعدد الاطراف2012-2017: خلال هذه الفترة تصاعد العنف المسلح في الصراع السوري، وتسارعت الأطراف الداعمة الى تقديم المساعدات الى الأطراف التي تراها تخدم أجندتها سواء للنظام أو المعارضة. في خضم ذلك اختارت الصين اتباع سياسة متوازنة نسبيا، إذ ساهمت بتقديم مساعدات إنسانية بشكل محدود عن طريق الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية (HRP) وخطة الاستجابة الإقليمية (3RP)، حيث بلغ متوسط التبرعات قرابة مليون وثمانية ألف دولار أمريكي.

المرحلة الثالثة: تمحور حول دمشق2017-2020: خلال هذه المرحلة اتسم الموقف الصيني بالتحول سواء من حيث الدرجة والنوعية، تجسد في اتفاقية تعاون اقتصادي تقني بقيمة 16مليون دولار أمريكي تم توقيعها بتاريخ5.2.2017. وهذا بعد سلسلة انتصارات للجيش السوري النظامي واسترجاعه لمدينة حلب التي أدت الى تقويض المعارضة ومحاصرتها في أراضي هامشية على حدود سوريا الشمالية والجنوبية، حيث بلغت قيمة المساعدات لهذا العام 54مليون دولار أمريكي. إجمالا، تم توقيع خمس اتفاقيات تعاون اقتصادي وتقني بقيمة 60مليون دولار أمريكي، وهي جميعها موجهة مباشرة الى الحكومة السورية حيث جاء في وكالة ناسا في جانفي 2018"ان القيادة في بكين اختارت لعب دور أكثر قيادية في إدارة الصراع في سوريا".

المرحلة الرابعة: دبلوماسية كوفيد19(2020-الوقت الراهن): خلال هذه المرحلة تم تجميد أعمال العنف المسلح في سوريا منذ مارس2020، وفي نفس الشهر تم توقيع اتفاقية مشتركة هي اتفاقية التجارة الإلكترونية النهائية، وأصبحت المساعدات الصينية بشكل أساسي موجهة لمحاربة كوفيد19، تمثلت في تسع تبرعات للقاح الصيني، ومعدات الحماية الشخصية وغيرها، حيث بلغت قيمة اللقاحات 8.3 مليون جرعة من مؤسسة COVAX.

ثالثا: الأداة السياسية: قدمت الصين الدعم السياسي والدبلوماسي لنظام بشار الأسد، انطلاقا من مبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومعارضتها الصريحة لتغيير الأنظمة عبر الالة العسكرية، حيث تعتبر هذه المبادئ

[1] مركز البحث و التحليل العملياتي، **"الصين في سوريا:المساعدات و التجارة حاليا،النفوذ و الصناعة لاحقا"** ، جويلية2022، تاريخ الاطلاع:.15.3.2024.الرابط الالكتروني:-coar .global.org

جزء من سياستها الخارجية، وهكذا استخدمت الفيتو عديد المرات الى جانب حليفتها روسيا ضد أي مشاريع قرارات ضد النظام السوري بقيادة الأسد.

المطلب الثاني: إدارة الأزمة السورية من قبل القوى الإقليمية غير العربية

الفرع الأول: الإدارة الإيرانية للازمة السورية

تعتبر سوريا لاعبا أساسيا في التنافس الأمريكي الإيراني في المنطقة، حيث تعتبر اهم شريك استراتيجي على مدار الثلاثين سنة الماضية، حيث أضحت هذه الشراكة الإقليمية تصب في مصلحة إيران وبشكل متزايد، وبالنظر الى ذلك لاتزال سوريا عاملا حاســـما في الجهود الإيرانية من اجل تشكيل وضع أمنى ملائم في لبنان وعلى الحدود الإسرائيلية، وهذا ما يفسر السعي الأمريكي لإعادة توجيه الدور السوري بما يقلل من النفوذ الإيراني في المنطقة.[1]

ترى ايران أن الثورة في سوريا ما هي إلا تدافع عسكري و سياسي كثيف، ضمن مؤامرة أمريكية خليجية بالتعاون مع حلفاء محليين هدفه الإخلال بتوازن القوى القائم لصالح محور المقاومة منذ العام 2003 و حرب جويلية 2006، و بالتي فان دورها في سوريا يأتي لمواجهة هذه المؤامرة و الحفاظ على الفضاء الجيوسياسي الذي يمثل حلقة الوصل بين حزب الله اللبناني و مركزه في ايران، كما تعتبره من منظور دول ضرورة جيوسياسية في اطار الاصطفافان الدولية الى احد المحاور في مواجهة الآخر، المعسكر الغربي بزعامة أمريكية و بعضوية كل من اوربا و تركيا و إسرائيل و بعض الدول العربية)، في مواجهـــــــة المعسكر الشرقي بعضوية كل من روسيا و الصين و ايران.[2] " كما دفعها ذلك الى انتهاج سياسة إقليمية ترتـــــكز على عدة أبعاد عسكرية و أمنية و سياسية، فالأبعاد العسكرية دفعتها باتـــــجاه تمكين حليفها عسكريا و امنيا و تشكيل اطر ميليشياوية محلية، و تطلبت الأبعاد السياسية العمل على خلق سرديات مغايرة لأسباب و موجبات الحراك الثوري و أرجعتها لمطالب اقتصادية يستغلها مخربون".[3] إن أهداف ايران من الدعم اللامحدود نظام بشار الأسد في الحفاظ على حليفها الاستراتيجي المتمثل في الرئيس بشار الأسد، زيادة نفوذها في سوريا من خلال مليشيات الشيعية، و الحصول على حصتها في مشاريع إعادة الإعمار في سوريا، تطوير القدرات العسكرية للمليشيات العسكرية لأنه سوف يساعدها أيضا في توسيع نفوذها الإقليمي، و هذا الدعم أيضا ينطوي على التمهيد لتحالف عسكري يضم روسيا و ايران.[4]

أولا: الإدارة الإيرانية للازمة السورية

---

[1] Felis,Herbert,**op cit**.

[2] محمود البازي، "**الجماعات المسلحة المدعومة ايرانيا في سوريا:دورها و مستقبلها**"،مركز الجزيرة للدراسات،(قطر: 15جوان2023)،ص ص 1-15.

[3] معن طلاع ، "**الدور الايراني في الازمة السورية :التموضع و التحالفات و المستقبل**" ،مركز الجزيرة للدراسات ،(قطر:2019/3/6)، ص ص1-7.

[4] Philip Loft , **Syria's civil war in 2023:assad back in the arab**,House of commons library, n9378,(june9,2023), pp1-37.

1. الأداة السياسية والدبلوماسية

تبنت طهران باعتبارها قوة إقليمية فاعلة ، خطابا مفاده تعرض سوريا لمؤامرة دولية باعتبارها اهم عناصر محور الممانعة ، و قدمت الدعم السياسي من خلال عدم ممارستها لاي ضغوط على النظام السوري ما اجل تقديم تنازلات لصالح تحقيق مطالب المعارضة، انطلاقا من تخوفها فقدان أو عرقلة إنجازاتها الاستراتيجية سالفة الذكر و بالتالي تضييق مجالها الحيـــوي في الشرق الأوسط ، و بالتالي تبذل قصارى جهدها للإبقاء على بشار الأسد و نظامه قائما في وجه القوى الدولية و الإقليمية التي ترغب باستمرارية توازن القوى و الصراع لصالحها. وفق أجندة أمريكية هدفها تجسيد مشروع الشرق الأوسط الكبير.[1]

ترتكز الرؤية الإيرانية للحل السياسي في سوريا على ثوابت أساسية ، أولها، أن تكون المصالحة الوطنية من الداخل ، ثانيها، رفض أي تدخل اجنبي من قبل الولايات المتحدة و الناتو أو أي قوى أخرى لإجراء إصلاحات في داخل النظام أو لتحقيق الديمقراطية كما يقول الطرف الأخر، ثالثا، الاتفاق مـــع المحور الذي تدعمه روسيا و الصين في مواجهة أي عدوان يمكن أن تتعرض له سوريا، و من ثم فان ايران تشارك بحضور قوي في أي مبادرات سياسية يتم طرحها للتوصل الى حل للازمة السورية وفقا لهذه الرؤية، كما أنها تبذل جهودها أحيانا لإفشال أي اتفاق بين المعارضة و النظام على التنحي و تسليم السلطة. وإيران على إدراك تام بتوافر كل المعطيات الدولية والإقليمية التي تفضي الى تحقيق مصلحتها بعد إمكانية توقيع صفقة سياسية من دونها، وهكذا تتجه الى تثبيت أسس النظام الأسدي على انتهائه انهيار للمحور الذي تقوده.[2]

الدبلوماسية الشعبية: تم توظيفها عبر عدة أشكال، أبرزها:[3]

- **تأسيس هياكل هوياتية مشتركة:** تمظهر في شكل محور المقاومة والممانعة القائم على أيديولوجيا مواجهة للإمبريالية الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ويتم تغذية هذا المحور بشعارات المقاومة: الموت لإسرائيل، الموت لأمريكا، تحرير القدس يمر من سوريا وغيرها من الشعارات مثل لبيك يا زينب و "الأخذ بثأر الحسين". وكان لهذه الشعارات بالغ الأثر في استقطاب تنظيمات يسارية وفلسطينية، وانخراطها في الصراع الى جانب النظام السوري.
- **نشر التشيع عبر مراكز ثقافية م حسينيات:** فمنذ الثمانينيات اعتمدت إيران على نشر المذهب الشيعي عبر العالم عبر المراكز الثقافية التابعة لها، وسوريا لم تكون بعيدة على هذا الاتجاه نتيجة العلاقات المتينة بين الدولتين، أين تم دعم هذا النوع من المراكز ونشر الدعاة في مختلف أقاليم سوريا.

---

[1] قاسمي، تاثير الازمة السورية على المحيط الاقيمي في المتوسط،**مرجع سابق**.

[2] وليد محمد عبد الحميد، "**عشر سنوات من التدخل الايراني في سوريا**"،المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، المجلد13،العدد1 ،(جانفي 2022)،ص ص35-63.

[3] جلال سلمي، "**الدور الايراني في سوريا التوصيف و السيناريوهات الممكنة**"، مجلة جسور للدراسات،(سبتمبر2018)، ص ص 1-22.

- **التغيير الديموغرافي:** أدى الصراع المسلح في عديد المناطق السورية الى هجرات ساكنيها بعيدا عن ويلات الحرب خاصة في ريف دمشـــــق وحمص، ثم عمل السماسرة الإيرانيون على عقارات هذه المناطق. ويأتي تركيز إيران على هذه المناطق في إطار مشروعها الجيوسياسي والجيواقتصادي المسمى بالخط الإسلامي أو الفارسي.
- **الاستتباع وغرس الوكلاء الداخليين**، والتي تعرف بالطبقة الطفيلية التي يتم تأسيسها وزرعها داخل الدولة في مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهذا ما دفع بإيران الى فتح باب الإقراض لاستقطاب هذه الفئة بهدف التغلغل في مفاصل الدولة السورية.
- **تمويل عدو الخصم:** وتجلى ذلك في دعم حزب العمال الكردستاني وغض البصر عن تحركاته عبر مثلث الحدود بين تركيا والعراق وإيران، وعقد مفاهمات معه لنقاط الانتشار في المناطق ذات الكثافة الكردية شمال سورية من اجل تشتيت تركيز الجانب التركي في رسم استراتيجياته فيما يتعلق بسوريا.

2. الأدوات الاقتصادية: الدعم والاستثمار الاقتصادي

بعد تفاقم الأزمة وتوسع سيطرة المعارضة ظهرت حاجة ماسة للنظام بالحصول على الدعم الاقتصادي الخارجي بالقدر الذي يسمح ببقائه قائما في الحد الأدنى، وقدمت إيران الحليف التقليدي هذا الدعم على الشكل الاتي:[1]

- **الإقراض:** من خلال تقديم ثلاث قروض بقيمة 5.6 مليار دولار موجهة نحو استراد السلع الأساسية.
- **الخط الائتماني:** يعني مجموعة التسهيلات المالية التي تتضمن الاقتراض عند الطلب، والسحب المكشوف بدون قيود، مقابل تقديم المقترض تأمينات، حيث منحت إيران النظام السوري ما قيمته 4.6 مليار دولار بشرط أن تكون الواردات إيرانية. وهي موجهة أساسا لتامين المشتقات النفطية والمواد الغذائية والأدوية وترميم المولدات الكهربائية وغيرها. كما طالبت إيران مقابل هذا الخط "ضمانات سيادية" قيمتها 20مليار دولار وتتمثل في عقارات وأراض ومرافق حكومية.
- **الاستمرار في التعاون التجاري:** بفعل العقوبات الاقتصادية المفروضة على النظام منذ العام 2012، تراجعت قيمة الصادرات الخارجية الى نحو 1.42 مليار دولار العام 2015. لكن استمرار إيران في التعاملات التجارية مع دمشق بجانب 28 دولة أخرى، خاصة في مجال استراد المواد الأساسية، دور كبير في ديمومة الدورة الاقتصادية في المناطق الخاضعة للنظام، خاصة بعد الغاء الضريبة والتعريفة الجمركية المتبادلة بين الطرفين.
- **الإسهام في الاستثمار المباشر:** وفق تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر في سوريا الصادر عن هيئة الاستثمار السورية لعام 2017، فان إيران تحتل الصدارة في حجم مشاريع الاستثمارية المباشرة، التي

[1] سلمي، الدور الايراني في سوريا التوصيف و السيناريوهات الممكنة، **مرجع نفسه**.

تشمل شراء العقارات، وإحياء سكنية مدمرة بهدف إعادة إعمارها، كما شملت الاستثمارات الإيرانية إنشاء الموانئ النفطية على الساحل السوري، حيث حصلت في منتصف جانفي 2017 على عقد لاستثمار قرابة خمسة الاف هكتار لإنشاء ميناء نفطي والعديد من الصفقات المماثلة. كإنشاء محطات لتوليد الكهرباء وتطوير المناطق الصناعية.

3. الأدوات العسكرية

" لقد جاء الدعم الإيراني العسكري قويا يتناسب مع قوة الحدث و حجم المصالح الإيرانية، فقد قدمت الدعم المعنوي و المادي و اللوجستي للنظام السوري و تزويده بالبترول و العتاد و الخبراء ، و مراقبة استخدام الأنترنت و الهواتف النقالة، و المشاركة الأمنية في حماية مصالحها الخاصة في سوريا بتفعيل ميناء اللاذقية العسكري الذي يساعد ايران على إمداد نظام الأسد بطريقة مباشرة و هي تقود كل العمليات العسكرية و الأمنية في سوريا خوفا على مصالحها و دفاعا عن الأسد الحليف التاريخي."[1] و قد مر التدخل الإيراني بثلاث مراحل رئيسية:[2]

المرحلة الأولى (المراقبة وتقديم الاستشارات) بدأ الوجود العسكري في سوريا من خلال فيلق القدس قبيل اندلاع الاحتجاجات في سوريا، حيث يضم ما بين 2000 و3000 ضابط ومستشار من الحرس الثوري، هدفه تقديم المساعدة من خلال تدريب القوات المحلية وإدارة طرق الأسلحة والأموال المتوجهة الى حزب الله اللبناني، انحصر دوره خلال العام 2011 على الاستشارة والمراقبة.

المرحلة الثانية(التدخل للحفاظ على المدن الاستراتيجية) مع نهاية العام 2011، بدأت حركة واسعة من الانشقاقات في الجيش السوري النظامي إضافة الى فقدان النظام لمناطق هامة لتقع تحت سيطرة المعارضة، هذه المعطيات شكلت تهديدا حقيقيا في النظام السوري خاصة التـــخوف الإيراني و حزب فقدان الزبداني و مضايا و القصير التي تراها تهديدا إستراتيجيا لها و لحزب الله.(طرق الإمداد نحو حزب الله)، حيث فشل النظام من اقتحام هذه المناطق ما استوجب تدخل إيرانيا عاجلا من خلال حزب الله اللبناني و تم استعادتهما في 11 فيفري 2012.

المرحلة الثالثة (إنشاء شبكة معقدة من الجماعات المسلحة) حيث تمثل في تزايد خروج مناطق من سيطرة النظام مثل أرياف دير الزور وحلب ودمشق وحمص وإدلب ودرعا، بالمقابل تعاظم عدد المنشقين عن الجيش العربي السوري والتحاقهم بالجيش الحر، اتجهت إيران الى تكرار تجربة الحرس الثوري في سوريا.

تجربة الحرس الثوري في سوريا: وقد مر عبر ثلاث مسارات: [3]

[1] عبد الحميد، عشر سنوات من التدخل الايراني في سوريا،**مرجع سابق**.
[2] البازي، الجماعات المسلحة المدعومة ايرانيا في سوريا:دورها و مستقبلها،**مرجع سابق**.
[3] **المرجع نفسه**.

أ. **المسار الأول: الجماعات العراقية الشيعية في سوريا:** اتجهت ايران الى تشكيل كيانات من أصول عراقية شيعية في سوريا مثل لواء أبو الفضل العباس اكتوبر 2012، ساهمت ثلاث فصائل عراقية في تكوينه: جماعة اليوم الموعود، عصائد أهل الحق ،كتائب حزب الله العراقي. وتركزت جهود هذا اللواء في حماية مرقد السيدة زينب في دمشق ثم توسع انتشارا في كل من حلب واللاذقية ودرعا، ويتكون من 10الاف مقاتل. وهو يضم العديد من الفصائل العراقية.

ب. **المسار الثاني: تشكيل قوات الدفاع الوطني والميلشيات الأيديولوجية المحلية:** بعد تزايد الضغط العسكري على النظام السوري من قبل المعارضة المسلحة، حيث خسر العديد من المناطق واقتراب المعارضة من قصر الرئاسة، تم إنشاء قوات الدفاع الوطني من قبل الجنرال حسين همداني الشخصية الإيرانية الثانية الأكثر نفوذا في سوريا، حيث قام بضم اللجان الشعبية (الشبيحة)، الى قوات رديفة تخضع لتدريب في معسكرات خاصة لمدة شهر ونصف ويتم اتباعها لدعم القوات النظامية.

ت. **المسار الثالث: تجنيد الشيعة غير العرب:** اثر ظهور تنظيم الدولة الإسلامية على دور الميليشيات العراقية خاصة بعد معركة الأنبار ما اضطر هذه الفصائل للعودة الى العراق، هنا بدأت الحاجة ملحة الى خلق كيانات جديدة لملء هذا الفراغ، ما أدى الى ظهور فصائل شيعية من غير العرب مثل لواء الفاطميون"" الأفغاني ، و لواء الزينبيون" و يضم الشيعة الباكستانيون في ايران ، يضاف اليه حاجة ملحة لانخراط اكبر لحزب الله لتغطية هذا الانسحاب، و رغم عدم رغبة ايران برفع التكلفة البشرية أو المادية لهذا الانخراط في هذا الصراع إلا أنها فتحت الباب أمام الإيرانيين للالتحاق و التجنيد لمن يجدون رغبة في التطوع و لديهم اعتقاد راسخ بذلك.

مساحة الدور الإيرانيّ	
عدد القوّات الإيرانيّة في سوريا	تقديرات بـ 8 آلاف مقاتل عسكريّ.
عدد الميليشيات الإيرانيّة في سوريا	33 ميليشيا مسلحة [تقديرات 40 ألفًا وأخرى 60 ألف مقاتل غير عسكريّ].
الدعم الماليّ	يتراوح ما بين 17-35 مليار دولار سنويًّا.
مناطق السيطرة الإيرانيّة	معظم أحياء العاصمة دمشق، ومحافظتا طرطوس واللاذقية الساحليتان، ومحافظة السويداء الجنوبية، ومدينة حماة وأجزاء من ريفها الغربيّ، ومدينتا حلب وحمص ودرعا المدينة، وأجزاء واسعة من ريف اللاذقية الشمالي، ومدن الغوطة الغربيّة كقدسيا والهامة وخان الشيح، كما تمكنت تلك الميليشيات من التقدم في جزء من الغوطة الشرقية.

الجدول3: يوضح مساحة الدور الإيراني في سوريا. المرجع: عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي «**مستقبل التوغل الإيراني في سوريا في ميزان نظرية الدور في العلاقات الدولية** »،2017/8/6، تاريخ الاطلاع2024/9/1. الرابط: https://rasanah-iiis.org/مستقبل-التوغل-الإيراني-في-سوريا-في-مي/

ثانيا: انعكاس التدخل على الداخل السوري

اذن فمنذ العام 2011، بدأ الدعم الإيراني لحكومة بشار الأسد والمليشيات الشيعية في شكل مساعدات تقنية وفنية –العمليات التدريبية– ومالية، باعتبار سوريا حليف استراتيجي لها، ففي العام 2012، قامت الإدارة

الأمريكية بفرض عقوبات على وزارة الاستخبارات والأمن الإيرانية باعتبارها تمارس دورا كبيرا في تقدم الدعم الاستخباراتي لأجهزة الأمن السورية وتعاونها مع حزب الله اللبناني، وشمل التصنيف فيلق القدس الإيراني التابع للحرس الثوري باعتباره داعم رئيسي للقوات السورية والمليشيات الشيعية.[1]

بررت طهران الجهود العسكرية في سوريا على أنها ضرورية من اجل القضاء على تنظيم القاعدة في سوريا حتى لا تضطر في وقت لاحق الى محاربة الجماعات الإرهابية على أراضيها، كما أن مخاطر عدم الانخراط الآن في الصراع سوف يتولد عنه تهميش دورها في الصراع العربي الإسرائيلي بسبب تعثر تقديم الدعم للمقاومة الفلسطينية وحلفائها الشيعة–حزب الله – في لبنان عبر سوريا.[2]

" أدى استمرار التدخل الإيراني في سوريا إلى زيادة الصراعات والانقسامات الداخلية وهذا ما انعكس سلبا على مستقبل الإستقرار والأمن الوطني وأدى إلى تخريب مؤسسات الدولة الرئيسية وتعطيل جميع البنى التحتية. فضلا عن تأثيرها السلبي على الاقتصاد السوري. كما قد يعرض سوريا للتفكك إلى مناطق تتقاسم السيطرة عليها جماعات محلية مختلفة, مدعومة من قوى خارجية حيث أن توجد مشاريع سياسية تحمل رايات طائفية, وتخوض صراعات هوية مع أطراف أخرى."[3]

وتتمثل التأثيرات فيما يلي:[4]

- الاختراق الكامل للنظام السوري الذي لم تكن لتحققه لولا التدخل العسكري حيث يشاع أن طهران خصصت ميزانية ثابتة تحت مسمى "نظام دمشق.
- إعادة ترتيب المشهد مرحليا قصد توظيفه داخليا وخارجيا، يعتمد على معطيات ديناميكية غير مستقرة.
- اختراق النظام الإقليمي العربي وتهشيمه بعد إخراج العراق وسوريا من إطاره الجغرافي والبشري في إطار الطائفية التي تقوم على استبعاد السنة العرب في هاذين الدولتين، أو تحويلهم الى عناصر غير فاعلة في الحد الأدنى. ومحاصرة دول الخليج من جهة العراق وسوريا ما يجعل هذه الدول تنعكف من اجل تحقيق امنها الداخلي.
- تعطيل مسارات التسوية السياسية التي لا تصب في مصلحتها حيث أن السيطرة فيما أصبح يعرف بـ "سوريا المفيدة و "البادية السورية" سيضاعف هامش إيران لعرقلة أي تسوية وحل نهائي للازمة.[5]

وترى الباحثة أن هذا التدخل قد كان له تأثيرات وفق المستويات التالية:

[1] Humud, **op cit**.
[2] Felix I.oyosoro , **op cit.**
[3] حسي، كيبش، **مرجع سابق**.
[4] محمود، دور ايران في الازمة السورية، **مرجع سابق**،ص ص32-36.
[5] طلاع،الدور الايراني في الازمة السورية التموضع و التحالفات و المستقبل،**مرجع سابق**.

1. التأثير الاستراتيجي السياسي:

أن الدور الإيراني في المـــسالة السورية جاء متعدد الأوجه إذ تضمن الجوانب السياسية والتجارية والمالية وحتى العسكرية، ما جعل إيران لاعبا أساسيا في الصراع في سوريا، وهذا الدور لم يفضي فقط الى عدم سقوط النظام السوري، بل أيضا أن الإدارة الإيرانية للازمة السورية من خلال تقديم الدعم بجميع أشكاله لصالح النظام السوري بقيادة بشار الأسد له تأثيرات هامة بعيدة المدى، نذكر أهمها:

- **تامين النفوذ الإقليمي:** فمن خلال هذا الدعم القوي والمتواصل استطاعت إيران المحافظة على حليفها الاستراتيجي في المنطقة، وهو الأمر الذي سوف يعزز على المدى البعيد من صلابتها في مواجهة الضغوط الغربية.
- **تعزيز محور المقاومة:** حيث عزز هذا الدعم من موقع إيران على راس محور المقاومة، التي يتشكل من سوريا كحليف قوي وحزب الله وفصائل عديدة في كل من فلسطين واليمن والبحرين والعراق مما يسهم بشكل قطعي في تعميق نفوذها في الشرق الأوسط.
- **تأثيرات على موازين القوى الإقليمية:** حيث ساهم التدخل الإيراني في تغيير موازين القوى المحلية لصالح النظام، ومنـــــح إيران هامشا أكبر في أي تسوية قادمة للمسالة السورية، في إطار توازن قوي إقليمي ودولي جديد.

2. قراءة في تأثير التدخل الإيراني في سوريان الدعم الإيراني اللامحدود لحليفة بشار الأسد يندرج ضمن الاستراتيجية الجيوسياسية البالغة التعقـــيد هدفها الأساسي تامين المصالح الاستراتيجية **ضد** الخصوم الإقليمين والدوليين عبر تثبيت حليفها بشار الأسد، ورغم أن هذا الدعم بالغ التكلفة لكنه يمثل استثمارا استراتيجيا لتحقيق أهداف طويلة الأمد للحفاظ على هيمنتها الإقليمية. فإيران على إدراك تام بان نتائج النزاع السوري سوف تكون لها تأثيرات مباشرة على النظام الإقليمي الشرق أوسطي، هذا الأمر كان دافعا قويا نحو تقديم الدعم لبشار الأسد في محاولة لضمان بقاء سوريا ضمن الهلال الشيعي الممتد من إيران عبر العراق وسوريا انتهاءا بلبنان (حزب الله)، هذا الخط في المخيلة الإيرانية يمثل امتداد للنفوذ الإيراني في قلب الوطن العربي، مما يساهم في تعزيز قوتها في مواجهة الخصوم الإقليميين.

3. قراءة تحليلية لتأثير التحالف الإيراني الروسي في سوريا:

الردع المتبادل والتواجد الروسي، حيث إن التواجد العسكري الإيراني في سوريا لا يخدم فقط المصالح الإيرانية بل يتقاطع مع المصالح الروسية، إذ يوصف التحالف الروسي الإيراني في سوريا كجزء من سياسة توازن الردع ضد المعسكر الأمريكي وحلفائه في المنطقة، لان الدعم المزدوج الإيراني الروسي ساهم في نشوء توازن قوى جديد في الشرق الأوسط، فقد استطاع الحليفان تثبيت نظام الأسد مما عزز موقعهما التفاوضي في أي تسوية للازمة.

الفرع الثاني: الإدارة التركية في الأزمة السورية

تعتبر تركيا من الفواعل الأساسية في الصراع الدائر في سوريا، وتتمثل إستراتيجيتها في إدارة الأزمة كما الاتي:

أولا، السلوك الإنساني تجاه الأزمة

يتجلى في النقاط التالية: استقبال اللاجئين، المطالبة بمناطق أمنة في سوريا لحماية اللاجئين.

1. بداية تدفق اللاجئين:

تشير التقارير الى أن عدد اللاجئين السوريين داخل الأراضي التركية بلغ 1.645000مليون شخص العام2011، وارتفع العدد منذ الهجوم الداعي على مدينة كوباني بتاريخ 18سبتمبر 2014، إذ بلغ العدد 150الف لاجئ إضافي، يتمركز اللاجئون السورية في الحدود الجنوبية التركية، وتعمل تركيا على تقديم الرعاية اللازمة لهم حيث عهدت إليهم بالحماية وعدم العودة القسرية الى وطنهم ما جعلها تحظى بإشادة دولية لاستجابتها الإنسانية لهؤلاء المهاجرين.[1]

2. الدعوة الى إقامة مناطق أمنة:

على صعيد أخر، وفي نفس السياق، وجهت الحكومة التركية الدعوة الى إقامة مناطق أمنة في سوريا بهدف حماية المدنيين الفارين من تبعات الحرب، إضافة الى تخوفها من انتقال التوترات الى داخل أراضيها مؤكدة في هذا الصدد على ضرورة عدم الخلط بين المنطقة الأمنة والمنطقة العازلة العسكرية التي تنادي بها تركيا، إذ تعتبر أن إقامة هذه المناطق الآمنة تهدف الى وقف التدفق الكثيف للاجئين اليها.[2]

الرد السوري: جاء الرد السوري على مطالبة تركيا بإقامة المناطق الآمنة في بيان للخارجية السورية يعبر عن رفضها القاطع للمحاولات التركية لإقامة المنطقة الآمنة أو التدخل الخارجي في أراضيها داعية المجتمع الدولي الى وقف هذه الانتهاكات مؤكدة أنها ستأخذ بالإجراءات اللازمة من اجل حماية سيادتها ووحدة أراضيها.[3]

ثانيا، فرض العقوبات:

وتتمثل العقوبات التركية على النظام السوري في:[4]

- تعليق النشاطات التعاونية رفيعة المستوى حتى وصول نظام شرعي الى الحكم.

---

[1] عارف محمد خلف البياني و ابراهيم احمد حسن ناصر، **"الدور التركي في الازمة السورية"**، مجلة تكريت لعلوم السياسية، المجلد2، السنة 2 العدد4 ، (ديسمبر 2015)،ص ص1-51.

[2] **المرجع نفسه**.

[3] **المرجع نفسه**.

[4] بدرة، دخان ،**مرجع سابق**.

- تجميد ممتلكات الشخصيات المحسوبة على النظام السوري، والذين اثبت ضلوعهم في ممارسات ضد المتظاهرين، وشمل ذلك رجال الأعمال الداعمين للنظام.
- تعليق بيع ونقل المعدات العسكرية الى النظام السوري.
- منع العمليات الدولية لوصول الأسلحة الى النظام عبر تركيا.
- تعليق التعاملات التجارية مع البنك المركزي السوري.
- تجميد الحصص المالية للحكومة السورية في تركيا.
- تعليق عمليات الاقتراض بين البلدين.

ثالثا، السلوك العسكري تجاه الأزمة السورية

السلوك العسكري لتركيا تجاه سوريا هو رد فعل حسب روايتها على تبني الخيار العسكري بعد التطورات الميدانية الهامة في سوريا، إذ اعتمدت السلوك السياسي من خلال إبداء رفضها لسلوكيات النظام تجاه المحتجين والضغط في سبيل تغيير ذلك، لكن بعد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على مساحات واسعة من سوريا والعراق وبعد استرجاعها من قبل وحدات الحماية الكردية(BG4)، وإعلانها مناطق ذات حكم ذاتي، حينها قامت تركيا بقصف مواقع كل من داعش وحزب العمال الكردستاني. وقد اتخذ التدخل مظهرين:[1]

1. التدخل العسكري غير المباشر

جاء على لسان وزير الخارجية التركي احمد داوود اوغلو أن الوضع في سوريا أصبح يشبه الوضع في البوسنة خلال فترة التسعينيات، وأكد انه على المجتمع الدولي عدم التأخر لاحتواء هذا الوضع، إذ أن تركيا قد بدأت في تبني استراتيجية مغايرة عما سلكته سابقا– سياسة تصفير المشكلات– حيث بدأت تركيا في تأييد المعارضة.

" ووفقا للتوجه الاستراتيجي الذي رسمه احمد داوود اوغلو، إذ يمتد الدفاع عن الأناضول في عمق المناطق الشمالية السورية، لذلك بدأت تركيا بالحديث عن مناطق أمنة في شمال سوريا"، إذ ومنذ تحول الصراع الى المسلح بدا ت تركيا في الحديث عن إقامة ملاذات أمنة بالإضافة الى مناطق حظر الطيران في الشمال السوري، وذلك بهدف حماية المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة وبالتالي حماية أراضيها من انتقال الفوضى اليها.

[1] البياتي، الدور التركي في الازمة السورية، **مرجع سابق**.

وفي هذا الصدد، قامت تركيا بنشر مدافعها على طول الحدود إذ بإمكان هذه القوات الدخول الى عمق خمسون وعشرين ميلا داخل الأراضي السورية، وتتعامل الحكومة التركية مع فصائل مسلحة من اجل المساعدة في حماية هذه المناطق.

كما جاء الاتفاق التركي الأمريكي على تسليـــــح فصائل من المعارضة السورية وصفت بالمعتدلة، والقيام بتدريبها من طرف وكالة الاستخبارات القومية التركية، بينما تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الأسلحة والمعدات للتدريب، وقد استثنى البرنامج الأمريكي – التركي حزب الاتحاد الديمقراطي الذي يعتبر الجناح العسكري لوحدات حماية الشعب الكردي.

ويأتي هذا البرنامج التدريبي من اجل تحقيق التوازن لعسكري بين قوات نظام الأسد والمعارضة السورية، ويعد هذا الدعم للأسباب التالية:

- أنها تمثل رصيدا إضافيا للنفوذ التركي في المنطقة.
- منع إيران من تكريس نفوذها داخل سوريا.

2. التدخل العسكري المباشر

جاء التدخل العسكري في سوريا لأول مرة من خلال القصف الجوي والمدفعي في شمال سوريا، وهذا بعد اتفاق غير معلن بين انقرا والولايات المتحدة الأمريكية، إذ تضمن الاتفاق غير المعلن على موافقة أمريكية إنشاء تركيا لمناطق أمنة في شمال سوريا مقابل السماح لطائرات التحالف باستعمال القواعد العسكرية على الأراضي التركية لضرب تنظيم داعش.

وتصاعد العمل العسكري التركي كان بمثابة رد فعل على سيطرة الأكراد على مدينة كوباني، وتل الأبيض العام2015، التي أعلنوها مناطق حكم ذاتي* العام 2013. ما زاد من توجس تركيا من الطموحات الكردية بإقامة دولة كردية، حيث ترفض تركيا إقامة دولة جديدة على حدودها الجنوبية وهذا ما عبر عنه أردوغان صراحة.

ويمكن تلخيص أهداف التدخل العسكري المباشر في:[1]

- مقاومة المد الكردي خارج الحدود التركية.
- منع أي دعم عسكري كردي أو تأثير ثقافي ثوري من الوصول الى الأقلية الكردية في تركيا.
- الدفع بصنع منطقة عازلة.

* تشمل منطقة الجزيرة في اقصى شمال سوريا و منطقة عين العرب (كوباني) و منطقة عفرين شمال حلب على حدود لواء اسكندونة).

[1] محمد الرميزان،" **العدوان العسكري التركي في سوريا: الاهداف و التداعيات على المنطقة و الشرق الأوسط"**، اراء ،العدد143 .2\11\2019، تاريخ الاطلاع:2023/6/22.الرابط الالكتروني:
https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4828&catid=4255&Itemid=172

- إبعاد المنظمات الكردية الى ما يفوق ثلاث كيلومتر داخل العمق السوري عن الحدود التركية.
- توطيـــن الملايين من اللاجئين السوريين لاحقا في شمال سوريا وتخفيف عبء وجودهم على المجتمع والاقتصاد التركي.

أكدت تركيا منذ البداية على أن قرار التدخل المباشر يجب أن يتم على أساس تقديم استراتيجية متكاملة لحل الأزمة بدلا من الاستجابة للظرف الجديد و هو داعش، إذ تقوم هذه الاستراتيجية المتكاملة ؛ ليس فقط على محاربة داعش و إنما أيضا إجبار الرئيس بشار الأسد على التخلي عن الحكم و إنهاء الصراع السوري، إذ تعتبر أن القضاء على داعش لا يمكن أن يتحقق إلا بتنحي الأسد و نهاية الصراع، كما تعتبر أن إقامة المنطقة العازلة في سوريا احد أسس هذه الاستراتيجية باعتبارها ملاذا أمنا للسوريين و قوات المعارضة التي تخضع لحماية جوية من خلال حظر الطيران.[1] و تجـــلى استخدام تركيا للأداة العسكرية بشكل مباشر من خلال عمليتي درع الفرات و غصن الزيتون.[2]

أولا: درع الفرات:

" هي عملية عسكرية سورية تركية، أطلقتها الحكومة التركية لدعم فصائل المعارضة السورية في سعيها لطرد تنظيم الدولة الإسلامية من منطقة الشمال السوري بدءا من طرابلس ثم توسعت لتشمل إبعاد المقاتلين الأكراد الى شرق نهر الفرات". وتتمثل أهداف العملية حســـــب الحكومة التركية فيما يلي: صد موجات النزوح المحتملة وتامـــين الطرق للمساعدات الإنسانية الموجهة الى المدنيين، إضافة الى محاربة الجماعات الإرهابية المتطرفة ويشمل ذلك حزب العمال الكردستاني الذي تعتبره تركيا جماعة إرهابية.[3]

الإطار القانوني للعملية:

يتجلى الإطار القانوني لعملية درع الفرات في إطار حقوق تركيا التي تضمنها لها القوانين الدولية؛ المادة51 في ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على حق الدفاع المشروع، وأيضا في القرارات الأممية التي تتعلق بمحاربة داعش.[4]

---

[1] عماد قدورة، **"تركيا و مسالة التدخل العسكري بين الضغوط و القيود"**،المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، (قطر:اكتوبر 2014)، ص ص1-14.

[2] ابراهيم محمد البنا و اخرون، **"الازمة السورية2011-2022و الصراع الاقليمي و الدولي في المنطقة دراسة اصول و اليات الصراع"**، المركز العربي الديمقراطي، تاريخ الاطلاع: 2023/6/22.الرابط الالكتروني: https://democraticac.de/?p=87505

[3] الجزيرة للاخبار، **"درع الفرات..عملية عسكرية متعددة الاهداف و الجبهات"**، 5\9\2016 ،تاريخ الاطلاع:20\5\2023. الرابط الالكتورني: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/9/5/%D8%AF%D8%B1%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF%D8%A9

[4] جان آجون ، **"الوجهة المحتملة لعملية درع الفرات"**، مجلة رؤية تركية، seta turkey 4|5،(2016)، ص ص183-194.

ثانيا: عملية غصن الزيتون

خلفية العملية: توصف عملية غصن الزيتون التي قامت بها تركيا في إقليم عفرين بانها ضرورة لأسباب كلية وجزئية، إذ تعتبر المنطقة معقلا لحزب العمال الكردستاني الذي استطاع السيطرة عليها في ظروف اللااستقرار نتيجة الأزمة السورية، إذ اعتبرت تركيا ذلك تهديدا مباشرا لأمنها، وبالتالي تم اتخاذ قرار العمل العسكري من اجل صد الهجمات التي تستهدفها من هذه الأراضي.[1]

أهداف العملية:[2]

- **تطهير خط الحدود:** إذ تهدف الى الحد من تهديدات حزب العمال الكردستاني في منطقة عفرين سواء تعلق الأمر بالتهديدات المباشرة أو عمليات التهريب.
- **الاستلاء على النقاط الحاكمة:** إذ يتطلب عملية تطهير المنطقة الى السيطرة على النقاط الاستراتيجية باعتبار المنطقة تتكون من تضاريس وعرة وتتمثل هذه النقاط في بورصايا درامك راجو، ساري كايا التي ساهم الاستلاء عليها في تقدم العملية ما أدى الى تراجع حدة مقاومة حزب العمال الكردستاني.
- **تكتيك الهلال:** الهدف منه تطويق حزب العمال الكردستاني، حيث تتمثل نقاط السيطرة على شكل هلال كبير وثلاث أخرى أصغر حجما منه.
- **مراكز المدن:** إن مسح المنطقة الجغرافية لعفرين يلاحظ أنها تتكون من قرى متباعدة يتوزع السكان فيها بشكل كثيف في مركز المدينة وراجو وجندريس بينما يقل في القرى، ووفق الإستراتيجية، لتطهير حزب العمال لابد من الانطلاق في تامين السيطرة على هذه المناطق الثلاث.

الأهمية الاستراتيجية لعفرين وأهمية العملية:[3]

- ضمان عدم تمدد كردي نحو إدلب مدعوم أمريكيا بذريعة محاربة الإرهاب، بهدف إحكام السيطرة على الشريط الحدودي والوصول الى شواطئ المتوسط.
- تثبيت نقاط استطلاع ومراقبة متقدمة لرصد ساحة العملية المرتقبة ودراسة التحركات الكردية من مختلف المحاور عن كثب.
- ترتيب الأوراق لمحور الاقتحام من الجهة الغربية لعفرين انطلاقا من شمال إدلب في حال اقتضت الخطة العسكرية ذلك.

---

[1] افق اولوطاس، "**عملية غصن الزيتون : توقعات تركيا و خارطة طريقها**"، مجلة رؤية تركية، 1/7) seta turkey2018، ص ص 193-207.

[2] انظر: **المرجع نفسه**.

[3] همام القهوجي،"**عملية غصن الزيتون على عفرين : ابعادها و المواقف الدولية تجاهها و السيناريوهات المتوقعة** "،طوران للابحاث و الدراسات الاستراتيجية،(2017)، ص ص10-18.

تقييم تحليلي الموقف التركي

حاولت انقرا من البداية، استغلال حالة ارتباك النظام السوري من اجل الدفع قدما نحو تشكيل حكومة وطنية تضم تيار الإخوان المسلمين، على اعتبار أن ذلك يضمن لها نفوذا واسعا باعتبارهم حلفاء لها، وبعد فشل هذا المسعى تحولت الى عدو للنظام من خلال احتضان المعارضة السورية بشقيها السياسي أولا والعسكري لاحقا.[1] وتتحدد الأسباب الدافعة لمحاولة التغيير في سوريا كذلك فيما يلي:[2]

سياسيا: القيام بدور الأب الروحي للحركات الإسلامية في المنطقة باحتضانها التيارات الإسلامية المعارضة في سوريا.

اقتصاديا: تشكل سوريا ممرا رئيسيا للبضائع التركية الى العالم العربي وخاصة الخليج، لذلك فان المصالح التجارية التركية تطلب وجود نظام صديق في دمشق.

جيوسياسيا: وهو الأهم، ترى تركيا في انفراد إيران بالنفوذ في العراق وسوريا بانه تطويق لها لان هلال النفوذ الإيراني يمتد من الحدود الأرمينية الى سواحل المتوسط، ولهذا تنظر تركيا الى الثورة السورية باعتبارها فرصة لتصحيح موزين القوى لصالحها من خلال إصرارها على إسقاط نظام بشار الأسد الموالي لإيران وإنشاء نظام بديل قائم على الولاء لها.

يضاف الى ذلك، الرغبة التركية في تنويع مصادر الطاقة، إذ تتحصل نسبة ستون بالمئة من احتياجاتها من الغاز من روسيا، وتسعى تركيا لتقليل هذه النسبة العالية من الاعتماد على الغاز الروسي، فإنها لم تستطع تحقيق ذلك خاصة أن البديل للغاز الروسي بالنسبة الى تركيا هو الغاز القطري لكن روسيا منعت ذلك من خلال الضغط على سوريا من اجل رفض مد أنابيب الغاز عبر أراضيها.[3]

استراتيجية وأهداف تركيا المستقبلية في سوريا:[4]

- الحيلولة دون تمدد الأكراد الى غربي الفرات.
- دعم المعارضة المسلحة ومواصلة إمدادها بما تحتاجه من ذخيرة وسلاح.
- بسط الهيمنة الكاملة على حلب لتكون احدى ولايات أو محافظات تركيا وتحت إدارتها.
- عدم تمكين القوى الحليفة للأسد من منحه فرصة البقاء في الحكم وإلحاق الهزيمة بالجيش السوري بشراكة غربية وبمواصلة دعم المنظمات الإسلامية الموالية لها.

---

[1] قبلان، المسالة السورية و استقطاباتها الاقليمية و الدولية:دراسة في معادلات القوة و الصراع على سوريا،**مرجع سابق**.
[2] **المرجع نفسه**.
[3] **المرجع نفسه**.
[4] النجار، سوريا: التحولات الكبرى..مشكلات الوطن و مستقبل العرب،**مرجع سابق**، ص93.

الفرع الثالث: الإدارة الإسرائيلية للازمة السورية

كانت إسرائيل بعيدة جدا عن الصراع المدني القائم بين الحكومة و المعارضة، لكنها بالمقابل تقوم بشن غارات جوية في الأراضي السورية باتجاه الأهداف الإيرانية و حزب الله باعتبارهما مصدر تهديد لها، إذ في بداية الصراع كانت الضربات موجهة لمنع وصول الشحنات الإيرانية الى قوات حزب الله في لبنان، و تدرج الأمر بعد استعادة النظام سيطرته على معظم الأراضي السورية الى منع قيام منشئات تصنيع الأسلحة و قواعد إيرانية على الأراضي السورية إذ صرحت العام 2019 على لسان رئيس هيئة الأركان أن بلاده كانت تهاجم البنية التحتية التي كانت ايران تحاول أقامتها على الأراضي السورية، حيث قامت القوات الجوية الإسرائيلية بتنفيذ الاف الغارات داخل سوريا ، و في العام 2018 فقط تم إسقاط 2000 قنبلة موجهة لأهداف إيرانية، و في العام 2021 تم نشر انظمة دفاع جوي إيراني على الأراضي السورية، ضاعفت إسرائيل من تشكيلاتها من الطائرات لتقليل فرص إسقاط طائراتها.[1]

الإجراءات الإسرائيلية في مواجهة الأزمة السورية:

على أعقاب اتساع الصراع في سوريا العام 2013، وقربه من حدود إسرائيل في منطقة الجولان، بعد تدخل حزب الله لمساندة القوات النظامية في القتال، بدأت هواجس إسرائيل ما جعلها تخرج من دائرة الصمت الى انتهاج استراتيجية تتوافق مع المستجدات بما يحقق أهدافها الأمنية،[2] وتتمثل اهم هذه الخطوات في:

أولا: الإجراءات العسكرية: حيث أقرت إسرائيل مجموعة من الخطوط الحمراء وبناءا عليه قامت بمجموعة من الإجراءات: بناء سياج كهربائي عازل بطول70كم على حدودها مع سوريا، مزود بأجهزة استشعار وإضافة الى القيام بمناورات عسكرية قرب الجولان، كما قامت بغارات جوية داخل سوريا استهدف مراكز حيوية تابعة لحزب الله وإيران، والتحول اللافت في العمل العسكري هو ضرب قواعد عسكرية سورية في دمشق بتاريخ30جانفي2013.[3]

1. غرفة موك لدعم امن إسرائيل: في العام 2013 تم تأسيس جهاز دولي مخابراتي يسمى بـ «غرفة الموك" قرب الحدود السورية، من قبل مخابرات الدول التالية: الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، تمثلت مهمته الرئيسية في الحفاظ على التوازن بين قدرات النظام والفصائل السورية، من خلال تقديم الدعم اللوجيستي والاستخباراتي للفصائل المسلحة، وإصدار الأوامر بإمكانية البدء بنزاع ما من عدمه. وتمثلت الغاية منه هو ضبط نشاط هذه الفصائل التابعة لها بما يُحقق أهداف القوى الدولية، بعيدا عن أهداف الثورة. واهم الخطوط الحمراء التي وضعها من أجل

[1] Humud, **op cit.**
[2] احمد العفيف، "**تحولات الموقف الاسرائيلي تجاه الازمة السورية2011-2017**"،مؤتة للبحوث و الدراسات، المجلد38،العدد1،(2023)، ص ص217-248.
[3] **المرجع نفسه.**

عدم توريط إسرائيل في المعارك والاضطرابات الراهنة، منع الاقتراب أو تهديد الحدود الإسرائيلية بأي شكل من الأشكال، وثانيا تأمين حدود الجولان السورية بالشكل الذي يمنع أي تسلل.[1]

2. دعم الجماعات المتطرفة: إذ ساهمت إسرائيل بدعم الجماعات المتطرفة من خلال إقامة قاعدة لتقديم الإعانات اللوجستية للسماح بتدفق العناصر المتطرفة الى سوريا، وإدخال الجواسيس من جنـــسيات مختلفة والمتطوعين والمناصرين للقتال أو لأرسال التقارير الأمنية خاصة اليها.[2]

3. التدخل العسكري الإسرائيلي في الأراضي السورية: العام 2013 ضربات جوية عسكرية داخل الأراضي السورية الأول قرب الحدود اللبنانية أين تم تدمير قافلة شاحنة محملة بصواريخ مضادة للطائرات موجهة لحزب الله والثاني على مركز أبحاث عسكرية بريف دمشق.[3]

إجمالا تمظهرت التحركات الإسرائيلية من خلال شقين:[4]

أ. **التدخل المباشر:** ويتمثل في الغارات الجوية والقصف بصواريخ أرض أرض والهدف منه:

- منع نشوء تهديد جديد على حدودها الشمالية.
- منع نقل السلاح الى حزب الله.
- استهداف قدرات الجيش السوري التقنية.

ب. **حرب الوكالة (العمل الاستخباراتي):** من خلال تقديم الدعم للفصائل المعارضة السورية، بهدف الحفاظ على امنها الحدودي من خطر القوات الإيرانية المقاتلة في سوريا، وأبرز الفصائل المدعومة من إسرائيل لواء فرسان الجولان. وكذلك عناصر من جبهة النصرة ولواء عمر بن الخطاب وهم بمثابة وكلاء لإسرائيل لكن تم قطع الدعم منذ جويلية2018، بعد التفاهم الإسرائيلي الروسي.

ثانيا: تقديم المساعدات الإنسانية: سعت إسرائيل الى إيجاد مدخل لها في الأحداث في سوريا، وذلك من خلال الفعل الإنساني من خلال استحداث برنامج "حسن الجوار العام في فيفري2014، يهدف الى تقديم المساعدات الإنسانية في مناطق محاذية للجولان الخاضعة للتنظيمات المعارضة، وشملت المساعدات 80قرية، 200الف شخص،3000 جريح تلقوا العلاج في المستشفيات الإسرائيلية.[5]

---

[1] معالي محمد لطفي محمود سالم، **"الادارة الاسرائيلية للازمة السورية"** ،معهد العالم للدراسات،1ديسمبر2023، تاريخ الاطلاع:2023/5/18.الرابط الالكتروني: https://alaalam.org/ar/politics-ar/syria-ar/morajaat/item/764-01122023

[2] الشاهر، تجليات الجرب في سوريا،**مرجع سابق**،ص

[3] خزرجي، نظرة في الازمة السورية و مواقف الدول الكبرى، **مرجع سابق**.

[4] سالم، **مرجع سابق**.

[5] العفيف، **مرجع سابق**.

ثالثا: التحرك السياسي والدبلوماسي: ترجم من خلال:[1]

أ. **التعاون مع روسيا:** بعد التدخل العسكري الروسي اتجهت إسرائيل الى التنسيق دبلوماسيا وعسكريا مع روسيا بهدف تجنب أي تصادم غير مقصود في الميدان بين القوتين.

ب. **الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية:** في ظل التقاطع في المصالح بين الطرفين في الشرق الأوسط، تم تنسيق جهودهما في إطار غرفة العمليات العسكرية " الموك" في الأردن، و " الموم" في تركيا، وهي غرف العمليات التي ترأسها الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع دول الأعضاء في مبادرة أصدقاء الشعب السوري (بريطانيا وفرنسا، السعودية، الأمارات، الأردن).

المطلب الثالث: إدارة الأزمة السورية من قبل القوى الإقليمية العربية

الفرع الأول: إدارة قطر للازمة السورية

ينظر الى قطر على أنها جزء من المحور السعودي، وهي كذلك الى غاية 1995، عندما وصل الأمير حمد بن خليفة أل ثاني خلفا لوالده، ومن ذلك الوقت تغيرت السياسة القطرية بشكل جذري، وتجلى ذلك بخروج قطر من الاصطفافات التي كانت ضمنه، وبدأت رسم سياسة خارجية خاصة تتسم بالاستقلالية عن هذا الاصطفاف.[2]

رسمت دولة قطر لنفسها سياسة خارجية على ضوء استراتيجي والرغبة في تحقيق المكانة الإقليمية بالاعتماد على أداتين أساسيين:[3]

أ. **دبلوماسية الوساطة:** وذلك من اجل تدعيم مركزها الإقليمي من خلال رسم صورة الوسيط المحايد الذي يمكن الاعتماد عليه. وقد مارست هذا الدور في العديد من القضايا: حرب "أرتيريا وأثيوبيا" تخفيف التوتر في "دافور" و "لبنان"، واستطاعت قطر بذلك الخروج من هيمنة القوى التقليدية في المنطقة، من جهة، وتعظيم مصالحها في المناطق الهامة بلبنان واليمن والسودان ومصر من جهة ثانية.

ب. أما النوع الثاني فهو "" **الدبلوماسية العامة** " بالاعتماد على الإعلام، حيث استطاعت قناة الجزيرة القطرية تقديم نفسها على أنها منبر للشعوب، وقد ساعد ذلك في إبراز الدور القطري للوساطة في المناطق التي مارست فيها هذا الدور، وبالتالي تحسين صورة قطر كدولة تسعى للسلام والاستقرار وحل التوترات.

---

[1] سالم، **مرجع سابق**.

[2] اثير ناظر عبد الواحد الجاسور , **"دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الازمات العربية و الإقليمية"** , مركز الدراسات الاستراتيجية و دولية , المجلد2010،العدد 43،(جامعة بغداد: 2010/1/31)،ص ص 117-130.

[3] غنية العربي, **السياسة الخارجية القطرية تجاه محيطها الإقليمي : الازمة السورية نموذجا** ،(القاهرة : مكتبة العربي للمعارف ،2017)، ص ص 41-42.

بالمحصلة، " لجات الى دبلوماسية الوساطة مستخدمة سلاح المال الذي كان حاضرا دائما على موائد التفاوض من اجل تعزيز سمعة قطر كوسيط محايد بين الأطراف المتنازعة، ما جعل من قطر بمثابة " الصديق للجميع"، وأقنعت الولايات المتحدة الأمريكية بأهمية تعزيز دورها في المنطقة وإقامة علاقات تحالف معها، وهو ما اكسب قطر حضورا وثقلا بالمنطقة جعلها كدولة صغيرة تكسر القاعدة، وتكون لاعبا مؤثرا في شؤون المنطقة."[1]

أولا: الدور القطري على المستوى السياسي تجاه الحراك في سوريا:

سياسيا قامت بدور فعال وحاسم من خلال جامعة الدول العربي، والذي سيتم التفصيل فيه في مبادرات الجامعة العربية لاحقا.

ثانيا: الدور القطري على المستوى الاقتصادي تجاه الحراك في سوريا:

1. الدعم المالي والعسكري: " لعبت قطر دورا أساسيا في دعم المجموعات المسلحة ماديا بالمال والسلاح، حيث انفكت قطر ما يصل الى ثلاثة مليار دولار على دعم المعارضة السورية المسلحة على مدى ثلاث سنوات الأخيرة وهو ما يفوق بكثير ما قدمته أي حكومة أخرى. " [2]

2. الدعوة الى تدخل عسكري عربي: دعا أمير قطر في جانفي 2012 الى تدخل عسكري عربي هدفه وقف إراقة دماء السوريين من طرف النظام كما كرر هذه الدعوة في خطابه أمام الأمم المتحدة في سبتمبر 2012.[3]

ثالثا: الدور القطري على مستوى التغطية الإعلامية للحراك في سوريا:[4]

في إطار الدعم المطلق للثورة السورية، استخدمت قطر قناة الجزيرة المحسوبة على القيادات القطرية، بتقديم المساندة للثورة عبر تضخيم صورة الاضطرابات في سوريا، واعتبرت الاحتجاجات في سوريا هي الضخم بالمقارنة مع بقية الدول الأخرى، كما تحولت القناة الى منبر للمعارضة السورية، وللتعبئة ضد النظام السوري.

تبرير الدور القطري في الأزمة السورية: ويأتي الدور القطري في سياق التنافس مع إيران على النحو التالي:[5]

مارست قطر في الثورة السورية دورا هاما ولكن رغم ذلك كان مقيدا في العديد من المسائل بسبب الدور الذي قامت به إيران في مساعدة النظام السوري، والذي من خلاله أكدت إصرارها على الإبقاء على دمشق ضمن محورها الذي يمتد ضمن العواصم الآتية: من طهران الى غاية بغداد، دمشق فبيروت. حيث تتنافس قطر مع إيران في دعم أطراف الصراع السوري، إذ تتفق جميع التحليلات على أن إيران سوف تفتقد نفوذها بمجرد سقوط سوريا الأسد، وبان قطر تتجه نحو سد هذا الفراغ الذي سوف يخلفه الفراغ الإيراني في سوريا.

على صعيد أخر فان يمكن قراءة الدعم الذي تقدمه إيران الى حليفها بشار الأسد محاولة استباقية لمنع انتصار الثورة، لما يشكله ذلك تهديدا لها على الصعيدين الداخلي والخارجي، لان بسقوط بشار سوف تتكسر طموحات إيران الإقليمية في الهيمنة.

---

[1] عرفات علي جرغون , **قطر و تغير السياسة الخارجية , حلفاء ...اعداء** ، (القاهرة: العربي للنشر و التوزيع، 2016)،ص 108.

[2] فاطمة مساعي , "**مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية , بين التراجع و التمدد** ", دفاتر السياسة و القانون , العدد 11 , (جامعة ورقلة :جوان 2014)، ص 44.

[3] جواد بخشي , **"دور قطر في التطورات السياسية : دراسة ثلاثية : المال , الاعلام و التدخل العسكري"** , مجلة مختارات إيرانية , مركزالاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية , العدد 143 ,(القاهرة: 2012)، ص -76.

[4] جرغون , قطر و تغير السياسة الخارجية , حلفاء ...اعداء،**مرجع سابق**، ص226.

[5] **المرجع نفسه**،ص ص148-149.

أن هذا الدعم الإيراني ترجمته القيادات الخليجية وخاصة القطرية مدى خطورة الأزمة في سوريا، وهكذا تحولت سوريا الى مسرح للصراع على النفوذ بين إيران وقطر إقليميا، وروسيا والغرب دوليا، وهكذا تحولت سوريا الى أكثر الملفات الصراعية تعقيدا بين البلدين، ففي حين بادرت طهران الى دعم حليفها بكل قوة توجهت قطر الى دعم المعارضة بالسلاح، بل وتطالب بالتدخل الدولي من اجل إسقاط النظام السوري.

ملاحظات واستنتاجات حول الدور القطري في الثورة السورية في نقاط:[1]

- استخدام الوسائل الاقتصادية عسكرية إعلامية.
- تحولها من القيام بالدور الحيادي الى الدور الانحيازي طمعا في اكتساب النفوذ والتأثير.

الفرع الثاني: إدارة المملكة العربية السعودية للازمة السورية

أولا: الأداة السياسية: اصطفت السعودية الى جانب الدول التي ساندت الثورة في سوريا في إطار تحالفات إقليمية هدفها إسقاط بشار الأسد، إذ أعلنت الرياض عن موقفها السياسي لدعم الثورة وانطلاقا من ذلك عملت على حشد التأييد الدولي لقوى المعارضة على مستوى الجامعة العربية أولا، وتعليق عضوية سوريا فيها العام 2011، كما ساهمت في عقد مؤتمرات للمعارضة ودعمها أيضا، مثل " مؤتمرات أصدقاء سوريا"، وعقد مؤتمر لتوحيد صفوف المعارضة في الرياض، وهذا ما تم الإشارة اليه سابقا.

ثانيا: الأداة المالية: قدمت المملكة العربية السعودية، مساعدات مالية الى المعارضة السورية (الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة) بلغت قيمتها 300مليون دولار.[2] فحسب صحيفة الغارديان فان السعودية تبدي نيتها لدفع رواتب مقاتلي الجيش السوري الحر تشجيعا منها لتوسيع حركة الانشقاقات عن الجيش العربي السوري، حيث تمت مناقشة المسالة بين الجانبين السعودي والأمريكي وبعض الدول العربية الأخرى.[3]

ثالثا: الأداة العسكرية: جاء الدعم العسكري للفصائل المسلحة عبر مرحلتين:[4] المرحلة الأولى بدأت مع انسحاب السعودية من مؤتمرات أصدقاء سوريا شهر فيفري من العام 2012، أما المرحلة الثانية، فبدأت مع بداية التوافقات الإقليمية، حيث انطلقت بتقديم المساندة العسكرية بصورة أكثر شمولية في إطار جهد جدي لممارسة الضغط في اتجاه تنحي بشار الأسد عبر الأداة العسكرية.

---

[1] **المرجع نفسه**،ص225.

[2] سكاي عربي نيوز، **"سوريا..دعم مالي سعودي لحكومة المعارضة"**، 2013/11/21 ، تاريخ الاطلاع: 2020/5/22. الرابط الالكتروني: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/472310-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9

[3] عربي بي سي، الغارديان: **"السعودية تدفع رواتب عناصر الجيش السوري الحر"**، 22جوان2012، تاريخ الاطلاع:2022/7/20. الرابط الالكتروني: https://www.bbc.com/arabic/inthepress/2012/06/120622_inthepress

[4] بدر الراشد،" **السعودية و الثورة السورية"**،مركز الروابط للبحوث و الدراسات الاستراتيجية،2015/12/8 ،تاريخ الاطلاع:2022/5/12.الرابط الالكتروني: https://rawabetcenter.com/archives/16116

الفرع الثالث: دور حزب الله في الأزمة السورية

" يصف احد علماء الاجتماع العراقيين حزب الله قائلا: أن حزب الله فكرة و حزب الله أيديولوجيا و هو حزب سياسي ، بل هو أيضا حركة اجتماعية (أوسع من الحزب) و هو تنظيم اجتماعي (متداخلة بالطائفة الشيعية و هو مؤسسات رفاه اجتماعية، و هو ميليشيات شبه نظامية، و أخيرا هو جزء من جهة إقليمية واسعة ، هذه المستويات المتراكبة تجعله في وضع فريد لجهة استمراره ."[1] فحزب الله تنظيم يتكون من المليشيات الشيعية التي تتموقع في لبنان، و هي حليف لحكومة حزب البعث في سوريا، و تمارس الآن دورا هاما الى جانب النظام السوري ، و جاء في تقارير إسرائيلية أن الحزب يعمل على تشكيل مليشيات قوامها 100000 مقاتل الى جانب النظام.[2]

أولا، سوريا الركيزة الأساسية لحزب الله

حمل خطاب زعيم حزب الله حسن نصر الله في 2013/5/25، " أن سوريا ظـــــهر المقاومة وسندها والمقاومة لا يمكنها الوقوف مكتوفة الأيدي حتى يكشف ظهرها ويكسر سندها، فحينئذ سوف تتدخل إسرائيل الى لبنان وتبدأ في إملاء شروطها، وهكذا جاء إعلان الحزب أن معركة سوريا معركته أيضا وسوف يقدم ما يستطيع. وتتمثل أهمية سوريا بالنسبة الى حزب الله بانها خط الإمداد والوصل بين طهران والحزب فهي بمثابة الحبل السري الذي بانقطاعه تنتهي الحياة.[3]

جاء على لسان زعيم حزب الله السيد حسن نصر الله في البداية وجوب عدم التدخل في الأحداث الجارية في سوريا، وحرية الشعب السوري تقرير التعاطي مع هذه الأحداث، مؤكدا على أن حزب الله على التزام تام باستقرار سوريا وامنها وسلامتها، وفي نهاية العام 2012 كان اعتراف زعيمه بوجود قوات تابعة له مهمتها حماية الشيعة اللبنانيين في الحدود القريبة من سوريا، ثم أكد نصر الله شهر أكتوبر 2012 بوجود عناصر مقاتلة من حزبه تقاتل في سوريا الى جانب النظام. زاد الانخراط العسكري للحزب منذ تصاعد العنف في سوريا و الى اليوم.[4] تقدر قوات جزب الله اللبناني في سوريا قرابة 5000 مقاتل، حيث يخضعون للتغيير بشكل دوري بهدف تخفيف العبء عليهم، و تعاظم دور الحزب في الأزمة بعد ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام لسد الفراغ الذي خلفه تواري الفصائل العراقية عن المشهد العسكري في سوريا.[5] و يقوم حزب الله في سوريا بثلاث أدوار أساسية تتمثل في ، تقديم الدعم الهجومي أثناء المعارك و السيطرة على المدن الاستراتيجية المعرضة لهجوم متكرر، و تدريب الميليشيات التابعة للنظام السوري.[6]

---

[1] صهيب شتوف، محمد عبد الرؤوف ثامر،"**الشرق الاوسط الجديد و صراع المحاور"**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 3 ،(ديسمبر2019)، ص ص 108-123.

[2] karim,**op cit**.

[3] عبد ربه، **مرجع سابق**،ص 48.

[4] منى علمي، **"التورط العسكري لحزب الله في سوريا و دوره الاقليمي الاوسع"**، مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الاسلامية،(الرياض: مارس 2017)، ص ص 1- 36.

[5] عبد ربه ، **مرجع سابق**، ص 101.

[6] علمي، التورط العسكري لحزب الله في سوريا و دوره الاقليمي التوسعي،**مرجع سابق**.

ثانيا: مراحل انخراط حزب الله في سوريا:[1]

أ. مرحلة الدفاع الإعلامي مارس2011-جانفي2012

تضـــــمن خطاب حسن نصر الله قوله: أن الرئيس بشار الأسد مستعد للذهاب الى خطوات إصلاحية، ولكن بالهدوء والتأني، وأن غالبية الشعب السوري لازالت مع نظام الأسد وأن إسقاط النظام مصلحة أمريكية إسرائيلية.' ومن ذلك أكد على أهمية الحفاظ على امن وسلامة سوريا ورفض العقوبات الغربية المسلطة على النظام، كما دعا الشعب السوري الى الحفاظ على بلدهم والتحلي بالتعقل وفسح المجال أمام القيادة للمضي نحو الإصلاحات. فيما اقتصر التدخل خلال هذه المرحلة بتقديم الدعم والاستشارة واتسم بطابع المحدودية.

ب. مرحلة ظهور مقاتلي الحزب فيفري - أوت 2012

بالتزامن مع التعامل الإعلامي للحزب مع الأحداث في سوريا، فقد شكل سقوط بعض المناطق بيد المعارضة، وعدم قدرة النظام على استعادة الى وجوب تدخله السريع في الأحداث من اجل التقليل من حجم الخسائر.

ت. مرحلة الإعلان عن المشاركة سبتمبر2012-جويلية2013

بعد التصعيد العسكري في المشهد السوري، حيث خسر النظام قرابة نصف الأقاليم، بدا التدخل التدريجي لتدخل حزب الله في الأحداث في سوريا منذ شهر افريل 2013، وتم الإعلان جهرا بمشاركة قوات الحزب في القتال في سوريا، حيث اعلـن من خلال خطاب لزعيمه أن الحزب يتعهد ببذل قصارى جهده لمساعدة حلفائه، وكانت معركة القصير أشرس معارك الحزب خلال هذه الفترة.

ث. حضور على جميع الجبهات جويلية 2013-سبتمبر2014

خلال هذه المرحـــــلة استطاع النظام بمساعدة حلفائه التغلب على المعارضة في العديد من المناطق، وهنا تضاعف حضور الحزب على العديد من الجبهات إذ أصبح القوة العسكرية الأكثر حضورا في مناطق سيطرة النظام، وخلال هذه الفترة برز تنظيم داعش الذي يضم مقاتلين من جنسيات مختلفة، وكان دافعا لمضاعفة تواجد الحزب على الساحة السورية عددا وانتشارا حيث كان ينتشر في اغلب المناطق السورية.

ج. مرحلة تراجع النظام وحزب الله وتقدم المعارضة ديسمبر2014-افريل2015

[1] عبد ربه ، **مرجع سابق**،ص ص34-36.

استطاع جيش فتح المتشكل من جبهة النصرة وحركة أحرار الشام السيطرة على القاعدة العسكرية، وادي الضيف في 2015/12/15، وهي أحد اهم نقاط تمركز النظام شمال سوريا، وهو مؤشر على تراجع قوات النظام وحلفاؤه، واستمر وجود الحزب في سوريا وخاض معارك هامة الى جانب النظام.

الوحدات الأمنية لحزب الله في سوريا

يتواجد حزب الله في سوريا عبر الوحدات الأمنية التالية: الوحدة "9000" المعروفة بوحدة الأمن الوقائي والنقل في سوريا، أما الوحدة الثانية "8000" وتعرف بالوحدة العسكرية، ووحدة "410"" وحدة التدخل، إضافة الى وحدة النقل "4400".[1]

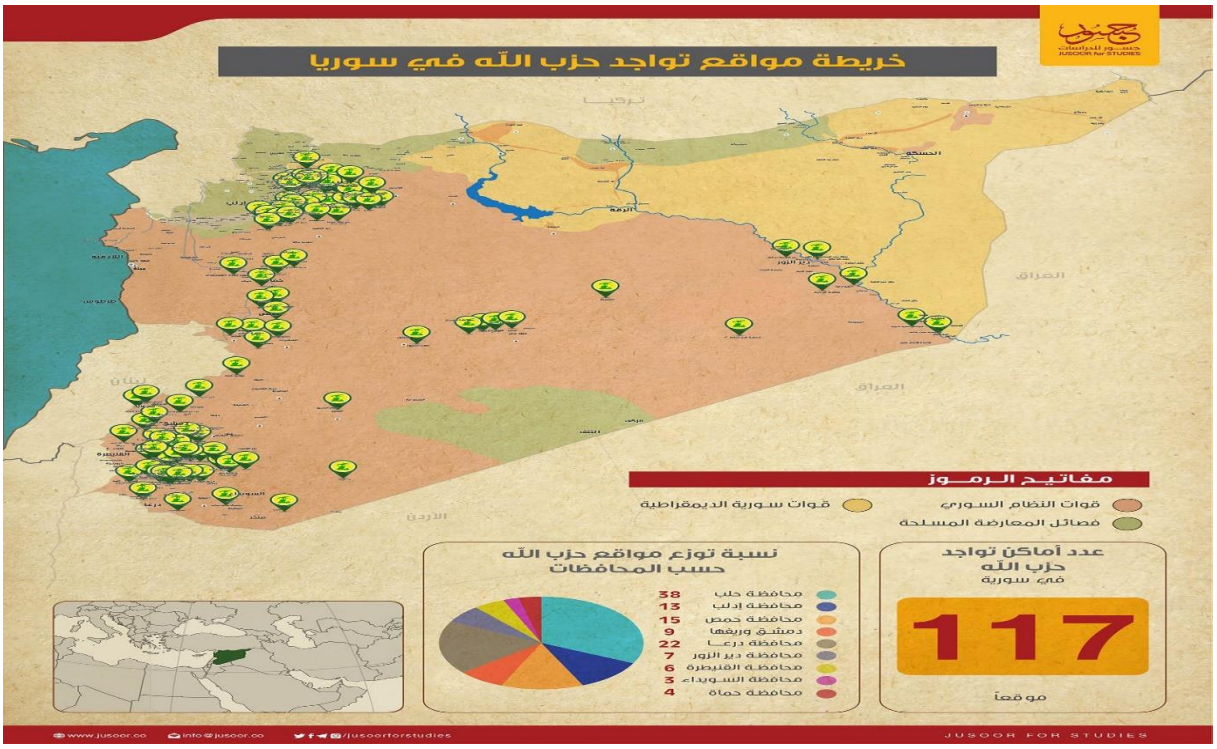
ثالثا: خرائط الانتشار الجغرافي لحزب الله في سوريا

على مر سنوات النزاع استطاع حزب الله التموضع والانتشار في تسع محافظات سورية، ليس فقط بالاعتماد على الحضور المباشر بل عن طريق إنشاء كيانات محلية تابعة له ولاءا.[2] وحسب مركز جسور للدراسات، فان قوات الحزب تنتشر في 117 موقع في سوريا، على الشكل التالي، 51 موقع شمال سوريا، 31موقع جنوب سوريا، 28 موقعا في وسط البلاد، إضافة الى سبع مواقع شرق البلاد. والمحافظات المنتشر فيها، حلب (38) ومحافظة درعا (22)، وحمص (15)، إدلب (13) ودمشق وريفها (9)، دير الزور (7)، حماه (4)، السويداء (3).[3]

[1] جوني فخري، "**تفاصيل عن حزب الله في سوريا ..استنساخ لميليشيات ايران**"، 2023/3/4، تاريخ الاطلاع 2024/8/27. الرابط الالكتروني: https://www.alarabiya.net/arab-and-world/syria/2023/03/04/تفاصيل-عن-حزب-الله-في-سوريا-استنساخ-لميليشيات-ايران

[2] عبد الوهاب عاصي، مجد كيلاني، "**خرائط تواجد حزب الله في سوريا** "،موقع جسور، 2020/11/23 ،تاريخ الاطلاع 2024/8/27.الرابط الالكتروني: https://jusoor.co/public/ar/details/خرائط-تواجد-حزب-الله-في-سورية

[3] الشرق للاخبار، "**حزب الله اللبناني ينتشر في 117 موقعا في سوريا**"، 11/24/، تاريخ الاطلاع 2022/8/27.الرابط: https://asharq.com/search/?q=%D8%AD%D8%B2%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87%20%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A%20%D9%8A%D9%86%D8%AA%D8%B4%D8%B1%20%D9%81%D9%8A%20117%20%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%20%D9%81%D9%8A%20%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A40%D8%B3%D9

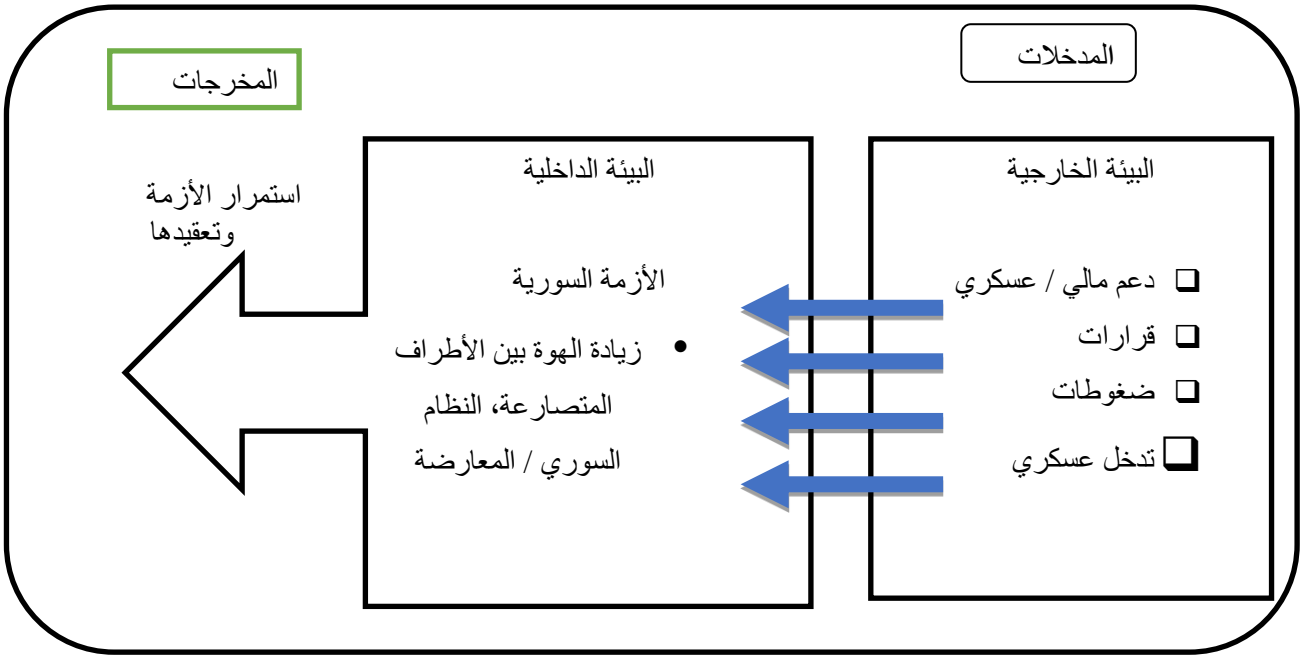


الرابط الإلكتروني: https://jusoor.co/public/ar/details/خرائط-تواجد-حزب-الله-في-سورية

بعد الاستعراض السابق لجهود القوى المختلفة في سوريا يتجلى وجود عدد هام من اللاعبين على هذه الرقعة الاستراتيجية ،فالمؤكد الآن أن الديناميات الدولية الحالية في سوريا تشير الى وجود عدد من اللاعبين كل لاعب لديه أجندة و رؤية و دور و هدف لفرض وجوده في الرقعة الهامة من اوراسيا ، و يظهر ذلك في وجود لاعبين داخليين (النظام و المعارضة والجماعات الإرهابية) ، بالمقابل اللاعبين الدوليين المتنافسين (الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا من جهة ، و إيران و تركيا بوصفها قوى إقليمية كبرى و بعض القوى العربية من جهة ثانية). والشكل التالي يوضح تأثير التدخلات على الأزمة. والجدول التالي يوضح أهداف هؤلاء اللاعبين ودرجة انخراطهم في الصراع السوري:

الدولة	الهدف	كثافة الانخراط
الولايات المتحدة الامريكية	تنحي بشار الأسد/إقامة نظام ديمقراطي/ الحفاظ على التفوق و الهيمنة	متوسط: عسكري/ سياسي/ مالي
روسيا الاتحادية	الحفاظ على نظام بشار الاسد/ استعادة المكانة العالمية/ اقامة نظام متعدد الاقطاب	عالي: عسكري/ سياسي/ مالي
الصين	الحفاظ على الحليف بشار الاسد/ اقامة نظام متعدد الاقطاب	متوسط: سياسي/ اقتصادي
ايران	الحفاظ على بشار الاسد/ الحفاظ على الهيمنة الاقليمية	عالي: اقتصادي/عسكري/ اعلامي
تركيا	تنحي بشار الاسد/ تحقيق النفوذ الاقليمي/ القضية الكردية	عالي: عسكري / سياسي/ مالي
المملكة العربية السعودية	تنحي بشار الاسد/ اقامة نظام حليف للمحور السني	عالي: عسكري/ مالي/اعلامي/ المؤسسة الدينية
قطر	تنحي بشار الاسد/ اقامة نظام حليف للمحور السني	عالي: مالي/ عسكري/ اعلامي
اسرائيل	اضعاف الدولة السورية/ كسر محور المقاومة	ضعيف: عسكري/ انساني/ مالي

جدول رقم4 : يوضح الاهداف الرئيسية للاطراف الاقليمية و الدولية الفاعلة في الازمة السورية و درجة انخراطها في الصراع (من اعداد الباحثة)



مخطط يوضح تأثير البيئة الخارجية على الصراع في سوريا(المخطط من إعداد الباحثة)

المبحث الثالث: مبادرات التسوية للازمة السورية: قراءة تحليلية في ظل الواقع الدولي الجديد

- المطلب الأول: المبادرات الإقليمية لإدارة الأزمة السورية (2011-2012)
- المطلب الثاني: الانتقال نحو المبادرات الدولية لتسوية الأزمة السورية (2012-2015)
- المطلب الثالث: مسارات التسوية الأزمة السورية خلال الفترة (2015-2019)
- المطلب الرابع: مسارات التسوية الأزمة السورية خلال الفترة (2019-2023)

سوف يتم من خلال هذا المبحث تقديم قراءة تحليلية للمبادرات المتعددة من اجل تسوية سلمية للازمة السورية، حيث سوف يتم تنول المبادرات العربية لتسويه الصراع، ثم الانـــتقال الى المبادرات التي تبنتها الأمم المتحدة والدول الغربية، مبادرات أستانا التي ترعاها روسيا الاتحادية.

المطلب الأول: المبادرات الإقليمية لإدارة الأزمة السورية (2011-2012)

الفرع الأول: لمحة عن الظروف الميدانية لطرح المبادرات خلال الفترة 2011-2014

الفترة الأولى من عمر الأزمة اتسمت بالاستقرار النسبي حيث كانت الحكومة تسيطر بشكل كبير على الأوضاع ، لكن بدأت الأمور تتغير بشكل سريع و عنيف مع بداية العام 2012 و بلغت اشدها في منتصف العام بشكل خاص، حيث بدا الوضع الميداني اكثر عنفا و دموية بسبب انتشار مظاهر التسليح، و انتقال الشغب الى المدن الكبرى و حتى مراكز ثقل الدولة خلال شهري جوان و جويلية عندما تسللت المعارضة الى مدينة حلب في شهر جويلية 2012 ، و بداية المشهد الدموي في كافة المحافظات السورية، منها معركة بركان دمشق ما أدى الى تمدد المعارك من الغوطة الى العاصمة دمشق، و نتيجة لهذه التطورات تقطعت اغلب الطرق على امتداد الدولة السورية حيث أفادت بعض التقارير أن عدد الضحايا بلغ نحو 36 ألفا. وبمجرد بداية العام 2013 بدأت موازين القوى على الأرض تتغير لصالح المعارضة وتنظيم داعش خاصة الذي بدا بالظهور في افريل 2013 واستطاع التنظيم السيطرة على أكثر من نصف مساحة سوريا وقلب كافة موازين القوى على الأرض.[1]

حيث تظهر المعطيات مدى التباينات في الوضع الميداني، حيث ساهم هذا المتغير- السيطرة على الأرض- في إعادة صياغة مراكز القوى لكل طرف في العملية التفاوضية خاصة في ظل اكتساح تنظيم داعش للسيطرة الجغرافية لسوريا بشكل سريع. خلال هذه الفترة أيضا بدأ التدخل الإيراني لدعم النظام السوري. وفي ظل هذه الأوضاع ظهر فاعل جديد على الأرض يتمثل في القوات الكردية – وحدات حماية الشعب- التي تأسس العام 2012 لمحاربة داعش حيث بدأت يتلقى الدعم من الدول الغربية، الولايات المتحدة الأمريكية خاصة وفرض سيطرته على الشمال السوري، كما شهدت هذه الفترة الحديث عن استخدام الضربات الكيماوية التي كانت مبررا للضربات الأمريكية للحكومة السورية. وبالتالي هذه مخرجات المرتبطة بهذه الفترة من عمر الأزمة.[2]

الفرع الثاني: مبادرات الجامعة العربية:

ثوابت الجامعة العربية في إدارة الأزمة السورية تتحدد في:[3]

---

[1] شيخ علي، التسوية السلمية للازمة السورية في ضوء موازين القوى الاقليمية و الدولية،**مرجع سابق**،ص 26.
[2] **المرجع نفسه**، ص27-29.
[3] جريدة الشرق الأوسط، **"نبيل العربي يؤكد دعم ثوابت لحل الازمة السورية"** ،2014/5/16، تاريخ الاطلاع: 2024/8/14. الرابط الالكتروني: https://aawsat.com/home/article/97476

أ. الاستجابة لتطلعات الشعب السوري في إقامة نظام سياسي ديمقراطي تعددي، يقوم على العدل والمساواة وسيادة القانون.

ب. العمل على حقن الدماء وأنهاء العنف والدمار في حق المدنيين.

ت. التحرك الفعال لإيجاد تسوية سياسية سلمية للازمة السورية، انطلاقا من المبادرة العربية لشهر أوت 2011، مرورا بنتائج مؤتمر جنيف 30جوان2012.

أولا: مبادرة جامعة الدول العربية الأولى (2011/8/28):

تضمنت مبادرة الجامعة العربية لتسوية الأزمة السورية 13 بندا، ومن ضمن مقترحاتها:[1]

أ. إجراء انتخابات رئاسية تعددية يكون الباب مفتوحا للترشح لكل من تتوافر فيه شروط الترشح بحلول العام 2014، وهو تاريخ نهاية ولاية الرئيس بشار الأسد.

ب. إصدار بشار الأسد إعلان يتضمن المبادئ والخطوات الإصلاحية لبرنامجه بشكل واضح ودقيق، مع التأكيد على التزامه بالتسريع بالعملية الإصلاحية.

ت. الوقف الفوري للعنف ضد المدنيين وإنهاء كل مظاهر العسكرة في المدن حفاظا على أرواح المتحججين، وتعويض المتضررين وإطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين.

ث. فصل الجيش عن الحياة السياسية والمدنية.

ج. بدء حوار شامل يضم جميع الأطياف السورية مع الرئيس، وبناء هذا الحوار على أساس المصالحة الوطنية من اجل انتقال آمن الى المرحلة الجديدة. على أن يكون للجامعة دور في ذلك.

ح. تشكيل حكومة وحدة وطنية ائتلافية تترأسها شخصية مقبولة من جميع الأطراف، تتمثل مهمتها في إجراء انتخابات نيابية تعددية تحت رقابة القضاء السوري خلال عام، على أن يكون المجلس النيابي المنتخب الجمعية التأسيسية التي سوف تقوم بإعداد دستور ديمقراطي جديد يعرض للاستفتاء العام.

خ. وضع برنامج زمني محدد لتنفيذ هذه المبادرة، وتكوين آلية متابعة تضم فريق عربي.

وتتضمن الجهود لجامعة الدول العربية:

أ. اللجنة الوزارية القطرية الخاصة بالأزمة السورية

و بتاريخ 16 أكتوبر 2011 تم **تشكيل لجنة وزارية برئاسة قطر خاصة بالقضية السورية**، مهمتها إيجاد آلية للعمل من اجل التوصـــل الى حل من خلال إجراء حوار شامل مع الحكومة السورية و مكونات المعارضة

[1] الجزيرة نت، **"المبادرة العربية لحل الازمة السورية"**، 2011/9/6، تاريخ الاطلاع: 2024/6/18. الرابط الاكتروني: https://www.aljazeera.net/news/2011/9/6/المبادرة-العربية-لحل-الأزمة-السورية

و إجراء حوار وطني شامل برعاية الجامعة العربية خلال 15 يوما. إن جهود هذه اللجنة كانت بقيادة رئيس وزراء القطري و وزير خارجيتها الشيخ حمد بن جاسم و لهذا فان العاصمة الدوحة استضافت خمس اجتماعات لهذه اللجنة ، إذ كان **الاجتماع الأول بتاريخ 26اكتوبر2011** قبيل الذهاب الى دمشق و محاولة إقناعها بقبول المبادرة الأولى ، أما **الاجتماع الثاني فكان بتاريخ 31اكتوبر 2011** عندما تم الاجتماع بين اللجنة و وزير خارجية سوريا وليد المعلم، و اتسم الاجتماعان بالنجاح لأنه تم قبول المبادرة من طرف النظام السوري و إعلان التزامه بها، و استقباله لبعثة المراقبين العرب من اجل مراقبة مدى التزام النظام بتنفيذ المبادرة، و بتاريخ 12نوفمبر 2011 تم تجميد عضوية سوريا في الجامعة العربية و فروعها من طرف مجلس الجامعة على اعتبار عدم التزام بشار الأسد بالمبادرة و استمرار العنف، و في ظل هذه الظروف جاء الاعتداء على سفارتي قطر و السعودية في دمشق. أما **الاجتماع الثالث للجنة** فتم في 17 ديسمبر 2011، من اجل التباحث حول الرد السوري على بروتوكول بعثة المراقبة العربية التي ستشرف على تنفيذ المبادرة العربية من قبل الحكومة السورية، و بالفعل تم إرسال البعثة المكونة من 165 مراقبا و 55 منهم خليجي، بتاريخ 26 ديسمبر 2012.اعقبتها دعوة السعودية في اجتماع وزراء الخارجية العربي المنعقد بتاريخ 13 جانفي 2012 الى سحب البعثة منها على اعتبار أن سلوك نظام بشار الأسد اتسم بعدم الجدية في تنفيذ بنود المبادرة ، هذه الدعوة لقيت استجابة رسمية من قبل دول مجلس التعاون الخليجي في 24 جانفي 2012، ثم جاء قرار الجامعة بتعليق مهمة البعثة بتاريخ 28 جانفي 2012. وهنا تم طرح المبادرة العربية الثانية لكن في ظل تغير المواقف بتاريخ 22 جانفي 2012.[1]

ب. إرسال البعثة العربية للمراقبة

و عن الظروف العامـــــة لذلك، ففي ظل استمرار الاحتجاجات في سوريا التي تطالب بالحرية و الكرامة و العدالة، تفاعلت بعض الدول العربية مع هذه الأحداث من خلال صياغة مشروع باسم جامعة الدول العربية، كان الهدف منه احتواء الاحتجاجات و منع التصادم بين النظام و الجماهير السورية التي شددت من لهجتها تجاه النظام ، و قد تم الموافقة على المشروع من قبل الحكومة السورية إذ تراس الوفد السوري وليد المعلم، بينما تراس نبيل العربي بصفته الأمين العام للجامعة العربية وفد الجامعة، و بمشاركة حمد بن جاسم رئيس وزراء قطر في بناء هذا الحوار. وبناءا على موافقة دمشق تم إرسال وفد الجامعة العربية يضم مراقبين برئاسة الفريق الدابي حيث مهمته التأكد من مدى التزام الحكومة السورية من تنفيذ المشروع، لكن اتجهت كل من السعودية وقطر الى سحب ممثليها من البعثة مبررة ذلك عدم التزام الحكومة السورية بالمشروع وأنها لن تكون طرفا متسترا على ذلك، ثم تبعتها بقية الدول المجلس الخليجي، ونتيجة لذلك تم الإعلان عن فشل المشروع واستمرار العنف في سوريا.[2]

[1] عمر حسن، "**دول الخليج و الازمة السورية : مستويات التحرك و حصيلة المواقف**"، مركز الجزيرة للدراسات ،2012/6/28، تاريخ الاطلاع: 2024/6/16.الرابط الالكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/201262873127604373.html

[2] الجبوري، الادوار الدولية للقوى الكبرى تجاه الازمة السورية، **مرجع سابق**.

قررت الجامعة العربية إرسال بعثة متكونة من مراقبين عرب من اجل الإشراف على تنفيذ الخطة العربية لتسوية الأزمة في سوريا، تأتي هذه الخطوة في خضم التصعيد الغربي ضد الأسد ونظامه، وضغوط دول مجلس التعاون الخليجي من اجل وقف أعمال العنف داخل سوريا من اندلاع الاحتجاجات التي تنادي بتنحي بشار الأسد. والبعثة العربية هي جزء من الخطة العربية التي وافقت عليها حكومة دمشق في 2 نوفمبر 2011،[1] تم التوقيع على البروتوكول المحدد للإطار القانوني ومهمة البعثة في مقر الجامعة بالقاهرة من طرف نائب وزير الخارجية فيصل المقداد ممثلا عن الحكومة السورية، ونائب الأمين العام للجامعة العربية احمد بن حلي وقد أكد المعلم أن توقيع البروتوكول يضمن السيادة السورية، وانه تم بناءا على نصيحة روسيا التي تواصل تقديم الدعم للنظام السوري.[2]

ت. زيارة الأمين العام للجامعة الى دمشق

تم برمجة زيارة للأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي بمهمة الوساطة ، حيث اعتبرت الخطة العربية بمثابة المنتدى الذي سوف يؤدي الى إنهاء أعمال العنف في سوريا و الشروع في اطلاق "حوار وطني"، و التي وافقت عليها دمشق بتاريخ 30 اكتوبر 2011،[3] فبتاريخ 15 جويلية 2011 قام الأمين العام للجامعة نبيل العربي بزيارة الى سوريا، و تقدم بطلب الى بشار الأسد بتحييد الأسلوب الأمني في مواجهة المظاهرات، و المباشرة في إصلاحات سياسية شاملة، و اتسم الموقف العربي بالتباين و غياب التنسيق المشترك إذ ظهرت جهود لبعض القوى العربية من تبني الجامعة لقرار تعليق عضوية سوريا في المنظمة.[4]

ث. مصير المبادرة:

إن فشل الجهود العربية أدى الى زيادة تعقيد الصراع في سوريا، إذ تحول الصراع الى نزاع مركب تداخلت فيه الأبعاد المحلية بالإقليمية والدولية، وساهم هذا الفشل الى فتح باب التدويل على مصراعيه، وفتح الأبواب للقوى الدولية للتدخل في دولة عربية أحد الأعضاء المؤسسين للجامعة، إضافة الى القوى الإقليمية أيضا.[5]

فشلت المبادرة لأسباب متعددة أهمها رفض المعارضة لاي دور لبشار الأسد في المرحلة القادمة إضافة الى تصلب موقف الحكومة من المعارضة، وأما ميدانيا، ازدادت الأوضاع تأزما مما قلص فرص

[1] فرانس 24 الإخبارية، "**وفد من بعثة المراقبين العرب يصل اليوم و دعوات دولية لتسريع مفاوضات القرار الاممي**"، 2011/12/22، تاريخ الاطلاع 2024/8/27. الرابط: https://www.france24.com/ar/20111222-سوريا-وصول-بعثة-المراقبين-العرب-خطة-العمل-العربية-إنهاء-العنف-دعوات-دولية-روسيا-المفاوضات-القرار-الأمم-المتحدة-ضحايا

[2] العربية نت الإخبارية، "**سورية توقع رسميا على بروتوكول الجامعة العربية لارسال مراقبين**"، 2011/12/19 ،تاريخ الاطلاع 2024/8/27. الرابط : https://www.alarabiya.net/articles/2011%2F12%2F19%2F183356

[3] Nimra irfan and syrian civil war in the context of conflict resolution mediation p p 565-588.df

[4] المركز العربي للدراسات، "**هل الجامعة العربية قادرة على انقاذ سوريا؟**"، (الدوحة، 2011/11/17)، ص ص 1-14.

[5] خالد ابو صلاح، "**وساطة الجامعة العربية في النزاع السوري..تحرك مبكر و جهد لم يثمر**"، مجلة قلمون، العدد23،(افريل 2023)، ص ص 155-166.

قبول المبادرة، وعدم قدرة لجنة البعثة التواصل مع المعارضة المسلحة التي ترفض أي تفاوض مع بشار الأسد.[1]

ثانيا: مبادرة جامعة الدول العربية الثانية: 2012/1/22

فـــــي ظل تــبدل المواقف خاصة الخليجية تجاه النظام السوري على خلفية عدم التزامه ببنود المبادرة واستمرار سقوط المدنيين تم طرح المبادرة الثانية من قبل المجلس الوزاري للجامعة، حيث دعت المبادرة الثانية الرئيس بشار الأسد التنازل عن السلطة لصالح نائبه، والتحضير للمرحلة الانتقالية وأيضا إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية. لكن المبادرة لقيت رفضا قاطعا من طرف النظام.[2]

أ. ظروف طرح المبادرة

استمرار التدهور الأمني واستخدام العنف حيث شهدت هذه الفترة العديد من المجاز أبرزها:[3]

- مجزرة حمص الأولى 4فيفري2012 وسقوط 337 قتيل.
- مجزرة حمص الثانية 28 فيفري 2012 وسقوط 144 قتيل.
- مجزرة بابا عمرو 3مارس 2012 وسقوط 75 قتيل.
- مجزرة حمص الثالثة 10 مارس 2012 وسقوط 68 قتيل.
- مجزرة جامع بلال في إدلب وسقوط 55 قتيل.

وفي ظل هذه المجازر التي تم اتهام النظام السوري بارتكابها، جاءت دعوة المجلس الوزاري للجامعة العربية برئاسة قطر مجلس الأمن من اجل استصدار قرار يدعم المبادرة العربية الثانية، وإنهاء مهمة البعثة العربية في سوريا، بالتوازي مع ذلك تم استصدار " إعلان بغداد" على ضوء القمة العربية في بغداد والذي تضمن التمسك بالمبادرة العربية الثانية والتأكيد على رفض التدخل الأجنبي، وما تجدر الإشارة له هنا هو إن هذا الإعلان جاء بدفع من دول المجلس التعاون الخليجي.[4]

ب. قرار الجامعة العربية 2012/2/12: (تشكيل قوات حفظ سلام عربية أممية "ودعم المعارضة)

بعد قرار الجامعة العربية سحب بعثتها من سوريا، وجهت دعوة صريحة الى مجلس الأمن تقضي بتشكيل قوات حفظ سلام عربية أممية مشتركة" مهمتها الإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار، والذي يقضي أيضا الى تقديم الدعم السياسي والمادي الى المعارضة. كما أقرت الجامعة إنهاء مهمة البعثة وفتح قنوات اتصال مع المعارضة وتقديم الدعم المادي والسياسي، كما وجهت لها – المعارضة– الدعوة لتوحيد الصفوف للدخول في حوار

[1] شيخ علي، التسوية السلمية للازمة السورية في ضوء موازين القوى الاقليمية و الدولية، **مرجع سابق**، ص24.
[2] حسن، دول الخليج و الازمة السورية : مستويات التحرك و حصيلة المواقف، **مرجع سابق**.
[3] **المرجع نفسه**.
[4] **المرجع نفسه**.

جاد يضمن لها صلابتها وفعاليتها قبل انعقاد مؤتمر أصدقاء سوريا في تونس بتاريخ 2012/2/24، في المقابل وقف كل أشكال التعامل الدبلوماسي مع ممثلي النظام حفاظا على أرواح الشعب السوري.[1]

ت. **أسباب فشل المبادرات العربية:**[2]

- **تعنت النظام السوري واستمرار العنف:** أكد كل من **جاكسون** وبروكفيتش على أهمية العوامل التفاعلية التي تتبانها الأطراف أثناء النزاع، فأما إن تؤدي دورا حاسما نحو حل النزاع باعتبارها تؤثر في أفعال هذه الأطراف، وفي ذات الوقت يمكن أن تكون عاملا معرقلا اتو مساعدا لجهود الوساطة، وفي المسالة السورية بدا واضحا رؤية النظام السوري للاحتجاجات بانها تهديد مباشر لسلطاتها، وتعاملت معها على هذا الإساس.
- **تفاوت القوة بين أطراف النزاع السوري:** إذ أن المواجهة بين النظام والمعارضة غير متكافئ حيث أن نجاح جهد الوساطة يحتاج الى تكافؤ القوة بين الخصوم.
- **طبيعة النزاع وقضاياه** حيث تنظر الحكومة الى الاحتجاجات بانها مؤامرة خارجية وجب مواجهتها بينما ترى المعارضة عدم جديدة النظام في مسالة الإصلاح واعتماده على الأسلوب الأمني وبالتالي فان المسالة الأساسية بالنسبة لها هو تغيير النظام برمته.
- **السياق العام للمبادرات:** حيث يعد السياق الذي تطرح فـــيه جهود الوساطة عنصرا حاسما في طبيعتها ونتائجها، وانطلاقا من ذلك يلاحظ أن لدى طرفي النظام اختلافات جذرية، وحتى العلاقة بين النظام السوري والجامعة شبه سيئة إذ قبلت الحكومة السورية قراراتها على مضض، يضاف اليه المتغيرات التي كانت سائدة أثناء بداية الانتفاضة السورية من ثورات في عديد الأقطار العربية حيث تباينت المواقف في ظل ضبابية المشهد.
- **افتقاد الجامعة العربية النفوذ والموارد اللازمة للتأثير:** لم تلعب الجامعة العربية أي دور فاعل لحل النزاعات منذ تأسيسها وهذا راجع الى افتقادها للأدوات اللازمة لأداء هذا الدور كضعف الترسانة القانونية لميثاق تأسيسها اتو لخضوعها لمتغيرات البيئة الداخلية للأعضاء والسياق الإقليمي والدولي، وآليات التنفيذ حيث لا تتمتع بالسلطة الملزمة مثل مجلس الأمن أو حتى محكمة مثل المحكمة الدولية الجنائية، ما جعل جهودها دون جدوى في النزاع السوري.
- **توقيت الوساطة وعدم نضج النزاع:** جاءت الجهود الدبلوماسية للجامعة بشكل مبكر جدا، حيث لا يزال النظام السوري لا يستشعر المخاطر التي تتعرض لها سوريا، حتى لم يكن تحت ضغط العقوبات الدولية

[1] فرانس 24 الإخبارية، **"دمشق ترفض قرارات الجامعة العربية تشكيل قوات حفظ سلام عربية اممية و دعم المعارضة"**، 2012/2/12 ، تاريخ الاطلاع: 2024/9/15. الرابط: https://www.france24.com/ar/20120212-syria-arab-league-draft-resolution-halt-all-forms-of-diplomatic-cooperation-peace-keepers

[2] ابو صلاح ، **مرجع سابق**.

على ضوء الأزمة، وبالتالي رأى بقدرته على إدارة الأزمة باعتبارها أزمة سورية داخلية، بينما اتجهت المعارضة الى التعويل على الدعم الدولي لتغيير النظام.

الفرع الثالث: قراءة في تأثير الاصطفافات الدولية على مسار الأزمة السورية

شهدت هذه المرحلة حالة اصطفاف كانت حاسمة في التأثير على مسار الأزمة، والتي تتجلى في المظاهر التالية:

أولا، دعم المعارضة السورية:

1. تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية:

بتاريخ 16 نوفمبر 2011 تم تعليق عضوية سوريا في جامعة الدول العربية بناءا على قرارات اجتماع وزراء العرب في القاهرة، فقد جاء في القرار الذي تلاه حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، على تعليق عضويتها من الجامعة وجميع أجهزتها الى حـــين التزامها بالخطة العربية لتسوية الأزمة، إضافة الى فرض عقوبات سياسية واقتصادية ضدها. كما طالب القرار جميع الدول العربية الى سحب سفرائها من سوريا، كما تمت دعوة جميع مكونات المعارضة للاجتماع داخل مقر الجامعة في ظرف ثلاثة أيام للتباحث والخروج بتصور موحد للمرحلة الانتقالية في سوريا، وبحث إمكانية الاعتراف بالمعارضة السورية.[1]

إن القراءة لتعليق عضوية سوريا في الجامعة يدخل ضمن الجهود الدبلوماسية للجامعة في إدارة الملف السورية، فبعد فشل جهود الوساطة قررت الجامعة تعليق العضوية للأسباب التالية:

- التدهور السريع للوضع الإنساني حيث تم اتهام النظام باستخدام العنف المفرط ضد المدنيين.
- فشل المساعي الدبلوماسية (فشل البعثة العربية للمراقبين).
- الضغوط من طرف بعض الدول المناهضة للنظام: حيث اتخذت العديد من الدول – الخليجية– موقفا قويا من النظام حيث دفعوا باتجاه اتخاذ قرارات حازمة وأهمها تعليق العضوية كتعبير عن رفضهم لسياسات بشار الأسد، ويتعلق الأمر بقطر بشكل مباشر إضافة الى المملكة العربية السعودية. علما أن القرار جاء في سياق تصاعد الضغوط الدولية على النظام السوري، لكن النظر في مدى قانونية القرار نجد أن هذه الخطوة هي غير مسبوقة حيث يعتبر هذا القرار كدلالة على استخدام معايير جديدة في التعامل مع الأزمات الداخلية للدول الأعضاء في الجامعة ويطرح استفهامات حول مدى التزام المنظمة بمبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. وترتب عن هذا القرار مجموعة من التداعيات:

1. انقسام الموقف العربي بين مؤيد للقرار ورافض له مثل الجزائر والعراق ولبنان إذ لم يحظى بالإجماع لدى جميع الأعضاء.

[1] بي بي سي عربي نت، **"الجامعة العربية تعلق عضوية سوريا و تفرض عقوبات سياسية و اقتصادية"**، 12نوفمبر 2011 ،تاريخ الاطلاع 2024/8/28. الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/11/111112_syria_arab_sanctions

2. عزلة النظام السوري إقليميا، ما دفع الـــنظام السوري الى تعزيز علاقاته مع أطراف خارج الدائرة العربية ويتعلق الأمر بحلفائه إيران وروسيا.
3. فقدان النظام السوري لجزء من شرعيته رغم عدم وجود تأثير ملموس على مواقف القوى الداخلية المتناحرة أو حتى في تقليص حجم العنف.
4. فتح المجال أمام التدخلات الخارجية في الأزمة بسبب الانقسام في المواقف الدولية حول كيفية تسوية الأزمة حيث اتجهت الدول الغربية والخليجية وتركيا الى دعم المعارضة، بينما إيران وروسيا الى دعم النظام السوري، حيث هذه المواقف محكومة بمنطق براغماتي بحت. وفي الواقع فان تعليق العضوية يعني قطع قنوات الاتصال المباشر مع النظام الذي يعد اهم طرف في الأزمة ما يعني إضعاف فرص التوصل الى حل سياسي وبالنتيجة استمرار التصعيد واستمرار الأزمة.

2. توجيه الدعوة للمعارضة السورية لتشغل منصب سوريا في الجامعة/ جهود لتشكيل المجلس الوطني السوري

تشكل المجلس الوطني السوري في أكتوبر 2011، و منذ ذلك التاريخ اصبح الممثل الرئيس للمعارضة السياسية السورية و الأكثر مصداقية للدول الداعمة للثورة، ما أهله أن يكون اهم محاور باعتباره ممثلا للشعب و الثورة السورية، حيث شارك في مؤتمر أصدقاء سوريا الأول بتونس، و تم الاعتراف به في مؤتمرها– المعارضة السورية– الثاني بإسطنبول 1افريل 2012، ممثلا شرعيا للسوريين، و في إسطنبول تم عقد مؤتمر المعارضة الموسع يومي 26–27 مارس 2012 بأشراف قطري تركي و بحضور قطاع واسع من معارضة الخارج، و هو مؤشر قوي على الجهود القوية للبلدين لتعزيز موقع المعارضة السورية و المجلس الوطني السوري رغم تغيب العديد من أطياف المعارضة السورية و شخصياتها مثل هيئة التنسيق التي رفضت الحضور. وتمخض عن هذا المؤتمر ما يسمى بالميثاق الوطني الذي يتضمن التصورات الكبرى لمستقبل سوريا. و هدفت تركيا و قطر من وراء هذا المؤتمر إعطاء وزن و ثقل للمعارضة السورية وإضفاء الجدية و المصداقية لمؤتمر أصدقاء سوريا الثاني، بالموازاة مع ذلك ، و في 24 مارس 2012 تم الإعلان من قبل الناطق باسم الجيش السوري الحر عن اتفاق جميع ضباط الجيش المتمركزين على الحدود التركية – السورية بتوحيد قيادة الجيش و إعادة هيكلته تحت مسمى وزارة الدفاع بقيادة العميد الركن مصطفى الشيخ، و يتولى العقيد رياض الأسد قيادة الجيش على الأرض، و تجدر الإشارة أيضا أن هذا الخطوة لم تكن لتتحقق لولا الضغوط التركية –العربية التي كانت ترغب صنع كيان لإدارة النشاط المسلح داخل سوريا حيث بدا تلقي الدعم المقدم من طرف القوى و الدول المؤيدة للثورة.[1]

يذهب العديد الى اعتبار أن تشكيل المجلس الوطني السوري ستار للتدخل الخارجي خاصة في ظل الاختلاف بين مكوناته حيث رفضت هيئة التنسيق وداعميها التدخل بينما دعا المراقب العام لجماعة الإخوان

[1] مركز الجزيرة ،" **خطة عنان: محنة وقف القتال و الحور بسوريا**،" 2012/4/3 ،تاريخ الاطلاع 2024/9/15. الرابط الالكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar/article/464

رياض الشقفة بالتدخل التركي، كما طالب برهان غليون بتحويل الملف السوري الى مجلس الأمن، لتبدأ عملية التدويل بعد الفيتو الروسي الصيني في 4 فيفري 2012.[1]

في إطار جهودها في دعم الثورة كانت لقطر وتركيا الفضل في تأسيس المجلس الوطني السوري ككتلة سياسية معارضة للنظام وندا له، حيث قدمـــــت كل أشكال الدعم السياسي والمالي والإعلامي لهذا الكيان، وتقديمه كبديل سياسي للنظام وتحقيق الانتقال نحو ديمقراطية تعددية في سوريا. كما أدت تركيا دورا مركزيا في دعم المعارضة السورية من خلال توفير ملاذات أمنة لها وقياداتها على أراضيها مثل "الائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة والمعارضة.

3. تدويل الأزمة:

إن تعقيد المشهد السوري دفع بالعديد من الأطراف لرفع شعار التدويل، و اذا كانت دمشق و حلفائها اكدوا رفضهم مسالة التدويل، فان الملاحظ أن جامعة الدول العربية هي المنبر الذي انطلقت منه عملية التدويل، حيث سعى المجلس الوطني السوري و قطر و بدعم أمريكي الى تدويل الأزمة و رفعها الى مجلس الأمن حيث طالبت بإنهاء مهمة البعثة العربية في سوريا تمهيدا لنقل الملف السوري الى مجلس الأمن و تبرير التدخل الغربي، حيث طالب التيار الإخواني في سوريا الى التدخل الخارجي تحت غطاء إنساني.[2] و هذا القرار عزز الانقسام داخل الجامعة بين مؤيد للتدخل الخارجي و رافض له.

إن التسليم بان قطر قامت بدور حيوي في دعم المعارضة السورية منذ بدابتها العام 2011، تحت شعار دعم الثورة السورية، فهي من أوائل الدول التي ساندت المطالب بالحرية و الكرامة و الديمقراطية، و في هذا السياق و في ظل جهودها الدبلوماسية أقدمت على رفع ملف القضية السورية الى أروقة مجلس الأمن الدولي بهدف وقف المجازر في حق الشعب السوري، هذه المساعي تمت بالتنسيق مع الدول الغربية و العربية من اجل الدفع بمجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة الى اتخاذ إجراءات حازمة و ملموسة في حق النظام السوري، كفرض عقوبات على النظام أو رفع الملف الى المحكمة الجنائية الدولية. لكن هذه الجهود اصطدمت بالفيتو الروسي الصيني.

4. نحو تسليح الجيش الحر

فيما يخص تسليح المعارضة فقد جاء بعد إعطاء الجامعة للضوء الأخضر لبعض الدول العربية من اجل تسليح المعارضة، إذ جاء في حوار مع نبيل العربي إن الأمر لم يبدأ إلا منذ أشهر قليلة، وهو رد فعل على الدور

[1] شيخ علي، التسوية السلمية للازمة في ضوء التوازنات الدولية و الاقليمية ، **مرجع سابق**،ص32،33.
[2] شيخ علي، التسوية السلمية للازمة في ضوء التوازنات الدولية و الإقليمية، **مرجع سابق**،ص32.

الروسي والإيراني في تزويد السلاح للنظام السوري، إضافة الى التدخل العسكري لحزب الله اللبناني لمساندة النظام.[1]

في الواقع إن تسليح المعارضة يرتبط ارتباط وثيق ليس بجهود الجامعة الدبلوماسية ولكنه وجب مناقشته على اعتبار أن تسليح المعارضة كانت نتيجة حتمية لسياسة الدول الداعمة للثورة من اجل إعطاء وزن سياسي للمعارضة السياسية في العملية التفاوضية من خلال تمكين هذه المعارضة من السيطرة على الأرض، إذ لا يمكن أن تتحقق فعالية المعارضة السياسية دون تحقيق انتصارات على الميدان. وفي هذه النقطة سوف تتم مناقشة أدوار القوى الداعمة للثورة في عسكرة الثورة:

ساهمـــــت كل من تركيا وقطر بجهود مضنية في سبيل تعزيز وضع المعارضة بهدف الانخراط أكثر وممارسة دور أكثر فعالية في الأزمة السورية، حيث بدا واضحا تغير الموقف التركي من النظام وفقدان ثقتها فيه بالمطالبة بالتغيير الكلي للنظام منذ نهاية أوت 2011، في نفس الوقت تشكل موقف عربي مشابه، حيث أثرت قطر في الجامعة من اجل تبني نفس الموقف – تغيير النظام–، لكن كلا من تركيا والكتلة العربية لم تستطع بناء استراتيجية شاملة للتعاطي مع الأزمة، وإيجاد بدائل داعمة للمطالب الشعبية بتغيير النظام.[2]

و المبادرة العربية كان هدفها إحداث هذا التغيير و لكن بشكل تدريجي ، و اقل تكلفة، و في ظل استمرار العنف و اتهام النظام بممارسته جعل جهود الأطراف المساندة للثورة بلا نتيجة، خاصة أمام عجز المجلس الدولي تحقيق التوافق على مقاربة موحدة ، و عـــدم استعداد الدول الغربية للتدخل العسكري سواء بموافقة مجلس الأمن أو عدمها، و على خلفية ذلك اتـــــــجه الرئيس الطيب أردوغان على هامش مؤتمر السلاح في 25 مارس 2012 الى الرئيس الأمريكي باراك أوباما مرفوق بالمفوضين الأتراك في القضية السورية و خلص اللقاء الى الإعلان عن نتائج مباحثاتهما التي تمحورت حول بحث طرق الضغط على الرئيس بشار الأسد للتنحي عن السلطة، و تقديم المساعدات غير القاتلة للمعارضة السورية، و في توجه مواز أكدت قطر من خلال وزير خارجيتها عبر قناة الجزيرة قوله أن من حق الشعب السوري الدفاع عن نفسه في مواجهة القمع الدموي الممارس من طرف النظام. وانطلاقا من ذلك، فان دولا عربية وتركيا تلعبان دورا أساسيا في عملية تسليح الثوار من خلال تقديم الدعم المالي للجيش الحر أو بالإمداد المباشر للسلاح.[3]إذ قامت الدوحة بتقديم دعم مالي ضخم للفصائل المسلحة في سوريا حيـــث قدمت الدعم لكل الجيش السوري الحر والفصائل الإسلامية المسلحة وشمل الدعم الأسلحة والمعدات التي كانت تمر عبر قنوات إقليمية مثل تركيا.

[1] عمار عدنان شمران، "**دور الجامعة العربية في ادارة الازمة السورية في ضوء ثورات الربيع العربي 2011-2018** "، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية ، العدد 5، (جانفي 2020)، ص ص 190-226.
[2] مركز الجزيرة للدراسات، خطة عنان: محنة وقف القتال و الحوار بسوريا ، **مرجع سابق**.
[3] **المرجع نفسه**.

إن الحديث عن الدعم العسكري لتركيا يدفعنا الى الحديث عن الدعم المقدم للفصائل المسلحة وبالأخص الجيش الحر حيث يشمل المساعدات اللوجستية والتدريب العسكري، بل واستطاعت خلق فصائل تتوافق مع مصالحها بما فيها تشكيلات ضمن الجيش الوطني السوري نفسه الذي يتلقى الدعم والأوامر من تركيا بشكل مباشر. يضاف الى ذلك سعيها لإقامة مناطق أمنة في الشمال السوري بعد سيطرتها بالتعاون مع الفصائل التابعة لها على امتداد الحدود الجنوبية، حيث تعلن أن الهدف منها منع تدفق اللاجئين السوريين الى أراضيها من جهة والحد من نفوذ التنظيمات الكردية وفي الواقع هي تسيطر على مناطق استراتيجية، حيث استطاعت تركيا فرض نفسها كفاعل أساسي في المشهد السوري عبر فرض وجودها العسكري طويل الأمد في سوريا.

ثانيا، دعم النظام السوري:

بالمقابل، استطاعت كل من روسيا والصين حماية النظام السوري عبر الفيتو في مجلس الأمن:

1. **الفيتو الروسي:** وعدد مرات الفيتو الروسي ضد قرارات مجلس الأمن الذين يدين النظام السوري:[1]

- 2011/10/4: وهو ضد فرض العقوبات على النظام السوري على خلفية اتهامه باستخدام العنف ضد المدنيين، حيث أدان مشروع القرار الانتهاكات في حق الشعب السوري.
- 2012/2/4: وهو فيتو ضد إدانة بشار الأسد في قتل المدنيين.
- 2012/7/19: فيتو ضد إدانة نظام بشار الأسد إذ الهدف من المشروع " وضع خطة انتقال سلمي للسلطة تحت الفصل السابع"، وعلى خلفية هذا الفيتو المشترك الروسي الصيني اتجهت الدول الغربية في المجلس الى توجيه انتقادات لروسيا والصين وتحميلهما مسؤولية استمرار العنف.

الفيتو الروسي الصيني الفترة (2014-2018):[2] وتم استعراض الفيتو خلال هذه الفترة للضرورة من اجل فهم حالة الثنائية في التعاطي الدولي مع الأزمة.

- 2014/5/22: استخدام الفيتو ضد إصدار قرار أممي يقضي بإحالة الملف السوري الى الجنائية الدولية، حيث ستتولى المحكمة الجنائية الدولية متابعة ومحاسبة الأطراف السورية التي تثبت مسؤوليتها في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، أو حتى رعايا دولة أخرى تقاتل داخل سوريا من دون الرجوع الى مجلس الأمن.
- 2016/10/8: وأدى الى إجهاض المشروع الفرنسي الإسباني- الذي يتعلق بوقف إطلاق النار في حلب، حـــيث تعالت الدعوات من داخل المجلس لإنقاذ مدينة حلب من هجمات النظام وروسيا.

[1] الجزيرة نت، **"الفيتو الروسي..يد مرفوعة تحمي الأسد"**، 2017/2/28، تاريخ الاطلاع 2024/8/10. الرابط : https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/2/28/الفيتو-الروسي-يد-مرفوعة-تحمي-الأسد

[2] **المرجع نفسه**.

- 2016/12/5: وجهت روسيا والصين الفيتو في وجه المشروع الذي يقضي بفرض عقوبات على النظام السوري لاستخدامه السلاح الكيماوي.
- 2017/4/12: فيتو روسي في وجه مشروع قرار أمريكي بريطاني فرنسي مشترك يتعلق باستخدام السلاح الكيماوي في سوريا على خلفية هجوم خان شيخون.
- 2017/10/24: فيتو لإحباط المشروع الأمريكي الرامي الى تجديد تفويض آلية تحقيق دولية مشتركة في الهجوم بالسلاح الكيماوي داخل سوريا. وامتناع لصين عن التصويت.
- 2017/11/16: فيتو روسي لإحباط مشروع القرار الأمريكي الهادف الى تمديد مهمة الخبراء الدوليين لسنة كاملة فيما يخص استخدام السلاح الكيماوي وامتنعت الصين عن التصويت هذه اللجنة تم تشكيلها في العام 2015 وقدمت تقرير يدين النظام السوري في استخدم السلاح الكيماوي في مدينة خان شيخون في إدلب في افريل 2017، حيث شككت روسيا في نتائج التقرير.
- 2017/11/18: فيتو ضد المشروع الياباني القاضي بتمديد مهمة اللجنة الدولية للتحقيق في استخدام الأسلحة الكيماوية.
- 2018/4/11: يعتبر الاستخدام رقم 12 حيث كان هدفه إفشال تمرير المشروع الأمريكي القاضي بالتحقق من استخدام السلاح الكيماوي في دوما السورية، عبر إنشاء "آلية تحقيق مستقلة بإشراف الأمم المتحدة" تعمل لمدة سنة وامتنعت الصين عن التصويت.

انطلاقا مما سبق، نجد أن الأطراف الخارجية قد تدخلت بقوة، وبشكل خط متواز للجهود، وبالشكل الذي يستحيل معها خلق أرضية مشتركة للتفاهم بين النظام والمعارضة، ومن ثمة انتقلت إدارة الأزمة من المستوى المحلي الى الدولي. وفي الختام، يمكن وصف دور الجامعة العربية في الأزمة السورية من خلال عبارة **اليستار ليون Alistair Lyon**، أن تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية شهر نوفمبر 2011، بانه نقطة التحول في مسار الجامعة العربية التاريخي الذي بلغ 66 عاما، إذ أن الموقف السياسي للجامعة يعكس المصالح الوطنية الضيقة لأعضائها.[1]

المطلب الثاني: الانتقال نحو المبادرات الدولية لتسوية الأزمة السورية (2012-2015)

الفرع الأول: مسار جنيف1.. الرؤية السياسية للحل

[1] Alisar Lyon, **Arab League 's Syrian policy**, seta; foundation for political economic and social research , policy brief; no 56,(April 2012),p p 1-19.

مسار جنيف يقصد به جميع جهود الوساطة للأمم المتحدة لتسوية الأزمة في سوريا منذ العام 2012.[1] وتجدر الإشارة الى أن مسار جنيف عبارة عن سلسلة من الاجتماعات والمفاوضات المستمرة، بينما سوف يتم التركيز في هذه الدراسة على جنيف 1 و2 باعتبارها ضروريان لفهم جهود التسوية.

أولا: مبادرة كوفي عنان–جنيف 1: فيفري2012

توجت جهود الدول الخليجية و من داخل منظمة الأمم المتحدة إلى إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار رقم (A /RES/66/253) بتاريخ 16 فيفري 2012، و الذي على أساسه تم تعيين كوفي أنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة مبعوثا خاصا مشتركا للمنظمتين العربية و الأممية لحل القضية السورية[2]، و قد اعتبرت المبادرة الأممية لكوفي عنان بداية التدخل الدولي في الأزمة السوريا على مستوى التسوية السياسية، التي أثمرت عن خطة عنان المكونة من ست نقاط، لكنها تطورت في المراحل اللاحقة تحت مسمى "بيان جنيف"، الصادر بتاريخ 30 جوان 2012 عن " مجموعة العمل من اجل سوريا" إذ حظي البيان تأييدا من قبل مجلس الأمن الدولي، حيث تمت صياغته بعناية فائقة ، و قد اعتبر الاطار و المرجع الأساسي و الوحيد للتسوية السياسية للازمة في سوريا.[3]

وقام أنان بزيارة الى العاصمة دمشق في 17 مارس 2012، حيث أجرى محادثات مع الرئيس السوري ومسؤولين أخرين، حيث قدم المبعوث الدولي الخطة التي تضمنت ست نقاط أساسية لحل الأزمة، إذ لم تتضمن الخطة تنحي بشار الأسد، بالمقابل طالبت النظام والمعارضة بالتوقف عن استخدام العنف.[4]

1. ظروف إطلاق المبادرة:

- استمرار الاحتجاجات ضد النظام.
- استمرار سقوط القتلى وأعمال العنف.

2. **بنود خطة كوفي عنان:** تضمنت الخطة العربية الأممية ست نقاط رئيسية ترمي الى وضع حد للنزاع المسلح وفتح الباب أمام التسوية السياسية السلمية، وهي:[5]

---

[1] Magnus Lundgren,, **mediation in Syyria :Inititives,strategies, and obstacles,2011-2016** ;contemporary security policy ;may2016 .p p1-40.

[2] حسن، دول الخليج و الازمة السورية : مستويات التحرك و حصيلة المواقف، **مرجع سابق**.

[3] باسل حفار، "**مازق الحل السياسي بسوريا من بيان جنيف الى "ورقة اللاورقة"**"، الجزيرة نت، 2024/4/25 ،تاريخ الاطلاع، الرابط: https://www.aljazeera.net/politics/2024/4/25/مأزق-الحل-السياسي-بسوريا-من-بيان-جنيف.الموقع: 2024/8/24:

[4] مركز الجزيرة للدراسات، خطة عنان: محنة وقف القتال و الحور بسوريا، **مرجع سابق**.

[5] مركز الاتحاد للاخبار،" **نص خطة عنان للسلام في سوريا**"، 2012/4/5، تاريخ الاطلاع:2024/8:8. الرابط الالكتروني: https://www.aletihad.ae/article/33969/2012/%D9%86%D8%B5-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%B9%D9%86%D8%A7%D9%86-%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

- ❖ الوقف الفوري والشامل لإطلاق النار، ويعني وقف إطلاق النار من طرف جميع الأطراف المتصارعة ابتداءا من 10 افريل 2012.
- ❖ البدء في الحوار السياسي الشامل برعاية الأمم المتحدة.
- ❖ السماح بإيصال المساعدات الإنسانية الى المناطق المتضررة.
- ❖ الإفراج عن المعتقلين السياسية والسجناء على خلفية الأحداث.
- ❖ ضمان حرية الحركة للصحافة ووسائل الإعلام.
- ❖ السماح بحرية التظاهر السلمي والتجمهر.

1. **موقف النظام من خطة الست نقاط:** قبلت دمشق خطة عنان بتاريخ 26 مارس 2012، لكنها واجهت تحديات على الأرض بسبب عدم جدية النظام في الالتزام بوقف النار وسحب قواته العسكرية وفق تعبير المعارضة والدول الداعمة لها.[1]

ثانيا: مؤتمر جنيف 1

تعتبر خطة كوفي عنان هي الإطار الذي انطلق منه مؤتمر جنيف 1 العام 2012.[2]

1. خلفية الاتفاق: على خلفية اجتماع "مجموعة العمل من اجل سوريا" المنعقد في مقر الأمم المتحدة في مدينة جنيف السويسرية بتاريخ 30 جوان 2012 الذي جاء بطلب من **كوفي أنان**، حيث ضم كل من الأمين العام للأمم المتحدة و الأمين العام للجامعة العربية و وزراء خارجية كل من روسيا و الصين و تركيا و فرنسا و قطر بوصفها رئيسة لجنة الجامعة لمتابعة الوضع السوري، و كذلك العراق باعتباره رئيس مؤتمر قمة الجامعة العربية إضافة الى الكويت رئيس مجلس وزراء الجامعة العربية و الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و أيرلندا الشمالية و الاتحاد الأوربي باعتبارهم " مجموعة العمل من اجل سوريا" التي يراسها كوفي عنان المبعوث الدولي المشترك، الذي اكد على ضرورة الضغط من اجل تطبيق خطة الست نقاط، حيث أصدرت المجموعة بيانها الختامي.[3]

2. مضمون بيان جنيف 1: و هو عبارة عن مبادئ و خطط توجيهية قامت مجموعة العمل من اجل سوريا بصياغتها من اجل التنفيذ التام لخطة عنان و قراري مجلس الأمن*، بما يضمن الوقف الفوري للعنف بكامل أشكاله، فهو يحوي الخطوط العريضة للعملية السياسية الانتقالية في سوريا بما يتناسب مع تطلعات الشعب السوري. وتشمل ما يلي:[4]

---

[1] عبد الكريم، دور الامم المتحدة في تسوية الازمة السورية، **مرجع سابق**، ص57.
[2] **المرجع نفسه**،ص 57.
[3] الجزيرة نت، **"اتفاق جنيف1"** ،2015/3/2 ،تاريخ الاطلاع 2024/8/8. الرابط الالكتروني:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/3/25/بيان-اتفاق-جنيف-1
* **القرار رقم 2042**: الصادر بتاريخ 2012/4/14، اذ يقضي بنشر بعثة الامم المتحدة لمراقبة وقف اطلاق النار في سوريا. و القرار رقم 2043 الصادر في 2012/4/21 و الذي يقضي بارسال مزيد من المراقبيية الدوليين الى سوريا من اجل وقف كامل للعنف المسلح اتساقا مع خطة عنان.
[4] الجزيرة نت اتفاق جنيف1، **مرجع سابق**.

أ. إلزام الأطراف بالتنفيذ التام لخطة الست بنود وقراري مجلس الأمن، بهدف تحقيق ما يلي:

- إلزام جميع الأطراف بالوقف الفوري والدائم للعنف المسلح.
- وجوب التعاون بين الحكومة السورية والمعارضة المسلحة مع البعثة الأممية للمراقبة في سوريا تنفيذا للخطة.
- وجوب تعزيز الوقف العنف المسلح بإجراءات أخرى فورية وذات مصداقية وبشكل واضح من طرف الحكومية تمهيدا لنفيذ بنود أخرى ضمن خطة الست بنود بما يشمل:
- الإفراج عن السجناء الذين تم سجنهم بشكل تعسفي
- ضمان حرية التنقل للصحافة ووسائل الإعلام.
- ضمان حرية التظاهر السلمي وتشكيل الجمعيات

ب. وجب على جميع الأطراف وفي كل الظروف إبداء الاحترام التام لسلامة وأمن البعثة الأممية والتعاون معها وتسهيل مهمتها.

ت. إلزام الحكومة السورية بضمان وصول المساعدات الإنسانية الى المناطق المتضررة من النزاع.

كما افضى البيان الى توضيح المبادئ والخطوط التوجيهية، والتي تتمثل في:[1]

- ضمان أن أي تسوية سياسية لا بد أن تفضي الى عملية انتقالية.
- أن تطرح تصورا شاملا لمستقبل سوريا يحظى برضا جميع أطياف المجتمع السوري.
- أن يحدد الخطوات بوضوح وفق جدول زمني مؤكد يفضي نحو تحقيق هذا التصور.
- أن يتم تنفيذه في جو مستقر وهادئ يضمن الأمن والسلام للجميع.
- إمكانية بلوغها بشكل سريع ودون إراقة مزيد من الدماء وأن تتسم بالمصداقية.

3. خطوات في العملية الانتقالية: وتشمل الخطوات الرئيسية لاي عملية انتقالية ما يلي:[2]

- تشكيل هيئة حكم انتقالية قادرة على خلق بيئة محايدة تضمن نجاح العملية الانتقالية واستقرارها، على أن تمارس الهيئة كامل الصلاحيات التنفيذية وتضـــم كل الأطراف أعضاء من الحكومة والمعارضة وبقية أطياف الشعب السوري.
- تقرير مصير سوريا يملكه الشعب السوري وحده من خلال تمكين جميع مكونات الشعب في الحوار الوطني الشامل.
- إعادة النظر في النظام الدستوري والمنظومة القانونية بما يفضي الى صياغة دستورية جديدة تعرض للاستفتاء العام.

[1] المرجع نفسه.
[2] المرجع نفسه

- إجراء انتخابات بعد التأسيس للنظام الدستوري الجديد، على أن تكون حرة ونزيهة وتعددية.
- وجوب تمثيل المرأة بشكل كامل في جميع جوانب العملية الانتقالية.

رغم أن البيان نص صراحة على تشكيل هيئة حكم انتقالية" كاملة الصلاحيات التنفيذية، و إقرار دستور جديد و إجراء انتخابات ، و أن كل هذه الخطوات تكون ضمن حوار و شراكة بين ممثلي النظام السورية و المعارضة، لكن ذلك لم يكن متناسقا مع توجهات الحراك في سوريا الذي رفض أن يكون النظام شريكا في التسوية و حتى لم يكن متسقا مع توجهات النظام الذي لا يعترف بالمعارضة و لا يبدي النية للتنحي عن الحكم، في نفس السياق لم يلقى البيان قبولا لدى المجتمع الدولي الذي صاغه و أيده في مجلس الأمن لأنها غير متوافقة حول آليات التنفيذ و حتى تفسير بنوده ما أدى الى فشله.[1]

أسباب فشل المبادرة: في31 أوت العام 2012 اعلن كوفي أنان استقالته كمبعوث مشترك لتسوية القضية السورية بعد عجزه عن إيجاد حل فعلي للازمة، و على خلفية ذلك عبر الأمين العام للأمم المتحدة بأن كي مون أنه سينظر مع الجامعة العربية في من يخلف أنان من أجل مواصلة الجهود الدولية لتسوية الأزمة دبلوماسيا و إيجاد حل يتلاءم مع تطلعات الشرعية للشعب السوري لبناء دولة ديمقراطية، و في نفس الوقت عبر على عدم رضاه على دور الدول الغير الداعمة لجهوده و أن عدم التوافق بين الأعضاء في مجلس الأمن أدى الى فشل خطته للسلام.[2] و ترجع أسباب فشل الخطة كوفي عنان الى " التحرك العسكري على الأرض و انعدام الإجماع في مجلس الأمن الدولي إضافة الى عدم تلقي الدعم الكامل الذي تتطلبه المهمة".[3] و انطلاقا من ذلك فان أسباب فشل الخطة ترجع الى:

- انعدام الثقة بين الأطراف المحلية النظام والمعارضة.
- استمرار التصعيد العسكري على الأرض وعدم التزام أي طرف ببنود المبادرة.
- استمرار التدخلات الخارجية، إيران وروسيا من جهة لدعم النظام وبعض الدول الخليجية من جهة ثانية لدعم المعارضة ما ساهم في تعقيدات المشهد.
- ضعف الآليات التنفيذية حيث افتقرت الخطة الى آليات تنفيذ فعالة أو حتى فرض عقوبات على المخالفين.
- وأخيرا، انقسام موقف المجتمع الدولي حول الأزمة في سوريا وانعكاس ذلك في مجلس الأمن الذي ظهر في عدم التوافق في كيفية التعاطي مع الأزمة.

[1] حفار، مازق الحل السياسي بسوريا من بيان جنيف الى "ورقة اللاورقة"، **مرجع سابق.**

[2] Anf news، "**الازمة السورية و الحل المتمثل بمشروع سوريا الديمقراطي**"،2015/11/18، تاريخ الاطلاع 2024/9/15.الرابط : https://anfarabic.com/akhr-l-khbr/l-zm-lswry-wlhl-lmtmthl-bmshrw-swryldymqrty-%20%20%2023342

[3] شبكة بي بي سي عربي للاخبار، "**عنان يتخلى عن مهمته في سوريا بسبب التصعيد العسكري و الانقسام في مجلس الامن**،" 2012/8/2 ،تاريخ الاطلاع : 2024/9/15. الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/08/120802_annan_syria_resignation

النقطة الجوهرية التي يجب الإضاءة عنها في هذا الشأن تتعلق بالانقسام في المواقف الدولية حول تفسير بيان جنيف1، حيث لم يأتي في البيان نص صريح حول مصير بشار الأسد في الهيئة الحكم الانتقالية، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية.[1] و يمكن بيان الخلاف في:

❖ التفسير الأمريكي لبيان جنيف 1

اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية الى جانب حلفائها فرنسا وبريطانيا الى القول إن بيان جنيف يشير بشكل ضمني الى ضرورة تنحي بشار الأسد كشرط لأي عملية انتقال سياسي ناجح، وبناءا على هذا التفسير فان تشكيل الهيئة الانتقالية ذات صلاحيات كاملة تشير الى أن بشار الأسد يستحيل أن يكون جزءا من هذه الهيئة، وبالتالي فان عملية الانتقال هذه لا بد أن تفضي الى نظام جديد لا مكان فيه لبشار الأسد. والسند الذي اعتمدت عليه واشنطن في ذلك هي أن الحكومة الانتقالية يجب أن تكون شاملة للأطراف السياسية فقط، وعلى اعتبار أن بشار الأسد هو المسؤول عن العنف، فوجب استبعاده بشكل كامل عن العملية السياسية، وأن بقائه يشكل عائقا أمام المصالحة الوطنية.

❖ التفسير الروسي لبيان جنيف1

جاء تفسير الروسي لبيان جنيف 1 مغايرا تماما مع التفسير الغربي، إذ اعتبرت روسيا أن البيان لم يتضمن صراحة استبعاد بشار الأسد من أي دور في مستقبل سوريا، حيث أكدت روسيا على أولوية الحفاظ على سيادة الدولة السورية، معبرة رفضها القاطع تغيير النظام من الخارج، واستندت روسيا في قراءتها لبيان جنيف1 أن البيان نفسه يدعو الى عملية انتقالية بإشراف السوريين انفسهم، و بالتالي فان الحديث عن مصير الأسد لا يمكن تحديده إلا من خلال حوار سوري– سوري، و ليس عبر الإملاءات الخارجية، و وفق هذه القراءة تؤكد روسيا أن للشعب السوري السيادة الكاملة في اختيار من يحكمه و أن مصير الأسد بيد الشعب السوري فقط.

❖ تداعيات الاختلاف في تفسير بيان جنيف1

على خلفية التسليم بان الموقف الدولي يتسم بالانقسام تجاه القضية السورية بل تعداه الى ممارسة أدوار فعلية ملموسة بين داعم للنظام وداعم للثورة والتي سبق تناولها، يمكن القول أن أثار هذا الاختلاف كانت قاسية على القضية السورية من خلال ما يلي:

- تعطيل تنفيذ البيان حيث استحال تنفيذ مخرجات البيان في ظل عدم التوافق الدولي.
- استمرار القوى الدولية والإقليمية في تقديم الدعم للأطراف المتنازعة دبلوماسيا وعسكريا ما أفضى إلى تصاعد النزاع.

[1] كونا وكالة الانباء الكويتية،"" **روسيا تنتقد التفسيرات الامريكية لاتفاقية جنيف حول سوريا"**، 2013/3/12 ،تاريخ الاطلاع : 2024/8/8. الرابط الالكتروني: https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2297970&language=ar

- إطالة أمد الصراع بفعل الخلافات بين القوى الكبرى ما تولد عنها من تفاقم الوضع الأمني والإنساني.
- تأثير الانقسام في تفسير البيان على الجهود الدبلوماسية اللاحقة حيث شكلت عقدة مصير الأسد العقبة الأساسية أمام أي تسوية سياسية للقضية السورية.

و الخلاصة أن الاختلاف في تفسير بيان جنيف ما هو إلا مرأة عاكسة لميزان القوى الدولي، حيث اثر التوازن الدولي في إدارة الأزمة السورية، إذ يعكس الاختلاف في تفسير حول بيان جنيف1 بشكل صريح أن الأزمة السورية ميدان لتجاذبات القوى الدولية الكبرى، كما عكست بوضوح صورة ميزان القوى العالمي، إذ اصبح توجيه مسار الأزمة يخضع لعامل حاسم هو التوازن الدولي، فالمسالة السورية أضحت ميدانا لتجلي هذا التوازن، إذ تسعى كل قوة الى تحقيق مصالحها على حساب التسوية السياسية، هذا التوازن يتجلى في التنافس بين القوى إذ تدفع الولايات المتحدة و حلفائها باتجاه تغيير النظام السوري من اجل خلق توازن جديد في النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، يدعم طموحاتها في المنطقة، على الجانب المقابل تدفع روسيا و حلفائها باتجاه الحفاظ على النظام السوري بقيادة بشار الأسد، يستجيب لطموحاتها في الشرق الأوسط أيضا.

الفرع الثاني: مبادرة الأخضر الإبراهيمي – جنيف2: أوت 2012 –2014

كمبعوث مشترك للجامعة العربية و منظمة الأمم المتحدة الى سوريا تم تعيين الدبلوماسي الجزائري **الأخضر الإبراهيمي** خلفا لكوفي أنان، و فور تعيينه صرح المبعوث الجديد قائلا: " أن حجم مهمة إنهاء النزاع في سوريا بين النظام و معارضيه مخيف، مشيرا الى انه سيضع الشعب السوري فوق مصالح الجميع".[1]

أولا، بنود و ظروف طرح الخطة:

بنود الخطة:و تتمثل في:[2]

- ❖ الوقف الفوري والشامل لإطلاق النار.
- ❖ تشكـــيل حكومة انتقالية تتمتع بصلاحيات تنفيذية تضم شخصيات من النظام السوري و المعارضة مهمتها إدارة المرحلة الانتقالية و التحضير للانتخابات.
- ❖ البدء في حوار وطني شامل في إطار عملية سياسية تشاركية لجميع الأطراف المعنية، حوار سوري/ سوري يفضي الى تسوية سياسية قائمة التوافق الوطني.
- ❖ تامين وصول المساعدات الإنسانية.
- ❖ ضرورة إجراء إصلاحات دستورية وتنظيم الانتخابات مبنية على أسس النزاهة بإشراف دولي.

[1] ANF News ،الازمة السورية و الحل المتمثل بمشروع سوريا الديمقراطي، **مرجع سابق**.
[2] **المرجع نفسه**.

بعد اتفاق الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا على تكثيف جهودهما من اجل جمع الطرفين المتنازعين على طاولة المفاوضات، و رغم فشل هذه الجهود في بدايتها لكن توجت بالنجاح حيث انطلق المؤتمر الدولي في سويسرا اثمر عن إصدار اطلق عليه بيان جنيف2 بتاريخ 2012/6/30.[1] يعتبر مؤتمر جنيف 2 أول اجتماع مشترك يجمع على طاولته النظام السوري و المعارضـــــة، و بحضـور المبعوث الدولي الأخضر الإبراهيمي.[2] و مفاوضات جنيف تمت عبر جولتين الأولى من 22-31 جانفي2014، ثم أعقبتها جولة ثانية انتهت بتاريخ 15 فيفري إذ أعلن الوسيط الأممي الأخضر الإبراهيمي عن وصول الحوار الى طريق مسدود، و بتاريخ 13 ماي2014 قدم استقالته إذ خلفه المبعوث الأممي ستفان دي ميستورا في شهر جويلية.[3]

في شهر جانفي تم عقد مؤتمر جنيف 2 من قبل الأمم المتحدة ، حيث حاول المؤتمر الجمع بين الحكومة و المعارضة على طاولة واحدة ، لكن الطرفان لم يستطيعا الاتفاق حيث تم رفض مطالب المعارضة من قبل الحكومة ، و عقبها عقد الجولة الثانية من المحادثات في مدينة فيينا.[4]

ثانيا، أهداف الأطراف المتنازعة من المشاركة في المؤتمر:[5]

أ. النظام السوري:

- تعزيز الشرعية السياسية على المستوى الدولي من خلال التأكيد على انهها الممثل الشرعي الوحيد للدولة السورية.
- تسويق صورة تثبت أن النظام السوري ليس المسؤول عن تعطيل التسوية السياسية.
- التأكيد على أولوية مكافحة الإرهاب إذ عمل على جعل مسالة مكافحة الإرهاب في صدارة المناقشات، حيث وضع الفصائل المسلحة في خانة الإرهاب. و أكد على أن الإرهاب عدو مشترك يجب توحيد الجهود لمحاربته.

ب. المعارضة السورية:

- كسب التأييد الدولي حيث اعتبرت المؤتمر فرصة للحصول على الدعم الدولي والاعتراف به كممثل للشعب السوري الذي يطالب بالتغيير السياسي.
- أن المؤتمر فرصة من اجل فرض الضغوطات الدولية على النظام وخصوصا من قبل القوى الداعمة للثورة مثل الولايات المتحدة للدفع به الى تقديم تنازلات ملموسة.

---

[1] بي بي سي عربي نت،" **مؤتمر جنيف 2 حول سوريا..حقائق و معلومات"**، 2014/1/22 ،تاريخ الاطلاع:2024/8/18.الرابط الاكتروني: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/01/140122_geneva2_syria_analysis

[2] فرانس 24 نت،" **جنيف2: اول اجتماع مشترك بين النظام و المعارضة و امل ضئيل باحراز تقدم"**، 2014/1/25،تاريخ الاطلاع:2024/8/8. الرابط : https://www.france24.com/ar/20140125-سوريا-مؤتمر-السلام-جنيف2-النظام-المعارضة

[3] الجزية نت، "**مبادرات حل الازمة السورية..من جنيف 1 لوقف اطلاق النار"**، 2016/9/11 ،تاريخ الاطلاع2024/8/8. الرابط الالكتروني: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/9/11/مبادرات-حل-الأزمة-السورية-خمس-سنوات

[4].Ammair anes; Indrani Talukdar, T**he Astana Process and the Future of Peaceful Settlement the Syrian Crisis: A Status Note** ,Indian council of world affairs,(march2018).pp 427-437.

[5] عبد الكريم، دور الأمم المتحدة في تسوية الازمة السورية، **مرجع سابق**، ص ص103- 107.

ثالثا، المواقف المختلفة من مؤتمر جنيف2:[1]

أ. **إيران:** تتوافق أهدافها مع النظام السوري في السعي لكسب التأييد الدولي لبقاء الرئيس بشار الأسد كشريك في محاربة الإرهاب، وتشكيل حكومة موسعة تفضي الى اندماج المعارضة في النظام السياسي الحالي، مع احتفاظ الأسد بالسلطة المطلقة على المؤسسات الحيوية في الدولة.

ب. **القوى الإقليمية الداعمة للثورة:** تطمح أن تفضي مخرجات المؤتمر الى تشكيل هيئة انتقالية تتمتع بكامل الصلاحيات التنفيذية بما يؤدي الى الإقصاء التام لبشار الأسد من المشهد السوري. أما بالنسبة الى إسرائيل فإنها تبارك تدمير الدولة السورية بأيدي سورية، في ظل انشغال الأطراف في محاربة بعضهم بما يعني استنزاف للقدرات العسكرية للعدو سوريا.

ت. **روسيا والولايات المتحدة الأمريكية،** إذ يشترك الطرفان بعض المصالح والمخاوف في سوريا، أبرزها تصاعد قوة التنظيمات الجهادية، الأمر الذي يدفع الى التوافق على ضرورة تسوية القضية السورية بالطرق السلمية من خلال تنفيذ بيان جنيف1. وأدى هذا التوافق الى تدمير الأسلحة الكيماوية.* في سبتمبر 2013، ما فتح الباب الى مزيد من التقارب الروسي الأمريكي فيما يخص المسألة السورية فيما بقيت مسالة مصير الأسد عائقا أمام أي تسوية.

رابعا، أسباب فشل الخطة: واجه المبعوث الدولي الأخضر الإبراهيمي معضلات حقيقية تتمثل في انقسام المواقف الدول حول الأزمة في سوريا، و بما انه مبعوث مشترك للأمم المتحدة و الجامعة العربية، و بالنظر الى تباين موقفهما تجاه الأزمة فهو بذلك يعتبر ممثل لقوى غير متفقة بالأساس، فعلى المستوى الدولي التباين واضح بين أقطاب مجلس الأمن ، و كذلك الأمر بالنسبة الى الدول العربية داخل الجامعة العربية.[2] في ماي 2014 قدم الدبلوماسي الأخضر الإبراهيم استقالته من منصبه كمبعوث دولي بعد فشل مبادرته و جهوده لتحقيق تقدم في العملية السياسية و قد دعى عديد المرات مجلس الأمن للتوحد لحل الأزمة و اعتبرها السبيل الوحيد للتسوية.[3]

ومن أسباب فشل جهود الأخضر الإبراهيمي:[4]

- عجز مجلس الأمن الدولي عن أداء دور فعلي في الأزمة السورية، بسبب قوة الموقف الروسي الداعم للنظام السوري.

---

[1] المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، **"مؤتمر السلام السوري "جنيف2" و تحديات البيئة المحلية و الإقليمية"**،(فيفري2014)،ص ص 1-17.

* بتاريخ 2013/9/14 تم توقيع اتفاق روسي امريكي في جنيف يقضي باتلاف ترسانة سوريا من الاسلحة الكيماوية و هذا على خلفية الهجوم الكيماوي في ريف دمشق اتهم النظام بارتكابه حيث تم تجنيب النظام السوري ضربة عسكرية امريكية بموافقته على الاتفاق(جزيرة نت، مبادرات حل الازمة السورية من جنيف1 لوقف اطلاق النار 11، **مرجع سابق**..

[2] عبد الكريم، دور الامم المتحدة في تسوية الازمة السورية،**مرجع سابق**، ص 60.

[3] ANF News ، ، الازمة السورية و الحل المتمثل بمشروع سوريا الديمقراطي، **مرجع سابق**.

[4] صباح صاحب العريض، بدر داخل بديوي، **"مبادرات مجلس الامن الدولي في تسوية الازمة السورية"**، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 17،العدد67،(ديسمبر2022)، ص ص 305-324.

- قبول المبعوث الدولي الأخضر الإبراهيمي بشروط الدول الضالعة في الملف السوري، حيث جاءت شروط الجانب الأمريكي بإلزام الأخضر الإبراهيمي بالاعتماد على خطة عنان لاي تسوية، كما رفضت روسيا مسالة تشكيل الهيئة الانتقالية في مفاوضات جنيف2.
- اختلاف التفسيرات حول نصوص المبادرة لدى وفد النظام وممثلي المعارضة فبينما أصر الأول أن مصادر العنف تكمن في المجموعات المسلحة التي تحارب النظام، بما يفضي الى تحويل الأزمة السورية الى قضية إرهاب، بينما أكد وفد المعارضة أن النظام السوري هو مصدر العنف.

وترى الباحثة أن أسباب الفشل ترجع الى:

- استمرار التصعيد العسكري رغم الجهود المبذولة لوقف إطلاق النار خاصة مع استخدام الأسلحة الثقيلة والبراميل المتفجرة من الطرفين.
- استمرار التدخل الخارجي سواء من طرف قوى إقليمية أو دولية.
- انعدام الثقة بين النظام والمعارضة خاصة بعد سقوط أعداد كبيرة والقتلى والضحايا.
- انقسام المجتمع الدولي من خلال استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن (الفيتو الروسي–الصيني التي سبق الإشارة اليها) في وجه أي قرارات ضد النظام السوري ما أدى الى إضعاف الضغوط الدولية اللازمة لتنفيذ المبادرات السياسية، وبالمقابل استمرار تقديم الدعم للمعارضة من قبل التحالف المضاد.

ما تجدر الإشارة له هنا أن المجتمع الدولي باشر في وضع أولويات جديدة بدأت تأخذ مساحة في مساق الحل السياسي مثل مكافحة الإرهاب والانتخابات والدستور والمسائل الإنسانية، وتفاصيل جديدة تمثل إشكاليات في وجه التوصل للتسوية السياسية مثل: مصير وصلاحيات بشار الأسد، صلاحيات الهيئة الانتقالية. رافقتها تطورات على الأرض تمثلت في سيطرة المعارضة على مناطق استراتيجية مثل إدلب وإعلان روسيا التدخل الروسي المباشر في سوريا لدعم النظام شهر سبتمبر 2015.[1] كما اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال جنيف2 بالدور الروسي باعتبارها قوة موازية لها، بعد أن كانت تنظر اليها باعتبارها دولة ثانوية، وانطلاقا من هذا الاعتراف والتوافق على أن الحل السياسي هو الطريق الأمثل لإنهاء الأزمة، يجعل من مسالة مصير الأسد مسالة ثانوية.[2]

المطلب الثالث: مسارات تسوية الأزمة السورية 2015– 2019.

الفرع الأول: مسار فيينا لإدارة الأزمة السورية (2015–2016).. محادثات السلام في الجولة الثانية

أولا، مسار فيينا

[1] حفار، مازق الحل السياسي بسوريا من بيان جنيف الى ورقة اللاورقة، **مرجع سابق**.
[2] لينا الخطيب جيف2: "**راقبوا المفاوضات السرية 28**"، موقع كارنيجي، 2014/11/، تاريخ الاطلاع 2024/8/20. الرابط الالكتروني: https://carnegieendowment.org/posts/2014/01/geneva-ii-watch-out-for-back-channel-talks?lang=ar

فبعد مرور شهر على التدخل العسكري الروسي في سوريا، وبتاريخ 30اكتوبر 2015 تم عقد اجتماع لـ 17 دولة في فيينا، وبحضـــــور إيران لأول مرة من اجل بعث الحل السياسي للمسالة السورية، لكن بغياب ممثلي النظام والمعارضة، حيث تمخض عن الاجتماع وضع إطار للانتقال السياسي، بينما كان الاختلاف حول مستقبل بشار الأسد. وفي 14 نوفمبر توصلت القوى الكبرى في فيينا الى صياغة خارطة طريق تتضمن تشكيل حكومة انتقالية وإجراء انتخابات والدفع بعقد مفاوضات تجمع النظام والمعارضة بحلول شهر جانفي.[1]

وفي شهر نوفمبر 2015، واتساقا مع مفهوم "إدارة الأزمة" تم تشكيل مجموعة دعم دولية لسوريا في فيينا تضم 23 قوة دولية وإقليمية ومنظمات متـــــــــعددة الأطراف، من بيـــنها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والسعودية وإيران وتركيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوربي، وأعدت هذه المجموعة خارطة طريق للعملية الانتقالية، ولإجراء انتخابات وعقد مباحثات بين الحكومة والمعارضة بحلول بداية جانفي دون الاتفاق على مصير الأسد. وفي 18ديسمبر 2015، تبنى مجلس الأمن الدولي بالإجماع وللمرة الأولى منذ بدء الأزمة قرارا استنادا الى محادثات فيينا ذي الرقم 2254، يحدد خارطـــــــة طريق تـــــــبدا بمفاوضات بين النظام والمعارضة وينص على وقف لإطلاق النار، وتشكيل حكم انتقالي في غضون ستة أشهر، وتنظيم انتخابات خلال 18 شهرا.[2]

انطلاقا من ذلك تم توجيه دعوة للمعارضة السورية لعقد قمة في الرياض بتاريخ 9/8 ديسمبر 2015، الهدف منه رص الصفوف و توحيد الرؤى و تشكيل هيئة تفاوض ، إذ يعتبر مؤتمر الرياض محطة فارقة في مسار الأزمة السورية، حيث تمخض عن المؤتمر وثيقة سياسية للحل تتضمن التأكيد على وحدة سوريا، الاتفاق على مدنية الدولة السورية و سيادتها و وحدة الشعب السوري في اطار نظام تعددي يضمن الالتزام بالديمقراطية و إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية و الجيش ، و الاتفاق على تشكيل هيئة عليا –الهيئة العليا للمفاوضات السورية– للإشراف على العملية التفاوضية مع النظام و بإشراف أممي.[3] يعتبر مؤتمر الرياض محطة هامة على اعتبار انه تمخض عن تكليف دولي لتوحيد كيانات المعارضة و تنسيق موقفها قبيل انطلاق مسار التسوية التي جاء بها بيان فيينا2، حيث دعمت جميع الأطراف –باستثناء ايران– انعقاد المؤتمر حيث ضم أوسع تمثيل لتيارات المعارضة بشقيها السياسي و العسكري، بما فيها "أحرار الشام" و جيش الإسلام" و موافقتهم على الحل السياسي القائم على المبادئ الديمقراطية، لكن اللافت تراجع روسيا عن هذا الدعم و التزاماتها في مؤتمر فيينا بعد إسقاط المروحية الروسية في المجال التركي خاصة في ظل إصرار المعارضة على مسالة رحيل الأسد في بداية المرحلة الانتقالية و اعتبارها خروجا عن بيان فيينا بل و طالب بوضع التنظيمات الإسلامية في خانة التنظيمات الإرهابية حيث أصبحت هذه التنظيمات هدف و مرمى نار القصف الروسي منذ انطلاقه حيت تم اغتيال قائد حزب جيش الإسلام

---

[1] الجزيرة نت، مبادرات حل الازمة السورية ..من جنيف 1 لوقف اطلاق النار ،**مرجع سابق**.

[2] معن طلاع ، **"واقع دور الامم المتحدة في حل الازمة السورية: المعضلة و الأسباب"** ،مركز عمران للدراسات الاستراتيجية ،2018/4/10 ،تاريخ الاطلاع 2024/8/21 الرابط: https://www.omrandirasat.org/الإصدارات/الأبحاث/مقالات-الرأي/واقع-دور-الأمم-المتحدة-في-حل-الأزمة-السورية-المعضلة-والأسباب.html

[3] ناصري سميرة، **"دور المنظمات الدولية و الاقليمية في الازمة السورية – دراسة حول الاسباب و التداعيات"**، مجلة دائرة البحوث و الدراسات القانونية العدد 6،(جانفي2019)، ص ص 267-294.

زهران علوش في 24 ديسمبر 2015.[1] و اعتبر بيانا فيينا (الأول اكتوبر 2015- و الثاني نوفمبر 2015) الصادرين عن المجموعة الدولية لدعم سوريا، و قرار مجلس الأمن رقم 2254 الصادر في ديسمبر 2015، صياغة جديدة لمرجعية الحل السياسي للقضية السورية.[2]

ثانيا، القرار رقم 2254

تم عرض مشروع القرار على مجلس الأمن في ظل رفض إقليمي واسع حيث عارضته بشدة كل من قطر و السعودية و تركيا إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية و بالتنسيق مع روسيا قامت بطرحه ليشكل القرار الأممي تحت رقم 2254 نتاج تسوية أمريكية روسية، و ليس استجابة لمطالب الأطراف السورية ولا حتى يتجاوب مع طموح القوى الإقليمية.[3] عكس القرار حالة التناقضات الدولية حول المسالة السورية، حيث يظهر في إطاره العام إجماع دولي حول ضرورة الانتقال السياسي في سوريا و لكن بالرجوع الى تفاصيله يتجلى تماهيه مع الرؤية الروسية للحل، و انسحاب رسمي من بعض الأطراف الدولية عن التزاماتها تجاه المعارضة. و يعكس القرار رقم 2254 أن بيان جنيف 1 لم يعد الاطار الوحيد للحل السياسي للقضية السورية بل هو إعلان عن بداية مرحلة جديدة.[4] و تم تبني القرار بتاريخ 24 نوفمبر 2015، و يتضمن وقف اطلاق النار و التوصل الى تسوية سياسية، حيث تبنى القرار بيانات كل من جنيف و فيينا، لأنه يرى أنها تشكل الأرضية التي من خلالها يمكن تحقيق الانتقال السياسي و إنهاء الصراع في سوريا، حيث جاء في القرار: الدعوة الى الوقف الشامل للنار باستثناء المجموعات الإرهابية، الانطلاق في مفاوضات تشمل كافة أطراف الأزمة بخصوص الانتقال السياسي من اجل الوصول الى تسوية سياسية شاملة، و إقامة حكم ديمقراطي غير طائفي ، التأسيس لدستور جديد ، إجراء انتخابات بإشراف أممي، تهيئة أجواء أمنة لعودة اللاجئين السوريين.[5]

على الصعيد الميداني، فان الصراع يشهد معارك ضارية حيث تزايدت أعداد الضحايا، كما تزايد دور الفاعلين الخارجيين خاصة إيران وروسيا، إذ أدى ذلك الى خسارة المعارضة لمساحات كبيرة لصالح النظام الذي استعاد السيطرة عليها بعد خسارتها في المرحلة السابقة، ومن ضمنها استرجاع النظام لمدينة حلب التي كانت تحت سيطرة المعارضة المسلحة، وهكذا كانت أيضا بداية جديدة في المشهد السوري، حيث لم يعد الحديث عن "رحيل الأسد" وهيئة الحكم الانتقالية" ضمن مفردات التسوية السياسية في السياقات الدولية.[6]

مصير المبادرات:

[1] وحدة تحليل السياسات،"**هل تحسنت فرص التسوية في الازمة السورية بعد القرار رقم 2254؟**"، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات،(الدوحة: 2016)، ص ص1-10.
[2] حفار ، جزيرة نت مازق الحل السياسي بسوريا من بيان جنيف الى " ورقة اللاورقة" ،**مرجع سابق**.
[3] ناصري ، دور المنظمات الدولية و الاقليمية في الازمة السورية – دراسة حول الاسباب و التداعيات،**مرجع سابق**.
[4]حفار ، جزيرة نت مازق الحل السياسي بسوريا من بيان جنيف الى " ورقة اللاورقة" ،**مرجع سابق**.
[5] علي حسين باكير،" **مسار استانة: الدول الضامنة و مسارات التسوية السورية**" مركز الجزيرة للدراسات،،(الدوحة: 1 اوت 2019)، ص ص 1-9.
[6] حفار ، جزيرة نت مازق الحل السياسي بسوريا من بيان جنيف الى " ورقة اللاورقة" ،**مرجع سابق**.

من الناحية النظرية، تبدو فرص نجاح المبادرة عالية، حيث يبدو أن القرار الأممي رقم 2254 أول قرار سياسي يتضمن حل الأزمة حلا مباشرا، كما أن توافقات فيينا باعتبارها أحد المرجعيات الرئيسية للتسوية وفق نفس القرار الأشمل بخصوص الصراع في سوريا، خاصة في ظل المشاركة الواسعة للقوى الإقليمية والدولية ودعمها لها، لكن من الناحية الواقعية وعمليا يجرنا الحديث عن نجاح المبادرة في حل الأزمة السورية من عدمه إلى إبراز مجموع المتغيرات المرتبطة بهذا الشأن، وهي:[1]

- لا وجود لأرضية مشتركة نحو الحل، والمقصود المبادئ واختلاف الصيغ التي تفسر على عدة أوجه.
- التدخل العسكري الروسي ما أدى الى اختلال توازن القوى الميداني– العسكري– لصالح النظام وضد مصلحة المعارضة ما سوف يؤثر على مسار المفاوضات.
- رغبة النظام وداعميه بتغيير الوضع الميداني قبل أي عملية تفاوضية، بهدف الاستغلال الأمثل لتغير المزاج الدولي فيما يخص سوريا، حيث بدا الحديث عن مسالة أولوية محاربة الإرهاب على غيرها من المسائل، حيث انطلق النظام في تصويغ صورة الشريك في الجهود الدولية لمحاربة داعش.
- من الناحية السياسية، وفي ظل المتغيرات السابقة يعمل النظام وحلفائه وفق منطق الانتقائية في اختيار الشركاء في المسار التفاوضي، بل وفرض تفسيراتهم الخاصة في أكثر المسائل خلافية مثل العملية التفاوضية، والمرحلة الانتقالية وإجراء الانتخابات.

الفرع الثاني: مبادرة ستيفان دي ميستورا (2014–2017)

في شهر جويلية 2014 تم اختيار **دي ميستورا** كثالث مبعوث للأمم المتحدة من اجل حل الأزمة السورية بدل الدبلوماسي الأخضر الإبراهيمي.[2] وسوف يتم التفصيل في المبادرة والجهود السياسية كما يلي:

أولا: ظروف طرح المبادرة: جاءت المبادرة الأممية في ظروف استثنائية تتعلق بانسداد أفق الحل السياسي للازمة، وصعود تنظيم داعش في العراق والشام والذي استطاع فرض سيطرته وتوسيع نفوذه في سوريا والعراق، ما أدى الى الاهتمام الدولي بتسوية المسالة السورية سياسيا، حيث اتجهت واشنطن الى التركيز على أولوية التفاوض بشأن البرنامج النووي الإيراني ومحاربة داعش والحد من تمدده في العراق وسوريا.[3] بما يعني تراجع الدور الأمريكي وتسليم زمام ملف سوريا الى روسيا. كما شهدت سوريا واقع ميداني جديد حيث دفعت التغيرات الميدانية نحو التحركات والمبادرات بعد عام من الجمود تتمثل في:[4]

---

[1] وحدة تحليل السياسات ،هل تحسنت فرص التسوية في الازمة السورية بعد القرار رقم 2254؟، **مرجع سابق**.

[2] Nimra , **op cit**.

[3] العريض، بدر داخل بديوي مبادرات مجل الامن الدولي في تسوية الازمة السورية،**مرجع سابق**.

[4] حازم النهار، **المسالة السورية : التطورات الميدانية و عودة الاهتمام السياسي** ،(الدوحة: المركز العربي للابحاث، جوان2015)، ص ص 1-26.

- 15 ديسمبر 2014 بداية تراجع قوات النظام، حيث استولت جبهة النصرة وحركة أحرار الشام على قاعدة وادي الضيف العسكرية.
- 28 مارس 2015 إعلان فصائل مسلحة – جيش فتح– عن طردها لقوات النظام من مدينة إدلب. وفي 25 افريل 2015 كان إعلان نفس الفصيل عن إحكام قبضتها في جسر الشاغور القريب من إدلب وعلى حاجز الفنار –إدلب– الذي كان تحت سيطرة النظام، معسكر المسموطة أكبر ثكنات المحافظة وبتاريخ 28 ماي أعلن سيطرته على مدينة أريحا بما يعني سيطرة شبه تامة على إدلب.
- بالنسبة الى حلب فقد تم الإعلان عن تأسيس غرفة عمليات جديدة كمحاكاة لتجربة إدلب.
- في أواخر شهر فيفري تم إرسال قوات إيرانية من اجل استعادة المناطق التي تسيطر عليها المعارضة السورية في درعا، لكنها باءت بالفشل انتهت بخسائر في قوات حزب الله وإيران عرفت باسم "مجزرة الأفغان".
- 20 افريل نجاح المعارضة المسلحة في صد هجومات النظام وقوات من حزب الله لاسترجاع مدينة درعا والحرس الثوري الإيراني.
- 21 ماي سيطرة تنظيم داعش على مدينة تدمر التاريخية ما أدى الى قطع خطوط الإمداد لقوات النظام السوري عن محافظة دير الزور وسقوط المعبر الحدودي مع العراق –النتف– بيد داعش ما يعني فقدان النظام القيام بعمليات الاستيراد والتصدير للسلع الأساسية إلا عبر المنفذين الوحيدين –ميناء طرطوس واللاذقية، إضافة الى المعابر اللبنانية.

وعلى العموم فان خارطة السيطرة موزعة كالاتي:[1]

- 50 بالمئة تحت سيطرة داعش (المناطق الداخلية الشمالية والشرقية).
- 20 بالمئة تحت سيطرة الفصائل السورية المعارضة والأكراد (الشمال والجنوب).
- 30 بالمئة تحت سيطرة النظام (حدود تركيا الى طرطوس، محافظات خلب وحماه وحمص حتى دمشق).

ثانيا: مقاربة دي ميستورا للحل (مقاربة السلال الأربع):

[1] **المرجع نفسه**.

يطلق على مبادرة دي مستورا لحل الأزمة السورية مقاربة السلال الأربعة (هيئة الحكم، الدستور، الانتخابات، الإرهاب)، التي تم الإعلان عنها بشكل رسمي في فيفري 2017.[1]

انطلق من نقطة جوهرية مفادها أن " الأزمة السورية هي نزاع أهلي مركب، و أزمة دولية معقدة يصعب حلها على المدى القريب أو المدى المتوسط، و انطلاقا من ذلك ركز على الحلول الجزئية و أهداف متواضعة تمثلت في خفض مستوى العنف، و تحسين وصول المساعدات الإنسانية و زرع ما عرف بعملية سياسية شاملة بدلا من الاعتماد على توافق دولي و إقليمي، حيث ركزت المبادرة على فكرة إنشاء مناطق خالية من الصراع المسلح، و ذلك من خلال تجميد القتال في حلب، بالإضافة الى بقاء كل طرف من الأطراف في موقعه الحالي بهدف عدم توسيع منطقة العمليات، و إيجاد شكل أولي من أشكال الاستقرار في البلاد، و خلال فترة التجميد يتم نقل المساعدات الإنسانية الى المناطق المحاصرة و التمهيد لمفاوضات بين النظام السوري و المعارضة السورية".[2]

تتضمن المبادرة وثيقتين، الوثيقة الأولى تتمحور حول كيفية تشكيل مجموعات العمل الأربعة و مهامها، بينما الوثيقة الثانية تتمحور حول آلية تطبيق بيان جنيف1، وفقا للوثيقة الأولى تم توجيه طلب الى طرفي الصراع النظام و المعارضة– بتقديم لائحة بأسماء مقترحة للمشاركة في مجموعات العمل، على أن يكون القرار النهائي للفريق الأمريكي بالموافقة أو الرفض للأسماء المقترحة حيث تم تحديد اجل لذلك شهر سبتمبر، و يتعلق الأمر بالنظام السوري و المعارضة و مؤسسات المجتمع المدني، و ستتولى هذه المجموعات الأربعة التي سيتم تكوينها وضع صياغة مشتركة للمقترحات التي سيتم بحثها و هي : القضايا السياسية و القانونية، السلامة و الحماية، مكافحة الإرهاب و إعادة الإعمار، على أن تكون مهمة عمل المجموعات 90 يوما ابتداءا من 17 أوت تاريخ تبني مجلس الأمن لمبادرة دي ميستورا على أن تكون هذه الوثائق محور النقاش في مؤتمر جنيف. أما الوثيقة الثانية، التي تتكون من اربع صفحات تمثل رؤية الفريق الأممي للحل السياسي تحت عنوان " اطار لتنفيذ بيان جنيف1" ، و هي عبارة عن مســـــــار تفاوضي يطبق عبر فترات، تبدا **المرحلة الأولـــى** مع عمل المجموعات الأربعة و مخرجاتها، ثم تبدا **المرحلة الانتقالية** عبر مفاوضات جنيف3 إذ سيتم خلالها مناقشة نتائج مجموعات العمل، و هذه المناقشات سوف تتم على مراحل: بناء الثقة من خلال تسهيل وصول المساعدات الإنسانية، واطلاق سراح المعتقلين، وقف اطلاق النار دائم أو عبر هدنات، أما **المرحلة الثالثة** يكون انتقال النقاش حول مسودة المسائل الدستورية التي طرحتها مجموعات العمل، بالمسائل المتعلقة بالمبادئ العامة، كوحدة سوريا و السيادة السورية على كامل ترابها، و غيرها من النقاط غير الخلافية، على أن تترك مسألة تشكيل الهيئة الانتقالية للمرحلة النهائية من مسار المفاوضات، و التي هي عبارة عن هيئة انتقالية بصلاحيات تنفيذية لكنها لم تشر الى موقع أو مصير

[1] حفار، مازق الحل السياسي بسوريا من بيان جنيف الى ورقة اللاورقة، **مرجع سابق**.
[2] العريض، بدر داخل بديوي مبادرات مجل الامن الدولي في تسوية الازمة السورية، **مرجع سابق**.

بشار الأسد، حيث سوف تتولى الهيئة و استنادا الى دستور جديد بتشكيل مجلس عسكري مشترك، ثم إجراء انتخابات رئاسية.[1]

ثالثا: موقف النظام والمعارضة والدول من المبادرة:[2]

موقف النظام: جاء موقف النظام السوري مرحبا بالمبادرة لأنها تتوافق مع رؤيته فيما يخص أولوية محاربة الإرهاب و حتمية اطلاق حوار وطني سوري– سوري، حيث عبر عن ذلك بعبارة جديرة بالدراسة، إلا أن موقف النظام لا يزال متمسك بضرورة وقف دعم المعارضة المسلحة من القوى الإقليمية حتى يحقق انتصار عسكري حاسم ، ثم الانتقال الى توافق سياسي مع الفواعل الإقليمية قبل المضي في التسوية السياسية، كما تحفظ النظام على بنود المرحلة الانتقالية التي تشمل تشكيل هيئة الحكم الانتقالية، و قد ربط النظام المبادرة بضرورة تطبيق القرارات الأممية رقم 2170 و 2178 المرتبطين بمحاربة الإرهاب.

موقف المعارضة: في ظل التشتت و الانقسام الذي تتسم به المعارضة، حيث كل تيار منها يخضع لقوى إقليمية و دولية تملك أهداف متباينة، عاطلة عن بذل أي جهد في سبيل توحيدها أو التنسيق بينها، ما أدى الى وجود معارضة بلا استراتيجية و بأصوات متباينة، تفتقد الى جدول أعمال مشترك، و بالتالي غير ملتزمة بمسالة وقف اطلاق النار الشامل، في ذات السياق انقسم موقفها الى معارض بشكل قطعي متمثلة في بعض تشكيلات الائتلاف الوطني لقوى الثورة و الحكومة المؤقتة و المعارضة المسلحة ، بينما قدم الائتلاف السوري المعارض ثلاث تحفظات على المبادرة تتمثل في: طول مدة الخطة، تباين البيان الرئاسي لمجلس الأمن مع أهداف بيان جنيف1، و القرار الأممي 2118 المتعلق بالهيئة الانتقالية، و أيضا التحفظ حول نقطة تتعلق بالانتقائية في اختيار الفئة التي ستمثل السوريين. أما جبهة النصرة خاصة فقد ربطت المبادرة بتطبيق القرار الأممي 2165 الذي يلزم قوات النظام السوري بوقف القصف وتجميد تحركاته وإطلاق سراح المتعقلين. أما على الجبهة الاجتماعية الداخلية فقد أحدثت انقساما بين رافض للمبادرة تشمل الفئة المعارضة للنظام، ومرحبا بها تشمل الفئة المؤيدة للنظام.

الموقف الدولي: سياسيا، رغم الانقسام الدولي حول مسالة بقاء بشار الأسد من عدمه بين الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها من جهة و روسيا و حلفائها من جهة ثانية، إلا أن الموقف الدولي اتسم بالمرونة و الترحيب لهذه المبادرة، إلا أنها اصطدمت بمجموعة من العراقيل: **أولا،** ايران فرغم توافق مقترحات المبادرة مع الرؤية الإيرانية فيما يخص الهدنات و المصالحة كطريق نحو الحل فان هناك اختلافا في تفاصيل و آليات التنفيذ، ثانيا تركيا، إذ أن المبادرة المبنية على تجميد الصراع ليست مقدمة لإقامة المناطق العازلة التي تطمح لها تركيا و بعض المعارضة، بل هي خطة للسيطرة على الوضع الميداني و منع تفاقمها ، و التوجه نحو تعميمها في حال تحقيق الأهداف المرجوة منها. فقيمة المبادرة تكمن في انطلاقها من الوضع الميداني (الأرض) وليس من المستوى الفوقي

[1] الاخبار نت، "**وثيقة دي ميستورا لحل الازمة السورية**"، 29 اوت2015،تاريخ الاطلاع 2024/6/18. الرابط الالكتروني:-https://al-akhbar.com/Syria/10282

[2] عبد الكريم، دور الامم المتحدة في تسوية الازمة السورية،**مرجع سابق**، ص ص 66-70.

(السياسي)، على عكس خطة البنود الست لكوفي عنان وخطة الأخضر الإبراهيمي، حيث ربط دي ميستورا النجاح السياسي على المدى البعيد على مدى نجاح المبادرة على الأرض، كما ترجع قيمة المبادرة الى أنها احتوت على مضامين المبادرات الإقليمية والدولية السابقة كمبادرة جامعة الدول العربية ومبادرة ايران2012، وخطة جنيف1و2 وبعض القرارات الأممية حول سوريا. أما روسيا، فهي تخشى تكرار نموذج كوسوفو وقيام تدخل عسكري دولي في سوريا في حال فشل الخطة، وبالتالي فالصعوبة تكمن في تنفيذ المبادرة وفق قرار مجلس الأمن لان روسيا تعترض عليه. في ظل هذه المعطيات وغياب الثقة لدى جميع الأطراف فان المبادرة تحتاج الى بذل مزيد من الجهود الدبلوماسية من اجل خلق تفاهم حول تنفيذ الخطة. ما تجدر الإشارة له أن مبادرة **دي ميستورا** أكدت على الدور المحوري لإيران في حل الأزمة واستغلال ذلك في سبيل الوصول الى تسوية حقيقية للازمة، إذ يرى دي ميستورا أن إيران جزء من الأزمة ولابد أن تكون جزءا من الحل.

أن قراءة في نتائج المسار نجد انه، رغم التفاؤل لكن لم يتم تحقيق النتائج المرجوة منه، في ظل الاختلافات بين اللاعبين الرئيسيين حول مسالة مصير الأسد. ورغم دعم دي ميستورا لمسار أستانا.

الفرع الثالث: مسار أستانا لإدارة الأزمة السورية (الرؤية الروسية للحل)

نتيجة العجز الأممي و الدولي لتسوية الأزمة في سوريا و وفق تغير المعطيات التي سبق ذكرها حيث تغيرت موازين القوى على الأرض لصالح النظام بدعم روسي، انطلق مسار أستانا برعاية روسية في شهر جانفي 2017 و عرف انضمام كل من تركيا و ايران، حيث شكل هذا المسار نقلة جديدة في مجريات الأحداث في سوريا.[1] و هو عبارة عن توافق روسي– تركي– إيراني باعتبار هذه الدول المسيطرة ميدانيا في سوريا، هدفه إدارة و ضبط النزاع فيما بينها، حيث يعتبر امتداد للتفاهمات التركية الروسية حول إدارة الحرب في حلب نتج عنه اتفاق تبادل أراض بينهما، فمن خلال هذا الاتفاق قامت تركيا بسحب الفصائل السورية التابعة لها من شرق حلب مقابل فرض سيطرتها على شمالها.[2]

بعد سقوط مدينة حلب التي شكلت محور ضربات قوات التحالف الموالي للنظام منذ تدخل روسيا العسكري في سبتمبر 2015، جاءت الدعوة الروسية لعقد مؤتمر أستانا في كازاخستان أيام 24/23 جانفي 2017، من اجل تثبيت وقف اطلاق النار بعد اتفاق انقرا الذي جمع روسيا و فصائل سورية معارضة و بوساطة تركية في 30ديسمبر 2016، حيث بمجرد تحرير حلب تم عقد الاجتماع الثلاثي –روسي تركي إيراني– في العاصمة موسكو اثمر على اتفاق مبادئ الحل في سوريا، حيث رات روسيا أن وضع المعارضة الحالي يسمح بانتزاع تنازلات هامة منها، و أيضا سعت الى استثمار الغياب الأمريكي شبه الكامل عن إدارة الملف السوري في أخر عهدة الرئيس الأسبق باراك أوباما، من اجل إعادة ترتيب الأوضاع السياسية و الميدانية، و انتهى الاجتماع الذي عقد في

[1] حفار ، جزيرة نت مازق الحل السياسي بسوريا من بيان جنيف الى " ورقة اللاورقة" ،**مرجع سابق.**
[2] وحدة الدراسات السورية، **"جولة استانا الثامنة عشر حول سوريا: المخرجات و مستقبل المسار"** ،مركز الامارات للسياسات،(الدوحة: 2022/7/5)، ص ص 1-7.

20ديسمبر 2016 بما يعرف "بإعلان موسكو"، حيث تضمن الإعلان توسيع وقف اطلاق النار في مدينة حلب ليعم باقي مناطق القتال في سوريا، باستثناء المناطق الخاضعة لتنظيم داعش و جبهة النصرة سابقا (أصبحت تسمى بـ جبهة فتح الشام)، التأكيد على عدم وجود حل عسكري للصراع السوري، كما دعا الى ضرورة تنفيذ القرار الأممي رقم 2254.[1] و هكذا كانت انطلاقة مسار أستانا في الجولة الأولى العام 2017 بعد محادثات انقرا أين تم توقيع اتفاق وقف اطلاق النار بين الحكومة السورية و المعارضة في ديسمبر 2016.[2]

أولا، ظروف إنشاء أستانا: بدأت تجليات فشل محادثات حنيف في تحقيق تقدم ملموس نحو تسوية فعلية للازمة، إذ تم انطلاقه في سياقات توازنات عسكرية جديدة على الأرض بعد التدخل العسكري من روسيا ما أدى الى تغير موازين القوى لصالح النظام، حيث تأسس على أهداف تحقيق وقف إطلاق النار والترتيب لتسوية سياسية للازمة، وخلافا لمسار جنيف فان مسار أستانا اعتمد عل نهج مغاير يقوم على التركيز على المسائل الميدانية.

ويمكن إيجاز ظروف إنشاء المسار كما الاتي:[3]

- الضربات العسكرية للنظام وحلفائه على مدينة حلب في النصف الثاني من العام 2016.
- تراجع الدور الأمريكي في المشهد السوري من خلال انهيار الخطوط الحمراء للإدارة الأمريكية في سوريا والسماح لروسيا بأداء أكبر من خلال توجيه ضربات داخل سوريا.
- انحسار الدور العربي في تسوية الأزمة السورية لاسيما المملكة العربية السعودية وقطر.
- وقوع تركيـــــا قاب قوسين أو أدني من الانسحاب من المشهد السوري، حيث في ظل التراجع الأمريكي والانحصار العربي وجدت نفسها وحيدة أمام كل من روسيا وإيران اللتان تمكنا من تحقيق انتصار حاسم في القضاء على ما تبقى من المعارضة المسلحة.

في ظل هذه المعطيات بدأت تركيا مساعيها أواخر العام2016 للتقرب من روسيا والعودة الى توثيق العلاقات الثنائية بعدما كانت ضمن المعسكر الأمريكي، حيث نتج عن ذلك اتفاق بوقف إطلاق النار لحماية المدنيين وإنقاض ما تبقى من فصائل مسلحة تابعة لها بهدف ضمان البقاء في رقعة الشطرنج السورية. حيث تلقفت روسيا هذه المساعي فورا، لأنها كانت ترغب في شريك يقاسمها الأعباء العسكرية بهدف تحويل انتصاراتها العسكرية الى مكاسب سياسية. وفي ظل التقارب الروسي التركي، تجلت الرؤية الإيرانية بتراجع دوره كلاعب رئيسي في المشهد السوري حيث بدأت تنظر الى هذا التقارب بداية تهميش لها، سعت الى تجنبه عبر عرقلة هذا الاتفاق من خلال ميليشياتها في سوريا كرسالة تؤكد عدم قبولها للتهميش المتعمد وبالتالي

[1] مركز الجزيرة للدراسات، **"بين استانا و جنيف: افق الاجندات المتضاربة في الازمة السورية"**، (22 فيفري2017)،ص ص1-6.
[2] سكاي نيوز عربي ،**"مفاوضات استانا بشان سوريا..4 ملفات على طاولة الجولة"** ، 19 2022/11/23 ، تاريخ الاطلاع 2023/5/15. الرابط: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1573953-مفاوضات-أستانة-بشأن-سوريا-4-ملفات-طاولة-الجولة-19
[3] بكير، مسار استانا: الدول الضامنة و مسارات التسوية،**مرجع سابق**.

حتمية إشراكها في هذا الاتفاق حيث كانت تملك مقومات الحسم على الأرض، وهكذا تم إشراكها فعليا في المعادلة حيث تقرر إنشاء مسار أستانا الذي انطلقت أولى جولاته في جانفي العام 2017.[1]

ثانيا، تباين أهداف الدول الراعية لمسار أستانا[2]

رغم أن الأهداف الرئيسية من بناء منصة أستانا تتعلق بتثبيت وقف اطلاق النار من اجل التقدم نحو العملية السياسية في سبيل الوصول الى تسوية سياسية بتوافق اطراف الأزمة النظام و المعارضة، إلا أن الدوافع و الأهداف الخاصة بالدول الثلاث روسيا و تركيا و ايران اتسمت بالتباين، فأهداف **تركيا** ترتبط بتقليل الخسائر التي أنهكتها في هذا الصراع، و الحفاظ على التنظيمات المسلحة التي تدين بالولاء لأنقرا ، التفرغ لمواجهة الأولويات و التهديدات الجدية و التي ابرزها مواجهة الكيان الكردي المتمثل في قوات حزب الاتحاد الديمقراطي. أما أهداف **روسيا** فترتبط بالحفاظ على سيطرة بشار الأسد وتعزيزها من اجل تعزيز نفوذها في سوريا من خلال تحقيق مكاسب سياسية بناءا على انتصاراتها العسكرية في سوريا، وهذا الدافع وراء تقاربها مع تركيا لأنها اللاعب الأساسي الذي بإمكانه التأثير على المعارضة في سوريا وبالتالي هي بمثـــابة المفتاح لانطلاق المسار السياسي. أما إيران فلها حساباتها الخاصة وتتعلق بهواجسها من التهميش واستبعادها عن التوافقات السياسية التي قد تتم بين الطرفين، إضافة الى رغبتها في الحفاظ على مكاسبها والحيلولة دون تقدم الأطراف الأخرى على حسابها، وتعزيز تموضعها في سوريا تحسبا لاي اشتباكات مع أعدائها في مرحلة ما بعد تصفية تنظيم داعش.

ثالثا، نتائج أستانا على الدول الثلاث

أن منصة أستانا ذو أهمية قصوى لأعضائه روسيا وتركيا وإيران إذ استطاعت تحقيق مكاسب جغرافية في سوريا: ويمكن تجليها في المعطيات التالية:[3]

أ. **تركيا**، تكمن إنجازات تركيا في: قيام تركيا بعمليتين عسكريتين داخل سوريا (عملية درع الفرات (2016-2017) شمال مدينة حلب، والثانية (عملية غصن الزيتون العام 2018 في مدينة عفرين.، نشر قواتها شمال إدلب بناءا على اتفاق إدلب مع روسيا العام 2017، تحرير شمال سوريا التي كانت تحت قبضة حزب الاتحاد الديمقراطي ما سمح بإعادة اللاجئين، وضرب مشروع الحزب لإقامة كيان له في الشمال، تثبيت أقدامها في سوريا ما يعني حجز مكانها كلاعب أساسي في الملف السوري.

ب. **روسيا:** تكمن إنجازات روسيا في: تعزيز النفوذ داخل مؤسسات الدولة السورية، مضاعفة نفوذها على بشار الأسد على حساب إيران، تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية هامة نظير جهودها الداعمة له،

[1] المرجع نفسه.
[2] المرجع نفسه.
[3] المرجع نفسه.

بالمحصلة سمحت منصة أستانا فرصة التسيد في المشهد السوري بوصفها اللاعب الأكثر تأثيرا على النظام السوري بقيادة بشار الأسد وتواصلا مع تيارات المعارضة، رغم عجزها عن القضاء ما يسمى بالجماعات الإرهابية وعدم قدرتها على فرض الحل السياسي للازمة.

ت. **إيران:** تراجع دور إيران بالمقارنة مع بداية منصة أستانا وهذا راجع لعديد من الأسباب أهمها: التقاطعات الروسية–الأمريكية، الروسية–الإسرائيلية، والأمريكية –الإسرائيلية، المرتبطة بتحجيم النفوذ الإيراني في سوريا، الحاجة الروسية لتركيا في مسار التسوية السياسية للازمة أكثر من حاجتها لإيران، والمقصود هنا أن مسار أستانا أدى الى تراجع الدور الإيراني مقابل تصاعد أدوار كل من روسيا وتركيا. لكن من جهة أخرى فان أستانا اقصى خيار إسقاط بشار الأسد عسكريا، بما يتوافق مع رؤيتها، كما تجاهل المسار وجود الميليشيات الإيرانية في سوريا.

رابعا، الحضور ومخرجات الاجتماع:

تم توجيه الدعوة الى فصائل المعارضة المسلحة، وأعضاء الائتلاف الوطني باعتبارهم مستشارين للفصائل المسلحة، حيث أن موسكو كراعي للمسار أكدت أن نقاشات المؤتمر سوف تقتصر على الشؤون العسكرية والفنية وليس القضايا السياسية، بهدف تثبيت وقف إطلاق النار، وخلق آليات لمراقبة أي خرق للهدنة بناءا على اتفاق انقرا.[1] إضافة الى الوفد ممثلا للنظام والدول الضامنة وهي تركيا وإيران، الملاحظ أن أستانا قد ركز على الأطراف الفاعلة على الأرض.

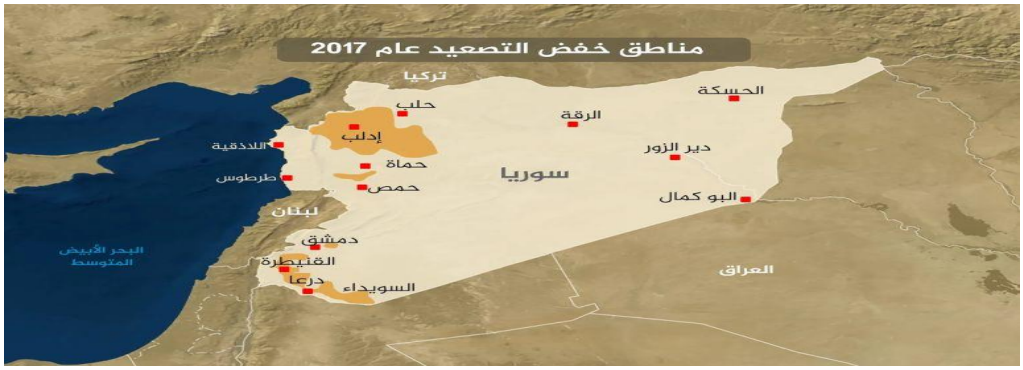
خلال مناقشات أستانا تم عرض مسودة دستور لسوريا على المعارضة، تم إعداده من قبل خبراء روس من اجل إبداء رأيها فيه، حيث تضمنت المسودة مقترحا بتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية ومنحها للبرلمان وفق المادة 44 منه ويتعلق بالاختصاصات التالية: إقرار مسائل الحرب والسلام، عزل رئيس الجمهورية، تعيين أعضاء المحكمة الدستورية وتعيين رئيس البنك المركزي وإقالته.[2] رغم تأكيد روسيا على عدم تناول المسائل السياسية.

وتمخض عن الاجتماع إصدار بيان ثلاثي، إقرار إنشاء آلية لمراقبة الهدنة تشمل الأطراف الثلاث، في ظل تحفظ المعارضة على دور إيران كضامن لاتفاق وقف إطلاق النار، وبعد يومين من عقد الاجتماع تم دعوة شخصيات من المعارضة الى لقاء وزير الخارجية سيرغي لافروف في العاصمة موسكو من اجل الاطلاع على مخرجات الاجتماع، وفي نفس الوقت إبداء رأيها في مسودة المشروع.[3] وتتمثل مخرجات المسار فيما يلي:[4]

[1] مركز الجزيرة للدراسات، بين استانا و جنيف: افق الاجندات المتضاربة في الازمة السورية، **مرجع سابق**.
[2] **المرجع نفسه**.
[3] **المرجع نفسه**.
[4] مركز الامارات للسياسات ، جولة استانا الثامنة عشر حول سوريا: المخرجات و مستقبل المسار، **مرجع سابق**.

- توقيع اتفاق مناطق خفض التصعيد وبناء عليه تم تقسيم مشترك لنقاط الاشتباك الى أربع: جنوب سوريا (درعا والقنيطرة)، ريف حمص الشمالي، الغوطة الشرقية، إدلب وأجزاء من اللاذقية وحماة وحلب.
- المساعدات الإغاثية وعودة اللاجئين.
- اللجنة الدستورية التي تأسست في سبتمبر 2019 على هامش القمة الثلاثية الروسية – التركية–الإيرانية، وتعتبر بمثابة نقلة نوعية في المسار السياسي لتسوية الأزمة.[1]

واقترن هذه النجاح مع توسع دور المنصة أستانا عبر التداخل مع الحل السياسي، انتهاءا بعقد مؤتمر الحوار الوطني السوري في مدينة سوتشي في جانفي 2018 الذي تم اعتماد مخرجاته بالإضافة الى القرار 2254 مرجعا أساسيا للحل، ومن ثم تشكيل اللجنة الدستورية في شهر سبتمبر 2019.[2]



خريطة13: **المرجع:** الجزيرة نت مازق الحل السياسي بسوريا من بيان جنيف الى ورقة الورقة باسل حفار مرجع سابق

خامسا ألية الدول الضامنة: نظرا الى أن الدول الضامنة تنتمي لمحاور متباينة بشكل تام من حيث الأهداف في سوريا، فقد جاء الاتفاق على إنشاء آلية ثلاثية هي الآلية الوحيدة الأكثر فاعلية من اجل إجبار أطراف الأزمة على الالتزام بمخرجات المفاوضات، وقد تم عقد ثماني مفاوضات تم خلالها الاتفاق على ما يلي:[3]

- إنشاء آلية ثلاثية مهمتها الإشراف على مدى الالتزام بوقف إطلاق النار.
- جعل منصة أستانا فضاءا لمناقشة موضوعات محددة.
- إنشاء فريق مشترك للمراقبة والرصد ترفع تقاريره الى هيئة الأمم المتحدة.
- الالتزام بأحكام القرار الأممي رقم 2254.

سادسا، أثر مسار أستانا على تسوية الأزمة في سوريا

[1] حفار، مازق الحل السياسي بسوريا من بيان جنيف الى ورقة اللاورقة، **مرجع سابق**.
[2] **المرجع نفسه**.
[3] Ammair anes,**op cit**.

أن مسار أستانا هو انعكاس للتغير في الديناميكيات الدولية و الإقليمية المرتبطة بالصراع في سوريا، حيث تمكنت القوى الفاعلة على الأرض من تثبيت دورها و فرض إرادتها اتساقا مع أجنداتها في سوريا، حيث أن الهدف من المسار هو تهدئة الجبـــــهة الميدانية من اجل الوصول الى أرضية مشتركة نحو التسوية السياسية الشاملة، و بالفعل قد نجح المسار الى حد مقبول من تحقيق ذلك الهدف و التقليل من العنف في بعض المراحل، و الترتيب لنقاشات سياسية حول مستقبل سوريا، لكن لم يستطع إرساء قواعد الحل السياسي الشامل و الدائم، إذ أثرت التباينات الجوهرية التي لا تزال قائمة بين الفاعلين الإقليميين و الدوليين على فعالية المسار على المدى الطويل.

في ظل التباين القائم بين القوى الفاعلة في سوريا وبالنظر الى التحولات الديناميكية وعدم قدرة المسار على تحقيق الفعالية المنشودة، بدأت الدول الضامن البحث عن حلول مكملة من خارج المسار تندرج في معظمها في طار المساومات الثنائية أو متعددة الأطراف، فبالموازاة مع المنصة الثلاثية للمسار نجد اجتماعات قمة متعددة مثل، الروسية–التركية، والتركية –الأمريكية وحتى الروسية–الإسرائيلية، إضافة الى قمم أخرى منها:[1]

- **اجتماع القمة الرباعي (قمة إسطنبول الرباعية*):** الذي تشكل من الرباعي التركي–الروسي الألماني–الفرنسي بتاريخ اكتوبر 2018 في مدينة إسطنبول، جاءت نتيجة جهود تركيا حيث يتناول الملفات الأمنية على المستوى الإقليمية وفي مقدمتها الملف السوري، والهدف من إشراك الطرف الأوربي في هذه القمة لإيجاد حلول بخصوص مسالة اللاجئين وإعادة الإعمار.
- **الاجتماع الثلاثي:** ويتشكل من الأطراف التالية، روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل جاء برعاية من الأخيرة، حيث تتمحور المباحثات حول آليات مشتركة لحل الأزمة القائمة في سوريا وفي الشرق الأوسط عامة، بما فيها إيجاد نهج مشترك لتحييد دور إيران في سوريا رغم نفي روسيا الأمر.
- **الدول الأخرى و الانتظار عند خط النهاية:** يتعلق الأمر بكل من الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل التي رغم عدم عضويتها في مسار أستانا إلا أنها تعد فواعل أساسية في رقعة الشطرنج السورية بامتلاكها لأوراق هامة يخول لها تلك المكانة، إذ تمارس تلك الدول لعبة التدخل المتقطع بهدف تعديل موازين القوى على الأرض بالقدر الذي يجعلها رقم لا يمكن تجاهله في أي تسوية قادمة، و كذلك الأمر بالنسبة الى بريطانيا و فرنسا و المانيا التي تدرك مكانتها فتراقب من بعيد و بصمت، و بالتالي سيتم استدعائها عاجلا أم أجلا من اجل التفاوض.

الفرع الرابع: مؤتمر سوتشي.. دعم لجهود التسوية

[1] باكير ، مسار استانة:الدولة الضامنة و مسارات التسوية السورية، **مرجع سابق**.

* عقدت قمة اسطنبول الرباعية في 27 اكتوبر 2018 تضمن البيان الختامي للقمة مايلي: التاكيد عل وحدة سوريا و سيادتها الكاملة، تهيئة الظروف لعودة اللاجئين، التعهد على تحقيق وقف نار شامل و محاربة الارهاب،الدعوة لتشكيل لجنة لصياغة الدستور قبل نهاية العام2018، اجراء انتخابات حرة و نزيهة باشراف الامم المتحدة و هي نفس اللجنة التي دعا اليها المبعوث الدولي دي ميستورا (المرجع: جو حمورة، "**المجهود الدولي: خطوات نحو حل الازمة السورية**"،مركز الشرق الاوسط للابحاث و الدراسات ،(6 تشرين الثاني2018.)،ص ص1-..)

أولا: قمة سوتشي الثلاثية:

بتاريخ 22 نوفمبـــــر من العام 2017 تم عقد ما يعرف بقمة سوتشي الثلاثية بمشاركة كل من روسيا و ايران و تركيا، و هي منعطف حاسم في طريق تسوية الأزمة في سوريا، إذ انبثقت عن القمة ما يسمى بخارطة طريق جديدة نحو إنهاء الحرب السورية و إعادة الإعمار، و هي قمة ذات أهمية استراتيجية على اعتبار أنها تضم الدول الثلاث الضامـــــنة لمسار أستانا، و جاء في القمة التأكيد على: وحدة الأراضي السورية، محاربة الإرهاب و تطهير سوريا منه، العمل على تهيئة الأوضاع لتسهيل عودة النازحين و اللاجئين، تسهيل وصول المساعدات الإنسانية، كما برزت خلال القمة بعض المسائل الجديدة فيما يصطلح عليه بخارطة الطريقة و تبرز في البنود الأتية:[1]

- التوافق على عقد مؤتمر الحوار الوطني السوري الذي سيضم جميع الأطراف.
- التأكيد أن مستقبل سوريا هو بيد السوريين من خلال إجراء انتخابات نزيهة وشفافة.
- وضع حد للاشتباكات العسكرية وبشكل تام.
- ضرورة تحقيق الأمن والاستقرار في مناطق خفض التصعيد.

ثانيا: قمة سوتشي.. مؤتمر الحوار الوطني السوري

تم عقد مؤتمر "الحوار الوطني السوري" بتاريخ 30 اكتوبر 2018، بدعوة من روسيا و تعاون كل من تركيا و ايران في مدينة سوتشي الروسية و يطلق عليه أيضا "مؤتمر سوتشي"، و تم تسميته بمؤتمر الحوار السوري باقتراح من وفد هيئة التنسيق الوطنية لحركة التغيير الديمقراطي التي تنشط داخل الأراضي السورية، إن الهدف من هذا المؤتـــــمر هو إيجاد صيغة لمشروع حل الأزمة في سوريا سياسيا، خاصة في ظل فشل مؤتمر أستانا و جنيف في إيجاد حلول عملية للازمة، و جاءت الأهداف كالاتي: توسيع مناطق خفض التصعيد حتى تشمل جميع أجزاء سوريا، البدء في مفاوضات شاملة جامعة لجميع الأطراف بمن فيهم النظام و المعارضة و التنظيمات التي لم تدرج تحت خانة الإرهاب، إجراء بعض التعديلات على الدستور بما يتلاءم و المرحلة القادمة، العمل على عودة اللاجئين و إعادة الإعمار، تشكيل حكومة ائتلافية يكون بعض أعضائها من المعارضة، تنازل بشار الأسد لبعض صلاحياته التنفيذية لصالح الحكومة الجديدة، إصدار بشار الأسد لعفو شامل، انتشار الجيش النظامي على كافة التراب السوري و تحت إشراف الحكومة الجديدة، انضمام جميع التنظيمات المسلحة المعارضة للجيش النظامي أو يتم حلها، إجراء انتخابات بإشراف الحكومة الجديدة بعد انقضاء عهدة الرئيس بشار الأسد الفعلية، حق الترشح

[1] ويسل قورت، **"قمة سوتشي الثلاثية ..منعطف هام لحل الازمة السورية "**،موقع AA نت، 2017/11/23 ،تاريخ الاطلاع:2024/4/18.الرابط : https://www.aa.com.tr/ar/أخبار-تحليلية/قمة-سوتشي-الثلاثية-منعطف-هام-لحل-الأزمة-السورية-تحليل/977005

للجميع بمن فيه الرئيس بشار الأسد على أن تتم هذه الانتخابات بإشراف دولي، و أخيرا يتم تسليم الحكم للرئيس المنتخب.[1]

1. السياق العام لعقد مؤتمر سوتشي

وفق منطق براغماتي بحت، إرادة روسيا من عقد المؤتمر الحفاظ على مكاسبها انطلاقا من الاتي:[2]

- إقصاء الجهود الدولية التي تمثل الخط الناظم للتسوية السياسية للازمة من ضمنها جنيف وأستانا والقرار 2254.
- التركيز الأمريكي على أولوية محاربة الإرهاب على حساب المسائل الأخرى خاصة منها تطبيق بيان جنيف.
- فشل مسار أستانا في تحقيق هدفه على طول جولاته الثماني منذ تأسيسه العام 2017.
- أن مؤتمر الحوار الوطني هو ضمانة لبقاء الأسد في السلطة، وبالتالي تثبيت رؤيتها للحل ومنع استئثار الغرب بالملف السوري عبر مسار جنيف.

وترى الباحثة بالنسبة الى النقطة الأولى، أن أهداف روسيا الاتحادية ليس إقصاء الجهود السياسية السابقة، بل هي خطوة داعمة ومكملة لهذه المسارات على اعتبار أنها تصب في خانة التسوية للازمة وبمشاركة الطرفين المعارضة والنظام على حد سواء، وبالتالي جاء هذا المؤتمر لكسر حالة الجمود وتحريك المساعي من جديد.

2. المواقف المختلفة من المؤتمر:[3]

أولا، المعارضة: أعلنت الهيئة العليا للمفاوضات عدم المشاركة في المؤتمر، و تأكيد الالتزام ببيان جنيف لحل الأزمة السورية تحت مظلة الأمم المتحدة، و اعتبرت المؤتمر محاولة من روسيا الانفراد بتسوية الأزمة خارج اطار الشرعية الأممية، و إقصاء الجهود الدولية للتوصل الى حل يضمن مطالب الشعب السوري، استندت الهيئة في الرفض على تأكيد التزامها بمرجعية مؤتمر الرياض الذي يؤكد على إقصاء بشار الأسد و رموزه من العملية السياسية لسوريا بينما عملت روسيا على تحييد هذا المطلب، لكنها تراجعـــت فيما بعد من الرفض الى القبول. وجاءت نتائج التصويت داخل الهيئة وفق الاتي: 10اصوات لصالح حضور المؤتمر بينما 36 صوت تعارض ذلك، وتتمثل التيارات التي رفضت المشاركة في: التجمع الوطني لقوى الأمن الداخلي، جماعة الإخوان المسلمين، المجلس الإسلامي السوري، والجبهة الجنوبية للجيش السوري الحر، كما اصـــدر الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة وهيئة أركان الجيش السوري الحر بيان مشترك يؤكد رفضهما للمؤتمر والتزامهما ببيان جنيف.[4]

---

[1] الاء الرشيد، "**مؤتمر الحوار الوطني السوري..سوتشي**"، مركز ادراك للدراسات و الاستشارات، (مارس 2018)، ص ص1-16.
[2] **المرجع نفسه**.
[3] **المرجع نفسه**.
[4] انظر: **المرجع نفسه**.

ثانيا، بعض المواقف الدولية: جاء الموقف الأمريكي أكثر تحفظا على ضمانات روسيا بخصوص مؤتمر سوتشي حيث كان رد مساعد وزير الخارجية الأمريكي ديفيد ساترفيلد: " أننا لا نستطيع ولن نضفي الطابع الشرعي لعملية التسوية البديلة التي تنتهجها روسيا"، مؤكدا عدم مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في جهود الإعمار في حال بقاء بشار الأسد في السلطة، أما الموقف الفرنسي فقد رفض المؤتمر مؤكدا على أهمية مسار جنيف كإطار دولي لتسوية الأزمة السورية، أما بريطانيا فهي ترى أن مسار جنيف الأمثل لتسوية الأزمة السورية. مردفا قوله " بعض المبادرات يمكن أن تساعد أو لا تساعد" والمقصود المبادرات الروسية ومنها سوتشي.[1]

3. مخرجات قمة سوتشي:

تمت المصادقة على البيان الختامي للمؤتمر التي يتكون من ثلاث وثائق تحوي 12 بندا إضافة الى رسالة المشاركين، و الأبرز هو قائمة تحتوي أسماء المرشحين للجنة التي سوف تقوم بدراسة المسائل المرتبطة بصياغة الدستور، حيث أوكلت مهمة أعداد القائمة النهائية للجنة الدستورية و تحديد مهامها و إمكانية إضافة تعديل عليها للمبعوث الأممي الخاص الى سوريا السيد ستيفان دي ميستورا، حيث تم المصادقة خلال المؤتمر على 150اسم تشمل شخصيات من النظام و المعارضة بما فيها الهيئة العليا للمفاوضات رغم غيابها عن المؤتمر إضافة الى خبراء من سوريا و شخصيات مستقلة و قيادات القبائل و أسماء نسائية إضافة الى ممثلي المجتمع المدني، كما تم التوقيع على البيان الذي يتقارب في محتواه مع مبادئ الجولة الثامنة من مؤتمر جنيف المطروحة من قبل دي ميستورا على ما يعتبر إعادة صياغة للدستور بما يؤدي الى تسوية سلمية برعاية أممية وفقا للقرار رقم 2254.[2]

إن قرار روسيا بإعادة تفعيل الجهود الدبلوماسية الدولية مع بداية العام 2016، حيث أثمرت الوساطة الى عقد اتفاقات وقف إطلاق النار بين النظام والمعارضة، ونتائج ذلك جد هامة بالنسبة الى روسيا حيث استطاعت استعادة دورها المركزي في عملية إدارة الأزمة في سوريا، عبر قدرتها على إبقاء حليفها بشار الأسد في السلطة.[3]

المطلب الرابع: مسارات التسوية خلال الفترة2019-2023

الفرع الأول: مبادرات غير بيدر سن 2018/10/31 رابع مبعوث أممي لتسوية الأزمة في سوريا

بعد إعلان ستيفان دي ميستورا الاستقالة من منصبه كمبعوث أممي نهاية شهر نوفمبر 2018، تم تكليف الدبلوماسي النرويجي غير بيدرسون مبعوثا أمميا لحل النزاع السوري، في ظل وضع ميداني يتسم بسيطرة روسية إيرانية على معظم الأراضي السورية.[4] وجاءت المبادرات خلال هذه الفترة على النحو التالي:

---

[1] انظر: **المرجع نفسه**.
[2] **المرجع نفسه**.

[4] Maria Raquel Freire, **op cit**.

[4] الجزيرة نت، **"غير بيدرسون رابع مبعوث اممي الى سوريا"**، 2018/11/1 ، تاريخ الاطلاع: 2024/6/22.الرابط: https://www.aljazeera.net/news/2018/11/1/غير-بيدرسن-رابع-مبعوث-أممي-لحل-النزاع

أولا: اللجنة الدستورية:

"اللجنة الدستورية هي جمعية تأسيسية مرخصة من الأمم المتحدة، تأسست في 23 سبتمبر 2019، تسعى الى التوفيق بين الحكومة السورية برئاسة بشار الأسد و المعارضة السورية في سياق عملية السلام السورية، من خلال تعديل الدستور الحالي أو اعتماد دستور جديد لأجل سوريا." و هي تعد من مخرجات مؤتمر سوتشي في روسيا العام 2018 تتمثل مهمتها في وضع دستور جديد لسوريا، حيث ترى الأمم المتحدة عبر مبعوثها غير بيدرسون أن اللجنة هي الطريق الوحيد للوصول الى تسوية سياسية للازمة ، فرؤية بيدرسون مبنية على منطلق أن اللجنة الدستورية هي المسار السياسي الوحيد الذي يضم وعائه شخصيات من النظام و المعارضة و المجتمع المدني، رغم النظرة التفاؤلية لبيدرسون إلا أن الواقع الحالي للجنة, عدم قدرتها على تحقيق أي تقدم في هذا الخصوص، حيث برزت إشكالات حول عمل اللجنة رغم الاتفاق على تشكيلها من الجميع، إذ يؤكد وفد النظام أن عملها يجب أن يركز على تعديل الدستور الحالي (دستور 2012)، بينما يؤكد وفد المعارضة على ضرورة وضع دستور جديد تماما.[1]

1. التشكيل والهيكل:

تتكون من هيئتين، إحداهما مصغرة و الثانية موسعها تضم الهيئة الموسعة: 150رجل و امراة،50 من الحكومة و 50من هيئة المفاوضات السورية، و 50 من المجتمع المدني، بينما تضم الاولى:45 رجل و امرأة، 15 مرشحا من50 مرشح من الحكومة ،و 15 من 50مرشح من هيئة المفاوضات السورية، و 15 من50 مرشح المجتمع المدني، تتمثل وظيفة الهيئة المصغرة في أعداد و صياغة مسرودة الدستور بينما تقوم الهيئة الموسعة بإقراره، و يمكن للهيئة الموسعة عقد اجتماعاتها بشكل دوري أو بالموازاة مع قيام الهيئة المصغرة لأعمالها، من اجل تبادل الآراء حول المقترحات و مناقشتها و إقرارها. يترأس الهيئة رئيسان أحدهما مرشح من الحكومة والأخر من هيئة المفاوضات العليا، حيث يباشر الرئيسان بتوافق الآراء في رئاسة الهيئتين الموسعة والمصغرة حيث يؤديان أدوارهما وفق الصلاحيات اللازمة بهدف ضمان الالتزام بالنظام الداخلي على أن يتولى المبعوث الخاص مهمة تسيير عمل اللجنة.[2]

2. تحديات العملية الدستورية في سوريا:[3]

[1] مديرية الدراسات الاستراتيجية، **"اللجنة الدستورية: التاسيس التشكيل،الاجتماعات،اراء الدول"**، المركز الاستشاري للدراسات و التوثيق،العدد50، (مارس2021)، ص ص 1-30.

[2] مكتب المبعوث الخاص للامين العام في سوريا، **"اللجنة الدستورية"**، تاريخ الاطلاع2024/9/25.الرابط الالكتروني: https://specialenvoysyria.unmissions.org/ar/اللجنة-الدستورية

[3] علي ناصر، **"فرص و تحديات العملية الدستورية و التوعوية حول دستور جديد في سوريا"**، حوار المتوسط للحقوق و المساواة .د ت ن .ص ص1-9 ،تاريخ الاطلاع 2024/9/25 .الرابط:https://meddialogue.eu/wp-content/uploads/2022/03/Constitutional-awareness-in-Syria-Ali-Naser.pdf

- **التدخل الخارجي:** تعرف الحالـــــة السورية تعدد الفواعل الدولية والإقليمية ما يجعل أجنداتها وأهدافها وتوجهاتها السياسية والفكرية متباينة، إضافة الى ذلك وجود مرتكبي جرائم الحرب يرغبون في الإفلات من العقاب كل هذه العوامل تكون عامل حاسم في إعاقة أي عملية سياسية تفضي الى إنجاز دستور جديد.
- **إشكاليات تتعلق بموازين القوى المحلية:** في ظل غياب إرادة حقيقية للنظام للدفع بعملية دستورية جديدة، وفي ظل وجود بعض الأطراف السياسية والدينية التي ترفض الحل السياسي، وتفرض سيطرتها على الأرض، كلها عوامل تعيق قدرة اللجنة على إشراك قطاعات شعبية واسعة في هذا المسار ما يجعل فرص التفاوض مع النظام ضئيلة أو شبه معدومة.
- **تحديات خاصة باللجنة الدستورية:** تتعلق خاصة بعدم وجود التمويل أو قلته، أو عدم احتوائها على كفاءات مؤهلة لأداء عملها على أكمل وجه، أو حتى عدم توفر جو امن لأداء هذه المهمة.
- **العامل الزمني:** في الحالات العادية أي في ظل الاستقرار تحتاج العملية الدستورية الى كثير من الوقت، أما في الحالات الاستثنائية كما الحالة السورية فهي تحتاج الى أضعاف الوقت، حيث يتوقف الأمر خاصة على مدى جدية الأطراف الداخلية والخارجية.
- **تحديات تتعلق بالوعي الدستوري:** حيث ينعدم في الحالة السورية الوعي لدى الجماهير بأهمية الاشتراك في هذا المسار والمناقشات، حيث أن هذه الجماهير تفتقد الى المعرفة بخصوص حقوقها الدستورية، إضافة الى الجهل وغياب الحوار وغلبة الشعارات الدينية في توجيه آرائها باعتبار العملية هي توجه علماني.

رغم التفاؤل الذي عبرت عنه روسيا على أن اللجنة الدستورية سوف تكون اهم المسارات الدبلوماسية نحو حل الأزمة، إلا أن رغم مرور اكثر من ثماني جولات من اجتماعاتها لكنها لم تستطع أطرافها (نظام معارضة مجتمع مدني) أداء مهمتها الأساسية حيث قال **بيدرسون** واصفا الوضع " مخيب للآمال"، حيث دخل المسار في حالة جمود حاله حال المسارات الأخرى، و حاليا يواجه مساعي إعادة تفعيل المسار اعـتراضا من طراف روسيا و النظام على عقد المؤتمر في جنيف باعتبارها مكانا غير محايد بعد انضمامها الى حلف الدول التي قامت بفرض عقوبات على روسيا على خلفية الحرب في أكرانيا.[1]

ثانيا: مبادرة "خطوة مقابل خطوة" جوان 2023

في ظل الجهود الرامية الى إيجاد مخرج للصراع الدائر في سوريا تم طرح ما يعرف بمقاربة "خطوة مقابل خطوة" أو الحل المتدرج للصراع، و هي عبارة عن آلية بديلة للتعامل مع طبيعة الأوضاع في سوريا، إذ تقوم على التركيز على سلوك النظام بدلا من رحيله، و تقديم الحوافر له نظير التعاطي الإيجابي مع الجهود الدولية للتسوية حيث كان اقتراح من طرف المبعوث الخاص لسوريا غير بيدرسون للعمل بها بعد تعثر مسار اللجنة

[1] حفار، مازق الحل السياسي في سوريا من بيان جنيف الى ورقة اللاورقة، **مرجع سابق**.

الدستورية، و تعتبر المبادرة الأردنية "ورقة اللاورقة التي تم طرحها في 2021 الأكثر بروزا ضمن نهج "خطوة بخطوة" .[1] حيث اقترح الأردن في العام 2021 مبادرة هدفها إحياء المسار السياسي في سوريا عبر خطوات متراكمة، أو مبدأ "الخطوة بخطوة" عبر مراحل، المغزى العام من ذلك هو اختبار مدى جدية الأطراف المعنية بالأزمة، و تتضمن المبادرة ثلاث مراحل أساسية: **المرحلة الأولى** تتعلق بالجانب الإنساني ، أما **المرحلة الثانية** تتعلق بالجانب العسكري و الأمني، ثم أخيرا **المرحلة الثالثة** تتعلق بالجانب السياسي.[2]

أواخر شهر سبتمبر العام 2022، حمل وزير خارجية الأردن أيمن الصفدي قوله: أن الأردن تبذل جهدها لحشد الدعم الإقليمي والدولي من اجل عملية سياسية بقيادة عربية من اجل إنهاء الحرب في سوريا القائمة منذ العام 2011.وتجدر الإشارة الى أن الأردن قد طرحت في العام 2021 مبادر (ورقة اللاورقة) ولكن نتائجها كانت جدا محدودة.[3]

1. **دوافع طرح المبادرة:** وتكمن دوافع طرح المبادرة الأردنية الى العوامل التالية:[4]

- مسالة غاز شرق المتوسط، من حيث إنهاء أي عقبات أمام اكتشافات الغاز من قبل إسرائيل حيث جاء ذلك بضغط أمريكي إسرائيلي، إذ لا يتعلق الأمر بالأردن بشكل خاص، خاصة في ظل المتغيرات الحالية التي أهمها وصول التفاهمات حول ترسيم الحدود بين لبنان وإسرائيل نهايتها، ورغبة الدول الغربية بتوسيع حقول إسرائيل وزيادة إنتاجها منها، من هنا تأتي المبادرة في سياق ضمان عدم قيام النظام السوري بعرقلة هذه العمليات مستقبلا.
- مسالة العمق العربي حيث تأتي المبادرة ضمن سياق الجهود العربية لإنهاء الأزمة حيث تحاول المبادرة استغلال المتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة.
- مسالة التهريب (الأسلحة والمخدرات) التي تتـــخذ من الأراضي الأردنية جسرا لها انطلاقا من سوريا، وبالتالي تحاول السيطرة عليها من خلال التوافق مع النظام السوري.

2. مضمون المبادرة:

اتجه الأردن الى تقديم نسخته من مبادرة "خطوة بخطوة" بصيغة "لا ورقة" التي تقترح أحداث قطيعة مع سياسة تغيير النظام و الانتقال الى " تغيير متدرج لسلوك النظام"، حيـــث تم مناقشتها مع رؤساء كل من روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية و دول أوربية و دول خليجية و مصر و العراق، حيث قدم الأردن مبررات براغماتية نابعة أساسا من باب المصلحة و الأولويات الأمنية و الاستراتيجية ، و قائمة على مبدا "المبادرة – الاستجابة"،

---

[1] **المرجع نفسه.**
[2] العربية نت، **"مبادرة الاردن" لحل ازمة سوريا..تعرف على ابرز بنودها"**، 2023/6/27 ،تاريخ الاطلاع 2024/9/1 الرابط: https://www.alarabiya.net/arab-and-world/2023/06/27/-مبادرة-أردنية-لحل-الأزمة-السورية-هذه-أبرز-بنودها
[3] جسور للدراسات، **"المبادرة الاردنية الجديدة للحل في سورية:ما الذي تغير؟"**، 2022/10/5 ،تاريخ الاطلاع 2024/8/24. الرابط: https://jusoor.co/ar/details/المبادرة-الأردنية-الجديدة-للحل-في-سورية:-ما-الذي-تغير؟
[4] **المرجع نفسه.**

حيث انطق الأردن من خلال المبادرة من نهج واقعي ، عبر ضرورة الانفتاح على دمشق كخطوة أولى "تجريبية" أو اختبارية"/ كمؤشر على حسن النوايا، تمهيدا للانطلاق في محادثات عميقة بخصوص المبادرة ، حيث ترى أن تعزيز الثقة لدى النظام السوري يساعد على التقاط النظام للمبادرة و بالتالي يزيد من فرص النجاح.[1]

تنطلق مبادرة اللاورقة" من قناعة مفادها أن إسقاط النظام احتمال غير وارد ولا يمكن تحقيقه في ظل وجود داعمين للنظام– روسيا، إيران، حزب الله–، أما القناعة الأهم فتكمن في أن "الإدارة المنفردة" للحدث/الحرب امر غير ممكن، وبالتالي حتمية الدخول الى أي عملية تسوية على ركائز يمكن تحقيق التوافق بشأنها، حيث تشمل تنازلات متبادلة وخطوات إجراء الثقة، بما يتجاوز الحالة السورية نفسها الى تشابكاتها الدولية والإقليمية، وأهداف ورهانها أطرافها المتعددة. كما يجري الحديث عن ملاحق سرية، تتعلق باشتراطات ومطالب بشأن مجموعة من القضايا: العلاقة بين دمشق وطهران، مسائل الطاقة (النفط والغاز)، الأمن الإقليمي، التطبيع، حيث ترتبط هذه المسائل بالتزامات طويلة المدى.[2] وتتأسس هذه المبادرة على ثلاث مستويات رئيسية:[3]

الأول يرتبط بواقع حالة الانسداد في العملية السياسية، وتقوم المبادرة على القرار 2254 وشروطه.

الثاني: فيتعلق بالتشابكات في الحالة السورية، ورهانات فواعلها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية باعتبارها فواعل رئيسية في الحدث السوري، إضافة الى تركيا وإيران وإسرائيل وبعض الدول العربية وهي في الحقيقة تتجاوز الحالة السوري نفسها.

أما **الثالث** فهو وجود مســـتويين من الخطاب، فأولها علني عبر ما يظهر من تحركات دبلوماسية كالتصريحات والزيارات واجتماعات القمة وغيرها، والمستوى الثاني فهو سري مثل الملاحق السرية واللقاءات غير المعلنة.

يقدم **غير بيدرسون** تصورا أوليا عاما عن مراحل المبادرة عن طريق: تحديد خطوات تدريجـــــــية، ومتبادلة، واقعية، محددة بدقة، قابلة للتحقق منها، تطبق بالتوازي، بين الأطراف المعنية بالأزمة السورية، وصولا الى تطبيق القرار الدولي 2254.[4]

و تضـــع مبادرة الخطوة بخطوة ثلاث مراحل للعمل و لمنها دون وضع جدول زمني لكل واحدة منها، و تتـــــــعلق بالمديات القريب ، المتوسط، و البعيد، فالأولى، ترتبط بسائل مثل المفقودين و المعتقلين و اللاجئين و غيرها، أما المرحلة الثانية، فتتعلق بالجوانب الأمنية و منها ايران و المخدرات ، فيما تنقسم المرحلة الثالثة على بعدين، الداخلي و المرتبط بالمصالحة الوطنية و الإصلاحات و غيرها، و البعد الثاني، يتعلق بانسحاب الوجود

[1] عقيل سعيد محفوض، "**سوريا و مبادرة" خطوة بخطوة" ..المحددات،و الاكراهات، و المسارات المحتملة"** ،مركز البيان للدراسات و التخطيط ،(2022)، ص ص 1-14.
[2] **المرجع نفسه.**
[3] **المرجع نفسه.**
[4] **المرجع نفسه.**

الأجنبي على الأراضي السورية و إعادة الاندماج السياسي.[1] و قد أعادت المبادرة سوريا بقيادة بشار الأسد الى الحضن العربي مرة أخرى إذ اعتبرت مدخلا للتطبيع مع النظام السوري، و الذي بلغ ذروته شهر فيفري2023، ثم عودة سوريا الى الجامعة العربية في ماي 2023، و تشكيل لجنة وزارية عربية مهمتها رعاية الحوار مع النظام.[2]

الفرع الثاني: قراءة في تعدد المسارات في إدارة الأزمة السورية

أولا: مسارات إدارة الازمة السورية

تجدر الإشارة الى مسارات تسوية الأزمة منذ انطلاقها الى غاية العام 2023، عقدت عدة جولات لكنها باءت كلها بالفشل، والملاحظة الأساسية هنا أن إدارة الأزمة السورية أصبحت تتم وفق مسارين اثنين:[3]

أ. **المسار الأول بقيادة روسيا الاتحادية** و الذي يتم التركيز فيه على عملية وقف اطلاق النار و اعتباره السبيل الأمثل للانطلاق في العملية السياسية الشاملة، و هي رؤية مشتركة تمت صياغتها من قبل القوى الإقليمية ايران و تركيا، حيث استطاعت العام 2017 من التوصل الى تطبيق عملي لمذكرة مناطق خفض التصعيد التي تشمل اربع مناطق تحت سيطرة المعارضة، و الملاحظة عدم اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها على هذا المسار باعتباره قد يحقق نتائج مرضية في حال الالتزام به، لكن بشرط نقل المفاوضات الرسمية الى جنيف و بإشراف الأمم المتحدة.

ب. **المسار الثاني بقيادة منظمة الأمم المتحدة** وبدعم مطلق من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها(الغربيين–الخليج)، والاختلاف بينه والمسار الأول الذي يستند الى المرجعيات الدولية التي من ضمنها القرار الأمم 2254، لكنه يفتقد الى آليات التنفيذ من جهة والى آلية خفض التصعيد ووقف إطلاق النار ثانيا، بينما جهود روسيا كانت تسير في جميع المستويات العسكرية والسياسية في سبيل تطبيق مسار أستانا.

ثانيا: مدى التزام مسار أستانا بالمسار الأممي جنيف والقرار 2254

❖ جنيف والأمم المتحدة كمرجع أساسي

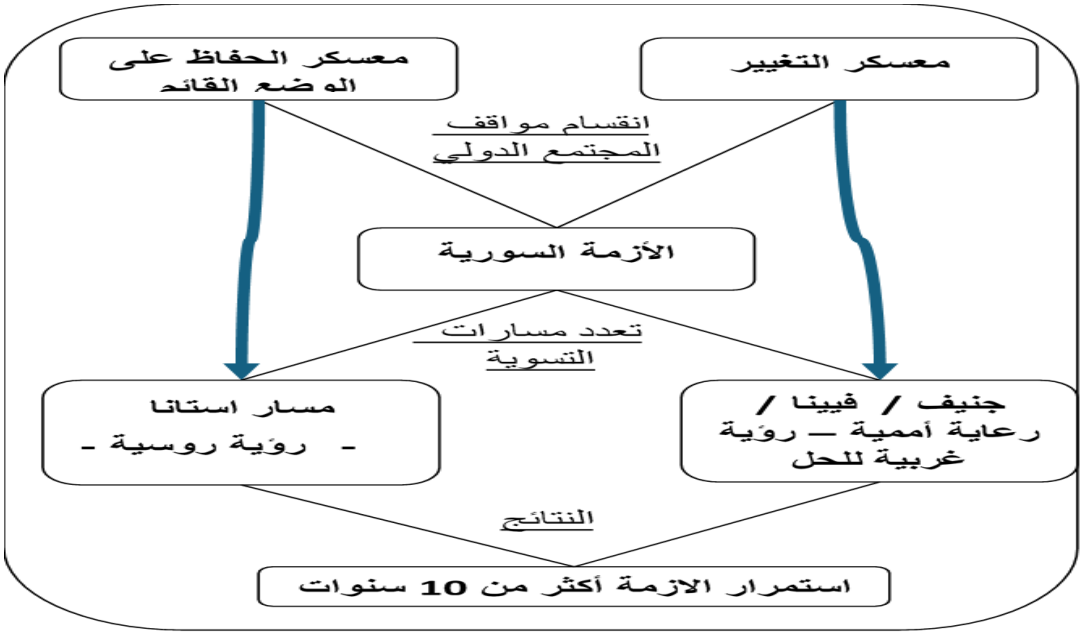
[1] العربية نت، مبادرة الاردن" لحل ازمة سوريا..تعرف على ابرز بنودها، **مرجع سابق**.
[2] باسل حفار،**مرجع سابق**.
[3] عبد الوهاب عاصي، "**مسار الحل السياسي في سوريا**"، مركز جسور للدراسات، 24/ /2017، تاريخ الاطلاع: 2024/5/24.الرابط: https://jusoor.co/tr/details/مسار-الحل-السياسي-في-سوريا

يلاحظ أن الدول الثلاث الضامنة من خلال منصة أستانا قد تجنبت المواجهة أو الازدواجية مع مسار جنيف الذي ترعاه الأمم المتحدة، حيث صرحت الأطراف الثلاثة بوضوح التزامها بمخرجات مسار جنيف حيث:[1]

تم توجيه الدعوة الى جميع الأطراف المعنية بالصراع السوري–حكومة، معارضة/ مجتمع مدني– من اجل تهيئة الظروف الملائمة ومضاعفة جهودها في سبيل الانطلاق في حوار وطني شامل والدفع بالعملية السياسية برعاية الأمم المتحدة انطلاق من جنيف والمبادرات الأخرى.

❖ **الحوار السياسي والمؤتمر الوطني السوري:**[2]

- التأكيد على قناعتهم التامة أن لا مكان للحل العسكري للصراع في سوريا، وأن السبيل الوحيد للتسوية هو تطبيق القرار الأمم رقم 2254 بأكمله.
- دعم إطلاق المفاوضات بين الحكومة والمعارضة المسلحة انطلاقا من أستانا.
- التأكيد على أن مؤتمر الحوار الوطني السوري دفع الى العملية التفاوضية تحت رعاية المظلة الأممية انطلاقا من جنيف وتسهيل التوصل الى اتفاق سوري مبني على التوافق الشامل.



مخطط يوضح إدارة الأزمة السورية على ضوء التوازنات الجديدة

الشكل8(من إعداد الباحثة): يوضح الشكل تعدد مسارات تسوية الأزمة في سوريا، فبينما تمثلت جهود منظمة الأمم المتحدة في مسارات جنيف وفيينا من اجل إنهاء الصراع الحالي في سوريا، والذي يركز على

[1] Ammair anes , **op cit.**.

[2] **المرجع نفسه**.

الأساس السياسي كمنطلق للحل، بينما روسيا قدمت مساعيها في سبيل إنهاء الصراع عبر مسار أستانا الذي تركز على الجوانب العسكرية باعتبارها السبيل نحو تسوية سياسية.

ثالثا: النتائج المترتبة عن التدخلات الخارجية في إدارة الأزمة السورية

يمكن استقراء النتائج من خلال وصف أهم المعالم الأساسية للمشهد السوري منذ 2014:[1]

1. تتواجد عسكريا على الأراضي السورية خمس قوى دولية والمتمثلة في روسيا وتركيا وإيران وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول إيجاد تسوية سياسية للازمة وفق القرار 2254، والقضاء على تنظيم داعش من خلال التركيز على إخماد ما تبقى من تنظيماته وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية.
2. استعادة السيطرة للنظام: فبفضل الدعم الروسي الإيراني والمليشيات الأخر المتحالفة مع النظام استطاع القوات النظامية استعادة السيطرة على نحو ثلثي الأراضي السورية، بما فيها المدن الكبرى السورية.
3. في العام 2021، فاز بشار الأسد بعهدة رئاسية رابعة، من خلال انتخابات وصفتها الإدارة الأمريكية بـ «الاهانة للديمقراطية"
4. عودة الدولة السورية الى جامعة الدول العربية وتطبيع العديد من الدول العربية علاقاتها مع نظام بشار الأسد.
5. إنشاء حكم ذاتي في شمال وشرق سوريا من قبل السلطات الكردية، رغم معارضة تركيا لقيام حكم ذاتي كردي في سوريا.
6. سيطرة بعض فصائل المعارضة على شمال غرب سوريا التي يقع تحت إدارة "حكومة الإنقاذ السورية التابع لتنظيم تحري الشام المصنف كجماعة إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة، حيث يعتمد أكثر من 75 بالمئة من السكان على المساعدات الإنسانية.
7. تسيطر تركيا على بعض المناطق في شمال سوريا بمساعدة التنظيمات العربية المتحالفة معها، إذ تقوم تركيا بإدارة هذه المناطق بواسطة مجالس محلية.
8. تنـــظيم الدولة الإسلامية، فرغم انحسار أعداده وانتشاره إلا أن الإدارة الأمريكية ترى انه لا يزال ينشط ولكن بشكل ضئيل إذ يستهدف القوات النظامية لسوريا جنوب سوريا والصحراء وقوات سوريا الديمقراطية، إذ تحتجز الأخيرة ما يقارب 10.000 من عناصر داعش في 26 منشاة في الشمال السوري كما تحتجز ما يقارب 46.000 فردا يرتبطون بالتنظيم اغلبهم نساء وأطفال في مخيمات الهول وروج.

بالمحصلة أفرزت التدخلات الخارجية المتناقضة في استمرار الأزمة الى الوقت الحالي، إضافة الى انتشار الفوضى واللاأمن في سوريا.

[1].Blanchard, **op cit.**

ترى الباحثة أن استحالة تحقيق تسوية للازمة السورية في ظل تعدد مسارات للحل ، يعبر ذلك على وجود توازن على رقعة الشطرنج – سوريا كجزء حيوي منها– فالتدخلات الخارجية تظهر تعدد الفواعل الخارجية، و التي جعلت من تسوية الأزمة السورية أمرا مستحيلا ، إذ يسعى كل طرف الى فرض توازن يتناسب مع أهدافه و استراتيجيته من التدخل، و هذا ما أدى الى إطالة أمد الصراع و زيادة تعقيده و تشابكه، و في المحصلة فان الأزمة السورية باعتبارها " رقعة الشطرنج" حاليا سوف تستمر في حالة الديناميكية هاته ، إذ يتم تحريك القطع بشكل مستمر من اجل تحقيق مكاسب استراتيجية، و من هنا يمكن القول أن اللعبة (الأزمة) لن تنته بالنظر الى تعقد المشهد بفعل تشابك المصالح و الإرادات. وأخيرا فقد أدى **التنافس** على سوريا الى نتيجة مفادها: أن الصراع على سوريا قد ساهم وبشكل ملحوظ وجلي الى تعقيد الأزمة، واستمرارها، وبالنتيجة صعوبة الوصول الى تسوية سياسية دائمة.

الفرع الثالث: سيناريوهات مستقبلية

بتاريخ 27 نوفمبر 2024، وفي ساعات الصباح الأولى قامت فصائل المعارضة السورية بعملية عسكرية ضد قوات النظام السوري تحت مسمى " ردع العدوان" بعد تصادمات عنيفة بين الجانبين، إذ استطاعت المعارضة ت حقيق تقدم عبر السيطرة على العديد من البلدات في ريفي حلب وإدلب، وقاعدة الفوج 46، اهم نقطة استراتيجية في الطريق المؤدي نحو حلب. وتواصلت انتصارات المعارضة وفرض سيطرتها على المناطق الرئيسية في حلب، في مقابل انسحاب القوات النظامية، لكن النقطة المفصلية في هذه المعركة هو سقوط حماة باعتبارها توقيع شهادة الوفاة للنظام. و بتاريخ السابع من ديسمبر كان هناك استمرارية للانهيار السريع لقوات النظام حيث انسحبت من مدينة القنيطرة التي تقع على الحدود مع الكيان الصهيوني لتسيطر عليها الفصائل المسلحة خلال وقت وجيز ، و في نفس اليوم استطاعت الفصائل التقدم الى غاية ريف دمشق الجنوبي و أمام انسحابات قوات النظام أصبحت على بعد عشر كيلومترات من دمشق، و بعد حصارها من قبل قوات المعارضة ، تمكنت المعارضة من السيطرة على دمشق فجر الثامن من ديسمبر ، و هو تاريخ سقوط نظام بار الأسد.[1] و بناء على هذه المتغيرات الجديدة في تطور مسار الأزمة السورية لعام 2024 فان يمكن بناء السيناريوهات التالية:

السيناريو الأول: الانتقال الى نظام ديمقراطي تعددي

رغم الوضع الحالي في سوريا و الذي يتسم بغياب المؤسسات الديمقراطية و حتى ضعف مؤسسات المجتمع المدني نتيجة الحرب التي دامت أربع عشر سنة، لكن هناك تفاؤل لدى الأطراف الدولية بإمكانية تجاوز ذلك و التحول نحو إقامة نظام ديمقراطي يستوعب كافة أطياف المجتمع، أن هذا التفاؤل يمكن في الرغبة من قبل المجتمع الدولي في دعم العملية الانتقالية السلمية بقيادة سورية، حيث سوف يتم تشكيل هيئة حكم إنتقالية تكون شاملة

[1] انظر: محمد شعبان أيوب، **القصة الكاملة لسقوط نظام بشار الأسد في 12 يوما**. 2024/12/9. تاريخ الاطلاع: 2025/1/1. الرابط الالكتروني: https://www.aljazeera.net/politics/2024/12/8/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D9%82%D8%B7-%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A8%D8%B4%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%AF-%D9%81%D9%8A-12-%D9%8A%D9%88%D9%85%D8%A7

لجميع مكونات النسيج الاجتماعي للسوريين، إذ تكمن دور هذه الهيئة خاصة في إعادة بناء الثقة لدى جميع هذه المكونات. ويتمخض عن ذلك:

- قيام نظام سياسي شامل يضمن الحقوق والحريات والشفافية.
- الانطلاق في عملية إعادة الإعمار وبناء الاقتصاد السوري.
- خلق بيئة أمنة ومواتية من أجل عودة اللاجئين والعمل على إعادة اندماجهم مجتمعيا.

وتمكن المعطيات الداعمة لهذا السيناريو في:

- **توافق بين الأطراف السورية على تشكيل حكومة تقود المرحلة الانتقالية:** وما يدلل ذلك هو عملية " ردع العدوان" التي كانت تضم أغلب الفصائل المسلحة تحت قيادة واحدة، وهو مؤشر على وجود اتفاق بين هذه الفصائل لتـــــجاوز خلافاتها وتوجهاتها في سبيل تجاوز العقبة الأصعب وهو إسقاط النظام، وبالنتيجة المشاركة الجماعية في إعادة بناء الدولة السورية في ظل العهد الجديد من خلال التوافق على تشكيل حكومة انتقالية وصياغة دستور جديد يحظى بمشاركة جميع الأطياف المجتمعية.
- **دعم دولي و إقليمي للقيادة الجديدة و الرغبة في إعادة إعمار سوريا:** جاء في تصريح لمبعوث الأمم المتحدة الى سوريا غير بيدرسون ، قوله بانه هناك توافق دولي قوي من اجل ضرورة دعم سوريا الجديدة و أهمية نجاح العملية السياسية الانتقالية، مؤكدا أيضا على أهمية هذا الانتقال الذي يفضي في النهاية الى وضـــــع دستور جديد و إجراء انتخابات شفافة و نزيهة في اطار عملية سياسية تحافظ على سيادة و سلامة التراب السوري، و ترقى الى تحقيق تطلعات الشعب السوري، إن هذا التصريح هو مؤشر قوي على التوجه الدولي نحو دعم الانتقال السياسي في سوريا[1]، و هو دعامة أساسية لتحقيق قيام نظام ديمقراطي.
- **رغبة الشعب السوري في تحقيق الاستقرار والأمن بعد سنوات من الدمار:** أن الشعب السوري اليوم منهك من تبعات الحرب الطويلة، واليوم يتطلعون الى عودة الاستقرار بعد نهاية الصراع، وبالتالي سوف يكون هذا التطلع الشعبي حافزا نحو إنجاح العملية السياسية للمرور الأمن نحو بناء الدولة اقتصاديا والمساهمة في تعافيها، وعودتها الى الساحة الدولية، وتمتلك سوريا المقومات لذلك خاصة في ظل غناها بالموارد الطبيعية، إضافة الى وجود نخبة وكوادر وطنية داخليا وخارجيا قادرة على المساهمة في إعادة بناء الدولة السورية.

رغم المعطيات السابقة الذكر إلى أنه توجد تحديات كبيرة لتحقيق ذلك، والتي تم مناقشتها من طرف المبعوث الأممي **بيدرغسون** والقيادة الجديدة في سوريا، وتتمثل في:[2]

- ضم الفصائل المسلحة تحت لواء جيش وطني موحد.
- تدهور الأوضاع في شمال شرق سوريا.

---

[1] الأمم المتحدة، **المبعوث الاممي لسوريا: اجماع دولي على دعم سوريا الجديدة و نجاح الانتقال السياسي**، 2025/1/22. تاريخ الاطلاع: 2025/1/27. الرابط الالكتروني: https://news.un.org/ar/story/2025/01/1138436

[2] **المرجع نفسه**.

- ضمان الأمن لكافة السوريين.
- الانتقال السياسي.
- مسالة العدالة الانتقالية.
- العقوبات الدولية والتعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار.
- تواجد الكيان الصهيوني في الأراضي السورية.

وتضيف الدراسة اهم التحديات:

- استمرار الخلافات بين القوى السياسية والفصائل العسكرية.
- بناء الثقة بين أطياف الشعب السوري بعد عشرات السنوات من الصراع.
- استمرار التدخلات الخارجية من طرف بعض القوى التي لها أجندات تحاول فرضها ومصالح تسعى لتحقيقها.

السيناريو الثاني: استمرار الفوضى والصراع الداخلي

يستند هذا السيناريو الى حقيقة مفادها أن المعارضة السورية تتسم بالتنوع الواسع في التوجهات الفكرية و السياسية و الدينية و أن الفصائل العسكرية في سوريا تتلقى دعما من جهات تمتلك أجندات متضاربة، و رغم التوافق الذي استطاعت تحقيقه في عملية ردع العدوان إلا أنها قد تعود الى الاقتتال من جديد بعد سقوط نظام بشار الأسد العدو المشترك لها، ميدانيا فان سقوط بشار الأسد قد خلف فراغا سياسيا و لا يوجد بديل سياسي يحظى بالتوافق في ظل ضعف المعارضة السورية و عدم تمتع شخصياتها بالإجماع، على اعتبار أن هذا الفراغ سوف يؤدي الى حالة من التنافس بين مختلف القوى على السلطة، ما قد يؤدي في النهاية الى تقسيم مناطق النفوذ بين مجموعات مسلحة مما يساهم في تعميق حالة الفوضى و يحول دون قيام حكومة مركزية تمتلك القوة اللازمة لفرض سيطرتها على كامل الإقليم.

وتكمن المعطيات الداعمة للسيناريو فيما يلي:

- **امتلاك الفصائل المسلحة لأجندات وتوجهات متناقضة:** بالنظر الى التوصيف السابق للفصائل المعارضة السورية التي لها توجهات عديدة، فان يصعب إعادة صهر هذه الكتل في كتلة واحدة، فمنذ اندلاع الأزمة العام 2011، ظهرت مجموعات متـــناقضة منها التيارات الدينية المتشددة كجبهة النصرة وداعش، وأخرى معتدلة مثل الجيش السوري الحر، كما توجد الفصائل الكردية، وعلى طول مسار الأزمة دخلت هذه المجموعات في صراعات فيما بينها. كما لا يغفل أن هذه الفصائل على تنوعها تمتلك أجندات خاصة وتتلقى دعما من أطراف خارجية.
- **ضعف المعارضة السياسية وغياب استراتيجية واضح للمرحلة القادمة:** تعاني المعارضة من انقسامات واضحة منذ بروزها على الساحة إذ لم تستطع الى تقديم نفسها كإطار مؤسسي متماسك فطالما كانت تفتقد الى الرؤية السياسية الموحدة، فهي لم تستطع تقديم برنامج سياسي جامع يلبي التطلعات الجماهيرية ما

أفقدها ثقة الشعب السوري وأضعف شرعيتها، وبالتالي الآن لم يعد لها مكان في مرحلة بناء الدولة الجديدة خاصة بعد رفع شعار " من يحرر يقرر".

- **استمرار التدخلات الخارجية:** منذ بداية الأزمة أيضا كان واضحا وجود أطراف خارجية تدعم أحد أطراف الصراع، وتتمتع هذه القوى الخارجية بالنفوذ في الداخل السوري عبر الفصائل التي تدعمها، والدول التي كانت فواعل أساسية في الصراع لها أجندات تحكمها من اجل تحقيق مصالحها في سوريا، ويستحيل التنازل عن أهدافها، ما يعني استمرار هذه القوى في التأثير في على الداخل السوري مما قد يؤدي الى استمرار حالة الفوضى والصراع.
- **انهيار الاقتصاد السوري ودمار البنى التحتية:** إن حالة الدمار الذي لحق بالاقتصاد السوري والبنى التحتية نتيجة الحرب، سـوف يكون عائقا في مسالة أداء الدولة وقدرتها على إعادة تأهيل الاقتصاد وتوفير الخدمات المجتمعية اللازمة، هذا الأمر قد يؤدي الى التنافس على الموارد المحدودة ما قد يؤدي الى عودة الصراعات الداخلية والتوترات خاصة في حالة استغلال حالة الفقر من قبل الجماعات المسلحة لتجنيد الأفراد مما يزيد حالة الفوضى والصراع واستمراره.
- **استغلال مسالة الطائفية من بعض الأطراف:** نظريا يساهم التركيز على الانتماء الطائفي الى إضعاف النسيج الاجتماعي للدولة مما يؤدي الى تغذية الصراعات الداخلية، و الحقيقة الثابتة أن الحرب في سوريا ساهمت بشكل كبير في تعزيز الانقسامات الطائفية في الأوساط السورية، و الملاحظ أيضا منذ سقوط نظام بشار الأسد تصاعد شعارات لدى البعض من الشخصيات البارزة في سوريا و حتى من الشعب على انه عودة الدولة الأموية، و تعالت الأصوات بل و حتى الممارسات ضد الطائفة العلوية و الشيعة في سوريا، إن هذا التسييس للطائفية و توظيفها في خطابات الكراهية و الإقصاء و الانتقام يؤدي بشكل قطعي الى زيادة العنف و التفكك الاجتماعي، و في النهاية إن هذه الممارسات سوف تؤدي الى إضعاف مفهوم الدولة الوطنية، كما أن هذه الممارسات تفضي الى المزيد من التدخل الخارجي، و هذا ما قد يؤدي الى استمرار حالة الفوضى و الصراع.

السيناريو الثالث: سيناريو تقسيم سوريا:

السيناريو الأكثر تشاؤما هو تفكك الدولة و انقسامها، ما يدعم هذا السيناريو هو الرجوع الى الواقع الميداني الذي ساد قبل انهيار النظام، فمنذ سنوات تخضع الأقاليم السورية لسيطرة مجموعات مختلفة ، فنجد في شمـــال شرق سوريا مثلا يخضع للقوات الكردية، بينما جزء أخر يخضع للمعارضة التي تدعمها تركيا، و مناطق أخرى أيضا كانت تحت سيطرة النظام المدعوم من ايران و سوريا، و بالتالي ففعليا الدولة السورية مقسمة لمناطق نفوذ، و لحظة سقوط النظام و في نفس اليوم تقدمت قوات الكيان الصهيوني في التراب السوري و توغلت الى غاية هضبة الجولان.

يعتـــــبر من بين السيناريوهات المحتملة لمستقبل سوريا، فتفكك الدولة السورية الى كيانات سبه مستقلة، أو حتى الى دول مصغرة تكون تابعة لقوة إقليمية أو دولية، ما يعزز هذا السيناريو هو حالة التقسيم التي تعرفها سوريا إذ أنتجت الحرب الدائرة منذ أكثر من عقد واقعا معقدا مفككا، إذ تقع مناطق عديدة تحت سيطرة تنظيمات عديدة، ويظهر ذلك على النحو التالي:

- مناطق كانت تحت سيطرة النظام.
- مناطق تحت سيطرة القوات الكردية.
- مناطق واقعة تحت سيطرة المعارضة المسلحة.
- مناطق واقعة تحت النفوذ التركي.

ما يدعم هذا السيناريو الحقائق التالية:

ضعف مؤسسات الدولة وانهيار الجيش: أن انهيار النظام أدى الى انهيار المؤسسات الحكومية وحتى الجيش، ورغم وجود القيادة العامة لكنها تفتقر الى الخبرة والتنظيم الكافيين لقيادة والحفاظ على تماسك الدولة وضمان وحدة ترابها ما يعني عدم قدرتها على فرض سيادتها على الأقل في الوقت الراهن، والتوغل الصهيوني مثال على ذلك، إضافة الى عدم القدرة على توفير الأمن قد يضطر الأفراد الى الاستعانة على الجماعات المسلحة والمليشيات في ظل انتشار السلاح أو حتى القوى الأجنبية لحمايتها.

- **استمرار الانقسامات الداخلية و غياب التوافق على رؤية موحدة لمستقبل سوريا:** حيث أن الفشل في الوصول الى توافق سياسي شامل، خاصة بعد إعلان القائد العام للقيادة السورية الجديدة انه عملية صياغة دستور جديد تستغرق ثلاث سنوات و إجراء انتخابات قد يستغرق اربع سنوات، و أن الحكومة الحالية هي بلون واحد أي من التيار الإسلامي المتشدد، إن هذا الواقع الحالي و الذي قد لا يرضي الكيانات الأخرى المكونة للنسيج السوري ما قد يؤدي انسداد في الحوار السياسي الذي يفترض أن يفضي أخيرا الى الرؤية الموحدة لمستقبل سوريا و بالتالي استرار حالة الفوضى.
- **عودة التنافس بين الفصائل المسلحة بسبب الاختلاف في الأيديولوجيات والمصالح:** قد يؤدي اختلاف التوجهات الأيديولوجية والفكرية سببا في عودة التناحر مجددا في سوريا، إذ أن هذا الاختلاف سوف يكون عائقا أمام بناء تصورات مشتركة لطبيعة الحكم وغيرها من المسائل السياسية، وبالتالي سوف يؤدي هذا الأخـــتلاف الى تأثيرات عميقة في الوضع الداخلي، وبالتالي قد تعود المواجهات من جديد، وتعود حالة التنافس التي قد تؤدي الى تقسيم سوريا.
- **التنوع العرقي والديني:** حيث أن الشعب السوري عبارة عن فسيفساء متعدد الأعراق والديانات، إذ أن في ضعف الدولة المركزية واستمرار العنف بين الطوائف قد يفتح الباب لظهور كيانات مستقلة، وقد تجد هذا التوجهات نحو الانفصال استجابات من أطراف خارجية خاصة تركيا. كما يتطلع المكون الكردي الذي

يتلقى دعما من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب الى تحقيق الاستقلال. وبالتالي فان سيناريو التقسيم وارد في حال توافر الدعم من الخارج.

وتتمثل تحديات هذا السيناريو في:

- مسألة عودة اللاجئين والفارين من الحرب التي تعد مسالة مرهقة للدول المستقبلة والتي سوف ترفض فكرة التقسيم.
- تباين الموارد والبنى التحتية في المناطق المتعددة من سوريا، ما يجعل سيناريو التقسيم أسوأ السيناريوهات لأنه سوف يخلق كيانات متصارعة بفعل عامل التباين في الثروة.
- الأعباء التي سوف يخلفها التقسيم، حيث أن التقسيم وفي ظل الأوضاع الداخلية التي وصلت مرحلة الأزمة الخانقة وعلى جميع المستويات يجعل من سيناريو التقسيم مستبعدا لأنه سوف يزيد من الأعباء.
- رفض الشعب السوري بكل مكوناته فكرة التقسيم.

خلاصة الفصل الرابع:

- تشـــير التطورات التي يشهدها الـــنظام الدولي خاصة في ظل الديناميكيات الدولية في شقيها الصراعي و التعاوني، و التي كانت روسيا الاتحادية مهندستها الأساسية ، خاصة بعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين الى الحكم العام 2000، فعلى مستوى عمليات التكامل الدولي اتجهت روسيا من اجل استرجاع مكانتها الدولية الى خلق تكتلات تضم قوى تشاركها نفس المصالح و الاهتمامات و التوجهات التي ترى بضرورة قيام نظام متعدد الأقطاب، و هكذا استطاعت روسيا بناء تكتلات ذات روابط اقتصادية لكنها في النهاية تسعى لتحقيق النفوذ السياسي. أما على المستوى الصراعي فقد دخلت روسيا في صراعات في سبيل الحفاظ على مكتسباتها كقوة دولية في ظل محاولة الغرب تطويقها وإضعاف نفوذها.
- أكدت روسيا عودتها الدولية عبر حروبها في أكرانيا وجورجيا، لكنها في الوقت نفسه استطاعت عبر تحالفها مع الصين التي تتشاركان نفس الاهتمامات الدولية، الى التحرك بحسم في سبيل مواجهة السياسات الغربية التي تسعى لتطويقهما معا، حيث تتمتع الصين على غرار روسيا بكافة مقومات الريادة العالمية، ما دفعهما للتقارب الذي دعمته المصالح والتهديدات المشتركة بينهما،

- أسهمت الأزمة السورية في إحداث تغيرات على مستوى نسق النظام الدولي والإقليمي، فانقسام المجتمع الدولي على ضوء الأزمة السورية كان له تأثير واضح على بنية توازن القوى، فعلى ضوء الأزمة السورية تشكلت تحالفات إقليمية ودولية جديدة، وهذا مؤشر على التغير في ميزان القوى في ظل الصعود الروسي الذي تأكد بعد تدخلها العسكري في سوريا العام 2015.
- إن الواقع الجديد لتوازن القوى التي تشكل على ضوء الأزمة السورية، يتميز بتشكل محورين أساسين كل واحد منهما ساند أحد الأطراف المحلية المتصارعة، جعل كل دولة من هذه الأطراف تنتهج سلوكا تدخليا وفق رؤيتها ومصالحها الخاصة، فجميع هذه القوى قدمت الدعم للأطراف المحلية بشتى الوسائل.
- إن الإدارة الدولية للازمة السورية في ظل الواقع السياسي الجديد، أدى الى تعدد مسارات التسوية، حيث قدمت الجامعة العربية العديد من المبادرات التي باءت بالفشل، من جهة أخرى تم طرح مبادرات متعاقبة من قبل منظمة الأمم المتحدة والتي عرفت بمسارات جنيف، في المقابل طرحت روسيا مبادرة لتسريع التسوية عرفت بمسار أستانا الذي أعطى أولوية للجوانب العسكرية كخطوة في سبيل تحقيق التسوية السياسية.
- باءت جميع مسارات التسوية للصراع في سوريا بالفشل نتيجة التدخلات الخارجية، وتعقيدات الوضع الميداني الذي يتسم بالتوتر الدائم

الخاتمة والإستنتاجات

و في ختام هذا البحث توصلت الدراسة الى أن الأزمة السورية تعتـــبر تحديا بالغ التعقيد للمنظومة الإقليمية و الدولية، إذ تتشابك فيها العديد من العوامل و تتداخل فيها الأبعاد الداخلية و الخارجية، ما جعلها أبرز أزمات القرن الواحد و العشرين تأثيرا على المنتظم العالمي، إذ أن الأزمة السورية ليست مجرد نزاع داخلي حول السلطة بين الفواعل المحلية، بل إنعكاس لتغيرات كبرى في هيكل التوازنات الإقليمية و الدولية، و تعبيرا عن إرادات إقليمية و دولية متناقضة تحكمها إعتبارات جيوسياسية و اقتصادية تتعلق بأهمية سوريا كقلب الشرق الأوسط و مفتاح السيطرة العالمية.

كما حظيت الأزمة السورية بإهتمام عالمي لأنها تتعلق بمصائر القوى الكبرى و مكانتها العالمية إذ تتنازع هذه القوى لفرض هيبتها في المنظومة العالمية، و تتشارك بعض هذه الدول نفس الإهتمام للحفاظ على نفوذها الإقليمي، و هكذا استطاعت هذه التفاعلات أن تفضي إلى التداخل مع القوى المحلية الرئيسية في الأزمة، إذ اتجهت هذه الفواعل إلى الارتباط مع الفواعل التي تتموقع في مستوى أعلى منها بهدف دعمها في نزاعها مع الطرف الآخر، و هكذا أصبحت الأزمة السورية متعددة الأبعاد إذ إنخرطت جميع هذه الفواعل في تحالفات متـــضادة لتحقيق أجنداتها. ونظرا لذلك تم دراسة الأزمة وفق مستويات متعددة من أجل ملاحظتها وفهمها بشكل دقيق وشامل:

- **المستوى المحلي:** و ذلك عبر التفاعلات الحاصلة ضمن نطاق الحيز الجغرافي لسوريا ، من خلال إبراز أهم المحطات التي شهدتها الأزمة، و تتعلق ببداية الاحتجاجات في مناطق عديدة من سوريا كانت شرارتها من درعا و اتسعت لتشمل مناطق هامة من سوريا، ثم متابعة تطور الأحداث و تعقيداتها حيث أبانت الأزمة على وجود طرفين للازمة، يتمثل الطرف الأول في النظام السوري بقيادة بشار الأسد و الطرف الثاني المتمثل في المعارضة ، إذ أن المعارضة تنقسم الى معارضة سياسية ، و أخرى عسكرية تتسم بالتعدد و الاختلاف في التوجهات و الرؤى ، و أيضا تم تناول منهج النظام السوري و المعارضة في إدارة هذه الأزمة، إذ اعتمد النظام في إدارة الأزمة على الخيار الأمني من جهة، و محاولة احتوائها من خلال المبادرات السياسية التي أكد فيها على ضرورة تبني الإصلاحات و لكن بعيدا عن الاستعجال معتبرا أن سوريا تتعرض لمؤامرة خارجية، أما المعارضة السياسية فقد كانت منقسمة فبينما دعت معارضة الداخل إلى ضرورة التغيير و لكنها رفضت التدخل الخارجي ، إتجهت معارضة الخارج إلى الدعوة الى إسقاط نظام بشار بالقوة العسكرية من خلال دعوتها إلى التدخل الخارجي. أما المعارضة العسكرية فقد اتسمت بالتعدد والتشرذم على إعتبار أنها تنقسم إلى معارضة عسكرية ذات توجه علماني وأخرى معارضة ذات توجه إسلامي، إضافة إلى الجماعات الإرهابية متمثلة في تنظيم الدولة الإسلامية، وكذلك القوات الكردية المسلحة، وكانت

السمة البارزة لهذه المعارضة بشقيها افتقادها للرؤية وعدم وضوح الهدف والتشرذم والأخطر إرتباطها بالأطراف الخارجية من خلال الدعم.

أما بخصوص الوضع الميداني فيمكن توصيفه من خلال مرحلتين: مرحلة ما قبل العام 2015 حيث فقد النظام السوري السيطرة على أغلب المناطق في سوريا لصالح المعارضة و داعش إذ انحصرت سيطرته على 30 بالمئة فقط، و بعد 2015 أي بعد التدخل العسكري السوري إذ إستطاع إسترجاع السيطرة على معظم الأراضي و خلق توازن جديد على الارض. أما بخصوص إنتشار القواعد العسكرية في سوريا فإنه تتواجد قواعد عسكرية لكل من الولايات المتحدة الامركية و روسيا و ايران و تركيا.

- **المستوى الإقليمي:** عن طريق تتـــــبع مواقف القوى الإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط و أهمها ايران و تركيا و السعودية و قطر باعتـــــبارها أهم الفواعل المؤثـــرة في الأزمة السورية و استراتيجياتها في التعامل مع الأحداث في سوريا، إذ ساهمت كل منها بتقديم الدعم سواء الى النظام (ايران) أو المعارضة (قطر، تركيا و السعودية) و محاولة تفسير سلوكياتها انطلاقا من تتبع أبعادها المصلحية (بقاء/ إسقاط النظام) الخاصة بكل طرف التي تقوم على اعتبارات تتعلق بالعداء/ الصداقة مع نظام الأسد قبل إندلاع الأزمة، على خلفية أن سوريا حليف لإيران من جهة، و من جهة ثانية قبول سوريا لمشروع خط إمداد الغاز الإيراني و رفض المشروع القطري العام 2010. أما العلاقات السورية– التركية طالما اتسمت بالتوتر نظرا لإعتبارات خلافية حول قضايا هامة (المسألة الكردية، لواء اسكندرون، المياه) و لم تتحسن هذه العلاقات إلا بعد إتفاق أضنا العام 1998، و فيما يتعلق بالسعودية فإنها تنظر إلى سوريا باعتبارها حليف لإيران و ضمن المحور الشيعي الذي هو في عداء مع المحور السني الذي تقوده المملكة العربية السعودية. إضافة إلى هذه الدول يشارك حزب الله اللبناني إلى جانب النظام في المعارك باعتباره حليف له.
- **المستوى الدولي:** و ذلك عبر تحليل مواقف القوى الرئيسية في النظام الدولي الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا الاتحادية و الصين خاصة تجاه سوريا، و فهم دوافع كل منها ، و استراتيجياتها من اجل فرض وجودها في سوريا و تأثيرها في الأحداث بما يحقق أهدافها في سوريا و الشرق الأوسط، إذ أن روسيا منذ إندلاع الأزمة اتخذت موقفا و سلوكا داعما للنظام، فقد اتسم انخراطها في الأزمة بالقوة و الحسم، إذ اتخذ هذا الدعم أشكالا عديدة دبلوماسية و عسكرية ، أما الصين فقد كان دعمها للنظام قويا على المستوى السياسي خاصة من خلال الفيتو في مجلس الأمن الى جانب روسيا، إضافة الى الدعم المالي و الإنساني، أما الولايات المتحدة الأمريكية و برغم دعمها للمعارضة إلا أن هذا الدعم لم يكن قويا خاصة بعد العام 2015، إذ تراجع دورها في ملف سوريا لصالح روسيا و ووكلائها (الولايات المتحدة الأمريكية) في المنطقة. و تتمثل اهداف روسيا في

سوريا ضمان إيجاد منفذ لها نحو المياه الدافئة، اما الصين فإن سوريا حليف و نقطة مهمة في مشروع طريق الحرير، و اما بالنسبة للولايات المتحدة فإن هدفها ضمان أمن إسرائيل بشكل خاص.

❖ **على مستوى المنظمات الدولية و مبادرات التسوية:** منذ الأشهر الأولى للازمة طرحت الجامعة العربية مبادرات عديدة من أجل إيجاد حل لها، إلا أنها هذه الجهود جميعا باءت بالفشل ، ما دفعها الى رفع الملف السوري الى منظمة الأمم المتحدة و مجلس الأمن، إذ توالت جهود الأمم المتحدة لإدارة الأزمة و تمثلت جهودها في إرسال المبعوثين و تقديم مبادرات لتسوية الأزمة سياسيا تتمثل في مسارات جنيف و فيينا، كما بادرت روسيا بتقديم منصات لكسر حالة الجمود في جهود التسوية و التي تركزت على ضرورة السيطرة على الأوضاع الميدانية كخطوة أولى تمهيدا للتسوية السياسية على اعتبار أن جهود التسوية الأممية فشلت بسبب تعقيدات الوضع الميداني (العسكري).

وأما بخصوص أهم النتائج المستخلصة من الدراسة:

❖ **بخصوص أسباب الأزمة وتطورها:**

1. أن شرارة الأزمة السورية بدأت كحركة إحتجاجية داخلية تتمركز مطالبها الأساسية في إطلاق سراح الأطفال الذين تم سجنهم على خلفية تدوينهم على الجدران عبارات مناهضة للنظام والرئيس بشار الأسد. إذ بدأت الدعوات للخروج لمظاهرات سلمية تدعو الى إطلاق سراح المعتقلين.
2. أن تصاعد العنف وبداية العسكرة كان عاملا حاسما في انفجار الأزمة، إذ ساهم بشكل كبير في فقدان الثقة بين النظام والمحتجين رغم أن كل طرف كان يتبرأ من الاتهام فبينما أرجعها النظام إلى طرف ثالث، وجهت المعارضة الاتهام للنظام. كما ساعد عامل العسكرة والانشقاق في إنتشار العنف بشكل كبير، تجلى ذلك في سقوط أعداد كبـــــــيرة من القتلى والضحايا ما جعل الأزمة تأخذ أبعادا أخطر تتعلق باستدعاء الأطراف الخارجية.

➢ أن تدويل الأزمة السورية يرجع الى عوامل تتعلق بإدارة الأزمة من قبل النظام السياسي السوري والمعارضة الذي إتسم بعدم الخبرة والاستعجال حيث أن تعاطي أطراف الأزمة المحليين (النظام السوري/ المعارضة) إتسم بالتشوش خاصة بالنسبة إلى النظام الذي وجد نفسه في مواجهة إحتجاجات تنمو بسرعة فائقة خاصة في ظل إرتباط المظاهرات بأطراف خارجية، بينما المعارضة وفي ظل تعنت النظام – حسبها– إتجهت إلى الإستعانة بالأطراف الخارجية لتحقيق مطالبها.

❖ **بخصوص مواقف الأطراف الخارجية وسياساتها تجاه الأحداث في سوريا:**

1. أن مواقف الأطراف الخارجية حول الأزمة اتسم بالتباين والانقسام، فبينما إتجهت دول إلى تبني رواية النظام السوري والوقوف الى جانبـــــه ودعمه، وتتمثل هـــــذه القوى في: روسيا الاتحادية والصين وجمهورية إيران الإسلامية. إتجهت دول أخرى إلى الوقوف إلى جانب الثورة وتتمثل هذه الدول في: الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين، تركيا، السعودية وقطر.

2. ساهمت الأزمة السورية في إنقسام المجتمع الدولي الى محورين، محور داعم للنظام تحكمه إعتبارات تتعلق برفض المساس بسيادة الدول و رفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، و انطلاقا من ذلك فقد اعتبروا الأزمة في سوريا شأن داخلي ، و لا يحق لأي قوة التدخل فيه، و على هذا الأساس جاءت مواقفهم الداعمة في المنظمات الدولية، بينما اتخذ محور الداعم للثورة من المبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان ناظما لمواقفها و سياساتها تجاه سوريا ، و برز ذلك في محاولاتهم إدانة النظام السوري و فرض عقوبات عليه، مطالبة بتغيير النظام الذي يعد مطلبا جماهيرا.

❖ **بخصوص الأهمية الجيوبوليتيكة لسوريا ودورها في الصراع الإقليمي والدولي**

1. إن سوريا تتمتع بموقع جيواستراتيجي هام في قلب الشرق الأوسط الذي يتميز بخصائص جيوبوليتيكة جعلته محط أطماع الدول والقوى الكبرى عبر التاريخ. إن سوريا هي جزء من صراع أشمل يتعلق بفرض النفوذ على الشرق الأوسط.
2. إن موقع سوريا ذو أهمية جيواستراتيجية باعتبارها بوابة الشرق الأوسط، وتتوسط أهم الممرات الحيوية للتجارة الدولية وخاصة بالنسبة إلى خطوط الطاقة (الغاز)، ما يجعل سوريا تتقاطع مع استراتيجيات القوى الإقليمية والدولية لفرض السيطرة عليها لتحقيق مشاريعها فيما يخص خطوط إمداد الطاقة التي تمر عبـــــر الأراضي السورية ما جعلها تقع ضمن خطوط العداء/ الصداقة في علاقاتها مع هذه القوى. وهذا ما يفسر مواقفها تجاه نظام بشار الأسد.
3. أن محاولات السيطرة على الشرق الأوسط دفع بالقوى الكبرى والإقليمية إلى إعتماد استراتيجيات خاصة بالشرق الأوسط، وفي الواقع فان هذه الاستراتيجية تدخل ضمن التنافس الدولي والإقليمي من أجل السيطرة على الشرق الأوسط، خاصة بين كل من روسيا والصين والولايات المتحدة من جهة، وإيران وتركيا من جهة ثانية.
4. بالنتيجة، إن الجغرافيا السياسية لسوريا كانت السبب الرئيسي التي أدت الى التدخل الخارجي، وجعلها مركز اهتمام القوى الخارجية التي رأت في الانتفاضة فرصة ذهبية لتعزيز نفوذها في المنطقة وتحقيق مصالحها الحيوية، ولولا ذلك لما تجاهلت هذه الدول للانتفاضة في سوريا. فبينما اتجهت دول (روسيا، الصين، إيران) الى دعم بقاء بشار الأسد باعتباره حليف، اتجهت دول أخرى (الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، قطر ، السعودية، إسرائيل، ودول غربية) الى إسقاط نظام بشار ومحاولة قيام نظام جديد يكون مواليا لها.

❖ **بخصوص التغير في التوازنات الإقليمية والدولية وتأثيـــــرها على إدارة الأزمة السورية وجهود التسوية:**

1. أن صعود روسيا الاتحادية أدى الى إعادة تشكيل التوازنات الدولية والإقليمية، حيث تشكلت تحالفات جديدة خاصة على ضوء الأزمة السورية، إذ تشكل معسكران يدعم كل واحد منها أحد أطراف الأزمة.

2. ساهمت جامعة الدول العربية في رفع ملف سوريا الى مجلس الأمن، وهو انعكاس لإرادة كل من قطر والسعودية خاصة، وهو ما يعتبر سابقة في تاريخ الجامعة.
3. ساهمت الجامعة العربية في تكريس الانقسام بين النظام والمعارضة من خلال تعليق عضوية سوريا في الجامعة، بالمقابل قامت بدعوة المعارضة لشغل منصب سوريا فيها، كما ساهمت في الدعوة الى تسليح المعارضة بناءا على مبدأ حق الشعب السوري في الدفاع عن نفسه.
4. أدت كل من قطر وتركيا والسعودية خاصة في احتواء المعارضة ودعمها من خلال احتضان مؤتمراتها ودعمها بشتى الوسائل السياسية والمالية والإعلامية والسلاح منذ المرحلة الأولى من انطلاق الأزمة.
5. إن التدخل الروسي في سوريا العام 2015، جعل روسيا الفاعل الرئيسي في المشهد السوري، إذ استطاعت تغيير المعادلة لصالح النظام الذي كان قد فقد السيطرة على أجزاء واسعة من الأراضي لصالح المعارضة، ودافع ذلك هو الحفاظ على حليفها الاستراتيجي من السقوط، إضافة الى انه يعتبر هذا التدخل العسكري جزءا من الاستراتيجية الروسية لاستعادة مكانتها العالمية عبر البوابة السورية، وبالتالي عودة النظام المتعدد الأقطاب الذي تطمح اليه مع حلفائها الصين وإيران.
6. إن التدخلات الدولية والإقليمية في سوريا، أدى إلى إرتباط القوى المحلية في الأزمة بالدعم الخارجي(دبلوماسي، مالي، اعلامي، عسكري)، هذا الأمر جعلها رهينة للأجندات الخارجية. وأصبح مصير الأزمة في سوريا مرتبط بالقوى الخارجية. انطلاقا من ذلك تحولـــت الأزمة من مجرد أزمة داخلية الى أزمة دولية معقدة مرتبطة بالتوازنات الدولية والإقليمية.
7. أن غياب التوافق الدولي والإقليمي على الحل السياسي، أدى إلى استمرار الأزمة بفعل تعقيد ديناميكيات التحالفات التي ترتبط بتضارب مصالحها في سوريا، ويتجلى ذلك في اختلاف الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية في تفسير بيان جنيف1، والذي يرتبط بنقطة مصير بشار الأسد، إذ أضفت هذه المسألة بضلالها على جهود التسوية اللاحقة وشكلت عقبة أمام الحل.
8. أن جهود التسوية لحل الأزمة السورية اتخذت مسارات متعددة (مبادرات الجامعة العربية، جنيف، فيينا، أستانا، سوتشي)، لم تستطع تحقيق النجاح المطلوب من أجل تسوية شاملة، والسبب حالة الانقسام بين الأطراف المتصارعة.
9. أن فشل جهود التسوية يشير إلى صعوبة إيجاد أرضية مشتركة في ظل غياب توافقات في الرؤى بين القوى الإقليمية والدولية للوصول إلى حل جذري وشامل للأزمة. وهذا ما يعكس حالة توازن القوى بين المحور الذي يدعم نظام بشار الأسد، ومحور الذي يدعم الثورة ما أدى الى عرقلة جهود الحل، وبالتالي إطالة أمدها.

وبالرجوع الى فرضيـــات الدراسة: تم نفي الفرضية الأولى وتأكيد بقية الفرضيات

1. أن العوامل الداخليـــــة والمتـــمثلة في العوامل الاقتصادية المرتبطة بالبطالة والتفاوت الاقتصادي، وكذلك العوامل الاجتماعية والعوامل السياسية المرتبطة بتداول السلطة، لم تكن العامل الذي أدى الى انطلاق الاحتجاجات وإنفجار الأزمة السورية وحتى استمرارها وتحولها لأزمة دولية معقدة.
2. أن العوامل الجيوبولتيكية لسوريا التي تتعلق بموقع سوريا الاستراتيجي باعتبارها قلب الشرق الأوسط، جعلها محور الصراع على خطوط الطاقة باعتبارها تقع على مفترق الممرات الحيوية لخطوط الغاز العالمية التي تربط أسيا بأوربا، كما تعتبر أن سوريا مسألة حيوية بالنسبة إلى روسيا والقوى الإقليمية لتوسيع نفوذها. وبالتالي كان لها دور كبير وحاسم في تفاقم الأزمة.
3. أصبحت روسيا اللاعب الرئيسي في المشهد السوري خاصة بعد التدخل العسكري العام 2015، ويتجلى ذلك خاصة في محادثات أستانا وسوتشي التي كانت برعاية روسية. كما استطاعت فرض مسألة بقاء بشار الأسد في السلطة مقابل تنازله عن بعض صلاحيته للحكومة الجديدة في مؤتمر الحوار الوطني السوري العام 2017 في سوتشي.
4. ساهم الانقسام العالمي على ضوء الأزمة في سوريا، الى زيادة الـــــتدخلات في الأزمة بشكل متناقض وأدى إلى عرقلة الجهود الدولية لحل الأزمة.
5. أن الدعم الخارجي للأطراف المحلية للازمة، أدى إلى عدم قدرة هذه الأطراف على اتخاذ قرارات تتعلق بالأزمة بشكل منفصل عن هذه القوى الداعمة، وبالتالي فإن التدخل الخارجي كان له دور كبير في عرقلة جهود التسوية.

وفي الختام، يمكن الجزم أن التوازنات الدولية والإقليمية التي تبلورت بعد صعود روسيا كقوة فاعلة في النظام الدولي، والتحالفات التي تشكلت على ضوء الأزمة السورية، ساهمت في تعقيد الأزمة السورية الراهنة وإطالة أمدها وعرقلة سبل الحل. فالأزمة السورية حالة معقدة من التفاعلات تتداخل فيها العوامل الجيوبولتيكية مع الديناميكيات المحلية والإقليمية والدولية. وبالتالي فان الإجابة على **إشكالية الدراسة** كالتالي: أثرت التوازنات الدولية والإقليمية الجديدة على الأزمة السورية حيث أن التغير في التوازنات الدولية والإقليمية في ظل صعود روسيا الاتحادية كقوة مؤثرة في النظام الدولي إلى التأثير في عملية إدارة الأزمة السورية، وصعوبة التوصل الى تسوية سياسية شاملة، حيث تشكل معسكران على ضوء الأزمة، وكل معسكر يتبنى أدوات ورؤى وأهداف متباينة ما أعاق الجهود الحثيثة لإنهاء حالة الصراع في سوريا.

التوصيات:

بعد نهاية حقبة حكم الأسد، وبداية حقبة جديدة بقيادة جديدة يتطلع في كنفها الشعب السوري الى استعادة الأمن والاستقرار وممارسة حرياته المنشودة وحقوقه في إطار نظام ديمقراطي، وبعد سنوات من الحرب وفي ظل الأوضاع الراهنة، فان ندرج بعض التوصيات التي نفترض أنها ضرورية:

1. **انفتاح القيادة الجديدة على المجتمع ومكوناته وتعزيز الحوار معه والابتعاد عن الخطاب المتشدد**: إذ يجب على القيادة الجديدة أن تتبـــــنى سياسة الانفـــتاح على جميع أطياف المجتمع (العرقية والدينية

ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياســـــية)، فهذا الانفتاح يسمح ببناء جسور الثقة المجتمعية وتجاوز حالة الاحتقان.

2. **الإقرار بالتعددية السياسية والاجتماعية**: فالاعتراف بالتعددية الفكرية والسياسية والابتعاد عن النهج الأحادي الإقصائي، فهذا الإقرار يعتبر اهم خطوة نحو الاعتراف بالآخر والقبول به وبالتالي التعايش المشترك.
3. **إشراك الجميع في العملية السياسية الشاملة**: من اجل بناء دولة جديدة تحترم القانون وتتبنى مبادئ الديمقراطية، يجب على القيادة الجديدة إشراك الجميع في عملية صياغة الدستور الجديد، والسماح بالمشاركة في انتخابات حرة ونزيهة.
4. **إقرار المصالحة الوطنية من اجل إخماد النزاعات المحلية**: إذ تلعب المصالحة الوطنية دورا إيجابيا في إعادة الثقة لدى أوساط الشعب السوري.
5. **استمرار دور الأمم المتحدة وتعزيزه كوسيط محايد**: فدور الأمم المتحدة ضروري وأساسي من خلال رعاية العملية الانتقالية السياسية، الإشراف على الانتخابات ودعم المصالحة الوطنية، إعادة الإعمار.
6. **ضرورة دعم المجتمع الدولي لإعادة الإعمار**: ففي المرحلة القادة التي تحتاج فيه سوريا الى مزيد من الدعم المالي والفني لإعادة الإعمار، فان دعم المجتمع الدولي يعتبر ضروريا، خاصة من اجل التسريع في إعادة المهاجرين.
7. **الحد من التدخلات الخارجية**: إن وقف الدعم المالي والعسكري والسياسي الذي كانت تتلقاه مختلف الفصائل السورية يعتبر ضروريا من اجل القضاء على الصراعات الداخلية.
8. **في الأخير**، فإن المسالة السورية بالغة التعقيد، وفي ظل بداية حقبة جديدة بوصول المعارضة إلى السلطة، تكون المسألة السورية بحاجة إلى مزيد من الإهتمام الأكاديمي إذ تفتح أفاقا جديدة للبحث، و بالتالي تبقى الدعوة مفتوحة للباحثين لتوسيع و استكمال هذه الدراسة و استكشاف أبعادا إضافية لهذه القضية.

قائمة المصادر و المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. ابو حنيفة ، الوليد ، **الثورة السورية ، الجذور و الاسباب و الفواعل و الادوار**،الأردن:مركز الكتاب الاكاديمي 2021.
2. ابو خزام ،ابراهيم ،**الحروب و توازن القوى:دراسة شاملة لنظرية توازن القوى و علاقتها الجدلية بالحرب و السلام**، ط2، بيروت:دار الكتاب الجديدة المتحدة ، 2009.
3. الاتاسي ،عدنان ،**ا زمة الحكم في سوريا**، دمشق: مطلعة وزنكو الميتم الاسلام ،1954.
4. احمد، يوسف احمد،**كيف يصنع القرار في الانظمة العربية: دراسة حالة سوريا**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
5. ادريس، محمد السعيد ا،**تحليل النظم الاقليمية** ، القاهرة:مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2002.
6. ازاد ،احمد علي ، **خلفيات الثورة :دراسات سورية** ، بيروت :المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، 2013.
7. باروت ، محمد جمال، **العقد الاخير من تاريخ سوريا، جدلية الجمود و الإصلاح**،الدوحة: المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات،2012.
8. البدور ،بكر محمد رشيد ،**المكانة الاقليمية لتركيا حتى عام 2020: دراسة مستقبلية**، الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016.
9. بدوي ، محمد طه ،**مبادئ العلوم السياسية**، مصر: الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، 1998.
10. بريجنسكي ،زبينغيو ، **الاختيار:السيطرة على العالم ام قيادة العالم** (تر:عمر الايوبي) ، بيروت دار الكتاب العربي2004.
11. بشارة ،عزمي ، **سوريا: درب الالام نحو الحرية محولة في التاريخ الراهن**، الدوحة:المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، 2013.
12. تايلور ، بيتر ، فانت ،كولن ،**الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر:الاقتصاد العالمي ،الدولة القومية،المحليات**(تر:عبد السلام رضوان،اسحاق عبيد) ، الكويت:عالم المعرفة،2002.
13. جاد الرب ،حسام الدين ،**الجغرافيا السياسية**، القاهرة:الدار المصرية اللبنانية ،2008.
14. جرجس ، فواز ،**النظام الاقليمي العربي و الالقوى الخمس الكبرى:دراسة في العلاقات العربية –الدولية و العربية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
15. جرغون ،عرفات علي , **قطر و تغير السياسة الخارجية , حلفاء ...اعداء** ، القاهرة: العربي للنشر و التوزيع، 2016.
16. حافظ ، صلاح الدين ، **صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي**، الكويت: عالم المعرفة،1978.
17. حتي ، ناصيف يوسف ،**النظرية في العلاقات الدولية** ، .بيروت:دار الكتاب العربي،1985.
18. الحديثي، عباس غالي ، **نظريات السيطرة الاستراتيجية و صراع الحضارات**، الاردن: دار اسامة للنشر و التوزيع، 2010.
19. حسن ،عمر كامل ، **المجالات الحيوية الشرق اوسطية في الاستراتيجية الايرانية** ، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2025

20. حسين ،حيدر علي ، **سياسة الولايات المتحدة الامريكية و مستقبل النظام الدولي** ،عمان :دار الكتاب العلمية للنشر و الطباعة، 2013.
21. الحمارنة ، مصطفى ، **العرب في الاستراتجيات العالمية**،(الأردن: مركز الدراسات الاستراتيجية، 1994.
22. الحمداني ، ضاري سرحان ، **سياسة ايران تجاه دول الجوار**، القاهرة :مؤسسة العربي للنشر و التوزيع ،2012.
23. حميدة ، عبد الرحمان ، **جغرافية الوطن العربي**، بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر ،1997.
24. خورشيد ، دلي حسين ، **تركيا و قضايا السياسة الخارجية**،دمشق:اتحاد الكتاب العرب، 1999.
25. دحمان ، قاسم ، **تحولات الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط** ، لندن: دار اي كتب، 2020.
26. ديب ، كمال ، **ازمة في سوريا انفجار الداخل و عودة الصراع الدولي** ، بيروت: دار النهار للنشر، 2013.
27. ديب ، كمال ،**تاريخ سوريا المعاصر من الانتداب الفرنسي الى صيف2011**، بيروت:دار النهار للنشر،2011.
28. راشد ، باسم ، **المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي** ،الاسكندرية : مكتبة الاسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2013.
29. راغب ، نبيل ،**موسوعة قواعد اللعبة السياسية:دراسة تحليلية نقدية**، القاهرة:دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع،2002.
30. الراوي ، مهند حميد ، **عالم ما بعد القطبية الاحادية الامريكية دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي**، القاهرة :المكتب العربي للمعارف، 2015.
31. الرنتيسي ، محمود سمير , **السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي و القضية الفلسطينية 2011-2013**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات و الدار العربية للعلوم، 2014.
32. روبنس ، فيليب ، **تركيا و الشرق الأوسط**، تر: ميخائيل نجم خوري، د ب ن: مكتبة مدبولي ،1993.
33. رياض ، محمد ،**الاصول العامة في الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الاوسط**، القاهرة: هندوي للتعليم و الثقافة،2012.
34. السامرائي ،محمود ، **روسيا الاتحادية الصاعدة: نهاية القطبية الأحادية**، عمان: دار الاكاديميون للنشر و التوزيع، 2018.
35. سعودي ، محمد عبد الغني ،**الجغرافيا السياسية المعاصرة :دراسة في الجغرافيا و العلاقات السياسية الدولية**،القاهرة:مكتبة الانجلوالمصرية ،2010.
36. سعيد ،ابراهيم احمد ،**الجيوبوليتيك السوري و قوة الجغرافية السياسية السورية**،دمشق:منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،2016.
37. السعيد ،محفوظ عقيل ، **السياسة الخارجية التركية بين الاستمرارية و التغيير**، ب د ن: ب م ن، 2012.
38. سكوبيل ،اندرو ، نادر ،عليرظا ، **الصين في الشرق الاوسط..التنين الحذر**، كاليفورنيا: مركز راند، 2016
39. الشاهر ،إسماعيل شاهر ، **تجليات الحرب على سوريا**، دمشق: اتحاد الكتاب العرب.2018.

40. الشيب ، هادي و اخرون.، **الشرق الاوسط في ظل اجندات السياسة الخارجية الامريكية : دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم اوباما و ترامب**، برلين: المركز الديمقراطي العربي،2017.

41. الشيخ ، نورهان ، **العلاقات الروسية الامريكية من الحرب الباردة الى السلام البارد** ،القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2019.

42. شيخ علي ، بشار بصرو ، **التسوية السلمية للازمة السورية على ضوء موزين القوى الاقليمية و الدولية**، برلين: المركز الديمقراطي العربي،2019.

43. شيفتسوفا ،ليليا ، **روسيا بوتين** (تر:بسام ستيجا)، بيروت: الدار العربية للعلوم،2006.

44. صادق ، محمود ، **حوار حول سوريا**، د د ن: دار عكاظ،1993.

45. الصباح، عبد الله عبد المالك ، **الصعود الاستراتيجي لروسيا الاتحادية و اثره على التوازنات الدولية(1991-2015)**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون،2017.

46. الصباغة،حسين علي ، **النظام العالمي الجديد : دراسة سياسية استراتيجية**، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 2014.

47. الطائي ، طارق محمد ذنون ، **العلاقات الروسية الامريكية بعد الحرب الباردة** ، بيروت : مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، 2012.

48. الطائي ، طارق محمد ذنون ،**الوجيز فيما وراء التغير السياسي في العالم العربي دراسة البيئة الاستراتيجية الداخلية و الاقليمية و الدولية**، الأردن: دار اكاديميون للنشر و التوزيع ،2018.

49. طشطوش ، هايل عبد المولى ، **مقدمة في العلاقات الدولية**، دب ن: ددن،2010.

50. الظاهر ، نعيم ، **الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل نظام دولي جديد**، الاردن: دار اليازوري،2007.

51. عبد الحميد ،عاطف معتمد ، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: ازمة الفترة الانتقالية**، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون ، مركز الجزيرة للدراسات،2009.

52. عبد الرحمان ،اسامة ، **دور ايران في الازمة السورية**، دون ذكر معلومات حول الكتاب.

53. عبد السلام ، محمد ، **الجيوبوليتيكا ..علم هندسة السياسة الخارجية للدول**، مصر: دار الكتب،2019.

54. عبد العاطي ، محمد و اخرون، **تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج** ، الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

55. عبد العاطي ،حمد و اخرون، **تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

56. عبد الكافي ،اسماعيل عبد الفتاح ،**ادارة الصراعات و الازمات الدولية:نظرة مقارنة لادارة الصراع العربي الاسرائيلي في مراحله المختلفة**، د ون معلومات النشر.

57. عبد الكريم ، وجيه احمد ،**القطب القادم: الصراع الامريكى الصينى** ، القاهرة:المكتب العربي للمعارف، 2016.

58. عبد الكريم ،ابراهيم و اخرون، **تقدير موقف الثورات العربية** ، الاردن:مركز دراسات الشرق الاوسط،2012.

59. عبد الكريم ،علاء عبد الحميد ، **دور الامم المتحدة في تسوية الازمة السورية** ، ابو ظبي :مركز الامارات للدراسات و البحثوث الاستراتيجية، 2018.

60. عثمان ،علاء الدين صالح ، **العلاقات الصينية السورية في ضوء العلاقت الدولية و القانون الدولى العام2003-2018**، بيروت: منشورات زين الحقوقية،2018.

61. العربي، غنية , **السياسة الخارجية القطرية تجاه محيطها الإقليمي : الازمة السورية نموذجا** ،القاهرة : مكتبة العربي للمعارف ،2017.
62. عسكر ،سامح ،**الازمة السورية محاولة للفهم**، كتاب الكتروني دون معلومات النشر.
63. عطوان ،عباس ،**القوى العالمية و التوازنات الإقليمية**، الاردن: دار اسامة للنشر و التوزيع، 2010.
64. العقابي ، علي عودة ،العلاقات **الدولية:دراسة تحليلية في الاصول و النشاة و التاريخ و النظريات** ، بغداد: د د ن،2010.
65. العلبي ،عاطف ، **الجغرفية الاقتصادية و السياسية و السكانية و الجيوبوليتيك**، بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات ،1989 .
66. العلياوي ،سماح مهدي صالح ، **مستقبل الشرق الاوسط و ملامح نظام عالمي جديد**، لبنان:مكتبة زين الحقوقية و الادبية، 2018.
67. عودة ، جهاد ، **مستقبل الشرق الاوسط و التقديرات الاستراتيجية** ، مصر: المكتب العربي للمعارف،2017.
68. عودة ،جهاد ،**الثورات العربية و اثرها على طبيعى التغير الدولي: بناء الاشكالية** ، القاهرة:د د ن.2013.
69. الغريري ، محمد ياس خضير ، **الدور الامريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الاوربي(1993-2010)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
70. فرجاني ،خيري ، **صحوة الدب الروسي و اعادة تشكيل النظام الدولي الجديد**، دون وجود معلومات البلد:د دار النشر، 2015.
71. فهمي ، عبد القادر ، **المدخل الى دراسة الاستراتيجية**.،دب ن: دار مجدلاوي للنشر،2011.
72. فهمي، عبد القادر ، **المدخل الى دراسة الاستراتيجية**،(الاردن: دار مجدلاوي للنشر ، 2014.
73. قلعجية ،وسيم خليل، **روسيا الاوراسية كقوة عظمى: جيوبوليتيك الصراع و دبلوماسية النفط و الغاز في الشرق الأوسط**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2019.
74. قلعجية ،وسيم خليل ، **روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017.
75. كامل ، عبد الجليل محمد حسين ،**الجزيرة العربية و النظام العالمي الجديد**، د م ن : مطابع الدار الهندسية، 2003.
76. كانتور ، روبرت ،**السياسة الدولية المعاصرة** (تر:احمد ظاهر)، الاردن:مركز الكتب الاردني،1989.
77. الكعكي ، يحيى احمد ، **الشرق الاوسط و صراع العولمة**، د ب ن: دار النهضة العربية للطباعة و النشر و التوزيع، 2002.
78. لجنة ادارة شؤون المجتمع العالمي،**جيران في عالم واحد** (تر: مجوعة مترجمين)، الكويت:دار عالم المعرفة،1995.
79. ليدل ، ريشارد ،**توازن القوى في العلاقات الدولية**(تر:جهاد عودة) .ماخوذ من موقع الكتروني https://books.google.fr/books?id=Zgy5DAAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=fr#v=onepage&q&f=false.
80. مسعد ، يوسف احمد نيفين ، **حال الامة العربية مستقبل التغيير في الوطن العربي :مخاطر مداهمة**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،2012.
81. مطر ،جميل ، هلال ،علي الدين ،**النظام الاقليمي العربي** ،ط3، بيروت:مركزدراسات الوحدة العربية،1983.

82. مقلد ، اسماعيل صبري ،**العلاقات السياسية الدولية :دراسة في الاوصول و النظريات** ،القاهرة :المكتبة الاكاديمية ،1991.

83. مقلد ،اسماعيل صبري ، **العلاقات السياسية الدولية: النظرية و الواقع**، ط4،اسيوط: جامعة اسيوط ، 2003.

84. منصور ، ممدوح محمود مصطفى ، **الصراع الامريكى السوفياتى فى الشرق الأوسط** ، د.م.ن :مكتبة مدبولي د.ت.ن.

85. مؤلف جماعي ،**الشرق الاوسط في ظل اجندات الولايات المتحدة الامريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم اووباما و ترامب**، المانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2017.

86. ناجي، عبد النور،**المدخل الى علم السياسة** ،عنابة: دار العلوم،2007.

87. النائلي ،عناد كاظم حسين ، **روسيا الاتحادية و مستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي**، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2017.

88. نجار ، هشام ، **التحولات الكبرى..مشكلات الوطن العربي و مستقبل العرب**، مصر: دار سما للنشر و التوزيع، 2016.

89. نجم ،زين العابدين شمس الدين ، **تاريخ العرب الحديث و المعاصر**، الاردن:دار الميسرة للنشر و التوزيع،2011.

90. نزار، عبد القادر، **الربيع العربي و البركان السوري نحو سايكس بيكو جديد**، بيروت:د ت ن،د د ن.

91. نوفل ،احمد سعيد ،**التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية** ، بيروت المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات 2014.

92. هارون ، علي احمد ، **اسس الجغرافية السياسية**، القاهرة: دار الفكر العربي، ط1،1998.

93. الهيتي ،صبري فارس ،**الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية** ، الاردن: دار صفاء للنشر و التوزيع، 2000.

94. واكيم ،جمال ، **صراع القوى الكبرى على سوريا..الابعاد الجيوسياسية لازمة 2011**، ط2، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، 2012.

95. وهبة، علي ، **الصراع الدولى على الشرق الاوسط التامر االمريكى الصهيونى**، بيروت:شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، 2013.

96. يونس ، محمد عبد الله و اخرون،**مسارات متشابكة:ادارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الاوسط**،القاهرة :المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية،2015.

المقالات و الابحاث:

1. : الشاهر، اسماعيل شاهر،" **قراءة في مرتكزات الفكر السياسي الصيني من الكنفشيوسية الى الماركسية الصينية"**، المجلة الافريقية للعلوم السياسية ،العدد2،(ديسمبر2018).

2. ابراهيم ،عبد الجبار اسماعيل ،"**مسارات انابيب الطاقة في الاستراتجية الدولية: التعاون و الصراع**" ، مجلة الحقيقة ، المجلد17، العدد3 ، (سبتمبر2018).

3. ابو رعد ، مامون احمد ،" **تاثير التقارب الاستراتيجي بين روسيا و الصين على هيكل النظام الدولي"**،المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية ،المجلد8 ،العدد16 ، (جامعة اسكندرية: جويلية 2023).

4. ابو صلاح ،خالد ، **"وساطة الجامعة العربية في النزاع السوري..تحرك مبكر و جهد لم يثمر"**، مجلة قلمون، العدد23،(افريل 2023).
5. آجون ، جان ، **"الوجهة المحتملة لعملية درع الفرات"**، مجلة رؤية تركية، seta turkey 4|5،(2016).
6. احمد ،اسلام ، **"جيوبوليتيك روسيا و سياستها الخارجية.. استمرارية بلا انقطاع"**، مركز ادراك للدراسات و الاستشارات،(جوان 2016).
7. احمد جلال محمود ،**"السياسة الامريكية تجاه التدخل العسكري في اكرانيا و انعكاساتها على حلف الناتو"**، مجلة السياسة و الاقتصاد، المجلد17 ، العدد16 ،(اكتوبر2022.
8. احمد جلال محمود،" **سياسات ايران الاقليمية في المنطقة العربية و تاثيرها على امن الشرق الأوسط"** ، مجلة بحوث الشرق الاوسط ، العدد 50،الجزء1 ،(نوفمبر2020.
9. احمد سعيد نوفل و اخرون،" **ازمة التدخلات الدولية و الاقليمية في الازمة السورية و انعكاساتها على المنطقة العربية في ضوء التدخل العسكري الروسي المباشر"**، مجلة دراسات شرق اوسطية، المجلد 20، العدد76،(سبتمبر 2016.
10. اسماعيل ،عصام ، و سويد ،عمار ،**"اهداف الولايات المتحدة الامريكية و استراتيجيتها في منطبة الخليج العربي"**، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد41 ، العدد 03،(2019.
11. الانباري ، احمد عبد الامير ، **"التقارب الروسي الصيني محاولة لتعزيز مكانتها الدولية"**،مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، المجلد 14، العدد 58، (2017).
12. اولوطاس،افق ، **"عملية غصن الزيتون : توقعات تركيا و خارطة طريفها"**، مجلة رؤية تركية، seta turkey (.2018).
13. ايوب ، حسن ، **"العدوان الثلاثي على سوريا من الحرب الباردة الى الحرب الساخنة"**،المستقبل العربي، العدد 476، (مارس 2018).
14. بارمن ، يوري ،" **قاطرة بوتين: الاتحاد الاوراسي مدخل لتعزيز نفوذ روسيا الإقليمي"**، المستقبل للابحاث و الدراسات المتقدمة،العدد10 ،(1 ماي 2015).
15. البازي ،محمود ، **"الجماعات المسلحة المدعومة ايرانيا في سوريا:دورها و مستقبلها"**،مركز الجزيرة للدراسات،(قطر: 15جوان2023).
16. باكير ،علي حسين ، **" قراءة في الموقف الايراني المستجد من النظام السوري"** ، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، (الدوحة: نوفمبر 2011).
17. باكير ،علي حسين ،" **الابعاد الجيوستراتيجية للسياستين الايراني و التركية حيال سوريا"**،المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ، (قطر:مارس2013.
18. باكير،علي حسين ،" **محددات الموقف التركي من الازمة السورية: الابعاد الانية و الانعكاسات"**، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، (الدوحة: جوان 2011.
19. بخشي ، جواد , **"دور قطر في التطورات السياسية : دراسة ثلاثية : المال , الاعلام و التدخل العسكري"** , مجلة مختارات إيرانية , مركزالاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية , العدد 143 ,(القاهرة: 2012).
20. بدر الدين الرواص، **"مضيق جبل طارق بالبحر الابيض المتوسط من ممر دولي الى محطة لخدمة عولمة التجارة البحرية الدولية"**، مجلة الحكمة للدراسات و الابحاث ،المجلد3 ،العدد1(11)،(2023/3/30).
21. بدرة ، سليم ، و دخان، نور الدين ، **"تركيا و مسعى البحث عن فرص الوجود بقوة اقليمية صاعدة في المنطقة الشرب الأوسط"**،مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، المجلد5 ،العدد1،(2020).
22. براهيم ، نهلة اسماعيل ا، **"اثر متغير عامل الطاقة على التنافس الامريكي-الروسي في اوربا"**، مجلة العلوم السياسية ،العدد62 ،(ديسمبر 2021).

23. برد ،رتيبة ، **الفكر الجيوسياسي و القراءات النظرية لترتيبات السيطرة الدولية**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية ، المجلد4، العدد2، (2021).

24. بن جدو ،منال ، و مزاني ، راضية ياسينة ، **"الازمة السورية : من الاحتجاج السلمي الى التدخل الدولي"** ، مجلة ابحاث قانونية و سياسية ا، لمجلد 6 ،العدد 2، (ديسمبر 2021).

25. بهلوان ،سمر ،" **العلاقات السورية الايرانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى قيام الثورة الإيرانية"**، مجلة جامعة دمشق ،العدد3+4 ،المجلد22 ،(2006).

26. بهلول،محمد و غريب، حكيم ،" **استراتيجية روسيا الاتحادية تجاه الحرب في سوريا2011-2018"**، مجلة الاداب و العلوم الاجتماعية، مجلد16 ، العدد2، (2019).

27. بوذن ،التونسي ، و قاسمي ،سعيد ، " **تاثير الازمة السورية على المحيط الاقليمي في المتوسط"**،مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية و الانسانية، المجلد8،العدد1،(1 حوان 2022).

28. البياتي ،عارف محمد خلف ، **"السياسة التركية حيال الازمة السورية"**، مجلة دراسات التاريخية و الحضارية ،المجلد5 ،العدد17 ،(جوان 2013).

29. البياتي عارف محمد خلف، و ابراهيم احمد حسن ناصر ، **"الدور التركي في الازمة السورية"**، مجلة تكريت لعلوم السياسية، المجلد2، السنة 2 العدد4 ، (ديسمبر 2015).

30. تامر ، عبادة ، **"سوريا في دائرة التوازن الاستراتيجي الاقليمي و الدولي"**، المركز السوري للعلاقات الدولية و الدراسات الاستراتيجية ، (2015/6/3).

31. الجاسور ،اثير ناظر عبد الواحد , **"دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الازمات العربية و الإقليمية"** , مركز الدراسات الاستراتيجية و دولية , المجلد2010،العدد 43،(جامعة بغداد: 2010/1/31).

32. جبلي ، علي ،**" المشروع الايراني..المقومات و الابعاد"**، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ،اوراق سياسية،العدد 74،(2023/2/7).

33. الجبوري ،معتز عبد القادر محمد ، **"الادوار الدولية للقوى الكبرى تجاه الازمة السورية "**، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية و السياسية ، العدد10، (جانفي 2015).

34. جيجان ،اسراء شريف ،و حسين ،عمر كامل ، **اطر الربط النظري و العملي (التطبيقي) بين الدراسات المستقبلية و الجيوسياسية**، مجلة دراسات دولية، العد93،(2023).

35. حداد ، فواز ، **"الثورة السورية: الايام الاولى من يوم الغضب الى يوم الحسم"**، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات, العدد 2، (الدوحة:31 ماي2013).

36. حداد ،وجيه ، **"مصادر تمويل النظام السوري قبل الحرب و بعدها"**, مركز حرمون للدراسات المعاصرة ،(قطر:17ماي2019).

37. حسي ،عبد الحق ، عبد الرحمان كيبش،" **استراتيجية الحرب بالوكالة في المنطقة العربية دراسة حالة ايران في ظل المتغيرات الاقليمية و الدولية الجديدة"**،المجلة الجزائرية للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد6، العدد1، (جوان 2022.

38. حسين ،حيدر علي ، **"بنية القوة في الشرق الاوسط و امكانية ظهور الدولة القائد"**،المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية و السياسية، المجلد 3، العدد 2، (30 سبتمبر 2019).

39. حقي ،سمر ، **"الازمة السورية و خارطة المصالح الامريكية بعد 2011 قراءة جيوسياسية"**، مجلة دراسات و ابحاث ،العدد25 ، (ديسمبر2016).

40. حمورة ، جو ، **"المجهود الدولي: خطوات نحو حل الازمة السورية"**،مركز الشرق الاوسط للابحاث و الدراسات ،(6 تشرين الثاني2018).

41. حيتامة، العيد، و زناندة، امينة، "**ادارة الازمة من منظور العلاقات الدولية: دراسة نظرية تاصيلية**"، المجلة الافريقية للدراسات القانونية و السياسية، المجلد4 العدد1،(جوان2020).

42. حيدر ،رندة ، "**لماذا تقف روسيا الى جانب سوريا**"،(تر:الكس خلينيكوف) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،(30.09.2011).

43. خشيب ، جلال ، "**الجيوبوليتيكا الروسية الحديثة و المعاصرة بين النظرية و التطبيق**"، مجلة رؤية تركية، السنة 7 ،العدد2،(1 جوان2018).

44. خضيرات ،عمر ياسين ،"**مواقف القوى الاقليمية و الدولية من الثورات العربية و اثرها على النظام الاقليمي الشرق اوسطي**"،مجلة اتحاد الجامعات العربية للاداب، المجلد14العدد1،(2017).

45. الدرمكي،محمد محمد سعيد ،" **اثر توازن القوى على الامن و الاستقرار الاقليمي -الخليج العربي نموذجا**"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية ،المجلد9 ، العدد18،(جويلية2024).

46. دلال حميد عطية، "**الفكر السياسي لاسكندر دوغين الحركة (الاوراسية الجديدة)**"، مجلة دراسات دولية، العدد98،(2024/7/30.

47. دولنسكي ، اليكس ، "**حتمية الصراع: دورة الازمات في العلاقات الروسية الامريكية**"، مركز المستقبل للابحاث و الدراسات المتقدمة، العدد 19، (جانفي-فيفري2017).

48. ديب ،صفوت صادق ،جمال سلامة علي،نيبال عزالدين، "**الجغرافيا السياسية للبحر الأحمر**"، مجلة الدراسات السياسية و الاقتصادية، العدد4، السنة2، (أكتوبر2022).

49. ذوالفقار ،لؤي صيوح، ابو حسين ، عبود لؤي ، "**التنافس الدولي على الغاز-حرب انابيب الغاز و الامداد**"، مجلة جامعة تشرين العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد43،العدد5 ،(سبتمبر2021).

50. الربيعي ،غيث سفاح متعب ،و طاهر ، قحطان حسين ،**ماهية الازمة الدولية ..دراسة في الاطار النظري**،مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية ،العدد42،المجلد22،(جامعة بغداد، 30جوان 2011).

51. الرشيد ، الاء ، "**مؤتمر الحوار الوطني السوري..سوتشي**"، مركز ادراك للدراسات و الاستشارات، (مارس 2018).

52. رمال ،خديجة، " **الدور الايراني في الازمة السورية بين البعد المذهبي و الخيارات الاستراتيجية**" ، مجلة مدارات ايرانية، المجلد2، العدد5، (سبتمبر 2019).

53. رملي ،فهيم ، و فريجة ،عبد الرحمان ،" **الخصائص الاقتصادية لايران- الاقتصاد الايراني بين العقوبات الخارجية و المقاومة الداخلية**"، مجلة مدارات ايرانية ، المجلد2،العدد5، (سبتمبر2019).

54. الرويلي ،علي بن هلهول ،**الازمات:تعريفها،ابعادها،أسبابها**،(جامعة نايف العربية،كلية العلوم الاستراتيجية ،الرياض:بحث مقدم ، من30/4-2011/5/4).

55. الزعبي ،خيام محمد ، "**العلاقات الاقتصادية الايرانية السورية و ابعادها الاستراتيجية**"، مجلة مدارات إيرانية،المجلد 7، العدد 17،(سبتمبر 2022).

56. الزهيري،انمارعلي ابراهيم ، " **تحصين الذات و تكامل الاداء الاستراتيجي الروسي: دراسة في دوائر التوجه الجيوسياسي " لمرحلة الرئيس بوتين**"، مجلة العلوم السياسية، المجلد 2019، العدد 58، 31(ديسمبر 2019).

57. الزويري ،محجوب ،"**الحضور الايراني في الازمة السورية : قراءة تحليلية**"، مجلة رؤية تركية، العدد2،(جوان 2015).

58. زيادة ،رضوان ، **"لماذا تحولت الثورة السوريةالى العنف؟"**، سياسات عربية، العدد 18 ،(جانفي 2012).
59. زين العابدين ، بشير ،**" مرتكزات نظام الحكم في سوريا(1970~2011) و اثره في بناء الثورة"**، مجلة البيان، العدد9، (السعودية: 31ديسمبر 2012).
60. سالم ، ماجد صدام ، **"الابعاد الجيوبوليتيكية للتنافس الروسي الامركي في سوريا 2011-2016"** ، مجلة العميد ،السنة السادسة ،المجلد 6 العدد 23، (2017).
61. سالم ،معالي محمد لطفي ابراهيم ، **"التدخل الروسي في سوريا الدوافع و المالات"**، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية، المجلد 7، العدد 14 ، (جويلية 2022).
62. سحنين ،نجية ، **"سوريا موطن الشعوب القديمة و ملتقى الحضارات"**، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد2، العدد3،(جانفي 2014).
63. السعدون، حميد حمد ، **"الدور الروسي الجديد لروسيا"** ، مجلة دراسات دولية، العدد42 ،(1 اكتوبر 2010).
64. سعيد ،محمد السيد **," ازمة النظام العربي"** , السياسة الدولية، العدد 100 ،(26 افريل 1990.
65. سلايمة ،بلال ،" **سوريا تحت حكم الاسد: حالة نظام ابوي جديد** "،(ترجمة احمد عيشة)، مركز دراسات الشرق الاوسط 15،عن: مركز حرمون للدراسات،(ديسمبر2018).
66. سلمي ،جلال ، **"الدور الايراني في سوريا التوصيف و السيناريوهات الممكنة"**، مجلة جسور للدراسات،(سبتمبر2018).
67. السويحلي،ابوبكر ، حسين، احمد، **"التدخل الامريكي في الازمة السورية خلال الفترة من 2011الى 2023"**،المجلة العلمية لكلية الاقتصاد و التجارة . العدد9 ،(افريل2024).
68. السيد ،مصطفى ، و عيد ،علي ،و ابو الغيط ،محمد ،**"نفط البحر السوري في قبضة فاسدي بنما و اوف شور"** ،مركز حرمون للدراسات المعاصرة ،(د ت ن).
69. سيزر ، **"العلاقات التركية السورية " البعد التاريخي و الرؤية المستقبلية 1923-2013"**، المركز السوري للعلاقات الدولية و الدراسات الاستراتيجية، (تركيا:د ت ن).
70. شتوف ،صهيب ، و ثامر ،محمد عبد الرؤوف ،**"الشرق الاوسط الجديد و صراع المحاور"**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 3 ،(ديسمبر2019).
71. الشتيوي ،خالد مفتاح ، **"مسار الازمة السورية 2011-2016"**، المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، المجلد 9، العدد1 ، الجزء 2، (31مارس 2018).
72. شجاع ،زهراء غانم ، و امين ،سرمد عبد الستار ، **"ازمة العلاقات الامريكية التركية "مشاهد مستقبلية"** ،مجلة قضايا اسيوية ،العدد13 ، (برلين: جويلية2022).
73. شحرور ، عزت ، **"الصين و الشرق الاوسط: ملامح مقاربة جديدة"** ،مركز الجزيرة للدراسات ،(قطر:جوان2012).
74. شمران ،عمار عدنان ، **"دور الجامعة العربية في ادارة الازمة السورية في ضوء ثورات الربيع العربي 2011-2018** "، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية ، العدد 5، (جانفي 2020).
75. شنيب ،علي احمد ابراهيم ، **" الاستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط"**، المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، المجلد 10 ،العدد3 الجزء2،(2019).
76. صاغور، هشام ، **"الصراع على الغاز في شرق المتوسط و علاقته بالازمة السورية"**، مجلة القانون الدستوري و المؤسسات السياسية ، المجلد7، العدد1، (جوان2023).
77. الصالح ،ناديا مصطفى ، **اهمية الجيوبوليتيك في النظام العالمي**، اوراق ثقافية مجلة الاداب و العلوم الانسانية، السنة السادسة، العدد31،(ماي 2024).

78. الصباغ،سعيد محمد ، "**العمق الاستراتيجي الايراني بمنطقة الشرق الاوسط..دراسة حالة محور المقاومة الإسلامية**"، مجلة رسالة الشرق ،المجلد37، العدد1، (مارس2022).

79. طلاع ، معن ، "**الدور الايراني في الازمة السورية :التموضع و التحالفات و المستقبل**" ،مركز الجزيرة للدراسات ،(قطر:2019/3/6).

80. طي ، محمد ، **الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الان** ،المركز الاستشاري للدراسات و التوثيق، العدد19، (جانفي 2019).

81. طيفور ، فاروف ،و الذهب، ابو سراج ، "**العلاقات الدولية بين تعزيز الاستقلال و اشكاليات المحاور**"، مجلة دراسات شرق أوسطية، المجلد 22،العدد84 ،(30 سبتمبر 2018).

82. ظاهر ،جوزيف ،"**الطائفية و نظام الاسد في سوريا**"،مجلة الثورة الدائمة، العدد3،(مارس 2013).

83. العامري ،حيدر زاير عبوسي ، **الازمات الدولية و اثرها في تحولات النظام الدولي: ازمة جائحة كورونا و اثارها على واقع و مستقبل النظام الدولي نموذجا**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و السياسية،المجلد 38،العدد3،(2022).

84. العايدي ،احمد محمد ابراهيم ، **الهيمنة و نظرية توازن القوة في محيط العلاقات الدولية**، مجلة الدراسات السياسية و الاقتصادية، السنة الثالثة، العدد2،(جامعة السويس:اكتوبر 2023).

85. عبد الحق حسي، كيبش، عبد الكريم، "**استراتجية الحرب بالوكالة في المنطقة العربي دراسة حالة ايران في ظل المتغيرات الاقليمية و الدولية الجديدة**"، المجلة الجزائرية للعلوم الانسانية و الاجتماعية، المجلد6، العدد1، (جوان 2022).

86. عبد الحميد ،وليد محمد ، "**عشر سنوات من التدخل الايراني في سوريا**"،المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، المجلد13،العدد1 ،(جانفي 2022).

87. عبد الحي ، وليد ، "**متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الوسط**"، مركز الجزيرة للدراسات،(الدوحة: 4 ديسمبر 2011).

88. عبد الرحيم ، سحر ،"**دور الصين المتنامي في الشرق الاوسط في ضوء المتغيرات الدولية و الاقليمية الجديدة**"، مجلة افاق اسيوية، المجلد 6 ،العدد10 ،(اكتوبر 2022).

89. عبد العاطي ،عمر ،" **تقارب امريكي -مصري بعد الاتفاق النووي الإيراني**"، السياسة الدولية، العدد16 ،(ديسمبر2015).

90. عبد الله ،احمد عبد الجبار ،"**استراتيجية الحزام و الطريق انطلاقا من الفكر الاستراتيجي الصيني**"، مجلة المعهد ،العدد13،(العام 2023).

91. عبد الله ،حارث قحطان ، مرعي ،مثنى فائق ، "**التنافس الدولي على النفط و الغاز الطبيعي و اثره في العلاقات الدولية**"، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، المجلد1،ا لعدد1 ،(ديسمبر2014).

92. عبد الله ،ريام محمد ، "**الشرق الاوسط ..من منظور القوى الاقليمية الكبرى**"، مجلة مدارات سياسية، المجلد1 ،العدد2 ،(سبتمبر2017).

93. عبد المجيد ،احمد محمود ، "**مكانة سوريا في المدرك الاستراتيجي الروسي بعد عام2000**"، المجلة العلمية الاكاديمية العلمية، العدد 58، (سبتمبر 2019).

94. عبدالفتاح ، فكرت نامق ،و كرار، انور ناصر, **التفاعلات الاقليمية والدولية والأزمة السورية**, مجلة قضايا سياسية, العدد(34), (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية ,جانفي2014).

95. العبدالله ،سمير ،" **الصين و النظام السوري: بين التعاون و التحالف و المخاطر**"، شؤون الشرق الاوسط ،المجلد2 العدد8،(سبتمبر/اكتوبر2022).

96. عبده ،احمد ، الكفارنة ، عارف ارحيل ،"**النظام الدولي الجديد في اطار نظرية تحول القوة: التدخل الروسي في الازمة السورية نموذجا"**، دراسات العلوم الاجتماعية و الانسانية، المحلد 46، العدد 2،(30جوان 2019).

97. عبيد ،قاسم محمد, و فتحي ،محمد ميسر ،"**الازمات الدولية و مستقبل التوازنات اللجيواستراتيجية العالمية (الازمة السورية و الاكرانية نموذجا)"**، المجلة العلمية الاكاديمية العراقية، العدد 43، (العراق: 2016).

98. عبيدي ، اميرة اسماعيل محمد ،" **العلاقات السورية الايرانية في عهد الرئيس بشار الأسد"**، مجلة التربية و العلم ،المجلد7 ،العدد3 ،(30سبتمبر 2010).

99. عرفات ،داليا رشدي ، "**التوجه التركي للهيمنة الاقليمية و النهوض الدولية: رؤية تحليلية-تقييمية"**،مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، المجلد 16، العدد 15، (جويلية 2022).

100. عرنوس ،خليل سليمان،**الازمة الدولية و النظام الدولي:دراسة في علاقة التاثير المتبادل بين ادارة الازمات الاستراتيجية الدولية و هيكل النظام الدولي**، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات،(معهد الدوحة،نوفمبر 2011).

101. العريض،صباح صاحب ، بدر داخل بديوي، "**مبادرات مجلس الامن الدولي في تسوية الازمة السورية"**، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 17،العدد67،(ديسمبر2022).

102. عصام عبد الشافي، "**الحرب الروسية الاكرانية و مستقبل النظام الدولي"**، مركز الجزيرة للدراسات،(قطر: 3ماي2022).

103. العفيف ،احمد ، "**تحولات الموقف الاسرائيلي تجاه الازمة السورية2011-2017"**،مؤتة للبحوث و الدراسات، المجلد38،العدد1،(2023).

104. العكيدي ،ايلاف نوفل احمد ، **الاهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الاوسط و اثرها على العلاقات الروسية الإيرانية**، (الاردن : دار الراية للنشر و التوزيع، 2016).

105. العكيدي ،بشار فتحي جاسم, "**الإصلاح السياسي في سوريا** ", مركز الدراسات الإقليمية ,5 (14) ، (العراق: 2009).

106. علمي ،منى ، "**التورط العسكري لحزب الله في سوريا و دوره الاقليمي الاوسع"**، مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الاسلامية،(الرياض: مارس 2017).

107. العلوم،ساشا ، "**الدور الصيني في :الاسباب و الدوافع**" ، مجلة اراء ، العدد106 ، (3افريل2016).

108. علي ، ابتسام ،"**السياسة الخارجية الايرانية تجاه المنطقة العربية من منظور الثقافة الاستراتيجية"**،مجلة دفاتر السياسة و القانون،المجلد13 ،العدد2 ،(2021).

109. علي ، ضحى فيصل ، "**المصالح الاستراتيجية لروسيا الاتحادية في منطقة الشرق الاوسط** "، قضايا سياسية ، العدد76،(2024/3/31).

110. علي ،جمال طه ،، و عبد ،سلطان الاء هادي ، "**مستقبل العلاقات الاقتصادية الروسية الصينية"**، مجلة كلية القانون في العلوم السياسية، المجلد2021، العدد10،(جامعة العراق : 2021/4/30).

111. علي ،طارق , "**العنف في الثورات العربية : الحالة السورية"** , سياسات عربية ،العدد 22 ،(سبتمبر 2016).

112. علي حسين باكير،" **مسار استانة: الدول الضامنة و مسارات التسوية السورية"** مركز الجزيرة للدراسات،(الدوحة: 1 اوت 2019).

113. عميري عبد الوهاب، "**مستقبل استقرار النظام الدولي بالهيمنة في ضوء قانون القوة و صعود المنافسة"**، مجلة الحقوق و العلوم السياسية ، المجلد15 العدد1 ،(2022).

114. عودة ،جهاد ،ايمان عبد العال ، حامد البدري،"**الحرب الروسية الجورجية: استعادة النفوذ الروسي في جورجيا"**، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية، المجلد 31، العدد 1،(مارس 2017).

115. غربي ،هيبة ، " **تجليات العقوبات المفروضة على ايران"**، مجلة مدارات ايرانية ،المجلد2،العدد5، (سبتمبر2019).

116. غريب ،حكيم ، و بهلول ،محمد ،"**استراتيجية روسيا الاتحادية تجاه الحرب في سوريا 2011_2018**",مجلة الاداب و العلوم الاجتماعية ، المجلد 16، العدد 2، (2019).

117. الغنام ،رنيم علي جمال الدين ،" **الصراعات الدولية على الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المتوسط (2009-2019)**"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية، المجلد 7، العدد14،(2022.

118. فاخوري ،عصا م ،و تركماني ،عبد الله ، **محددات السياسات الامركية حول الصراع الدائر في سوريا(2011-2022) و توجهاتها المستقبلية**، مركز حرمون للدراسات السياسية،(اوت2022).

119. فاضل عبد علي حسين حسين،" **دراسة في القطبية الدولية و رسم ملامح النظام الدولي الجديد"**، مجلة دراسات دولية، العد85،(2021.

120. فاطمة صمادي، "**ايران وروسيا: شراكة ام تحالف استراتيجي؟"**، مركز الجزيرة للدراسات،(الدوحة: 18 ماي 2016.

121. فرنسيس،فيرونيكا حليم ،" **جيوبوليتيك السياسة الخارجية الروسية "دراسة في اثر الجيوبوليتيك في علاقة روسيا بدول الجوار"**، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية، المجلد4، العدد4،(جويلية 2019).

122. فريق الازمات العربي،" **الازمة السورية: استراتيجية الخروج"** ، act مركز دراسات الشرق الاوسط مجلة دراسات شرق اوسطية ،العدد87،(الأردن، د ت ن.

123. قاسمي ،سعيد ،" **عوامل تراجع القوة الايرانية في المنطقة العربية"**، مجلة الدراسات الايرانية، العدد10،(اكتوبر2019).

124. قاشي ، فايزة ، "**محمد عبد العزيز بن كاملة تكتل المجموعة الاقتصادية الاوراسية:الدروس و الاثار على الوضع الاقتصادي العربي"**، المجلة الجزائرية للابحاث الاقتصادية و المالية، المجلد2 ، العدد2،(2019).

125. قبلان ، مروان ، "**اكتشافات الغاز الطبيعي شرق المتوسط: استشراف الفرص و التحديات الجيوسياسية"**، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، (الدوحة: 2018).

126. قبلان ، مروان ، "**المعارضة المسلحة السورية وضوح الهدف و غياب الرؤية"**،مجلة سياسات عربية العدد2 ،(31ماي 2013).

127. قبلان ،مروان ، "**صعود تنظيم الدولة الاسلامية و تحولات النظام الاقليمي في المشرق العربي"**، مجلة سياسات عربية، العدد 12،(جانفي 2015).

128. قبلان ،مروان ،" **لماذا انهارت دولة البعث في سوريا"**، مجلة السياسات العربية ، المجلد9 ، العدد 53،(نوفمبر2021).

129. قبلان ،مروان ،"**المسالة السورية واستقطاباتها الاقليمية و الدولية: دراسة في معدلات ادارة القوة و الصراع على سوريا"**، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، (الدوحة: مارس 2015).

130. قدورة ،عماد ، "**تركيا و مسالة التدخل العسكري بين الضغوط و القيود"**،المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، (قطر:اكتوبر 2014).

131. القهوجي ، همام ،"**عملية غصن الزيتون على عفرين : ابعادها و المواقف الدولية تجاهها و السيناريوهات المتوقعة** "،طوران للابحاث و الدراسات الاستراتيجية،(2017).

132. القويمي ،عادل عبد الرحمان محمد، **الاهمية الاقتصادية و الاستراتيجية للمضايق و الممرات البحرية في العصر الحديث**،المجلة القانونية،المجلد15 العدد2، (فيفري 2023).

133. الكفارنة، احمد عارف اورحيل ، "**الخيارات الاستراتيجية لتركيا اقليميا و دوليا**"، مجلة دراسات العلوم الانسانية و الاجتماعية، المجلد45، العدد4 ،(2018).

134. كلاع ، شريفة, **"قراءة في تاريخ ودوافع البرنامج النووي الإيراني"**, مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ,العدد5،(25 ماي 2016).

135. كيالي ،عبد الحميد و اخرون ، **"الموقف الاستراتيجي الامريكي الاسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة "**، شهرية الشرق الاوسط دائرة المكتبة الوطنية، (اوت2011).

136. الجميلي،صدام مرير حمد ، **الاهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب في ظل التنافس القوى الاقليمية و الدولية: دراسة تحليلية لمناطق النفوذ و الادوار**، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية و السياسية،المجلد13،العدد49،(2024).

137. ليستر ،تشارلز ،**"الازمة المستمرة:تحليل المشهد العسكري فى سوريا.موجز السياسة"**، مركز بركنجز،(الدوحة:ماي 2014).

138. المبيضين ،مخلد عودة ، **"العودة الروسية الى الشرق الاوسط : رئاسة الرئيس بوتين 2000-2008"**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 38 (1)، (2010).

139. محفوض ،عقيل سعيد ، **"الثعلب و القنفد:الولايات المتحدة ازاء الازمة السورية"**، مداد مركز دمشق للابحاث و الدراسات،(دمشق،2017).

140. محفوض ،عقيل سعيد ، **"سوريا و مبادرة" خطوة بخطوة" ..المحددات،و الاكراهات، و المسارات المحتملة"** ،مركز البيان للدراسات و التخطيط ،(2022).

141. محفوض، عقيل سعيد،**"العسكرة و النزاع و التنمية فى المنطقة العربية مع التركيز على الازمة السورية"** ،المستقبل العربي ،المجلد41، العدد 482، (2019).

142. محمد ، اياد جاسم ، **"البحر الاحمر في الاستراتيجية الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة 1991-2010"**، المجلة الدولية للعلوم الانسانية و الاجتماعية ، العدد17،(ديسمبر 2020).

143. محمد ، غزلان محمود عبد العزيز ، **"التقارب العسكري الروسي الصيني، واحتمالات التحالف العسكري"**، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية ، ،المجلد الثامن،العدد15،(جامعة الاسكندرية :جانفي2023).

144. محمد ،الاء سعدي ، الشيباني ، عدنان كاظم جبار ، **الدولة في منظور الجغرافيا السياسية**، مجلة اوروك للعلوم الإنسانية، المجلد 16، العدد3، (سبتمبر 2023).

145. محمد ،العاني رافد احمد ،**"الولايات المتحدة الامريكية و دول الخليج العربى مصالح استراتيجية متواصلة"** ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ،المجلد3، السنة3 ،العدد8،(جامعة تكريت: 31 ديسمبر2016).

146. محمد ،امل نجم ،**"تاثير شركة غاو بروم فى العلاقات الروسيبة الاوربية بعد عام"2001**، مجلة دراسات دولية ، العدد85،(العام2021).

147. محمد ،ساجد شرقي ، و فاضل ، فاطمة حسين ، **"الصراع الروسي الغربي في اكرانيا عام2022 و انعكاساته على توازن القوى"**، مجلة علمية الاكاديمية العراقية ، العدد67 ، ج1 ،(ديسمبر 2022).

148. مديرية الدراسات الاستراتيجية، **"اللجنة الدستورية: التاسيس التشكيل،الاجتماعات،اراء الدول"**، المركز الاستشاري للدراسات و التوثيق،العدد50، (مارس2021).

149. مرسي ،مصطفى عبد العزيز ، "**التدخل العسكري الروسي المكثف في سوريا الدوافع و التداعيات و النتائج**"، شؤون عربية، العدد 164،(2015).
150. مركز الامارات للسياسات ، "**جولة استانا الثامنة عشر حول سوريا: المخرجات و مستقبل المسار**" ، ،(الدوحة: 2022/7/5).
151. مركز الجزيرة للدراسات، "**بين استانا و جنيف: افق الاجندات المتضاربة في الازمة السورية**"، (22 فيفري2017).
152. مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات،" **افاق الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط**"،(ديسمبر2016).
153. المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ،**انماط الحكم المحلي في سوريا**، ، (الدوحة: ماي 2016).
154. المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات: "**الخاص و العام في الانتفاضة الشعبية السورية الراهنة** "، (الدوحة،افريل 2011).
155. المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات،" **مؤتمر السلام السوري "جنيف2" و تحديات البيئة المحلية و الإقليمية**"،(فيفري2014).
156. المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات،"**هل تحسنت فرص التسوية في الازمة السورية بعد القرار رقم 2254؟**"، (الدوحة: 2016).
157. المركز العربي للابحاث و دراسة السيسات،"**الازمة الاقتصادية في سوريا اسبابها و تداعياتها و اتجاهاتها**" ،(جويلية2020).
158. المركز العربي للدراسات، "**هل الجامعة العربية قادرة على انقاذ سوريا؟**"، (الدوحة، 2011/11/17).
159. مركز جسور للدراسات ،"**الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية: حصاد السنوات الخمس**" ، ،(تركيا: نوفمبر2017).
160. مركز حرمون ، "**درعا من الثورة الى الاحتواء** "، ، (جويلية2018).
161. مركز حرمون للدراسات ،" **نواظم السياسة الخارجية السورية بعد عام 1970 و تداعياتها**"، ،(2022/7/25).
162. مركز حرمون للدراسات المعاصرة, "**درعا من الثورة الى حد الاحتواء**"، ،(23جويلية 2018).
163. مركز حرمون،"**محددات العلاقات الروسية-الصينية وتجلياتها في الشرق الأوسط**"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة،(الدوحة: 22 ديسمبر 2018).
164. مروان ،قبلان , "**الثورة و الصراع على سوريا: تداعيات الفشل في ادارة لعبة التوازنات الإقليمية**"، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، العدد 18، (جانفي 2016).
165. المسار للدراسات الإنسانية،، "**الاستراتيجية الصينية تجاه العالم العربي الاهداف و المصالح و الافاق المستقبلية**"، (22 اوت 2023).
166. مساعي ، فاطمة , "**مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية , بين التراجع و التمدد** ", دفاتر السياسة و القانون , العدد 11 , (جامعة ورقلة :جوان 2014).
167. المشاقبة ،عاهد مسلم ، "**البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية و افاقها المستقبلية**"، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، مجلد41 ،ملحق1 ،(2014).
168. المشهداني، محمد ميسر فتحي، "**الاداء الاستراتيجي الامريكي تجاه الشرق الاوسط في عهد الرئيس ترامب-دراسة مستقبلية**"، مجلة العلوم السياسية ، المجلد2018،العدد 56،(جامعة بغداد، 31 ديسمبر 2018).

169. معمر ، خولي ،فيصل سليم، "***تاثير الانتفاضة الشعبية في سوريا على العلاقات التركية الروسية"***، مركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، (الدوحة: 2014).

170. ملكاوي ، عصام فاعور ، " **تركيا و الخيارات الاستراتيجية المتاحة**"، المجلة العربية للدراسات الامنية، المجلد 31، العدد 63، (30 سبتمبر 2015).

171. منصور ،عماد ، "**السياسة الخارجية الصينية من منظار "الثقافة الاستراتيجية**"، مجلة سياسات عربية ، المجلد4، العدد21،(جويلية 2016).

172. الموسوي،بتول هليل جبير ، "**العثمانية الجديدة و مواقف تركيا من قضايا الشرق الأوسط**"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، العدد 45،(2014).

173. ناصري، سميرة، "**دور المنظمات الدولية و الاقليمية في الازمة السورية – دراسة حول الاسباب و التداعيات"**، مجلة دائرة البحوث و الدراسات القانونية العدد 6،(جانفي2019).

174. نجم،رفل حسين ، ساجت ،عباس طراد ، "**خصائص القوة الجيوبوليتيكية للجمهورية العربية السورية"**،مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية و الانسانية،العدد42،(فيفري2019).

175. النعيمي ، لقمان عمر محمود ، "**تركيا و الثورات العربية : تونس و مصر و ليبيا"** ،مجلة دراسات اقليمية جامعة الموصل ،المجلد10 ،العدد33،(31مارس2014).

176. النهار، حازم ، **المسالة السورية : التطورات الميدانية و عودة الاهتمام السياسي** ،(الدوحة: المركز العربي للابحاث، جوان2015).

177. نوري ،اسراء علاء الدين ، و احمد ، ناصر زين العابدين ،"**السياسات و الاستراتيجيات الامريكية الروسية في الشرق الاوسط العراق و سوريا نموذجا"** ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ،العدد3 ،(12/31/ 2019).

178. هادي ، حسين عدنان , "**الهوية التركية بين العلمانية و العثمانية الجديدة**"، مجلة حمورابي للدراسات ،المجلد 9، العدد 37،(31 جانفي 2021).

179. هاشم ،فراس عباس ، "**الميزان العسكري الإيراني"**، مجلة مدارات إيرانية، المجلد2، العدد5، (سبتمبر2019).

180. واثق ،محمد ، و السعدون، براك ،**"تطبيقات الاستراتيجية العسكرية الروسية بعد الخرب الباردة العراق"** ،مركز الدراسات الاقليمية ،(جامعة الموصل: 4سبتمبر2013).

181. واسر ،جيمس سلادن بيكا ، و كليمان ، بن كونابل، سارة غران ، **"الاستراتيجية الروسية في الشرق الاوسط "**، مؤسسة راند ورشات ،(لندن ،واشنطن: 2017).

182. الوائلي ، حيدر زهير جاسم,"**الاستراتيجية والسياسة الخارجية في العلاقات الروسية-الصينية"**,المجلة السياسية والدولية لجامعة المستنصرية ,المجلد 2015، العدد 28-29،(العراق: 31 ديسمبر 2015).

183. وصفي، موسى،" **دراسة في الموقف الصيني من الازمة السورية2011-2018** "، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية و القانونية، المجلد6، العدد28،(30 سبتمبر 2022).

184. وغليسي، أحلام، و رقولي، كريم ،"**التنافس الروسي الامريكي في سوريا :الدوافع و الأهداف"** ،مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد8 ا،لعدد3 ، (جوان2021).

185. وهيب ، حسين حافظ ،"**استراتيجية الادارة الامريكية ازاء لشرق الأوسط"** ، المجلة السياسية و الدولية،السنة السادسة العدد 18،(2011).

186. ويس ، مايكل," **إقامة المنطقة الأمنية في سوريا , تقييم الجوانب القانونية و اللوجيستية و المخاطر** "،مركز التواصل و الأبحاث الاستراتيجية، (لندن: 200).

187. الياس، فراس ، **"الجيوبوليتيك الشيعي و المخيلة الجيواستراتيجية الايرانية..مجالات التاثير و بناء النفوذ"**، مركز الجزيرة للدراسات،(قطر:5 /2019/12).

المذكرات و الرسائل الجامعية:

1. أبو مصطفى ، سهام فتحي سليمان ، **الازمة السورية في ظل تحول التوازنات الاقليمية و الدولية 2011-2013**، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، (غزة:جامعة الازهر، كلية الاداب و العلوم الإنسانية،2015).
2. بلحربي، عومار، **ا"لثقافة الكونفشيوسية : دراسة في الابعاد الثقافية للصعود الاستراتجي الصيني"**، اطروحة لنيل درجة الدكتوراه ،(الجزائر:جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2018).
3. بوحمامة ، اسامة,**"ادارة الملف النووي الايراني مع قوى الغرب واثره على الساحتين الاقليمية والدولية** ",اطروحة دكتوراه ،(ورقلة: جامعة قاصدي مرباح ،قسم العلوم السياسية، 2018-2019).
4. جودة ، كرار ذياب عبد ، **"الولايات المتحدة الامريكية و ادارة الازمات الدولية "الازمة السورية نموذجا"**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية -الاستراتيجية،(العراق: جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ،قسم الاستراتيجية، 2015).
5. الخلايلة ، المعتصم بالله احمد ، **"العلاقات السورية الاسرانية خلال ثلاثة عقود الماضية 1979-2008"**، مذكرة ماجستير،(جامعة مؤتة: 2009).
6. خنوش ،عبد الرحمان ، **"قياس قوة الدولة الاقليمي دراسة مقارنة ايران،تركيا و إسرائيل"**، اطروحة دكتوراه ،(الجزائر:جامعة الجزائر3 ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم الدراسات الدولية،2019).
7. الرشدي ، نور حسين فيضي ، **"الاستراتيجية الصينية في المحيد الهادئ"** ،اطروحة دكتوراه ،(العراق:جامعة كربلاء ، كلية التربية و العلوم الانسانية ،قسم الجغرافيا التطبيقية، 2022).
8. طايل، يوسف عبد الله، **"العدوان الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا و ايران نحو الشرق الأوسط"**، رسالة ماجستير،(جامعة الشرق الأوسط، كلية الاداب و العلوم، قسم العلوم السياسية، 2013).
9. طبي، لحسن، **"السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني و البعد العلماني فترة حكم حزب العدالة و التنمية"**، رسالة ماجستير،(الجزائر: جامعة الجزائر3 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015.
10. عباس ، مؤيد حمزة ، **"الاستراتيجية الامريكية فى المنطقة الشرق الاوسط بعد 11\9\2001"**، رسالة ماجستير،(العراق: جامعة النهرين، قسم الاستراتيجية، 2012).
11. عبد ربه ،ابراهيم محمد منيب نوري ،**"الابعاد السياسية لموقف حزب الله من الصراع على السلطة في سوريا 2011-2015"**، رسالة مقدمة لاستمال متطلبات التخرج،(غزة :جامعة الازهركلية الاداب و العلوم الإنسانية، قسم التاريخ و العلوم السياسية ، 2015).
12. عبدو ، حسن رزق سلمان ،**"النظام العالمي و مستقبل سيادة الدولة في الشرق الاوسط "**،رسالة ماجستير غير منشورة ،(غزة:جامعة الازهر ، 2010).
13. غانم ، احمد نبيل محمد زكي ، **"التدخل التركي فى سوريا و اثره على الامن القومي السوري2011-"2018**، رسالة ماجستير ،(فلسطين: جامعة القدس، 2019).
14. قحاز ، روان رجا جاد ،**"نظرية التبعية و اهميتها فى فحص العلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية و الشرق الاوسط:الحالات ايران،السعودية ،العراق"**، مذكرة ماجستيرفي العلاقات الدولية،(فلسطين: جامعة بيرزيت:كلية الدراسات العليا، د ت ن).
15. قيس ، تمام ، **"العلاقات السورية التركية الواقع و احتمالات المستقبل"** ، رسالة ماجستير،(سوريا : جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2015).

16. مازوزي ، عبلة ، **"العلاقات الايرانية السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة"**، مذكرة لنيل درجة الماجستير،(الجزائر: جامعة باتنة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009).
17. المعايطة ،امجد سالم عطوان ،**الازمة السورية و تحولات العلاقات الامريكية الروسية 2011-2016**.،اطروحة دكتوراه ،(جامعة مؤتة: قسم العلوم السياسية، 2016).
18. مكي ، عبد المنعم ، **"التوافق الاستراتيجي الروسي الصيني في مواجهة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط"** ،رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا ،(الجامعة اللبنانية: كلية الحقوق و العلوم السياسية و الادارية ،قسم العلوم السياسية، 2017).
19. النوري ،حامد بن عبد العزيز محمد ،**"اثر القوة في العلاقات الدولية:المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الاوسط1945-"1990**،مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير،(السودان: جامعة الخرطوم.2006).

المؤتمرات و الملتقيات:

1. المزروعي، مثنى مشعان ، **"المسارات الجغرافية لعقد اللؤلؤ الصيني و انعكاساته الجيوسياسية على دول مجلس التعاون الخليجي "**، (ورقة علمية لمؤتمر العلمي الدولي الثاني لنقابة الاكاديميين العراقيين، مركز التطوير الاستراتيجي الاكاديمي و جامعة صلاح الدين كلية التربية اربيل الفترة 10-10شباط2020).

التقارير:

1. أوراق كارنيجي , **"الإصلاح في سوريا : التارجح بين النموذج الصيني و تغيير النظام"**, مؤسسة كارتيجي للسلام الدولي، رقم69, (1جويلية2006).
2. العشي، اسعد ،" **كيف خسر المجتمع المدني السوري و استقلاليته في حرب الاجندات المتصارعة"**، مركز كارنيجي لدراسات السلام، (بيروت: ،2020).
3. كلية الشريعة، **جغرافية الوطن العربي** ،(السعودية: جامعة ام القرى، بحث محكم لكلية الشريعة ،2013).
4. مجموعة الازمات الدولية، **"اى شيء الا السياسة:وضع المعارضة السياسية السورية"**، تقرير الشرق الأوسط، رقم 17،146،(اكتوبر 2013).
5. مجموعة البنك الدولي، تقرير: **خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية و الاجتماعية للصراع في سوريا** ،(2016).
6. المجموعة الدولية لمعالجة الازمات ، **سوريا في عهد بشار : تحديات السياسة الداخلية** ، (التقرير رقم 24 ، 11 فيفري 2004).
7. منصور، مصطفى ، **الصراع الامريكي السوفياتي في الشرق الاوسط** ،(مصر: مكتبة مدبولي،2015.
8. نصر ، رابح ،**الازمة السورية الجذور و الاقتصادية و الاجتماعية**،(دون بلد النشر: المركز السوري لبحوث السياسات، جانفي 2013).
9. يحي، مهى ," **السياسات التنازعية في سوريا , المعارضة و التمثيل و المقاومة** ", مركز كارنيجي للسلام الدولي , (بيروت , 2020).

المحاضرات:

1 . زوبيدة ، محسن ، بن قرينة ، محمد حمزة ،**جيوبوليتيك البترول في العالم**،(الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم، 2014/2013).

الصحف و الجرائد :

1. الدجني ، حسام ، "**سر الموقف الروسي من الازمة السورية**"، جريدة القدس، السنة الثالثة و العشرين، العدد7042 ،6فيفري2012.
2. ليونيد ، اسكندر روفيتش ، "**العلاقات الروسية الصينية: موازين القوى العالمية تنتقل من الغرب الى الشرق**"، صحيفة القوة الثالثة.
3. مدونة ايلاف، "**هكذا تتهرب روسيا من العقوبات عبر قروضها السورية** "،العدد7890،(14افريل2022.

المنشورات الالكترونية:

1. فرانس 24 نت،" **جنيف2: اول اجتماع مشترك بين النظام و المعارضة و امل ضئيل باحراز تقدم"،** 2014/1/25،تاريخ الاطلاع:2024/8/8. الرابط : https://www.france24.com/ar/20140125-سوريا-مؤتمر-السلام-جنيف2-النظام-المعارضة
2. "**الصين استغرقت 4عقود لاقناع العرب بالتخلي عن تايوان"،** 2022/6/1، تاريخ الطلاع 2024/9/9، الرابط الالكتروني: https://www.aa.com.tr/ar/التقارير/الصين-استغرقت-4-عقود-لإقناع-العرب-بالتخلي-عن-تايوان-تقرير/2602668
3. Anf news ،" **الازمة السورية و الحل المتمثل بمشروع سوريا الديمقراطي** "،2015/11/18، تاريخ الاطلاع 2024/9/15.الرابط :https://anfarabic.com/akhr-l-khbr/l-zm-lswry-wlhl-lmtmthl-bmshrw-swryldymqrty-%20%20%2023342
4. https://syrianmemory.org/archive/figures/5f0b9bcb3459b00001f43a95.
5. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/11/8/اتفاق-أضنة-التركي-السوري-بروتوكول
6. SWI Swissinfo ،"**روسيا-جورجيا:ابعاد نفطية و اخرى جيو-استراتيجية** "،1اوت2008، تاريخ الاطلاع: 2022/12/15. الموقع الالكتروني:swi.swissinfo.ch
7. TRTعربي، **النفط و الغاز في سوريا..اين تنتشر الحقول و من المستفيدون،**2020/3/19، تاريخ الاطلاع:2024/6/20، على الرابط الالكتروني: **https://www.trtarabi.com/issues/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A3%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D9%86%D8%AA%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%84-%D9%88%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%88%D9%86-24770**
8. ابراهيم محمد البنا و اخرون، **"الازمة السورية2011-2022و الصراع الاقليمي و الدولي في المنطقة دراسة اصول و اليات الصراع"،** المركز العربي الديمقراطي، تاريخ الاطلاع: 2023/6/22.الرابط الالكتروني: https://democraticac.de/?p=87505.
9. **اثر الموقع الجغرافي في تاريخ سوريا،** تاريخ الاطلاع: 2024/4/12.موقع الالكتروني www.uobabylon.edu.iq.ad_downloads
10. احمد عزام، **كيف كان شكل المواطنة في دولة البعث،** تاريخ الاطلاع10.09.2020، على الرابط الالكتروني: https://orient-news.net/ar/news_show/82886

11. الاخبار نت، "**وثيقة دي ميستورا لحل الازمة السورية**"، 29 اوت2015،تاريخ الاطلاع 2024/6/18. الرابط الالكتروني:https://al-akhbar.com/Syria/10282
12. اكرم البني،**خصوصية الثورة السورية و تشابكاتها**، تاريخ الاطلاع:2024/1/12، على الرابط: https://souriahouria.com/%D8%AE%D8%B5%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%A8%D9%83%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A3%D9%83%D8%B1
13. امنة معوات ،"**اسس و استراتيجيات الامن النفطي الصيني في منطقة الشرق الأوسط**"، المركز الديمقراطي العربي ، 2016/11/2، تاريخ الاطلاع: 2024/8/20، الرابط: https://democraticac.de/?p=39354
14. ايمان علاء الدين، "**الحرب الروسية الاكرانية الاسباب التداعيات**"، مركز الحضارة للدراسات و البحوث،17جويلية2022، تاريخ الاطلاع: 2023/8/15.الرابط: https://hadaracenter.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8
15. باسل حفار، "**مازق الحل السياسي بسوريا من بيان جنيف الى "ورقة اللاورقة"**، الجزيرة نت، 2024/4/25 ،تاريخ الاطلاع، الرابط: 2024/8/24.الموقع: https://www.aljazeera.net/politics/2024/4/25/مأزق-الحل-السياسي-بسوريا-من-بيان-جنيف
16. البحث الاكاديمي، **نيكولاس سبيكمان و نظرية الاطار**:1893-1943 المدرسة الامريكية،2024/9/1. الرابط الالكتروني: https://bohoht.blogspot.com/2016/04/1893-1943.html?m=1
1. بدرية القحطاني، فيصل السويلم، **كارل هاوسهوفر**. منتديات الحوار الجامعية السياسية. 2012/5/4. تاريخ الاطلاع:2023/5/22. الرابط: https://ahmedwahban.com/aforum/viewtopic.php?t=26355.
17. بي بي سي الاخبارية نت ، "**دليل المعارضة السورية** "، تاريخ النشر2013/12/13، تاريخ الاطلاع: 2022/3/22، على الموقع: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/01/131213_syria_political_opposition_backgroundd
18. بي بي سي عربي نت، "**الجامعة العربية تعلق عضوية سوريا و تفرض عقوبات سياسية و اقتصادية**"، 12نوفمبر2011 ،تاريخ الاطلاع 2024/8/28. الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/11/111112_syria_arab_sanctions
19. بي بي سي عربي نت،" **مؤتمر جنيف 2 حول سوريا..حقائق و معلومات**"، 2014/1/22 ،تاريخ الاطلاع:2024/8/18.الرابط الاكتروني: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/01/140122_geneva2_syria_analysis
20. التجاني دلال، " **ايران و تاثيرها الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط** "، مركز الروابط للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، 2018/1/25 ،تاريخ الاطلاع 2024/8/27. الرابط الالكتروني: https://rawabetcenter.com/archives/60757
21. جريدة الشرق الأوسط، "**نبيل العربي يؤكد دعم ثوابت لحل الازمة السورية**" ،2014/5/16، تاريخ الاطلاع: 2024/8/14. الرابط الالكتروني:https://aawsat.com/home/article/97476 .
22. الجزية نت، "**مبادرات حل الازمة السورية..من جنيف 1 لوقف اطلاق النار**"، 2016/9/11 ،تاريخ الاطلاع2024/8/8. الرابط الالكتروني:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/9/11/مبادرات-حل-الأزمة-السورية-خمس-سنوات

23. الجزيرة للاخبار، "**اتفاق اضنا التركي السوري ..بروتوكول امني حمال أوجه**"، 2016/11/6، تاريخ الاطلاع 2024/8/28.الرابط الالكتروني:

24. الجزيرة للاخبار، "**درع الفرات..عملية عسكرية متعددة الاهداف و الجبهات**"، 5\9\2016 ،تاريخ الاطلاع:20\5\2023. الرابط الالكتروني: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/9/5/%D8%AF%D8%B1%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF%D8%A9.

25. الجزيرة نت , **المبادرات العربية الجديدة بشان سوريا** , 2012/01/23 ، تاريخ الاطلاع: 2022/6/30، على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/2012/1/23/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

26. الجزيرة نت, **امير قطر: على مجلس الامن وقف قتل الهمجي للسوريين**، تاريخ الاطلاع: 2022/6/30. على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/2016/9/20/%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1-%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AA%D9%84

27. الجزيرة نت، "**اتفاق جنيف1**"، 2015/3/2، تاريخ الاطلاع 2024/8/8. الراباط الالكتروني: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/3/25/بيان-اتفاق-جنيف-1

28. الجزيرة نت، "**الفيتو الروسي..يد مرفوعة تحمي الأسد**"، 2017/2/28، تاريخ الاطلاع 2024/8/10. الرابط : https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/2/28/الفيتو-الروسي-يد-مرفوعة-تحمي-الأسد

29. الجزيرة نت، "**المبادرة العربية لحل الازمة السورية**"، 2011/9/6، تاريخ الاطلاع: 2024/6/18. الرابط الاكتروني:https://www.aljazeera.net/news/2011/9/6/__المبادرة-العربية-لحل-الأزمة-السورية

30. الجزيرة نت، "**خطابات الاسد..الاصلاح بالكلام**"،6-01-2013، تاريخ الاطلاع:2022/5/24، على الرابط الالكتروني:_ https://www.aljazeera.net/news/2013/1/6/%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%84%D8%A7%D9%85

31.الجزيرة نت، "**غير بيدرسون رابع مبعوث اممي الى سوريا"**، 2018/11/1 ، تاريخ الاطلاع: 2024/6/22.الرابط: https://www.aljazeera.net/news/2018/11/1/غير-بيدرسن-رابع-مبعوث-أممي-لحل-النزاع
32.الجزيرة نت، "**هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني الديمقراطي"**، تاريخ النشر 27/5/2013، تاريخ الاطلاع: 2022/3/22 على الموقع:https://www.aljazeera.net/news/2
الجزيرة نت، **حزب البعث العربي..من القومية الى العسكرة**، تاريخ الاطلاع: 12/ 2/ 2023.
2. الجزيرة نت،**البحر الابيض..ممر مائي استراتيجي تتصارع عليه قوى العالم** ،2023/12/26. تاريخ الاطلاع 2023/3/31، الرابط الالكتروني: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/12/26/البحر-الأحمر-ممر-مائي-إستراتيجي

33.جسور للدراسات، "**المبادرة الاردنية الجديدة للحل في سورية:ما الذي تغير؟"**، 2022/10/5 ،تاريخ الاطلاع 2024/8/24. الرابط: https://jusoor.co/ar/details/المبادرة-الأردنية-الجديدة-للحل-في-سورية:-ما-الذي-تغير؟
34. جلال سلمي، "**خط الانابيب "الاسلامي" و الصراع على سوريا** "، موقع نون بوست ، 2017/5/19، تاريخ الاطلاع:2024/8/25، على الرابط:https://www.noonpost.com/18059
35. جلال سلمي، **السياسة التركية حيال الازمة السورية 2011-2017**، تاريخ الاطلاع 14|12|2022،على الرابط الالكتروني: https://democraticac.de/?p=47298

36.جوني فخري، "**تفاصيل عن حزب الله في سوريا ..استنساخ لميليشيات ايران"**، 2023/3/4، تاريخ الاطلاع 2024/8/27. الرابط الالكتروني:https://www.alarabiya.net/arab-and-world/syria/2023/03/04/تفاصيل-عن-حزب-الله-في-سوريا-استنساخ-لميليشيات-ايران
3. الجيوبوليتيك او الجيوسياسة، تاريخ الاطلاع: 2015/9/18 / .الرابط الاكتروني: www.mostakbaliat.com/archives/16716/

37.حايد حايد،**المجتمع الدولي و الثورة السورية**،هنريش 03مارس2014، تاريخ الاطلاع: 2022/6/22. على الرابط الالكتروني: https://lb.boell.org/en/2014/03/03/lmjtm-ldwly-wlthwr-lswry
38. الحجار بهاء،**محطات في سوريا على مدى عامين**، سكاي نيوز 2013، تاريخ الاطلاع:2024/4/22، على الرابط الالكتروني:https://www.skynewsarabia.com/middle-east/142790-%D9%85%D8%AD%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%94%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%AF%D9%89-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%86.
39. الحرة نت ، "**الفيتو الروسي و معاناة السوريين ...ابرز المحطات"**، 11افريل2018 ، تاريخ الاطلاع: 5ديسمبر2022. الرابط الكتروني: https://www.alhurra.com/choice-alhurra/2018/04/11/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AA%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%B7%D8%A7%D8%AA.

40. حسن لطيف الزبيدي ،**الشرق الاوسط الكبيرو دوره في صياغة قرار الحرب الامريكية على العراق: اختبار فرضيات**، تاريخ الاطلاع: 2023\11\6 االرابط الالكتروني: https://hasnlz.com/?p=3013

41. خليل العنابي، **"تركيا و الولايات المتحدة ..مصالح استراتيجية متبادلة"** ، مركز الجزيرة للدراسات، 25نوفمبر2009، تاريخ الاطلاع:2022/6/15، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/files/2009/201172232933296948.html

42. دانة سقباني، **"النشاط الايراني في سوريا ثقافيا،ما ابعاده؟ و ما مدى تدخلاته"**، 2020/2/6، تاريخ الاطلاع 2024/9/1. الرابط الالكتروني:-https://iranwire.com/ar/syria/82418-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%A7-%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%87-%D9%88%D9%85%D8%A7-%D9%85%D8%AF%D9%89-%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%87

43. الذاكرة السورية، **"اعلان تشكيل القيادة المشتركة للمجالس العسكرية الثورية في سوريا"**،2012/9/28، تاريخ الاطلاع: 2022/4/22، على الموقع: https://syrianmemory.org/daily-events/event/5eb6d9720e607900012db84.

44. رواء العلي، **"العلاقات السورية الصينية اقتصاديا و تجاريا و صحيا"**، 2020/10/24 ، تاريخ الاطلاع : 2024/9/9، الرابط الاكتروني:-https://arabic.cgtn.com/n/BfJAA-CIA-GAA/EaFbcA/index.html

45. ستراتيجيكس، **الشرق الاوسط من منظور تحليلي** ،2022/7/7،تاريخ الاطلاع 2024/8/20، الرابط الالكتروني:https://strategiecs.com/ar/analyses/ الاستراتيجية-الصينية-في-الشرق-الأوسط-من-منظور-تحليلي

46. سكاي عربي نيوز، **"سوريا..دعم مالي سعودي لحكومة المعارضة"**، 2013/11/21 ، تاريخ الاطلاع: 2020/5/22. الرابط الالكتروني: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/472310-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9

47. سكاي نيوز عربي ،**"مفاوضات استانا بشان سوريا..4 ملفات على طاولة الجولة"** ، 19 2022/11/23 ، تاريخ الاطلاع 2023/5/15. الرابط: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1573953-مفاوضات-أستانة-بشأن-سوريا-4-ملفات-طاولة-الجولة-19

48. سليم الزريعي، **"حرب القوقاز ابعد من اوسيتيا"**، 2008/9/7، تاريخ الاطلاع: 2023/8/19. الرابط الالكتروني: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=146322

49. سنتر تيجكس ، **الاستراتيجية الصينية في الشرق الاوسط من منظور تحليلي**، 2022/8/7، تاريخ الاطلاع 12.03.2024، الرابط:

https://strategiecs.com/ar/analyses/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%88%D8%B1-%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D9%8A

50. **سياسة توازن القوى بين روسو ومورغانثو: دراسة مقارنة** ، تاريخ المشاهدة: 2015/4/15، الرابط: http://diae.net/6378.

51. شبكة بي بي سي عربي للاخبار، "**عنان يتخلى عن مهمته في سوريا بسبب التصعيد العسكري و الانقسام في مجلس الامن**،" 2012/8/2 ،تاريخ الاطلاع : 2024/9/15. الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/08/120802_annan_syria_resignation

52. الشرق للاخبار، "**حزب الله اللبناني ينتشر في 117 موقعا في سوريا**"، 11/24/، تاريخ الاطلاع 2022/8/27.الرابط: https://asharq.com/search/?q=%D8%AD%D8%B2%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87%20%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A%20%D9%8A%D9%86%D8%AA%D8%B4%D8%B1%20%D9%81%D9%8A%20117%20%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%20%D9%81%D9%8A%20%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A

53.طه عبد الناصر رمضان ، "**من اجل الصين..طردت تايوان من الامم المتحدة** "، قناة العربية، 2020/5/31 ، تاريخ الاطلاع: 2024/9/9، الرابط الالكتروني: https://www.alarabiya.net/last-page/2020/05/31/من-أجل-الصين-طردت-تايوان-من-الأمم-المتحدة

54.عبد الجليل زين المرهون، " **قصة العلاقات السورية الايرانية** "،الجزيرة نت، 2013/8/21، تاريخ الاطلاع2024/9/1. الرابط الالكتروني: https://www.aljazeera.net/opinions/2013/8/21/قصة-العلاقات-السورية-الإيرانية

55. عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي،"**مستقبل التوغل الايراني في سوريا في ميزان نظرية الدور في العلاقات الدولية** ،2017/8/6 ،تاريخ الاطلاع2024/9/1. الرابط: https://rasanah-iiis.org/مستقبل-التوغل-الإيراني-في-سوريا-في-مي/

56.عبد الوهاب عاصي، "**مسار الحل السياسي في سوريا**"، مركز جسور للدراسات، 24/ /2017، تاريخ الاطلاع: 2024/5/24.الرابط: https://jusoor.co/tr/details/مسار-الحل-السياسي-في-سوريا

57.عبد الوهاب عاصي، مجد كيلاني، "**خرائط تواجد حزب الله في سوريا** "،موقع جسور، 2020/11/23 ،تاريخ الاطلاع 2024/8/27.الرابط الالكتروني: https://jusoor.co/public/ar/details/خرائط-تواجد-حزب-الله-في-سورية

58. عربي بي بي سي، الغارديان: "**السعودية تدفع رواتب عناصر الجيش السوري الحر**"، 22جوان2012، تاريخ الاطلاع:2022/7/20. الرابط الالكتروني: https://www.bbc.com/arabic/inthepress/2012/06/120622_inthepress

59. العربية نت الإخبارية، **" سورية توقع رسميا على بروتوكول الجامعة العربية لارسال مراقبين"**، 2011/12/19 ،تاريخ الاطلاع 2024/8/27. الرابط : https://www.alarabiya.net/articles/2011%2F12%2F19%2F183356

60. العربية نت، **"مبادرة الاردن" لحل ازمة سوريا..تعرف على ابرز بنودها"**، 2023/6/27 ،تاريخ الاطلاع 2024/9/1 الرابط: https://www.alarabiya.net/arab-and-world/2023/06/27/-مبادرة-أردنية-لحل-الأزمة-السورية-هذه-أبرز-بنودها

61. علاء الدين الخطيب،" **سوق الغاز الطبيعي و علاقته بالمسالة السورية"؟"** 2018/5/9.تاريخ الاطلاع:2024/8/26. الرابط:https://www.mena-researchcenter.org/ar/سوق-الغاز-الطبيعي-و علاقته-بالمسألة-ال/

62. علي ناصر، **"فرص و تحديات العملية الدستورية و التوعوية حول دستور جديد في سوريا"**، حوار المتوسط للحقوق و المساواة .د ت ن .ص ص1-9 ،تاريخ الاطلاع 2024/9/25 .الرابط: https://meddialogue.eu/wp-content/uploads/2022/03/Constitutional-awareness-in-Syria-Ali-Naser.

63. عماد فوزي شعيبي ،**" الصراع على الشرق الاوسط: الغاز اولا "**، موقع كنعان ، دمشق17افريل2012،تاريخ الاطلاع2024/8/25، الرابط: https://kanaanonline.org/2012/04/26

64. عمر حسن، **"دول الخليج و الازمة السورية : مستويات التحرك و حصيلة المواقف"**، مركز الجزيرة للدراسات ،2012/6/28، تاريخ االاطلاع: 2024/6/16.الرابط الالكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/201262873127604373.html

65. فرانس 24 الإخبارية، **"دمشق ترفض قرارات الجامعة العربية تشكيل قوات حفظ سلام عربية اممية و دعم المعارضة"**، 2012/2/12 ، تاريخ الاطلاع: 2024/9/15. الرابط: https://www.france24.com/ar/20120212-syria-arab-league-draft-resolution-halt-all-forms-of-diplomatic-cooperation-peace-keepers

66. فرانس 24 الإخبارية، **"وفد من بعثة المراقبين العرب يصل اليوم و دعوات دولية لتسريع مفاوضات القرار الاممي"**، 2011/12/22، تاريخ الاطلاع 2024/8/27. الرابط: https://www.france24.com/ar/20111222-سوريا-وصول-بعثة-المراقبين-العرب-خطة-العمل-العربية-إنهاء-العنف-دعوات-دولية-روسيا-المفاوضات-القرار-الأمم-المتحدة-ضحايا

67. قناة المنار، **"الرئيس الاسد في الصين..تاكيد على الشراكة و استراتيجية العلاقة"**، 2023/9/22، تاريخ الاطلاع: 2023/5/18، الرابط الالكتروني: https://www.almanar.com.lb/10965506

68. كونا وكالة الانباء الكويتية،"**روسيا تنتقد التفسيرات الامريكية لاتفاقية جنيف حول سوريا"**، 2013/3/12 ،تاريخ الاطلاع : 2024/8/8. الرابط الالكتروني: https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2297970&language=ar

69. لينا الخطيب جيف2: **"راقبوا المفاوضات السرية 28"** ،موقع كارنيجي، /2014/11،تاريخ الاطلاع 2024/8/20. الرابط الالكتروني: https://carnegieendowment.org/posts/2014/01/geneva-ii-watch-out-for-back-channel-talks?lang=ar

70. محمد الرميزان،" **العدوان العسكري التركي في سوريا: الاهداف و التداعيات على المنطقة و الشرق الأوسط"**، اراء ،العدد143 .2\11\2019، تاريخ الاطلاع:2023/6/22.الرابط الالكتروني: https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4828&catid=4255&Itemid=172

4. **مدخل الى الجغرافية السياسية**.تاريخ الاطلاع:2017/11/12. الموقع الالكتروني: http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=11&lcid=41814.

71. **مرتكزات نظام الحكم السوري (1970-2011) وأثرها في بناء الثورة" مارس 2012.** تاريخ الاطلاع: 2022/10/19 الساعة 17:30. الرابط الالكتروني:-https://bashirzain.com/syrian-revolution-articles/%D9%85%D8%B1%D8%AA%D9%83%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-1970-2011-%D9%88%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A

72. مركز الاتحاد للاخبار،" **نص خطة عنان للسلام في سوريا"**، 2012/4/5، تاريخ الاطلاع:2024/8:8. الرابط الالكتروني: https://www.aletihad.ae/article/33969/2012/%D9%86%D8%B5-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%B9%D9%86%D8%A7%D9%86-%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

73. مركز البحث و التحليل العملياتي، **"الصين في سوريا:المساعدات و التجارة حاليا،النفوذ و الصناعة لاحقا"** ، جويلية2022، تاريخ الاطلاع:.15.3.2024.الرابط الالكتروني:-coar-global.org..

74. مركز الجزيرة ،" **خطة عنان: محنة وقف القتال و الحور بسوريا**،" 2012/4/3 ،تاريخ الاطلاع 2024/9/15. الرابط الالكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar/article/464

75. المركز الكردي للدراسات، "**كيف سيغير مشروق طريق الحرير الصيني منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا؟"**،5نوفمبر2023 ، تاريخ الاطلاع: 2024/6/25، على الموقع: https://nlka.net/archives/10641

76. مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، "**الدور الصيني في الملف السوري :الاسباب و الدوافع"**، 2016/4/6، تاريخ الاطلاع 2024/9/9، الرابط الالكتروني: https://www.omrandirasat.org/الإصدارات/الكتب/tag/الملف%20السوري.10=limit?html &start=30

77.مركز كاندل، "**مشاريع خطوط الطاقة العابرة من سوريا-تشابك المصالح"**، 2023/12/2، تاريخ الاطلاع2024/8/25، على الرابط: https://candlegrup.com/مشاريع-خطوط-الطاقة-العابرة-من-سورية-تش

78. مروة نظير، **ادارة الازمات السياسة الخارجية:مدخل نظري و تحليلي** .الحوار المتمدن.العدد2319. 2010/12/18.موقع الكتروني: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=238704

79. مروة نظير، **ادارة الازمات السياسة الخارجية:مدخل نظري و تحليلي** .الحوار المتمدن.العدد2319. 2010/12/18.موقع الكتروني: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=238704.

80. معالي محمد لطفي محمود سالم، **"الادارة الاسرائيلية للازمة السورية"** ،معهد العالم للدراسات،1ديسمبر2023، تاريخ الاطلاع:2023/5/18.الرابط الالكتروني: https://alaalam.org/ar/politics-ar/syria-ar/morajaat/item/764-01122023

81.معن طلاع ، "**واقع دور الامم المتحدة في حل الازمة السورية: المعضلة و الأسباب**" ،مركز عمران للدراسات الاستراتيجية ،2018/4/10 ،تاريخ الاطلاع 2024/8/21 الرابط: https://www.omrandirasat.org/الإصدارات/الأبحاث/مقالات-الرأي/واقع-دور-الأمم-المتحدة-في-حل-الأزمة-السورية-المعضلة-والأسباب.html

82.مكتب المبعوث الخاص للامين العام في سوريا، "**اللجنة الدستورية**"، تاريخ الاطلاع2024/9/25.الرابط الالكتروني: https://specialenvoysyria.unmissions.org/ar/اللجنة-الدستورية

83.المؤسسة السورية للدراسات و ابحاث الراي العام، **هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي للمعارضة السورية** ، 2011/10/1، تاريخ الاطلاع: 2020/5/11.الموقع: https://syriainside.com/articles/32.

84. الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/12/25/حزب-البعث-العربي -الاشتراكي.

85. موقع الراي، " **يانغ يؤكد دعم الصين لجهود سوريا لاستعادة الجولان**"، 2009/4/27، تاريخ الاطلاع 2024/9/9،الرابط الالكتروني: https://www.alraimedia.com/article/112113/خارجيات/يانغ-يؤكد-دعم-الصين-لجهود-سورية-لاستعادة-الجولان

86. موقع الصين اليوم ، "**اليوبيل الذهبي للعلاقات الصينية السورية**" ، تاريخ الطلاع 2024/9/9، الرابط الالكتروني : http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2006n/0608/p17.htm.

87.موقع المقاتل ، "**مصالح الصين و اهدافها في منطقة الشرق الأوسط**"، تاريخ الاطلاع:2023/5/8.الرابط الاكتروني: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/MsalhChina/sec05.doc_cvt.htm

88. مونت كارلو الدولية،**حافظ الاسد1970-2000: ثلاثة عقود من القبضة الحديدية في حكم سوريا**، تاريخ الاطلاع:2024/8/11.على الرابط: https://www.mc-doualiya.com/articles/20200611-حافظ-الأسد-1970-2000-ثلاثة-عقود-من-القبضة-الحديدة-في-حكم-سوريا.

89. نجلاء ابو الحصين، "**تمثل الحالة السورية نموذج للعلاقات بين النظام الاقليمي و النظام الدولي**"، 13.11.2012.تاريخ الاطلاع: 2015/8/15، الرابط: https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/276705.html.

90. نديم مسيس ،"**السياسة الخارجية الامريكية تجاه سوريا بعد احداث 11سبتمبر2001**"، تاريخ الاطلاع: 2024/7/22. الموقع الالكتروني http : fada.bizet.edu..

91. نرمين سعيد، "**العلاقات المصرية الامريكية تاريخ من التقارب و موازنة المصالح**"، موقع المرصد المصري، تاريخ الاطلاع: 23ماي2023. الرابط الالكتروني: https://marsad.ecss.com.eg/73902

92. نورا عبه جي الموسوعة السياسية، **نظرية قلب العالم**، موقع الكتروني: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D9%82%D9%84%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85.

93. هيثم مزاحم، "**الصين و قضية فلسطين**"، 8/حزيران/2024،تاريخ الاطلاع2024/9/9، الرابط الالكتروني : m/news/show/1671980/الصين-وقضية-فلسطين

94. وكالة الانباء السعودية، **تقرير اقتصادي خول مؤشرات نمو الاقتصاد السوري في 2010** ضمن الملف الاقتصادي لاتحاد وكالات الانباء العربية (فانا).2011/5/11 تاريخ الاطلاع 2023/9/18. الرابط: https://www.spa.gov.sa/891729

95. وليد عبد الحي،" **بنية القوة الايرانية و افاقها** "، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/4/3 ،تاريخ الاطلاع: 2024/8/26.الرابط الالكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/20134311242979868 0.html

96.ويسل قورت، **"قمة سوتشي الثلاثية ..منعطف هام لحل الازمة السورية** "،موقع AA نت، 2017/11/23 ،تاريخ الاطلاع:2024/4/18.الرابط : https://www.aa.com.tr/ar/أخبار-تحليلية/قمة-سوتشي-الثلاثية-منعطف-هام-لحل-الأزمة-السورية-تحليل/977005

97.ياسمين ايمن، **"اولويات استراتيجية نا تحديات الامن القومي الامريكي في الشرق الاوسطو افريقيا"** ، انترناشيونال للتحليلات الاستراتيجية، 3\4\2023 ، تاريخ المشاهدة: 25\5\2023، على الرابط: https://www.interregional.com/article/%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%88%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9:/738/Ar

98.يحيى السيد عمر،" **ما حقيقة صراع انابيب الغاز في سوريا"**، 2021/1/25، تاريخ الاطلاع :2024/8/25، على الرابط: https://yahyaomar.com/صراع-أنابيب-الغاز-في-سوريا،-ما-حقيقت

المراجع باللغة الأجنبية:

Dictinary

1. Britannica, **geopolitics**,31.10.2024.link: https://www.britannica.com/topic/geopolitics.
2. Cambridge Dictionary ,**Geopolitics** , 31.10.2024 .link: https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/geopolitics.

Books :

1. Barry Busan,**the level of analysis problen in international relations**.in Ken Booth and Steve Smith,international relations theory today,(Pennsylvania, Pennsylvania university press,2ed,1997.
2. Carolina Acedo darbo ;Malgorzata Zurawska, **The Responsive Global Organization**,publishing emerald ,(2017).
3. Colin Flint, **Introduction to Geopolitics,** London&New York,Taylor&Francis group, 4ed,july 2021).
4. Darek Torrington,**effective management ,people organization** ,(new yourk :prentice Hall book,1989).
5. Hugo Slim,Lorenzo Trombetta ; **Syrian crisis common context analysis.united nations office for coordination of Humanitarian affaies**, (new York : may 2014.

6. Laurence barton,**crisis in organization managing& communicating in the heat of chaos** , usa:south western ,1993.
7. Louis Gantori,Steven Spiga, **linternational politics of regions‹(**e,Englewood Cliffs‹new jersey :Prentice Hall,1970.
8. Raymond Hinnebusch, **The Syrian crisis and international security. In Myriam Dunn Cavelty and Thierry Balzacq**, (*Routledge Handbook of Security Studies*, 2 nd Ed, 2017.

Articals :

1. Jean Paul Rodrigue, Straits ,passages and Chokepoints A Maritime Geostrategy of Petroleum Distribution**, Les cahiers de Geographie du Quebec**,vol3,(november2004).
2. Alisar Lyon, **Arab League 's Syrian policy**, seta; foundation for political economic and social research , policy brief; no 56, (April 2012).
3. Alyson J. K. Bailes, Pál Dunay, Pan Guang and Mikhail Troitskiy, **STEPHEN ARIS, Shanghai Cooperation Organization :MAPPING MULTILATERALISM IN TRANSITION** , The Stockholm International Peace Research Institute, NO.(Sweden : May 2007).
4. Ammair anes; Indrani Talukdar, **The Astana Process and the Future of Peaceful Settlement the Syrian Crisis: A Status Note** ,Indian council of world affairs,(march2018).
5. Andrej Kreuts **Geopolitics of post-soviet Russia and the middle east** .v24n1 (winter2002).
6. Andrzej Podraza, **Geopolitical and strategic causes and implications of the Syrian civil war and the refugee crisis,**naçào e Defesa,n149,(2018).
7. Carla Humud, **Armed conflict in Syria:overview and U Srespons,** Congressional research service , (november2022).
8. Carla Humud, **Armed conflict in Syria:overview and U Sresponse**,Congressional research service ,(november2022).
9. Carmen Rijnoveanu, Sertif Demir, **The impact of the Syria crisis on the global and reginal political dynamics**. Turk Dunyasi Dncelemenleri Dergisi8 journal of Turkish world studies, XIII/1(,2013).
10. Carmen Rijnoveanu, Sertif Demir, **The impact of the Syria crisis on the global and reginal political dynamics**,Turk Dunyasi Dncelemenleri Dergisi8 journal of Turkish world studies, XIII/1,(2013).
11. Carolina Acedo darbo ;Malgorzata Zurawska ,**effective crisis and emergency responcesin themultinational corporation**,publishing emerald ,(2017).
12. Chris Miller, **Russia setd out to bring the Middle East under new order**,yale Global online , 8L11L, (2016).

13. Christopher M.Blanchard, **syria and u.s policy**, Congressional research service ,(july15,2024).
14. Edward Wastnidge ,**iran in Syria: an enduring axis**, middle east policy ,vol xxiv,n2 ,(summer 2017).
15. Emil Aslan Souleimanov and Valery Dzutsati,**Russia 's Syria war: A strategic trap?** ,Middle East Policy ,volwwv ,n2,(summer 2018).
16. Emil Aslan Souleimanov, **mission accomplished? Russia 's withdrawal from Syria**,middle east policy, xxIII ,n2,(summer2016).
17. Emile Hokayem ,**Syria and its Neighbors.Global Politics and Strategy**,(2012).
18. Erwan Van Veen,**The Geopokitics of Syrian's reconstruction: A case of Matruoshka,**clingendael:Netherlands institute of international relations, (april2019).
19. Evgeny Vinokurov,**Eurasian Economic Union m; current state and preliminary results**,Russian journal of economics,3(2017).
20. Eyal Zisser ,**Syria-from the six day war to the Syrian civil war**,british journal of middle eastern studies,vol44,n4.(2017).
21. Gill Terry.D, Classifying the conflict in Syria,**International Law Studies** ,vol92,(university of Amsterdam :Uva-Dare.(2016).

22. Hanna Notte,**Russia in chechnya and Syria: pursuit of sr=traegic goals**, middle east policy, volXXIII, N1, (spring 2016).
23. Hilali A.Z, **Geopolitics of Syrian crisis and future of Alawite Heartland**, MARGALLA papers ,(2016.)
24. Hugo Slim,Lorenzo Trombetta ; **Syrian crisis common context analysis.**united nations office for coordination of Humanitarian affaies, (new York .(may 2014).
25. IPCS SPECIAL REPORT 181,**Roots of the Syrian crisis**, Institute of peace &conflict studiesVP Haran , (March2016).
26. Jams Sladen and others, **Russian strategy in middle east** ,RAND corponation,(2017).
27. Jeffrey Steinberg ,Russia, China respond to BMD;Syria conflict Deadlocked,**EIR International**,(january18,2013).
28. Jorg Michael Dostal , **Analyzing the domestic and international conflict in syria : are there lessons from political science?.**
29. Joseph Holliday, **The struggle for Syria in 2011: an operational and regional analysis**, The intitute for the study war,(december2011).
30. Lyna elkhati , **A comprehensive strategy for Syria next steps the west** , Carnegie middle east center, (march 2014).

31. Maria Raquel Freire& Regina Heller; **Russia 's oower politics in Ukraine and syria: Status-seeking between identity, opportunity and costs.europe-asia studies**,vol70,n8,(october2018).
32. Meryem Gulnar&Filiz Katman ; **Syria policy of Russia as a permanent member of the united nations security council**,European researcher,seriesA 10(3),(2019).
33. Mobert Mason, **Russia in Syria: An unequivocal return to the middle east?**, Middle east policy , volXXV, no4, (winter2018).
34. Mona Yacoubian ,**Critical -junctures us policy Syria**,United states institute of peace,n3,(august 2017).
35. Mustafa Aydin ,Damla Aras, **political conditionlity of economic relations between paternalist states: Turkey's international with iran,Iraq and Syria.**arab studies quarterlt ,vol27.n1&2,(winter8spring2005).
36. Najaf Ali,Jalal Ud Din, Kousar Ali, Muhammad Ismail, Muhammad Azhar;**The root causes of the Syrian crisis: Analysing internal and external factors**, Remittance review, vol9,n3,(July 2024).
37. Necmettin Akten, **The Strait of Istanbul(Bosphorus): The seaway separating the continents with its dense shipping traffic**, Turkish J.Marine Sciences,9(3),(2003.)
38. Nikolai Bordyuzha, **The Collective Security Treaty Organization: A Brief Overview In: IFSH** ,OSCE Yearbook ,(2010), Baden-Baden ,(2011).
39. Nimra irfan and Madiha Nawaz, Sayed Salauddin Ahmad, **syrian civil war in the context of conflict resolution mediation(Mediation Efforts)**,journal of Int'l vol4,issue1(2021).
40. Omer Ozkizilcik, **The Syrian national army (sna):Structure, functions, and three scenarios for its relations with Damascus**, Geneva center for security policy Syrian transition Challenges Project,(october2020).
41. Philip Loft , **Syria's civil war in 2023:assad back in the arab**,House of commons library, n9378,(june9,2023.).
42. Magnus Lundgren,, mediation in Syyria :Inititives,strategies, and obstacles,2011-2016 ;contemporary security policy ;(may2016).
43. Richard E Staar, **Russia and the islamic middle east;Mediterraneam quarterly: Mediterranean security at the crossoads.**
44. Rilka Dragneva ,**THE EURASIAN ECONOMIC UNION: PUTIN'S GEOPOLITICAL PROJECT** , the Foreign Policy Research Institute,(October 2018), COVER: Supreme Eurasian Economic Council (SEEC) meeting , (Sochi:May 14, 2018).
45. Ryùhei Hatsuse,**international system .government and politics**,**(**Japan: kobe university, Vl.II).

46. Sadjed Karim, **Syrian: Crisis Geopolitics and Implication**, N2, volume3720,(june2017).
47. Richard Sakwa ,**brics and sovereing internationalism**,taylor&francic online,strategic analysis, volume43, issue6, (2019).
48. Song Niu&Aml Ali, **Islamic State and the great power's "game in Syria"** ,Asian Journal of middle eastern and Islamic Studies,8L9L(2018).
49. STEPHEN ARIS ,**Shanghai Cooperation Organization MAPPING MULTILATERALISM IN TRANSITION**.international peace institute, N2**, (**desember2013).
50. Stephen Blank, Russia's new presence in the middle east,**American foreign policy interests**, vol 37,n2,(2015).
51. Felix I. oyosoro, and E. I. Herbert,Syrian In A Torment : Key actors and geopolitical intrigues, nigiria: Department of International Relations/Peace and Conflict Resolution,(19 december2021).
52. Suresh Singh ;Memory Dude.Brics and the world order: a biggener's guide , foreign policy, (march /April 2011).

Thesis:

1. Sidny Hith ,**A Critical Analysis of American Foreinf Policy in the Syrian Civi**l, phd thesis 25L4L(2022).

Conferences:

1. Hayder Sh. Obaid Alsultani , **Contribution of Geographic Knowledge in directing the History movement :Nazi Living Space Theory as a Paradigm**. Ankara: XVIIIth Turkish congress of history,October2018.

Reports:

1. Institute of peace &conflict studies.VP Haran, ;**Roots of the Syrian crisis**,IPCS SPECIAL REPORT 181, (March2016).

Link :

1. Barqnet.K, **what is « Eurasian union. Consulte**, (2019.11.3).

فهرس المحتويات

مقدمـــــــــــــــة

الفصل الاول: الاطار النظري للدراسة: 9

المبحث الاول: نظرية الازمة الدولية.....11

المطلب الاول: المدخل الى معرفة الازمة.....12

الفرع الاول:في مفهوم الازمة.....12

الفرع الثاني: الازمة في حقل العلوم السياسية: 13

الفرع الثالث: اهم المصطلحات المرادفة لمفهوم الازمة.....14

المطلب الثاني: في مفهوم الازمة الدولية، اسبابها، تطورها.....15

الفرع الاول: تعاريف للازمة الدولية.....16

الفرع الثاني: الازمة الدولية عند مدرسة النسق.....18

الفرع الثالث: اسباب و مراحل تطور الازمة الدولية.....20

المطلب الثالث: ادارة الازمة الدولية.....22

الفرع الاول: مفهوم ادارة الازمة الدولية.....23

الفرع الثاني: انماط الازمات الدولية.....25

الفرع الثالث: ادارة الازمات الدولية و هيكل النظام الدولي.....26

المبحث الثاني: النظريات الجيوبوليتيكية.....27

المطلب الاول: الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكس.....28

الفرع الاول: التعريف و النشاة.....28

الفرع الثاني: اهمية الجغرافيا السياسية في فهم العلاقات الدولية.....36

الفرع الثالث: قانون الجيوبوليتيك..التيلوروكراتيا مقابل التالاسوكراتيا(صراع البر/البحر).....36

المطلب الثاني: النظريات الجيوبوليتيكية التقليدية.....37

الفرع الاول: المجال الحيوي عند فريديريك راتزل (1844-1904).....37

الفرع الثاني: المجال الحيوي عند يوهان رودولف كيلين (1864-1922).....38

الفرع الثالث: المجال الحيوي عند كارل هوسهوفر (1869-1946)..... 39

الفرع الرابع: النظرية البحرية(الفريد ماهان 1840-1914).....40

المطلب الثالث: النظريات الجيوبوليتيكية المعاصرة.....41

الفرع الاول: نظرية قلب الارض(نقطة الارتكاز) هارفورد ماكيندر (1861-1947).....42

الفرع الثاني: نظرية الاطراف(نيكولاس سبيكمان 1893-1934).....44

الفرع الثالث: نظرية المساحة الوسطية (زبيغنينو بريجينسكي 1928-2017).....46

الفرع الرابع: النظرية الاوراسية الجديدة (الكسندر دوغين 1962-..).....47
المبحث الثالث: نظرية توازن القوى.....49
المطلب الاول: النظام الدولي.....50
الفرع الاول: النظام الدولي..النشاة و التعريف.....50
الفرع الثاني: العلاقة بين النظام الدولي و النظام الإقليمي.....53
المطلب الثاني: توازن القوى..المفاهيم و الأسس.....59
الفرع الاول: اشكالية تعريف توازن القوى.....59
الفرع الثاني: توازن القوى..المفهوم و الابعاد.....61
الفرع الثالث: اسس و نظريات توازن القوى.....64
المطلب الثالث: التوازن الاقليمي و اثره في التوازن الدولي.....66
الفرع الاول: موقع التوازن الاقليمي من التوازن الدولي.....66
الفرع الثاني:التوازن الاقليمي ..هل هو ظاهرة جديدة.....67
الفرع الثالث: سياسات التوازن في النظم الإقليمية.....69
الفرع الرابع: التاثير المتبادل بين توازن القوى العالمي و التوازنات الفرعية.....70
الفصل الثاني: الازمة السورية: قراءة في الاسباب ، الديناميكيات الداخلية و الخارجية.....75
المبحث الاول : في اسباب و دوافع الازمة و تطوراتها.....77
المطلب الاول: سوريا ما قبل الازمة (الخلفية التاريخية لسوريا).....78
الفرع الاول: اطوار عمر الدولة السورية.....79
الفرع الثاني: اصول سوريا الاسد..بناء الدولة.....80
الفرع الثالث: سوريا في عهد بشار الأسد.....85
المطلب الثاني: اسباب الازمة و جذورها.....88
الفرع الاول:الاسباب الداخلية.....89
الفرع الثاني: العوامل الخارجية.....97
المطلب الثالث: بداية الازمة و انتشارها مناطقيا.....99
الفرع الاول: انتفاضة درعا ..انطلاق الشرارة.....100
الفرع الثاني: المدن الكبرى.....101
الفرع الثالث: المدن المليونية.....103
الفرع الرابع: تطور الازمة السورية و مسارها.....105
المبحث الثاني : القوى المحلية الفاعلة في الازمة و دورها في ادارة الازمة.....112

المطلب الاول: النظام السوري كاحد اطراف الازمة و ادواته.....113
الفرع الاول: نبذة تاريخية لفهم ذهنية النظام.....113
الفرع الثاني: قدرات النظام السوري.....115
الفرع الثالث: مصادر تمويل النظام السوري.....117
الفرع الرابع: نقاط القوة و الضعف للنظام السوري اثناء الازمة.....118
المطلب الثاني: بنية الثورة السورية (فواعل الازمة).....119
الفرع الاول: توصيف عام لفواعل الثورة السورية.... 120
الفرع الثاني: المعارضة السياسية..... 121
الفرع الثالث: المعارضة العسكرية.....126
الفرع الرابع: المجتمع المدني السوري و النزاع في سوريا.....130
الفرع الخامس: نقاط القوة و الضعف المعارضة اثناء الازمة.....131
الفرع السادس: تحديات المعارضة السورية.....132
المطلب الثالث: منهج القوى المحلية في ادارة الازمة.....132
الفرع الاول: منهج النظام في ادارة الازمة.....134
الفرع الثاني: منهج المعارضة في ادارة الازمة.....141
الفرع الثالث: قراءة شاملة في اداء النظام و المعارضة معا..... 144
المبحث الثالث: الازمة السورية: قراءة في المواقف الدولية و الاقليمية و تداعياتها.... 147
المطلب الاول: مواقف القوى الداعمة للنظام السوري..... 148
الفرع الاول: موقف روسيا الاتحادية من الازمة السورية..... 148
الفرع الثاني: موقف جمهورية الصين الشعبية من الازمة السورية .....154.
الفرع الثالث: موقف جمهورية ايران الإسلامية..... 157
المطلب الثاني: مواقف القوى الموالية للثورة..... 159
الفرع الاول: موقف الولايات المتحدة الامريكية من الازمة السورية..... 159
الفرع الثاني: موقف تركيا من الازمة السورية..... 165
الفرع الثالث: موقف قطر من الازمة السورية.....168
الفرع الرابع: موقف المملكة العربية السعودية.....170
الفرع الخامس: الموقف الاسرائيلي من الازمة.....172
المطلب الاول: خصائص الازمة السورية و تداعياتها..... 175

الفرع الاول: خصائص الازمة السورية..... 175

الفرع الثاني: تجليات الازمة السورية..... 177

الفرع الثالث: التداعيات المحلية و الاقليمية للازمة السورية..... 178

الفصل الثالث: الجيوبوليتيك الشرق الاوسطي من منظور الصراع الدولي: الازمة السورية كمؤشر للتنافس الدولي على الشرق الاوسط

المبحث الاول: سوريا ..قلب الشرق الاوسط و محور الصراعات الدولية.....188

المطلب الاول: بيان الجغرافيا السياسية لسوريا.....189

الفرع الاول: الجغرافيا السياسية للجمهورية العربية السورية.....189

الفرع الثاني: مظاهر قوة الدولة السورية.....195

الفرع الثالث: موقع سوريا في أهم نظريات الجيوبوليتيك العالمية.....197

الفرع الرابع: الصراع على سوريا و مراحله.....198

المطلب الثاني: فهم الخصائص الجيوبوليتيكية للشرق الاوسط 199

الفرع الاول: الشرق الاوسط.. التعاريف المفاهيمية.....198

الفرع الثاني: توصيف الشرق الاوسط جغرافيا و جيوبوليتيكيا.....200

الفرع الثالث:الخصائص الجيوبوليتيكية للشرق الأوسط.....203

المطلب الثالث: :اهمية سوريا في معادلة الطاقة و خطوط النقل.....213

الفرع الاول: الغاز الطبيعي كمدخل لفهم الصراع في سوريا.....216

الفرع الثاني:انابيب نقل الطاقة كمدخل لفهم الصراع في سوريا.....216

المبحث الثاني: سوريا ضمن معادلة تنافس الاستراتيجيات الدولية على الشرق الأوسط.....230

المطلب الاول: الاستراتيجية الامريكية الكبرى في المجال الحيوي للشرق الأوسط.....231

الفرع الاول: السمات العامة للفكر الاستراتيجي الأمريكي.....231

الفرع الثاني: اهمية الشرق الاوسط بالنسبة الى الولايات المتحدة الامريكية.....232

الفرع الثالث: مرتكزات الاستراتيجية الامريكية في الشرق الأوسط.....235

الفرع الرابع: الاستراتيجية الامريكية على ضوء المتغيرات الجديدة.....244

المطلب الثاني: الاستراتيجية الروسية الكبرى في المجال الحيوي الشرق الأوسط.....247

الفرع الاول: السمات العامة للفكر الاستراتيجي الروسي.....247

الفرع الثاني: اهمية الشرق الاوسط بالنسبة الى روسيا الاتحادية.....248

الفرع الثالث: اهداف و مرتكزات الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط.....251

الفرع الرابع: اهمية سوريا بالنسبة الى روسيا الاتحادية.....252

المطلب الثالث: الاستراتيجية االصينية الكبرى في المجال الحيوي الشرق الأوسط.....254
الفرع الاول: السمات العامة للفكر الاستراتيجي الصيني.....254
الفرع الثاني: مكانة الشرق الاوسط في الاستراتيجية الصينية.....256
الفرع الثالث: اهداف الاستراتيجية الصينية تجاه الشرق الأوسط.....258
الفرع الرابع: مكانة سوريا وفق الرؤية الاستراتيجية الصينية.....261
المبحث الثالث: **سوريا كمسرح لتنافس القوى الاقليمية الكبرى على الشرق الأوسط.....267**
المطلب الاول: جيوبوليتيك المشروع الايراني و موقع سوريا فيه.....268
الفرع الاول:سمات الفكر الاستراتيجي الايراني تجاه الشرق الأوسط.....268
الفرع الثاني: مكانة ايران الاستراتيجية بمنطقة الشرق الأوسط.....270
الفرع الثالث: الرؤية الايرانية للشرق الاوسط..نظرية ام القرى كمحرك للسلوك الاستراتيجي تجاه الشرق الأوسط.....275
الفرع الرابع: موقع سوريا في المشروع الجيوبوليتيكي الإيراني.....278
المطلب الثاني: جيوبوليتيك المشروع التركي و موقع سوريا فيه.....280
الفرع الاول: الفكر الاستراتيجي التركي تجاه العالم العربي.....280
الفرع الثاني: محفزات الدور الاقليمي التركي.....283
الفرع الثالث: المنظومة البنيوية للتوجه التركي للهيمنة الاقليمية و الصعود الدولي.....286
الفرع الرابع: موقع سوريا في المشروع الجيوبوليتيكي التركي.....288
المطلب الثالث: التنافس الايراني التركي لاستقطاب سوريا.....289
الفرع الاول: جهود ايران في سياق استقطاب سوريا.....290
الفرع الثاني: جهود تركيا في سياق استقطاب سوريا.....295
الفرع الثالث:ادارة التوازنات الجيوبوليتيكية السورية– الايرانية – التركية 301
الفصل الرابع: الادارة الدولية للازمة السورية في ظل التوازنات الاقليمية و الدولية الجديدة
المبحث الاول: الازمة السورية و الصعود الروسي: قراءة في اعادة تشكيل هيكلية النظام الدولي.....311
المطلب الاول: روسيا و العودة الى الساحة العالمية: قراءة في استراتيجية الصعود.....312
الفرع الاول: نشاة روسيا الاتحادية و تطورها منذ العام 1991 حتى 2015.....312
الفرع الثاني: استراتيجية روسيا العالمية لتحقيق المكانة العالمية.....317
المطلب الثاني: النظام الدولي في ظل الصعود الاستراتيجي لروسيا الاتحادية: اثر الصعود الدولي على العمليات السياسية الدولية.....319
الفرع الاول: عمليات التكامل الدولي.....319
الفرع الثاني: عمليات الصراع الدولي.....328
المطلب الثالث: التحرك الاستراتيجي الروسي الصيني لمواجهة القطبية الأحادية.....335

الفرع الاول: الوزن النسبي للقوة الصينية في الجيوبوليتيك العالمي.....335
الفرع الثاني: دوافع التقارب الروسي الصيني في ضوء المصالح و التهديدات المشتركة.....338
الفرع الثالث: مظاهر و دوافع التقارب الروسي – الصيني بعد الحرب الباردة.....341
المطلب الرابع: واقع التوازنات الجديدة على ضوء الازمة السورية.....344
الفرع الاول: موقع سوريا في معادلة توازن القوى الاقليمي و العالمي.....345
الفرع الثاني: المحاور الاقليمية الكبرى في الشرق الأوسط.....348
الفرع الثالث: توصيف التوازنات الجديدة على ضوء الازمة السورية.....349
المبحث الثاني : الادارة الدولية و الاقليمية للازمة السورية.....363
المطلب الاول: ادارة الازمة السورية من قبل الدول الكبرى.....364
الفرع الاول: الادارة الامريكية للازمة السورية.....364
الفرع الثاني: الادارة الروسية للازمة السورية.....370
الفرع الثالث: الادارة الصينية للازمة السورية.....377
المطلب الثاني: ادارة الازمة السورية من قبل القوى الاقليمية غير العربية 379
الفرع الاول:الادارة الايرانية للازمة السورية.....379
الفرع الثاني: الادارة التركية للازمة السورية.....386
الفرع الثالث: الادارة الاالاسرائيلية للازمة السورية.....392
المطلب الثالث: ادارة الازمة السورية من قبل القوى الاقليمية العربية.....394
الفرع الاول: ادارة قطر للازمة السورية.....394
الفرع الثاني: ادارة المملكة العربية السعودية للازمة السورية.....396
الفرع الثالث: دور حزب الله في الازمة السورية.....397
المبحث الثالث : مبادرات التسوية الازمة السورية: قراءة تحليلية في ظل الواقع الدولي الجديد.....402
المطلب الاول: المبادرات الاقليمية لادارة الازمة السورية (2011-2012).....403
الفرع الاول:لمحة عن الظروف الميدانية لطرح المبادرات خلال الفترة 2011-2014 403
الفرع الثاني: مبادرات الجامعة العربية.....403
الفرع الثالث: قراءة في تاثير الاصطفافات الدولية على مسار الازمة السورية.....409
المطلب الثاني: الانتقال نحو المبادرات الدولية لتسوية الازمة السورية (2012-2015).....414
الفرع الاول: مسار جنيف 1..الرؤية السياسية للحل 414
الفرع الثاني: مبادرة الاخضر الابراهيمي – جنيف 2 : اوت 2012-2014.....420
المطلب الثالث: مسارات التسوية الازمة السورية خلال الفترة 2015-2019.....423

الفرع الاول: مسار فيينا لادارة الازمة السورية 2015- 2016.....423
الفرع الثاني: مبادرة ستيفان دي ميستورا 2014-2017.....426
الفرع الثالث: مسار استانا لادارة الازمة السورية (الرؤية الروسية للحل).....430
الفرع الرابع:مؤتمر سوتشي ...دعم لجهود التسوية.....435
المطلب الرابع: مسارات تسوية الازمة السورية خلال الفترة (2019-2023)..... 438
الفرع الأول: مبادرات غير بيدر سن 2018/10/31.....438
الفرع الثاني: قراءة في تعدد المسارات في ادارة الازمة السورية.....443
الفرع الثالث: سناريوهات مستقبلية.....446
الخاتمة.....453
قائمة المصادر و المراجع:.....460
فهرس المحتويات.....489

فهرس الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
1	حدود قلب العالم لماكيندر	44
2	نظرية الاطار لسبيكمان	45
3	النطاق الهامشي لسبيكمان	48
4	الموقع الجغرافي لسوريا	188
5	الشرق الاوسط	201
6	الموقع الجغرافي البحر الاحمر	209
7	اهم المضايق البحرية في العالم	210
8	موقع باب المندب	212
9	موقع باب المندب	212
10	الاهمية الاستراتجية للمضايق البحرية	213
11	طريق الحرير	225
12	خريطة انتشار حزب الله في سوريا	400
13	توضح مناطق خفض التصعيد	434

فهرس الاشكال و المخططات

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	يوضح العوامل المؤثرة في الازمة الدولية	21
2	يوضح موضوع دراسة كل من الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيك	35
3	موقع التوازن الاقليمي من التوازن العالمي	67
4	يوضح مراحل تطور الازمة	111
5	يوضح تفاعلات اطراف البيئة المحلية للازمة مع اطراف البيئة الخارجية	175
6	للمجموعات العرقية في سوريا	195
7	مخطط يوضح تأثير البيئة الخارجية على الصراع في سوريا	401
8	يوضح إدارة الازمة السورية على ضوء اتوازنات الجديدة	444

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	يوضح الفروقات بين الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكس	36
2	يبين اطوال و نسب الحدود السورية	193
3	يوضح مساحة الدور الإيراني في سوريا	383
4	يوضح الاهداف الرئيسية للاطراف الاقليمية و الدولية الفاعلة في الازمة السورية و درجة انخراطها في الصراع	401